



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



عليه
صلى الله عليه وسلم

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

الأخبار الأختار

في فهم نقيب الأخبار

كاتب

المكاتب العامة محمد خير الله التويك

الشيخ محمد باقر الجليلي

الجزء السادس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملاذ الاخيار فى فهم تهذيب الاخبار

كاتب:

محمد بن حسن شيخ طوسى (شيخ الطائفه)

نشرت فى الطباعة:

مكتبه آيه الله المرعشى النجفى العامه - قم

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٣٦	ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار المجلد ٦
٣٦	اشاره
٣٧	كتاب الزكاه
٣٧	١ بابُ ما تُجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ
٣٧	اشاره
٣٨	[الحديث ١]
٣٩	[الحديث ٢]
٣٩	[الحديث ٣]
٣٩	[الحديث ٤]
٤٠	[الحديث ٥]
٤٠	[الحديث ٦]
٤٠	[الحديث ٧]
٤٠	[الحديث ٨]
٤٢	[الحديث ٩]
٤٢	[الحديث ١٠]
٤٢	[الحديث ١١]
٤٤	[الحديث ١٢]
٤٤	٢ بابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ
٤٤	اشاره
٤٤	[الحديث ١]
٤٤	[الحديث ٢]
٤٥	[الحديث ٣]
٤٥	[الحديث ٤]

٤٥ [الحديث ٥]

٤٧ [الحديث ٦]

٤٧ [الحديث ٧]

٤٨ [الحديث ٨]

٤٨ [الحديث ٩]

٤٩ [الحديث ١٠]

٤٩ [الحديث ١١]

٤٩ [الحديث ١٢]

٥٠ [الحديث ١٣]

٥٠ [الحديث ١٤]

٥٢ [الحديث ١٥]

٥٣ [الحديث ١٦]

٥٣ [الحديث ١٧]

٥٥ ٣ بَابُ زَكَاةِ الْفِضَّةِ

٥٥ اشاره

٥٥ [الحديث ١]

٥٦ [الحديث ٢]

٥٦ [الحديث ٣]

٥٦ [الحديث ٤]

٥٧ ٤ بَابُ زَكَاةِ الْجَنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الرِّبِيِّ

٥٧ اشاره

٥٨ [الحديث ١]

٥٨ [الحديث ٢]

٥٩ [الحديث ٣]

٥٩ [الحديث ٤]

٥٩ [الحديث ٥]

الحديث [٦] ٦١

الحديث [٧] ٦١

الحديث [٨] ٦٣

الحديث [٩] ٦٣

الحديث [١٠] ٦٤

الحديث [١١] ٦٤

الحديث [١٢] ٦٥

الحديث [١٣] ٦٥

الحديث [١٤] ٦٥

الحديث [١٥] ٦٨

الحديث [١٦] ٦٨

الحديث [١٧] ٦٩

الحديث [١٨] ٦٩

٥ بابُ زَكَاةِ الْإِبِلِ ٧٠

اشاره ٧٠

الحديث [١] ٧٠

الحديث [٢] ٧٣

الحديث [٣] ٧٣

الحديث [٤] ٧٥

الحديث [٥] ٨٠

٦ بابُ زَكَاةِ الْبَقَرِ ٨١

اشاره ٨١

الحديث [١] ٨٢

٧ بابُ زَكَاةِ الْغَنَمِ ٨٣

اشاره ٨٣

الحديث [١] ٨٤

٨٥ [الحديث ٢]

٩٠ ٨ بَابُ زَكَاةِ أَمْوَالِ الْأَطْفَالِ وَالْمَجَانِينِ

٩٠ اشاره

٩٢ [الحديث ١]

٩٣ [الحديث ٢]

٩٣ [الحديث ٣]

٩٣ [الحديث ٤]

٩٣ [الحديث ٥]

٩٤ [الحديث ٦]

٩٤ [الحديث ٧]

٩٤ [الحديث ٨]

٩٥ [الحديث ٩]

٩٦ [الحديث ١٠]

٩٦ [الحديث ١١]

٩٨ [الحديث ١٢]

٩٨ [الحديث ١٣]

٩٨ [الحديث ١٤]

١٠٠ [الحديث ١٥]

١٠١ [الحديث ١٦]

١٠١ [الحديث ١٧]

١٠٢ ٩ بَابُ زَكَاةِ مَالِ الْغَائِبِ وَالذَّيْنِ وَالْقَرْضِ

١٠٢ اشاره

١٠٣ [الحديث ١]

١٠٤ [الحديث ٢]

١٠٤ [الحديث ٣]

١٠٦ [الحديث ٤]

١٠٦	[الحديث ٥]
١٠٦	[الحديث ٦]
١٠٧	[الحديث ٧]
١٠٨	[الحديث ٨]
١٠٨	[الحديث ٩]
١١٠	[الحديث ١٠]
١١٠	[الحديث ١١]
١١٠	[الحديث ١٢]
١١١	١٠ بَابُ وَقْتِ الزَّكَاةِ
١١١	اشاره
١١١	[الحديث ١]
١١١	[الحديث ٢]
١١١	[الحديث ٣]
١١٢	[الحديث ٤]
١١٩	[الحديث ٥]
١٢٠	[الحديث ٦]
١٢٠	[الحديث ٧]
١٢٢	[الحديث ٨]
١٢٣	[الحديث ٩]
١٢٤	[الحديث ١٠]
١٢٥	[الحديث ١١]
١٢٥	[الحديث ١٢]
١٢٦	[الحديث ١٣]
١٢٧	[الحديث ١٤]
١٢٧	[الحديث ١٥]
١٢٨	[الحديث ١٦]

الحديث ١٧] ١٣٠

الحديث ١٨] ١٣٠

الحديث ١٩] ١٣٠

الحديث ٢٠] ١٣٢

الحديث ٢١] ١٣٢

١١ بابُ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ وَتَأْخِيرِهَا عَمَّا تَجِبُ فِيهِ مِنَ الْأَوْقَاتِ ١٣٢

اشاره ١٣٢

الحديث ١] ١٣٢

الحديث ٢] ١٣٣

الحديث ٣] ١٣٤

الحديث ٤] ١٣٤

الحديث ٥] ١٣٤

الحديث ٦] ١٣٤

الحديث ٧] ١٣٤

الحديث ٨] ١٣٤

الحديث ٩] ١٣٧

الحديث ١٠] ١٣٨

الحديث ١١] ١٣٩

الحديث ١٢] ١٣٩

الحديث ١٣] ١٤٠

الحديث ١٤] ١٤٠

الحديث ١٥] ١٤٠

الحديث ١٦] ١٤٠

الحديث ١٧] ١٤١

١٢ بابُ أَصْنَافِ أَهْلِ الزَّكَاةِ ١٤١

اشاره ١٤١

الحديث [١] ١٤١

الحديث [٢] ١٤٤

الحديث [٣] ١٤٨

١٣ بابٌ مُسْتَحَقٌّ الزَّكَاةُ لِلْفَقْرِ وَالْمُسْكِنَةِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَصْنَافِ - ١٥٣

اشاره ١٥٣

الحديث [١] ١٥٣

الحديث [٢] ١٥٤

الحديث [٣] ١٥٥

الحديث [٤] ١٥٥

الحديث [٥] ١٥٧

الحديث [٦] ١٥٧

الحديث [٧] ١٥٨

الحديث [٨] ١٥٨

الحديث [٩] ١٥٨

الحديث [١٠] ١٥٨

الحديث [١١] ١٥٩

الحديث [١٢] ١٦٠

الحديث [١٣] ١٦٠

الحديث [١٤] ١٦٠

١٤ بابٌ مَنْ تَجَلَّى لَهُ مِنَ الْأَهْلِ وَتَخَرَّمَ لَهُ مِنَ الزَّكَاةِ - ١٦٢

اشاره ١٦٢

الحديث [١] ١٦٢

الحديث [٢] ١٦٣

الحديث [٣] ١٦٣

الحديث [٤] ١٦٣

الحديث [٥] ١٦٤

١٦٤ [الحديث ٦]

١٦٤ [الحديث ٧]

١٦٥ [الحديث ٨]

١٦٥ [الحديث ٩]

١٦٥ [الحديث ١٠]

١٦٨ ١٥ بابُ ما يَحِلُّ لِبَنِي هَاشِمٍ وَ يَخْرُجُ مِنَ الزَّكَاةِ -

١٦٨ اشاره

١٦٩ [الحديث ١]

١٧٠ [الحديث ٢]

١٧٠ [الحديث ٣]

١٧١ [الحديث ٤]

١٧١ [الحديث ٥]

١٧١ [الحديث ٦]

١٧٣ [الحديث ٧]

١٧٣ [الحديث ٨]

١٧٤ [الحديث ٩]

١٧٤ [الحديث ١٠]

١٧٤ [الحديث ١١]

١٧٥ [الحديث ١٢]

١٧٥ [الحديث ١٣]

١٧٥ ١٦ بابُ ما يَجِبُ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ الصَّدَقَةِ وَ أَقَلُّ ما يُعْطَى -

١٧٥ اشاره

١٧٦ [الحديث ١]

١٧٧ [الحديث ٢]

١٧٧ [الحديث ٣]

١٧٩ [الحديث ٤]

١٧٩ [الحديث ٥]

١٧٩ [الحديث ٦]

١٧٩ [الحديث ٧]

١٨٠ [الحديث ٨]

١٨٠ ١٧ بَابُ حُكْمِ الْخُبُوبِ بِأَشْرَافِهَا فِي الزَّكَاةِ

١٨٠ اشاره

١٨١ [الحديث ١]

١٨٣ [الحديث ٢]

١٨٣ [الحديث ٣]

١٨٣ [الحديث ٤]

١٨٣ ١٨ بَابُ حُكْمِ الْخَضِرِ فِي الزَّكَاةِ

١٨٤ اشاره

١٨٤ [الحديث ١]

١٨٤ [الحديث ٢]

١٨٤ [الحديث ٣]

١٨٤ [الحديث ٤]

١٨٦ ١٩ بَابُ حُكْمِ الْخَيْلِ فِي الزَّكَاةِ

١٨٦ اشاره

١٨٦ [الحديث ١]

١٨٧ [الحديث ٢]

١٨٨ ٢٠ بَابُ حُكْمِ أَمْنَعِهِ السَّجَازَاتِ فِي الزَّكَاةِ

١٨٨ اشاره

١٩٢ [الحديث ١]

١٩٢ [الحديث ٢]

١٩٣ [الحديث ٣]

١٩٤ [الحديث ٤]

- ١٩٤ [الحديث ٥]
- ١٩٧ [الحديث ٦]
- ١٩٧ [الحديث ٧]
- ١٩٧ [الحديث ٨]
- ١٩٩ [بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرَةِ]
- ١٩٩ ٢١ بَابُ [وجوب] زَكَاةِ الْفِطْرَةِ
- ١٩٩ اشاره
- ٢٠٢ [الحديث ١]
- ٢٠٢ [الحديث ٢]
- ٢٠٢ [الحديث ٣]
- ٢٠٤ [الحديث ٤]
- ٢٠٥ [الحديث ٥]
- ٢٠٦ [الحديث ٦]
- ٢٠٦ [الحديث ٧]
- ٢٠٦ [الحديث ٨]
- ٢٠٧ [الحديث ٩]
- ٢٠٧ [الحديث ١٠]
- ٢٠٧ [الحديث ١١]
- ٢٠٧ [الحديث ١٢]
- ٢٠٩ [الحديث ١٣]
- ٢١٠ [الحديث ١٤]
- ٢١٠ [الحديث ١٥]
- ٢١٠ [الحديث ١٦]
- ٢١١ [الحديث ١٧]
- ٢١١ [الحديث ١٨]
- ٢١١ [الحديث ١٩]

٢٢ بَابُ وَقْتِ زَكَاةِ الْفِطْرَةِ ٢١٣

٢١٣ اشاره

٢١٤ [الحديث ١]

٢١٤ [الحديث ٢]

٢١٤ [الحديث ٣]

٢١٥ [الحديث ٤]

٢١٦ [الحديث ٥]

٢١٧ [الحديث ٦]

٢١٧ [الحديث ٧]

٢١٧ [الحديث ٨]

٣ بَابُ مَا هَيَّيْهِ زَكَاةُ الْفِطْرَةِ ٢١٩

٢١٩ اشاره

٢١٩ [الحديث ١]

٢٢١ [الحديث ٢]

٢٢١ [الحديث ٣]

٢٢٢ [الحديث ٤]

٢٢٣ [الحديث ٥]

٢٢٤ [الحديث ٦]

٢٤ بَابُ تَمْيِيزِ فِطْرِهِ أَهْلَ الْأَمْصَارِ ٢٢٤

٢٢٤ [الحديث ١]

٢٥ بَابُ كَمِّيَّةِ الْفِطْرَةِ ٢٢٤

٢٢٤ اشاره

٢٢٤ [الحديث ١]

٢٢٧ [الحديث ٢]

٢٢٨ [الحديث ٣]

٢٢٨ [الحديث ٤]

٢٢٨ [الحديث ٥]

٢٢٨ [الحديث ٦]

٢٢٩ [الحديث ٧]

٢٢٩ [الحديث ٨]

٢٢٩ [الحديث ٩]

٢٣١ [الحديث ١٠]

٢٣١ [الحديث ١١]

٢٣٢ [الحديث ١٢]

٢٣٢ [الحديث ١٣]

٢٣٢ [الحديث ١٤]

٢٣٢ [الحديث ١٥]

٢٣٣ [الحديث ١٦]

٢٣٣ [الحديث ١٧]

٢٣٣ [الحديث ١٨]

٢٣٤ [الحديث ١٩]

٢٣٤ ٢٦ بَابُ أَفْضَلِ الْفِطْرَةِ وَ مَقْدَارِ الْقِيَمَةِ

٢٣٤ اشاره

٢٣٥ [الحديث ١]

٢٣٦ [الحديث ٢]

٢٣٦ [الحديث ٣]

٢٣٦ [الحديث ٤]

٢٣٦ [الحديث ٥]

٢٣٧ [الحديث ٦]

٢٣٧ [الحديث ٧]

٢٣٧ ٢٧ بَابُ مُسْتَحَقِّ الْفِطْرَةِ وَ أَقَلِّ مَا يُعْطَى الْفَقِيرَ مِنْهَا

٢٣٧ اشاره

٢٣٨ [الحديث ١]

٢٣٨ [الحديث ٢]

٢٣٨ [الحديث ٣]

٢٣٩ [الحديث ٤]

٢٣٩ [الحديث ٥]

٢٣٩ [الحديث ٦]

٢٤١ [الحديث ٧]

٢٤٢ [الحديث ٨]

٢٤٣ [الحديث ٩]

٢٤٣ [الحديث ١٠]

٢٤٥ [الحديث ١١]

٢٤٥ ٢٨ بَابُ وَجُوبِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ إِلَى الْإِمَامِ

٢٤٥ اشاره

٢٤٦ [الحديث ١]

٢٤٧ [الحديث ٢]

٢٤٨ [الحديث ٣]

٢٤٨ ٢٩ بَابُ مِنَ الرِّيَادَاتِ فِي الزَّكَاةِ

٢٤٨ اشاره

٢٤٩ [الحديث ١]

٢٤٩ [الحديث ٢]

٢٥٠ [الحديث ٣]

٢٥١ [الحديث ٤]

٢٥٢ [الحديث ٥]

٢٥٢ [الحديث ٦]

٢٥٢ [الحديث ٧]

٢٥٤ [الحديث ٨]

٢٦٠	[الحديث ٩]
٢٦٢	[الحديث ١٠]
٢٦٤	[الحديث ١١]
٢٦٤	[الحديث ١٢]
٢٦٤	[الحديث ١٣]
٢٦٤	[الحديث ١٤]
٢٦٥	[الحديث ١٥]
٢٦٥	[الحديث ١٦]
٢٦٦	[الحديث ١٧]
٢٦٦	[الحديث ١٨]
٢٦٦	[الحديث ١٩]
٢٦٧	[الحديث ٢٠]
٢٦٧	[الحديث ٢١]
٢٦٩	[الحديث ٢٢]
٢٦٩	[الحديث ٢٣]
٢٧٠	[الحديث ٢٤]
٢٧١	[الحديث ٢٥]
٢٧١	[الحديث ٢٦]
٢٧١	[الحديث ٢٧]
٢٧١	[الحديث ٢٨]
٢٧٢	[الحديث ٢٩]
٢٧٣	[الحديث ٣٠]
٢٧٣	[الحديث ٣١]
٢٧٤	[الحديث ٣٢]
٢٧٤	[الحديث ٣٣]
٢٧٤	[الحديث ٣٤]

٢٧٧	[٣٥ الحديث]
٢٧٧	[٣٦ الحديث]
٢٧٧	[٣٧ الحديث]
٢٧٩	[٣٨ الحديث]
٢٨٠	[٣٩ الحديث]
٢٨٠	[٤٠ الحديث]
٢٨١	[٤١ الحديث]
٢٨١	[٤٢ الحديث]
٢٨١	[٤٣ الحديث]
٢٨٢	[٤٤ الحديث]
٢٨٢	[٤٥ الحديث]
٢٨٢	[٤٦ الحديث]
٢٨٣	[٤٧ الحديث]
٢٨٤	[٤٨ الحديث]
٢٨٤	[٤٩ الحديث]
٢٨٤	[٥٠ الحديث]
٢٨٥	[٥١ الحديث]
٢٨٦	[٥٢ الحديث]
٢٨٦	[٥٣ الحديث]
٢٨٨	[٥٤ الحديث]
٢٨٨	[٥٥ الحديث]
٢٨٨	[٥٦ الحديث]
٢٨٨	[٥٧ الحديث]
٢٨٩	[٥٨ الحديث]
٢٨٩	[٥٩ الحديث]
٢٩١	[٦٠ الحديث]

٢٩١ [الحديث ٦١]
٢٩١ [الحديث ٦٢]
٢٩٢ [الحديث ٦٣]
٢٩٢ [الحديث ٦٤]
٢٩٢ [الحديث ٦٥]
٢٩٣ [بَابُ الْجَزْيَةِ]
٢٩٣ ٣٠ بَابُ [وَجُوبِ] الْجَزْيَةِ
٢٩٣ اشاره
٢٩٤ [الحديث ١]
٢٩٥ [الحديث ٢]
٢٩٦ [الحديث ٣]
٢٩٦ [الحديث ٤]
٢٩٨ ٣١ بَابُ ذِكْرِ أَصْنَافِ أَهْلِ الْجَزْيَةِ
٢٩٨ اشاره
٢٩٩ [الحديث ١]
٣١٠ ٣٢ بَابُ مَقْدَارِ الْجَزْيَةِ
٣١٠ اشاره
٣١١ [الحديث ١]
٣١٣ [الحديث ٢]
٣١٤ [الحديث ٣]
٣١٥ ٣٣ بَابُ مُسْتَحَقِّ عَطَاءِ الْجَزْيَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
٣١٥ [الحديث ١]
٣١٧ ٣٤ بَابُ الْخَرَاجِ وَ عِمَارَةِ الْأَرْضِينَ
٣١٧ اشاره
٣١٨ [الحديث ١]
٣١٩ [الحديث ٢]

الحديث ٣] ٣٢١

بابُ الخُمسِ وِ العَنائِمِ] ٣٢٤

٣٥ بابُ [وجوبِ الخُمسِ وِ العَنائِمِ] ٣٢٤

اشاره ٣٢٤

الحديث ١] ٣٢٤

الحديث ٢] ٣٢٩

الحديث ٣] ٣٢٩

الحديث ٤] ٣٣٠

الحديث ٥] ٣٣١

الحديث ٦] ٣٣٢

الحديث ٧] ٣٣٢

الحديث ٨] ٣٣٣

الحديث ٩] ٣٣٣

الحديث ١٠] ٣٣٣

الحديث ١١] ٣٣٣

الحديث ١٢] ٣٣٤

الحديث ١٣] ٣٣٥

الحديث ١٤] ٣٣٤

الحديث ١٥] ٣٣٤

الحديث ١٦] ٣٣٨

٣٦ بابُ تَمييزِ أهْلِ الخُمسِ وَ مُسْتَجِبِّهِ مِمَّنْ ذَكَرَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ ٣٤٠

اشاره ٣٤٠

الحديث ١] ٣٤٠

الحديث ٢] ٣٤٢

الحديث ٣] ٣٤٢

الحديث ٤] ٣٤٤

٣٤٤ [الحديث ٥]

٣٤٤ ٣٧ بَابُ قِسْمِهِ الْعَنَائِمِ

٣٤٤ اشاره

٣٤٨ [الحديث ١]

٣٤٩ [الحديث ٢]

٣٥٩ ٣٨ بَابُ الْأَنْفَالِ

٣٥٩ اشاره

٣٦٠ [الحديث ١]

٣٦٠ [الحديث ٢]

٣٦١ [الحديث ٣]

٣٦٢ [الحديث ٤]

٣٦٢ [الحديث ٥]

٣٦٦ [الحديث ٦]

٣٦٧ [الحديث ٧]

٣٦٧ [الحديث ٨]

٣٦٧ [الحديث ٩]

٣٦٨ [الحديث ١٠]

٣٦٩ [الحديث ١١]

٣٧٠ [الحديث ١٢]

٣٧٠ ٣٩ بَابُ الرِّيَاضَاتِ

٣٧٠ اشاره

٣٧١ [الحديث ١]

٣٧١ [الحديث ٢]

٣٧١ [الحديث ٣]

٣٧٢ [الحديث ٤]

٣٧٢ [الحديث ٥]

٣٧٢	[٦ الحديث]
٣٧٥	[٧ الحديث]
٣٧٦	[٨ الحديث]
٣٧٦	[٩ الحديث]
٣٧٧	[١٠ الحديث]
٣٧٧	[١١ الحديث]
٣٧٧	[١٢ الحديث]
٣٧٨	[١٣ الحديث]
٣٧٨	[١٤ الحديث]
٣٧٨	[١٥ الحديث]
٣٧٩	[١٦ الحديث]
٣٧٩	[١٧ الحديث]
٣٨٠	[١٨ الحديث]
٣٨٢	[١٩ الحديث]
٣٨٩	[٢٠ الحديث]
٣٩٨	[٢١ الحديث]
٣٩٩	[٢٢ الحديث]
٣٩٩	[٢٣ الحديث]
٤٠٠	[٢٤ الحديث]
٤٠١	[٢٥ الحديث]
٤٠٢	[٢٦ الحديث]
٤٠٣	[٢٧ الحديث]
٤٠٨	[٢٨ الحديث]
٤٠٨	[٢٩ الحديث]
٤١٠	[٣٠ الحديث]
٤١٠	[٣١ الحديث]

- ٤١٠ [الحديث ٣٢]
- ٤١٠ [الحديث ٣٣]
- ٤١٢ [الحديث ٣٤]
- ٤١٣ [الحديث ٣٥]
- ٤١٣ [الحديث ٣٦]
- ٤١٥ [الحديث ٣٧]
- ٤١٥ [الحديث ٣٨]
- ٤١٦ [الحديث ٣٩]
- ٤٢٠ كِتَابُ الصِّيَامِ
- ٤٢٠ ٤٠ بَابُ فَرُوضِ الصِّيَامِ
- ٤٢٠ اشاره
- ٤٢٠ [الحديث ١]
- ٤٢١ [الحديث ٢]
- ٤٢١ [الحديث ٣]
- ٤٢٢ [الحديث ٤]
- ٤٢٢ [الحديث ٥]
- ٤٢٣ [الحديث ٦]
- ٤٢٥ [الحديث ٧]
- ٤٢٥ [الحديث ٨]
- ٤٢٥ [الحديث ٩]
- ٤٢٥ [الحديث ١٠]
- ٤٢٦ [الحديث ١١]
- ٤٢٦ ٤١ بَابُ عَلَامَةِ أَوَّلِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ آخِرِهِ وَ دَلِيلِ دُخُولِهِ
- ٤٢٦ اشاره
- ٤٢٩ [الحديث ١]
- ٤٢٩ [الحديث ٢]

۴۲۹	[الحديث ۳]
۴۲۹	[الحديث ۴]
۴۳۰	[الحديث ۵]
۴۳۰	[الحديث ۶]
۴۳۰	[الحديث ۷]
۴۳۰	[الحديث ۸]
۴۳۱	[الحديث ۹]
۴۳۱	[الحديث ۱۰]
۴۳۲	[الحديث ۱۱]
۴۳۲	[الحديث ۱۲]
۴۳۲	[الحديث ۱۳]
۴۳۳	[الحديث ۱۴]
۴۳۳	[الحديث ۱۵]
۴۳۳	[الحديث ۱۶]
۴۳۳	[الحديث ۱۷]
۴۳۴	[الحديث ۱۸]
۴۳۴	[الحديث ۱۹]
۴۳۴	[الحديث ۲۰]
۴۳۴	[الحديث ۲۱]
۴۳۵	[الحديث ۲۲]
۴۳۶	[الحديث ۲۳]
۴۳۶	[الحديث ۲۴]
۴۳۶	[الحديث ۲۵]
۴۳۷	[الحديث ۲۶]
۴۳۸	[الحديث ۲۷]
۴۳۸	[الحديث ۲۸]

٤٣٨	[٢٩ الحديث]
٤٣٩	[٣٠ الحديث]
٤٣٩	[٣١ الحديث]
٤٣٩	[٣٢ الحديث]
٤٣٩	[٣٣ الحديث]
٤٤٠	[٣٤ الحديث]
٤٤٠	[٣٥ الحديث]
٤٤٠	[٣٦ الحديث]
٤٤٠	[٣٧ الحديث]
٤٤١	[٣٨ الحديث]
٤٤١	[٣٩ الحديث]
٤٤١	[٤٠ الحديث]
٤٤١	[٤١ الحديث]
٤٤٢	[٤٢ الحديث]
٤٤٢	[٤٣ الحديث]
٤٤٢	[٤٤ الحديث]
٤٤٢	[٤٥ الحديث]
٤٤٣	[٤٦ الحديث]
٤٤٣	[٤٧ الحديث]
٤٤٥	[٤٨ الحديث]
٤٤٦	[٤٩ الحديث]
٤٤٦	[٥٠ الحديث]
٤٤٦	[٥١ الحديث]
٤٤٦	[٥٢ الحديث]
٤٤٧	[٥٣ الحديث]
٤٤٧	[٥٤ الحديث]

٤٥٠ [الحديث ٥٥]

٤٥١ [الحديث ٥٦]

٤٥١ [الحديث ٥٧]

٤٥٥ [الحديث ٥٨]

٤٥٦ [الحديث ٥٩]

٤٥٧ [الحديث ٦٠]

٤٥٧ [الحديث ٦١]

٤٥٩ [الحديث ٦٢]

٤٥٩ [الحديث ٦٣]

٤٥٩ [الحديث ٦٤]

٤٥٩ [الحديث ٦٥]

٤٦٠ [الحديث ٦٦]

٤٦٠ [الحديث ٦٧]

٤٦٢ [الحديث ٦٨]

٤٦٢ [الحديث ٦٩]

٤٦٢ [الحديث ٧٠]

٤٦٣ [الحديث ٧١]

٤٦٣ ٤٢ بَابُ فَضْلِ صِيَامِ يَوْمِ الشُّكِّ وَالْإِحْتِطَاءِ لِصِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ

٤٦٣ [الحديث ١]

٤٦٣ [الحديث ٢]

٤٦٤ [الحديث ٣]

٤٦٤ [الحديث ٤]

٤٦٤ [الحديث ٥]

٤٦٤ [الحديث ٦]

٤٦٥ [الحديث ٧]

٤٦٥ [الحديث ٨]

٤٦٥ [الحديث ٩]

٤٦٦ [الحديث ١٠]

٤٦٦ [الحديث ١١]

٤٦٦ [الحديث ١٢]

٤٦٨ ٤٣ بابُ عَلَمِهِ وَقَتِ فَرَضِ الصَّيَامِ وَأَيَّامِ الشَّهْرِ وَذَلِيلِ وَقَتِ الْإِفْطَارِ

٤٦٨ [الحديث ١]

٤٦٨ [الحديث ٢]

٤٦٨ [الحديث ٣]

٤٦٩ [الحديث ٤]

٤٦٩ [الحديث ٥]

٤٦٩ [الحديث ٦]

٤٧٠ ٤٤ بابُ نَيْتِهِ الصَّيَامِ

٤٧٠ [الحديث ١]

٤٧٠ [الحديث ٢]

٤٧٠ [الحديث ٣]

٤٧١ [الحديث ٤]

٤٧٢ [الحديث ٥]

٤٧٢ [الحديث ٦]

٤٧٣ [الحديث ٧]

٤٧٣ [الحديث ٨]

٤٧٣ [الحديث ٩]

٤٧٣ [الحديث ١٠]

٤٧٤ [الحديث ١١]

٤٧٤ [الحديث ١٢]

٤٧٤ [الحديث ١٣]

٤٧٤ [الحديث ١٤]

٤٧٥ [الحديث ١٥]

٤٧٥ [الحديث ١٦]

٤٧٥ ٤٥ بَابُ مَا هَيَّيَ الصَّيَامَ

٤٧٦ [الحديث ١]

٤٧٦ [الحديث ٢]

٤٧٦ [الحديث ٣]

٤٧٦ ٤٦ بَابُ ثَوَابِ الصَّيَامِ

٤٧٧ [الحديث ١]

٤٧٧ [الحديث ٢]

٤٧٧ [الحديث ٣]

٤٧٧ [الحديث ٤]

٤٧٧ [الحديث ٥]

٤٧٧ [الحديث ٦]

٤٧٨ [الحديث ٧]

٤٧٨ [الحديث ٨]

٤٧٨ [الحديث ٩]

٤٧٩ ٤٧ بَابُ فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ

٤٧٩ [الحديث ١]

٤٨٠ [الحديث ٢]

٤٨٠ [الحديث ٣]

٤٨١ [الحديث ٤]

٤٨١ [الحديث ٥]

٤٨٢ [الحديث ٦]

٤٨٢ [الحديث ٧]

٤٨٢ ٤٨ بَابُ سُنَنِ الصَّيَامِ

٤٨٢ [الحديث ١]

٤٨٣ [الحديث ٢]

٤٨٣ [الحديث ٣]

٤٨٤ [الحديث ٤]

٤٨٤ [الحديث ٥]

٤٨٤ [الحديث ٦]

٤٨٤ [الحديث ٧]

٤٨٥ ٤٩ باب سُنَنِ شَهْرِ رَمَضَانَ

٤٨٥ [الحديث ١]

٤٨٥ [الحديث ٢]

٤٨٧ ٥٠ باب الدُّعَاءِ عِنْدَ طُلُوعِ الْهَيْلَالِ

٤٨٧ [الحديث ١]

٤٨٧ [الحديث ٢]

٤٨٩ [الحديث ٣]

٤٨٩ ٥١ باب فَضْلِ السَّحُورِ وَ مَا يَسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ

٤٨٩ [الحديث ١]

٤٨٩ [الحديث ٢]

٤٩٠ [الحديث ٣]

٤٩٠ [الحديث ٤]

٤٩٠ [الحديث ٥]

٤٩٠ [الحديث ٦]

٤٩١ [الحديث ٧]

٤٩١ [الحديث ٨]

٤٩١ [الحديث ٩]

٤٩١ [الحديث ١٠]

٤٩٢ [الحديث ١١]

٤٩٢ ٥٢ باب الْقَوْلِ وَ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْإِفْطَارِ

٤٩٢ [الحديث ١]

٤٩٣ [الحديث ٢]

٤٩٣ [الحديث ٣]

٤٩٤ ٥٣ بابُ فَضْلِ التَّطَوُّعِ بِالْخَيْرَاتِ

٤٩٤ [الحديث ١]

٤٩٤ [الحديث ٢]

٤٩٤ [الحديث ٣]

٤٩٤ [الحديث ٤]

٤٩٥ [الحديث ٥]

٤٩٥ ٥٤ بابُ مَا يُفْسِدُ الصَّيَامَ وَ مَا يَجِلُّ بِشَرَائِطِ فَرْضِهِ وَ يَنْقُضُ الصَّيَامَ

٤٩٥ اشاره

٤٩٦ [الحديث ١]

٤٩٦ [الحديث ٢]

٤٩٦ [الحديث ٣]

٤٩٨ [الحديث ٤]

٤٩٨ [الحديث ٥]

٤٩٨ [الحديث ٦]

٤٩٨ [الحديث ٧]

٤٩٩ [الحديث ٨]

٤٩٩ [الحديث ٩]

٥٠٠ [الحديث ١٠]

٥٠١ ٥٥ بابُ الْكَفَّارَةِ فِي اغْتِمَادِ إِفْطَارِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ

٥٠١ اشاره

٥٠١ [الحديث ١]

٥٠١ [الحديث ٢]

٥٠٣ [الحديث ٣]

٥٠٣	[٤ الحديث]
٥٠٣	[٥ الحديث]
٥٠٤	[٦ الحديث]
٥٠٤	[٧ الحديث]
٥٠٤	[٨ الحديث]
٥٠٤	[٩ الحديث]
٥٠٦	[١٠ الحديث]
٥٠٧	[١١ الحديث]
٥٠٨	[١٢ الحديث]
٥٠٨	[١٣ الحديث]
٥٠٨	[١٤ الحديث]
٥٠٩	[١٥ الحديث]
٥١٠	[١٦ الحديث]
٥١٠	[١٧ الحديث]
٥١٢	[١٨ الحديث]
٥١٢	[١٩ الحديث]
٥١٤	[٢٠ الحديث]
٥١٤	[٢١ الحديث]
٥١٤	[٢٢ الحديث]
٥١٦	[٢٣ الحديث]
٥١٦	[٢٤ الحديث]
٥١٦	[٢٥ الحديث]
٥١٧	[٢٦ الحديث]
٥١٨	[٢٧ الحديث]
٥١٩	[٢٨ الحديث]
٥٢٠	[٢٩ الحديث]

الحديث ٣٠] ٥٢٠

٥٦ باب حُكْمِ مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا وَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ لِلْإِفْطَارِ ٥٢٠

الحديث ١] ٥٢٠

الحديث ٢] ٥٢١

٥٧ باب حُكْمِ الْمَسَافِرِ وَالْمَرِيضِ فِي الصِّيَامِ ٥٢٢

اشاره ٥٢٢

الحديث ١] ٥٢٢

الحديث ٢] ٥٢٣

الحديث ٣] ٥٢٣

الحديث ٤] ٥٢٣

الحديث ٥] ٥٢٤

الحديث ٦] ٥٢٤

الحديث ٧] ٥٢٤

الحديث ٨] ٥٢٥

الحديث ٩] ٥٢٥

الحديث ١٠] ٥٢٥

الحديث ١١] ٥٢٥

الحديث ١٢] ٥٢٥

الحديث ١٣] ٥٢٦

الحديث ١٤] ٥٢٦

الحديث ١٥] ٥٢٦

الحديث ١٦] ٥٢٧

الحديث ١٧] ٥٢٧

الحديث ١٨] ٥٢٨

الحديث ١٩] ٥٢٨

الحديث ٢٠] ٥٢٨

٥٢٩	[الحديث ٢١]
٥٢٩	[الحديث ٢٢]
٥٢٩	[الحديث ٢٣]
٥٢٩	[الحديث ٢٤]
٥٣٠	[الحديث ٢٥]
٥٣٠	[الحديث ٢٦]
٥٣٠	[الحديث ٢٧]
٥٣١	[الحديث ٢٨]
٥٣١	[الحديث ٢٩]
٥٣١	[الحديث ٣٠]
٥٣١	[الحديث ٣١]
٥٣١	[الحديث ٣٢]
٥٣٢	[الحديث ٣٣]
٥٣٢	[الحديث ٣٤]
٥٣٢	[الحديث ٣٥]
٥٣٣	[الحديث ٣٦]
٥٣٤	[الحديث ٣٧]
٥٣٥	[الحديث ٣٨]
٥٣٥	[الحديث ٣٩]
٥٣٦	[الحديث ٤٠]
٥٣٧	[الحديث ٤١]
٥٣٨	[الحديث ٤٢]
٥٣٩	[الحديث ٤٣]
٥٣٩	[الحديث ٤٤]
٥٣٩	[الحديث ٤٥]
٥٣٩	[الحديث ٤٦]

٥٤٠	[الحديث ٤٧]
٥٤٠	[الحديث ٤٨]
٥٤٠	[الحديث ٤٩]
٥٤١	[الحديث ٥٠]
٥٤١	[الحديث ٥١]
٥٤١	[الحديث ٥٢]
٥٤٢	[الحديث ٥٣]
٥٤٢	[الحديث ٥٤]
٥٤٣	[الحديث ٥٥]
٥٤٣	[الحديث ٥٦]
٥٤٣	[الحديث ٥٧]
٥٤٥	[الحديث ٥٨]
٥٤٥	[الحديث ٥٩]
٥٤٦	[الحديث ٦٠]
٥٤٧	[الحديث ٦١]
٥٤٨	[الحديث ٦٢]
٥٤٩	[الحديث ٦٣]
٥٤٩	[الحديث ٦٤]
٥٥١	[الحديث ٦٥]
٥٥٢	[الحديث ٦٦]
٥٥٢	[الحديث ٦٧]
٥٥٢	[الحديث ٦٨]
٥٥٥	تعريف مركز

سرشناسه : طوسی، محمد بن حسن، ق ۴۶۰ - ۳۸۵

عنوان قرار دادی : [تهذیب الاحکام. شرح]

عنوان و نام پدید آور : ملاذ الاخبار فی فهم تهذیب الاخبار [محمد بن حسن طوسی] / تالیف محمد باقر المجلسی؛ تحقیق مهدی الرجائی؛ باهتمام محمود المرعشی

مشخصات نشر : قم: مکتبه آیه الله المرعشی العامه، ۱۴۰۶ق. = ۱۳۶۴.

مشخصات ظاهری : ۱۶ ج. نمونه

فروست : (مخطوطات مکتبه آیه الله المرعشی العامه ۱۵)

وضعیت فهرست نویسی : فهرست نویسی قبلی

یادداشت : "شرحی است بر تهذیب الاحکام در شرح المقنعه للشیخ المفید"

یادداشت : کتابنامه به صورت زیر نویس

عنوان دیگر : تهذیب الاحکام

عنوان دیگر : المقنعه

موضوع : احادیث شیعه -- قرن ق ۵

شناسه افزوده : مفید، محمد بن محمد، ۴۱۳ - ۳۳۶ق. المقنعه

شناسه افزوده : مجلسی، محمد باقر بن محمد تقی، ۱۱۱۱ - ۱۰۳۷ق. شارح

شناسه افزوده : رجائی، مهدی، ۱۳۳۶ - ، مصحح

رده بندی کنگره : BP۱۳۰/ط ۹ت ۹۰۲۶

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۲۱۲

شماره کتابشناسی ملی : م ۶۷-۳۳۹

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ الزَّكَاةُ فِي تِسْعَةِ أَشْيَاءِ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ وَ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّيْبِ وَ الْبَابِلِ وَ الْبَقْرِ وَ الْغَنَمِ وَ عَفَا رَسُولُ اللَّهِ صَ عَمَّا سِوَى ذَلِكَ

أقول: الزكاة في اللغة: الطهارة و الزيادة و النمو، و سميت بها الصدقة المخصوصة، لكونها مطهره للمال من الأوساخ المتعلقة به، أو النفوس من رذائل الأخلاق، و لكونها تنمي المال و الثواب و تزيدهما.

باب ما تجب فيه الزكاة قوله رحمه الله: الزكاة في تسعة أشياء لا خلاف بين المسلمين في وجوب الزكاة في هذه الأصناف التسعة، و عدم

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٦

يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

الوجوب فيما سوى ذلك، مذهب الأصحاب عدا ابن الجنيد، فإنه قال: تؤخذ الزكاة في أرض العشر من كل ما دخل القفيز من حنطة، و شعير، و سمسم،

و أرز، و دخن، و ذره، و عدس، و سلت، و سائر الحبوب، و حكاة الكليني و الشيخ عن يونس بن عبد الرحمن أيضا.

قال في الكافي: قال يونس: إنما سنت في أول النبوه على تسعه أشياء، ثم وضعت على جميع الحبوب.

و يرد عليه أنه ينافي إنكار الصادق عليه السلام على من قال عندنا أرز، و ما يأتي في باب زكاه الغلاه و غيره من الأخبار. و حديث ابن مهزيار يومئ إلى التقيه، فيمكن حمل ما ورد في زكاه ما سوى التسعه على التقيه.

و يؤيده ما رواه الصدوق رحمه الله في كتاب معاني الأخبار بإسناده عن أبي سعيد القمطاط عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الزكاه؟ فقال:

وضع رسول الله صلى الله عليه و آله الزكاه على تسعه، و عفا عما سوى ذلك:

الحنطه، و الشعير، و التمر، و الزبيب، و الذهب، و الفضة، و البقر، و الغنم، و الإبل.

فقال السائل: فالذره، فغضب عليه السلام ثم قال: كان و الله على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله دائما السماسم و الذره و الدخن و جميع ذلك.

فقال: إنهم يقولون: لم يكن ذلك على عهد رسول الله، و إنما وضع على تسعه لما لم يكن بحضرته غير ذلك، فغضب و قال: كذبوا، فهل يكون العفو إلا عن شيء كان، و لا و الله ما أعرف شيئاً عليه الزكاه غير هذا، فمن شاء فليؤمن

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٧

[الحديث ١]

١ مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ
الزَّكَاةُ فِي تِسْعَةٍ

أَشْيَاءَ عَلَى الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ وَ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّيْبِ وَ الْإِبِلِ وَ الْبَقْرِ وَ الْغَنَمِ وَ عَفَا رَسُولُ اللَّهِ صَ عَمَّا سِوَى ذَلِكَ.

[الحدِيث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ صِدَقَاتِ الْأَمْوَالِ فَقَالَ فِي تِسْعَةِ أَشْيَاءَ لَيْسَ فِي غَيْرِهَا شَيْءٌ فِي الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ وَ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّيْبِ وَ الْإِبِلِ وَ الْبَقْرِ وَ الْغَنَمِ السَّائِمَةِ وَ هِيَ الرَّاعِيَةُ وَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ غَيْرِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَصْنَافِ شَيْءٌ وَ كُلُّ شَيْءٍ كَانَ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَصْنَافِ فَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مُنْذُ يَوْمٍ يُنْتَجِجُ.

[الحدِيث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ الْحَسَنِ بْنِ

و من شاء فليكفر.

الحدِيث الأول: مجهول.

الحدِيث الثاني: موثق.

و هذا الخبر و كثير من الأخبار يدل على أن حول السخال من حين النتاج، لا- من حين استغنائها بالرعى، كما ذكره أكثر الأصحاب.

و قال الشيخ و جماعه: إن حولها من حين النتاج. و استتقرب الشهيد في البيان اعتبار الحول من حين النتاج، إذا كان اللبن الذي يشربه عن سائمه.

الحدِيث الثالث: موثق أيضا.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٨

شَهَابٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ص الزَّكَاةَ عَلَى تِسْعَةِ أَشْيَاءَ وَ عَفَا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ عَلَى الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ وَ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّيْبِ وَ الْإِبِلِ وَ الْبَقْرِ وَ الْغَنَمِ.

[الحدِيث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ الزَّكَاةُ عَلَى تِسْعَةِ أَشْيَاءَ عَلَى الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ وَ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّيْبِ وَ الْإِبِلِ وَ الْبَقْرِ وَ

الْغَنَمِ وَ عَفَا رَسُولُ اللَّهِ صَ عَمَّا سِوَى ذَلِكَ.

[الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ أَبِي بَصِيرٍ وَ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْعِجَلِيِّ وَ الْفَضْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ فَرَضَ اللَّهُ الزَّكَاةَ مَعَ الصَّلَاةِ فِي الْأَمْوَالِ وَ سَيِّئَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَ فِي تِسْعَةِ أَشْيَاءَ وَ عَفَا عَمَّا سِوَاهُنَّ فِي الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ وَ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّبِيبِ وَ الْإِبِلِ وَ الْبَقَرِ وَ الْغَنَمِ وَ عَفَا رَسُولُ اللَّهِ صَ عَمَّا سِوَى ذَلِكَ.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْخَضِرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَ الزَّكَاةَ عَلَى تِسْعَةِ أَشْيَاءَ عَلَى الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّبِيبِ وَ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ وَ الْإِبِلِ وَ الْبَقَرِ وَ الْغَنَمِ وَ عَفَا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ

الحديث الرابع: موثق أيضا.

الحديث الخامس: حسن الفضلاء كالصحيح.

الحديث السادس: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٩

فَأَمَّا مَا رُوِيَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي أَنَّ مَا عَدَا هَذِهِ التَّسْعَةَ الْأَشْيَاءَ فَفِيهِ الزَّكَاةُ مِثْلُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَرْثِ مَا يُزَكَّى مِنْهُ فَقَالَ الْبُرُّ وَ الشَّعِيرُ وَ الدُّرَّةُ وَ الدُّخْنُ وَ الْأَرُزُّ وَ السُّلْتُ وَ الْعَدَسُ وَ السَّمْسِمُ كُلُّ ذَلِكَ يُزَكَّى وَ أَشْبَاهُهُ.

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبَانَ عَنِ

الحديث السابع: حسن كالصحيح.

قوله عليه السلام: و الذره و الدخن قال الجوهرى: الذره حب معروف، أصله ذرو أو ذرى و الهاء عوض.

و قال أيضا: و الدخن الجاورس.

و قال فى المغرب: السلت بالضم شعير لا قشر له يكون بالحجاز. انتهى.

و قال المحقق رحمه الله فى الشرائع: تستحب فى كل ما أنبتت الأرض مما يكال أو يوزن، عدا الخضر و القت و الباذنجان و الخيار و ما شاكله.

و قال فى المدارك: هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب، عدا ابن الجنيد فإنه قال بالوجوب.

الحديث الثامن: مرسل.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٠

أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَرْثِ مِمَّا يُزَكَّى فَقَالَ الْبُرُّ وَ الشَّعِيرُ وَ الدُّرَّةُ وَ الأَرُزُّ وَ السُّلْتُ وَ العَيْدَسُ كُلُّ هَذَا مِمَّا يُزَكَّى وَ قَالَ كُلُّ مَا كِيلَ بِالصَّاعِ فَبَلَغَ الأَوْسَاقَ فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ.

وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا مِمَّا يَنْتَضَمُ وَ جُوبَ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ فَإِنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى النَّدْبِ وَ الْإِسْتِحْبَابِ دُونَ الْفَرْضِ وَ الْإِجَابِ وَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِئَلَّا تَتَنَاقَضَ الأَخْبَارُ وَ لِأَنَّ فِيهَا قَدَمْنَا ذِكْرَهُ مِنَ الأَخْبَارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص عَفَا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ وَ لَوْ كَانَتْ هَذِهِ الأَشْيَاءُ مِمَّا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ لَمَا كَانَتْ مَغْفُورًا عَنْهَا وَ الَّذِي يُبَيِّنُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ وَ يُوَضِّحُهُ أَنَّهُمْ لَمْ

يَقُولُوا إِنَّ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ زَكَاةً عَلَىٰ جِهَةِ الْفَرَضِ وَالْإِيجَابِ

[الحديث ٩]

٩ مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ وَالْعَبَّاسِ بْنِ عِيَامِرٍ جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الطَّيَّارِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ مَا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ فَقَالَ فِي تِسْعَةِ أَشْيَاءِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَ الزَّيْبِ وَالْأَبْلِ وَالْبَقْرِ وَالْغَنَمِ وَعَفَا رَسُولُ اللَّهِ صَ عَمَّا سِوَى ذَلِكَ فَقُلْتُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ فَإِنَّ عِنْدَنَا حَبًّا كَثِيرًا قَالَ وَمَا هُوَ قُلْتُ الْمَارُزُ قَالَ نَعَمْ مَا أَكْثَرَهُ فَقُلْتُ أَفِيهِ الزَّكَاةُ قَالَ فَزَبْرَنِي قَالَ ثُمَّ قَالَ أَقُولُ لَكَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَ عَفَا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ وَتَقُولُ لِي إِنَّ عِنْدَنَا حَبًّا كَثِيرًا أَفِيهِ الزَّكَاةُ

الحديث التاسع: موثق.

و استدل به على جواز الزبر و الإيذاء تأديبا، إذا لم يكن السؤال على ما ينبغي.

و الزبر: الانتهاه و المنع و النهي، و الفعل كضرب و نصر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١١

[الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَ الزَّكَاةَ عَلَى تِسْعَةِ أَشْيَاءٍ وَعَفَا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ عَلَى الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ وَالْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَ الزَّيْبِ وَالْأَبْلِ وَالْبَقْرِ وَالْغَنَمِ فَقَالَ لَهُ الطَّيَّارُ وَ أَنَا حَاضِرٌ إِنَّ عِنْدَنَا حَبًّا كَثِيرًا يُقَالُ لَهُ الْأَرُزُّ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ عِنْدَنَا حَبٌّ كَثِيرٌ قَالَ فَعَلَيْهِ شَيْءٌ قَالَ لَا قَدْ أَعْلَمْتُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَ عَفَا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ.

[الحديث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَانَ قَالَ قَرَأْتُ فِي كِتَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَ جُعِلَتْ فِدَاكَ رُويَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُ قَالَ وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَ الزَّكَاةَ عَلَى تِسْعَةِ أَشْيَاءٍ عَلَى الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَ الزَّيْبِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْبَقْرِ وَالْأَبْلِ وَعَفَا رَسُولُ اللَّهِ صَ عَمَّا سِوَى ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ الْقَائِلُ عِنْدَنَا شَيْءٌ كَثِيرٌ يَكُونُ بِأَضْعَافٍ ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ مَا هُوَ فَقَالَ لَهُ الْأَرُزُّ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ أَقُولُ لَكَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَ وَضَعَ الصَّدَقَةَ عَلَى تِسْعَةِ أَشْيَاءٍ وَعَفَا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ وَتَقُولُ إِنَّ عِنْدَنَا أَرُزًّا وَ عِنْدَنَا ذُرَّةٌ قَدْ كَانَتْ الذُّرَّةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَ فَوْقَ عَ كَذَلِكَ هُوَ وَ الزَّكَاةُ فِي كُلِّ مَا كِيلَ بِالصَّاعِ.

فَلَوْ لَا أَنَّهُ عَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ وَ الزَّكَاةُ فِي كُلِّ مَا كِيلَ بِالصَّاعِ مَا قَدَّمْنَاهُ مَنْ

الحديث العاشر: مجهول.

الحديث الحادي عشر: صحيح.

و أبو الحسن

يحتمل الثاني و الثالث.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٢

النَّدْبِ وَ اللَّاسِيْتَجَابِ لَمَا صَوَّبَ قَوْلَ السَّائِلِ إِنَّ الزَّكَاةَ فِي تَسْبِيحِهِ أَشْيَاءٌ وَإِنَّ مَا عَدَاهَا مَعْفُوفٌ عَنْهَا وَإِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ قَالَ عِنْدَنَا أَرْزُؤٌ وَ دُخْنٌ تَنْبِيهَا لَهُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ وَ لَكَانَ قَوْلُهُ كَمَا ذَكَرْنَا هُوَ مَعَ قَوْلِهِ وَ الزَّكَاةُ فِي كُلِّ مِائَةِ كَيْلٍ بِالصَّاعِ مُتَنَاقِضًا وَ هَذَا لَا يَجُوزُ فِي أَقْوَالِهِمْ عَ وَ يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٢]

١٢ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ بُكَيْرِ ابْنِ أَبِي أَعْيَنَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ أَنْبَتِ الْأَرْضُ مِنَ الْمَرْزُوقِ وَ الدَّرَّةِ وَ الْحَمَّصِ وَ الْعَيْدِسِ وَ سَائِرِ الْحَبُوبِ وَ الْفَوَاكِهِ غَيْرِ هَذِهِ الْمَرْبَعَةِ الْأَصْيَانِ وَ إِنْ كَثُرَ ثَمَنُهُ إِلَّا أَنْ يَصِيرَ مَالًا يُبَاعُ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ يَكْتَنَزُهُ ثُمَّ يَحُولُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَ قَدْ صَارَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً فَيُؤَدَّى عَنْهُ مِنْ كُلِّ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دِرْهَمٍ وَ مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا نِصْفَ دِينَارٍ

الحديث الثاني عشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٣

٢ بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا بَلَغَ الذَّهَبُ فِي الْوِزْنِ عَشْرِينَ دِينَارًا مَضْرُوبَةً فِيهَا نِصْفَ دِينَارٍ إِلَى آخِرِ الْبَابِ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَقْبَةَ وَ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَا لَيْسَ فِيهَا دُونَ الْعَشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ شَيْءٌ فَإِذَا كَمَلَتْ عَشْرِينَ مِثْقَالًا فِيهَا نِصْفُ مِثْقَالٍ إِلَى أَرْبَعَةٍ وَ عَشْرِينَ فَإِذَا كَمَلَتْ أَرْبَعَةً وَ عَشْرِينَ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَمْحَاسٍ دِينَارٍ إِلَى ثَمَانِيَةٍ وَ عَشْرِينَ فَعَلَى هَذَا الْحِسَابِ كُلَّمَا زَادَ أَرْبَعَةً.

[الحديث ٢]

٢ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ سِنْدِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ فِي عَشْرِينَ دِينَارًا نِصْفُ دِينَارٍ

باب زكاه الذهب الحديث الأول: موثق كالصحيح.

الحديث الثاني: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٤

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ فِي الذَّهَبِ إِذَا بَلَغَ عَشْرِينَ دِينَارًا فَفِيهِ نِصْفُ دِينَارٍ وَ لَيْسَ فِيهَا دُونَ الْعَشْرِينَ شَيْءٌ وَ فِي الْفِضَّةِ إِذَا بَلَغَتْ مِائَتِي دِرْهَمٍ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ وَ لَيْسَ فِيهَا دُونَ الْمِائَتِينَ شَيْءٌ وَ فَإِذَا زَادَتْ تِسْعَةً وَ ثَلَاثُونَ عَلَى الْمِائَتِينَ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ الْمِائَتِينَ وَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُسُورِ شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَرْبَعِينَ وَ كَذَلِكَ الدَّنَانِيرُ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ.

فَأَمَّا الَّذِي يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَ مَضْرُوبًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ

الحديث الثالث: موثق.

قوله عليه السلام: و ليس فى شىء من الكسور شىء يحتمل أن يكون المراد منها ما زاد على تسعه و ثلاثين من الكسور، كالنصف و الثلث و الربع مثلا، أو ما بين العددين مطلقا تأكيدا و تعميما.

و أن يكون المراد منه المكسور، كما فى بعض النسخ، فالمراد بالأربعين الصحاح.

قوله عليه السلام: و كذا الدنانير لما كان فى هذا الزمان الدينار يساوى عشره دراهم، فالنصاب الثانى للذهب أربعة، و هكذا.

الحديث الرابع: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٥

حَدِيدٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ قَالَ لَيْسَ فِي التَّبْرِ زَكَاةٌ إِنَّمَا هِيَ عَلَى الدَّنَانِيرِ وَ الدَّرَاهِمِ.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقْطِينٍ عَنْ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقْطِينٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الْمَالِ الَّذِي لَا يُعْمَلُ بِهِ وَ لَا يُقَلَّبُ قَالَ يَلْزِمُهُ الزَّكَاةُ فِي كُلِّ سَنَةٍ إِلَّا أَنْ يُسَبَّكَ

قال الفيروزآبادي: التبر بالكسر الذهب و الفضة، أو فتاتهما قبل أن يصاغاً، فإذا صيغاً فهما ذهب و فضة، أو ما استخراج من المعدن قبل أن يصاغ.

و في الصحاح: التبر ما كان من الذهب غير مضروب، فإذا ضرب دنانير فهو عين.

و في المغرب: هو ما كان غير مضروب من الذهب و الفضة، و عن الزجاج هو كل جوهر قبل أن يستعمل.

و نقل الشهيد الثاني رحمه الله عن بعضهم أن المراد به تراب الذهب قبل تصفيته.

و المشهور بين الأصحاب أنه لا زكاه فيها مطلقاً، و ذهب الصدوقان و السيد و الشيخ إلى وجوب الزكاه في سبائك

الذهب و الفضة إذا قصد بها الفرار.

الحديث الخامس: صحيح.

قال بعض الفضلاء رحمه الله: روى فى الكافى عن الحسن بن على بن يقطين

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٦

[الحديث ٦]

٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَ أَبِي الْحَسَنِ عَ أَنَّهُ قَالَ لَيْسَ عَلَى التَّبْرِ زَكَاةٌ إِنَّمَا هِيَ عَلَى الدَّنَائِيرِ وَ الدَّرَاهِمِ.

وَ يُعْتَبَرُ مَعَ كَوْنِهَا مَضْرُوبَةً أَنْ تَكُونَ مَنْقُوشَةً لِأَنَّ مَا لَيْسَ بِمَنْقُوشٍ يَجْرِي مَجْرَى السِّيَكَةِ وَ النَّقَارِ وَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

عن أخيه الحسين عن على بن يقطين - إلى آخره. و فى بعض نسخه الحسين بن على - إلى آخره. أما ما هنا فمع أن الظاهر أن النقل من الكافى، ففيه أن نقل الحسن بن على عن أبى الحسن عليه السلام قليل، و أما الحسين فنقله كثير، و إن كان عن أبيه أكثر، و الله أعلم.

الحديث السادس: مجهول.

قوله رحمه الله: و يعتبر مع كونها مضروبه المراد بالمضروبه المعموله للمعامله، سواء كانت منقوشه أم لا.

ثم اعلم أنه لا- خلاف فى اشتراط كونهما منقوشين مضروبين بسكه المعامله، و ظاهر كلام جماعه أنه يكفى فيه كونها مما يتعامل بها وقتا ما، و إن لم يتعامل بها بالفعل. و قطع الأصحاب بأنه لو جرت المعامله بالسبائك بغير نقش فلا زكاه فيها.

و قال فى القاموس: النقار القطعه المذابه من الذهب و الفضة.

و فى الصحاح: سبكت الفضة و غيرها أسبكها سبكا أذبتها و الفضة سبيكه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٧

[الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْعُبَيْدِيِّ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَقْطِينٍ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَ قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنَّهُ يَجْتَمِعُ عِنْدِي الشَّيْءُ الْكَثِيرُ قِيمَتُهُ فَيَنْقَى نَحْوًا مِنْ سَنَةٍ أَنْزَكِيهِ فَقَالَ لَا كُلُّ مَا لَمْ يَحُلْ عِنْدَكَ عَلَيْهِ حَوْلٌ فَلَيْسَ

عَلَيْكَ فِيهِ زَكَاةٌ وَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ رِكَازًا فَلَيْسَ عَلَيْكَ فِيهِ شَيْءٌ قُلْتُ وَ مَا الرِّكَازُ قَالَ الصَّامِتُ الْمُنْفُوشُ ثُمَّ قَالَ إِذَا أَرَدْتَ ذَلِكَ فَاسْبِكْهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي سَبَائِكَ الذَّهَبُ وَ نِقَارِ الْفِضَّةِ زَكَاةٌ.

فَأَمَّا الْحُلِيُّ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا وَ إِنْ كَثُرَ الزَّكَاةُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

و فيه أيضا: النقره السبيكه.

الحديث السابع: صحيح.

قوله: يجتمع عندى الشىء قيمته نحو فى الكافى: يجتمع عندى الشىء فىبقى نحوا من سنه. و هو الصواب.

و فى أكثر نسخ الكتاب " يجتمع عندى الشىء قيمته"، فىمكن أن يكون " قيمته" بدل اشتمال من " الشىء"، أى: يجتمع عندى قيمه المتاع من الدراهم أو الدينانير، فقوله " نحو" خبر مبتداً محذوف، أى: زمانه نحو من سنه.

و فى بعض النسخ " يجتمع عندى الشىء الكثير قيمته" فىحتمل البدليه، أو يكون فاعل " الكثير"، و قيل: كأنه زيد " الكثير" للإصلاح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٨

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ سَأَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الْحُلِيِّ فِيهِ زَكَاةٌ فَقَالَ لَا وَ إِنْ بَلَغَ مِائَةَ أَلْفٍ.

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحُلِيِّ أَيْ فِيهِ زَكَاةٌ قَالَ لَا

و فى الاستبصار: إنه يجتمع عندى الشىء الكثير نحوا، و له أيضا وجه.

و المعنى: أنه يجتمع عندى أمتعه كثيره قريبا من سنه هل فيها زكاه؟ فقال عليه السلام: لا، و ذكر لذلك علتين: الأولى عدم تمام الحول، و الثانية عدم كونها ذهباً و فضه مسكوكتين.

و بعض نسخ الكتاب أيضا يحتمل ذلك، كنسخه الكليني.

و فى الصحاح: زكى ماله تزكيه إذا أدى عنه زكاته.

الحديث الثامن: حسن كالصحيح.

و فى الصحاح: الحلى حلى المرأه، و جمعه حلى مثل ثدى و ثدى، و هو فعول، و قد تكسر الحاء مثل يمضى، و قرئ " مِنْ حُلِيِّهِمْ عَجَلًا جَسَدًا " بالضم و الكسر، و حليه السيف جمعها حلى مثل لحيه و لحي، و ربما ضم.

الحديث التاسع: مجهول كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٩

[الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ زَكَاهُ الْحُلِيِّ أَنْ يُعَارَ.

[الحديث ١١]

١١ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ وَ مُحَمَّدِ ابْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ الْهَاشِمِيِّ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْحُلِيِّ فِيهِ زَكَاهٌ قَالَ إِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ زَكَاهٌ وَ إِنْ بَلَغَ مِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ وَ أَبِي يُخَالِفُ النَّاسَ فِي هَذَا.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَتَى فَرَّ بِهِ مِنَ الزَّكَاةِ لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٢]

١٢ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْحُلِيِّ فِيهِ زَكَاهٌ قَالَ لَا إِلَّا مَا فَرَّ بِهِ مِنَ الزَّكَاةِ

الحديث العاشر: صحيح.

الحديث الحادى عشر: مجهول.

و اعلم أنه لا-خلاف فى عدم وجوب الزكاه فى الحلى، سواء كان محللا أو محرما، و نسب القول باستحباب الزكاه فى المحرم إلى الشيخ رحمه الله.

الحديث الثاني عشر: موثق.

و ذهب الشيخ و جماعه إلى وجوب الزكاه فى الحلى و السبائك إذا فر بها من الزكاه كما عرفت، و المشهور العدم.

و احتج السيد فى الانتصار على وجوب الزكاه إذا أراد الفرار بإجماع الطائفه.

ثم قال: فإن قيل: قد ذكر ابن الجنيد أن الزكاه لا تلزم الفأر منها.

قلنا: الإجماع قد تقدم ابن الجنيد و تأخر عنه، و إنما عول ابن الجنيد على

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٠

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَجْعَلُ لِأَهْلِهِ الْحُلِيَّ مِنْ مِائَةِ دِينَارٍ وَ الْمِائَتَيْنِ دِينَارٍ وَ أَرَانِي قَدْ قُلْتُ ثَلَاثِمِائَةَ دِينَارٍ فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ قَالَ لَيْسَ فِيهِ الزَّكَاةُ قَالَ قُلْتُ فَإِنَّهُ فَرَّ بِهِ مِنَ الزَّكَاةِ فَقَالَ إِنْ كَانَ فَرَّ بِهِ مِنَ الزَّكَاةِ فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ وَ إِنْ كَانَ إِنَّمَا فَعَلَهُ لِيَتَجَمَّلَ بِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنْ أَخِي يُوسُفُ وَ لِي لَهُؤُلَاءِ أَعْمَالًا أَصَابَ فِيهَا أَمْوَالًا كَثِيرَةً وَ إِنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ الْمَالَ حُلِيًّا أَرَادَ أَنْ يَفِرَّ بِهِ مِنْ

أخبار رويت عن أئمتنا عليهم السلام تتضمن أنه لا- زكاه عليه إن فر بماله، و بإزاء تلك الأخبار ما هو أظهر و أقوى و أولى و أوضح طريقا، تتضمن أن الزكاه تلزمه.

و يمكن حمل ما تضمن من الأخبار أن الزكاه لا تلزمه على التقيه، فإن ذلك مذهب جميع المخالفين. انتهى.

و الأقرب فى وجه الجمع حمل أخبار الزكاه على الاستحباب، كما ذكره الشيخ فى الاستبصار، و لا يتعين الحمل على التقيه، لأن العامه مختلفون، فذهب مالك و أحمد إلى الوجوب، و الشافعى و أبو حنيفة إلى عدم الوجوب.

الحديث الثالث عشر: مجهول كالموثق.

إذ الظاهر أن محمد بن عبد الله هو ابن زرارته، كما سيجىء.

الحديث الرابع عشر: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٢١

الرَّكَاهُ أَعْلَيْهِ الرَّكَاهُ قَالَ لَيْسَ عَلَى الْحُلِيِّ زَكَاةٌ وَمَا أَدْخَلَ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ النُّقْصَانِ فِي وَضْعِهِ وَ مَنْعِهِ

نَفْسُهُ فَضْلُهُ أَكْثَرُ مِمَّا يَخَافُ مِنَ الزَّكَاةِ.

فَلَيْسَ بِمُنَافٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ الْحُلِيَّ الَّذِي تَلَزَمَ زَكَاتُهُ عُقُوبَهُ هُوَ أَنَّهُ إِذَا جَعَلَهُ حُلِيًّا بَعْدَ حُلُولِ وَقْتِ الزَّكَاةِ وَالَّذِي لَا يَلْزِمُهُ زَكَاتُهُ هُوَ أَنْ يَجْعَلَهُ حُلِيًّا فِي أَوَّلِ السَّنَةِ أَوْ قَبْلَ أَنْ تَجِبَ الزَّكَاةُ فِيهِ ثُمَّ اسْتَمَرَ بِهِ الْحَالُ وَإِنَّمَا قَالَ مَا أَذْخَلَ عَلَيَّ نَفْسِي أَكْثَرَ مِمَّا يَخَافُ مِنَ الزَّكَاةِ مَا يَفُوتُهُ مِنَ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ الَّذِي لَوْ تَرَكَ الْمَالِ إِلَى وَقْتِ الزَّكَاةِ عَلَيَّ مَا هُوَ عَلَيَّ وَلَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ الْفِرَارَ مِنْهُ كَانَ يَسْتَحِقُّهُ بِإِخْرَاجِهِ الزَّكَاةَ مِنْهُ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٥]

١٥ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَيْشَمٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ أَبَاكَ قَالَ مَنْ فَرَّ بِهَا مِنَ الزَّكَاةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا قَالَ صَدَقَ أَبِي إِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدَّى مَا وَجِبَ عَلَيْهِ وَمَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ لِي أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أُغْمِيَ عَلَيْهِ يَوْمًا ثُمَّ مَاتَ فَذَهَبَتْ صِدْقَاتُهُ أَمْ كَانَ عَلَيْهِ وَقَدْ مَاتَ أَنْ يُؤَدِّيَهَا قُلْتُ لَا قَالَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَفَاقَ مِنْ يَوْمِهِ ثُمَّ قَالَ لِي أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا مَرَضَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ثُمَّ مَاتَ فِيهِ أَمْ كَانَ يُصَامُ عَنْهُ قُلْتُ لَا قَالَ وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ لَا يُؤَدَّى عَنْ مَالِهِ إِلَّا مَا حَلَّ عَلَيْهِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ إِنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ لَا يُمَكِّنُكُمْ لِأَنَّ الْخَبْرَيْنِ الْأُولَيْنِ تَضَمَّنَا أَنَّ السَّائِلَ سَأَلَ عَنِ الْحُلِيِّ هَلْ فِيهِ الزَّكَاةُ أَمْ لَا فَقَالَ لَهُ لَا إِلَّا مَا فَرَّ بِهِ مِنَ الزَّكَاةِ وَمَا يَجْعَلُهُ حُلِيًّا بَعْدَ حُلُولِ الْوَقْتِ لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ فِيهِ

الحديث الخامس عشر: حسن موثق.

قوله عليه السلام: أن يؤديها أى: الولي، أو هل كانت وجبت عليه حتى يلزم الولي.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٢

حُجِيًّا فَبِإِذَا لَمَّا مَعْنَى لِإِخْرَاجِ بَعْضِ الْحُلِيِّ مِنَ الْكُلِّ لِأَنَّ قَوْلَهُ ع حِينَ سَأَلَهُ السَّائِلُ عَنِ الْحُلِيِّ هَلْ فِيهِ زَكَاهُ أَمْ لَا فَقَالَ لَهُ لَا أَقْتَضِي أَنْ كُلَّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْحُلِيِّ لَا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ سِوَاءَ صَبِيغٍ قَبْلَ حُلُولِ الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَ حُلُولِهِ لِإِدْخُولِهِ تَحْتَ الْعُمُومِ فَقَصِدَ بِدَلِيلِكَ إِلَى تَخْصِيصِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ وَ هُوَ مَا قَدَّمَ نَاهُ مِمَّا صَبِيغٌ بَعْدَ حُلُولِ الْوَقْتِ وَ الَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الذَّهَبِ كَمْ عَلَيْهِ مِنَ الزَّكَاةِ فَقَالَ إِذَا بَلَغَ قِيمَتُهُ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ.

فَلَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ مُنَافَاةٌ لِمَا قَدَّمَ نَاهُ مِنْ أَنَّ النَّصَابَ عِشْرُونَ دِينَارًا لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَخْبَرَ عَنِ قِيمَةِ الْوَقْتِ وَ فِي الْوَقْتِ كَانَ قِيمَةُ دِينَارٍ عَلَى عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ أَلَمَّا تَرَى أَنَّهُمْ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الدِّيَّاتِ وَ غَيْرِهَا اعْتَبَرُوا فِي مُقَابَلَةِ دِينَارٍ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ وَ جَعَلُوا التَّخْيِيرَ فِيهِ عَلَى حَدِّ سِوَاءٍ فَكَذَلِكَ حُكْمُ هَذَا الْخَبَرِ لِأَنَّ قِيمَةَ مِائَتِي دِرْهَمٍ تَجِيءُ عِشْرِينَ دِينَارًا حَسَبَ مَا قَدَّمَ نَاهُ وَ الَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ١٧]

١٧ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ أَبِي بَصِيرٍ وَ بُرَيْدٍ وَ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَا فِي الذَّهَبِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مِثْقَالًا مِثْقَالًا وَ فِي الْوَرَقِ فِي كُلِّ مِائَتِي دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ وَ لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ أَرْبَعِينَ مِثْقَالًا شَيْءٌ وَ لَا فِي أَقْلٍ مِنْ مِائَتِي دِرْهَمٍ شَيْءٌ وَ لَيْسَ فِي الْبَيْفِ شَيْءٌ حَتَّى يَتِمَّ أَرْبَعُونَ فَيَكُونُ فِيهِ وَاحِدٌ

الحديث السادس عشر: حسن.

الحديث السابع عشر: حسن موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٣

قَوْلُهُ عَ وَ لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِينَ مِثْقَالًا شَيْءٌ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ دِينَارًا وَاحِدًا لِأَنَّ قَوْلَهُ شَيْءٌ مُحْتَمِلٌ لِلدِّينَارِ وَ لِمَا يَزِيدُ عَلَيْهِ
وَ لِمَا يَنْقُصُ مِنْهُ وَ هُوَ يَجْرِي مَجْرَى الْمُجْمَلِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ وَ إِذَا كُنَّا قَدْ رَوَيْنَا الْأَحَادِيثَ الْمُفَصَّلَةَ أَنَّ فِي كُلِّ عَشْرِينَ

دِينَاراً نِصْفَ دِينَارٍ وَفِيمَا يَزِيدُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ أَرْبَعَةِ دَنَانِيرٍ عَشْرَ دِينَارٍ حَمَلْنَا قَوْلَهُ عَ وَ لَيْسَ فِيمَا دُونَ أَرْبَعِينَ دِينَاراً شَيْءٌ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ دِينَاراً وَاحِداً لِأَنَّهُ مَتَى نَقَصَ عَنِ الْأَرْبَعِينَ إِنَّمَا يَجِبُ فِيهِ دُونَ الدِّينَارِ فَأَمَّا قَوْلُهُ عَ فِي أَوَّلِ الْخَبْرِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مِثْقَالاً مِثْقَالٌ لَيْسَ فِيهِ تَنَاقُضٌ لِمَا قُلْنَا لَأَنَّ عِنْدَنَا أَنَّهُ يَجِبُ فِيهِ دِينَارٌ وَ إِن كَانَ هَذَا لَيْسَ بِأَوَّلِ نِصَابٍ وَإِذَا حَمَلْنَا هَذَا الْخَبَرَ عَلَى مَا قُلْنَا كُنَّا قَدْ جَمَعْنَا بَيْنَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ عَلَى وَجْهِ لَّا تَنَافَى بَيْنَهَا

اعلم أن ظاهر الخبر السابق أن الأصل هو الفضة و الذهب إنما يقوم بها، فعلى هذا يمكن الجمع بينه و بين هذا الخبر باختلاف القيمتين في وقت صدور الخبرين.

و يمكن حمل الأقل من الأربعين على الاستحباب.

و الأظهر حمل هذا الخبر على التقيه، لأنه مذهب كثير من العامه، كعطاء و الزهري و طاوس و سليمان بن حرب، لكن الفقهاء الأربعة و أكثر العامه على العشرين.

و قال بظاهر هذا الخبر من علمائنا على بن بابويه رحمه الله محتجا به، و حكاه في المعبر عن أبي جعفر بن بابويه و جماعه من أصحاب الحديث.

قوله رحمه الله: و هو يجرى مجرى المجمل لا يخفى أنه لا إجمال فيه، بل هو نكره في سياق النفي يفيد العموم.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٤

٣ بَابُ زَكَاةِ الْفِضَّةِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَيْسَ فِيمَا دُونَ الْمِائَتِي دِرْهَمٍ زَكَاةٌ فَإِذَا بَلَغَ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَفِيهَا خَمْسُهُ دَرَاهِمٌ ثُمَّ إِذَا زَادَتْ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا فَفِيهَا دِرْهَمٌ ثُمَّ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ

[الحديث ١]

١ رَوَى عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ هَيَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحْمَدِ هَمَاعٍ قَالَ لَيْسَ فِي الْفِضَّةِ زَكَاةٌ حَتَّى تَبْلُغَ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَفِيهَا خَمْسُهُ دَرَاهِمٌ فَإِنْ زَادَتْ عَلَيْهِ فَعَلَى حِسَابِ ذَلِكَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ وَ لَيْسَ فِي الْكُفُورِ شَيْءٌ وَ لَيْسَ فِي الذَّهَبِ زَكَاةٌ حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرِينَ مِثْقَالًا فَإِذَا بَلَغَ عَشْرِينَ مِثْقَالًا فَفِيهِ نِصْفُ مِثْقَالٍ ثُمَّ عَلَى حِسَابِ ذَلِكَ إِذَا زَادَ الْمَالُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِينَاراً دِينَارٌ

[الحديث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ فِي كُلِّ مِائَتِي دِرْهَمٍ خَمْسَهُ دَرَاهِمٍ مِنَ الْفِضَّةِ وَإِنْ نَقَصَ فَلَيْسَ عَلَيْكَ زَكَاةٌ وَمِنَ الذَّهَبِ مِنْ كُلِّ عِشْرِينَ دِينَارًا نِصْفُ دِينَارٍ وَإِنْ نَقَصَ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ.

[الحديث ٣]

٣ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ سِنْدِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْمَانَ الْأَخْمَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا زَادَ عَلَى الْمِائَتِي دِرْهَمٍ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا فَفِيهَا دِرْهَمٌ وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ الْأَرْبَعِينَ شَيْءٌ فَقُلْتُ فَمَا فِي تِسْعَةٍ وَثَلَاثِينَ دِرْهَمًا قَالَ لَيْسَ عَلَى التَّسْعَةِ وَثَلَاثِينَ دِرْهَمًا شَيْءٌ.

[الحديث ٤]

٤ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ وَبُكَيْرِ ابْنِ أُعَيْنٍ أَنَّهِمَا سَمِعَا أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ فِي الزَّكَاةِ أَمَا فِي الذَّهَبِ فَلَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ عِشْرِينَ دِينَارًا شَيْءٌ فَإِذَا بَلَغَ عِشْرِينَ دِينَارًا فَفِيهِ نِصْفُ دِينَارٍ وَلَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ مِائَتِي دِرْهَمٍ شَيْءٌ فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ وَلَيْسَ فِي مِائَتِي دِرْهَمٍ وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا غَيْرِ

قوله عليه السلام: ثم على حساب ذلك عدم ذكر النصب الأخرى لا يدل على نفيها، وما ذكره عليه السلام بيان لحفظ النسبه فيما فوق العشرين. فتأمل.

الحديث الثانى: موثق.

الحديث الثالث: موثق أيضا.

الحديث الرابع: موثق أيضا.

دِرْهَمٍ إِلَّا خَمْسَهُ دَرَاهِمٍ فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ وَ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَفِيهَا سِتَّةُ دَرَاهِمٍ فَإِذَا بَلَغَتْ ثَمَانِينَ وَ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَفِيهَا سَبْعَةُ دَرَاهِمٍ وَ مَا زَادَ فَعَلَى هَذَا الْحِسَابِ وَ كَذَلِكَ الذَّهَبُ وَ كُلُّ ذَهَبٍ وَ إِنَّمَا الزَّكَاةُ عَلَى الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ الْمَوْضُوعِ إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَفِيهِ

الزَّكَاةَ وَ مَا لَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٢٧

٤ بَابُ زَكَاةِ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَ الزَّيْبِ

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِذَا بَلَغَ أَحَدٌ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ خَمْسَةَ أَوْسَاقٍ وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ يُخْرَجُ مِنْهُ الْعُشْرُ إِنْ كَانَ سُقْيَى سَيِّحًا وَ نَصِيفُ الْعُشْرِ إِنْ كَانَ سُقْيَى بِالْغَرْبِ وَ النَّوَاضِحِ وَ الدَّوَالِي

باب زكاه الحنطه و الشعير و التمر و الزيب قوله رحمه الله: فإذا بلغ هذا التقدير إجماعى، و الخمسه أو ساق ثلاثمائه من و سبعة أمناء و ثمن من بالمن التبريزى و بالشاهى نصفه، فتدبر.

و فى النهايه: و الوسق بالفتح ستون

صاعا، و هو ثلاثمائة و عشرون رطلا عند أهل الحجاز و أربعة و ثمانون رطلا عند أهل العراق على اختلافهم فى مقدار الصاع و المد.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٨

[الحديث ١]

١ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ مَا أَنْبَتِ الْأَرْضُ مِنَ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّيْبِ مَا بَلَغَ خُمْسَهُ أَوْ سَاقٍ وَ الْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا فَذَلِكَ ثَلَاثُمِائَةٍ صَاعٍ فِيهِ الْعُشْرُ وَ مَا كَانَ مِنْهُ يَشْتَقَى بِالرِّشَاءِ وَ الدَّوَالِي وَ النَّوَاضِحِ فِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ وَ مَا سَقَّتِ السَّمَاءُ أَوْ السَّيْحُ أَوْ كَانَ بَعْلًا فِيهِ الْعُشْرُ تَامًا وَ لَيْسَ فِيهَا دُونَ الثَّلَاثِمِائَةِ صَاعٍ شَيْءٌ وَ لَيْسَ فِيهَا أَنْبَتِ الْأَرْضُ شَيْءٌ إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ

و فى الصحاح: السيح الماء الجارى.

و فيه أيضا: الغرب الدلو العظيمه.

و قال " ز " رحمه الله: النواضح جمع ناضحه، و هو بغير يسقى عليه. انتهى.

و فى الصحاح: الداليه تديرها البقره، و الناعوره تديرها الماء.

الحديث الأول: صحيح.

الرشاء: الحبل، و الجمع أرشيه.

و قال فى منتقى الجمان قلت: هكذا أورد الشيخ هذا الحديث فى التهذيب، و رواه فى الاستبصار معلقا: عن محمد بن يعقوب، عن عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد ببقية الطريق. و ما رأيت الحديث فى الكافى بعد تصفح. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٩

[الحديث ٢]

٢ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ أَحْوَيْهِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ فِي زَكَاةِ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّيْبِ لَيْسَ فِيهَا دُونَ الْخُمْسِ أَوْ سَاقٍ زَكَاةً فَإِذَا بَلَغَتْ خُمْسَهُ أَوْ سَاقٍ وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ وَ الْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا فَذَلِكَ ثَلَاثُمِائَةٍ صَاعٍ بِصَاعِ النَّبِيِّ ص وَ الزَّكَاةُ فِيهَا

الْعُشْرُ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ أَوْ كَانَ سَيْحًا أَوْ نِصْفُ الْعُشْرِ فِيمَا سُقِيَ بِالْغَرْبِ وَ النَّوَاضِحِ.

[الحديث ٣]

٣ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ فِي كَمْ تَجِبُ الزَّكَاةَ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشُّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَ الزَّيْبِ قَالَ فِي سِتِّينَ صَاعًا وَقَالَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ لَيْسَ فِي النَّخْلِ صِدْقَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسَاقٍ وَ الْعَبُّ مِثْلُ ذَلِكَ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسَاقٍ زَيْبًا وَ الْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا وَقَالَ فِي صِدْقِهِ مَا سُقِيَ بِالْغَرْبِ نِصْفُ الصَّدَقَةِ وَ مَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَ الْأَنْهَارُ أَوْ كَانَ بَعْلًا فَالصَّدَقَةُ وَ هُوَ

و في مصباح اللغة: الرشاء الحبل و الجمع أرشيه، مثل كساء و أكسيه، و قال:

يقال للماء الجارى سِيح تسميه بالمصدر. و قال: البعل النخل يشرب بعروقه و يستغنى عن السقى.

الحديث الثانى: مرسل.

الحديث الثالث: موثق و آخره مرسل.

قوله عليه السلام: فى ستين صاعا كان فيه سقطا، أو هو محمول على الاستحباب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٠

الْعُشْرُ وَ مَا سُقِيَ بِالْغَرْبِ أَوْ بِالْوَالِي أَوْ بِالْغَرْبِ فَنِصْفُ الْعُشْرِ.

[الحديث ٤]

٤ فَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زُرَّعَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الزَّكَاةِ فِي التَّمْرِ وَ الزَّيْبِ فَقَالَ فِي كُلِّ خَمْسِيَّةٍ أَوْسَاقٍ وَسُقِيَ وَ الْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا وَ الزَّكَاةُ فِيهِمَا سَوَاءٌ.

[الحديث ٥]

٥ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ

قوله عليه السلام: زيبيا يعنى: يكون خمسه أوساق فى وقت الزيبية، و ليس المراد أنه لا زكاه فيه ما لم يصر زيبيا.

قوله عليه السلام: فالصدقه أى ففيه كل الصدقه " و هو " أى: الواجب، فإن الصدقه مؤنثه، مع أن أصله مصدر.

و فى الصحاح قال أبو عمرو: البعل و العدى واحد، و هو ما سقته السماء.

و قال الأصمعى: العدى ما سقته السماء، و البعل ما شرب بعروقه من غير سقى و لا سماء.

الحديث الرابع: موثق أيضا.

الحديث الخامس: موثق أيضا.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣١

عَنْ عُمَانَ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الزَّكَاةِ فِي الزَّبِيبِ وَ التَّمْرِ فَقَالَ فِي كُلِّ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ وَسُقٌّ وَ الوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا وَ الزَّكَاةُ فِيهِمَا سِوَاءٌ فَأَمَّا الطَّعَامُ فَالْعُشْرُ فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ وَ أَمَّا مَا سُقِيَ بِالْغَرْبِ وَ الدَّوَالِي فَإِنَّمَا عَلَيْهِ نِصْفُ الْعُشْرِ.

فَإِنَّ هَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ الْأَصْلُ فِيهِمَا سَمَاعُهُ وَ تَخْتَلِفُ رِوَايَتُهُ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ الْأَخِيرَةَ قَالَ فِيهَا سَأَلْتُهُ وَ لَمْ يَذْكُرِ الْمَسْئُولُ وَ هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَسْئُولُ غَيْرَ مَنْ يَجِبُ اتِّبَاعُ قَوْلِهِ وَ زَادَ أَيْضًا فِيهِ الْفَرْقَ بَيْنَ زَكَاةِ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّبِيبِ وَ قَدْ قَدَّمْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

لَا فَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَالرَّوَايَةَ الْأُولَى قَالَ فِيهَا سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع وَ ذَكَرَ الْحَدِيثَ وَ هَذَا الْاضْطِرَابُ فِي الْحَدِيثِ مِمَّا يُضْعَفُ الْإِخْتِجَاحُ بِهِ وَ لَوْ سَلِمَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ لَكَانَ مَحْمُولًا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ بِدَلَالِهِ مَا قَدَّمَ نَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَنَاقُضُهَا وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ ع فِي كُلِّ خَمْسَةٍ أَوْ سِيَاقٍ وَسَقَى الْخُمْسَ وَ إِنَّ كَانَ أَطْلَقَ عَلَيْهِ اسْمَ الزَّكَاةِ لِأَنَّ الزَّكَاةَ فِي الْأَصْلِ هِيَ التَّمُؤُّ وَ إِنَّمَا سُمِّيَتِ الزَّكَاةُ فِي الشَّرِيعَةِ بِهِ لِمَا يُتَوَلَّى إِلَيْهِ مِنْ عَاقِبَتِهِ مِنَ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَ هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الْخُمْسِ فَلَا يَمْتَنِعُ إِطْلَاقُ الْاسْمِ عَلَيْهِ أَلَا تَرَى أَنَا نَطَلَقُ اسْمَ الزَّكَاةِ عَلَى النَّافِلَةِ وَ غَيْرِهَا لِمَا يُتَوَلَّى إِلَيْهِ مِنَ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَ الْخُمْسُ يَجِبُ إِخْرَاجُهُ بَعْدَ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦]

٦ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ شَيْخِ النَّيْسَابُورِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا الْحَسَنِ الثَّالِثَ ع عَنْ

الحديث السادس: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٢

رَجُلٍ أَصَابَ مِنْ ضَمِيْعَتِهِ مِنَ الْحِنْطَةِ مِائَةً كُرًّا مَا يُزَكَّى فَأَخَذَ مِنْهُ الْعُشْرُ عَشْرَةَ أَكْرَارٍ وَ ذَهَبَ مِنْهُ بِسَبَبِ عِمَارَةَ الضَّمِيْعَةِ ثَلَاثُونَ كُرًّا وَ بَقِيَ فِي يَدِهِ سِتُّونَ كُرًّا مِمَّا الَّذِي يَجِبُ لِمَكَ مِنْ ذَلِكَ وَ هَلْ يَجِبُ لِأَصْحَابِهِ مِنْ ذَلِكَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَوْقَ ع لِي مِنْهُ الْخُمْسُ مِمَّا يَفْضَلُ مِنْ مَمُونَتِهِ.

وَ يَزِيدُ مَا قَدَّمَ نَاهُ بَيَانًا مِنْ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَكْثَرُ مِنَ الْعُشْرِ وَ نِصْفِ الْعُشْرِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ حَمَادٍ عَنِ حَرِيْزٍ عَنِ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنِ زُرَّارَةَ وَ بُكَيْرٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ فِي الزَّكَاةِ مَا كَانَ يُعَالَجُ بِالرِّشَاءِ وَ الدَّلَاءِ وَ النَّوَاضِحِ فَفِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ وَ إِنَّ كَانَ يُسْقَى مِنْ غَيْرِ عِلَاجٍ

قوله: مائه كر ما يزكي ليس " ما يزكي " في الاستبصار، و كأنه زيد من النسخ، و على تقديره يمكن أن تكون " ما " نافية، أى لم يزكه، فأخذ الساعي من قبل الخلفاء الزكاه منه.

و فى النهاية: الكر بالبصره ستة أوقار، و قال الأزهرى: الكر ستون قفيزا، و القفيز ثمانيه مكاييك، و المكوك صاع و نصف، فهو على هذا الحساب اثنا عشر وسقا، و كل وسق ستون صاعا.

الحديث السابع: صحيح.

قوله عليه السلام: أو بعل قال السيد الداماد رحمه الله: فى بعض النسخ " أو غيل " و هو أظهر. و كأنه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٣

بِنَهْرٍ أَوْ عَيْنٍ أَوْ

بَعْلٍ أَوْ سَمَاءٍ فِيهِ الْعُشْرُ كَامِلًا.

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِيمَا سَيَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ أَوْ كَانَ بَعْلًا فَالْعُشْرُ فَأَمَّا مَا سَيَقَتِ السَّوَانِي وَالِدَّوَالِي فَنِصْفُ الْعُشْرِ فَقُلْتُ لَهُ فَأَلْأَرْضُ تَكُونُ عِنْدَنَا تُسْقَى بِالدَّوَالِي ثُمَّ يَزِيدُ الْمَاءُ وَ تُسْقَى سَيِّحًا فَقَالَ إِنَّ ذَا لِيَكُونُ عِنْدَكُمْ كَذَلِكَ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ النَّصْفُ وَ النَّصْفُ نِصْفُ الْعُشْرِ وَ نِصْفُ الْعُشْرِ فَقُلْتُ وَ الْأَرْضُ تُسْقَى بِالدَّوَالِي ثُمَّ يَزِيدُ الْمَاءُ فَتُسْقَى السَّقِيَّةُ وَ السَّقِيَّتَيْنِ سَيِّحًا قَالَ وَ كَمْ تُسْقَى السَّقِيَّةُ وَ السَّقِيَّتَيْنِ سَيِّحًا قُلْتُ فِي ثَلَاثِينَ لَيْلَةً أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَ قَدْ مَكَثَ قَبْلَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ قَالَ نِصْفُ الْعُشْرِ.

وَ الَّذِي يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّبِيبِ مُضَافًا إِلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مَا رَوَاهُ

نظر إلى ما رواه في النهاية قال: فيه " ما سقى بالغيل ففيه العشر " الغيل بالفتح ما جرى من المياه في الأنهار و السواقي انتهى.

و لا يخفى أن النسخة المشهورة أفيد و أبعد من التكرار.

الحديث الثامن: مجهول.

قوله عليه السلام: و كم تسقى ربما يفهم منه اعتبار الزمان لا العدد.

و قال المحقق رحمه الله في الشرائع: إن اجتمع فيه الأمر إن كان الحكم للأكثر.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٤

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ صَيْفُوانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي إِبرَاهِيمَ ع قَالَ سَيَأْتِيكَ مِنَ الْحِنْطَةِ وَ التَّمْرِ عَنْ زَكَاتِهِمَا فَقَالَ الْعُشْرُ وَ نِصْفُ الْعُشْرِ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَ نِصْفُ الْعُشْرِ مِمَّا سُقِيَ بِالسَّوَانِي فَقُلْتُ لَيْسَ عَنْ هَذَا أَسْأَلُكَ إِنَّمَا أَسْأَلُكَ عَمَّا خَرَجَ مِنْهُ

قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا أَلَهُ حُدُّ يُرَكِّي مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ فَقَالَ يُرَكِّي مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ وَاحِدٌ وَمِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ نِصْفٌ وَاحِدٌ قُلْتُ فَالْحِنْطَةُ وَالتَّمْرُ سَوَاءٌ قَالَ نَعَمْ

وقال السيد رحمه الله في المدارك: لا خلاف في أصل هذا الحكم، ولكن هل الاعتبار في الأكثرية بالأكثر عدداً أو زماناً أو نفعاً و نمواً؟ يحتمل الأول لأن المئونه إنما تكثر بذلك.

و يحتمل الثاني لظاهر الرواية، حيث أطلق فيها نصف العشر و رتبه على أغلبيه الزمان من غير استفصال عن عدد السقيات في تلك المده.

و استترب العلامة في جملة من كتبه و ولده في الشرح الثالث، و علله في التذكرة باقتضاء ظاهر النص أن النظر إلى مده عيش الزرع و نمائه، و هو بأحدهما أكثر أولاً، و في استفاده ذلك من النص نظر و الأصح الأول. انتهى.

و في الصحاح: و الاسم السقى بالكسر.

الحديث التاسع: موقوف.

و في الصحاح: السواني جمع سانية، و هي الناقه الناضحه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٥

قَوْلُهُ ع فِي آخِرِ الْخَبْرِ يُرَكِّي مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ وَاحِدٌ وَمِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ نِصْفٌ وَاحِدٌ فَالْمُرَادُ بِهِ مَا زَادَ عَلَى الْخُمْسِ أَوْ سَاقٍ لِأَنَّ مَا نَقَصَ عَنْهُ لَا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَ نَحْنُ نَدُلُّ فِيهَا بَعْدَ عَلَيَّ ذَلِكَ فَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ شُعَيْبِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا تَجِبُ الصَّدَقَةُ إِلَّا فِي وَسْقَيْنِ وَ الْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا.

[الحديث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا يَكُونُ فِي الْحَبِّ وَ لَأ فِي النَّخْلِ وَ لَأ فِي الْعِنَبِ زَكَاةٌ حَتَّى تَبْلُغَ وَسْقَيْنِ وَ الْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا

قوله عليه السلام: قليلا كان أو كثيرا موافق لمذهب أبي حنيفة و مجاهد و سائر العامة على المشهور بيننا.

الحديث العاشر: صحيح.

و الظاهر أن قوله " على بن محبوب " زيد سهوا. و ليس فى الاستبصار أيضا.

الحديث الحادى عشر: ضعيف.

و فى الاستبصار: عنه، عن أحمد، عن الحسين، عن القاسم بن محمد، عن على، عن أبى بصير. و هو الصواب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٦

[الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنِ ابْنِ سِنَانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّكَاهِ فِي كَمْ تَجِبُ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ فَقَالَ فِي وَسْقٍ.

فَهَذِهِ الْأَخْبَارُ كُلُّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْإِسْتِحْبَابُ وَالنَّدْبُ دُونَ الْفَرْضِ وَالْإِيْجَابُ وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ لَا يُمَكِّنُ حَمْلَهَا عَلَى النَّدْبِ لِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ بَلْفِظِ الْوُجُوبِ لِأَنَّهَا وَإِنْ تَضَمَّنَتْ لَفِظِ الْوُجُوبِ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهَا تَأْكِيدُ النَّدْبِ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يُعْبَرُ عَنْهُ بِلَفْظِ الْوُجُوبِ وَقَدْ بَيَّنَّا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ بِهَا الْفَرْضُ وَالْإِيْجَابُ الَّذِي يُسْتَحَقُّ بِتَرْكِهِ الْعِقَابُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ النَّضْرِ عَنْ هِشَامِ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ فِي النَّخْلِ صَدَقَةٌ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسَاقٍ وَالْعِنْبُ مِثْلُ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ خَمْسَةَ أَوْسَاقٍ زَبِيًّا.

[الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى

الحديث الثانى عشر: مرسل كالصحيح.

لأنه قيل: مراسيل صفوان فى حكم المسانيد.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

و فى الاستبصار: عن أحمد، عن الحسين. و هو الصواب.

الحديث الرابع عشر: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٧

عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ التَّمْرِ وَ الزَّيْبِ مَا أَقَلُّ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ فَقَالَ خَمْسَهُ أَوْ سَاقٍ وَ يُتْرَكُ مَعَى فَأَرَهُ وَ أُمُّ جُعْرُورٍ وَ لَا

و فى القاموس: معا الفأر تمر ردى ء.

و فى النهاية: الجعور ضرب من الدقل يحمل رطبا صغارا لا خير فيه.

و فى القاموس: تمر ردى ء.

و فيه أيضا: العذق النخلة بحملها جمع أعذق و عذاق و بالكسر القنو منها، و العنقود من العنب، أو إذا أكل ما عليه، جمع أعذاق و عذوق.

و فيه أيضا: الناظر و الناطور حافظ النخل و الكرم.

و قال الجوهري: الجعور ضرب من الدقل، و هو أردأ التمر. و معافاره قد تسمى مصران الفأره.

و اعلم أن الأصحاب اختلفوا فى استثناء المؤمن، فقال الشيخ فى المبسوط و الخلاف: المؤمن كلها على رب المال دون الفقراء. و نسبه فى الخلاف إلى جميع الفقهاء.

و حكى عن يحيى بن سعيد أنه قال فى الجامع: و المؤمنه على رب المال دون المساكين إجماعا إلا عطاء فإنه جعلها بينه و بين المساكين و يزكى ما خرج من النصاب بعد حق السلطان، و

لا يندر البذر، لعموم الآيه و الخبر. و اختاره جماعه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٨

مِزْكِيَانٍ وَ إِن كَثُرَا وَ يُتْرَكُ لِلْحَارِسِ الْعَدْقُ وَ الْعَدْقَانِ وَ الْحَارِسُ يَكُونُ فِي النَّخْلِ يَنْظُرُهُ فَيُتْرَكُ ذَلِكَ لِعِيَالِهِ

من المتأخرين.

و قال الشيخ فى النهايه باستثناء المؤمن كلها، و هو قول المفيد و ابن إدريس و الفاضلان و الشهيد، و نسبة فى المنتهى إلى أكثر الأصحاب، و الأقرب الأول.

و استدل على الاستثناء بهذا الخبر، لعدم القائل بالفرق.

و أجيب: بأن الحكم المنصوص فيه ثابت عند الجميع، و قد صرح به من لا يعتبر المؤنه، كما حكاه فى التذكرة و المنتهى.

ثم اعلم أن ظاهر الخبر عدم وجوب الزكاه فى هذين النوعين.

و قال فى المنتهى: إذا كان النخل جيدا كالبرنى أخذ من ثمرها، فإن أخرج من غيرها و كان مساويا جاز، و إن كان أردأ لم يجز، و إن كان كله رديشا كالجعروور و مصران الفأره أخذ منه و أجزاء. و لو كان له جيد و ردىء أخرج ما يسمى تمرا، و إن تطوع بالأجود فهو أفضل. و لو أخرج من كل نوع بقسطه فهو حسن.

ثم ذكر هذه الروايه، و قال: فالوجه فيها أنه لا يزكى منهما، لا أنه لا يجب فيهما الزكاه لو بلغا النصاب. انتهى. و لا يخفى بعده.

و قد يقال: الوجه فيه تعارف أكل هذين النوعين قبل صيرورتها تمرا.

و قال فى التذكرة: و على الخارص أن يترك فى خرصه ما يحتاج المالك إليه من أكل أضيافه و إطعام جيرانه و أصدقائه، و سؤاله المستحقين للزكاه و يحسبه من الزكاه، و ما يتناثر من الثمره و يتساقط، و ينتابه الطير، و يأكل منها المار، فلو استوفى الكل أضر

بالمالك.

ملاذ الأخيـار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٩

[الحديث ١٥]

١٥ سَعْدُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ شَيْءٌ وَالْوَشْقُ سِتُونَ صَاعًا

و قد روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: خففوا على الناس، فإن فى المال العريه، و الواطيه، و الأكله. و العريه النخله و النخلات تهب إنسانا ثمرتها.

و قال صلى الله عليه وآله: إذا خرصتم فخذوا و دعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع. و تأول الشافعى ذلك بأمرين:

أحدهما: إذا خرصتم فدعوا لهما الثلث أو الربع، ليفرقوه بأنفسهم على جيرانهم و من يسألهم و يتبعهم.

و الثانى: إذا لم يرض بما خرصه الساعى منعهم من التصرف فيه، و أمرهم أن يدعوا لهم الثلث أو الربع ليتصرفوا فيه، و يضمّنوا حقه بما يجىء من الباقي.

ثم قال: يخرص الخارص الجميع لإطلاق النصوص، و فى القديم للشافعى يترك للمالك نخله أو نخلات يأكل منها هو و أهله، و يختلف ذلك بقله العيال و كثرتهم. و الوجه المنع لتعلق حق الفقراء. و قال أحمد: لا يحتسب على المالك ما يأكله بالمعروف. و ليس بجيد، لأن الفقراء شركاء، و لو قل جدا لم يحتسب لعسر الاحتراز منه. انتهى.

ثم اعلم أنه يمكن أن يقرأ العذق و العذقان بالفتح و الكسر، فعلى الأول المعنى اتركوا نخله أو نخلتين. و على الثانى أى اتركوا فى كل نخل قنوا أو قنوين.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

ملاذ الأخيـار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٠

[الحديث ١٦]

١٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ الْحَسَنِ بْنِ شِهَابٍ قَالَا قَالَ أَبُو

عَبْدُ اللَّهِ ع لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ زَكَاةٌ وَالْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا.

[الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ وَ أَمَّا مَا أُتْبِتَتِ الْأَرْضُ مِنْ شَيْءٍ مِنْ الْأَشْيَاءِ فَلَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءٍ الْبُرِّ وَ الشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّيْبِ وَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْيَاءِ شَيْءٌ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسَاقٍ وَ الْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا وَ هُوَ ثَلَاثُمِائَةٍ صَاعٍ بِصَاعِ النَّبِيِّ ص فَإِنْ كَانَ فِي كُلِّ صِنْفٍ خَمْسَةُ أَوْسَاقٍ غَيْرَ شَيْءٍ وَ إِنْ قَلَّ فَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ وَ إِنْ نَقَصَ الْبُرُّ وَ الشَّعِيرُ وَ التَّمْرُ وَ الزَّيْبُ أَوْ نَقَصَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ صَاعٌ أَوْ بَعْضُ صَاعٍ فَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ فَإِذَا كَانَ يُعَالَجُ بِالرِّشَاءِ وَ النَّضْحِ وَ الدَّلَاءِ فَفِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ وَ إِنْ كَانَ يُسْقَى بِغَيْرِ عِلَاجٍ بِنَهْرٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ سَمَاءٍ فَفِيهِ الْعُشْرُ تَامًا

الحديث السادس عشر: مجهول.

و في الاستبصار " عن العباس بن عامر " فهو موثق، و هو الصواب. و فيه " على بن الحسن " كما في بعض نسخ الكتاب، و هو الصواب أيضا.

الحديث السابع عشر: موثق.

قوله عليه السلام: و إن نقص البر و الشعير أى: كل واحد منها و إن بلغ المجموع، إذا كان له جميع ذلك، و الثانى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤١

[الحديث ١٨]

١٨ وَ سَأَلَ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ أَخَاهُ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ عَنِ الْبُسَيْتَانِ لَا تُبَاعُ غَلَّتُهُ وَ لَوْ يَبِيعُ بَلَعَتْ غَلَّتُهَا مَا لَا فَهَلْ تَجِبُ فِيهِ صِدْقَةٌ قَالَ لَا إِذَا كَانَتْ تُؤْكَلُ

مخصوص بما إذا كان له واحد منها.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: لا إذا كانت تؤكل لعله محمول على ما إذا لم يبلغ النصاب، أو على غير التمر

و الزيب. أو يكون المراد بقوله " إذا كانت تؤكل " أن يأكل منه الفقراء.

و قد يستدل به على عدم وجوب الزكاه قبل تسميته تمرا، كما ذهب إليه جماعه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٢

٥ باب زكاه الإبل

إشاره

قال الشيخ رحمه الله و ليس فيما دون الخمس من الإبل شئ ء فإذا بلغت خمسا ففيها شاه إلى آخر الباب

[الحديث ١]

١ سَعِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الزَّكَاةِ فَقَالَ لَيْسَ فِيهَا دُونَ الْخُمْسِ مِنَ الْإِبِلِ شَيْءٌ فَإِذَا كَانَتْ خَمْسًا فِيهَا شَاهٌ إِلَى عَشْرٍ فَإِذَا كَانَتْ عَشْرًا فِيهَا شَاتَانِ إِلَى خَمْسٍ عَشْرَةٍ فَإِذَا كَانَتْ خَمْسَ عَشْرَةٍ فِيهَا ثَلَاثٌ مِنَ الْغَنَمِ إِلَى عِشْرِينَ فَإِذَا كَانَتْ عِشْرِينَ فِيهَا أَرْبَعٌ مِنَ الْغَنَمِ إِلَى خَمْسٍ وَ عِشْرِينَ فَإِذَا كَانَتْ خَمْسًا وَ عِشْرِينَ فِيهَا خَمْسٌ مِنَ الْغَنَمِ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا ابْنَةٌ مَخَاضٌ إِلَى

باب زكاه الإبل الحديث الأول: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٣

خَمْسٍ وَ ثَلَاثِينَ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ ابْنَةٌ مَخَاضٌ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرَ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً عَلَى خَمْسٍ وَ ثَلَاثِينَ فِيهَا ابْنَةٌ لَبُونٍ أَنْتَى إِلَى خَمْسٍ وَ أَرْبَعِينَ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا حِقَّةٌ إِلَى سِتِّينَ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا حِدَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَ سَبْعِينَ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا بَنَاتُ لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا حَقَّتَانِ إِلَى عِشْرِينَ وَ مَائِهِ فَإِذَا كَثُرَتِ الْإِبِلُ فِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ وَ لَا تُؤْخَذُ هِرْمَةٌ وَ لَا دَاتٌ عَوَارٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ أَنْ يَعُدَّ صَغِيرَهَا وَ كَبِيرَهَا

قوله عليه السلام: ففيها ابنة مخاض لا خلاف فى أجزاء ابن اللبون عن بنت المخاض إذا لم تكن عنده، و كذا إذا لم يكونا عنده يتخير فى ابتياع أيهما شاء.

قوله عليه السلام: و لا تؤخذ هرمة قال

المحقق رحمه الله فى الشرائع: لا تؤخذ المريضة و لا الهرمه و لا ذات العوار.

و قال السيد رحمه الله فى المدارك: الهرم أقصى الكبر، و العوار مثلثة العيب قاله فى القاموس، و الحكم بالمنع من أخذ هذه الثلاثة مذهب الأصحاب، و مقتضى الروايه جواز أخذ ذلك إذا أراد المصدق، و إنما يمنع من أخذ هذه الثلاثة إذا كان فى النصاب صحيح، أو فتى، أو سليم من العوار، أما لو كان كله كذلك فقد قطع الأصحاب بجواز الأخذ منه. انتهى.

و فى النهايه: فى حديث الزكاه " لا تؤخذ هرمه و لا تيس إلا أن يشاء المصدق "

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٤

.....

رواه أبو عبيد بفتح الدال و التشديد، يريد به صاحب الماشيه، أى: الذى أخذت صدقه ماله، و خالفه عامه الرواه فقالوا: بكسر الدال، و هو عامل الزكاه الذى يستوفيه من أربابها، يقال: صدقهم يصدقهم فهو مصدق، و قال: الروايه بتشديد الصاد و الدال معا و كسر الدال، و هو صاحب المال، و أصله المتصدق أدغمت التاء فى الصاد.

ثم اعلم أن هذه النصب مجمع عليها بين علماء الإسلام على ما نقله جماعه، إلا فى مواضع منها النصاب الخامس، فقد خالف فيه ابن أبى عقيل حيث أسقطه، و أوجب بنت مخاض فى خمس و عشرين إلى ست و ثلاثين، و هو قول جمهور العامه، و ذهب ابن الجنيد إلى أنه يجب فى خمس و عشرين بنت مخاض أو ابن لبون، فإن تعذر فخمس شياه.

و منها أن المشهور بين علمائنا أن الإبل إذا زادت على مائه و عشرين و لو بواحد، و جب فيها من كل خمسين حقه، و عن كل أربعين بنت لبون.

و قال السيد فى

الانتصار: و مما ظن انفراد الإماميه به، و قد وافقها غيرها من الفقهاء فيه، قولهم: إن الإبل إذا بلغت مائه و عشرين ثم زادت، فلا شىء فى زيادتها حتى تبلغ مائه و ثلاثين، فإذا بلغت فيها حقه واحده و بنتا لبون، و أنه لا شىء فى الزيادة ما بين العشرين و الثلاثين، و هذا مذهب مالك بعينه، و الشافعى يذهب إلى أنها إن زادت واحده على مائه و عشرين كان فيها ثلاث بنت لبون.

و لا يخفى ندره هذا القول و مخالفته للأخبار، مع أنه اختار فى المسائل الناصريه القول المشهور، و نسبه إلى الأصحاب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٥

.....

و منها أنه حكى عن الشيخ على بن بابويه أنه قال: فإذا بلغت خمسا و أربعين فزادت واحده ففيها حقه، لأنها استحقت أن يركب ظهرها، إلى أن يبلغ ستين، فإذا زادت واحده ففيها جذعه إلى ثمانين، فإذا زادت واحده ففيها ثنى، و هو قول ابنه فى الهدايه، و هو أيضا مخالف للأخبار المعتمره.

ثم اعلم أنه على القول المشهور من التخيير فى النصاب الأخير بين الأربعين و الخمسين، هل هو مطلقا أو يجب فيه رعايه مصلحه الفقراء؟.

قال الشهيد الثانى قدس سره: إن التقدير بهما ليس على وجه التخيير مطلقا بل التقدير بما يحصل منه الاستيعاب، فإن أمكن بهما تخير، و إن لم يمكن بهما وجب اعتبار أكثرهما استيعابا، مراعاة لحق الفقراء.

و لو لم يمكن إلا بهما وجب الجمع، فعلى هذا يجب تقدير أول هذا النصاب و هو المائه و إحدى و عشرين بالأربعين، و المائه و خمسين بالخمسين، و المائه و سبعين بهما، و يتخير فى المائتين، و فى الأربعمائه يتخير بين اعتباره بهما

و بكل واحد منهما.

و ذهب فى فوائد القواعد إلى التخيير فى التقدير بكل من العددين مطلقا، و نسبه إلى ظاهر الأصحاب، و احتمله فى الروضه، و استظهره السيد فى المدارك و بالأول صرح الشيخ فى الخلاف و المبسوط و صاحب الوسيله و العلامه و المحقق فى أكثر كتبه، فنسبه القول الثانى إلى ظاهر الأصحاب محل تأمل.

لكن ظاهر الأخبار التخيير مطلقا، حيث ذكر فى بعضها التخيير مطلقا، و فى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٦

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي خَمْسٍ قَلَّاصٍ شَاهٌ وَ لَيْسَ فِيهَا دُونَ الْخَمْسِ شَيْءٌ وَ فِي عَشْرٍ شَاتَانِ وَ فِي خَمْسٍ عَشْرَةَ ثَلَاثٌ وَ فِي عَشْرِينَ أَرْبَعٌ وَ فِي خَمْسٍ وَ عَشْرِينَ خَمْسٌ وَ فِي سِتٍّ وَ عَشْرِينَ ابْنُهُ مَخَاضٌ إِلَى خَمْسٍ وَ ثَلَاثِينَ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا ابْنُهُ لُبُونٌ إِلَى خَمْسٍ وَ أَرْبَعِينَ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا حَقَّةٌ إِلَى سِتِّينَ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا حِدَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَ سَبْعِينَ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا ابْنَتَا لُبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا حَقَّتَانِ إِلَى عَشْرِينَ وَ مَائَةٌ فَإِذَا كَثُرَتِ الْإِبِلُ فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ.

[الحديث ٣]

٣ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنَيْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِمَا

بعضها كهذا الخبر اعتبر الخمسين فى إحدى و عشرين و مائه، مع أنه ليس محل اعتبارها على القول الأول، و لا ريب أن الأحوط اعتبار الأول.

الحديث الثانى: صحيح.

و فى النهايه: القلوص هى الناقه الشابه، و قيل: لا يزال قلوصا حتى يصير بازلا، و يجمع على قلاص و قلص أيضا.

و فى القاموس: القلوص من الإبل الشابه، أو الباقية على السير، أو أول ما يركب من إناتها إلى أن تنشى، ثم هى ناقه، و الجمع قلاتص و قلص، و جمع الجمع قلاص.

الحديث الثالث: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٧

عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَا لَيْسَ فِي الْإِبِلِ شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا
فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا فَفِيهَا شَاهٌ ثُمَّ فِي كُلِّ خَمْسٍ

شَاهٍ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا ابْنُهُ مَخَاضٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ابْنُهُ مَخَاضٍ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرْتُ إِلَى خَمْسٍ وَ ثَلَاثِينَ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى خَمْسٍ وَ ثَلَاثِينَ فَابْنُهُ لَبُونٍ إِلَى خَمْسٍ وَ أَرْبَعِينَ فَإِنْ زَادَتْ فَحَقَّهُ إِلَى سِتِّينَ فَإِذَا زَادَتْ فَجَذَعَهُ إِلَى خَمْسٍ وَ سَبْعِينَ فَإِنْ زَادَتْ فَابْنُهُ لَبُونٍ إِلَى سَبْعِينَ فَإِنْ زَادَتْ فَحِقَّتَانِ إِلَى عِشْرِينَ وَ مِائَةٍ فَإِنْ زَادَتْ فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّهُ وَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنُهُ لَبُونٍ وَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَيَّوَانِ زَكَاةٌ غَيْرَ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الَّتِي سَمَّيْنَاهَا وَ كُلُّ شَيْءٍ كَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ مِنَ الدَّوَابِّ مِنَ الدَّوَابِّ وَ الْعَوَامِلِ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ وَ مَا كَانَ

و اختلف الأصحاب فى أن الواحده الزائده على المائه و العشرين جزء من النصاب أو شرط فى الوجوب، اختار العلامة فى النهايه أولهما، و اختار ثانيهما أكثر المتأخرين، و توقف الشهيد فى البيان من حيث اعتبارها نصابا، و من إيجاب الفريضة فى كل خمسين أو أربعين.

و قال السيد رحمه الله فى المدارك: الظاهر أن الواحده الزائده على المائه و العشرين شرط فى وجوب الفريضة، و لا يسقط بتلفها بعد الحول بغير تفريط شىء.

قوله عليه السلام: من الدواب و العوامل فى النهايه: الدواب جمع داب، و هو الشاه التى يعلفها الناس فى منازلهم

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٨

مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ الْإِبِلِ وَ الْبَقَرِ وَ الْغَنَمِ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمٍ يُنْتَجِ.

[الحدِيث ٤]

٤ فَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ أَبِي بَصِيرٍ وَ بَرِيدِ الْعَجَلِيِّ وَ

الْفُضَيْلِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَا- فِي صِدْقِهِ الْإِبِلِ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاهٌ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَإِذَا بَلَغَتْ ذَلِكَ
فِيهَا ابْنُهُ مَخَاضٌ وَ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا وَ ثَلَاثِينَ فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَ ثَلَاثِينَ فَفِيهَا ابْنُهُ لَبُونٌ ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى
تَبْلُغَ خَمْسًا وَ أَرْبَعِينَ فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَ أَرْبَعِينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طُرُوقَهُ الْفَحْلِ ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ سِتِّينَ فَإِذَا بَلَغَتْ سِتِّينَ فَفِيهَا
حِدَاعَةٌ ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسًا وَ سَبْعِينَ فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَ سَبْعِينَ فَفِيهَا ابْنَتَا لَبُونٍ ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ
تِسْعِينَ فَإِذَا بَلَغَتْ تِسْعِينَ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طُرُوقَتَا الْفَحْلِ ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ عِشْرِينَ وَ مِائَةً فَإِذَا بَلَغَتْ عِشْرِينَ وَ مِائَةً فَفِيهَا
حِقَّتَانِ طُرُوقَتَا الْفَحْلِ فَإِذَا زَادَتْ

يقال: شاه داجن. و قد يقع على غير الشاه من كل ما يألف البيوت من الطير و غيرها.

و فيه أيضا في حديث الزكاه "ليس في العوامل شىء" العوامل من البقر جمع عامله، و هى التى يستقى عليها و يحرث و يستعمل فى الأشغال، و هذا الحكم مطرد فى الإبل.

الحديث الرابع: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٩

وَاحِدَةٌ عَلَى عِشْرِينَ وَ مِائَةٍ فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ وَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ ثُمَّ تَرْجِعُ الْإِبِلُ عَلَى أَسْنَانِهَا وَ لَيْسَ عَلَى النَّيْفِ شَيْءٌ
عَ وَ لَا عَلَى الْكُسُورِ شَيْءٌ

قوله عليه السلام: حقتان طروقتا الفحل أقول: اعتبر ابن أبى عقيل و ابن الجنيد فى الحقه كونها طروقه الفحل.

و قال العلامة فى المختلف: إن قصدا بذلك طرق الفحل بها بالفعل، فهو ممنوع للأصل. قال: و المشهور عدم التقييد، نعم قال أصحابنا:

إنما سميت حقه لأنها استحقت أن يطرقها الفحل، أو يركب عليها.

و الأقرب المشهور، و استدل بهذا الخبر. و الجواب أن المراد استحقاقها للطرق جمعا بين الأدله.

قال فى النهايه: فى حديث الزكاه " فيها حقه طروقه الفحل " أى يعلو الفحل مثلها، و هى فعوله بمعنى مفعوله، أى: مركوبه للفحل.

قوله عليه السلام: ثم ترجع الإبل على أسنانها الجمع مجاز، و المراد السنان. أو الجمع باعتبار أفراد الحقه و بنت البون.

و " رجع " يستعمل لازما و متعديا، و المتعدى هنا أنسب، إما على المعلوم بصيغه المخاطب أو المجهول.

و الحاصل أن حساب زكاه الإبل ترد و تطبق على هذين السنين.

و قيل: إنما عدى ب " على " لتضمن معنى التطبيق، أى: إن كان الأنسب فيها

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٠

.....

الحقه تحسب بالحقه، و إلا فبنت اللبون، و إلا فبهما كما هو مختار بعض المتأخرين.

و قال المحدث الأسترآبادى: الظاهر أسنانهما، أى: ترجع إبل الصدقه على أسنان حقه و بنت لبون. انتهى.

و قال السيد المحقق ماجد البحرانى قدس سره: المراد برجوع الإبل على أسنانها استثناء النصاب الكلى، و إسقاط اعتبار الأسنان السابقه، كأنه إذا أسقط اعتبار الأسنان و استؤنف النصاب الكلى، تركت الإبل على أسنانها و لم تعتبر، كما يقال: رجعت الشىء على حاله، أى: تركته عليه و لم أغيره.

و هو و إن كان بعيدا بحسب اللفظ إلا أن السياق يقتضيه، و تعقيب ذكر أنصبه الغنم بقوله " و سقط الأمر الأول " ثم تعقيبه بمثل ما عقب به نصب الإبل و البقر من نفي الوجوب عن النيف يرشد إليه، لأنه جعل إسقاط الاعتبار بالأسنان السابقه فى الغنم مقابلا لرجوع الإبل على أسنانها واقعا موقعه، و هو يقتضى اتحادهما فى المؤدى.

و ربما

أمكن حمله على استئناف النصب السابقه فيما تجدد ملكه فى أثناء الحول، كما أول به المرتضى رضى الله عنه ما رووه من استئناف الفريضه بعد المائه و العشرين.

و قد يقال: أراد برجوعها على أسنانها استئناف الفرائض السابقه بعد بلوغ المائه و العشرين، بأن يؤخذ للخمس الزائده بعد المائه و العشرين شاه و للعشر شاتان و هكذا إلى الخمس و العشرين، فيؤخذ بنت مخاض و هكذا، كما هو قول أبى حنيفه، و يكون محمولاً على التقيه، و الوجه هو الأول. انتهى.

و يروى عن السيد الداماد رحمه الله: ثم يرجع اعتبار الإبل المعطاه على أسنانها المعتمره مع حول الحول و بقاء مراتب العقود النصايه، مثلاً إذا خرج من واحده و مائه و عشرين ثلاث بنات لبون، بقى له من عقود النصاب تسعون

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥١

.....

مع زياده كسر ما بين العقدین ثمانیه و عشرين، فإذا حال الحول و جب عليه إخراج ما يجب فى نصابه تسعين، فيعطى حقتين لا غير. و على هذا القياس حكم سائر المراتب.

و سنع لى وجه آخر أظهر من الجميع، و هو أن يكون المراد الرد على من قال من العامه أنه إذا بلغ ذلك يستأنف الحساب، ففى خمسه شاه، و فى عشره شاتان، و هكذا. فالمراد أنه بعد ذلك الحساب يكون المدار على الإبل بأسنانها، و لا ترجع إلى الشاه، فالجمع على المجاز، أو على ما إذا لم يكن عنده هاتان السنان فيعطى سنا أعلى، أو أدون مع إعطاء التفاوت، أو أخذه كما سيأتى.

و يؤيده ما رواه الصدوق رحمه الله فى الخصال عن سته من مشايخه العظام عن أحمد بن يحيى بن زكريا عن بكر بن عبد

الله بن حبيب عن تميم بن بهلول عن أبي معاوية عن الأعمش عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال: هذه شرائع الدين لمن تمسك بها و أراد الله هداة، و ساق الحديث في ذكر شرائع الدين من غير تقيه.

إلى أن قال: و تجب على الإبل الزكاه إذا بلغت خمسة فتكون فيها شاه، فإذا بلغت عشرة فشاتان، فإذا بلغت خمسة عشر فثلاث شياه، فإذا بلغت عشرين فأربع شياه، فإذا بلغت خمسا و عشرين فخمس شياه، فإذا زادت واحده ففيها بنت مخاض، فإذا بلغت خمسا و ثلاثين و زادت واحده ففيها بنت لبون، فإذا بلغت خمسا و أربعين و زادت واحده ففيها حقه، فإن بلغت ستين و زادت واحده ففيها جذعه إلى ثمانين، فإن زادت واحده ففيها ثنى إلى تسعين، فإذا بلغت تسعين ففيها بنتا لبون، فإن زادت واحده إلى عشرين و مائه ففيها حقتان طروقتا الفحل، فإذا كثرت الإبل ففي كل أربعين بنت لبون و في كل خمسين حقه، و يسقط الغنم بعد ذلك، و يرجع إلى أسنان الإبل، إلى آخر الخبر.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٢

وَ لَيْسَ عَلَى الْعَوَامِلِ شَيْءٌ وَ إِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى السَّائِمَةِ الرَّاعِيَةِ قَالَ قُلْتُ فَمَا فِي الْبُخْتِ السَّائِمَةِ قَالَ مِثْلُ مَا فِي الْإِبِلِ الْعَرَبِيَّةِ.

فَلَيْسَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ مَا قَدَّمَ مِنْ الْأَخْبَارِ تَنَاقُضٌ لِأَنَّ قَوْلَهُ ع فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاهٌ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسًا وَ عِشْرِينَ يَفْتَضِي أَنْ يَكُونُوا سَوَاءً فِي هَذَا الْحُكْمِ وَ أَنَّهُ يَجِبُ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاهٌ إِلَى هَذَا الْعَدَدِ ثُمَّ قَوْلُهُ ع بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَ عِشْرِينَ فَفِيهَا ابْنَةٌ مَخَاضٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ وَ زَادَتْ وَ وَاحِدَةٌ وَ إِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ فِي

اللَّفْظِ لِعَلِمِهِ بِفَهْمِ الْمُخَاطَبِ ذَلِكَ وَ لَوْ صِرَّحَ فَقَالَ فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاهٍ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَفِيهَا خَمْسٌ شَيْءٍ وَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ وَ زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا

و هذا صريح فيما ذكرنا، فتظن.

قوله عليه السلام: و لا على الكسور شىء لعله تأكيد للنيف، أو المراد ما إذا ملك جزءا من إبل مثلا.

قوله عليه السلام: و إنما ذلك على السائمه الراعيه اشتراط السوم إجماعى.

و قال السيد رحمه الله فى المدارك: الراعيه وصف كاشف، لأن السوم هو الرعى.

و فى القاموس: البخت بالضم الإبل الخراسانيه، كالبختيه، و الجمع بخاتى و بخت.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٣

ابْنُهُ مَخَاضٌ لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَنَاقُضٌ وَ كُلُّ مَا لَوْ صِرَّحَ بِهِ لَمْ يُؤَدِّ إِلَى التَّنَاقُضِ جَازَ تَقْدِيرُهُ فِي الكَلَامِ وَ لَمْ يُقَدَّرْ فِي الخَبَرِ إِلَّا مَا وَرَدَتْ بِهِ الأَخْيَارُ المُفْصَلَةُ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا فَلَمَّا تَنَافَى بَيْنَ جَمِيعِ الأَفْظَاهِهَا وَ مَعَانِيهَا فَعَمَلْنَا عَلَى جَمِيعِهَا وَ لَوْ لَمْ يَحْتَمِلْ مَا ذَكَرْنَاهُ لَجَازَ لَنَا أَنْ نَحْمِلَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّقْيِيهِ لِأَنَّهَا مُوَافِقَةٌ لِمَذَاهِبِ العَامَّةِ وَ قَدْ صَرَّحَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الحَجَّاجِ بِذَلِكَ فِي مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الفُضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي خَمْسٍ قَلَائِصَ شَاهٍ وَ لَيْسَ فِيهَا دُونَ الخَمْسِ شَيْءٌ

قوله رحمه الله: و كل ما صرح به قال الفاضل التستري رحمه الله: هذا ممنوع إذا كان الكلام مقبلا له، و إلا فلا يمكن إثبات التناقض بين كلامين عرفا مع ثبوت ذلك، فإن بين قولنا "زيد حسن" و "زيد ليس بحسن"

و" زيد يفعل القبيح" و" زيد لا يفعل القبيح" تناقضا عرفا و لغه، مع إمكان التقدير بحيث يخرجها عن ذلك. انتهى.

و أقول: مما يرفع بعض الاستبعاد أنه في أكثر المواضع ورد بلفظ "حتى" و في الأول أيضا الظاهر أن "إلى" بمعنى "حتى" بقرينه البواقي، فإذا أفادت "حتى" دخول الخمس و العشرين و الخمس و الثلاثين في الحكم السابق، فلا يبعد أن يكون المراد بالبلوغ مع الزيادة، فالمعنى إذا كان الحكم منتهيا إلى الخمس و الثلاثين، فإذا بلغت ففيها بعد ذلك ابنه لبون مثلا.

قوله رحمه الله: لجاز لنا أن نحمل لا يخفى عدم إمكان حمل هذا الخبر على التقيه، لأن النزاع بيننا و بينهم ليس

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٤

وَ فِي عَشْرٍ شَاتَانٍ وَ فِي خَمْسٍ عَشْرَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهٍ وَ فِي عَشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ وَ فِي خَمْسٍ وَ عَشْرِينَ خَمْسُ شِيَاهٍ وَ فِي سِتٍّ وَ عَشْرِينَ
بِنْتُ مَخَاضٍ إِلَى خَمْسٍ وَ ثَلَاثِينَ وَ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ هَذَا فَرْقٌ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ النَّاسِ.

ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ إِلَى آخِرِهِ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ

إلا- في خمس و عشرين، فإنهم يقولون فيه بوجوب بنت المخاض، فإذا بلغت ستا و ثلاثين ففيها بنت لبون، و ليس في أقل من ذلك شيء اتفاقا منا و منهم، و كذا في البواقي.

فالأولى حمل هذا الخبر على القدر الذي يجب فيه، و تكون زياده الواحد شرطا، و أحال عليه السلام بيان هذا الشرط على ما ذكره في غيره من الأخبار، و الله يعلم.

و السيد رحمه الله حمل بنت المخاض على قيمة الخمس شياه، و لا يخفى ما فيه، فتأمل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٥

٦ بَابُ زَكَاهِ الْبَقْرِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ

اللَّهُ وَ لَيْسَ فِيْمَا دُونَ الثَّلَاثِيْنَ مِنَ الْبَقْرِ شَيْءٌ فَإِذَا بَلَغَتْ ثَلَاثِيْنَ فِيْمَهَا تَبِعَ حَوْلِيَّ أَوْ تَبِعَهُ إِلَى الْأَرْبَعِيْنَ فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِيْنَ فِيْمَهَا مُسَنَّهُ
إِلَى آخِرِ الْبَابِ

باب زكاه البقر قوله رحمه الله: ففيها تبع قال العلامة في المنتهى: أجمع المسلمون على التبع أو التبعه في الثلاثين و وجوب المسنه في الأربعين، و أجمعوا على أن هذين الشئين هي المفروضه في زكاه البقر.

و قال في المختلف: المشهور أن في ثلاثين من البقر تبع أو تبعه، اختاره الشيخان و ابن الجنيدي و السيد المرتضى و سلاو و باقي المتأخرين. و قال ابن أبي

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٥٦

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ أَبِي بَصِيْرٍ وَ بُرَيْدٍ وَ الْفَضِيلِ
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

عقيل و على بن بابويه في ثلاثين تبع حولي، و لم يذكر التبعه.

ثم احتج على ما اختاره بأنه أشهر بين الأصحاب، و لأن التبعه أفضل من التبع، فأيجابها يستلزم إيجاب التبع دون العكس، فهو أحوط، فيتعين التخيير بينهما.

و لا يخفى ضعف الحجتين، و حجه ابن أبي عقيل و ابن بابويه الروايه، لكن المحقق في المعبر نقل الروايه بوجه توافق المشهور، حيث قال: و من طريق الأصحاب ما رواه زراره و محمد بن مسلم و أبو بصير و الفضيل و بريد عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام قالوا: في البقر في كل ثلاثين تبع أو تبعه - إلى آخر الخبر.

الحديث الأول: حسن.

قال في منتقى الجمان: روى الشيخ معلقا عن محمد بن يعقوب بطريقه، و في المتن اختلاف لفظي غير قليل،

و ليس فى الإطاله ببيانه كثير طائل، و اتفق فيه أيضا سقوط ما بين قوله "ففيها تبعان" و قوله "فإذا بلغت الثمانين" و كأنه سهو قلم، و له نظائر.

قوله عليه السلام: فى البقر كل ثلاثين بقره تبع حولى قال السيد رحمه الله فى المدارك: لا خلاف فى نصاب البقر، لكن يجب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٧

ع قال- فى البقر فى كمل ثلاثين بقره تبع حولى و ليس فى أقل من ذلك شىء و فى أربعين بقره بقره مسنة و ليس فيما بين الثلاثين إلى الأربعين شىء حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة و ليس فيما بين الأربعين إلى الستين شىء فإذا بلغت الستين ففيها تبعان إلى سبعين فإذا بلغت السبعين ففيها تبع و مسنة إلى الثمانين فإذا بلغت ثمانين ففي كل أربعين مسنة فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاث حوليات فإذا بلغت عشرين و مائة ففي كل أربعين مسنة ثم تزج البقر على أسنانها و ليس على النيف شىء و لا على الكسور شىء و لا على العوامل شىء إنما الصدقة على السائمة الراعية و كل ما لم يحل عليه الحول عند ربه فلا شىء عليه حتى يحول عليه الحول فإذا حال عليه الحول وجبت فيه

التقدير هنا بما يحصل الاستيعاب أو يكون أقرب إليه. انتهى.

و فى النهايه: قال الأزهرى: البقره و الشاه يقع عليهما اسم المسن، و ليس معنى أسنانها كبرها كالرجل المسن، و لكن معناه طلوع سنها فى السنه الثالثه.

و فيها أيضا: التبع ولد البقره أول سنه، و بقره تبع أى يتبعها أولادها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٨

٧ باب زكاه الغنم

اشاره

قال الشيخ رحمه الله و الغنم

إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ شَاءَ وَجَبَ فِيهَا شَاءٌ إِلَى آخِرِ الْبَابِ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ وَ أَبِي بَصِيرٍ وَ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ وَ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الشَّاهِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءٌ وَ لَيْسَ فِيهَا دُونَ الْأَرْبَعِينَ شَيْءٌ ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ عِشْرِينَ وَ مِائَةً فَإِذَا بَلَغَتْ عِشْرِينَ وَ مِائَةً

باب زكاه الغنم الحديث الأول: حسن.

قوله عليه السلام: فإذا زادت واحده قال السيد رحمه الله في المدارك: ذهب المفيد والمرتضى وابن بابويه وابن

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٩

.....

أبي عقيل و سلار و ابن إدريس إلى أن الواجب في الثلاثمائة و واحده ثلاث شياه و أنه لا يتغير الفرض من مائتين و واحده حتى يبلغ أربعمائه، و نقله في التذكرة عن الفقهاء الأربعة، و ذهب الشيخ و ابن الجنيد و أبو الصلاح و ابن البراج إلى أنه يجب فيها أربع شياه، ثم لا يتغير الفرض حتى يبلغ خمسمائه انتهى.

و قال في المنتقى: و قد ظن جمع من متأخري الأصحاب أن بين هذا الحديث و خبر محمد بن قيس تعارضا في حكم زياده الواحد على الثلاثمائة يحوج إلى الترجيح لإشكال الجمع.

و الحق أنه لا تعارض، لخلو خبر محمد بن قيس عن التعرض له رأسا، فإن قوله فيه " فإذا زادت واحده ففيها ثلاث من الغنم إلى ثلاثمائة " يقتضى كون بلوغ الثلاثمائة غايه الفرض الثلاث داخله في المغيا، كما هو الشأن في أكثر الغايات الواقعة. و في غيره من الأخبار المتضمنه لبيان نصب الإبل و الغنم.

و قوله بعد ذلك "

فإذا كثرت الغنم ففي كل مائه شاه" يقتضى إناطه هذا الحكم بحصول وصف الكثرة بعد الثلاثمائة، و من البين أن فرض زياده الواحده ليس من الكثرة فى شىء، فلا يتناوله الحكم المنوط بها فى ذلك الخبر، ليقع التعارض بينهما فيه.

بل يكون هذا الحديث مشتتلا على حكم لم يتعرض فى ذلك ولا محذور فيه، إذا الحكمه قد توجب مثله، و ربما كانت هنا ظاهره أيضا، إذ يحكى عن أكثر العامه المصير إلى خلاف ما أفاده هذا الحديث فيه، فملاحظه التقيه تقتضى الإغماض عنه.

و كان الشيخ رحمه الله تفتن على ما ذكرناه من عدم التنافى، فلم يتعرض للكلام عليهما بشىء، مع إيرادهما فى الكتابين.

و حيث أن الخلاف واقع فى هذه المسأله بين قدماء الأصحاب، إذ يعزى إلى

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٦٠

فَفِيهَا مِثْلُ ذَلِكَ شَاهٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَ مِائَةٍ فَفِيهَا شَاتَانِ وَ لَيْسَ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ شَاتَيْنِ حَتَّى تَبْلُغَ مِائَتَيْنِ فَإِذَا بَلَغَتْ الْمِائَتَيْنِ فَفِيهَا مِثْلُ ذَلِكَ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى الْمِائَتَيْنِ شَاهٌ وَاحِدَةٌ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى تَبْلُغَ ثَلَاثِمِائَةٍ فَإِذَا بَلَغَتْ ثَلَاثِمِائَةٍ فَفِيهَا مِثْلُ ذَلِكَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهٍ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِمِائَةٍ فَإِذَا تَمَّتْ أَرْبَعِمِائَةٍ كَانَ عَلَى كُلِّ مِائَةٍ شَاهٌ وَ سَقَطَ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ وَ لَيْسَ عَلَى مَا دُونَ الْمِائَةِ بَعِيدَ ذَلِكَ شَيْءٌ وَ لَيْسَ فِي النَّيْفِ شَيْءٌ وَ قَالَا كُلُّ مَا لَا يَحُولُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَ رَبِّهِ فَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ فَإِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَجِبَ عَلَيْهِ.

[الحديث ٢]

٢ سَعْدُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدِ

عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَيْسَ فِيهَا دُونَ الْأَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ شَيْءٌ فَإِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ فِيهَا شَاةٌ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٌ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا شَاتَانِ إِلَى الْمِائَتَيْنِ فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا ثَلَاثٌ مِنَ الْغَنَمِ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فَإِذَا كَثُرَتْ الْغَنَمُ

جماعه منهم القول بوقوف وجوب الأربع على بلوغ الأربعمائة، فيشكل الاكتفاء في الحكم بوجوبها مع زياده الواحده على الثلاثمائه بمجرد هذا الخبر، و غير خفى أن أصاله البراءه توافق القول بالتوقف على بلوغ الأربعمائه، فيترجح بها إلى أن يقوم على خلافها دليل واضح.

و لكن الاحتياط في العمل بما دل عليه هذا الخبر، سيما بعد ظهور اعتضاده بمفهوم الغايه في ذاك بمعونه انحصار الأقوال في زياده الواحده و عدمها.

الحديث الثاني: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٦١

.....

و المحقق في المعتمد أورد الروايتين من غير تعرض لترجيح، و العلامه في المنتهى رجح الروايه الثانيه، لكونها أصح و اعتضد بالأصل، و نفى البعد عنه السيد في المدارك، و زاد عليه أن الروايه الثانيه مخالفه لما عليه الأصحاب في النصاب الثاني، و ذلك مما يضعف الحديث.

و أشار به إلى ما نقله العلامه في المنتهى وفاقا لبعض نسخ الكتاب، حيث قال فيه: فإذا بلغت عشرين و مائه ففيها شاتان، و في بعض نسخ الكتاب موافقا للكافي و الاستبصار و التذکره: فإذا زادت على عشرين و مائه ففيها شاتان. فلا محذور فيه.

و استدل أيضا في المنتهى على هذا القول بما رواه الصدوق في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال: فإن زادت واحد ففيها ثلاث شياہ إلى ثلاثمائه، فإذا كثر الغنم سقط هذا كله و أخرج من

كل مائه شاه.

و هذه العبارة موجوده فى الفقيه بعد روايه لزراره، و الظاهر أنه ليس من جمله الروايه، كما يظهر لمن تأمل فى سابقه و لاحقته، و لذلك لم يتعرض لها فى غير المنتهى، و لا غيره من الأصحاب. و بالجمله الترجيح بين القولين لا يخلو من إشكال.

و اعلم أن هاهنا سؤالاً مشهوراً، أورده المحقق فى درسه، و الأحسن فى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٦٢

.....

تقريره أن يقال: إذا كان يجب فى أربعمائه ما يجب فى ثلاثمائه و واحده، فأى فائده فى جعلهما نصابين؟ و ينسحب مثله فى المائتين و واحده و الثلاثمائه و واحده على القول الآخر.

و الجواب: إن الفائده تظهر فى الوجوب و الضمان، أما الأول فلأن محل الوجوب فى الأربعمائه مجموعها، و فى الثلاثمائه و واحده إلى أربعمائه الثلاثمائه و واحده، و ما زاد عنه عفو، فهذا هو الفائده فى جعلهما نصابين. و كذا الكلام فى نظيره على القول الآخر.

و أما الضمان فلأنه لو تلف واحده من أربعمائه بعد الحول بغير تفريط، سقط من الفريضة جزء من مائه جزء من شاه، و لو كانت ناقصه عنها لم ينقص عن الفريضة شىء ما دامت الثلاثمائه و واحده باقيه، لأن الزائد عليها ليس محلاً للفريضة بل هو عفو.

و لو تلفت شاه من الثلاثمائه و واحده، سقط من الفريضة جزء من خمسه و سبعين جزءاً و ربع جزء من شاه، إن كانت الواحده جزءاً من النصاب، و إلا سقط من الفريضة جزء من خمسه و سبعين جزءاً من شاه، كذا ذكره السيد رحمه الله فى المدارك و من تأخر عنه.

و يرد عليه: أنه على تقدير الاشتراط و عدم الجزئيه لا يسقط

بتلف الشاه الواحده شىء من الزكاه، كما صرح به فى نصاب الإبل.

ثم قال السيد رحمه الله: لكن يمكن المناقشه فى عدم سقوط شىء من الفريضه فى صورته النقص عن الأربعمائيه، لأن مقتضى الإشاعه توزيع التالف على الحقين و إن كان الزائد على النصاب عفوا، إذ لا منافاه بينهما، كما لا يخفى على المتأمل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٦٣

فَفِي كُلِّ مَائِهِ شَاءٌ وَلَا تُؤْخَذُ هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَيَعُدُّ صَغِيرَهَا وَكَبِيرَهَا.

قَوْلُهُ ع وَيَعُدُّ صَغِيرَهَا وَكَبِيرَهَا يُرِيدُ مَا زَادَ عَلَى حَوْلٍ وَاحِدٍ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَكُونُ صَغِيرًا بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا سُنُّهُ أَكْبَرُ مِنْهُ وَلَمْ يُرَدَّ ع الصَّغَارَ

ثم اعلم أن العلامه فى المنتهى عد هذه الروايه من الصحاح.

و قال فى المختلف: محمد بن قيس مشترك بين أربعه أحدهم ضعيف، فلعله إياه.

و أجاب عنه الشهيد الثانى رحمه الله فى بعض فوائده، بأن محمد بن قيس الذى يروى عن الصادق عليه السلام غير محتمل للضعيف، و إنما المشترك بين الثقه و الضعيف يروى عن الباقر عليه السلام. نعم يحتمل كونه ممدوحا و موثقا، فيحتمل حينئذ كونها من الحسن و من الصحيح.

و قيل: إن فى جملة من يروى عن الصادق عليه السلام من ليس بموثق و لا ممدوح، لكن المستفاد من كلام الشيخ و النجاشى أن محمد بن قيس هذا هو البجلي، بقريته روايه ابن أبى نجران عن عاصم بن حميد عنه، و قد وثقه النجاشى.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: الظاهر أنه الثقه، لروايه عاصم عنه، و فى المنتهى وصفه بالصحه، و فى المختلف ضعفه،

و لعل الأول هو الصواب.

قوله عليه السلام: و لا يفرق بين مجتمع المشهور أن المعنى لا يفرق بين مالى المالك الواحد، و لو تباعد مكاناهما.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٦٤

مِنَ الْغَنَمِ الَّتِي لَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ حَسَبَ مَا قَدَّمَائَاهُ وَ سَنُوضِحُهُ مِنْ بَعْدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

" و لا يجمع بين متفرق " أى: لا يضم مال إنسان إلى غيره، بل يعتبر فى مال كل واحد بلوغ النصاب، و هما إجماعيان عندنا.

و قال بعض العامه: إن الخلطه يجعل المالين مالا- واحدا، سواء كانت خلطه أعيان، كأربعين بين شريكين، أو خلطه أوصاف، كالاتحاد فى المرعى و المشرب و المراح و الفحل و الحالب و المحلب مع تميز المالىين. و كذا قال أحمد من العامه:

لو كان له أربعون من الغنم فى بلدين لا يجب فيها شىء إذا تباعد البلدان.

و استدلل القائلان من العامه بما رووه عن سعد بن أبى وقاص، قال:

سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول: لا- تجمع بين متفرق و لا- تفرق بين مجتمع خشيه الصدقه، و ما كان من الخليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسويه.

و الخليطان ما اجتمعا فى الخوص و الفحل و الراعى، فإنهم حملوا المجتمع و المتفرق على المكان.

و أجاب أصحابنا بالطعن فى السند، و بالحمل على الاجتماع و التفرق فى الملك، كما عرفت.

و أقول: يحتمل ما ورد فى أخبارنا و أخبارهم وجهها آخر، و هو أن يكون المراد لا تجتمع فى الصدقه الأموال المتفرقه فى مكان واحد ليسهل عليك الأمر، بل خذ كل صدقه فى مكان. و كذا لا تفرق الأموال المجتمعه لذلك.

و كان فيما سياتى فى باب الزيادات عن أمير المؤمنين عليه السلام فى آداب عامل

الصدقات ما يؤيد ذلك.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٦٥

.....

وقال الطيبى فى شرح المشكاه فى بيان ما رووه فى الخبر المتقدم: هذا نهى من جهه صاحب الشرع للساعى ورب المال جميعا نهى رب المال عن الجمع و التفريق قصدا إلى تقليل الصدقه، و نهى الساعى عنهما قصدا إلى تكثير الصدقه.

ثم قال: و هذا سيأتى فى صور أربع، أشار إليها القاضى بقوله: الظاهر أنه نهى للمالك عن الجمع و التفريق، قصدا إلى سقوط الزكاه أو تقليلها، كما إذا ملك أربعين شاه فخلط بأربعين لغيره، ليعود واجبه من شاه إلى نصفها. أو كان له عشرون شاه مخلوطه بمثله، فيفرق حتى لا يكون نصابا فيتعلق به، و هو قول أكثر أهل العلم.

و نقل نهى الشافعى أن يفرق المواشى على المالك ليريد الواجب، كما إذا كان له مائه و عشرون شاه و واجبها شاه، ففرقها المصدق بجعلها أربعين أربعين، ليكون فيها ثلاث شياه. و أن يجمع بين متفرق ليجب فيه الزكاه، أو يزيد كما إذا كان لكل واحد منهما مائه و عشرون، فجمع بينهما ليصير الواجب ثلاث شياه، و هو قول من لم يعتبر الخلطاء، و لم يجعل لها تأثيرا كالنووى و أبى حنيفه.

و قوله "خشيه الصدقه" مفعول له، قد تنازع فيه قوله "لا- يجمع و لا- يفرق" فإذا نسب إلى الساعى و جب أن يقال "خشيه أن يقل"، و إذا نسب إلى المالك و جب أن يقال "خشيه أن يكثر". انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٦٦

٨ بابُ زَكَاةِ أَمْوَالِ الْأَطْفَالِ وَ الْمَجَانِينِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا زَكَاةَ فِي صَامِتِ أَمْوَالِ الْأَطْفَالِ وَ الْمَجَانِينِ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَ الدَّنَانِيرِ إِلَّا أَنْ يَتَّجَرَ الْقَيْمُ لَهُمْ بِهِ عَلَيْهَا فَإِنْ

اتَّجَرَ بِهَا وَجَبَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ فَإِذَا أَفَادَتْ رِبْحًا فَهُوَ لِأَرْبَابِهَا وَإِنْ حَصَلَ بِهَا خُسْرَانٌ ضَمِنَهُ الْمُتَّجِرُ لَهُمْ بِهَا وَعَلَى غَلَاتِهِمْ وَ
أَنْعَامِهِمْ الزَّكَاةُ إِذَا بَلَغَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْجِنْسَيْنِ قَدْرَ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ الصَّامِتِ
مَا رَوَاهُ

باب زكاه أموال الأطفال و المجانين قوله رحمه الله: و لا- زكاه فى صامت أموال الأطفال لا خلاف بين الأصحاب فى عدم
وجوب زكاه الذهب و الفضه على الطفل و المجنون، و نقل إجماع الأصحاب على ذلك، و نقل عن ابن حمزه إيجاب الزكاه
فى مال الصبى، و هو شامل بإطلاقه للنقود.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٦٧

.....

و يدل على عدم الوجوب عليهما الأخبار المستفيضة، لكن ورد أكثرها فى مال اليتيم، و لا قائل ظاهرا بالفرق بينه و بين غيره من
الأطفال.

و اختلفوا فى المجنون ذى الأدوار، فقليل: إذا عرض الجنون فى أثناء الحول استؤنف، و استتقرب بعض المتأخرين تعلق الوجوب
به فى حال الإفاقه، و هو غير بعيد.

و كذا اختلفوا فى الإغماء، و اختار بعض المحققين الوجوب و أنه كالنوم، و هو قوى.

و لو اتجر الولى للطفل، فالمشهور أنه يستحب له إخراج الزكاه من مال الطفل بل قال فى المعتبر: إن عليه إجماع علمائنا. و ظاهر
كلام المفيد هنا الوجوب، و أوله الشيخ.

و ذهب ابن إدريس إلى سقوط الزكاه وجوبا و استحبابا، فإن ضمنه و اتجر لنفسه و كان مليا، كان الربح له، و يستحب له الزكاه.

و استثنى المتأخرون من الولى الذى تعتبر ملاءته الأب و الجد، فسوغوا لهما اقتراض مال الطفل مع العسر و اليسر. أما لو لم يكن
مليا

أو لم يكن وليا، كان ضامنا و الربح لليتيم، و لا زكاه هنا على الأشهر. و رجح الشهيدان و الشيخ على استحباب إخراج الزكاه من مال الطفل فى كل موضع يقع الشراء له.

و جملة القول فى ذلك: إن المتجر فى مال الطفل، إما أن يكون وليا مليا، أو لا يكون وليا و لا مليا، أو يكون وليا غير ملي، أو بالعكس. و على التقادير الأربعة إما أن يضمن و يتجر لنفسه، أو للطفل، فالأقسام ثمانية:

الأول: أن يكون وليا مليا و يتجر لنفسه، فيضمن ما يتلف و الربح له و الزكاه عليه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٦٨

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

الثانى: المسأله بحالها و يتجر للطفل، فالزكاه المستحبه فى مال الطفل، و لا ضمان على الولى.

الثالثه: أن يكون وليا غير ملي و يتجر للطفل، فالحكم كالسابق.

الرابعه: أن يكون وليا غير ملي و يتجر لنفسه، فإن اشترى بعين كان ضامنا، و الربح لليتيم، و فى الزكاه خلاف قد مر. و إن اشترى فى الذمه، فالربح له، و الزكاه المستحبه عليه، و المال مضمون.

و فى الذكرى: و لو اشترى فى الذمه - يعنى الولى غير الملى و غير الولى - ضمنا المال، و فى ملك المبتاع تردد.

الخامسه: أن يكون مليا غير ولى و يتجر للطفل، فالربح للطفل و المال مضمون، و فى الزكاه خلاف.

السادسه: المسأله بحالها و يتجر لنفسه، و حكمه حكم الرابعه.

السابعه: أن لا يكون أحدهما و يتجر للطفل، فالربح للطفل و المال مضمون، و فى الزكاه

خلاف.

الثامنة: المسأله بحالها و يتجر لنفسه، و حكمه كالسادسه.

و الأصحاب لم يفرقوا بين الطفل و المجنون فى الأحكام المذكوره.

الحديث الأول: صحيح.

و حمل على فقد أحد الوصفين.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٦٩

قَالَ قُلْتُ لَهُ فِي مَالِ الْيَتِيمِ عَلَيْهِ زَكَاةٌ فَقَالَ إِذَا كَانَ مَوْضُوعًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ فَإِذَا عَمِلْتَ بِهِ فَأَنْتَ ضَامِنٌ وَالرَّبْحُ لِلْيَتِيمِ.

[الحديث ٢]

٢ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ فَضَالَهِ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مَالِ الْيَتِيمِ فَقَالَ لَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ وَ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ لَيْسَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةٌ.

[الحديث ٤]

٤ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنِي الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ الْهَاشِمِيِّ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ كَانَ أَبِي يُخَالِفُ النَّاسَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ لَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ.

[الحديث ٥]

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٦، ص: ٦٩

٥ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُئِلَ عَنْ مَالِ الْيَتِيمِ فَقَالَ لَا

زَكَاهَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُعْمَلَ بِهِ

الحديث الثاني: صحيح أيضا.

و هو شامل لجميع أمواله.

الحديث الثالث: صحيح أيضا.

الحديث الرابع: مجهول.

الحديث الخامس: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٧٠

فَأَمَّا قَوْلُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ فَمَتَى أُتِّجَرَ بِهِ وَجَبَ فِيهِ الزَّكَاةُ إِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ النَّدْبَ وَالِاسْتِحْبَابَ دُونَ الْفَرْضِ وَالْإِجَابِ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُتَّجَرَ بِهِ أَوْ لَمَّا يُتَّجَرَ بِهِ فِي أَنَّهُ لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَجُوبَ الْفَرْضِ الَّذِي يُسْتَحَقُّ بِهِ بَتْرِكِهِ الْعِقَابُ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا الْمَالُ لِلدَّيْنِ وَاتَّجَرَ بِهِ لَمَّا وَجِبَتْ عَلَيْهِ فِيهِ الزَّكَاةُ وَجُوبَ الْفَرْضِ عَلَى مَا سَبَقَتْهُ فِيهَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْوُجُوبِ إِذَا أُتِّجَرَ بِهِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ سَعِيدِ السَّمَانِ قَالِ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَيْسَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةٌ إِلَّا أَنْ يُتَّجَرَ بِهِ فَإِنْ أُتِّجَرَ بِهِ فَالزُّبْحُ لِلْيَتِيمِ وَإِنْ وُضِعَ فَعَلَى الَّذِي يُتَّجَرُ بِهِ.

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ أُرْسِلْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ لِي إِخْوَةً صِغَارًا فَتَمَّتْ تَجِبُ عَلَى أَمْوَالِهِمُ الزَّكَاةُ قَالَ إِذَا وَجِبَتْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَجِبَتْ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ قَالَ قُلْتُ فَمَا لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ قَالَ إِذَا أُتِّجَرَ بِهِ فَزَكُوهُ.

[الحديث ٨]

٨ سَعْدُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

الحديث السادس: مجهول.

و فى القاموس: وضع فى تجارته ضعه و ضعه و وضعه كعنى خسر، و كوجل يؤجل، و أوضع بالضم خسر فيها.

الحديث السابع: موقوف.

الحديث الثامن: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٧١

الْفَضِيلُ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاعَ عَنْ صِيبِهِ صَغَارٍ لَهُمْ مَالٌ يَبِيدُ أَيْبَهُمْ أَوْ أَحْيَهُمْ هَلْ تَجِبُ عَلَى مَالِهِمْ زَكَاةٌ فَقَالَ لَا تَجِبُ فِي مَالِهِمْ زَكَاةٌ حَتَّى يُعْمَلَ بِهِ فَإِذَا عُمِلَ بِهِ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَوْقُوفًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ.

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ وَ أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْعَطَارِدِ الْحَنَاطِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَالُ الْيَتِيمِ يَكُونُ عِنْدِي فَأَتَجَرُّ بِهِ فَقَالَ إِذَا حَرَّكَتَهُ فَعَلَيْكَ زَكَاةُ قُلْتُ فَإِنِّي أَحَرَّكُهُ ثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ وَ أَدَعُهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ قَالَ عَلَيْكَ زَكَاةُ.

قَوْلُهُ ع إِذَا حَرَّكَتَهُ فَعَلَيْكَ زَكَاةُ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ عَلَيْكَ تَوَلَّى إِخْرَاجَ زَكَاةِهِ دُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لَزِمًا فِي مَالِهِ لِأَنَّهُ إِذَا اتَّجَرَ بِالْمَالِ ضَمِنَهُ وَ إِذَا ضَمِنَهُ لَمْ يَلْزِمُهُ مَعَ ذَلِكَ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ مِنْ مَالِهِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

و فى النهاية: الصبيه جمع صبي، و الواو القياس و إن كانت الياء أكثر استعمالا.

الحديث التاسع: مجهول أيضا.

قوله: و أدعه أربعة أشهر لعله محمول على أنه يدع المتاع أربعة أشهر بقصد الربح و لا يبيعه، فيدل على عدم لزوم بقاء العين فى زكاه التجاره، كما هو الأقوى.

قوله رحمه الله: المراد به أقول: يمكن حمله على ما إذا كان وليا مليا و اتجر لنفسه، فالربح للولى

[الحدِيث ١٠]

١٠ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَكُونُ عِنْدَهُ مَالُ الْيَتِيمِ وَ يَتَّجِرُ بِهِ أَيْضًا مِنْهُ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَعَلَيْهِ زَكَاةٌ قَالَ لَا لَعَمْرِي لَا أَجْمَعُ عَلَيْهِ خَصْلَتَيْنِ الضَّمَانُ وَ الزَّكَاةُ.

فَأَمَّا ضَمَانُ الْمَالِ فَيَلْزَمُ الْمُتَّجِرَ بِهِ عَلَى سَائِرِ الْأَحْوَالِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَقْصِدُ بِهِ نَظْرًا لِلْيَتِيمِ وَ رِعَايَةً لِحِفْظِ مَالِهِ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ ضَمَانُهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

و عليه زكاته، و لا حاحه إلى ما تكلفه الشيخ رحمه الله.

الحدِيث العاشر: موثق.

و يمكن الجمع بينها و بين الروايات السابقة بتخصيصها بصورة يكون الاتجار لليتم، و تخصيص هذه بغيرها. أو يحمل هذه الروايه على نفى الوجوب، أو الاستحباب المؤكد.

و استدل العلامة فى النهايه بهذا الخبر على عدم الزكاه، و علل الشهيد الثانى نفى الزكاه بعدم قصد الطفل عند الشراء، فيكون قصد الاكتساب للطفل طارئا عليه، و سيأتى أن المقارنه شرط فى ثبوت زكاه التجاره.

و استضعف بأن الشرط بتقدير تسليمه إنما هو قصد الاكتساب عند التملك، و هو هنا حاصل، بناء على ما هو الظاهر من أن الإجازة ناقله لا كاشفه.

قوله رحمه الله: إلا أن يكون يقصد به قال الفاضل التستري رحمه الله: كان معناه أن تكون التجاره إرفاقا به و تنميه لماله، فحينئذ ليس فى قوله عليه السلام "قال: إذا كان ناظرا له" دلالة على هذه الدعوى فيما نعلم.

[الحدِيث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ قَالَ سُئِلَ

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي يَدِهِ مَالٌ لِأَخٍ لَهُ يَتِيمٌ وَهُوَ وَصِيُّهُ أَوْ يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ قَالَ نَعَمْ يَعْمَلُ بِهِ كَمَا يَعْمَلُ بِمَالٍ غَيْرِهِ
وَ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا قَالَ قُلْتُ فَهَلْ عَلَيْهِ ضَمَانٌ قَالَ لَا إِذَا كَانَ نَاطِرًا لَهُ.

فَأَمَّا الرَّبْحُ فَإِنَّمَا يَكُونُ لِلْيَتِيمِ مَتَى تَصَيَّرَ فِيهِ الْمُتَوَلَّى وَ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْحَالِ مَا يَفِي بِذَلِكَ الْمَالِ فَمَتَى كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا
يَكُونُ ضَامِنًا لِلْمَالِ وَ يَكُونُ الرَّبْحُ لِلْيَتِيمِ وَ الزَّكَاةُ فِي مَالِ الْيَتِيمِ وَ عَلَى الْوَالِي إِخْرَاجُهُ مِنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ قَصَدَ بِالتَّجَارَةِ نَظْرًا لِلْيَتِيمِ
وَ هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ وَ أَكْثَرْنَا فِيهِ الْأَخْبَارَ وَ مَتَى كَانَ قَصْدُهُ نَظْرًا لِلْيَتِيمِ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الرَّبْحِ شَيْئًا مَا يَكُونُ لَهُ
بُلْغُهُ وَ هَذَا هُوَ مَعْنَى

الحديث الحادى عشر: مجهول.

و قيد بعض الأصحاب كون الربح لليتيم بما إذا وقع الشراء بعين ماله.

و قد يقيد أيضا بما إذا كان المشتري وليا، أو أجازه الولي، كما صرح به الشهيد رحمه الله و غيره، و إلا كان الشراء باطلا، لكن
ظاهر الروايه عموم الحكم.

و قد يقيد أيضا بما إذا كان للطفل غبطه فى ذلك.

و قيل: بل لا- يبعد توقف الشراء على الإجازة فى صورته شراء الولي أيضا، لأن الشراء لم يقصد للطفل ابتداء، و إنما أوقعه
المتصرف لنفسه، فلا ينصرف إلى الطفل بدون الإجازة.

قيل: و مع ذلك كله يمكن المناقشه فى صحه مثل هذا العقد، و إن قلنا بصحه العقد الواقع من الفضولى مع الإجازة، لأنه لم يقع
للطفل ابتداء و إنما وقع بقصد المتصرف ابتداء على وجه منهي عنه.

و ظاهر الروايه يدفع هذه الوجوه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار،

الْخَبْرِ الْمُتَقَدِّمِ وَالرَّبِيْحِ بَيْنَهُمَا وَ مَتَى كَانَ الْمُتَجَرُّ بِمَالِ الْيَتِيمِ مُتَمَكِّنًا فِي الْحَالِ مِنْ مِثْلِهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ وَ يَكُونُ رِبْحُهُ لَهُ وَ زَكَاتُهُ عَلَيْهِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٢]

١٢ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عِيَامِرٍ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مَنْصُورِ الصَّيْقَلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ مَالِ الْيَتِيمِ يُعْمَلُ بِهِ قَالَ فَقَالَ إِذَا كَانَ عِنْدَكَ مَالٌ وَ ضَمِنْتَهُ فَلَكَ الرَّبِيْحُ وَ أَنْتَ ضَامِنٌ لِلْمَالِ وَ إِنْ كَانَ لَكَ مَالٌ لَكَ وَ عَمِلْتَ بِهِ فَالرَّبِيْحُ لِلْغُلَامِ وَ أَنْتَ ضَامِنٌ لِلْمَالِ.

وَ أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي غَلَّتِهِمْ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٣]

١٣ سَيِّدُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيْزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُمَا قَالَا مَالُ الْيَتِيمِ لَيْسَ عَلَيْهِ فِي الْعَيْنِ وَ الصَّامِتِ شَيْءٌ فَأَمَّا الْغُلَّتُ فَإِنَّ عَلَيْهَا الصَّدَقَةَ وَاجِبَةً

قوله رحمه الله: و متى كان المتجر قال الفاضل التستري رحمه الله: كان مقتضاه أن مجرد العمل من غير أن يضمن نفسه يترتب عليه هذه الأحكام، و لم نجد في الخبر الآتى دلاله عليه.

الحديث الثاني عشر: مجهول أيضا.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

ذهب الشيخان و أتباعهما إلى وجوب الزكاة في غلاه الطفل و مواشيه، و نفى ابن إدريس الاستحباب أيضا، و الأصح الاستحباب في الغلاه، كما اختاره المرتضى

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٧٥

[الحديث ١٤]

١٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ حَمَادِ بْنِ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَيْسَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةٌ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ صِمْلاَةٌ وَ لَيْسَ عَلَى جَمِيعِ غَلَّتِهِ مِنْ نَخْلِ أَوْ زَرْعٍ أَوْ غَلَّةِ زَكَاةٌ وَ إِنْ بَلَغَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ لِمَا مَضَى زَكَاةٌ وَ لَا عَلَيْهِ لِمَا يَسْتَقْبِلُ حَتَّى يُدْرِكَ فَإِذَا أَدْرَكَ كَانَتْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ وَاحِدَةً وَ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَى غَيْرِهِ مِنَ النَّاسِ

و ابن الجنيد و ابن أبى عقيل و عامه المتأخرين.

و أما ثبوت الزكاه فى المواشى و جوبا أو استحبابا، فلم نقف له على مستند، و قد اعترف بذلك المحقق فى المعتبر، بعد أن عزى الوجوب إلى الشيخين و أتباعهما، و الأولى أنه لا زكاه فى مواشيهم.

و قال فى الشرائع: قيل: حكم المجنون حكم الطفل، و الأصح أنه لا

زكاه فى ماله إلا فى الصامت إذا اتجر له الولى استحبابا.

الحديث الرابع عشر: موقوف.

قوله عليه السلام: حتى يدرك أى: الثمره و الزرع.

ثم ظاهر الأصحاب أن البالغ يستأنف الحول من حين البلوغ، و أنه لا يجب عليه إذا تم الحول السابق فى زمان تكليفه. و استشكل بعض المتأخرين بأن المستفاد من الأدله عدم وجوب الزكاه على الصبى ما لم يبلغ، و هو غير مستلزم لعدم الوجوب حين البلوغ بسبب الحول السابق بعضه عليه، إذ لا يستفاد من أدله اشتراط الحول

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٧٦

فَلَيْسَ بِمُنَافٍ لِلرَّوَايَةِ الْمَأُولَى لِأَنَّهُ قَالَ ع وَ لَيْسَ عَلَى جَمِيعِ غَلَّاتِهِ زَكَاةٌ وَ نَحْنُ لَا نَقُولُ إِنَّ عَلَى جَمِيعِ غَلَّاتِهِ زَكَاةً وَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْأَجْنَسِ الْمَارْبُوعَةِ الَّتِي هِيَ التَّمْرُ وَ الزَّيْبُ وَ الْحِنْطَةُ وَ الشَّعِيرُ وَ إِنَّمَا خُصَّ الْيَتَامَى بِهَذَا الْحُكْمِ لِأَنَّ غَيْرَهُمْ مَنْدُوبُونَ إِلَى إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ عَنْ سَائِرِ الْجُوبِ وَ لَيْسَ ذَلِكَ فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى فَلَأَجْلِ ذَلِكَ خُصُّوا بِالذِّكْرِ

[الحديث ١٥]

١٥ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضِيلِ

كونه فى زمان التكليف.

و اللام فى قوله عليه السلام فى هذا الخبر " فليس عليه لما مضى زكاه " غير واضحه فى الدلاله على المعنى الشامل للعليه الناقصه، بل المتبادر منه خلافه، فلا دلاله فيها على مدعاهم.

و قوله عليه السلام " و لا عليه فيما بقى حتى يدرك " مجمل غير واضح فى معنى ينفعهم فى إثبات الغرض المذكور. و بالجمله للتأمل فى هذا المقام مجال، و كذا الكلام فى المجنون.

و المسأله لا تخلو من إشكال.

قوله رحمه الله: لأنه قال عليه السلام قال الفاضل التستري رحمه الله: الظاهر أنه لا يحسن هذا الجمع نظرا إلى

أن مقتضى تركيب العبارة أنه لا زكاة للزرع و النخل قبل البلوغ. انتهى.

و الأولى الحمل على عدم الوجوب، و الوجوب فى الخبر السابق على الاستحباب المؤكد، كما هو الشائع فى الأخبار.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٧٧

الْبُضَيْرِيُّ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ أَسْأَلُهُ عَنِ الْوَصِيَّةِ يُزَكَّى زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنِ الْيَتَامَى إِذَا كَانَ لَهُمْ مَالٌ فَكَتَبَ لَنَا زَكَاةَ عَلَى مَالِ الْيَتِيمِ.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَجَانِينَ لَأَحِقُّونَ بِهِمْ فِي هَذَا الْحُكْمِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِنَا مُخْتَلِطَةٌ عَلَيْهَا زَكَاةٌ فَقَالَ إِنْ كَانَ عَمِلَ بِهِ فَعَلَيْهَا زَكَاةٌ وَإِنْ لَمْ يُعْمَلْ بِهِ فَلَا.

[الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ امْرَأَةٍ مُصِيبَةٍ وَ لَهَا مَالٌ فِي يَدِ أَخِيهَا فَهَلْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ فَقَالَ إِنْ كَانَ أَحْوَهَا يَتَجَرُّ بِهِ فَعَلَيْهِ زَكَاةٌ

لا خلاف فى عدم وجوب زكاة الفطر على الصبى و المجنون.

الحديث السادس عشر: مجهول كالصحيح.

قوله: مختلطه أى: فى عقلها. و كذا "مصابه" فى الخبر الآتى.

و فى القاموس: "الخلاط بالكسر أن يخالط الرجل فى عقله و قد خولط.

الحديث السابع عشر: مجهول.

قال الفاضل التستري رحمه الله فى قوله "عن الحسين بن سعيد": لعل

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٧٨

صوابه و الحسين بن سعيد، و يكون المفاد حينئذ روايه على و موسى عن أبي الحسن عليه السلام بالسندين المذكورين. انتهى.
و قال الجوهرى: رجل مصاب و فى عقله صابه، أى فيه طرف من الجنون.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٧٩

٩ بَابُ زَكَاةِ مَالِ الْغَائِبِ وَ الدَّيْنِ وَ الْقَرْضِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا زَكَاةَ فِي الْمَالِ الْغَائِبِ عَنْ صَاحِبِهِ إِذَا عَدِمَ التَّمَكُّنَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

باب زكاه المال الغائب و الدين و القرض قوله رحمه الله: و لا زكاه فى مال الغائب كذا فى أكثر النسخ، و الظاهر "المال" و كأنه
بالإضافه البيانیه، أو إضافه الموصوف إلى الصفه.

و فى المقنعه: و لا زكاه على المال الغائب عن صاحبه إذا عدم التمكن من التصرف فيه و الوصول إليه، و لا زكاه فى الدين، إلا
أن يكون تأخيره من جهه مالكه، و يكون بحيث يسهل عليه قبضه متى رامه، و لا زكاه

على المقرض إذا أقرضه، إلا أن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٨٠

.....

يشأ التطوع بزكاته، و على المستقرض زكاته ما دام فى يده و لم يستهلكه، لأن له نفعه.

فمتى تمكن رب المال الغائب منه، و رجع الدين إلى صاحبه، و وصل القرض إلى مالكة، و حال على كل واحد منها الحول عنده و جبت فيه الزكاه انتهى.

و فى هذه العبارة تشويش، لأن القرض داخل فى الدين، و قد حكم فى الدين بأنه إذا كان التأخير من جهة المالك يلزم الزكاه، و فى القرض حكم بأنه لا يلزم الزكاه حتى يرجع إلى صاحبه.

ثم ذكر الدين أيضا فى آخر الكلام، و سوى بينه و بين القرض، و الشيخ ذكر أول كلامه، و ذكر الأخبار فى ذلك، و آخر كلامه و أورد الأخبار. و لم يتعرض لوجه الجمع بين الكلامين و لا بين الأخبار. و كان مراد المفيد أولا استحباب الزكاه، أو أراد بالدين العين الذى اشتراه، و هو عند البائع البازل، و سيأتى تمام الكلام فيه إن شاء الله.

و قال الشيخ فى النهاية: و لا- زكاه على مال غائب، إلا- إذا كان صاحبه متمكنا منه أى وقت شاء، فإن كان متمكنا منه لزمته الزكاه.

و بالجمله عبارات الأصحاب ناطقه بوجود الزكاه فى المال الغائب إذا كان صاحبه متمكنا منه، و عمومات الكتاب و السنه تتناوله.

و الظاهر أن المرجع فى التمكن إلى العرف، كذا قيل، و عبارات الأصحاب لا تخلو من تشويش فى ذلك، فظاهر كلام أكثرهم عدم وجوب الزكاه، إلا إذا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٨١

[الحديث ١]

١ عُلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَخَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنُ بُكَيْرٍ عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ مَالُهُ عَنْهُ غَائِبٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى اخْتِذِهِ قَالَ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَخْرُجَ فَإِذَا خَرَجَ زَكَاةُ لِعَامٍ وَاحِدٍ وَإِنْ كَانَ يَدَعُهُ مُتَعَمِّدًا وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى اخْتِذِهِ فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ لِكُلِّ مَا مَرَّ بِهِ مِنَ السِّنِينَ

كان في يده أو يد وكيله. و ظاهر كلام العلامة في النهاية و التحرير و المحقق في النافع و جوب الزكاة عند التمكن من التصرف، و إن لم يكن في يده و لا يد وكيله.

و قال الشهيد في البيان: المانع الثاني - القهر، فلا تجب على المغصوب، و المسروق، و البيع في يد من يمنعه ظلما، و المجحود مع عدم إمكان الاستنقاذ، و لو أمكن وجب. و لو صانعه ببعضه وجب في المقبوض. و في إجراء إمكان المصانعه مجرى التمكن نظر، و كذا الاستعانة بظالم، أما الاستعانة بالعاقل فتمكن.

و في كلام ابن إدريس و غيره تشويش.

الحديث الأول: مرسل.

قال الفاضل التستري رحمه الله: و في المنتهى ما رواه الشيخ عن زراره عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: في رجل ماله، و ساق هذا الحديث بعينه، فكان نسخته عوضا "عمن رواه" عن زراره "و هو غير بعيد. و كيف كان فالظاهر أن المراد ب" من رواه" هو زراره.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٨٢

[الحديث ٢]

٢ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَا صَدَقَةَ عَلَى الدَّيْنِ وَ لَا عَلَى الْمَالِ الْغَائِبِ عَنْكَ حَتَّى يَقَعَ فِي يَدَيْكَ.

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ

قوله عليه السلام: و إن كان يدعه ينبغى حمله على ما إذا كلفه القبض و لم يقبضه، و كان عين ما كلف بقبضه باقيا في الحول عند المقترض، أو على ما إذا كان عين ماله عند غيره، و هو لا يمتنع من الأداء، كما إذا اشترى منه شيئا. أو أودعه و هو متمكن من قبضه منه كما مر.

و أما الوجه الأول الذى ذكرناه، فقد اختلف الأصحاب فى أنه إذا امتنع المدين من القبض و عزله المستدين عزلا شرعيا، هل تجب الزكاه على المدين أم لا-؟ و بنوا ذلك على الاكتفاء بالتمكن من التصرف و عدمه، كما عرفت. و حكى عن بعض المتأخرين عدم الوجوب إذا لم يعلم بالعزل، و جعل الوجوب احتمالا- قويا، لأنه مالك متمكن من التصرف، و المنع إنما هو تفریطه، و من الشارحين للقواعد من رجح عدم الوجوب فى الصورة المذكوره.

و اعلم أنه لا خلاف فى أنه إذا مضى على المال الضال و المفقود سنون، زكاه لسنه استحبابا، و أقله ثلاث سنين.

الحديث الثانى: صحيح.

و يمكن تخصيصه بالخبر السابق، أو تأويله بأنه لما كان قادرا على أخذه، فكأنه واقع فى يده، فتأمل.

الحديث الثالث: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٨٣

رِفَاعَهُ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يَغِيبُ عَنْهُ مَالُهُ خَمْسَ سِنِينَ

ثُمَّ يَأْتِيهِ وَ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ رَأْسُ الْمَالِ كَمَا يُزَكِّيهِ قَالَ سَنَّهُ وَاحِدَةً.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا زَكَاةَ فِي الدِّينِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَأْخِيرُهُ مِنْ جِهَةِ مَالِكِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٤]

٤ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيِّكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ لَيْسَ فِي الدِّينِ زَكَاةٌ فَقَالَ لَا

قوله: فلا يرد رأس المال الظاهر أنه على بناء المفعول من الرد، أو على بناء المعلوم من الورد.

وقيل: على بناء المعلوم من الرد، أي لا يرد المال رأس المال. و هو بعيد.

و في بعض النسخ بالزاي، و هو تصحيف، و الحاصل أنه لم يربح فيه و خسر.

قوله عليه السلام: سنه واحده أي: على الاستحباب. و يحتمل على بعد أن يكون المراد السنه التي عنده على الوجوب، فتأمل.

الحديث الرابع: موثق.

قوله: في الدين زكاة أي: على المقرض.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٨٤

[الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ دُرُسْتٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ فِي الدِّينِ زَكَاةٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الدِّينِ هُوَ الَّذِي يُؤَخَّرُهُ فَإِذَا كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَخْذِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ حَتَّى يَقْبِضَهُ.

[الحديث ٦]

٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ وَ مُحَمَّدِ ابْنِي الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ مَيْسِرَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الدِّينُ أَيْزُكِيهِ قَالَ كُلُّ دَيْنٍ يَدَعُهُ هُوَ إِذَا أَرَادَ أَخْذَهُ فَعَلَيْهِ زَكَاةُهُ وَ مَا كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَخْذِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَمَّا زَكَاةَ عَلَى الْقَارِضِ وَ عَلَى الْمُسْتَقْرِضِ زَكَاةً مَا دَامَ فِي يَدِهِ فَإِذَا رَجَعَ إِلَى صَاحِبِهِ وَ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَ جَبَّ عَلَيْهِ

الحديث الخامس: مجهول.

و اختلف الأصحاب فى وجوب الزكاه إذا كان تأخيره من قبل صاحبه، بأن يكون على باذل يسهل على المالك قبضه منه متى رامه، بعد اتفاقهما على سقوط الزكاه فيه إذا كان تأخيره من قبل الدين، فقال ابن الجنيد و ابن أبى عقيل و ابن إدريس: لا تجب الزكاه فيه أيضا. و قال الشيخان بالوجوب. و المعتمد الأول.

و يمكن حمل الأخبار الداله على أنه على المقرض على الاستحباب، كما حمله الشيخ فى الاستبصار قال: لأن الفرض إنما يتعلق به إذا حال عليه الحول بعد عوده إليه. و يمكن حملها على التقيه، لأن جمهور أهل الخلاف على وجوب الزكاه فى الدين.

الحديث السادس: مجهول أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٨٥

يُدُلُّ عَلَى ذَلِكْ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٧]

٧ سَعِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مَالًا فَجَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَ هُوَ عِنْدَهُ فَقَالَ إِنْ كَانَ الَّذِي أَفْرَضَهُ يُؤَدِّي زَكَاتَهُ فَلَا زَكَاهَ عَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ لَا يُؤَدِّي أَدَى الْمُشْتَرَى

قال الفاضل التستري رحمه الله: فى

قوله " عن العزيز " كذا في المنتهى و غير هذه النسخه، و لعل الصواب بدله " ابن " لأن ميسر هو ابنه، و يروى هو بلا واسطه عن الباقر و الصادق عليهما السلام، و لا أعرف في هذه المرتبه إلا عبد العزيز العبدى، و إن كان الراوى أباه فالخبر ضعيف. انتهى.

و الظاهر ميسر بن عبد العزيز، و " ميسره " أيضا تصحيف.

الحديث السابع: صحيح.

قال فى المدارك: لو تبرع المقرض بالإخراج عن المقرض، فالوجه الإجزاء، سواء أذن له المقرض فى ذلك أم لا، و به قطع فى المنتهى، و يدل عليه صحيحه ابن حازم، و اعتبر الشهيد إذن المقرض. انتهى.

و أقول: المشهور أن المقرض إن ترك القرض حولا بحاله، فالزكاه عليه، سواء شرط المقرض الزكاه على القارض أم لا.

و قال الشيخ فى باب القرض من النهايه: إن شرط المقرض الزكاه على القارض، و جبت عليه دون المقرض.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٨٦

[الحديث ٨]

٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النَّعْمَانِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُقْرِضُ الْمَالَ لِلرَّجُلِ لِلسَّنَةِ وَالسَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ عَلَى مَنِ الزَّكَاةُ عَلَى الْمُقْرِضِ أَوْ عَلَى الْمُسْتَقْرِضِ فَقَالَ عَلَى الْمُسْتَقْرِضِ لِأَنَّ لَهُ نَفْعَهُ فَعَلَيْهِ زَكَاتُهُ.

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَتْ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَ رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قَرْضًا عَلَى

حجه المشهور: إن الزكاه إنما تتعلق بصاحب المال، فلا يكون اشتراطها على غيره سائغا، و يكون من قبيل اشتراط العباده على غير من وجبت عليه.

و أورد عليه: إن تعلقها بصاحب المال مشروط بعدم تبرع المقرض، لما ثبت أن تبرع المقرض جائز مسقط للوجوب عن المقرض.

و احتج العلامة للثانى بهذا الخبر الصحيح، ثم قال: إن الحديث لا يدل على مطلوبه. و هو حسن، فإن مقتضى الروايه جواز التبرع، و هو لا يقتضى جواز اشتراط تعلقها به. و الظاهر جواز الشرط المذكور بناء على جواز تبرع المقرض و لا يبعد لزومه بناء على وجوب الوفاء بالعهد، و أنكره العلامة.

و على القول باللزوم هل يسقط عن المقترض بمجرد الشرط؟ فيه نظر، و عدم السقوط لا يخلو من قوه، للأخبار الوارده فى هذا الباب، و لا- ينافيه الوجوب على المقرض، كما لو وجب على شخص أداء دين آخر بنذر أو شبهه، فإنه لا يسقط الوجوب عن المديون، فإن وفى سقط عن المديون، و إلا وجب عليه الأداء. و على القول بفساد الشرط هل يفسد القرض؟ فيه قولان.

الحديث الثامن: صحيح أيضا.

الحديث التاسع: حسن صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٨٧

مَنْ زَكَاتُهُ أ

عَلَى الْمُقْتَرِضِ أَوْ عَلَى الْمُقْتَرِضِ قَالَ لَمَّا بَيَّلْ زَكَاتُهَا إِنَّ كَمَا نَتَّ مَوْضُوعَهُ عِنْدَهُ حَوْلًا عَلَى الْمُقْتَرِضِ قَالَ قُلْتُ فَلَيْسَ عَلَى الْمُقْتَرِضِ زَكَاتُهَا قَالَ لَا لَا يُزَكَّى الْمَالُ مِنْ وَجْهَيْنِ فِي عَامٍ وَاحِدٍ وَ لَيْسَ عَلَى الدَّافِعِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي يَدِهِ شَيْءٌ لِأَنَّ الْمَالَ فِي يَدِ الْآخِرِ فَمَنْ كَانَ الْمَالُ فِي يَدِهِ زَكَاهُ قَالَ قُلْتُ أَفَيُزَكَّى مَالٌ غَيْرُهُ مِنْ مَالِهِ فَقَالَ إِنَّهُ مَالُهُ مَا دَامَ فِي يَدِهِ وَ لَيْسَ ذَلِكَ الْمَالُ لِأَحَدٍ غَيْرِهِ ثُمَّ قَالَ يَا زُرَّارَةُ أَرَأَيْتَ وَضَعْتَهُ ذَلِكَ الْمَالِ وَ رِبْحُهُ لِمَنْ هُوَ وَ عَلَى مَنْ قُلْتُ لِلْمُقْتَرِضِ قَالَ فَلَهُ الْفَضْلُ وَ عَلَيْهِ النُّقْصَانُ وَ لَهُ أَنْ يَلْبَسَ وَ يَنْكَحَ وَ يَأْكُلَ مِنْهُ وَ لَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ لَا يُزَكِّيَهُ بَلْ يُزَكِّيهِ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ.

[الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَطِيَّةَ قَالَ قُلْتُ لِهَشَامِ بْنِ أَحْمَرَ أَحَبُّ أَنْ تَسْأَلَ لِي أَبَا الْحَسَنِ عَ أَنْ لِقَوْمٍ عِنْدِي قُرُوضًا لَيْسَ يَطْلُبُونَهَا مِنِّي أَفَعَلَيْ زَكَاهُ فَقَالَ لَا تَقْضِي وَ لَا تُزَكِّي زَكَّ.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا رَجَعَ الْمَالُ إِلَى صَاحِبِهِ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١]

١١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ الْعَبَّاسِ بْنِ

الحديث العاشر: مجهول.

قوله عليه السلام: لا تقضى و لا تزكى زك قيل: و في نسخه مصححه من المختلف " و لا ينبغي أن لا تزكيه "، و هو الصحيح. انتهى.

و الأصل أصح كما لا يخفى.

الحديث الحادى عشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٨٨

مَعْرُوفٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبرَاهِيمَ عَ الدَّيْنُ عَلَيْهِ زَكَاهُ فَقَالَ لَا حَتَّى يَقْبِضَهُ قُلْتُ فَإِذَا قَبِضَهُ أَ يُزَكِّيهِ فَقَالَ لَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فِي يَدَيْهِ.

[الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ إِبرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَ الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الْوَدِيعَةُ وَ الدَّيْنُ فَلَا يَصِلُ إِلَيْهِمَا ثُمَّ يَأْخُذُهُمَا مَتَى تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ قَالَ إِذَا أَخَذَهُمَا ثُمَّ يَحُولُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ يُزَكَّى

قوله عليه السلام: لا حتى يقبضه أى: ليس على المقرض زكاته.

الحديث الثانى عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٨٩

١٠ بَابُ وَقْتِ الزَّكَاةِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَ هُوَ عَلَى كَمَالٍ حَدٌّ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ وَرَثَ مَالًا وَ الرَّجُلُ غَائِبٌ هَلْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ قَالَ لَا حَتَّى يَفْدَمَ قُلْتُ أ يُزَكِّيهِ حِينَ يَفْدَمُ قَالَ لَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

[الحديث ٢]

٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ زُرَّارَةَ

باب وقت الزكاه الحديث الأول: مجهول.

و محمول على ما إذا لم يأخذه وكيه.

الحديث الثانى: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٩٠

عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّهُ قَالَ الزَّكَاةُ عَلَى الْمَالِ الصَّامِتِ الَّذِي يَحُولُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَ لَمْ يُحَرِّكْهُ.

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ صَيْفُوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يُفِيدُ الْمَالَ قَالَ فَلَا يُزَكِّيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

۴ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع رَجُلٌ كَانَ عِنْدَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ غَيْرِ دِرْهَمٍ أَحَدٍ عَشَرَ شَهْرًا ثُمَّ أَصَابَ دِرْهَمًا بَعْدَ ذَلِكَ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي عَشَرَ فَكَمَلَتْ عِنْدَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ أَعْلَيْهِ زَكَاتُهَا قَالَ لَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَ هِيَ مِائَتَا دِرْهَمٍ فَإِنْ كَانَتْ مِائَةٌ وَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا فَأَصَابَ خَمْسِينَ بَعِيدًا أَنْ يَمْضِيَ شَهْرٌ فَلَا زَكَاهَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَى الْمِائَتَيْنِ الْحَوْلُ قُلْتُ لَهُ فَإِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ غَيْرِ دِرْهَمٍ فَمَضَى عَلَيْهَا أَيَّامٌ قَبْلَ

الحدیث الثالث: مجهول كالصحيح.

و في القاموس: أفدت المال استفدته و أعطيته ضد.

قوله عليه السلام: فلا يزكيه كذا في أكثر النسخ، و في الكافي "قال: لا يزكيه" كما في بعض النسخ.

و هو الصواب.

الحدیث الرابع: حسن كالصحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ۶، ص: ۹۱

أَنْ يَنْقَضِيَ الشَّهْرُ ثُمَّ أَصَابَ دِرْهَمًا فَأَتَى عَلَى الدَّرَاهِمِ مَعَ الدَّرْهَمِ حَوْلٌ أَعْلَيْهِ زَكَاهُ فَقَالَ نَعَمْ فَإِنْ لَمْ يَمْضِ عَلَيْهَا جَمِيعًا الْحَوْلُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهَا قَالَ قَالَ زُرَّارَةُ وَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَ لَهُ مَالٌ وَ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَإِنَّهُ يُزَكِّيهِ قُلْتُ لَهُ فَإِنْ وَهَبَهُ قَبْلَ حَلِّهِ بِشَهْرٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَيَّدًا قَالَ وَ قَالَ زُرَّارَةُ عَنْهُ إِنَّهُ قَالَ إِنَّمَا هَذَا بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ يَوْمًا فِي

إِقَامَتِهِ ثُمَّ يَخْرُجُ فِي آخِرِ النَّهَارِ فِي سَفَرٍ فَأَرَادَ بِسَفَرِهِ ذَلِكَ إِبْطَالَ الْكُفَّارَةِ الَّتِي وَجِبَتْ عَلَيْهِ وَقَالَ إِنَّهُ حِينَ رَأَى الْهَيْلَالَ الثَّانِي عَشَرَ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ وَ لَكِنَّهُ لَوْ كَانَ وَهَبَهَا قَبْلَ ذَلِكَ لَجَازَ وَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِمَنْزِلِهِ مَنْ خَرَجَ ثُمَّ أَفْطَرَ إِنَّمَا لَا يَمْنَعُ مَا حَالَ عَلَيْهِ فَأَمَّا مَا لَمْ يَحِلُّ عَلَيْهِ فَلَهُ مَنْعُهُ وَ لَمَّا يَحِلُّ لَهُ مَنْعُ مَالٍ غَيْرِهِ فِيمَا قَدْ حَلَّ عَلَيْهِ قَالَ زُرَّارَةُ فَقُلْتُ لَهُ رَجُلٌ كَانَتْ لَهُ مِائَتَا دِرْهَمٍ فَوَهَبَهَا لِبَعْضِ إِخْوَانِهِ أَوْ وُلْدِهِ أَوْ أَهْلِهِ فَرَاراً بِهَا مِنَ الزَّكَاةِ فَعِيلَ ذَلِكَ قَبْلَ حُلِّهَا بِشَهْرٍ فَقَالَ إِذَا دَخَلَ الشَّهْرُ الثَّانِي عَشَرَ فَقَدْ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَ وَجِبَتْ عَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةُ فَقُلْتُ لَهُ فَإِنْ أَحْدَثَ فِيهَا قَبْلَ الْحَوْلِ قَالَ جَازَ ذَلِكَ لَهُ قُلْتُ إِنَّهُ فَرَّ بِهَا عَنِ الزَّكَاةِ قَالَ مَا أَدْخَلَ

قوله: فقال أى: قال حريز فقال، و إنما قال ذلك لبيان اشتراك محمد بن مسلم مع زراره فى روايه هذا الجزء من الخبر، ثم عاد إلى ما تفرد به زراره.

قوله: إنه قال: إنما هذا بمنزله لعل المراد الإشارة إلى ما وهبه بعد الحول.

و قال فى المنتقى: الظاهر أن مرجع الإشارة سقط من الروايه، و فى الكلام الذى بعده شهاده لما قلناه، و دلالة على أن المرجع هو حكم من وهب بعد الحول

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٩٢

.....

و رؤيه هلال الثانى عشر.

و قيل: إشاره إلى قوله "أيما رجل كان له مال و حال عليه الحول فإنه يزكاه" و الصوب "ثم وهبه فإنه يزكاه" و لعله سقطت كلمه "ثم وهبه" من النسخ، أو اكتفى عنها بدلاله ما بعدها عليها، شبه الفأر من الزكاه بعد

حول الحول بمن أفطر في إقامته ثم سافر لإبطال الكفاره، لاشتراكهما في إرادته إسقاط الواجب بعد ما تحقق وجوبه، وهذا مما لا يجوز.

ثم شبه الفأر منها قبل الحول بمن سافر ثم أفطر، لاشتراكهما في إرادته إسقاط الواجب قبل تحقق وجوبه، وهذا جائز.

ثم شرح ذلك بقوله "إنما لا يمنع" يعني إنما ليس لمريد الفرار منع ما حال عليه الحول، يعني ما وجب زكاته دون ما لم يحل. ثم علل ذلك بقوله "ولا يحل له منع مال غيره" يعني بالغير مستحق الزكاه، وذلك لأنه قد ثبت حق المستحق في ماله بعد الحل.

و في بعض نسخ الكافي اللام متصل بالغير، و المعنى واحد.

ثم اعلم أن قوله عليه السلام "حين رأى الهلال الثاني عشر" مستند الأصحاب في أن سنه الزكاه أحد عشر شهرا.

قال في المدارك: بمضمون هذه الروايه أفتى الأصحاب، و قال العلامة في التذكرة و المنتهى: إنه قول علمائنا أجمع، و مقتضى ذلك استقرار الوجوب بدخول الثاني عشر، لكن صرح الشارح بخلاف ذلك، و إن استقرار الوجوب إنما يتحقق بتمام الثاني عشر، و قال: إن الفائده تظهر في جواز تأخير الإخراج إلى أن يستقر الوجوب و فيما لو اختلفت الشرائط في الثاني عشر، و هذا القول

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٩٣

عَلَى نَفْسِهِ أَغْظَمَ مِمَّا مَنَعَ مِنْ زَكَاتِهَا فَقُلْتُ لَهُ إِنَّهُ يَقْدِرُ عَلَيْهَا قَالَ فَقَالَ وَ مَا عَلَيَّ إِنَّهُ يَقْدِرُ عَلَيْهَا وَ قَدْ خَرَجَتْ مِنْ مَلِكِهِ قُلْتُ فَإِنَّهُ دَفَعَهَا إِلَيْهِ عَلَيَّ شَرْطٍ فَقَالَ

لا نعرف به قائلا ممن سلف. انتهى.

و قال صاحب الوافي: لعل المراد بوجوب الزكاه و حول الحول برؤيه هلال الثاني عشر الوجوب و الحول لمريد الفرار، يعني: لا

يجوز الفرار حينئذ لا استقرار الزكاه فى المال بذلك، كيف؟ و الحول معناه معروف، و الأخبار بذلك بإطلاقه مستفيضه، و لو حملناه على معنى استقرار الزكاه، فلا يجوز تقييد ما ثبت بالضرورة من الدين بمثل هذا الخبر الواحد الذى فيه ما فيه، و إنما يستقيم بوجوه من التكلف انتهى.

و هذا الكلام لا يخلو من قوه، و يمكن حمل هلال الثانى عشر على هلال الثالث عشر، لرؤيته غالباً فى اليوم الآخر من الثانى عشر، و أيضاً هو علامه لانقضائه، فيمكن إضافته إليه، إذ يكفى فيها أدنى ملابسه، لكن وقع التصريح بعده بدخول الشهر الثانى عشر، و العدول عما اشتهر بين القدماء و المتأخرين من الأصحاب بهذه المثابه، و تأيده بهذا الخبر الذى هو فى قوه الصحيح مشكل، و الاحتياط فى مثله أولى.

قوله: فقلت له إنه يقدر عليها قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أى يجوز له الرجوع فى الهبه، فهو بمنزله ماله " قال فقال: و ما عليه أنه يقدر عليها و قد خرجت من ملكه " أى: كيف

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٩٤

إِنَّهُ إِذَا سَمَّاهَا هِبَةً جازَتْ هِبَةُ وَ سَقَطَ الشَّرْطُ وَ ضَمِنَ الزَّكَاةَ قُلْتُ لَهُ وَ كَيْفَ يَسْقُطُ الشَّرْطُ وَ تَمْضَى هِبَةُ وَ يَضْمَنُ الزَّكَاةَ فَقَالَ هَذَا شَرْطٌ فَاسِدٌ وَ هِبَةُ الْمُضْمُونِ ماضِيَةٌ وَ الزَّكَاةُ لَهُ لَازِمَةٌ عَقُوبَةٌ لَهُ ثُمَّ قَالَ إِنَّمَا ذَلِكَ لَهُ إِذَا اشْتَرَى بِهَا داراً أَوْ أرضاً أَوْ ضِيعاً ثُمَّ قَالَ زُرَّارَةُ قُلْتُ لَهُ إِنَّ أَبَاكَ قَالَ لِي مَنْ فَرَّ بِهَا مِنَ الزَّكَاةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا فَقَالَ صِدَقَ أَبِي ع عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا مَا أُوجِبَ عَلَيْهِ وَ مَا لَمْ يَجِبَ عَلَيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِ ثُمَّ قَالَ أ

رَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَعْمَى عَلَيْهِ يَوْمًا ثُمَّ مَاتَ فَدَهَبَتْ صَلَاتُهُ أَ كَانَ عَلَيْهِ وَقَدْ مَاتَ أَنْ يُؤَدِّيَهَا قُلْتُ لَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ

يعلم أنه يقدر عليها و الحال أنه يمكن أن يحصل له ما يمنع من الرجوع كالموت؟

أو كيف ينفع علمه بالقدره على الرجوع و الحال أنه قد خرج عن ملكه بالهبه؟

فلو دخل في ملكه كان مالا آخر، و هو أظهر معنى و الأول لفظا.

قوله عليه السلام: و سقط الشرط و ضمن الزكاه يمكن حمله على ما إذا لم يقصد الهبه فإن الهبه ماضيه ظاهرا، و يلزمه الزكاه، لأنه لا يخرج عن ملكه واقعا، و الأظهر حمله على الاستحباب.

و يحتمل أن يكون المراد بالشرط اشتراط الرجوع مع التصرف أيضا، و إن خرج عن ملكه، فإن هذا الشرط فاسد.

و يمكن حمله على هبه ذى الرحم و نحوه، كما هو ظاهر قوله "لبعض إخوانه أو ولده أو أهله"، و لا استبعاد في بطلان الشرط حينئذ، لمنافاته لمقتضى العقد.

و أما ضمان الزكاه لأنه بهذه الحيله فوت حق الفقراء، لأن الظاهر أن مع شرط الرجوع لا يعطى المتهب الزكاه، و هو صار سببا لذلك، و لذا قال عقوبه له.

فقوله "إنما ذلك له إذا اشترى بها دارا أو أرضا أو عقارا" أى: من غير شرط،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٩٥

.....

فإنه يعطى المشتري زكاه الثمن إذا حال عليه الحول، فلا يصير سببا لتفويت الزكاه، و هذه الوجوه خطرت بالبال، و لكل منها وجه وجيه.

و قال فى الوافى: هذا شرط فاسد، لمنافاته لمقتضى الهبه "عقوبه له" يعنى:

أنها إنما لزمته لمحض العقوبه ليس لها موجب سواها "إذا اشترى بها" يعنى:

من دون شرط فاسد، فإن العقوبه إنما لزمته

بالشرط " من فر بها " يعنى: الهبه و الشراء و نحوها و ما لم يجب، فلا شىء عليه فيه الأعلى سبيل العقوبه فيما إذا شرط ما ينافى مقتضى المعامله كما تبين. انتهى.

و قال الفاضل المحقق صاحب المنتقى رحمه الله: قوله " قلت: فإنه دفعها إليه على شرط " إلى آخر المسأله، لا يخلو ظاهره من الإشكال، و لعل المراد منه أن الدافع دفع بعد وجوب الزكاه بإهلال الثانى عشر و الشرط ما فى ذهن الدافع من قصد الفرار من تعلق الزكاه بذمته، فهو فى قوه اشتراط أن لا تكون عليه زكاته.

فمن حيث أنه لم يشترط على المدفوع إليه شيئاً تمضى الهبه فى جميع الموهوب، و إن كان بعضه مستحقاً للزكاه، فإن ذلك غير مانع من نفوذ التصرف فيه، بل ينتقل الحق إلى ذمه المتصرف.

و من حيث أن قصد الفرار إنما وقع بعد الوجوب يسقط هذا الشرط الحاصل فى الذهن، و هو معنى فساده.

و من حيث نقله جميع المال عن ملكه يلزمه إخراج الزكاه من غيره.

و وجه العقوبه فى ذلك ظاهر، إذ كان وجوب الزكاه فى الموهوب مظنه لاختصاص مضى الهبه بغير نصيب الزكاه، فليسترجع من المتهب مقدار الواجب، و لا يكلف بالإخراج من غيره.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٩٦

أَفَاقَ مِنْ يَوْمِهِ ثُمَّ قَالَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا مَرَضَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ثُمَّ مَاتَ فِيهِ أَوْ كَانَ يُصَامُ عَنْهُ قُلْتُ لَا قَالَ فَكَذَلِكَ الرَّجُلُ لَا يُؤَدَّى عَنْ مَالِهِ إِلَّا مَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ

و من حيث أن الاشتراط لم يقع على الوجه المعهود شرعاً لم يؤثر فى الهبه، و إطلاق اسم الشرط على المعنى الذى ذكرناه متعارف، و باب التجوز واسع انتهى.

وقيل: يجوز أن يكون المراد

بالشرط شرط عدم وجوب الزكاه عليه، بأن يقول:

و هبتك هذا الشىء بشرط عدم وجوب الزكاه فى هذا المال، فقله عليه السلام " و إنما ذلك له " أى: الحكم أيضا كذلك إذا اشترت بالزكاه شيئاً بالشرط المذكور، فإنه يتعلق الزكاه بدمته و يبطل الشرط انتهى.

و أقول: يحتمل أن تكون إشاره إلى الشرط، أو القدره عليه متى شاء، أو سقوط الزكاه، و قد مر القول فيه.

و يمكن أن يكون المراد اشتراء هذه الأشياء من غير أن يكون غرضه الفرار من الزكاه و الحيله فيه، و هذا أظهر و إن لم يكن موافقا لمذاهب الأصحاب.

قوله عليه السلام: أ كان عليه و قد مات أن يؤديها الضمير فى " يؤديها " إما راجع إلى ولى الميت بقريته المقام، أو إلى الميت، و المراد فعل الولى للإشعار بأن فعله كفعله قائم مقامه، فكأنه قد فعله، و لذا قال فى الصوم: أ كان يصام عنه؟ فهو يؤيد هذين الوجهين. أو يقال: إنه راجع إلى الميت بإرادته لازمه، و هو العقوبه على تركه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٩٧

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ كَذَلِكَ لَمَّا زَكَاهَ عَلَى غَلِّهِ حَتَّى يَبْلُغَ حَدَّهَا مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ بَعْدَ الْخَرْصِ وَ الْجِدَاذِ وَ خَرَجَ مَثُونَتَهَا وَ خَرَجَ السُّلْطَانِ

قوله رحمه الله: و كذلك لا- زكاه على غله فى المقنعه بعد ذلك: حتى تبلغ حد ما تجب فيه الزكاه بعد الخرص و الجذاذ و الحصاد، و خروج مؤنتها منها و خراج السلطان.

قوله رحمه الله: بعد الخرص و الجذاذ الجداد بفتح الجيم و الدالين الغير المعجمتين، كذا ذكره ابن إدريس فى السرائر، و نسب قراءه الدالين المعجمتين إلى المتفقهم.

و ذكر فى النهايه: الجداد بالفتح و الكسر صرام النخل،

و هو قطع ثمرتها، يقال: جد الثمره يجدها جدا.

و الخرص: الحزر و التقدير.

و فى القاموس: حصد الزرع و النبات يحصده و يحصده حصدا و حصادا و حصادا: قطعه بالمنجل.

قوله رحمه الله: و خروج مؤنتها و خراج السلطان المشهور أن الزكاه بعد إخراج حق السلطان، و اختلف فى غيره من المؤمن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٩٨

[الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي بَصْتِيرٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّهُمَا قَالَا لَهُ هَذِهِ الْأَرْضُ

فقال الشيخ فى المبسوط و الخلاف: المؤمن كلها على رب المال دون الفقراء و نقل فيه فى الخلاف الإجماع إلا من عطاء، و هو اختيار الفاضل يحيى بن سعيد فى الجامع.

و قال الشيخ فى النهايه باستثناء المؤمن كلها. و اختاره ابن إدريس و المحقق و العلامة، و مال إلى الأول جماعه من المتأخرين.

ثم القائلون بالاستثناء اختلفوا فى أنه هل يعتبر بعد النصاب فيزكى الباقي منه بعدها و إن قل، أم قبله، أم يعتبر ما سبق على الوجوب كالسقى و الحرث قبله و ما تأخر كالحصاد و الجداد بعده؟ أوجه، و الأشهر الأول.

الحديث الخامس: حسن كالصحيح.

و قال السيد محمد قدس سره فى حواشى الإستبصار: هذه الروايه لا دلالة لها على ما ذكره الشيخ من أن الزكاه إنما تجب بعد إخراج المؤمنه، بل هى داله على خلافه، و المستفاد من قوله عليه السلام "إنما العشر عليك فيما يحصل فى يدك بعد مقاسمته لك" وجوب الزكاه فى كل ما يحصل فى يد المالك بعد المقاسمه، فلا يكون ما قابل المؤمنه مستثنى من ذلك، و إلى هذا القول ذهب الشيخ فى

المبسوط و الخلاف، و ادعى عليه فى الخلاف الإجماع إلا من عطاء.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٩٩

الَّتِي نَزَارِعُ أَهْلَهَا مَا تَرَى فِيهَا فَقَالَ كُلُّ أَرْضٍ دَفَعَهَا إِلَيْكَ سَيِّطَانٌ فَمَا حَرَّتُهُ فِيهَا فَعَلَيْكَ فِيمَا أَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهَا الَّذِي قَاطَعَكَ عَلَيْهِ وَ لَيْسَ عَلَى جَمِيعِ مَا أَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهَا الْعُشْرُ إِنَّمَا الْعُشْرُ عَلَيْكَ فِيمَا يَخْصُلُ فِي يَدِكَ بَعْدَ مَقَاسَمَتِهِ لَكَ.

[الحديث ٦]

٦ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ لَهُ الضَّيْعَةُ فَيُؤَدِّي خَرَجَهَا هَلْ عَلَيْهِ فِيهَا عُشْرٌ قَالَ لَا.

[الحديث ٧]

٧ سَعْدُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ أَبِي كَهْمَسٍ عَنْ

و اختاره جدى قدس سره فى فوائد القواعد، و قال: إنه لا دليل على استثناء سوى الشهره، و إثبات الحكم الشرعى بمجرد الشهره مجازفه، و هو كذلك، مع أن الشهره ليست متحققه، فإن أقل مراتب الإجماع الذى ادعاه الشيخ على عدم الاستثناء كون ذلك الحكم مشهورا فى زمانه، و كيف كان فالأجود عدم استثناء شىء سوى المقاسمه. انتهى.

و قال المحقق التستري رحمه الله: لا أعرف دلالتها على احتساب ما عدا خراج السلطان قبل إخراج الزكاه، و كان لهذا لم يقل " و يدل".

قوله: فتاجرته فيها كأنه على سبيل المجاز شبه المزارعه بالتجاره. و فى الكافى "فما حرثته فيها" أى: زرعته، و هو الصواب، و ما هنا كأنه تصحيف.

الحديث السادس: صحيح.

الحديث السابع: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٠٠

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ أَخَذَ مِنْهُ السُّلْطَانُ الْخَرَاجَ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ.

وَ مَا يَجْرِي مَجْرَى هَدْيَيْنِ الْخَبْرَيْنِ فَمَقْصُورٌ عَلَى الْأَرْضِ بَيْنَ الْخَرَاجِيَّةِ لِأَنَّ الْأَرْضَ بَيْنَ عَلَى ضَرْوَبِ ثَلَاثَةِ أَحْدِهَا أَنْ يُسَلِّمَ أَهْلَهَا عَلَيْهَا طَوْعًا فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَكْثَرُ مِنَ الْعُشْرِ وَ نِصْفِ الْعُشْرِ وَ أَرْضٌ قَدِ انْجَلَى عَنْهَا أَهْلُهَا أَوْ كَانَتْ مَوَاتًا فَأُحْيِيَتْ فَهِيَ لِلْإِمَامِ خَاصَّةً

فَيَقْبَلُهَا مَنْ يَشَاءُ وَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَ مَا قَبْلَهُ الْأَرْضَ بِهِ وَ يُخْرِجَ مِنْ حِصَّتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ الزَّكَاةَ الْعُشْرَ وَ نِصْفَ الْعُشْرِ وَ أَرْضٌ
أُخِذَتْ عَنْوَهُ بِالسَّيْفِ فَهِيَ أَرْضُ الْمُسْلِمِينَ يُقْبَلُهَا الْإِمَامُ

لِمَنْ شَاءَ فَعَلَى الْمُتَقَبِّلِ أَنْ يُؤَدِّيَ مَا قَبَّلَهُ بِهِ وَ يُخْرِجَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ حِصَّتِهِ الزَّكَاةَ الْعُشْرَ أَوْ نِصْفَ الْعُشْرِ فَيَكُونُ قَوْلُهُ عَ لَا زَكَاةَ عَلَيَّ
مَنْ أَخَذَ السُّلْطَانُ الْخَرَاجَ مِنْهُ يَعْنِي لِمَا زَكَاةَ عَلَيْهِ لِجَمِيعِ مَا أَخْرَجْتَهُ الْأَرْضُ وَإِنْ كَانَ يَلْزَمُهُ فِيمَا يَبْقَى فِي يَدِهِ وَ سَائِبِينَ فِيمَا بَعْدَ
ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَقْسَامِ الْأَرْضِينَ مَا رَوَاهُ

قوله رحمه الله: فمقصود على الأرضين الخراجيه قال الفاضل التستري رحمه الله: يريد بها ما يشمل ما ينجلي عنها أهلها طوعا و ما
كانت مواتا، لالتزامه بوجوب إخراج الزكاه مما يبقى في يده في هذه الأرض الزكاه، كما في الأرض المفتوحه عنوه.

و يحتمل أن يراد منها الأرض المفتوحه عنوه التي يأخذ منها السلطان الخراج و يكون حاصل الكلام أن المذكور في الروايه
حكم ما يؤخذ منه الخراج، و هو إنما يكون في الأرض الخراجيه.

و قال في النهايه: في حديث الفتح " إنه دخل مکه عنوه " أى: قهرا و غلبه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٠١

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشِيمٍ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ
أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ قَالَا ذَكَرْنَا لَهُ الْكُوفَةَ وَ مَا وَضَعَ عَلَيْهَا مِنَ الْخَرَاجِ وَ مَا سَارَ فِيهَا أَهْلُ بَيْتِهِ فَقَالَ مَنْ أَسْلَمَ طَوْعاً تُرِكَتْ
أَرْضُهُ فِي يَدِهِ وَ أَخَذَ مِنْهُ الْعُشْرُ فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَ الْأَنْهَارُ وَ نِصْفُ الْعُشْرِ فِيمَا كَانَ نَادِرًا فِيمَا عَمَرُوهُ مِنْهَا وَ مَا لَمْ يَعْمُرُوهُ مِنْهَا
أَخَذَهُ الْإِمَامُ فَقَبَّلَهُ مِمَّنْ يَعْمُرُهُ وَ كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ وَ عَلَى الْمُتَقَبِّلِينَ فِي حِصَّتِهِمُ الْعُشْرُ

وَنِصْفُ الْعُشْرِ وَ لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسِهِ أَوْ سَاقِ شَيْءٍ مِّنَ الزَّكَاةِ وَمَا أَخَذَ بِالسَّيْفِ فَذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ يُقْبَلُهُ بِالَّذِي يَرَاهُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ص بِخَيْرٍ قَبْلَ سَوَادِهَا وَ بَيَاضِهَا يَعْنِي أَرْضَهَا وَ نَخْلَهَا وَ النَّاسُ يَقُولُونَ لَا تَصِلُحُ قِبَالَةُ الْأَرْضِ وَ النَّخْلِ وَ قَدْ قَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ص

الحديث الثامن: مجهول أيضا.

قوله عليه السلام: نادرا أى: لم يكن بالسماء و الأنهار، بل بالرشاء و الدوالي، فإنه نادر بالنسبة إلى الأول.

و فى الكافى: مما سقت السماء و الأنهار و نصف العشر مما كان بالرشاء فيما عمروه، و هو الصواب.

قوله: يعنى أرضها و نخلها النشر على خلاف ترتيب اللف.

قوله: و الناس يقولون يحتمل أن يكون منع العامه باعتبار المساقاه، فإن أبا حنيفة منع منها، لكن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٠٢

خَيْرٍ وَ عَلَى الْمُتَقَبِّلِينَ سِوَى قِبَالِهِ الْأَرْضِ الْعُشْرُ وَ نِصْفُ الْعُشْرِ فِي حِصَصِهِمْ وَ قَالَ إِنَّ أَهْلَ الطَّائِفِ أَسْلَمُوا وَ جَعَلُوا عَلَيْهِمُ الْعُشْرَ وَ نِصْفَ الْعُشْرِ وَ إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ لَمَّا دَخَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ص عَنُوهُ وَ كَانُوا أَسْرَاءَ فِي يَدِهِ فَأَعْتَقَهُمْ وَ قَالَ اذْهَبُوا فَأَنْتُمْ الطُّلُقَاءُ.

[الحديث ٩]

٩ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ أَخَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ فِي زَكَاةِ الْأَرْضِ إِذَا قَبِلَهَا النَّبِيُّ ص أَوْ الْإِمَامُ ع بِالنِّصْفِ أَوْ التُّلْثِ أَوْ الرَّبْعِ فَزَكَتُهَا عَلَيْهِ وَ لَيْسَ عَلَى الْمُتَقَبِّلِ زَكَاةٌ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ صَاحِبُ الْأَرْضِ أَنَّ الزَّكَاةَ عَلَى الْمُتَقَبِّلِ فَإِنْ اشْتَرِطَ فَإِنَّ الزَّكَاةَ عَلَيْهِمْ وَ لَيْسَ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ الْيَوْمَ زَكَاةٌ إِلَّا عَلَى مَنْ كَانَ فِي يَدِهِ شَيْءٌ مِّمَّا أَقْطَعَهُ الرَّسُولُ ص

عامتهم خالفوه فى هذا حتى

أبي يوسف، أو باعتبار المزارعه، و ذلك مذهب أبي حنيفة و مالك و الشافعي و كثير منهم، و قد احتج العامه أيضا على أبي حنيفة في المقامين بخبر خبير. فتأمل.

الحديث التاسع: مرسل.

قوله عليه السلام: فزكاتها عليه أي: على النبي أو الإمام.

قوله عليه السلام: إلا من كان في يده شيء قيل: لعل الوجه في الاستثناء أن ذلك إنما كان يومئذ في أيدي الظلمه أنفسهم أو في أيدي من كانوا لا يأخذون منه الخراج و الزكاه، و قال: و يؤيد إيجاب الزكاه ما مر أن على المتقبلين في حصصهم العشر و نصف العشر، إلا أن يحمل ذلك على

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٠٣

فَلَيْسَ هَذَا الْخَبْرُ مُنَافِيًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ وَ لَيْسَ عَلَى الْمُتَقَبِّلِ زَكَاةٌ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ جَمِيعٌ مَا خَرَجَ مِنَ الْأَرْضِ وَ إِنْ كَانَ يَلْزَمُهُ زَكَاةٌ مَا يَحْصُلُ فِي يَدِهِ بَعْدَ الْمُقَاسَمَةِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا الْخَبْرُ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّهُ قَالَ فِي حَيْدِيَّتِهِ وَ لَيْسَ عَلَى جَمِيعِ مَا أَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهَا الْعُشْرُ وَ إِنَّمَا الْعُشْرُ عَلَيْكَ فِيمَا يَحْصُلُ فِي يَدِكَ بَعْدَ مُقَاسَمَتِهِ لِمَكَ فَكَانَ هَذَا الْخَبْرُ مُفْضَلًا وَ الْخَبْرُ الْآخَرُ مُجْمَلًا وَ الْحُكْمُ بِالْمُفْضَلِ عَلَى الْمُجْمَلِ أَوْلَى مِنَ الْحُكْمِ بِالْمُجْمَلِ عَلَى الْمُفْضَلِ فَأَمَّا مَا تَضَمَّنَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ قَوْلِهِ ع وَ لَيْسَ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِينَ الْيَوْمَ زَكَاةٌ فَإِنَّهُ قَدْ رُخِّصَ الْيَوْمَ لِمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ وَ أَخَذَ مِنْهُ السُّلْطَانُ الْجَائِزُ أَنْ يَحْتَسِبَ بِهِ مِنَ الزَّكَاةِ وَ إِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ إِخْرَاجَهُ ثَانِيًا لِأَنَّ ذَلِكَ ظُلْمٌ ظَلِمَ بِهِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَذِهِ الرُّخْصَةِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠]

سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِنَّ أَصْحَابَ أَبِي أَتَوْهُ فَسَأَلُوهُ عَمَّا يَأْخُذُهُ السُّلْطَانُ فَرَقَّ لَهُمْ وَ إِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَهْلِهَا فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَحْتَسِبُوا بِهِ فَجَازَ ذَا وَ اللَّهُ لَهُمْ فَقُلْتُ أَيْ أَبَاهُ إِنَّهُمْ إِنْ سَمِعُوا ذَلِكَ لَمْ يَزَكَّ أَحَدٌ فَقَالَ أَيْ بَنِيَّ حَتَّى أَحَبَّ اللَّهُ أَنْ يُظْهِرَهُ

ما إذا وقع الشرط من صاحب الأرض. و فيه بعد.

الحديث العاشر: صحيح.

قوله عليه السلام: فأمرهم أن يحتسبوا به منهم من حمل على أن المراد لا يجب إخراج زكاة هذا القدر المأخوذ، و به

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٠٤

[الحديث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الطَّوِيلِ عَنِ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الزَّكَاةِ فَقَالَ مَا أَخَذَهُ مِنْكُمْ بَنُو أُمِّيهِ فَاحْتَسِبُوا بِهِ وَ لَا تُعْطُوهُمْ شَيْئاً مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّ الْمَالَ لَا يَبْقَى عَلَى هَذَا أَنْ يُزَكِّيَهُ مَرَّتَيْنِ.

[الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ ابْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنِ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ صَدَقَةِ الْمَالِ

جمعوا بين الأخبار. و منهم من حمل على التقية.

و قال العلامة في المنتهى: لو أخذ الزكاة الجائر، ففيه روايتان إحداهما الإجزاء، و هو قول الجمهور. ثم ذكر تلك الروايات، ثم قال: و الرواية الثانية عدم الإجزاء. و أورد روايه أبي أسامه، ثم قال: قال الشيخ رحمه الله: الأفضل إعادتها مره ثانية جمعاً بين الأخبار.

ثم قال: لا يجوز للمالك دفعها إلى الجائر طوعاً، و لو دفعها إليه باختياره لم تجز عنه.

و لو عزلها المالك فأخذها الظالم أو تلف، لم يضمن المالك إذا لم يفرط، أما لو فرط ضمنها.

و لو أخذها قبل الغزل لم يضمن المالك حصه الفقراء مما أخذه الظالم إجماعاً إذا لم يفرط، و يؤدي زكاة ما بقي معه على ما

تقدم من الخلاف.

الحديث الحادى عشر: صحيح أيضا.

الحديث الثانى عشر: صحيح أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ١٠٥

يَأْخُذُهَا السُّلْطَانُ فَقَالَ لَا أَمْرَكَ أَنْ تُعِيدَ.

[الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جُعِلْتُ فِتْدَاكَ
إِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُصَدِّقِينَ يَأْتُونَنَا فَيَأْخُذُونَ مِنَّا الصَّدَقَةَ فَنُعْطِيهِمْ إِيَّاهَا أ تُجْزَى عَنَّا فَقَالَ لِمَا إِنَّمَا هَؤُلَاءِ قَوْمٌ غَصِبَ بُؤُوكُمْ أَوْ قَالَ ظَلَمُواكُمْ
أَمْوَالَكُمْ وَ إِنَّمَا الصَّدَقَةُ لِأَهْلِهَا.

فَهَذَا الْخَبْرُ يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْأَوْلَى إِعَادَتُهَا وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ لَا تُجْزَى أَنَّهُ لَا تُجْزَى عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْمَالِ
لِأَنَّهُمْ إِذَا أَخَذُوا زَكَاةَ الْعَلَاتِ أَكْثَرَ مِمَّا يُسْتَحَقُّ فَلَا يَجُوزُ لَهُ

أَنْ يَحْتَسِبَ الرَّائِدَ مِنْ زَكَاهِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَغَيْرِهِمَا بَلَّ يَجِبُ إِخْرَاجُهُ عَلَى حِدِّهِ وَإِنَّمَا أُبِيحَ وَرُخِّصَ أَنْ لَا يُخْرَجَ مِنْ نَفْسِ مَا أُخِذَ مِنْهُ ثَانِيًا فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَدَقَةَ الْغَلَّتِ لَا تَجِبُ أَكْثَرَ مِنْ دَفْعِهِ وَاحِدِهِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ وَعُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَ لَهُ حَزْثٌ أَوْ ثَمَرَةٌ فَصَدَّقَهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ شَيْءٌ إِنْ حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ عِنْدَهُ إِلَّا أَنْ يُحَوَّلَهُ مَالًا وَإِنْ فَعَلَ فَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يُزَكِّيَهُ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ لَوْ ثَبَتَ أَلْفٌ عَامٍ إِذَا كَانَ بَعَيْنِهِ وَإِنَّمَا عَلَيْهِ صَدَقَةُ الْعُشْرِ فَإِذَا آدَاهَا مَرَّةً وَاحِدَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ حَتَّى يُحَوَّلَ مَالًا وَيُحَوَّلَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَ هُوَ عِنْدَهُ

الحديث الثالث عشر: صحيح أيضا.

الحديث الرابع عشر: حسن كالصحيح.

قوله عليه السلام: أيما رجل في كثير من النسخ "إنما" بالنون، و الظاهر أنه سهو من النساخ.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٠٦

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَأَمَّا الْأَنْعَامُ فَإِنَّمَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا عَلَى السَّائِمَةِ مِنْهَا خَاصَّةً إِذَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ

[الحديث ١٥]

١٥ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيْسَى الْجَهَنِّيِّ عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ أَبِي بَصِيرٍ وَ بُرَيْدِ الْعِجَلِيِّ وَ الْفَضْلِيِّ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ عَلَى الْعَوَامِلِ مِنَ الْإِبِلِ وَ الْبَقَرِ

و في القاموس: المصدق كمحدث آخذ الصدقات، و المتصدق معطيها، و في التنزيل "إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَ الْمُصَدَّقَاتِ" أصله المتصدقين، فقلبت التاء صادًا و أدغمت في مثلها.

و في المصباح: تصدقت على الفقراء، و الاسم الصدقة، و الجمع صدقات، و تصدقت بكذا أعطيته صدقه، و الفاعل متصدق. و منهم من يخفف بالقلب و الإدغام فيقول "مصدق".

قال ابن قتيبة: و مما تضعه العامه غير موضعه قولهم " هو يتصدق " إذا

سأل، و ذلك غلط إنما المتصدق المعطى، و فى التنزيل " وَ تَصَدَّقْ عَلَيْنَا "، و أما المصدق بتخفيف الصاد فهو الذى يأخذ صدقات النعم. انتهى.

و يظهر من هذا الخبر أن المصدق أيضا بمعنى المتصدق.

الحديث الخامس عشر: صحيح الفضلاء.

و لا خلاف فى اشتراط السوم فى وجوب الزكاه، و اختلفوا فيما إذا علفها بعض الحول، فذهب الشيخ إلى اعتبار الأغلب، و نص فى المبسوط على السقوط

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٠٧

شَيْءٌ إِتْمَا الصَّدَقَاتُ عَلَى السَّائِمَةِ الرَّاعِيَةِ وَ كَمَلُ مَا لَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَ رَبِّهِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ عَلَيْهِ فَإِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَجَبَ عَلَيْهِ.

[الحديث ١٦]

١٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

عند التساوى.

و ذهب ابن إدريس و المحقق إلى أنه يزول بالعلف اليسير أيضا، و اختار العلامة فى بعض كتبه اعتبار الاسم، و فى النهايه سقوطها بعلف اليوم و عدم اعتبار اللحظة.

و تردد فى الدروس فى اليوم بل فى الشهر، و استقرب بقاء السوم، و اعتبار الاسم لعله أقوى، و قالوا: لا فرق بين كون العلف من ماله أو مال غيره.

الحديث السادس عشر: مجهول.

و فى المصباح: دجن بالمكان كقتل أقام به، و منه قيل لما يألف البيوت من الشاه و الحمام دواجن.

و لا خلاف أيضا أنه لا زكاه فى العوامل و إن كانت سائمه، و الخلاف فى بعض الحول كالسوم.

و اختلفوا فى حول السخال، فذهب جماعه إلى أنه من حين استغنائها بالرعى، و ذهب الأكثر إلى أن حولها من حين النتاج.

و استقرب الشهيد فى البيان اعتباره من حين النتاج، إذا كان اللبن الذى تشربه عن سائمه، و لعل الأوسط أظهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار،

بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ زَكَاةٌ غَيْرِ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْعَنَمِ وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ مِنَ الدَّوَابِّ وَالْعَوَامِلِ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْذُ يَوْمٍ يُنْتَجِجُ.

[الحديث ١٧]

١٧ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَنِّ صَفْوَانَ عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْإِبِلِ تَكُونُ لِلْجَمَالِ وَتَكُونُ فِي بَعْضِ الْأَمْصَارِ أَمْ تَجْرِي عَلَيْهَا الزَّكَاةُ كَمَا تَجْرِي عَلَى السَّائِمَةِ فِي الْبَرِّيَّةِ فَقَالَ نَعَمْ.

[الحديث ١٨]

١٨ وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَنِّ صَفْوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْإِبِلِ الْعَوَامِلِ عَلَيْهَا زَكَاةٌ

قوله عليه السلام: و ما كان من هذه الأصناف يحتمل أن يكون المعنى ما يحصل من هذه الأصناف من الأولاد، بقريته " منذ يوم ينتجج "

الحديث السابع عشر: موثق.

قوله: تكون للجمال بالفتح والتشديد. و قرأ السيد الداماد رحمه الله بالتخفيف، أى: للزينة، إشاره إلى قوله تعالى " وَ لَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَ حِينَ تَسْرَحُونَ ".

الحديث الثامن عشر: موثق أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ١٠٩

فَقَالَ نَعَمْ عَلَيْهَا زَكَاةٌ.

[الحديث ١٩]

١٩ وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَنِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَحْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْإِبِلِ تَكُونُ لِلْجَمَالِ أَوْ تَكُونُ فِي بَعْضِ الْأَمْصَارِ أَمْ تَجْرِي عَلَيْهَا الزَّكَاةُ كَمَا تَجْرِي عَلَى السَّائِمَةِ فِي الْبَرِّيَّةِ فَقَالَ نَعَمْ.

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا الْأَصْلُ فِيهَا إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ فِيهَا وَاحِدًا لَا يُعْتَرَضُ بِهَا عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَمَعَ أَنَّ

الأصل فيها واحدٌ اختلفت ألفاظه لأن الحديث الأول قال فيه سألتُه و لم يبين المسئول من هو و يحتمل أن يكون إماماً و غير إمام
و في الخبر الثاني قال سألتُ أبا إبراهيم ع و في الحديث الثالث قال سألتُ أبا عبد الله ع و الراوى واحد فتارة يزويه مرسلماً و تارة
يزوى عن أبي عبد الله ع و تارة يزوى عن أبي إبراهيم ع و هذا الاضطراب فيه يدل على أنه رواه و هو غير قاطع به و ما يعجز
هذا المعجزى

لَمَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ وَ لَوْ سَلِمَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ لَكَانَ مَحْمُولًا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ دُونَ الْفَرْضِ وَالْإِيجَابِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مُضَافًا إِلَى مَا قَدَّمَناه مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٠]

٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَيْسَ فِي صِغَارِ الْإِبِلِ وَ الْبَقَرِ وَ الْغَنَمِ شَيْءٌ إِلَّا مَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَ

الحديث التاسع عشر: ضعيف.

الحديث العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١١٠

الرَّجُلِ وَ لَيْسَ فِي أَوْلَادِهَا شَيْءٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

[الحديث ٢١]

٢١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الصُّهْبَانِ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَا يُزَكَّى مِنَ الْإِبِلِ وَ الْبَقَرِ وَ الْغَنَمِ إِلَّا مَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَ مَا لَمْ يَحُلْ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ

الحديث الحادى و العشرون: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١١١

١١ بَابُ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ وَ تَأْخِيرِهَا عَمَّا تَجِبُ فِيهِ مِنَ الْأَوْقَاتِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ الْأَصْلُ فِي إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ عِنْدَ حُلُولِ وَقْتِهَا دُونَ تَقْدِيمِهَا عَنْهُ أَوْ تَأْخِيرِهَا عَنْهُ كَالصَّلَاةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرُّجُلُ يَكُونُ

عِنْدَهُ الْمَالُ أَيْزَكِيهِ إِذَا مَضَى نِصْفُ السَّنَةِ قَالَ لَا وَ لَكِنْ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَ تَحِلَّ عَلَيْهِ إِنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ صِلَاءَهُ إِلَّا لَوْقَتَهَا وَ كَذَلِكَ الزَّكَاةُ وَ لَا يَصُومُ أَحَدٌ شَهْرَ رَمَضَانَ إِلَّا فِي شَهْرِهِ إِلَّا قِضَاءً وَ كُلُّ فَرِيضَةٍ إِنَّمَا تُؤَدَّى إِذَا حَلَّتْ

باب تعجيل الزكاة و تأخيرها عما يجب فيه من الأوقات الحديث الأول: حسن كالصحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١١٢

[الحديث ٢]

٢ حَمَادٌ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ أَيْزُكِي الرَّجُلُ مَالَهُ إِذَا مَضَى ثُلُثُ السَّنَةِ قَالَ لَا أَتُصَلِّيَ الْأُولَى قَبْلَ الزَّوَالِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ قَدْ حَيَّاءُ رُخِصَ عَنِ الصَّادِقِينَ ع فِي تَقْدِيمِهَا شَهْرَيْنِ قَبْلَ مَحَلِّهَا وَ تَأْخِيرِهَا شَهْرَيْنِ وَ جَاءَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

قوله عليه السلام: و يحل عليه قال السيد الداماد رحمه الله: بياء التذكير، أى: يحل وجوب الزكاة عليه.

أو بقاء التأنيث على العود إلى الزكاة.

الحديث الثانى: حسن كالصحيح.

قال الفاضل التستري رحمه الله: هكذا رواه الكليني بعد الرواية المتقدمه، الذى استأنسنا من سيرته أن مقصوده أنه يرويه عن حماد بالإسناد المتقدم، فيكون هذا أيضا حسنه، فلا يضر ما فى طريق الشيخ إلى حماد. و مما يؤيد أن الشيخ لم يرو هذه الرواية عن كتاب حماد، إنه تصدى فى آخر هذا الكتاب ذكر طريقه إلى من أرسل عنه، و لم أجد طريقه إلى حماد.

قوله رحمه الله: قبل محلها فى النهايه: المحل بكسر الحاء

يقع على الموضوع و الزمان.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١١٣

[الحدِيث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ تَحِلُّ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَيُؤَخَّرُهَا إِلَى الْمُحَرَّمِ قَالَ لَا بَأْسَ قَالَ قُلْتُ فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ إِلَّا فِي الْمُحَرَّمِ فَيُعَجَّلُهَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ لَا بَأْسَ.

[الحدِيث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الرَّجُلِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِيهِ الْمُحْتَاجُ فَيُعْطِيهِ مِنْ زَكَاتِهِ فِي أَوَّلِ السَّنَةِ فَقَالَ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا فَلَا بَأْسَ.

[الحدِيث ٥]

٥ سَأَلَ بَنُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ عَنِ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَمَّا بَأْسَ بَتَّعِجِلِ الزَّكَاةِ شَهْرَيْنِ وَ تَأَخَّرَهَا شَهْرَيْنِ.

[الحدِيث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنِ أَبِي سَعِيدِ الْمَكَارِيِّ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُعَجِّلُ زَكَاتَهُ قَبْلَ الْمَحَلِّ فَقَالَ إِذَا مَضَتْ ثَمَانِيَةٌ أَشْهُرٍ فَلَا بَأْسَ

الحدِيث الثالث: صحيح.

الحدِيث الرابع: مرسل.

الحدِيث الخامس: صحيح.

الحدِيث السادس: مرسل.

قوله عليه السلام: إذا مضت ثمانيه أشهر فى بعض نسخ الكتاب "خمسه أشهر" و هذه النسخه موافقه لما كان عند الشهيد،

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١١٤

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ إِنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ مَعَ تَضَادِّهَا لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعَ بَيْنَهَا لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا تَقْدِيمُ الزَّكَاةِ إِلَّا عَلَى جِهَةِ الْقَرْضِ وَيَكُونُ صَاحِبُهُ ضَامِنًا لَهُ مَتَى حِجَاءَ وَقْتِ الزَّكَاةِ وَقَدْ أُبْسِرَ الْمُعْطَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أُبْسِرَ فَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ وَإِذَا كَانَ التَّقْدِيمُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ شَهْرًا أَوْ شَهْرَيْنِ أَوْ مَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَا رَوَاهُ

حيث حكى في البيان عن أبي بصير جواز خمسة أشهر.

قوله رحمه الله: فلا فرق قيل هذا التأويل يستلزم رد خبر أبي بصير، إلا أن يحمل ذلك على كراهه القرض قبل مضي ثمانية أشهر بقصد احتسابه من الزكاة بعد حول الحول. انتهى.

وقال في المختلف: قال المفيد رحمه الله: الأصل في إخراج الزكاة عند حلول وقتها، دون تقديمها عليه و تأخيرها عنه كالصلاة، وقد جاء عن الصادق عليه السلام رخص بتقديمها شهرين قبل محلها

و تأخيرها بشهرين عنه، و جاء ثلاثه أشهر أيضا و أربعه عند الحاجه إلى ذلك، و ما يعرض من الأسباب.

و الذى أعمل عليه- و هو الأصل المستفيض عن آل محمد عليهم السلام- لزوم الوقت، فإن حضره قبله من المؤمنين محتاج تجب صلته، فأحب الإنسان أن يقدم له من الزكاه جعلها قرضا له، فإذا دخل وقت الزكاه و المقترض على حاله من الفقر أجزاء عنه فى الزكاه، فإن تغيرت حاله إلى الغنى لم يجز عنه ذلك فى الزكاه. و هذا الكلام يشعر بمنع تعجيلها زكاه و جوازه قرضا، و هو المشهور بين علمائنا، و اختاره الشيخ و السيد المرتضى.

و قال سلاز: و قد ورد الرسم بجواز تقديم الزكاه عند حضور المستحق. و هو

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١١٥

[الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْأَخْوَلِ عَنْ رَجُلٍ عَجَّلَ زَكَاةَ مَالِهِ ثُمَّ أَيَسَرَ الْمُعْطَى قَبْلَ رَأْسِ السَّنَةِ قَالَ يُعِيدُ الْمُعْطَى الزَّكَاةَ.

[الحديث ٨]

٨ وَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْأَخْوَلِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عٍ مِثْلَ الْأَوَّلِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا جَاءَ وَقْتُ الزَّكَاةِ فَعِيدِمَ عِنْدَهُ مُسْتَحِقُّ الزَّكَاةِ عَزَلَهَا عَنْ جُمْلَةِ مَالِهِ إِلَى أَنْ يَجِدَ مَنْ يَسْتَحِقُّهَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

يشعر بجواز تقديمها عنده.

و قال ابن أبى عقيل: يستحب إخراج الزكاه و إعطاؤها فى استقبال السنه الجديده فى شهر المحرم، و إن أحب تعجيله قبل ذلك فلا بأس.

و منع ابنا بابويه من التقديم كل المنع، إلا على وجه القرض و هو الحق.

ثم قال: قال ابن أبى عقيل: من أتاه مستحق فأعطاه شيئا قبل حلول الحول و أراد أن يحتسب به من زكاته أجزاء، إذا كان قد مضى من السنه ثلثها إلى ما فوق ذلك. و إن كان قد مضى من السنه أقل من ثلثها فاحتسب به من زكاته لم تجزه، بذلك تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام.

ثم قال: و الأخبار التي ادعى تواترها لم تصل إلينا.

الحديث السابع: صحيح.

الحديث الثامن: حسن كالصحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١١٦

[الحديث ٩]

٩ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُخْرِجُ زَكَاتَهُ فَيَقْسِمُ بَعْضَهَا وَيَبْقَى بَعْضٌ يَلْتَمِسُ لَهَا الْمَوَاضِعَ فَيَكُونُ بَيْنَ أَوْلِيهِ وَ آخِرِهِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ قَالَ لَا بَأْسَ

الحديث التاسع: صحيح.

و اختلف الأصحاب في جواز التأخير، فذهب الأكثر إلى عدم الجواز إلا لمانع.

و قال الشيخ في النهاية: و إذا حال الحول فعلى الإنسان

أن يخرج ما يجب عليه على الفور و لا- يؤخرهم، ثم قال: و إذا عزل ما يجب عليه فلا بأس أن يفرقه ما بين شهر و شهرين، و لا يجعل ذلك أكثر منه. و قال المفيد فى المقنعه ما نقلنا سابقا.

و قال ابن إدريس: و إذا حال الحول فعلى الإنسان أن يخرج ما يجب عليه إذا حضر المستحق، فإن أخر ذلك إثارا به مستحقا غير من حضر، فلا إثم عليه بغير خلاف، إلا أنه إن هلك قبل وصوله إلى من يريد إعطائه يجب على رب المال الضمان.

و قال بعض أصحابنا: إذا حال الحول فعلى الإنسان أن يخرج ما عليه على الفور و لا يؤخره. فإن أراد على الفور وجوبا مضيقا فهذا بخلاف إجماع أصحابنا لأنه لا خلاف بينهم أن للإنسان أن يخص زكاته فقيرا دون فقير، و أنه لا يكون مخلا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١١٧

[الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنِ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع زَكَاتِي تَحِلُّ عَلَيَّ شَهْرًا فَيُضَلِّحُ لِي أَنْ أَحْبَسَ مِنْهَا شَيْئًا مَخَافَةَ أَنْ يَجِئَنِي مَنْ يَسْأَلُنِي يَكُونُ عِنْدِي

بواجب و لا- فاعلا- لقبيح. و إن أراد بقوله على الفور إذا حال عليه الحول و جب عليه إخراج الزكاه، فإن لم يخرجها طلبا و إثارا لغير من حضر من مستحقها و هلك المال فإنه يكون ضامنا، فهذا الذى ذهبنا إليه و اخترناه.

و نقل فى البيان عن الشيخين جواز تأخيرها شهرين، و حكاه فى التذكرة عنهما، لكن بشرط العزل.

و جوز فى الدروس التأخير لانتظار الأفضل و التعميم، و زاد فى البيان تأخيرها لمعتاد

الطلب منه ما لم يؤد إلى الإهمال.

و جزم الشهيد الثاني بجواز تأخيرها شهرا و شهرين، خصوصا للبسطة و لذى المزيه، و اختاره فى المدارك، و لعله أقوى.

و نقل فى التذكرة الإجماع على أن الزكاه لو تلفت بعد وجوبها و إمكان الأداء فهو ضامن و إن لم يفرط.

الحديث العاشر: موثق.

قوله: يكون عندى عده فى الصحاح: العده بالضم الاستعداد، يقال: كونوا على عده، و العده أيضا

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١١٨

عَدَّةً فَقَالَ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ فَأَخْرِجْهَا مِنْ مَالِكَ وَ لَا تَخْلِطْهَا بِشَيْءٍ ؕ وَ أَعْطَاهَا كَيْفَ شِئْتَ قَالَ قُلْتُ فَإِنِ أَنَا كَتَبْتُهَا وَ أَتَبُّهَا يَسْتَقِيمُ لِي
قَالَ نَعَمْ لَا يَضُرُّكَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ يَجُوزُ لَهُ إِخْرَاجُهَا إِلَى بَلَدٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١]

١١ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَمَّنْ أَخْبَرَهُ عَنْ دُرُسْتِ بْنِ أَبِي مَنْصُورٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي
الزَّكَاةِ يَبْعَثُ بِهَا الرَّجُلُ إِلَى بَلَدٍ غَيْرِ بَلَدِهِ فَقَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَبْعَثَ بِالثُّلُثِ أَوْ الرَّبْعِ.

الشَّكُّ مِنْ أَبِي أَحْمَدَ

[الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَادِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبِ الْحَدَّادِ عَنِ الْعَبْدِ
الصَّالِحِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ مِمَّا يَكُونُ فِي أَرْضٍ مُنْقَطِعَةٍ كَيْفَ يَصْنَعُ بِزَكَاةِ مَالِهِ قَالَ يَضَعُهَا فِي إِخْوَانِهِ وَ أَهْلِ وَ لَأَيْتِهِ فَقُلْتُ فَإِنِ لَمْ
يَحْضُرْهُ مِنْهُمْ فِيهَا أَحَدٌ قَالَ يَبْعَثُ بِهَا إِلَيْهِمْ قُلْتُ فَإِنِ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَحْمِلُهَا إِلَيْهِمْ قَالَ يَدْفَعُهَا إِلَى مَنْ لَا يَنْصِبُ قُلْتُ

ما أعدده لحوادث الدهر من المال و السلاح.

قوله عليه السلام: نعم لا يضررك ظاهره أن الكتابه أيضا تقوم مقام العزل.

الحديث الحادى عشر: ضعيف.

الحديث الثانى عشر: ضعيف أيضا.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١١٩

فَعَيَّرُهُمْ قَالَ مَا لِعَيْرِهِمْ إِلَّا الْحَجَرُ.

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ وَ غَيْرِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَمَزَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الثَّلَاثَ عَ عَنِ الرَّجُلِ يُخْرِجُ زَكَاتَهُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ وَ يَصْرِفُهَا فِي إِخْوَانِهِ فَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ فَقَالَ نَعَمْ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَإِنْ وَجَدَ لَهَا أَهْلًا فَلَمْ يَصْعَمَهَا فِيهِمْ وَ وَجَّهَ بِهَا إِلَى بَلَدٍ آخَرَ فَإِنْ هَلَكَتْ كَانَ ضَامِنًا لَهَا وَ إِنْ لَمْ يَجِدْ لَهَا أَهْلًا فِي بَلَدِهِ فَبَعَثَ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ وَ هَلَكَتْ أَجْرَاهُ ذَلِكَ أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُجْزِيهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ لَهُ أَهْلًا فَيَنْفُذُ بِهِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ فَيَهْلِكُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ حَرِيزِ بْنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا أَخْرَجَ الرَّجُلُ الزَّكَاةَ مِنْ مَالِهِ ثُمَّ سَمَّاهَا لِقَوْمٍ فَضَاعَتْ أَوْ أُرْسِلَ بِهَا إِلَيْهِمْ فَضَاعَتْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ

الحديث الثالث عشر: صحيح.

و ذكر في المنتقى أن الظاهر إرجاع الضمير في "عنه" إلى سعد، لبعده روايه الحسين عن الحميري، بقريته أن مرجع "عنه" في الخبرين واحد، وقد وقع التصريح بروايه سعد عن الأحمري. و الظاهر أن إبراهيم بن إسحاق هو الأحمري لشهادته روايته عن عبد الله بن حماد الأنصاري.

الحديث الرابع عشر: حسن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٢٠

[الحديث ١٥]

١٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ أَعْيَنَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ الرَّجُلِ يَبْعَثُ بِزَكَاتِهِ فَتَسْرِقُ أَوْ تَضِيعُ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعَ وُجُودِ الْمُسْتَحِقِّ يَكُونُ ضَامِنًا مَتَى هَلَكَتْ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ بَعَثَ بَرَكَاهَ مَالِهِ لِيُتَقَسَمَ فَضَاعَتَهُ هَلْ عَلَيْهِ ضَمَانُهَا حَتَّى تُقَسَمَ فَقَالَ إِذَا وَجِدَ لَهَا مَوْضِعًا فَلَمْ يَدْفَعْهَا فَهُوَ لَهَا ضَامِنٌ حَتَّى يَدْفَعَهَا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهَا مَنْ يَدْفَعُهَا إِلَيْهِ فَبَعَثَ بِهَا إِلَى أَهْلِهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ لِأَنَّهَا قَدْ خَرَجَتْ مِنْ يَدِهِ وَكَذَلِكَ الْوَصِيُّ الَّذِي يُوصَى إِلَيْهِ يَكُونُ ضَامِنًا لِمَا دُفِعَ إِلَيْهِ إِذَا وَجَدَ رَبَّهُ الَّذِي أُمِرَ بِدَفْعِهِ إِلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ.

وَكَذَلِكَ مَنْ وَجَّهَ إِلَيْهِ زَكَاهُ مَالٍ لِيُفْرَقَهُ وَوَجَدَ لَهَا مَوْضِعًا فَلَمْ يَفْعَلْ ثُمَّ هَلَكَ كَانَ ضَامِنًا رَوَى ذَلِكَ

[الحدِيث ١٧]

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ

قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه يدل على الأجزاء، ولو وجد مالها في بلده أهلا، و كان مراده الدلالة على الأجزاء في الجملة، و أحال التفصيل إلى ما يجي ء. و بالجملة هذه الرواية تدل على المدعى نضا، و على غير صورته الدعوى عموما، لكن يخص هذا العموم ما سيجي ء.

الحدِيث الخامس عشر: حسن أيضا.

الحدِيث السادس عشر: حسن أيضا.

الحدِيث السابع عشر: حسن أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٢١

عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ بَعَثَ إِلَيْهِ أَخٌ لَهُ زَكَاهَ لِيُقَسَمَ مَعَهَا فَضَاعَتُهُ فَقَالَ لَيْسَ عَلَى الرَّسُولِ وَ لَا عَلَى الْمُؤَدَّى ضَمَانٌ فَقُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهَا أَهْلًا فَفَسَدَتْ وَ تَغَيَّرَتْ أَيْضًا مَعَهَا قَالَ لَا وَ لَكِنْ إِنْ عَرَفَ لَهَا أَهْلًا فَعَطِبَتْ أَوْ فَسَدَتْ فَهُوَ لَهَا ضَامِنٌ مِنْ حِينَ أَخْرَجَهَا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٢٢

١٢ بَابُ أَصْنَافِ أَهْلِ الزَّكَاةِ

إشارة

قال الشيخ رحمه الله و هم ثمانية أصنافٍ ثم ذكر تفصيلهم

[الحدِيث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ سَعِيدِ بْنِ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الزَّكَاةِ لِمَنْ يَصْلُحُ أَنْ يَأْخُذَهَا قَالَتْ هِيَ تَحِلُّ لِلَّذِينَ وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ - لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَقَدْ تَحَلَّ

باب أصناف أهل الزكاة الحديث الأول: موثق.

أجمع العلماء كاهه على أن للمؤلفه قلوبهم سهما من الزكاة، و إنما الخلاف فى اختصاص التأليف بالكفار، أو شموله للمسلمين أيضا.

فقال الشيخ فى المبسوط: و المؤلفه قلوبهم عندنا الكفار الذين يستمالون بشىء من مال الصدقات إلى الإسلام، و يتألفون ليستعان بهم على قتال أهل الشرك،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٢٣

الزَّكَاةُ لِصَاحِبِ سَبْعِمِائَةٍ وَ تَحْرُمُ عَلَى صَاحِبِ خَمْسِينَ دَرَاهِمًا فَقُلْتُ لَهُ كَيْفَ يَكُونُ

و لا يعرف أصحابنا مؤلفه أهل الإسلام. و اختاره المحقق و جماعه.

و قال المفيد: المؤلفه قلوبهم ضربان: مسلمون و مشركون. و ربما ظهر من كلام ابن الجنيذ اختصاص التأليف بالمنافقين. و يظهر من كلام الشيخ فخر الدين أن فى المسأله قولاً باختصاصه بالكافر و المقاتل.

قوله عليه السلام: و تحرم على صاحب خمسين درهما اعلم أنه اختلف الأصحاب فيما يتحقق به الغناء، فقال الشيخ فى الخلاف:

الغناء من ملك نصابا تجب فيه الزكاة أو قيمته، و هذا قول أبى حنيفه.

و قال فى المبسوط: هو أن يكون قادرا على كفايته و كفايه من يلزمه كفايته على الدوام، فإن كان مكتفيا بصنعه و كانت صنعته ترد عليه كفايته و كفايه من يلزمه نفقته حرمت عليه، و

إن كانت لا ترد عليه حل له ذلك.

وقيل: المراد أن يكون له ما تحصل به الكفايه عادة من صنعه أو ضيعه، أو مال يتجر به، بحيث لا ينقص فاضلها عن حاجته.

وقال السيد فى المسائل الناصريه: الأولى على مذهبنا أن الصدقه محرمة على كل مستغن عنه، و من ملك خمسين درهما أو دونها، و هو قادر على أن يكفى نفسه و يسد خلته، فلا نحل له الصدقه، لأنه ليس بمضطر إليها.

وقال المحقق فى المعبر: الغناء ما يحصل به الكفايه، و نقله عن الشيخ ثم قال: لو كان له مال معد للإنفاق، و لم يكن مكتسبا و لا ذا صناعه، أمكن أن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٢٤

هَذَا فَقَالَ إِذَا كَانَ صَاحِبُ السَّبْعِمَائَةِ لَهُ عِيَالٌ كَثِيرَةٌ فَلَوْ قَسَمَهَا بَيْنَهُمْ لَمْ تَكْفِهِ فَلْيُعِفَّ عَنْهَا

تعتبر الكفايه له و لعياله حولا، و به قال ابن الجنيد، لأن مثل ذلك يسمى "فقيرا" بالعادة، و أمكن أن يمنع من الزكاه حتى يستنفد ما معه بالإنفاق، لكن الأولى أولى، لما روى من جواز تناولها من ملك ثلاثمائة درهم و سبعمائة درهم مع التكسب القاصر، فمع عدم التكسب أولى.

قال ابن إدريس: اختلف أصحابنا فى من معه مقدار المال و يحرم عليه تملك ذلك المال أخذ الزكاه، فقال بعضهم: إذا ملك نصابا من الذهب - و هو عشرون ديناراً - فإنه يحرم عليه أخذ الزكاه. و قال بعضهم: لا تحرم على من ملك سبعين ديناراً، و قال بعضهم: لا أقدره بقدر إذا ملك من الأموال ما يكون قدر كفايته لمثونته طول سنته على الاقتصاد، فإنه يحرم عليه أخذ الزكاه، سواء كانت نصابا أو أقل من نصاب أو أكثر من نصاب،

فإن لم يكن بقدر كفايته سنة فلا يحرم عليه أخذ الزكاه.

و هذا هو الصحيح، و إلى هذا القول ذهب المحقق و عامه المتأخرين.

و المعتمد أن من كان له مال يتجر به أو ضيعه يستغلها، فإن كفاه الربح أو الغله له و لعياله لم يجز له أخذ الزكاه، و إن لم يكفه جاز له ذلك، و لا يكلف الإنفاق من رأس المال و لا من ثمن الضيعه. و من لم يكن له كذلك اعتبر فيه قصور أمواله عن مثونه السنه له و لعياله. و يدل عليه هذا الخبر و أشباهه، و العمل بالمشهور أحوط.

قوله عليه السلام: إذا كان صاحب السبعمائنه قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: كأنه يحتمل أن يكون المراد من العيال

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٢٥

نَفْسُهُ وَ لِيَأْخُذَهَا لِعِيَالِهِ وَ أَمَّا صَاحِبُ الْخَمْسِينَ فَإِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ وَحْدَهُ- وَ هُوَ مُحْتَرِفٌ يَعْمَلُ بِهَا وَ هُوَ يُصِيبُ فِيهَا مَا يَكْفِيهِ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الزَّكَاةِ هَلْ تَصِلُحُ لِصَاحِبِ الدَّارِ وَ الْخَادِمِ فَقَالَ نَعَمْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ دَارُهُ دَارَ غَلَّةٍ فَيَخْرُجُ لَهُ مِنْ غَلَّتِهَا
دَرَاهِمٌ تَكْفِيهِ لِنَفْسِهِ وَ عِيَالِهِ وَ إِنْ لَمْ تَكُنِ الْغَلَّةُ تَكْفِيهِ لِنَفْسِهِ وَ عِيَالِهِ فِي طَعَامِهِمْ وَ كِسْوَتِهِمْ وَ حَاجَتِهِمْ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ فَقَدْ حَلَّتْ
لَهُ الزَّكَاةُ وَ إِنْ كَانَتْ غَلَّتِهَا تَكْفِيهِمْ فَلَا.

[الحديث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ

واجبي النفقه، و أن يكون المراد منه تكفل معيشته في ضمن الأهل و ضمه إليهم، كالخادم الذي لا يحتاج إليه، و بعض الأقارب الذي لا تجب نفقته عليه شرعا، كالأخ و العم و أشباههما. و كان

مقتضى بعض الأخبار أن العيال مخصوص بواجبي النفقه.

قوله: هل تصلح لصاحب الدار و الخادم المشهور المقطوع به فى كلام الأصحاب استثناء الدار و الخادم مع حاجته إليهما بقدر الحاجة، و لو كان له دار أو خادم أزيد من حاجته كما أو كيفا يبيعهما و يقتصر على الحاجة. و قيل: لا، لإطلاق النص.

قوله عليه السلام: فإن لم تكن الغله قال الوالد العلامه قدس الله روحه الشريف: منهم من حمل على كون الحاصل له حسب، بأن يكون وقفا عليه.

الحديث الثانى: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٢٦

حَرِيْزٌ عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ أَنَّهُمَا قَالَا - لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْغَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ أَ كُلُّ هَؤُلَاءِ يُعْطَى وَ إِنْ كَانَ لَمَّا يَعْرِفُ فَقَالَ إِنَّ الْإِمَامَ يُعْطَى هَؤُلَاءِ جَمِيعًا لَأَنَّهُمْ يُقَرُّونَ لَهُ بِالطَّاعَةِ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ فَقَالَ يَا زُرَّارَةُ لَوْ كَانَ يُعْطَى مَنْ يَعْرِفُ دُونَ مَنْ لَمَّا يَعْرِفُ لَمْ يُوحَدْ لَهَا مَوْضِعٌ وَ إِنَّمَا يُعْطَى مَنْ لَا يَعْرِفُ لِيُرْعَبَ فِي الدِّينِ فَيُنْبِتَ عَلَيْهِ فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا تُعْطَى أَنْتَ وَ أَصْحَابُكَ إِلَّا مَنْ يَعْرِفُ فَمَنْ وَجَدَتْ مِنْ هَؤُلَاءِ

قوله: و إن كان لا- يعرف أى: الإمام و دين الحق، و لا- خلاف بين الأصحاب فى اشتراط الإيمان فى جميع الأصناف سوى المؤلفه.

و إذا لم يوجد لها مستحق من أهل الولاية هل يعطى غيرهم؟ قيل: نعم، و ذهب الفاضلان و جماعه إلى العدم، بل هو المشهور. نعم ذهب الشيخ و أتباعه إلى جواز إعطاء الفطره المستضعفين

إذا لم يوجد مؤمن. و في هذا الخبر إجمال، و لعله للتقيه.

قوله عليه السلام: لأنهم يقرون له بالطاعة أى: من سهم المؤلفه، أو يكتفى منهم بالإيمان الظاهرى و إن كانوا منافقين، كما كان رسول الله صلى الله عليه و آله يصنعه.

قوله عليه السلام: لو كان يعطى من يعرف أى: فى هذا الزمان، أو مطلقا.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٢٧

الْمُسْلِمِينَ عَارِفًا فَأَعْطِهِ دُونَ النَّاسِ ثُمَّ قَالَ سَيَهْمُ الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ وَ سَهْمُ الرِّقَابِ عَامٌّ وَ الْبَاقِي خَاصٌّ قَالَ قُلْتُ لَهُ فَإِنْ لَمْ يُوجَدُوا قَالَ لَا يَكُونُ فَرِيضَةً فَرَضَهَا اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا أَنْ يُوجَدَ لَهَا أَهْلٌ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ تَسْعَهُمُ الصَّدَقَاتُ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ

" لم يوجد لها موضع " لقله الشيعة فى هذا الزمان. أو لسهم المؤلفه، فإنها للكفار. و الظاهر رجوع ضمير " لها " إلى الزكاه. و يمكن إرجاعه إلى الآيه.

و ظاهره جواز إعطاء المستضعفين مع عدم الشيعة.

و يمكن حمل المعرفة على المعرفة الكامله، فالمراد جواز إعطاء المستضعفين من الشيعة ليكمل إيمانهم. إلا من نعرف، لسقوط الجهاد و سهم المؤلفه، أو لقله الأموال و من تجب عليه الزكاه من الشيعة.

قوله: ثم قال: سهم المؤلفه و سهم الرقاب عام أى: للمؤمن و غير المؤمن. أما سهم المؤلفه، فاعلم أنه لا خلاف فى أن لهم سهما من الزكاه. و اختلفوا فى اختصاص التأليف بالكفار أو شموله للمسلمين.

فقال الشيخ فى المبسوط: المؤلفه قلوبهم عندنا هم الكفار الذين يستمالون بشىء من مال الصدقات إلى الإسلام، و يتألفون ليستعان بهم على قتال أهل الشرك، و لا يعرف أصحابنا مؤلفه أهل الإسلام. و هذا هو المشهور بين الأصحاب.

و قال المفيد رحمه الله: المؤلفه قلوبهم ضربان: مسلمون و مشركون. و

اختاره جماعه من الأصحاب، منهم ابن إدريس.

وقال ابن الجنيد: المؤلفه قلوبهم من أظهر الدين بلسانه، و أعان المسلمين و إمامهم بيده، و كان معهم إلا- قلبه. و ظاهره الاختصاص بالمنافق.

و يظهر من كلام الشيخ فخر الدين أن فى المسأله قولاً باختصاصه بالكافر المنافق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٢٨

لِلْفُقَرَاءِ فِي مَالِ الْأَغْنِيَاءِ مَا يَسْعُهُمْ وَ لَوْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَسْعُهُمْ لَزَادَهُمْ إِنَّهُمْ لَمْ

و للشافعى فى ذلك تفصيل طويل، و تبعه بعض أصحابنا.

و استدل بعضهم بهذا الخبر على قول المفيد، بناء على أن قوله " ليرغب فى الدين " نص على العله و يقتضى التعدى. و فيه تأمل. و منهم من استوجه الاستدلال به بقوله " و سهم المؤلفه عام " و هو غير بعيد.

و اختلف الأصحاب فى سقوط سهم المؤلفه بعد النبى صلى الله عليه و آله، فذهب الصدوق إلى السقوط، و هو قول بعض العامه. و قال فى المعتمر: الظاهر بقاؤه.

و قال الشيخ: إنه يسقط فى زمن غيبه الإمام عليه السلام دون زمان حضوره.

و قال فى المنتهى: و نحن نقول: قد يجب الجهاد فى حال غيبه الإمام عليه السلام، فاحتيج إلى التأليف حينئذ فسهمهم باق. و بعض المتأخرين قوى هذا القول، تمسكا بظاهر الآيه، و فى الخبر إيماء إلى السقوط.

و أما عموم سهم الرقاب، فظاهره جواز عتق المخالف منها، و جواز التخفيف عن المكاتب المخالف منها.

و يخطر بالبال أنه يمكن حملة على العبد المؤمن الذى كان بيد المولى المخالف، فيشترى من الزكاه، أو يؤدى من مال كتابته، و هذا وجه قريب.

قوله عليه السلام: إنهم لم يؤتوا قال السيد الداماد قدس سره: لم يؤتوا على بناء المجهول، من أتاه يأتيه

ملاذ الأختيار فى

يُؤْتُوا مِنْ قِيلِ فَرِيضَةِ اللَّهِ وَ لَكِنْ أُوتُوا مِنْ مَنَعٍ مَنْ مَنَعَهُمْ حَقَّهُمْ لِمَا مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ لَهُمْ وَ لَوْ أَنَّ النَّاسَ أَدَّوْا حُقُوقَهُمْ لَكَانُوا عَائِشِينَ بِخَيْرٍ.

[الحديث ٣]

٣ وَ ذَكَرَ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ تَفْصِيلَ هَذِهِ الثَّمَانِيَةِ الْأَصْنَافِ فَقَالَ فَسَّرَهُمُ الْعَالِمُ ع فَقَالَ الْفُقَرَاءُ هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْأَلُونَ

أتيا، أى: جاءه و دخل عليه، لا من أتاه يؤتية إيتاء، أى: أعطاه و أناله. يعنى:

إنما يدخل على الفقراء بؤس الفقر، و يأتيهم بلاء الفاقة من جهة منع من منعهم حقوقهم فيما أعطوا، لا من جهة أن الفريضة التي فرضها الله لهم من الزكاة قاصره عن مقدار حاجتهم. انتهى.

و قوله " و لكن أتوا" فى أكثر النسخ بدون الواو، و هو الصواب. و فى بعضها مع الواو، و يحتاج إلى تكلف.

و فى المصباح: أتى الرجل يأتي أتيا جاء، و الإتيان اسم منه، و أتى عليه الدهر أهلكه، و أتى من جهة كذا بالبناء للمفعول إذا تمسك به و لم يصلح للتمسك فأخطأ.

و فى القاموس: أتى عليه الدهر أهلكه، و أتى فلان كعنى أشرف عليه العدو.

الحديث الثالث قوله: فسر العالم عليه السلام المراد بـ "العالم" كأنه الصادق عليه السلام، فإن الذى رأته فى التفسير المذكور هو الصادق عليه السلام. و الشيخ رحمه الله اختصر الخبر، و اكتفى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٣٠

لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ - لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ

بذكر موضع الحاجة.

قال فى التفسير: أخرج الله من الصدقات جميع الناس، إلا هذه الثمانية الأصناف الذين سماهم، و بين الصادق عليه السلام من هم؟ فقال: الفقراء هم الذين لا

يسألون، و عليهم مئونات من عيالهم، و الدليل على أنهم لا- يسألون قول الله فى سورة البقره " لِلْفُقَرَاءِ " إلى قوله " الْخَائِفَاتِ " و المساكين هم أهل الزمانه من العميان و العرجان و المجذومين و جميع أصناف الزمنى الرجال و النساء و الصبيان- إلى آخر الخير.

و اختلف الأصحاب و غيرهم فى أن الفقراء و المساكين هل هما مترادفان أو متغايران؟ فذهب جماعه منهم المحقق إلى الأول، و بهذا الاعتبار جعل الأصناف سبعة، و ذهب الأكثر إلى تغايرهما.

ثم اختلف هؤلاء فيما يتحقق به التغاير، ف قيل: إن الفقير هو المتعفف الذى لا يسأل، و المسكين هو الذى يسأل. و قيل: بالعكس. و قيل: الفقير هو الزمن المحتاج. و المسكين هو الصحيح المحتاج، و هو اختيار ابن بابويه. و يظهر من هذا الخبر عكس ذلك، و إن كان فيه إيحاء إلى الوجه الأول أيضا.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٦، ص: ١٣٠

و قيل: إن الفقير الذى لا شىء له، و المسكين الذى له بلغه من العيش. و هو اختيار الشيخ فى المبسوط و الجمل، و ابن البراج، و ابن حمزه، و ابن إدريس.

و قيل: بالعكس.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٣١

ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَعْيَاءً مِّنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ

قوله تعالى لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا قَالَ فى مجمع البيان: أى حبسوا و منعوا فى طاعه الله، أى: منعوا أنفسهم من التصرف فى التجاره و المعاش، إما لخوف العدو من الكفار، و إما للمرض و الفقر، و

إما للإقبال على العبادة.

وقال فى قوله تعالى "لَا يَسْتَبِيحُونَ ضَرْبًا" أى: ذهابا و تصرفا فى الأرض، لبعض ما ذكرناه من المعانى.

وقال البيضاوى: قيل: هم أصحاب الصفه كانوا نحوا من أربعمائه من فقراء المهاجرين، يسكنون صفه المسجد، يستغرقون أوقاتهم بالتعلم و العباده، و كانوا يخرجون فى كل سريه بعثها رسول الله صلى الله عليه و آله "يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ" بحالهم "أَغْنِيَاءَ مِنْ التَّعَفُّفِ" من أجل تعففهم عن السؤال "تَعْرِفُهُمْ بِسَيِّمَاتِهِمْ" من الضعف و رثائه الحال، و الخطاب للرسول، أو لكل أحد.

"لَا يَسْتَبِيحُونَ النَّاسَ إِحْفَاءً" و هو أن يلانزم المسؤول حتى يعطيه، من قولهم "لحفتى من فضل لحافه" أى أعطانى من فضل ما عنده، و المعنى أنهم لا يسألون و إن سألوا عن ضروره لم يلحوا. و قيل: هو نفى الأمرين، و نصبه على المصدر أو على الحال.

وقال الطبرسى رحمه الله: أى لا يسألون الناس أصلا، كما يدل عليه صدر الآيه انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٣٢

النَّاسَ إِحْفَاءً وَ الْمَسَاكِينَ هُمْ أَهْلُ الدِّيَانَاتِ قَدْ دَخَلَ فِيهِمُ الرَّجَالُ وَ النِّسَاءُ وَ الصِّبْيَانُ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا هُمْ الشُّعَاءُ وَ الْجُبَاهُ فِي أَحْذَاهَا وَ جَمْعُهَا وَ حِفْظُهَا حَتَّى يُؤَدُّوَهَا إِلَى مَنْ يَقْسِمُهَا وَ الْمُؤَلَّفَهُ قُلُوبُهُمْ قَالَ هُمْ قَوْمٌ وَحَدُوا اللَّهَ وَ خَلَعُوا عِبَادَةَ

و فى الصحاح: ألحف السائل ألح.

قوله عليه السلام: هم أهل الديانات الظاهر أهل الزمانات، ليوافق ما فى التفسير. و قيل: أى أهل المذلات، فإن الدين الذل.

و فى المصباح: جبيت المال و الخراج أجبيه جبايه جمعته، و جبوت المال أجبوه جباوه مثله.

و أقول: لا خلاف بين أصحابنا فى استحقاق العاملين سهما من الزكاه، و إن كانوا أغنياء.

قوله عليه السلام: و يرغبوا أى:

فى الإسلام. و فى بعض النسخ " و ىرعبوا" أى: ىنتهوا عن الجهل و القباىح و ىرجعوا.

و فى التفسىر: و ىعلمهم كىما ىعرفوا، فجعلى الله لهم نصىبا فى الصدقات لكى ىعرفوا و ىرغبوا.

و فى روايه أبى الجارود عن أبى جعفر علیه السلام قال: المؤلفه قلوبهم أبو سفیان بن حرب بن أمیه و سهل بن عمرو و هو من بنى عامر بن لؤى و همام بن عمرو

ملاذ الأخیار فى فهم تهذیب الأخبار، ج ٦، ص: ١٣٣

مَنْ دُونَ اللَّهِ وَ لَمْ تَدْخُلِ الْمَعْرِفَةُ قُلُوبَهُمْ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ص فَكَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص يَتَيَّأَلَّفُهُمْ وَ يُعَلِّمُهُمْ وَ يُعْرِفُهُمْ كَيْمًا يَعْرِفُوا فَجَعَلَ لَهُمْ نَصِيبًا فِي الصَّدَقَاتِ لِكَيْ يَعْرِفُوا وَ يَزْعَبُوا وَ فِي الرَّقَابِ قَوْمٌ لَزِمَتْهُمْ كَفَارَاتٌ فِي قَتْلِ الْخَطَا فِي الظَّهَارِ وَ فِي الْأَيْمَانِ وَ فِي قَتْلِ الصَّيِّدِ فِي الْحَرَمِ وَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ مَا يُكْفَرُونَ وَ هُمْ مُؤْمِنُونَ فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ سَهْمًا فِي الصَّدَقَاتِ لِيُكْفَرَ عَنْهُمْ وَ الْغَارِمِينَ قَوْمٌ قَدْ وَقَعَتْ عَلَيْهِمْ دِيُونٌ أَنْفَقُوهَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ فَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْضِيَ عَنْهُمْ

أخيه و صفوان بن أمیه بن خلف القرشى ثم الجمحى و الأقرع بن حابس التميمى، ثم أحد بنى حازم، و عيينه بن حصن الفزارى، و مالك بن عوف، و علقمه بن علامه.

بلغنى أن رسول الله صلى الله عليه و آله كان يعطى الرجل منهم مائه من الإبل و رعاتها، و أكثر من ذلك و أقل.

ثم قال: رجع إلى تفسىر على بن إبراهيم: وَ فِي الرَّقَابِ.

قوله عليه السلام: وَ فِي الرَّقَابِ قال فى المدارك: جواز الدفع من سهم الرقاب إلى المكاتبين و العبيد إذا كانوا فى ضرر و شدة، هو قول علمائنا و

أكثر العامه. و أما جواز شراء العبد من الزكاه و عتقه، و إن لم يكن فى شده بشرط عدم المستحق، فقال فى المعتبر أيضا أنه قول فقهاء الأصحاب.

و جوز العلامه فى القواعد الإعتاق من الزكاه مطلقا، و شراء الأب منها. و قواه ولده فى الشرح، و نقله عن المفيد و ابن إدريس، و هو جيد لإطلاق الآيه.

و روى رابع و هو من وجبت عليه كفاره و لم يجد، فإنه يعتق عنه، و الروايه أوردها على بن إبراهيم، و مقتضاها جواز إخراج الكفاره من الزكاه و إن لم يكن عتقا، لكنها غير واضحه الإسناد، و من ثم تردد المحقق فى العمل بها، و لا ريب

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٣٤

و يُفَكَّهُمْ مِنْ مَيَالِ الصَّدَقَاتِ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَوْمٌ يَخْرُجُونَ فِي الْجِهَادِ وَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ مَيَا يَتَعَوَّوْنَ بِهِ أَوْ قَوْمٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَيْسَ عِنْدَهُمْ مَا يُحْجُونَ بِهِ أَوْ فِي جَمِيعِ سُبُلِ الْخَيْرِ

فى جواز الدفع إليه من سهم الفقراء إذا كان فقيرا. انتهى.

و أقول: كونه تفسيرا للرقاب يعطى تخصيصه بالعتق.

و قال فى المعتبر: و عندى أن ذلك أشبه بالغارم، لأن القصد به إبراء ذمه المكفر مما فى عهده. و يمكن أن يعطى من سهم الرقاب، لأن القصد به إعتاق الرقبه.

قوله عليه السلام: و كان رسول الله صلى الله عليه و آله قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه تنبيه على أنه ربما ينكر النفس حقا، لعدم المحبه، أو لنوع من العداوه، فيلتبس عليه الأمر لعدم التميز بين الدليل و بين ما شبه به، فيحتاج إلى إزاله الموجب كى يفرغ النفس للتمييز، و يتيسر لها الإصغاء إلى ما ربما يكون حقا، فعلى هذا ينبغى

للمتصدى لظهور الحق إزاله الميل و الغضب أولا، ثم النظر فى حقيه ما يريد التوصل به إلى المطلوب، نسال الله الإعانه فإنه ولى ذلك.

قوله عليه السلام: وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَوْمٌ قَالَ الشَّيْخُ فِي النِّهَايَةِ: المراد بالسبيل الجهاد. و قال فى المبسوط و الخلاف

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٣٥

فَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُعْطِيَهُمْ مِنْ مَالِ الصَّدَقَاتِ حَتَّى يَفُوقُوا عَلَى الْحَجِّ وَالْجِهَادِ وَ ابْنُ السَّبَّيْلِ أَبْنَاءُ الطَّرِيقِ الَّذِينَ يَكُونُونَ فِي الْأَسْفَارِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ فَيَقْطَعُ عَلَيْهِمْ وَيَذْهَبُ مَالُهُمْ فَعَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَرُدَّهُمْ إِلَى أَوْطَانِهِمْ مِنْ مَالِ الصَّدَقَاتِ

يدخل فيه الغزاه، و معونه الحاج، و قضاء الدين عن الحى و الميت، و بناء القناطير، و جميع سبل الخير و المصالح.

قوله عليه السلام: وَ ابْنِ السَّبَّيْلِ أَبْنَاءُ الطَّرِيقِ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي عَدَمِ جَوَازِ الدَّفْعِ إِلَى الْمَسَافِرِ، إِذَا كَانَ سَفَرُهُ مَعْصِيَةً.

و ظاهر ابن الجنيد أنه لا يكفى الإباحه، بل لا بد من كونه واجبا أو ندبا، و مقتضى هذه الروايه اعتبار كونه طاعه.

و أقول: ذكر فى التفسير بعد ذلك تتمه و هى قوله: و الصدقات تتجزى ثمانيه أجزاء، فيعطى كل إنسان من هذه الثمانيه على قدر ما يحتاجون إليه، بلا إسراف و لا تقتير، مفوض ذلك إلى الإمام يعمل بما فيه الصلاح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٣٦

١٣ بَابُ مُسْتَحَقِّ الزَّكَاةِ لِلْفَقْرِ وَ الْمَسْكِنَةِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَصْنَافِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا تَجُوزُ الزَّكَاةُ فِي اخْتِصَاصِ الصَّنَفَيْنِ إِلَّا لِمَنْ حَصَلَتْ لَهُ حَقِيقَةُ الوُصْفَيْنِ إِلَى آخِرِ الْبَابِ

[الحديث ١]

١ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمَزَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ص أَنَّهُ قَالَ لَا تَحِلُّ

باب مستحق الزكاه للفقير و المسكنه من جمله الأصناف الحديث الأول: موثق.

قوله صلى الله عليه و آله: لا تحل الصدقه لغنى فى النهايه: فيه " لا تحل الصدقه لغنى و لا لذى مره سوى " المره: القوه

الصَّدَقَةُ لِعَنِيٍّ وَ لَمَّا لِيَدِي مَرَّةً سَوِيٌّ فَتَصَالَ لَا تَصِلُحُ لِعَنِيٍّ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ ثَلَاثُمِائَةٍ دِرْهَمٍ فِي بَضَاعِهِ وَ لَهُ عِيَالٌ فَإِنْ أَقْبَلَ عَلَيْهَا أَكَلَهَا عِيَالُهُ وَ لَمْ يَكْتَفُوا بِرَبِحِهَا قَالَ فَلْيَنْظُرْ مَا يَسْتَفْضِلُ مِنْهَا فَيَأْكُلْهُ هُوَ وَ مَنْ يَسَعُهُ ذَلِكَ وَ لِيَأْخُذَ لِمَنْ لَمْ يَسَعُهُ مِنْ عِيَالِهِ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِشَامٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ وَ ابْنِ مُسْلِمٍ قَالَ زُرَّارَةُ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فَإِنْ كَانَ بِالْمِصْرِ غَيْرٌ وَاحِدٍ قَالَ فَأَعْطِهِمْ إِنْ قَدَرْتَ جَمِيعًا قَالَ ثُمَّ قَالَ لَا تَحِلُّ لِمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا

و الشده، و السوى الصحيح الأعضاء.

قوله عليه السلام: لا تصلح لغنى قال الوالد العلامة طاب مرقده: يعنى أن ذا المره إذا كان قادرا على تحصيل القوت فهو غنى، و إلا فلا مانع من أخذها.

قوله: أكلها عياله و لم يكتفوا بربحها ظاهره جواز أخذ الزكاه لعياله، إذا لم يكفهم ما يحصل من ربح المال و إن كفاهم أصل المال، إلا- أن يحمل العيال على غير واجبي النفقه، فالمشهور أنه مع عدم قصور أصل المال عن نفقه السنه لا يجوز له أخذ الزكاه، و إن قصر الربح.

و ذهب العلامة

فى التذكرة و غيره إلى جواز الأخذ إن كان الرىح قاصرا.

الحديث الثانى: حسن موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٣٨

يَحُولُ عَلَيْهَا الْحَوْلُ عِنْدَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا وَإِنْ أَخَذَهَا أَخَذَهَا حَرَامًا.

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصِيحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي رَجُلٍ يُعْطَى زَكَاهَ مَالِهِ رَجُلًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ مُعْسِرٌ فَوَجَدَهُ مُوسِرًا قَالَ لَا يُجْزَى عَنْهُ

قوله عليه السلام: يحول عليها الحول عنده كان المراد بحول الحول عليها أن يكون زائدا على نفقته و نفقه عياله فى تمام السنه، فيكون الأربعون على سبيل المثال، بل المراد مطلق الزيادة، فتأمل.

الحديث الثالث: مرسل.

قوله عليه السلام: لا يجزى عنه حمل على ما إذا قصر فى التفحص عن فقره.

و المشهور بين الأصحاب بل المقطوع به فى كلامهم جواز الدفع إلى مدعى الفقر إذا لم يعلم له أصل مال، من غير تكليف بينه و لا يمين. و المشهور ذلك أيضا فيما إذا علم له أصل مال، و نقل عن الشيخ القول يتوقف قبول قوله على اليمين.

و قيل: يكلف البينه و لا يكتفى باليمين.

و لو دفعها إليه على أنه فقير فبان غنيا، فلا ريب فى جواز ارتجاعها إذا كان القابض عالما بالحال، و مع تلفها يلزم القابض مثلها أو قيمتها.

و اختلف مع انتفاء العلم، فذهب جماعه إلى جواز الاسترجاع، و مع تعذر الاسترجاع، فلو كان الدافع الإمام أو نائبه، فادعى فى المنتهى الإجماع على أنه لا يلزم الدافع ضمانها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٣٩

[الحديث ٤]

٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى الْجُهَنِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُمَا سُئِلَا عَنِ

الرَّجُلِ لَهُ دَارٌ وَخَادِمٌ وَعَبْدٌ يَقْبَلُ الزَّكَاةَ فَقَالَا نَعَمْ إِنَّ الدَّارَ وَالْخَادِمَ لَيْسَا بِمِلْكِكَ

ولو كان

الدافع هو المالك، فقال الشيخ في المبسوط وجماعه: إنه لا ضمان عليه أيضا. وقال المفيد و أبو الصلاح: تجب عليه الإعادة.

و استقرب المحقق في المعبر و العلامة في المنتهى سقوط الضمان مع الاجتهاد و ثبوته بدونه.

الحديث الرابع: مرسل كالصحيح.

قوله عليه السلام: ليس بملك في الكافي " ليستا بمال " أي: بمال زائد يمنع أخذ الزكاة.

و قال السيد في المدارك: و يلحق بهما فرس الركوب و ثياب التجميل، نص عليه في التذكرة. و قال: إنه لا يعلم في ذلك كله خلافا، و ينبغي أن يلحق بذلك كل ما يحتاج إليه من الآلات اللائقة بحاله، و كتب العلم، لمسييس الحاجة إلى ذلك كله، و عدم الخروج بملكه عن حد الفقر إلى الغنى عرفا.

و يدل عليه روايه عمر بن أذينة، لأن في التعليل إشعارا باستثناء ما ساوى الدار و الخادم في المعنى، و روايه إسماعيل بن عبد العزيز. و لو كانت دار السكنى تزيد عن حاجته بحيث تكفيه قيمه الزيادة حولا و أمكنه بيعها منفردة، فالأظهر خروجه

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٤٠

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَيْسَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ تَحِلُّ الزَّكَاةُ لِصَاحِبِ الدَّارِ وَ الْخَادِمِ لِأَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع لَمْ يَكُنْ يَرَى الدَّارَ وَ الْخَادِمَ شَيْئًا.

[الحديث ٦]

٦ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِاشِمٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيْزِ عَنْ زُرَّارَةَ وَ ابْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُمَا قَالَا الزَّكَاةُ لِأَهْلِ الْوَلَايَةِ فَذَبَّحَ اللَّهُ لَكُمْ مَوْضِعَهَا فِي كِتَابِهِ

بذلك عن حد الفقر.

أما لو كانت حاجته تندفع بأقل منها قيمه، فالأظهر أنه لا يكلف بيعها و شراء الأدون، لإطلاق النص. و به قطع في التذكرة ثم قال: و كذا الكلام في العبد و الفرس.

و لو فقدت هذه المذكورات، استثنى له أثمانها مع الحاجة إليها، و لا يبعد إلحاق ما يحتاج إليه في الترويج بذلك مع حاجته إليه.

الحديث الخامس: مجهول.

وقوله "لأن أبا عبد الله عليه السلام" من كلام الراوى.

الحديث السادس: حسن موثق.

قوله عليه السلام: قد بين الله لكم كان المراد أن الأصناف المذكورة فى الكتاب، و أما هذا الشرط فلما لم يكن المذكور فى الكتاب صريحا بينها لكم، أو المراد أن الله بين فى كتابه عدم جواز

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٤١

[الحديث ٧]

٧ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ قَالَ قَالَ لِي شَهَابُ بْنُ عَبْدِ رَبِّهِ أَقْرَبُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَعْلَمُهُ أَنَّهُ يُصَيِّبُنِي فَرَزَعٌ فِي مَنَامِي قَالَ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ شَهَابًا يُفَرِّقُكَ السَّلَامَ وَيَقُولُ إِنَّهُ يُصَيِّبُنِي فَرَزَعٌ فِي مَنَامِي قَالَ قُلْ لَهُ فَلْيَزَكِّ مَالَهُ قَالَ فَأَبْلَغْتُ شَهَابًا ذَلِكَ فَقَالَ لِي فَتَبْلَغُهُ عَنِّي فَقُلْتُ نَعَمْ فَقَالَ قُلْ لَهُ إِنَّ الصَّبِيَّانَ فَضْلًا عَنِ الرَّجَالِ لَيَعْلَمُونَ أَنِّي أُرَكِّي قَالَ فَأَبْلَغْتُهُ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع قُلْ لَهُ إِنَّكَ تُخْرِجُهَا وَ لَا تَضَعُهَا مَوَاضِعَهَا.

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعْدِ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ الرَّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الزَّكَاهِ هَلْ تُوَضَّعُ فِيْمَنْ لَا يَعْرِفُ قَالَ لَا وَ لَا زَكَاهُ الْفِطْرَةِ.

[الحديث ٩]

٩ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى عَنْ دَاوُدَ الصَّرَمِيِّ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ شَارِبِ الْخَمْرِ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاهِ شَيْئًا قَالَ لَا.

[الحديث ١٠]

١٠ سَعْدُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُمُهورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْأَوْسِيِّ

الدفء إلى الكافرين و المنافقين بالنهى عن إعانتهم و موادتهم، و الله يعلم.

الحديث السابع: حسن.

و يظهر منه سوء أدب من شهاب.

الحديث الثامن: صحيح.

الحديث التاسع: مجهول.

الحديث العاشر: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٤٢

عَنِ الرَّضَاعِ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي يَوْمًا فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ إِنِّي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الرَّيِّ وَ لِي زَكَاةٌ فَإِلَى مَنْ أَدْفَعُهَا قَالَ
إِلَيْنَا فَقَالَ أَلَيْسَ الصَّدَقَةُ مُحَرَّمَةً عَلَيْكُمْ فَقَالَ بَلَى إِذَا دَفَعْتَهَا إِلَى شَيْعَتِنَا فَقَدْ دَفَعْتَهَا إِلَيْنَا فَقَالَ إِنِّي لَا أَعْرِفُ لَهَا أَحَدًا فَقَالَ انْتَظِرْ بِهَا
إِلَى سِنِيهِ قَالَ فَإِنْ لَمْ أُصِبْ لَهَا أَحَدًا قَالَ انْتَظِرْ بِهَا إِلَى سَنَتَيْنِ حَتَّى بَلَغَ أَرْبَعِ سِنِينَ ثُمَّ قَالَ لَهُ إِنْ لَمْ تُصِبْ لَهَا أَحَدًا فَصَرِّهَا صِرَارًا وَ
اطْرَحْهَا فِي الْبَحْرِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ حَرَّمَ أَمْوَالَنَا وَ أَمْوَالَ شَيْعَتِنَا عَلَى عَدُوِّنَا.

[الحديث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ بِلْعَالٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَسْأَلُهُ هَيْلَ يَجُوزُ أَنْ أَدْفَعَ زَكَاةَ الْمَالِ وَ الصَّدَقَةَ إِلَى مُحْتِيَاجٍ غَيْرِ
أَصْحَابِي فَكَتَبَ لَا تُعْطِ الصَّدَقَةَ وَ الزَّكَاةَ إِلَّا لِأَصْحَابِكَ

و لم أرقائلا بالطرح فى البحر، نعم قيل ذلك فى حصه الإمام عليه السلام من الخمس فى زمان الغيبة، و يمكن أن يكون الطرح
للوصول إلى الإمام، لعلمه بذلك و قدرته على الأخذ.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

و اعتبار الإيمان فى مستحق الزكاه مجمع عليه بين الأصحاب، حكاة فى المنتهى، و قالوا: و يجب أن يستثنى من ذلك المؤلفه و
بعض أفراد سبيل الله.

و المشهور أنه مع عدم المؤمن لا يجوز صرف غير الفطره إلى المخالفين مطلقا كما دلت عليه الأخبار الكثيره. و أما

الفطره فقد اختلف فيها كلام الأصحاب، فذهب الأكثر و منهم المفيد و المرتضى و ابن الجنيد و ابن إدريس إلى عدم جواز دفعها إلى غير المؤمن مطلقا كالماليه، و يدل عليه مضافا إلى العمومات صحيحه إسماعيل

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٤٣

[الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ فِرِّ بْنِ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّدَقَةِ عَلَى النَّصَابِ وَ عَلَى الزَّيْدِيَّةِ قَالَ لَا تَصَدَّقْ عَلَيْهِمْ بِشَيْءٍ وَ لَا تَسْقِهِمْ مِنَ الْمَاءِ إِنْ اسْتَطَعْتَ وَ قَالَ الزَّيْدِيُّ هُمْ النَّصَابُ.

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْفُورٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جُعِلَتْ فِدَاكَ مَا تَقُولُ فِي الزَّكَاةِ لِمَنْ هِيَ قَالَ فَقَالَ هِيَ لِأَصْحَابِكَ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ فَضَّلَ عَنْهُمْ فَقَالَ فَأَعِدْ عَلَيْهِمْ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ فَضَّلَ عَنْهُمْ قَالَ فَأَعِدْ عَلَيْهِمْ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ فَضَّلَ عَنْهُمْ قَالَ فَأَعِدْ عَلَيْهِمْ قَالَ قُلْتُ فَيُعْطَى السُّؤَالُ مِنْهَا شَيْئًا قَالَ لَا وَ اللَّهُ إِلَّا التُّرَابَ إِلَّا أَنْ تَرْحَمَهُ فَإِنْ رَحِمْتَهُ فَأَعْطِهِ كَسْرَهُ ثُمَّ أَوْمَى بِيَدِهِ فَوَضَعَ إِيَّاهُمْ عَلَى أُصُولِ أَصَابِعِهِ

ابن سعد الأشعري.

و ذهب الشيخ و أتباعه إلى جواز دفعها مع عدم المؤمن إلى المستضعف.

و قيل: هو الذى لا يعاند الحق من أهل الخلاف.

الحديث الثانى عشر: مجهول.

قوله عليه السلام: الزيديه هم النصاب قيل: المراد البتريه من الزيديه، لتصريحهم عليهم السلام بأن النصاب هم الذين قدموا فلانا على على عليه السلام.

الحديث الثالث عشر: موثق.

قوله: قال: لا يفهم منه أن السؤال بالكف مانع من إعطاء الزكاه، كما هو ظاهر الآيه المتقدمه

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٤٤

[الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ ابْنِ أَدِينَةَ عَنْ زُرَّارَةَ وَبُكَيرٍ وَالفَضْلِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ
وَ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُمَا قَالَا فِي الرَّجُلِ يَكُونُ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ الْحَرُورِيِّهِ وَ الْمُرْجِيئِهِ وَ الْعُثْمَانِيِّهِ وَ
الْقَدَرِيِّهِ ثُمَّ يَتُوبُ وَ يَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ وَ يَحْسُنُ رَأْيَهُ أَوْ يُعِيدُ كُلَّ صِيْلَمَاهَا أَوْ صَوْمٍ أَوْ زَكَاةٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ لَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنْ
ذَلِكَ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ غَيْرِ

الزَّكَاةِ وَ لَا بُدَّ أَنْ يُؤَدِّيَهَا لِأَنَّهُ وَضَعَ الزَّكَاةَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا وَ إِنَّمَا مَوْضِعُهَا أَهْلُ الْوَلَايَةِ

و الأكثر قالوا باستحباب إعطاء الزكاه لغير السؤال.

و يمكن حمله على السؤال من المخالفين، كما كان الغالب في ذلك الزمان بل هو الظاهر من السياق.

و قوله " فأعطه كسره " أى من غير الزكاه.

الحديث الرابع عشر: حسن كالصحيح.

و فى النهايه: الحروريه طائفه من الخوارج نسبوا إلى حروراء بالمد و القصر و هو موضع قريب من الكوفه، كان أول مجتمعهم و تحكيمهم فيه، و هم أحد الخوارج الذين قاتلهم على عليه السلام، و كان عندهم التشدد فى الدين ما هو معروف.

قوله عليه السلام: غير الزكاه لا خلاف فى ذلك بين الأصحاب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٤٥

١٤ بَابُ مَنْ تَحِلُّ لَهُ مِنَ الْأَهْلِ وَ تَحْرُمُ لَهُ مِنَ الزَّكَاةِ

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ تَحِلُّ الزَّكَاةُ لِلأَخِ وَ الأُخْتِ وَ العَمِّ وَ العَمَّةِ وَ الخَالِ وَ الخَالَةِ وَ أَبْنَائِهِمْ وَ قَرَابَاتِهِمْ إِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ المَعْرِفَةِ وَ تَحْرُمُ عَلَى الأبِّ وَ الأُمِّ وَ الابْنِ وَ البنتِ وَ الجَدِّ وَ الجَدَّةِ وَ الزَّوْجَةِ وَ المَمْلُوكِ إِلَى آخِرِ البَابِ

باب من تحل له من الأهل و تحرم [له] عليه الزكاه قوله رحمه الله: و تحل الزكاه لا خلاف بين الأصحاب فى عدم جواز إعطاء الزكاه الأبوين و إن علوا، و الأولاد و إن نزلوا، و الزوجه، و المملوك.

و عباره المقنعه هكذا: و قراباتهم و أهليهم إذا كانوا من أهل المعرفة و الرشاد و تحرم على الأب و الأم و الابن و البنت و الزوجه و الجد و الجده و المملوك، لأن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٤٦

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَمَزَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ ع

رَجُلٌ مِنْ مَوَالِكَ لَهُ قَرَابَةٌ كُلُّهُمْ يَقُولُونَ بِكَ وَ لَهُ زَكَاةٌ أَيْجُوزُ أَنْ يُعْطِيَهُمْ جَمِيعَ زَكَاتِهِ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَضَعُ زَكَاتَهُ كُلَّهَا فِي أَهْلِ بَيْتِهِ وَ هُمْ يَتَوَلَّوْنَكَ فَقَالَ نَعَمْ.

فَأَمَّا إِذَا كَانُوا مُخَالَفِينَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطُوا وَإِنْ كَانُوا أَقْرَبَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُثَنَّى عَنْ

هؤلاء جميعا يجبر الإنسان على نفقتهم عند اضطرارهم إليها، فلاجل ذلك لم تجز لهم الزكاة.

الحديث الأول: صحيح.

قوله: قرابه أى: غير من تجب نفقته.

الحديث الثانى: ضعيف على المشهور.

" فأما إذا كانوا " من كلام الشيخ.

الحديث الثالث: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٤٧

أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلَهُ رَجُلٌ وَ أَنَا أَسْمِعُ فَقَالَ أُعْطِيَ قَرَابَتِي مِنْ زَكَاتِهِ مَالِي وَ هُمْ لَا يَعْرِفُونَكَ قَالَ فَكَيْفَ لَا تُعْطِي الزَّكَاةَ إِلَّا مُسِيئًا وَ أُعْطِيَهُمْ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أ تَرُونَ إِنَّمَا فِي الْمَالِ الزَّكَاةَ وَ حَيْدَهَا مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فِي الْمَالِ مِنْ غَيْرِ الزَّكَاةِ أَكْثَرَ مِمَّا تُعْطَى مِنْهُ الْقَرَابَةُ وَ الْمُعْتَرِضَ لِمَكَ مِمَّنْ يَسْأَلُكَ فَتُعْطِيهِ مِمَّا لَمْ تَعْرِفْهُ بِالنَّصْبِ فَإِذَا عَرَفْتَهُ بِالنَّصْبِ فَلَا تُعْطِيهِ إِلَّا أَنْ تَخَافَ لِسَانَهُ فَتَسْتَرِي دِينَكَ وَ عِزَّكَ مِنْهُ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصِيحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ لَهُ قَرَابَةٌ وَ مَوَالٍ وَ أَيْتَامٌ يُحِبُّونَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع وَ لَيْسَ يَعْرِفُونَ صَاحِبَ هَذَا الْأَمْرِ أ يُعْطُونَ مِنَ الزَّكَاةِ قَالَ لَا.

[الحدیث ۵]

۵ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَضْرٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ تَكُونُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ وَ لَهُ قَرَابَةٌ مُحْتَاجُونَ غَيْرُ عَارِفِينَ أ يُعْطِيهِمْ مِنَ الزَّكَاةِ فَقَالَ لَا وَ لَا كَرَامَةً لَا يَجْعَلُ الزَّكَاةَ وَقَايَةً لِمَالِهِ يُعْطِيهِمْ مِنْ غَيْرِ الزَّكَاةِ إِنْ أَرَادَ.

فَأَمَّا مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ الزَّكَاةُ فَقَدْ رَوَى

الحدیث الرابع: ضعيف.

الحدیث الخامس: موثق.

و فی الکافی: محمد بن یحیی، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد، عن زرعه بن محمد، عن أبي بصير قال: قلت. و هو الصواب.

ملاذ الأخبار فی فهم تهذيب الأخبار، ج ۶، ص: ۱۴۸

[الحدیث ۶]

۶ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع قَالَ قُلْتُ لَهُ لِي قَرَابَةٌ أَنْفِقُ عَلَى بَعْضِهِمْ وَ أَفْضَلُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ فَيَأْتِينِي إِبَانُ الزَّكَاةِ أَ فَأَعْطِيهِمْ مِنْهَا قَالَ أ مُسِيئٌ تَحْقُقُونَ لَهَا قُلْتُ نَعَمْ قَالَ هُمْ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمْ أَعْطِيهِمْ قَالَ قُلْتُ فَمَنْ الَّذِي يَلْزُمُنِي مِنْ ذَوِي قَرَابَتِي حَتَّى لَا أُحْتَسِبَ الزَّكَاةَ عَلَيْهِ قَالَ أَبُوكَ وَ أُمُّكَ قُلْتُ أَبِي وَ أُمِّي قَالَ الْوَالِدَانِ وَ الْوَالِدُ.

[الحدیث ۷]

۷ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صِهْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ خَمْسَةٌ لَا يُعْطَوْنَ

الحدیث السادس: مجهول.

و فی الکافی "عن عبد الملك بن عتبة" و هو الصحيح.

قوله: إبان الزكاة بالكسر و التشديد. فی القاموس: إبان الشئ بالكسر حينه أو أوله.

قوله عليه السلام: الوالدان و الولد أى: من ذوى القرباه، لأن السؤال كان عنهم، فلا ينافى دخول الزوجه و المملوك.

الحديث السابع: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٤٩

مِنَ الزَّكَاةِ شَيْئًا أَلَّابٌ وَ الْأُمُّ وَ الْوَلَدُ وَ الْمَمْلُوكُ وَ الْمَرْأَةُ وَ ذَلِكَ أَنََّّهُمْ عِيَالُهُ لَازِمُونَ لَهُ.

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ وَ غَيْرِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ فِي الزَّكَاةِ يُعْطَى مِنْهَا الْأَخُ وَ الْأُخْتُ وَ الْعَمُّ وَ الْعَمَّةُ وَ الْخَالَ وَ الْخَالَةُ وَ لَا يُعْطَى الْجَدُّ وَ لَا الْجَدَّةُ.

[الحديث ٩]

٩ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِمْرَانَ الْقُمِّيِّ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الثَّالِثِ عَ أَنْ لِي وُلْدًا رِجَالًا وَ نِسَاءً أَفِيحُوزُ أَنْ أُعْطِيَهُمْ مِنَ الزَّكَاةِ فَكَتَبَ عَ أَنْ ذَلِكَ جَائِزٌ لَكَ.

فَهَذَا الْخَبْرُ مَخْصُوصٌ بِهِ أَلَمَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لَكَ فَعَلَّقَ الْجَوَازَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَجَازَ لَهُ ذَلِكَ لِقَلْبِهِ بِضَاعَتِهِ وَ أَنَّ ذَلِكَ

الحديث الثامن: ضعيف.

الحديث التاسع: مجهول.

قوله عليه السلام: جائز لك فى بعض نسخ الكافى: لكم.

قوله رحمه الله: فهذا الخبر مخصوص به أجاب عنه فى المنتهى بجواز أن يكون النساء و الرجال من ذوى الأقارب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٥٠

لَمَا يَفِي بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ نَفَقَةِ عِيَالِهِ فَسَوَّغَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ زَكَاتَهُ زِيَادَةً فِي نَفَقَةِ عِيَالِهِ وَ هَذَا جَائِزٌ إِذَا كَانَ الْأُمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠]

١٠ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا تُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ أَحَدًا مِمَّنْ

تَعُولُ وَقَالَ إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسِيَّةٌ مِائَةٌ دِرْهَمٌ وَكَانَ عِيَالُهُ كَثِيرًا قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ يُنْفِقُهَا عَلَى عِيَالِهِ يَزِيدُهَا فِي نَفَقَتِهِمْ وَفِي كِسْوَتِهِمْ وَفِي طَعَامِهِمْ لَمْ يَكُونُوا يَطْعَمُونَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِيَالٌ وَكَانَ وَحْدَهُ فَلْيَقْسِمْهَا فِي قَوْمٍ لَيْسَ بِهِمْ بَأْسٌ أَعْفَاءٌ عَنِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَسْأَلُونَ أَحَدًا شَيْئًا وَقَالَ لَمَّا تُعْطِينَ قَرَابَتَكَ الزَّكَاةَ كُلَّهَا وَلَكِنْ أَعْطِهِمْ بَعْضًا وَأَقْسِمِ بَعْضًا فِي سَائِرِ الْمُسْلِمِينَ وَقَالَ الزَّكَاةُ تَحِلُّ لِصَاحِبِ

الدَّارِ وَالْخَادِمِ وَمَنْ كَانَ لَهُ خُمْسُمَائِهِ دِرْهَمٌ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ لَهُ عِيَالٌ وَيَجْعَلُ زَكَاةَ الْخُمْسُمَائِهِ زِيَادَةً فِي نَفَقَةِ عِيَالِهِ يُوسِّعَ عَلَيْهِمُ

و أطلق عليهم اسم الولد مجازا بسبب مخالطتهم للأولاد، و باحتمال أن يكون أراد الزكاه المندوبه.

الحديث العاشر: موثق.

و لنذكر هنا فوائد:

الأولى: استقرب الشهيد في الدروس جواز صرف الزكاه في توسعه العيال و رجحه بعض المتأخرين معللا بعدم وجوب ذلك عليه، و بقوله عليه السلام في صحيحه عبد الرحمن " و ذلك أنهم عياله لازمون له " فإن مقتضى التعليل أن المانع لزوم الإنفاق، و هو منتف فيما ذكرناه، و للنظر فيه مجال.

نعم إن كان عاجزا عن تحصيل ما يوجب توسعتهم، لجاز صرفها فيها، للأخبار التي رواها الكليني في ذلك.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٥١

.....

الثانية: الأقرب فيما عدا الزوجه و المملوك في من وجبت نفقته على غيره جواز أخذ الزكاه من غير من وجبت نفقته عليه، كما ذهب إليه العلامة في المنتهى و الشهيد في الدروس و البيان، و قطع في التذكرة بعدم الجواز. و أما الزوجه، فالظاهر عدم الجواز. و أما المملوك، ففي جواز أخذه تردد.

و لو امتنع من وجبت النفقه عليه من الإنفاق، و لم يكن متمكنا من الأخذ منه و لو بالحاكم، جاز الإعطاء بلا خلاف.

الثالثة: يجوز دفع الزكاه إلى الزوجه المستمتع بها، و ربما قيل: بالمنع و هو ضعيف.

الرابعة: العيلولة من دون القرابه غير مانعه من إعطاء الزكاه، و في التذكرة إنه قول علمائنا أجمع. و هذا الروايه محموله على من وجبت نفقته أو الاستحباب لضعفها عن مقاومه العمومات الداله على الجواز.

الخامسة: يجوز للمالك أن يصرف إلى قريبه الواجب النفقه غير النفقه من الحقوق اللازمه إذا كان

مستحقاً، كنفقه الزوجه و المملوك، لعدم وجوب ذلك عليه و لصحيحه عبد الرحمن بالتقريب المتقدم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٥٢

١٥ باب ما يحلُّ لبني هاشمٍ و يحرمُ من الزَّكَاةِ

إشارة

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ تَحْرُمُ الزَّكَاةُ الْوَاجِبَةُ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ جَمِيعاً مِنْ وُلْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع وَ جَعْفَرٍ وَ عَقِيلٍ وَ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِذَا كَانُوا مُتَمَكِّنِينَ مِنْ حَقِّهِمْ فِي الْخُمْسِ مِنَ الْغَنَائِمِ فَإِذَا مُنِعُوهُ وَ اضْطُرُّوا إِلَى الصَّدَقَةِ حَلَّتْ لَهُمُ الزَّكَاةُ وَ تَحِلُّ لَهُمْ صِدَقَتُهُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَ جَمِيعٌ مَا يَتَطَوَّعُ بِهِ عَلَيْهِمْ مِنَ الصَّدَقَاتِ الَّتِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ لَا تَحِلُّ لَهُمْ مَا رَوَاهُ

باب ما يحل لبني هاشم و يحرم من الزكاة قوله: و تحرم الزكاة الواجبه اقول: فى المقنعه: تحرم الواجبه على بنى هاشم- إلى قوله- من الغنائم على ما نطق به القرآن- إلى قوله- من الصدقات. ثم قال: روى جعفر بن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٥٣

.....

إبراهيم الهاشمى- إلى آخر ما سيأتى من الخبر. ثم قال: فبين عليه السلام أن التطوع عليهم طلق جائز ليس به بأس.

ثم اعلم أنه لا- خلاف فى تحريم الصدقه الواجبه على من ولده هاشم، و هم اليوم أولاد أبى طالب و العباس و الحارث و أبى لهب، و ما ذكره الشيخ فهو على سبيل المثال، و ليس غرضه الحصر. و ذكر الشيخ فى النهايه نحو ما ذكره المفيد.

و قال ابن إدريس بعد نقل كلام الشيخ: و هذا القول ليس بواضح، و الصحيح أن قصى بن كلاب و اسمه زيد و كان يسمى " مجمعا " لأن جميع قبائل قريش أنزلها مكه و بنى دار الندوه، ولد عبد مناف و عبد الدار و عبد العزى.

فأما عبد مناف

فاسمه المغيرة، فولد هاشما و عبد شمس المطلب و نوفلا- و أبا عمرو، فأما هاشم بن عبد مناف فولد عبد المطلب و أسدا و غيرهما ممن لم يعقب، فولد عبد المطلب عشرة من الذكور و ست بنات، فلم يعقب هاشم الأمن عبد المطلب و لم يعقب عبد المطلب من جميع أولاده الذكور إلا من خمسه، و هم عبد الله و أبو طالب و العباس و الحارث و أبو لهب.

و جميع هؤلاء و أولادهم تحرم عليهم الزكاه الواجب مع تمكنهم من أخماسهم و مستحقاتهم، و هؤلاء بأعيانهم مستحقه للخمس. و إلى ما حررناه و اخترناه يذهب شيخنا في الخلاف، و إنما أورد هذا إيرادا في نهايته للحديث الواحد لا اعتقادا. انتهى.

و المشهور أن التحريم مختص بأولاد هاشم خاصه، و نقل عن المفيد في

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٥٤

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعاً عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ أَنَسًا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ص فَسَأَلُوهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَهُمْ عَلَى صِدَقَاتِ الْمَوَاشِي وَ قَالُوا يَكُونُ لَنَا هَذَا السَّهْمُ الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لِلْعَامِلِينَ عَلَيْهَا فَتَحْنُ أَوْلَى بِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِي وَ لَا لَكُمْ وَ لِكِنِّي قَدْ

المسائل الغريه و ابن الجنيد تحريم الزكاه على بنى المطلب، و هو عم عبد المطلب أيضا.

و لا خلاف في جواز الصدقات المندوبه عليهم، و لا خلاف أيضا في جواز تناول الهاشمى زكاه مثله، و في جواز أخذ الهاشمى

الصدقة الواجبه مع قصور الخمس عن كفايتهم.

و اختلف فى قدر المأخوذ، فقيل: لا يتجاوز قدر الضروره. وقيل: لا يتقدر بقدر، و عزاه فى المختلف إلى الأكثر. و سيجى ء فى باب الهبه ما يدل على المنع من مطلق الصدقه لبنى هاشم.

الحديث الأول: صحيح.

قوله صلى الله عليه و آله: يا بنى عبد المطلب ظاهره عدم جواز أخذهم من سهم العاملين أيضا و عليه الأكثر، و حكى الشيخ فى المبسوط عن قوم جواز كون العامل هاشميا، و هو ضعيف جدا.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٥٥

وَعَدْتُ الشَّفَاعَةَ ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِشْرَةً لَقَدْ وَعَدَهَا فَمَا ظَنُّكُمْ يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ إِذَا أَخَذْتُ بِحَلْقِهِ بَابِ الْجَنَّةِ أَ تَرَوْنِي مُؤَثِّرًا عَلَيْكُمْ غَيْرَكُمْ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِنَّ الصَّدَقَةَ أَوْسَاخُ أَيْدِي النَّاسِ وَ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيَّ مِنْهَا وَ مَنْ غَيْرَهَا مَا قَدْ حَرَّمَهُ فَإِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِي بِنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ثُمَّ قَالَ أَمَا وَ اللَّهُ لَوْ قَدْ قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ ثُمَّ أَخَذْتُ بِحَلْقَتِهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي لَا أُؤَثِّرُ عَلَيْكُمْ فَارْضُوا لِنَفْسِكُمْ بِمَا رَضِيَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ لَكُمْ قَالُوا رَضِينَا.

[الحديث ٣]

٣ الْحَسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الصَّدَقَةِ الَّتِي حُرِّمَتْ

قال فى المختلف: و الظاهر أن القوم الذين نقل الشيخ عنهم من الجمهور.

قوله: فما ظنكم هو من تتمه كلام الرسول صلى الله عليه و آله.

الحديث الثانى: حسن كالصحيح.

الحديث الثالث: ضعيف.

قوله: فقال: هى الزكاه أى: الواجبه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٥٦

عَلَى بِنَى هَاشِمٍ مَا هِيَ فَقَالَ هِيَ الزَّكَاةُ قُلْتُ فَتَحَلُّ صَدَقَهُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٤]

٤ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ زَيْدِ الشَّحَامِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصَّدَقَةِ الَّتِي حُرِّمَتْ عَلَيْهِمْ فَقَالَ هِيَ الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ وَ لَمْ تُحْرَمْ عَلَيْنَا صَدَقَهُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ.

[الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ النَّضْرِ عَنِ ابْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَا تَحَلُّ الصَّدَقَةَ- لَوْلِدِ الْعَبَّاسِ وَلَا لِنُظَرَائِهِمْ مِنْ بِنَى هَاشِمٍ.

فَأَمَّا الَّذِي يُدُلُّ عَلَى أَنَّ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ يَجُوزُ لَهُمْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦]

٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ

قوله: فتحل صدقه بعضهم أى: المندوبه، أو الواجبه، أو الأعم.

الحديث الرابع: ضعيف أيضا.

الحديث الخامس: صحيح.

الحديث السادس: موثق.

و رواه فى الاستبصار عن حريز، و لم يذكر أول السند.

و قال السيد محمد رحمه الله: طريق الشيخ إليه غير مذكور فى أسانيد الكتاب

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٥٧

حَرِيزٌ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ مَوَالِيَهُمْ مِنْهُمْ وَ لَا تَحَلُّ الصَّدَقَةَ مِنَ الْغَرِيبِ لِمَوَالِيَهُمْ وَ لَا بَأْسَ بِصَدَقَاتِ مَوَالِيَهُمْ عَلَيْهِمْ ثُمَّ قَالَ إِنَّهُ لَوْ كَانَ الْعَدْلُ

لكن ذكر في التهذيب إلى كتبه طرقاً، منها حسن، و آخر صحيح.

قوله عليه السلام: و لا تحل الصدقه حمله فى الاستبصار على الكراهه، و هو أصوب مما حمله عليه هنا.

قوله عليه السلام: و لا بأس بصدقات موالهم عليهم يحتمل وجوها:

الأول: أن يكون المراد بالموالى المعتقين، و الضميران للموالى، أى:

لا بأس بصدقات من أعتقوهم عليهم، و هو حسن و إن كان فيه تفكيك.

الثانى: أن يكون الضميران كذلك، و المراد بالموالى المعتقين بالفتح، و فيه بعد.

الثالث: أن يكون الضمير الأول لبنى هاشم، و الثانى للموالى، يعنى بعضهم على بعض.

الرابع: أن يكون الضمير الأول لبنى هاشم، و الثانى للغرباء كما قيل، و هو أبعد، و فى الكل بعد. و ظاهره كون الموالى بحكمهم فى الجانبين، و لم أر به قائلاً.

نقل فى المختلف عن ابن الجنيد كراهتها لمعتيهم و تحريمها لمملوكهم، و استوجهه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٥٨

مَا اخْتَجَ هَاشِمِيٌّ وَلَا مُطَلِبِيٌّ إِلَىٰ صَدَقَةٍ إِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا حَلَّتْ لَهُ الْمَيْتَةُ وَالصَّدَقَةُ وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ شَيْئًا وَيَكُونَ مِمَّنْ تَحِلُّ لَهُ الْمَيْتَةُ.

قَوْلُهُ ع وَ لَمَّا تَحَلَّ الصَّدَقَةُ مِنَ الْغَرِيبِ لِمَوَالِيهِمْ فَالْمُرَادُ بِهِ إِذَا كَانَ الْمَوَالِي مَمَالِيكَ لَهُمْ وَ يَلْزِمُهُم الْقِيَامُ بِنَفَقَاتِهِمْ لَا يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يُعْطُوا الزَّكَاةَ لِأَنَّ الْمَمْلُوكَ لَمَّا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى الزَّكَاةَ فَأَمَّا مَوَالِيَهُمُ الَّذِينَ لَيْسُوا مَمَالِيكَ فَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

قوله عليه السلام: ما كان فيه سعتهم يعنى به الخمس الممنوع عنهم بالجور.

قوله عليه السلام: و لا تحل فى الاستبصار بدون العاطف، و هو الصواب.

قوله عليه السلام: إن الرجل إذا لم يجد شيئاً ظاهره جواز تناول قدر الضروره.

قوله رحمه الله: إذا كان الموالى مماليك لهم فيه أن هذا لا ينفع فى الجزء الثانى، لأن المملوك لا يملك شيئاً يتصدق به، إلا أن يوجه بأحد الوجوه التى ذكرنا.

أو يقال: هذا يجرى فيه أيضاً، بأن يقال: المراد به الزكاه الظاهرى مجازاً

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٥٩

[الحدیث ٧]

٧ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ هَلْ تَحِلُّ لِيَنِي هَاشِمِ الصَّدَقَةُ قَالَ لَا قُلْتُ تَحِلُّ لِمَوَالِيهِمْ قَالَ تَحِلُّ لِمَوَالِيهِمْ وَلَا تَحِلُّ لَهُمْ إِلَّا صَدَقَاتُ بَعْضِهِمْ عَلَىٰ بَعْضٍ.

[الحدیث ٨]

٨ فَأَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ عَنْ أَبِي خَدِيجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَعْطُوا مِنَ الزَّكَاةِ بَنِي هَاشِمٍ مَنْ أَرَادَهَا مِنْهُمْ فَإِنَّهَا تَحِلُّ لَهُمْ وَ إِنَّمَا تَحْرُمُ عَلَى النَّبِيِّ صَّ وَ عَلَى الْإِمَامِ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَهُ وَ عَلَى الْأَئِمَّةِ ع.

فَالْأَضْيَلُ فِي هَذَا الْخَبْرِ أَبُو خَدِيجَةَ وَ إِنْ تَكَرَّرَ فِي الْكُتُبِ وَ لَمْ يَزَوْه غَيْرُهُ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ عِوَالِ الصَّرُّورِهِ دُونَ عِوَالِ الْإِخْتِيَارِ لِأَنَّ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ فِي عِوَالِ الصَّرُّورِهِ مَبَاحٌ لَهُمْ ذَلِكَ وَ يَكُونُ وَجْهٌ اخْتِصَاصِ الْأَئِمَّةِ ع مِنْهُمْ بِالذِّكْرِ فِي الْخَبْرِ أَنَّ الْأَئِمَّةَ ع لَا

يُضْطَرُّونَ إِلَى أَكْلِ الرِّكَوَاتِ وَ التَّقَوُّتِ بِهَا وَ غَيْرَهُمْ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَدْ يُضْطَرُّونَ إِلَى ذَلِكَ وَ أَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ٩]

٩ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ قَالَ بَعَثْتُ إِلَى الرَّضَاعِ بَدَنَانِيرَ مِنْ قَبْلِ بَعْضِ أَهْلِي وَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَخْبِرُهُ أَنَّ فِيهَا زَكَاةَ خَمْسَةٍ وَ سَبْعِينَ وَ الْبَاقِيَ صَلَّهُ فَكَتَبَ عِ بَخْطِهِ قَبَضْتُ وَ بَعَثْتُ إِلَيْهِ

و وجه الحل أنه ليس بزكاة حقيقه، بل يأخذ مال نفسه.

الحديث السابع: مجهول.

الحديث الثامن: مجهول أيضا.

الحديث التاسع: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٦٠

دَنَانِيرَ لِي وَ لَغَيْرِي وَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنَّهَا مِنْ فِطْرَةِ الْعِيَالِ فَكَتَبَ عِ بَخْطِهِ قَبَضْتُ.

فَلَيْسَ فِي هَذَا الْخَبْرِ أَنَّهُ قَبَضَ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ أَوْ لِعَیْرِهِ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِنَّمَا قَبَضَ لِعَیْرِهِ مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ عِ كَانُوا يَتَقَبَضُونَ الرِّكَوَاتِ وَ يَطْلُبُونَهَا وَ يُفَرِّقُونَهَا عَلَى مَوَالِيهِمْ مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ يَسْأَلُ شَهَابًا مِنْ زَكَاتِهِ لِمَوَالِيهِ وَ إِنَّمَا حُرِّمَتِ الزَّكَاةُ عَلَيْهِمْ دُونَ مَوَالِيهِمْ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَدَقَةَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ جَائِزَةٌ مُضَافًا إِلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١]

١١ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِاشِمٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ قَالَ قُلْتُ لَهُ صِدَقَاتُ بَنِي هِاشِمٍ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ تَحِلُّ لَهُمْ فَقَالَ نَعَمْ صِدَقَةُ الرَّسُولِ صِ تَحِلُّ لِجَمِيعِ النَّاسِ مِنْ بَنِي هِاشِمٍ وَ غَيْرِهِمْ وَ صِدَقَاتُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ تَحِلُّ لَهُمْ وَ لَا تَحِلُّ لَهُمْ صِدَقَاتُ إِنْسَانٍ غَرِيبٍ.

وَ أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَا الْمَفْرُوضِ مِنَ الصَّدَقَاتِ مُبَاحٌ لَهُمْ مُضَافًا إِلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مَا رَوَاهُ

١٢ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ

الحديث العاشر: صحيح أيضا.

الحديث الحادى عشر: حسن موثق.

الحديث الثانى عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٦١

بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ لَوْ حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الصَّدَقَةُ لَمْ يَحِلَّ لَنَا أَنْ نَخْرُجَ إِلَى مَكَّةَ لِأَنَّ كُلَّ مَاءٍ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَهُوَ صَدَقَةٌ.

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْهَاشِمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ أ تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِبَنِي هَرِاشِمٍ فَقَالَ إِنَّمَا تِلْكَ الصَّدَقَةُ الْوَاجِبَةُ عَلَى النَّاسِ لَا تَحِلُّ لَنَا فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ وَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ مَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَخْرُجُوا إِلَى مَكَّةَ هَذِهِ الْمِيَاهُ عَامَّتُهَا صَدَقَةٌ

الحديث الثالث عشر: مجهول كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٦٢

١٦ بَابُ مَا يَجِبُ أَنْ يُخْرَجَ مِنَ الصَّدَقَةِ وَ أَقَلُّ مَا يُعْطَى

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ أَقَلُّ مَا يُعْطَى الْفَقِيرُ مِنَ الزَّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ خَمْسُ دَرَاهِمٍ وَ لَيْسَ لِأَكْثَرِهِ حَدٌّ إِلَى آخِرِ الْبَابِ

باب ما يجب أن يخرج من الصدقه و أقل ما يعطى أقول: قال فى المقنعه: لا بأس بإخراج قليل الصدقه فى التطوع و كثيرها.

و إعطائه واحدا أو جماعه. و أقل ما يعطى الفقير من الزكاه المفترضه خمسہ دراهم فصاعدا، لأنها أقل ما يجب فى الحد الأول من الزكاه، و ليس لأكثره حد مخصوص، لتفاوت الناس فى كفايتهم، و جواز إعطاء غنى الفقير إليه من الزكاه. ثم ذكر روايه أبى ولاد و إسحاق بن عمار و خبر عمار مرسلا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٦٣

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَوَلَادِ الْحَنَاطِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ لَا يُعْطَى أَحَدٌ مِنَ الزَّكَاةِ أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ وَ هُوَ أَقَلُّ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الزَّكَاةِ فِي أَمْوَالِ الْمُتَسَلِّمِينَ فَلَا تَغْطُوا أَحَدًا أَقَلَّ مِنْ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ فَصَاعِدًا

الحديث الأول: صحيح.

و قال الشيخ فى جملة من كتبه و المرتضى فى الانتصار: لا يعطى الفقير أقل ما يجب فى النصاب الأول، و هو خمسہ دراهم أو عشره قراريط.

و قال سلا ر و ابن الجنيد: يجوز الاقتصار على ما يجب فى النصاب الثانى، و هو درهم أو عشر دينار.

و قال المرتضى فى الجمل و ابن إدريس و جمع من الأصحاب: يجوز أن يعطى الفقير من الزكاه القليل و الكثير، و لا يحد القليل بحد لا يجزئ غيره، و هو أقوى.

ثم الظاهر من كلام الأصحاب أن هذه التقديرات على الوجوب، و صرح

العلامة فى جملة من كتبه بأن ذلك على سبيل الاستحباب، بل ادعى الإجماع على عدم الوجوب.

ثم اعلم أنه ليس فيما وقفت عليه من الروايات دلالة على اعتبار التحديد ببلوغ النصاب الأول و الثانى من الذهب، و إنما الموجود فيها التقدير بخمسة دراهم أو درهم، فيحتمل سقوط التحديد فى غيرها مطلقاً، كما هو قضيه الأصل. و يحتمل اعتبار بلوغ قيمه المدفوع ذلك، و اختاره الشهيد الثانى رحمه الله، و لا ريب أنه أحوط.

و لو فرض نقص قيمه الواجب عن ذلك، كما لو وجب عليه شاه واحده لا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٦٤

[الحديث ٢]

٢ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَادِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُدْفَعَ الزَّكَاةُ أَقْلٌ مِنْ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ فَإِنَّهَا أَقْلُ الزَّكَاةِ.

[الحديث ٣]

٣ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عِيَسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الصُّهْبَانِ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى الصَّادِقِ ع هَلْ يَجُوزُ لِي يَا سَيِّدِي أَنْ أُعْطِيَ الرَّجُلَ مِنْ إِخْوَانِي مِنَ الزَّكَاةِ الدَّرَاهِمِينَ وَ الثَّلَاثَةَ الدَّرَاهِمِ فَقَدْ اشْتَبَهَ ذَلِكَ عَلَيَّ فَكَتَبْتُ ذَلِكَ جَائِزٌ

تساوى خمسة دراهم دفعها إلى الفقير، و سقط اعتبار التقدير قطعاً.

و لو أعطى ما فى الأول، ثم وجبت الزكاة عليه فى النصاب الثانى، أخرج زكاته و سقط اعتبار التقدير، إذا لم يجتمع معه ما يبلغ الأول.

و لو كان له نصابان أول و ثان، فالأحوط دفع الجميع لواحد. و ذكر الشهيد الثانى و غيره أنه يجوز إعطاء ما فى الأول لواحد و ما فى الثانى لآخر من غير كراهه و لا تحريم على القولين، و استشكله بعضهم بإطلاق النهى عن إعطاء ما دون الخمسة، و إمكان الامتثال بدفع الجميع إلى واحد.

الحديث الثانى: مجهول.

و يمكن عده ضعيفاً على المشهور، لأنه فى الاستبصار عن إبراهيم بن إسحاق الأحمري عن عبد الله بن حماد، و هو الصواب.

الحديث الثالث: صحيح.

قال فى المنتقى: ليس المراد من الصادق هنا المعنى المعروف له، لأن الكاتب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ١٤٥

فَمَحْمُولٌ عَلَى النَّصِيبِ الَّذِى يَلِى النَّصِيبَ الْأَوَّلَ لِأَنَّ النَّصِيبَ الثَّانِيَّ وَالثَّلَاثَ وَ مَا فَوْقَ ذَلِكَ رُبَّمَا كَانَ الدَّرْهَمَيْنِ وَ الثَّلَاثَةَ حَسِبَ
تَزَايِدِ الْأَمْوَالِ فَلَا بَأْسَ بِإِعْطَاءِ ذَلِكَ لِوَاحِدٍ فَأَمَّا النَّصِيبُ الْأَوَّلُ فَلَا

يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهِ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ

[الحديث ٤]

٤ مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ غَزْوَانَ

بعيد الطبقة عنه، وإنما المراد أبو الحسن الهادي أو أبو محمد العسكري عليهما السلام، لأنه معدود في كتاب الشيخ في رجالهما. وقد روى الصدوق مضمون الخبر عن أبيه و محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، و الحميري، و محمد بن يحيى العطار، و أحمد بن إدريس جميعاً، عن محمد بن عبد الجبار أن بعض أصحابنا كتب على يدي أحمد بن إسحاق إلى علي بن محمد العسكري عليهما السلام أعطى الرجل من إخواني من الزكاة الدرهمين و الثلاثة، فكتب: افعل إن شاء الله. و ربما أفادت هذه الرواية كون المكتوب إليه في تلك أبو الحسن عليه السلام. انتهى.

و أقول: هذان الخبران صحيحان، فينبغي حمل النهي على الكراهة جمعا.

قوله رحمه الله: فمحمول على النصاب قال في المدارك: إنما يستحب إعطاء الخمسة دراهم أو يجب إذا بلغ الواجب ذلك، فلو أعطى ما في الأول لواحد، ثم وجب الزكاة عليه في النصاب الثاني، أخرج زكاته و سقط اعتبار التقدير فيه، إذا لم يجتمع منه نصب كثيره يبلغ الأول.

الحديث الرابع: صحيح أيضاً.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٦٦

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ كَمْ يُعْطَى الرَّجُلُ الْوَاحِدُ مِنَ الزَّكَاةِ قَالَ أَعْطَاهُ مِنَ الزَّكَاةِ حَتَّى تُغْنِيَهُ.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع قَالَ أَعْطَاهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ.

[الحديث ٦]

٦ سَمِعْتُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الصَّقْرِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ اللَّوْلُؤِيِّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانَ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أُعْطِيَ الرَّجُلُ مِنَ الزَّكَاةِ مِائَةٌ دِرْهَمٍ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ مِائَتَيْنِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ ثَلَاثًا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ أَرْبَعًا قَالَ نَعَمْ قُلْتُ خَمْسًا قَالَ نَعَمْ حَتَّى تُغْنِيَهُ.

[الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَثْبَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع قَالَ قُلْتُ لَهُ أَعْطَى الرَّجُلَ مِنَ الزَّكَاةِ ثَمَانِينَ دِرْهَمًا قَالَ نَعَمْ وَ زِدْهُ قُلْتُ أَعْطِيَهُ مِائَةَ دِرْهَمٍ قَالَ نَعَمْ وَ أَغْنِيَهُ إِنْ قَدَرْتَ عَلَى أَنْ تُغْنِيَهُ

الحديث الخامس: موثق.

الحديث السادس: ضعيف.

قال فى الشرائع: و لا حد للأكثر إذا كان دفعه، و لو تعاقبت عليه العطيه، فبلغت مئونه السنه، حرم عليه الزائد.

الحديث السابع: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٦٧

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ كَمْ يُعْطَى الرَّجُلُ مِنَ الزَّكَاةِ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع إِذَا أَعْطِيَتْ فَأَغْنِيَهُ

الحديث الثامن: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٦٨

١٧ بَابُ حُكْمِ الْحُبُوبِ بِأَسْرِهَا فِي الزَّكَاةِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ يُرَكَّى سَائِرُ الْحُبُوبِ مِمَّا أُتْبِتَتِ الْأَرْضُ فَدَخَلَ الْقَفِيرَ وَ الْمَكْيَالَ بِالْعُشْرِ وَ نِصْفِ الْعُشْرِ كَالْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ سَنَّهُ مُؤَكَّدَةً إِلَى آخِرِ الْبَابِ قَدْ بَيَّنَّا فِي أَوَّلِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ إِلَّا فِي تِسْعَةِ أَشْيَاءَ وَ أَنَّهُ لَيْسَ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي شَيْءٍ مِمَّا أُتْبِتَتِ الْأَرْضُ سِوَى الْمَارْبَعَةِ الْأَجْنَسِ التَّمْرِ وَ الزَّيْبِ وَ الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ أَنَّ مَا عَيْدَاهَا فَإِنَّمَا يُرَكَّى عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِحْبَابِ وَ الَّذِي وَرَدَ فِي زَكَاةِ مَا عَيْدَا هَذِهِ الْأَجْنَسِ الْأَرْبَعَةَ مِنَ الْحُبُوبِ كُلِّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ النَّدْبِ وَ الْإِسْتِحْبَابِ فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

باب حكم الحبوب بأسرها في الزكاه و في المقنعه: بالعشر و نصف العشر سنه مؤكده دون فريضه واجبه، و ذلك أنه قد ورد في زكاه سائر الحبوب آثار عن الصادقين عليهم السلام، مع ما ورد عنهم

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٦٩

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ

في حصرها في التسعه الأشياء المقدم ذكرها، و قد ثبت أن أخبارهم لا تتناقض، فلم يكن لنا طريق إلى الجمع بينها إلا إثبات الفرض فيما أجمعوا على وجوبها فيه.

و حمل ما اختلفوا فيه مع عدم ورود التأكيد في الأمر على السنه المؤكده، على ما بيناه في أول هذا الباب، إذا كان الحمل لهما على الفرض معا تتناقض الأخبار الوارده فيه، و إسقاط أحدهما إبطال الإجماع، و إسقاط الآخر إبطال لإجماع الفرقه المحقه على المنقول في معناه، و ذلك فاسد، و في فساده صحه ما أوردناه من الفتوى، ثم أورد روايتي محمد بن مسلم و زراره.

و أقول: ظاهر الكليني في الكافي

الوجوب فى جميع الحبوب و قال فيه: قال يونس: معنى قوله "إن الزكاه فى تسعه أشياء و عفا عما سوى ذلك" إنما كان ذلك فى أول النبوه، كما كانت الصلاه ركعتين ثم زاد رسول الله صلى الله عليه و آله سبع ركعات، و كذلك الزكاه وضعها رسول الله و سنها فى أول نبوته على تسعه أشياء ثم وضعها على جميع الحبوب. انتهى.

و قال الشهيد رحمه الله فى الدروس: قول يونس و ابن الجنيد بوجوبها فى جميع الحبوب شاذ، و كذا إيجاب ابن الجنيد الزكاه فى الزيتون، و الزبيب فى الأرض العشرية، و كذا العسل فيها لا فى الخراجيه. نعم يستحب فيما يكال و يوزن عدا الخضر كالبطيخ و القضب.

الحديث الأول: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٧٠

حَرِيْزٌ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْحَرْثِ مَا يُرَكِّي مِنْهُ فَقَالَ الْبُرُّ وَ الشَّعِيرُ وَ الدُّرَّةُ وَ الدُّخْنُ وَ الأَرُزُّ وَ السُّلْتُ وَ العَدَسُ وَ السُّمْسِمُ كُلُّ هَذَا يُرَكِّي وَ أَشْبَاهُهُ

و اعلم أنه ذهب الشيخ و جماعه إلى أن السلت - أى بالضم - نوع من الشعير و العلس نوع من الحنطه، مستدلين بكلام بعض أهل اللغه.

و مقتضى كلام ابن دريد فى الجمهوره المغايره، فإنه قال: السلت حب يشبه الشعير أو هو بعينه.

و قال أيضا: العلس حبه سوداء تخبز فى الجذب أو تطبخ. انتهى.

و قال فى المصباح: السلت قيل: ضرب من الشعير ليس له قشر يكون فى الحجاز.

و قال ابن فارس: ضرب منه رقيق الشعر صغار الحب.

و قال الأزهرى: حب بين الحنطه و الشعير و لا قشر له كقشر الشعير، فهو كالحنطه فى ملاسته و كالشعير فى طبعه و برودته.

و قال الصيدلانى: هو كالشعير فى

صورتها، و كالمح في طبعها، و هو خطأ.

و قال: العلس بفتح الحاءين ضرب من الحنطة تكون في القشرة منه حبتان، و قد تكون واحده أو ثلاث.

و قال بعضهم: هو حب سوداء تؤكل في الجذب. و قيل: هو مثل البر إلا أنه عسر الاستنقاء. و قيل: هو العلس.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٧١

[الحديث ٢]

٢ حريز عن زرارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ مِثْلَهُ وَ قَالَ كُلُّ مَا كِيلَ بِالصَّاعِ فَبَلَغَ الْأَوْسَاقَ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ وَ قَالَ جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ص الصَّدَقَةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ أَنْبَتِ الْأَرْضُ إِلَّا الْخَضِرَ وَ الْبُقُولَ وَ كُلَّ شَيْءٍ يَفْسُدُ مِنْ يَوْمِهِ.

[الحديث ٣]

٣ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَيْشَمٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الدُّرَةِ شَيْءٌ قَالَ الدُّرَةُ وَ الْعِيدَسُ وَ السُّلْتُ وَ الْحُبُوبُ فِيهَا مِثْلُ مَاءٍ فِي الْحِنْطَةِ وَ الشَّعِيرِ وَ كُلُّ مَاءٍ كِيلَ بِالصَّاعِ فَبَلَغَ الْأَوْسَاقَ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ فَعَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةُ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع هَلْ فِي الْأَرْضِ شَيْءٌ فَقَالَ نَعَمْ ثُمَّ قَالَ إِنَّ الْمَدِينَةَ لَمْ تَكُنْ يَوْمَئِذٍ أَرْضَ أَرْضٍ فَيُقَالُ فِيهِ وَ لَكِنَّهُ قَدْ جُعِلَ فِيهِ وَ كَيْفَ لَا يَكُونُ فِيهِ وَ عَامَهُ خَرَجَ الْعِرَاقُ مِنْهُ

و أقول: العلس لم يرد في هذه الأخبار، لكن ذكره الأصحاب.

الحديث الثاني: حسن أيضا.

الحديث الثالث: حسن موثق.

الحديث الرابع: حسن موثق أيضا.

قوله عليه السلام: نعم ظاهره الوجوب، كما هو مذهب ابن الجنيد، كما مر.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٧٢

١٨ بَابُ حُكْمِ الْخَضِرِ فِي الزَّكَاةِ

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا خِلَافَ بَيْنَ آلِ الرَّسُولِ وَ بَيْنَ شِيعَتِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْإِمَامَةِ أَنَّ الْخُضَرَ كَالْقَصَبِ وَ الْبُطِيخِ وَ مَا أَشْبَهَهُ مِمَّا لَا بَقَاءَ لَهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ وَ لَا زَكَاةَ عَلَى ثَمَنِهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَ هُوَ بِحَالِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

باب حكم الخضر في الزكاه في المقنعه: لا خلاف بين آل الرسول عليهم السلام كافة و بين شيعتهم من أهل الإمامه أن الخضر كالقصب و البطيخ و القثاء و الخيار و الباذنجان و ما أشبه ذلك مما لا بقاء له لا زكاه فيه، و لو بلغت قيمته ألف دينار. و لا زكاه على ثمنه بعد البيع حتى يحول عليه الحول و هو على كمال حد ما تجب فيه الزكاه.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٧٣

[الحدِيث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَلِيِّ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَيْسَ عَلَى الْخُضْرِ وَ لَا عَلَى الْبُطِيخِ وَ لَا عَلَى الْبُقُولِ وَ أَشْبَاهِهِ زَكَاةٌ إِلَّا مَا اجْتَمَعَ عِنْدَكَ مِنْ غَلَّتِهِ فَبَقِيَ عِنْدَكَ سَنَةً.

[الحدِيث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُمَا قَالَا عَفَا رَسُولُ اللَّهِ ص عَنِ الْخُضْرِ قُلْتُ وَ مَا الْخُضْرُ قَالَا كُلُّ شَيْءٍ لَا يَكُونُ لَهُ بَقَاءُ الْبُقُلِ وَ الْبُطِيخِ وَ الْفَوَاكِهَ وَ شَبَهُ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ سَرِيعَ الْفَسَادِ قَالَ زُرَّارَةُ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع هَلْ فِي الْقَصَبِ شَيْءٌ قَالَ لَا.

[الحدِيث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَمَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْخُضْرِ فِيهَا زَكَاةٌ وَ إِنْ بَاعَ بِالْمَالِ الْعَظِيمِ فَقَالَ لَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

[الحدِيث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيٍّ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلَبِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا فِي الْخُضْرِ قَالَ وَ مَا هِيَ قُلْتُ الْقَصَبُ وَ الْبُطِيخُ وَ مِثْلُهُ مِنَ الْخُضْرِ فَقَالَ لَا شَيْءٌ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُبَاعَ مِثْلُهُ بِمَالٍ فَيَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ

الحديث الثاني: صحيح.

الحديث الثالث: حسن.

الحديث الرابع: حسن.

ملاذ الأخيـار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٧٤

فَفِيهِ الصَّدَقَةُ وَ عَن شَجَرِ العُضَاهِ مِنَ الخَوْخِ وَ الفُرْسِكِ وَ أَشْبَاهِهِ فِيهِ زَكَاةٌ قَالَ لَا قُلْتُ قِيمَتُهُ قَالَ مَا حَالَ عَلَيْهِ الحَوْلُ مِنْ تَمَنِيهِ فَرَكَّهُ

قوله: و عن شجر الغضاه فى الكافى: و عن الغضاه من الفرسك و أشباهه.

أقول: النسخ هنا مختلفه، و فى تصحيحها و شرحها وجوه:

الأول أن يكون بالعين المهمله و الضاد المعجمه و الهاء بعد الألف، كما صححه صاحب منتقى الجمان، فيكون بكسر العين جمع العضاهه بالكسر، أى: الأشجار العظيمه.

قال فى القاموس: العضاهه بالكسر أعظم الشجر، أو الخمط، أو كل ذات شوكة، أو ما عظم منها و طال، و الجمع عضاه و عضون و عضوات.

و قال الجوهري: العضاه كل شجر يعظم و له شوكة، ثم قال: و واحد العضاه عضاهه و عضه بحذف الهاء الأصليه، كما حذف من الشفه، و نقصانها الهاء لأنها تجمع على عضاه مثل شفاه، فترد الهاء فى الجمع.

الثانى: أن يكون بالعين و الضاد المعجمتين، كما فى بعض نسخ الكتاب و أكثر نسخ الكافى.

ملاذ

و فى القاموس: الغضاه شجر معروف، و الجمع الغضا.

فأطلق هنا على مطلق الشجر الكبير مجازاً، و هو بعيد.

الثالث: ما خطر بالبال، و هو أن يقرأ بالغين المعجمه المضمومه و الضاد المعجمه جمع غاض، كعصاه جمع عاص، أى: الأشياء الوافره الكثيره من الثمار.

قال الفيروزآبادى: شىء غاض حسن الغضو جام وافر.

الرابع: ما قيل: إنه من الغض من المضاعف بمعنى الطرى، أى: لا زكاه فيما كان طريا كالفرسك و شبهه. و هو غير مستقيم، و إن كان له وجه بحسب المعنى، لأن الغض و الغضيض لا يجمعان على الغضاه.

لكن يظهر من الدروس أنه كان فى نسخه الغض، حيث قال: نعم يستحب فيما يكال أو يوزن عدا الخضره كالبطيخ و القضب، و روى سقوطها عن الغض كالفرسك و هو الخوخ و شبهه، و عن الأشنان و القطن و الزعفران و جميع الثمار.

و قال الفيروزآبادى: الفرسك كزبرج الخوخ، أو ضرب منه أجود أحمر، أو ما يتفلق عن النواه.

و قال: الخوخه ثمره معروفه، و الجمع خوخ.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ١٧٦

١٩ بَابُ حُكْمِ الْخَيْلِ فِي الزَّكَاةِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ تَزَكَّى الْخَيْلُ الْإِنَاثُ الْعِتَاقُ السَّائِمَةُ وَ الْبَرَادِينُ الْإِنَاثُ السَّائِمَةُ سُنَّهٖ غَيْرَ فَرِيضَةٍ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَغْفُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ

باب حكم الخيل فى الزكاه قوله رحمه الله: سنه غير فريضه أقول: استحباب الزكاه فى الخيل الإناث مجمع عليه بين الأصحاب.

قال فى التذكرة: قد أجمع علماؤنا على استحباب الزكاه فى الخيل بشروط ثلاثه: السوم، و الأنوثة، و الحول. و ظاهر الكلينى الوجوب، حيث قال: باب ما يجب عليه الصدقه من الحيوان، و أورد هذه الأخبار.

الحديث الأول: حسن كالصحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٧٧

مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَ زُرَّارَةُ عَنْهُمَا جَمِيعًا قَالَا وَضَعَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الْخَيْلَ الْعِتَاقَ الرَّاعِيَةَ فِي كُلِّ فَرَسٍ فِي كُلِّ عَامٍ دِينَارَيْنِ وَ جَعَلَ عَلِيُّ بْنُ الْبَرَادِيزِيِّ دِينَارًا.

[الحديث ٢]

٢ حَمَّادٌ عَنْ حَرِيرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ هَلْ عَلَى الْبِغَالِ شَيْءٌ فَقَالَ لَا فَقُلْتُ كَيْفَ صَارَ عَلَى الْخَيْلِ وَ لَمْ يَصِرْ عَلَى الْبِغَالِ فَقَالَ لِأَنَّ الْبِغَالَ لَا تَلْقَحُ وَ الْخَيْلُ الْإِنَاثُ يُنْتَجَنُ وَ لَيْسَ عَلَى الْخَيْلِ الدُّكُورِ شَيْءٌ قَالَ قُلْتُ هَلْ عَلَى الْفَرَسِ أَوْ الْبَعِيرِ يَكُونُ لِلرَّجُلِ يَزَكِّيهِ شَيْءٌ فَقَالَ لَا لَيْسَ

و قال الجوهرى: العتيق الكريم من كل شىء و فسرہ أصحابنا بما كان أبواه عربيين كريمين. و البرذون بكسر الباء و سكوت الراء و فتح الذال المعجمه خلاف العتيق. و فى بعض النسخ بالزاي، و هو تصحيف.

و قال فى الدروس: يستحب فى الخيل بشرط الأنوثة و السوم و الحول، ففى العتيق ديناران، و فى البرذون دينار. و الأقرب أنه لا زكاه فى المشترك، حتى يكون لكل واحد فرس، و فى اشتراط كونها غير عامله نظر أقربه نعم، لروايه زراره، و لا- زكاه فى البغال و الحمير و الرقيق إلا فى

التجاره.

الحديث الثاني: كالسابق.

و فى النهايه: ناغه لاقح اذا كانت حاملا.

و فى القاموس: المرج المرعى ترعى فيه الدواب و إرسالها للرعى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٧٨

عَلَى مَا يُعْلَفُ شَىْءٌ إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَلَى السَّائِمَةِ الْمُرْسَلَةِ فِي مَرْجِهَا عَامَهَا الَّذِي يَقْتَنِيهَا فِيهِ الرَّجُلُ فَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ شَىْءٌ

قوله عليه السلام: يقتنيها كذا فى الكافى، و فى بعض النسخ " يقنيها".

و فى النهايه: فناه يقنوه و اقتناه إذا اتخذه لنفسه دون البيع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٧٩

٢٠ بَابُ حُكْمِ أَمْتَعَةِ التَّجَارَاتِ فِي الزَّكَاةِ

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ كُلُّ مَتَاعٍ طُلِبَ مِنْ مَالِكِهِ بِرَبْحٍ أَوْ بِرَأْسِ مَالِهِ فَلَمْ

باب حكم أمتعه التجارات فى الزكاه قوله رحمه الله: و كل متاع أُقول: اختلف علماؤنا فى زكاه مال التجاره، فذهب الأكثر و منهم الشيخان و المرتضى و ابن إدريس و أبو الصلاح و ابن البراج و ابن أبى عقيل و سائر المتأخرين إلى أنها مستحبه، و حكى المحقق عن بعض علمائنا قولاً بالوجوب، و هو الظاهر من كلام ابن بابويه فى الفقيه.

و المعتمد الاستحباب، و إن كان ظاهر بعض الأخبار عدم الاستحباب أيضاً، بأن تكون الأخبار الداله على وجوبها أو رجحانها محموله على التقية، كما يومئ إليه بعضها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٨٠

.....

و عرفها الأكثر بأنها مال ملك بعقد معاوضه للاكتساب عند التملك، فخرج بقولهم " ملك بعقد معاوضه " ما يملك بغير عقد كالإرث و حيازه المباحات و إن قصد بها الاكتساب، أو ملك بعقد بغير معاوضه كالهبة و الوقف. و قيل: المراد بالمعاوضه ما يقوم طرفاها بالمال، كالبيع و الصلح، و يعبر عنه بالمعاوضه المحضه فيخرج الصداق و عوض الخلع أو الصلح عن

دم العمد، و قد تطلق المعاوضه على المعنى الأعم.

و تنظر الشهيد الثانى رحمه الله فى صدق التجاره على هذا القسم مع قصدها و قطع فى التذكرة بعدمه.

و احترزوا بقصد الاكتساب عند التملك عما ملك بعقد معاوضه مع عدم قصد الاكتساب، كالقينه أو الصدقه به أو نحو ذلك. و نقل فى التذكرة الإجماع على اشتراط كون التمليك بفعله، و ظاهره اتفاق الأصحاب على اشتراط كون التملك بعوض، فلا يكفى مثلا الهبه و الاحتطاب و الاحتشاش، و تردد فيه صاحب المعتر و جعل الاشتراط أشبه.

و أما اشتراط نيه الاكتساب، فلا أعلم فيه خلافا، بل يعتبر استمرار هذه النيه طول الحول. و هل تعتبر مقارنة هذه النيه للتملك؟ قيل: نعم، و هو المشهور.

و نقل عليه فى المعتر اتفاق العلماء، و نقل فى مسأله أخرى قول الشيخ بأنه لو نوى بمال القنيه التجاره لم يدر فى حول التجاره، و نقل عن بعض العامه أنه يدور فى الحول بالنيه، و قوى هذا القول.

و هو المنقول عن جماعه من المتأخرين منهم الشهيدان، و هو قوى و إن كان لا يخلو من تردد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٨١

يَبِغُهُ طَلْبًا لِلْفَضْلِ فِيهِ فَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فِيهِ الزَّكَاةُ بِحِسَابِ قِيَمَتِهِ سَنَةً مُؤَكَّدَةً وَ مَتَى طُلِبَ بِأَقْلٍ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ فَلَمْ يَبِغْهُ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ وَ إِنْ حَالَ عَلَيْهِ حَوْلٌ وَ أَحْوَالٌ وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ إِذَا بَاعَهُ زَكَاةً لِسَنَةٍ وَاحِدَةٍ وَ ذَلِكَ هُوَ الْإِحْتِيَاظُ

قوله رحمه الله: طلب من مالكة لا- خلايف بين الأصحاب فى أنه إنما تستحب أو تجب زكاة التجاره إذا طلب برأس المال أو الربح طول الحول، فلو نقص رأس ماله فى أثناء الحول و لو حبه سقطت،

و كذا تسقط لو نوى القنيه فى الأثناء.

قوله رحمه الله: بحساب قيمته ليست هذه الفقره فيما عندنا من المقنعه، بل فيه: ففيه الزكاه سنه مؤكده على المأثور عن الصادقين عليهم السلام، و متى طلب- إلى آخره.

و على تقديره فالمراد أن الزكاه إنما تلزم بحساب قيمته من الدراهم و الدنانير من كل أربعين واحدا، فيكون إشاره إلى القدر المخرج، أو يكون إشاره إلى اشتراط النصاب أيضا، أو إلى تعلق الزكاه بالقيمه لا بالعين، أو إلى عدم اشتراط بقاء العين طول الحول.

و يتضح جميع ذلك بيان أمور:

الأول: أنه لا خلاف بين الأصحاب فى أنه يعتبر بلوغ قيمته بأحد النقدين نصابا.

قال المحقق فى الشرائع: و يقوم بالدراهم أو الدنانير.

و قال السيد فى المدارك: إطلاق العبارة يقتضى عدم الفرق فى ذلك بين

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٨٢

.....

كون الثمن الذى وقع به الشراء من أحد النقدين أو غيره، و هو مشكل على إطلاقه. و الأصح أن الثمن إن كان من أحد النقدين، و جب تقويم السلعه بما وقع به الشراء، كما صرح به المصنف فى المعتبر و العلامه و من تأخر عنه. و لو كان الثمن عروضاً قوم بالغالب، و لو تساوى النقدان فيكفى بلوغ أحدهما. انتهى.

و لا- خلاف أيضا بين الأصحاب فى اعتبار وجود النصاب طول الحول. و هل يشترط فى زياده على النصاب بلوغه النصاب الثانى؟ قيل نعم، كما صرح به فى التذكرة و المنتهى، و ظاهر التحرير العدم، و مال إليه الشهيد الثانى فى بعض فوائده.

الثانى: اختلف الأصحاب فى أنه هل يشترط فى هذه الزكاه بقاء السلعه طول الحول أم لا؟ فذهب الشيخ و العلامه و جماعه من المتأخرين إلى عدم الاشتراط، بل

نقل في التذكرة الإجماع عليه. و ذهب الصدوق و المفيد و المحقق في المعبر إلى الاشتراط، فلو باع السلعة في أثناء الحول استأنف الحول.

و الأول لا يخلو من قوه، لما رواه الكليني بسند موثق عن سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: فإن كان متاعه و دينه و ماله في تجارته التي يتقلب فيها يوما بيوم يأخذ و يعطى و يبيع و يشتري، فهو يشبه العين في يده، فعليه الزكاة. و لا ينبغي له أن يغير ذلك إذا كان حال متاعه و ماله على ما وصف لك، فيؤخر الزكاة. و غيره من الأخبار.

الثالث: اختلف الأصحاب في تعلق الزكاة بالقيمة أو بالمتاع، و المشهور هو الأول، و مال المحقق في المعبر و العلامة في التذكرة إلى الثاني، فلو أخرج

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٨٣

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حِازِمٍ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ الشَّامِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مَتَاعًا فَكَسِدَ عَلَيْهِ مَتَاعُهُ وَ قَدْ كَانَ زَكَاةً قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ هَلْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ أَوْ حَتَّى يَبِيعَهُ فَقَالَ إِنَّ كَانَ أَمْسَكَهُ التَّمَّاسَ الْفَضْلُ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيْزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مَتَاعًا وَ كَسِدَ عَلَيْهِ وَ قَدْ زَكَاةً قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ الْمَتَاعَ مَتَى يُزَكِّيهِ فَقَالَ إِنَّ كَانَ أَمْسَكَ مَتَاعَهُ يَبْتَغِي بِهِ رَأْسَ مَالِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ وَ إِنْ كَانَ حَبَسَهُ بَعِيدَ مَا يَجِدُ رَأْسَ مَالِهِ - فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ بَعِيدَ مَا أَمْسَكَهُ بَعِيدَ رَأْسِ الْمَالِ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ تَوَضَّعَ عِنْدَهُ الْأَمْوَالُ يَعْمَلُ بِهَا فَقَالَ إِذَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَلْيُرْكَهَا

من العين فهو الواجب، و إن عدل إلى القيمة فقد أخرج بدل الزكاة.

و تظهر الفائدة في جواز بيع السلعة بعد الحول و قبل إخراج الزكاة أو ضمائها، فيجوز على القول بتعلقها بالقيمة، لا على القول بتعلقها بالعين، إن قلنا بوجود هذه الزكاة، و فيما لو زادت القيمة بعد الحول، فعلى الأول يخرج ربع عشر القيمة الأولى، و على الثاني يخرج الزيادة أيضا.

الحديث الأول: مجهول.

الحديث الثاني: حسن.

قوله عليه السلام: إذا حال عليها الحول فليزكها ظاهره لزوم التزكية وإن لم يرخصوا له. وكأنه مما يؤيد الوجوب، إلا أن يحمل على الإذن، أو على استحباب اشتراطه في أصل العقد، فتأمل.

ملاذ الأختار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٨٤

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ قَالَ سَأَلَهُ سَيِّدُ الْأَعْرَجِ وَ أَنَا حَاضِرًا أَسْمَعُ فَقَالَ إِنَّا نَكْبِسُ الزَّيْتِ وَ السَّمْنَ عِنْدَنَا نَطْلُبُ بِهِ التَّجَارَةَ فَرُبَّمَا مَكَثَ عِنْدَنَا السَّنَةَ وَ السَّنَتَيْنِ هَلْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ قَالَ فَقَالَ إِنْ كُنْتَ تَزْبِجُ فِيهِ شَيْئًا أَوْ تَجِدُ رَأْسَ مَالِكَ فَعَلَيْكَ فِيهِ زَكَاةٌ

وَإِنْ كُنْتَ إِنَّمَا تَرَبِّصُ بِهِ لِأَنَّكَ لَا تَجِدُ إِلَّا وَضِيعَةً فَلَيْسَ عَلَيْكَ زَكَاةٌ حَتَّى يَصِيرَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً

الحديث الثالث: صحيح.

قوله: إنا نكبس أى: نحفظ الزيت و السمن و ندخلهما فى الخواىى و نحوها، أو ندخرهما فى الكبس، و هو بالكسر البيت الصغير و البيت من الطين، لنبيعهما فى وقت آخر.

فى القاموس: كبس البئر و النهر يكبسهما طمهما بالتراب، و ذلك التراب كبس بالكسر، و رأسه فى ثوبه أخفاه و أدخله فيه، و الكبس بالكسر بيت من طين انتهى.

و فى بعض النسخ "تكتسب" كما فى المقنعه، و هو أظهر.

قوله عليه السلام: إنما تربص به على صيغه الخطاب بحذف إحدى التائين.

فى القاموس: ربص بفلان ربصا انتظر به خيرا أو شرا يحل به كتربص.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٨٥

فَإِذَا صَارَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً فَزَكَّهُ لِلْسَّنَةِ الَّتِي تَتَجَرُّ فِيهَا.

وَ قَدْ رُوِيَ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ

و فى النهايه: الوضيعه الخساره من رأس المال.

قوله عليه السلام: فزكه للسنه التى تتجر فيها كذا فى أكثر النسخ، و فى الكافى: فى السنه التى اتجرت فيها.

و كان المراد أنه إذا كان فى المال وضيعه و نض المال لا يمنع الوضيعه السابقه الزكاه فى تلك التجاره المستأنفه، بل ينظر إلى رأس المال فى تلك التجاره.

و يحتمل أن يكون المعنى أنه إذا صار ذهبا أو فضه و أراد بقنيتهما الاكتساب و الربح، فلو خسرا و لم يربحا أيضا يلزمه فيهما الزكاه.

و لعل الشيخ رحمه الله حمله على أنه لو مرت عليه سنون و لم يربح يزكاه إذا نض لسنه واحده. فالمراد بالسنه التى اتجر فيها السنه التى باع فيها.

و في المقنعه: في السنه التي تخرج

فيها، أى: تخرج الذهب و الفضة فيها، كأنها كانت محبوسه فى المتاع فخرجت فيها.

كما روى فى الكافى عن سماعه عنه عليه السلام فى الدين، حيث قال: عليه زكاه حتى يخرج، فإذا هو خرج زكاه لعامه ذلك، فيمكن حمله على ما إذا حال عليه الحول بعد الإنضااض.

و قرأ السيد ماجد البحرانى رحمه الله "تجبر فيها" بالجيم و الباء الموحده

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٨٦

[الحديث ٤]

٤ روى ذلك الحسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبرَاهِيمَ ع الرَّجُلُ يَشْتَرِي الوَصِيفَةَ يُثْبِتُهَا عِنْدَهُ لِتَزِيدَ وَ هُوَ يُرِيدُ بَيْعَهَا أَعْلَى ثَمَنَهَا زَكَاةٌ قَالَ لَا حَتَّى يَبِيعَهَا قُلْتُ فَإِنْ بَاعَهَا أَيْزَكَّى ثَمَنَهَا قَالَ لَا حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الحَوْلُ وَ هُوَ فِي يَدِهِ.

وَ الأَخْذُ بِالحَدِيثِ الأوَّلِ عِنْدِي أَحْوْطُ وَ الَّذِي يُؤَكِّدُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥]

٥ عَلِيُّ بْنُ الحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ سِنْدِي بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ العَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ المَتَاعُ لَا أُصِيبُ بِهِ رَأْسَ المَالِ عَلَيَّ فِيهِ زَكَاةٌ قَالَ لَا قُلْتُ أَمْسِكُهُ سَنَتَيْنِ ثُمَّ أبيعُهُ مَا ذَا عَلَيَّ قَالَ سَنَةً وَاحِدَةً.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ فِي مَالِ التَّجَارَةِ لَيْسَ بِفَرْضٍ وَ إِنَّمَا هُوَ مُنْدُوبٌ مُسْتَحَبٌّ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ مِنْ أَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِي الرِّكَازِ وَ الدَّرَاهِمِ وَ الدَّنَانِيرِ

و حذف إحدى تاءى المضارع، من قولهم "تجبر الرجل" إذا عاد إليه ما ذهب منه. و المراد هنا عوز رأس ماله بعد فقدانه.

قال فى القاموس: تجبر فلان مالا أصابه، و الرجل عاد إليه ما ذهب عنه انتهى.

و هو تصحيف لطيف، و المسموع من المشايخ النسخة الأولى.

الحديث الرابع: موثق.

و فى النهايه: الوصيف العبد، و الوصيفه الأمه، و جمعها وصفا و وصائف.

الحديث الخامس: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٨٧

الْمَضْرُوبِهِ الْمَكْنُوزِهِ وَ مَا عَدَاهَا لَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ وَ يُؤَكَّدُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦]

٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَعْقُوبَ الْهَاشِمِيِّ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ وَ عُيَيْدٍ وَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَيْسَ فِي الْمَالِ الْمُضْطَرَبِ بِهِ زَكَاةٌ فَقَالَ لَهُ إِسْمَاعِيلُ ابْنُهُ يَا أَبَتِ جُعِلَتْ فِدَاكَ أَهْلَكَتَ فُقَرَاءَ أَصْحَابِكَ فَقَالَ أَيْ بُنَى حَقُّ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يُخْرِجَهُ فَخَرَجَ.

[الحديث ٧]

٧ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ كَانَ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ فَاشْتَرَى بِهِ مَتَاعًا

الحديث السادس: مجهول.

قوله عليه السلام: في المال المضطرب به من الضرب بمعنى السير، أو بمعنى المضارب به، أو بمعنى المتحرك.

في المصباح: ضربت في الأرض سافرت، و ضارب فلان فلانا مضاربه و تضاربوا و اضطربوا، و رميته فما اضطرب أي: ما تحرك.

قوله عليه السلام: أي بنى قال السيد الداماد قدس سره: أي بفتح الهمزة للدعاء، أي: يا بنى لا أبالي ذلك، فإن ما قلته حق أراد الله تعالى إخراجها. أو بكسرهما للإيجاب و التصديق، أي: الأمر كما تقول، و لكن حق أراد الله أن يخرجها و يظهره فخرج و ظهر منى.

الحديث السابع: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٨٨

ثُمَّ وَضَعَهُ فَقَالَ هَذَا مَتَاعٌ مَوْضُوعٌ فَإِذَا أَحْبَبْتُ بَعْتُهُ فَيَرْجِعُ إِلَيَّ رَأْسُ مَالِي وَ أَفْضَلُ مِنْهُ هَلْ عَلَيْهِ فِيهِ صِدْقَةٌ وَ هُوَ مَتَاعٌ قَالَ لَا حَتَّى يَبِيعَهُ قَالَ فَهَلْ يُؤَدَّى عَنْهُ إِنْ بَاعَهُ لِمَا مَضَى إِذَا كَانَ مَتَاعًا قَالَ لَا.

[الحديث ٨]

٨ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ كُنْتُ قَاعِدًا عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ ع وَ لَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُ ابْنِهِ جَعْفَرٍ فَقَالَ يَا زُرَّارَةُ إِنَّ أَبَا ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَ عُثْمَانَ تَنَازَعَا عَلَيَّ عَهْدَ رَسُولِ اللَّهِ ص فَقَالَ

عُثْمَانُ كُلَّ مَالٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ يُدَارُ بِهِ وَيُعْمَلُ بِهِ وَيَتَّجَرُ بِهِ فِيهِ الرَّكَاةُ إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَمَّا مَا
اتَّجَرَ بِهِ

أَوْ دِيرَ وَ عَمَلٍ بِهِ فَلَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ إِنَّمَا الزَّكَاةُ فِيهِ إِذَا كَانَ رِكَازاً أَوْ كَنْزاً مَوْضُوعاً فَإِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فِيهِ الزَّكَاةُ فَاخْتَصَّ مَا فِي ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ص قَالَ فَقَالَ الْقَوْلُ مَا قَالَ أَبُو ذَرٍّ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَأَبِيهِ مَا تُرِيدُ إِلَى أَنْ تُخْرِجَ مِثْلَ هَذَا فَيُكْفَى النَّاسُ أَنْ يُعْطُوا فَقَرَأَهُمْ وَ مَسَاكِينَهُمْ فَقَالَ أَبُوهُ ع إِلَيْكَ عَنِّي لَا أَجِدُ مِنْهَا بُدْأً

الحديث الثامن: صحيح أيضاً.

قوله عليه السلام: ما تريد إلى أن يخرج و في بعض النسخ " إلا أن يخرج " و " ما " على الأصل استفهاميه، و المعنى:

ما الذى تقصده فى مثل هذا القول الذى يخرج عنك، فيسمعه الناس فيكفون عن إعطاء الزكاة. و على نسخه " لا " نافية.

و على التقديرين فمراده " ع " بيان هذا الحكم و توضيحه على الناس. لا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٨٩

.....

الاعتراض على أبيه عليهما السلام.

قوله عليه السلام: إليك عنى فى النهايه: فى الحديث " إليك إليك " هو كما يقال: الطريق الطريق و يفعل بين يدى الأمراء، و معناه تنح و أبعاد، و تكريره للتأكيد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٩٠

[بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرَةِ]

٢١ بَابُ [وَجُوبِ] زَكَاةِ الْفِطْرَةِ

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ زَكَاةُ الْفِطْرَةِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ حُرٍّ بَالِغٍ كَامِلٍ بِشَرْطِ وُجُودِ الطَّوْلِ لَهَا يُخْرِجُهَا عَنْ نَفْسِهِ وَ عَنْ جَمِيعِ مَنْ يَعْمَلُ مِنْ ذَكَرٍ وَ أَنْتَى وَ حُرٌّ

باب زكاة الفطره أى: زكاة الدين و الإسلام، لأنها أول زكاة وجبت فى الإسلام. أو زكاة البدن أو زكاة الفطر من الصيام.

قوله رحمه الله: بشرط وجود الطول لها أقول: ظاهره وجوب الفطره على من قدر على إخراجها، كما نسب إلى ابن الجنيد، لكن قال بعد ذلك: روى عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي

عبد الله عليه السلام قال: تجب الفطره على كل من تجب عليه الزكاه.

و روى يونس بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: تحرم الزكاه على من عنده قوت السنه، و تجب الفطره على من عنده قوت السنه. و هى سنه مؤكده على من قبل الزكاه لفقره، و فضيله لمن قبل الفطره لمسكنه، دون السنه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٩١

وَ عَبْدٍ وَ عَن جَمِيعِ رَقِيقِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَ أَهْلِ الذَّمِّ فِي كُلِّ حَوْلٍ مَرَّةً

المؤكده و الفريضه.

و روى الفضيل بن يسار و زراره عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام أنهما قالوا لهما: هل على من قبل الزكاه زكاه؟ فقالا: أما من قبل زكاه المال، فإن عليه زكاه الفطره. و أما من قبل زكاه الفطره فليس عليه زكاه. ثم روى عن زراره الخبر الخامس عشر.

ثم قال: فكان الحديثان الأولان يدلان على وجوب فرض الفطره على الأغنياء خاصة، لتمييزهم بالذكر فى فريضتها. و اقتضى الحديث الأول من هذين الحديثين الأخيرين لزومها بالسنه على بعض الفقراء، لاستحاله إيجابه بالفرض عليهم، للدخول فى المميزين المخصوصين منهم بمضى القول المنطوق به فيهم و دل على أنها سنه فوق الفضيله فى الرتبة، بتضمنه إسقاطها عن من هو دونهم فى طبقه الفقر، مع ورود ظاهر ما يقتضى وجوبها عليهم فى الحديث الذى يليه، و استحاله تناقض أقوال الصادقين عليهم السلام.

و فى القاموس: الطول و الطائل و الطائله الفضل و القدره و الغنى و السعه.

قوله رحمه الله: و أهل الذمه قال فى الدروس: يجب إخراجها عن عياله و من وجبت نفقتهم، كالزوجه و العمودين و الرقيق، أو استحبت كالقريب و الضيف و لو كان كافرا.

ملاذ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ كُلُّ مَنْ ضَمَمْتَ إِلَيَّ عِيَالَكَ مِنْ حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْكَ أَنْ تُؤَدِّيَ الْفِطْرَةَ عَنْهُ قَالَ فَإِعْطَاءُ الْفِطْرَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ وَبَعْدَ الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَ عَلِيٍّ

الحديث الأول: صحيح.

قوله عليه السلام: و إعطاء الفطره ذهب الأكثر إلى أن آخر وقتها صلاه العيد.

حتى قال في المنتهى: و لا- يجوز تأخيرها عن صلاه العيد اختيارا، فإن أخرها أثم، و به قال علماؤنا أجمع، لكنه قال بعد ذلك بأسطر: و الأقرب عندي جواز تأخيرها عن الصلاه و تحريم التأخير عن يوم العيد. و مقتضى ذلك امتداد وقتها إلى آخر النهار.

و قال ابن الجنيد: أول وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم الفطر، و آخره زوال الشمس منه، و استقر به العلامة في المختلف.

و قال في المدارك: و الاحتياط يقتضى الإخراج قبل الصلاه، و إن كان القول بامتداد وقتها إلى آخر النهار لا يخلو من قوه.

الحديث الثاني: صحيح أيضا.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٩٣

بْنِ الْحَكَمِ عَنْ صَيْفَوَانَ الْجَمَّالِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْفِطْرَةِ فَقَالَ عَلَى الصَّغِيرِ وَ الْكَبِيرِ وَ الْحُرِّ وَ الْعَبْدِ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ صَاعٌ مِنْ حِنْطَةٍ أَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعٌ مِنْ زَبِيبٍ.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ يُؤَدَّى الرَّجُلُ زَكَاتَهُ عَنْ مَكَاتِبِهِ وَ رَقِيقِ امْرَأَتِهِ وَ عَبْدِهِ النَّصْرَانِيِّ وَ الْمَجُوسِيِّ وَ مَا أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهُ

قوله عليه السلام: على الصغير والكبير لا خلاف بين الأصحاب في عدم وجوب الفطره على الصغير و المجنون و العبد فلفظه " على " هنا بمعنى " عن " كما يدل عليه قوله " عن كل إنسان " .

قال في الدروس: و لو أيسر الصغير فلا زكاه، إلا أن يعوله الأب تبرعا، و أوجبها الشيخ على

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٦، ص: ١٩٣

قوله عليه السلام: يؤدى الرجل زكاته عن مكاتبه أى: إذا لم يتحرر منه شىء، أو كان فى عياله، و إلا فبالنسبه كما هو المشهور.

و فى الدروس: و لو تبعضت الحرية وجبت بالنسبه، و للشيخ قول بعدم الوجوب عليهما. و تجب عن المكاتب المشروط، خلافا لابن البراج، لا عن المطلق إلا مع العيلولة. و فى مرفوعه محمد بن يحيى: تجب عن المكاتب و ما أغلق عليه بابه انتهى.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٩٤

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَمِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيِّهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ الضَّيْفُ مِنْ إِخْوَانِهِ فَيَحْضُرُ يَوْمَ الْفِطْرِ يُؤَدِّي عَنْهُ الْفِطْرَةَ قَالَ نَعَمْ الْفِطْرَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مَنْ يَعُولُ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ

و المشهور بين الأصحاب أن المكاتب الذى لم يتحرر منه شىء زكاته على المولى و خالف فيه الصدوق و قال: الزكاه على المكاتب. و لا يخلو من قوه.

و قال فى التحرير: لو كانت الزوجه من أهل الإخدام، فاتخذت خادما بأجره لم تجب على الزوج فطرته إذا لم يعله، و إن كان ملكا لها، فإن اختار الزوج الإنفاق عليه وجبت عليه فطرته و إلا فلا. و لو استأجرت خادما و شرطت نفقته، فإن اختار الزوج ذلك وجبت فطرته و إلا فلا.

و قال: لو كان للولد

خدما، فإن كان محتاجا إليه للزمانه أو الصغر ففى وجوب فطرته على الأب مع إعسار ولده تردد.

و قال فى الدروس: تجب فطره خادم الزوجه و الولد و الأب مع الزمانه.

الحديث الرابع: ضعيف.

و اعلم أنه اختلف الأصحاب فى قدر الضيافه المقتضيه لوجوب الفطره على المضيف، فاشترط الشيخ و المرتضى الضيافه طول الشهر، و اكتفى المفيد بالنصف الأخير منه، و اجترأ ابن إدريس بليتين فى آخره، و العلامه بالليله الواحده.

و حكى المحقق فى المعبر قولاً بالاكتفاء بمسمى الضيافه فى جزء من الشهر،

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٩٥

وَ الْمَوْلُودُ إِذَا وُلِدَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ لَمَا يَجِبُ إِخْرَاجُ الْفِطْرِ عَنْهُ وَ كَذَلِكَ مَنْ أَسْلَمَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ لَمَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُ الْفِطْرِ حَسَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ
رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ مَوْلُودٍ وُلِدَ
لَيْلَةَ الْفِطْرِ عَلَيْهِ

بحيث يهل الهلال و هو فى ضيافه، و قال: هذا هو الأولى. و هو أقوى و أحوط.

و هذا الخبر فى حد الضيافه مجمل، لأن فاعل " يحضر يوم الفطر " لا الضمير الراجع إلى الضيف، كما توهمه بعض الأفاضل، لكنه بإطلاقه شامل لمن كان عنده آخر جزء من الشهر. و لعل المراد باليوم اليوم بليته، بقرينه الخبر الآتى، مع أن المفهوم لا يعارض المنطوق، لا سيما و هو فى كلام الراوى، فتفتن.

قوله رحمه الله: حسب ما ذكرناه كأنه قيد للمنفى، أى: لا يلزمه إخراج الفطره على الوجه الذى ذكرناه من لزومها عن جميع عياله و ضيفه، و إلا لم يذكر سابقا ما يدل عليه.

الحديث الخامس: صحيح.

و ذهب الأكثر إلى أنه يجب إخراج الفطره عن

الولد و المملوك، إن حصلت الولادة أو الملك قبل رؤيه الهلال، و يستحب لو كان قبل انتهاء وقتها.

و حكى العلامة فى المختلف عن ابن بابويه فى المقنع أنه قال: و إن ولد لك مولود يوم الفطر قبل الزوال فادفع عنه الفطره، و إن ولد بعد الزوال فلا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٩٦

فِطْرُهُ قَالَ لَا قَدْ خَرَجَ الشَّهْرُ وَ سَأَلْتُهُ عَنْ يَهُودِيٍّ أَسْلَمَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ عَلَيْهِ فِطْرُهُ قَالَ لَا.

[الحديث ٦]

٦ وَ قَدْ رَوَى أَنَّهُ إِنْ وُلِدَ قَبْلَ الزَّوَالِ تُخْرَجُ عَنْهُ الْفِطْرَةُ وَ كَذَلِكَ مَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ الزَّوَالِ.

وَ ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ دُونَ الْفَرْضِ وَ الْإِيجَابِ فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَقِيرَ وَ الْمُحْتَاجَ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ عَلَى طَرِيقِ الْفَرْضِ

[الحديث ٧]

٧ مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ ع عَلَى الرَّجُلِ الْمُحْتَاجِ زَكَاةُ الْفِطْرِ فَقَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ فِطْرُهُ.

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ فَرْقَدٍ قَالَ قُلْتُ

فطره عليه، و كذا لو أسلم الرجل قبل الزوال أو بعده. و الظاهر أن مراده بذلك الاستحباب لا الوجوب، كما صرح به فى الفقيه.

قوله عليه السلام: لا- قد خرج الشهر قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل فى هذا التعليل دلالة على أنه إذا دخل الضيف بعد الهلال، لم تلزم فطرته على مضيفه و إن أصبح عنده، خلافا لظاهر روايه عمر بن يزيد المتقدمه عن قريب.

الحديث السابع: مجهول.

الحديث الثامن: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٩٧

لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَلَى الْمُحْتَاجِ صَدَقَهُ الْفِطْرُهُ فَقَالَ لَا.

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ صَدَقَهُ الْفِطْرَةَ قَالَ لَا.

[الحديث ١٠]

١٠ عَلِيُّ بْنُ مَهْرِيَّارٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَيِّهْلِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ فَرْقَدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ مَنْ أَخَذَ مِنَ الزَّكَاةِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِطْرَةٌ.

قَالَ وَقَالَ ابْنُ عَمَّارٍ إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا فِطْرَةَ عَلَيَّ مَنْ أَخَذَ الزَّكَاةَ

[الحديث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَيِّهْلِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنِ الْفَضْلِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ لِمَنْ تَحِلُّ الْفِطْرَةُ قَالَ لِمَنْ لَا يَجِدُ وَ مَنْ حَلَّتْ لَهُ لَمْ تَحِلَّ عَلَيْهِ وَ مَنْ حَلَّتْ عَلَيْهِ لَمْ تَحِلَّ لَهُ

الحديث التاسع: صحيح.

الحديث العاشر: ضعيف.

و"ابن عمار" أما إسحاق، أو يونس بن عمار الذي روى عنه المفيد، كما مر.

الحديث الحادي عشر: ضعيف أيضا.

قوله عليه السلام: لم تحل عليه من باب مجاز المشاكلة، أى: لم تجب عليه. و يحتمل أن يكون من الحلول.

فى القاموس: حل أمر الله عليه يحل حلولا وجب، و أحله الله عليه و حل عليه يحل محلا وجب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٩٨

[الحديث ١٢]

١٢ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ الْفَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَعَلَى مَنْ قَبِلَ الزَّكَاةَ زَكَاةٌ فَقَالَ أَمَّا مَنْ قَبِلَ زَكَاةَ الْمَالِ فَإِنَّ عَلَيْهِ زَكَاةَ الْفِطْرَةِ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ لِمَا قَبَلَهُ زَكَاةٌ وَ لَيْسَ عَلَيَّ مَنْ يَقْبَلُ الْفِطْرَةَ فِطْرَةٌ

وقيل: المراد أنه لا يجوز له اعتقاد الوجوب و نيته. و هو بعيد.

و قوله عليه السلام " و من حلت عليه " ظاهره الفطره، و لو عمم بحيث يشمل غيرها أيضا، فيمكن الاستدلال به على أن من ملك أحد النصب الزكاته بحيث تجب عليه، و إن كان لا يخلو من نظر أيضا.

الحديث الثاني عشر: ضعيف.

و اعلم أنه يفهم من بعض الأخبار أن مستحق زكاه الفطره يكون أسوأ حالا من مستحق زكاه المال، فيكون هذا وجه الفرق. أو بناء على أن الغالب في زكاه المال ما يكون بقدر قوت السنه بخلاف الفطره، فيومئ إلى فرق بين ما يعطى الفقير في زكاه المال و زكاه الفطره،

و هو يناسب اعتبار شده الفقر فى مستحق الفطره.

و قد عرفت ما جمع به المفيد رحمه الله بين الأخبار باختلاف مراتب الاستحباب، و هو وجه حسن.

قوله عليه السلام: و ليس عليه لما قبله زكاه أى: لا- يجب عليه إخراج زكاه المال مره أخرى للمال الذى أخذه، دفعا لتوهم أن الزكاه تعلق بجميع المال، ففى هذا الجزء أيضا تعلق الزكاه أو لغير ذلك.

و ليس المعنى أنه إن بقى عنده سنه و كان مما تجب فيه الزكاه لم تجب، إلا أن يكون هذا مبنيًا على أنه إنما يعطى ذلك لفقره و حاجته، فلا يبقى سنه حتى تجب فيه الزكاه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ١٩٩

[الحديث ١٣]

١٣ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي إِبْرَاهِيمَ ع عَلَى الرَّجُلِ الْمُحْتَاجِ زَكَاهُ الْفِطْرَةِ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ فِطْرَةٌ

الحديث الثالث عشر: موثق.

و ذهب الأكثر إلى اشتراط الغناء فى من تجب عليه زكاه الفطره، بل قال العلامة فى المنتهى: إنه قول علمائنا أجمع إلا ابن الجنيد.

و قال ابن الجنيد: تجب على من فضل عن مؤنته و مؤنه عياله ليومه و ليلته صاع. و حكاها فى الخلاف عن كثير من أصحابنا. و المعتمد الأول.

و اختلف فيما يتحقق به الغناء المقتضى للوجوب، و الأصح أنه ملك السنه فعلا أو قوه، لأن من لم يملك ذلك تحل له الزكاه على ما بيناه، فلا تجب عليه الفطره، كما تدل عليه صحيحه الحلبي و غيرها.

و مقتضى ذلك أنه لا يعتبر ملك مقدار زكاه الفطره زياده على قوت السنه، و به قطع الشهيد الثانى رحمه الله. و جزم المحقق فى المعبر

و العلامة فى المنتهى باعتبار ذلك، و لا بأس به.

و قال الشيخ فى الخلاف: تجب زكاة الفطره على من يملك نصابا تجب فيه الزكاة، أو قيمه النصاب. و اعتبر ابن إدريس ملك عين النصاب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٠٠

[الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ فَرْقَدٍ النَّهْدِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ رَجُلٍ يَقْبَلُ الزَّكَاةَ هَلْ عَلَيْهِ صَدَقَةُ الْفِطْرَةِ قَالَ لَا.

[الحديث ١٥]

١٥ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِاشِمٍ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لَهُ هَلْ عَلَى مَنْ قَبَلَ الزَّكَاةَ زَكَاةٌ فَقَالَ أَمَّا مَنْ قَبَلَ زَكَاةَ الْمَالِ فَإِنَّ عَلَيْهِ زَكَاةَ الْفِطْرَةِ وَ لَيْسَ عَلَى مَنْ قَبَلَ الْفِطْرَةَ فِطْرَةٌ.

فَهَذِهِ الْأَخْيَارُ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْمُحْتَاجَ وَ مَنْ لَيْسَ بِغَدِي مَالٍ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْفِطْرَةُ وَ كُلُّ مَا وَرَدَ فِي أَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الْفِطْرَةُ فَإِنَّمَا وَرَدَ عَلَى طَرِيقِ النَّدْبِ وَ الْإِسْتِحْبَابِ دُونَ الْفَرْضِ وَ الْإِجَابِ فَمِمَّا رُوِيَ فِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الْفَقِيرُ الَّذِي يُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ صَدَقَةُ الْفِطْرَةِ قَالَ نَعَمْ يُعْطَى مِمَّا يُتَصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهِ

الحديث الرابع عشر: مجهول.

الحديث الخامس عشر: حسن موثق.

قوله رحمه الله: فهذه الأخبار قال الفاضل التستري رحمه الله: لعل مراده المحتاج الذى لا يملك ما يعتد به، بحيث يحتاج إلى أخذ الفطره، فتكون دلالة بعض الأخبار عليه بالعموم و بعضها بالخصوص.

الحديث السادس عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٠١

[الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ النُّعْمَانِ وَ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِّنَ الْفِطْرَةِ إِلَّا مَا يُؤَدِّي عَنْ نَفْسِهِ مِنَ الْفِطْرَةِ وَ خِيَدَهَا يُعْطِيهِ غَرِيبًا أَوْ يَأْكُلُ هُوَ وَ عِيَالُهُ فَقَالَ يُعْطِي بَعْضَ عِيَالِهِ ثُمَّ يُعْطِي الْآخَرَ عَنْ نَفْسِهِ يُرَدُّونَهَا فَتَكُونُ عَنْهُمْ جَمِيعًا فِطْرَةً وَاحِدَةً.

[الحديث ١٨]

١٨ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ صَدَقَهُ الْفِطْرَةَ عَلَى كُلِّ رَأْسٍ مِّنْ أَهْلِكَ الصَّغِيرِ وَ الْكَبِيرِ

الحديث السابع عشر: مجهول.

قوله عليه السلام: يعطى بعض عياله أقول: استحباب إخراج الفقير عن نفسه و عن عياله مقطوع به فى كلام الأصحاب.

قال فى المنتهى: إنه مذهب علمائنا أجمع إلا من شذ.

و قال فى أكثر كتبه: يدير صاعا على عياله و يتصدق به. و ظاهره أن المتصدق هو الأول، و هو أنسب بالإدارة.

و ذكر الشهيد فى البيان أن الأخير منهم يدفعه إلى الأجنبى.

و الروايه خاليه من ذلك كله، بل ليس فيها دلالة على أنها تدفع إلى الأجنبى.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٠٢

وَ الْحُرُّ وَ الْمَمْلُوكُ وَ الْغَنِيُّ وَ الْفَقِيرُ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ نِصْفُ صَاعٍ مِّنْ حِنْطِهِ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعٍ مِّنْ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ لِّفُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَ قَالَ التَّمْرُ أَحَبُّ ذَلِكَ إِلَيَّ.

وَ الَّذِى يَدُلُّ عَلَى مَا تَأَوَّلْنَا عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا النَّدْبُ دُونَ الْإِيْجَابِ

[الحديث ١٩]

١٩ مَا رَوَاهُ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ زَكَاهُ الْفِطْرَةَ صَاعٌ مِّنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعٌ مِّنْ زَبِيبٍ أَوْ صَاعٌ مِّنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعٌ مِّنَ الْأَقِطِ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ وَ لَيْسَ عَلَى مَنْ لَا يَجِدُ مَا يَنْصِيءُ لِدَقِّ بِهِ

حَرْجٌ.

فَصَدْرِحَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِنْفِي الْحَرْجِ عَلَى مَنْ لَا يَجِدُهُ وَ لَوْ كَانَ وَاجِباً عَلَى كُلِّ حَالٍ لَمَا اِرْتَفَعَ الْحَرْجُ عَنْهُ بَلْ كَانَ يُلْحَقُهُ الذَّمُّ وَ الْعِقَابُ

قوله عليه السلام: نصف صاع قد يحمل على ما إذا أعطاهما على

وجه القيمة، و سيأتي الكلام فيه إن شاء الله.

ثم اعلم أنه لا- مناسبه لهذا الحديث بهذا المقام، لأنه معلوم أن "على" في قوله عليه السلام "على كل رأس" بمعنى "عن" لدخول الصغير و المملوك فيهم، فليس هذا من الأخبار المعارضه للأخبار السابقه.

الحديث التاسع عشر: موثق.

و في القاموس: الأقط مثلثه و يحرك، و ككتف و رحل و إبل، شىء يتخذ من المخيض الغنمى، و الجمع أقطان.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٠٣

.....

قوله رحمه الله: فصرح فى هذا الحديث قال الفاضل التستري رحمه الله: لا شبهه فى حكم من لا يجد، إنما الكلام فى من يجد، لكن لا بحيث يكون غنيا شرعا، بأن لا يملك قوت السنه، و هذا البيان لا يكفى فيه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٠٤

٢٢ باب وقت زكاه الفطره

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ وَقْتُ وَجُوبِهَا يَوْمُ الْعِيدِ بَعْدَ الْفَجْرِ مِنْهُ قَبْلَ الصَّلَاةِ

باب وقت زكاه الفطره قال فى المقنعه: و وقت وجوبها يوم العيد بعد الفجر منه قبل صلاه العيد، قال الله عز و جل "قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى. وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى" قال الصادقون عليهم السلام: نزلت هذه الآية فى زكاه الفطره خاصه، فمن أخرج فطرته قبل صلاه العيد فقد أدرک وقت فرضها.

و من آخرها إلى بعد الصلاه فقد فاته الوقت، و خرجت عن كونها زكاه الفرض إلى الصدقه و التطوع، و قد جاء أنه لا بأس بإخراجها فى شهر رمضان من أوله إلى آخره، و هو على جواز تقديم الزكاه، و الأصل هو لزوم الوقت على ما بيناه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٠٥

إِلَى آخِرِ الْبَابِ

[الحدیث ١]

١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْعِصِيِّ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْفِطْرِ مَتَى هِيَ فَقَالَ قَبْلَ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ قُلْتُ فَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَالَ لَا بَأْسَ نَحْنُ نُعْطِي عِيَالَنَا مِنْهُ ثُمَّ يَبْقَى فَنَقْسِمُهُ.

[الحدیث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْحَضْرَمِيِّ عَنْ أَبِي

الحدیث الأول: صحیح.

قوله عليه السلام: نحن نعطي عيالنا أى: غير واجبي النفقه، إما استحباباً أو لبيان الجواز.

و يروى عن السيد الداماد رحمه الله أنه قرأ "عيالنا" منصوباً بنزع الخافض، أى: عن عيالنا.

و يخطر بالبال أنه يحتمل أن يكون المعنى: نزل بعض الزكاه فندفعها إلى عيالنا لنقسمها بعد ذلك على الفقراء.

الحدیث الثانى: حسن.

قال بعض الفضلاء فى قوله "عن أحمد بن محمد" أى: ابن أبى نصر.

و الحسن يحتمل ابن فضال و ابن محبوب فتدبر. انتهى.

و يدل الخبر على أن الزكاه فى الآيه زكاه الفطره، و الصلاه صلاه العيد.

و يمكن أن يكون ذكر الاسم التكبيرات المستحبه، كما يومئ إلى الجميع بعض الأخبار.

و فى المصباح: الجبانه مثل الباء، و ثبوت الهاء أكثر من حذفها، هى

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٠٦

عَبْدُ اللَّهِ عِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى □ □ فَقَالَ يَرْوَحُ إِلَى الْجَبَانِهِ فَيَصَلِّي.

[الحدیث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَادٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْفِطْرِ إِنَّ أُعْطِيتَ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ

فَهِيَ فِطْرَةٌ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ مَا تَخْرُجُ إِلَى الْعِيدِ فَهِيَ صَدَقَةٌ.

[الحديث ٤]

٤ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

المصلى فى الصحراء، و ربما أطلقت على المقبره، لأن المصلى غالبا يكون فى المقبره. انتهى.

ثم إن الآيه على هذا التأويل تدل على تقديم الزكاه على الصلاه فى الجملة.

الحديث الثالث: مجهول.

و ظاهره وجوب الإخراج قبل الخروج، و لم يقل به أحد.

و استدلوا بهذه الأخبار على خروج وقتها بصلاه العيد، قالوا: قوله " فهى صدقه " أى صدقه مندوبه و ليس بفطره واجبه.

و رووا من طريق العامه عن النبى صلى الله عليه و آله أنه قال: إن الله فرض زكاه الفطره طهره للصائم عن اللغو و الرفث و طعمه للمساكين، فمن أداها قبل الصلاه فهى زكاه مقبوله، و من أداها بعد الصلاه فهى صدقه من الصدقات.

و أقول: يحتمل - لا سيما أخبارنا - أن يكون المراد قله الثواب و الفضل لا عدم الإجزاء.

الحديث الرابع: صحيح.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٠٧

بْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عُمَرَ بْنِ أَدِيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ بُكَيْرِ ابْنِ أَبِي أَعْيَنَ وَ الْفَضْلِ بْنِ يَسَّارٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُمَا قَالَا عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُعْطَى عَنْ كُلِّ مَنْ

و المشهور أنه لا يجوز تقديم الفطره قبل هلال شوال الأعلى سبيل القرض.

و قال الشيخ فى النهايه و المبسوط و الخلاف: يجوز إخراج الفطره فى

شهر رمضان من أوله. وكذا قال ابنا بابويه، و اختاره المحقق في المعبر و جماعه.

و استدلووا بهذا الخبر. و أوجب بالحمل على القرض، و هو مشكل.

و يمكن القدح فيها باشمالها على ما أجمع الأصحاب على بطلانه، و هو الاجتزاء بنصف صاع من الحنطه، بل نصف صاع من الشعير أيضا، و هو مخالف لإجماع المسلمين.

و ربما يؤول الخبر بأن المراد بقوله " من أول يوم من شهر رمضان " أول يوم من شوال خارجا من شهر رمضان. و قوله عليه السلام " نصف صاع لكل رأس " بأن يراد به يجوز إذا كان حنطه أن يعطى الفقير نصف ما يجب لكل رأس، بأن يكون المراد ب" كل رأس " رؤوس الفقراء، و لا يخفى بعده.

ثم إنهم اختلفوا فى أول وقت الوجوب، فقال ابن الجنييد: أول وجوبها طلوع الفجر الثانى من يوم الفطر، و اختاره المفيد و السيد و أبو الصلاح و ابنا براج و زهره.

و قال الشيخ فى الجمل: تجب الفطره بغروب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٠٨

يَعُولُ مِنْ حُرٍّ وَ عَبِيدٍ صَغِيرٍ وَ كَبِيرٍ يُعْطَى يَوْمَ الْفِطْرِ فَهِيَ أَفْضَلُ وَ هُوَ فِي سَعَةِ أَنْ يُعْطِيَهَا فِي أَوَّلِ يَوْمٍ يَدْخُلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَى آخِرِهِ فَإِنْ أُعْطِيَ تَمْرًا فَصَاعٌ لِكُلِّ رَأْسٍ وَ إِنْ لَمْ يُعْطَ تَمْرًا فَنِصْفُ صَاعٍ لِكُلِّ رَأْسٍ مِنْ حِنْطَةٍ أَوْ شَعِيرٍ وَ الْحِنْطَةُ وَ الشَّعِيرُ سِوَاءَ مَا أَجْزَأَ عَنْهُ الْحِنْطَةُ فَالشَّعِيرُ يُجْزَى.

[الحديث ٥]

٥ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ ذُبْيَانَ بْنِ حَكِيمٍ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ تُؤَخَّرَ الْفِطْرَةُ إِلَى هِلَالِ ذِي

فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ لَهَا مُسْتَحَقًّا لِمَا بِيَأْسٍ بِأَنْ يُؤَخَّرَهَا لِكُنْهَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَغْزِلَهَا مِنْ مَائِهِ وَيَمِيرَهَا فِي وَقْتِهَا وَيُعْطَى الْمُسْتَحَقَّ وَقْتَ تَمَكُّنِهِ مِنْ ذَلِكَ مُبَيَّنٌ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦]

٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْفِطْرِ إِذَا عَزَلْتَهَا وَ أَنْتَ تَطْلُبُ بِهَا الْمَوْضِعَ أَوْ تَنْتَظِرُ بِهَا رَجُلًا فَلَا بَأْسَ بِهِ.

[الحديث ٧]

٧ سَعْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ وَ غَيْرِهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْفِطْرِ قَالَ إِذَا عَزَلْتَهَا فَلَا يَضُرُّكَ مَتَى أَعْطَيْتَهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَ الصَّلَاةِ

و هو اختيار ابن حمزه و ابن إدريس و جماعه من المتأخرين منهم العلامة، و الأول أحوط.

الحديث الخامس: مجهول.

الحديث السادس: موثق.

الحديث السابع: موثق أيضا.

قال في الشرائع: فإن خرج وقت الصلاة و قد عزلها، أخرجها واجبا بنيه

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٠٩

[الحديث ٨]

٨ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ زُرَّارَةَ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَخْرَجَ فِطْرَتَهُ فَعَزَلَهَا حَتَّى يَجِدَ لَهَا أَهْلًا فَقَالَ إِذَا أَخْرَجَهَا مِنْ ضَمَانِهِ فَقَسِدُ بَرِيٍّ وَ إِلَّا فَهُوَ ضَامِنٌ لَهَا حَتَّى يُؤَدِّيَهَا إِلَى أَرْبَابِهَا

الأداء، و إن لم يعزلها قيل: سقطت، و قيل: يأتي بها قضاء. و قيل: أداء.

و الأول أشبه.

الحديث الثامن: صحيح.

قوله عليه السلام: إذا أخرجها من ضمانه يحتمل وجهين:

الأول: أن يكون الضمير راجعا إلى مطلق الزكاه، و يكون المراد بإخراجها من ضمانه عزلها، و المراد أنه إذا عزلها فقد برىء مما عليه من التكليف بالعزل، و إلا فهو ضامن لها مكلف بأدائها إلى أربابها. و الحاصل أنه مع العزل ليس بضامن.

الثاني: أن المراد إذا أخرج الفطره التي عزلها إلى مستحقها فقد برىء، و إلا- فهو ضامن لها حتى يؤديها. و قيل: المعنى أنه مكلف بإيصالها إلى مستحقها لا كونه بحيث يضمن المثل أو القيمة مع التلف، لأنها بعد العزل تصير أمانه في يد المالك. و فيه نظر، إلا مع العذر.

و اعلم أن ظاهر الأصحاب أن مع العزل

يخرجها أداءً وإن خرج الوقت.

و حكى عن بعض المتأخرين المناقشه فيه، و هو ظاهر الدروس، و الأول أقرب لهذه الأخبار.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢١٠

٣ بَابُ مَا هِيَ زَكَاةُ الْفِطْرَةِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ هِيَ فَضْلُهُ أَقْوَاتِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ عَلَى اخْتِلَافِ أَقْوَاتِهِمْ فِي النَّوعِ وَ لَا بَأْسَ أَنْ يُخْرِجُوا قِيمَتَهَا ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَيْنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ هَلْ عَلَى أَهْلِ الْبَوَادِي

باب ماهيه زكاه الفطره أقول: فى المقنعه هكذا: على اختلاف أقواتهم فى النوع من التمر و الزبيب و الحنطه و الشعير و الأرز و الأقط و اللبن، فيخرج أهل كل مصر من قوتهم، و لا بأس أن يخرجوا- إلى آخره.

الحديث الأول: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢١١

الْفِطْرَةُ قَالَ فَقَالَ الْفِطْرَةُ عَلَى كُلِّ مَنِ اقْتَاتَ قُوْتًا فَعَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَ مِنْ ذَلِكَ الْقُوْتِ

و اختلفت عبارات الأصحاب فيما يجب إخراجه فى الفطره، فقال على بن بابويه فى رسالته، و ولده فى مقنعه و هدايته، و ابن أبى عقيل فى متمسكه:

صدقه الفطره صاع من حنطه، أو صاع من شعير، أو صاع من تمر، أو صاع من زبيب. و هو يشعر بوجوب الاقتصار على هذه الأنواع الأربعة.

و قال السيد المرتضى: الأفضل أقوات أهل الأمصار، على اختلاف أقواتهم من التمر و الزبيب و الحنطه و الشعير و الأقط و اللبن. و قد عرفت ما اختاره المفيد.

وقال الشيخ فى الخلاف: يجوز إخراج صاع من الأجناس السبعة: التمر، أو الزبيب، أو الحنطة، أو الشعير، أو الأرز، أو الأقط، أو اللبن، للإجماع على أجزاء هذه، و ما عداها ليس على جوازه دليل.

وقال ابن الجنيد: و يخرجها من وجب عليه من أغلب الأشياء على قوته حنطه أو شعير، أو تمر، أو زبيب، أو سلت، أو ذره.

و به قال أبو الصلاح و ابن إدريس و المحقق و جماعه، و هذا أشهر الأقوال.

حتى قال فى المعبر: الضابط إخراج ما كان قوتا غالبا، كالحنطه، و الشعير و التمر، و الزبيب، و الأرز، و الأقط، و اللبن، و هو مذهب علمائنا.

ثم قال بعد ذلك: قال الشيخ فى الخلاف: و لا يجرى الدقيق و السويق من الحنطه و الشعير، على أنهما أصل و يجرىان بالقيمه، ثم نقل عن بعض فقهاءنا قولا بجواز إخراجهما أصاله. و استوجه قول الشيخ اقتصارا على مورد النص.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢١٢

[الحديث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ مُشِيكَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ الْفِطْرَةُ عَلَى كُلِّ قَوْمٍ مِمَّا يُعَدُّونَ عِيَالَتِهِمْ مِنْ لَبَنِ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ.

[الحديث ٣]

٣ سَعْدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ بِالْبَادِيَةِ لَا يُمَكِّنُهُ الْفِطْرَةُ فَقَالَ تَصَدَّقْ بِأَرْطَالٍ مِنْ لَبَنِ

و قال بعد ذلك: لا يجرى الخبز على أنه أصل و يجرى القيمه، و قال شاذ منا: يجرى، و منعه اقتصارا على مورد النص.

و قال السيد رحمه الله فى المدارك: و المعتمد وجوب إخراج الحنطه و الشعير و التمر و الزبيب و الأقط خاصه.

الحديث الثانى: صحيح.

الحديث الثالث: مرسل.

و رواه فى الكافى بسند آخر مرسلا أيضا، و سيأتى باختلاف يسير فى السند.

و عمل بها الشيخ و جماعه من الأصحاب. و الأرتال فيها مجمله، و فسرهما الشيخ و من تبعه بالمدنى، استنادا إلى روايه محمد بن الريان، كما سيأتى.

و قوله "لا يمكنه الفطره" أى: من الغلات، أو تمام الفطره.

و قيل: لا يبعد أن يكون وضع الأرتال موضع الأمداد سهوا من الراوى.

[الحديث ٤]

٤ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
ع قَالَ لَا بَأْسَ بِالْقِيَمَةِ فِي الْفِطْرَةِ

الحديث الرابع: موثق.

و ظاهر الأصحاب اتفاقهم على أجزاء القيمه، و إن كانت الأنواع المنصوصه موجوده.

قال فى المدارك: و يستفاد من إطلاق هذه الروايه جواز إخراج القيمه من الدراهم و غيرها، و بهذا التعميم صرح الشيخ فى المبسوط، و هو مشكل لقصور الروايه المطلقه من حيث السند، و اختصاص الأخبار السليمه بإخراج القيمه من الدراهم. انتهى.

و لم يذكر ابن إدريس سوى النقيدين، و ظاهره التخصيص

بهما، و الأحوط عدم التعدى عنهما.

ثم إن قلنا بالجواز، فهل يجوز إخراج نصف صاع يساوى قيمته بصاع من جنس آخر أدون قيمه منه؟ فيه قولان، و اختار الشهيد فى البيان عدم الإجزاء، و لا يخلو من قوه.

و لو باعه على المستحق بثمان المثل أو أكثر، ثم احتسب الثمن قيمه عن جنس من الأجناس أجزأ، إن أجزنا احتساب الدين هنا كالماليه.

ثم المشهور بين الأصحاب أنه لا تقدير فى عوض الواجب، بل يعتبر قيمه السوق وقت الإخراج.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢١٤

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ وَ عَلِيِّ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ الْفِطْرَةِ قَالَ الْجِيرَانُ أَحَقُّ بِهَا وَ لَا بَأْسَ أَنْ تُعْطِيَ قِيمَةَ ذَلِكَ فَضَّهُ

و قال العلامة فى المختلف: لا خلاف فى جواز إخراج القيمه بسعر الوقت.

قال الشيخ: و قد روى أنه يجوز أن يخرج عن كل رأس درهما، و روى أربعة دوانيق فى الرخص و الغلاء. و الأحوط إخرجه بسعر الوقت، ثم نقل بعض عبارات الأصحاب.

ثم قال: و قول الشيخ يوهم إخراج درهم عن الفطره، و يؤيد ما ذكره فى الاستبصار بعد إيراد روايه إسحاق: هذه روايه شاذه. و الأحوط أن يعطى بقيمه الوقت قل ذلك أم أكثر، و هذه رخصه لو عمل الإنسان بها لم يكن مأثوما. و الحق أنه يجوز إخراج سعر الوقت من غير تقدير.

ثم قال: و يحتمل أن يكون المراد بالدرهم جنس الفضه، أو تكون القيمه وقت السؤال ذلك. و نقل عن بعض علمائنا أنه مقدر بدرهم، و عن آخرين أنه مقدر بأربعة دوانيق. و لم أقف على فتوى بذلك سوى ما

قلناه و ليس صريحا.

انتهى.

و قال المحقق رحمه الله فى الشرائع: و لا- تقدير فى عوض الواجب، بل يرجع إلى قيمه السوق، و قدره قوم بدرهم، و آخرون بأربعة دوانيق فضه، و ربما نزل على اختلاف الأسعار.

الحديث الخامس: موثق أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢١٥

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عٍ مِثْلَهُ وَ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ تُعْطِيَهِ قِيمَتَهَا دِرْهَمًا

الحديث السادس: ضعيف.

و حملة على الجنس- كما مر- غير بعيد، بل أظهر من الخبر، لا سيما و قد ذكر هذا الراوى بعينه فى الخبر السابق مكان هذه الفقرة " و لا بأس أن يعطى قيمه ذلك فضه"، فهو قرينه على أن المراد بهذا الخبر أيضا جنس الدرهم من الفضه.

و العجب أنه قال فى الاستبصار بعد إيراد هذه الروايه: فهذه الروايه شاذه، و الأحوط أن يعطى قيمه الوقت، قل ذلك أم كثر، و هذه رخصه إن عمل الإنسان بها لم يكن مأثوما.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢١٦

٢٤ بَابُ تَمْيِيزِ فِطْرِهِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ

[الحديث ١]

١ عَلِيُّ بْنُ حَاتِمِ الْقَرْوِينِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي

باب تمييز فطره أهل الأمصار قال فى المقنعه: روى عن أبى الحسن على بن محمد العسكرى أنه قال:

الفطره على أهل مكه و مدينه و اليمن، إلى قوله: و كرمان من التمر، و على أوساط الشام و هراه و مرو من خراسان و الرى من الزيب، و على أهل الجزيره و الموصل و الجبال كلها و باقى خراسان من الحب الحنطه و الشعير، و أهل طبرستان من الأرز، و على أهل مصر من البر. و من سكن البوادي من الأعراب فعليه الفطره من الأقط، و من عدم الأقط من الأعراب و وجد اللبن فعليه الفطره منه.

الحديث الأول: مجهول.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢١٧

عَبْدُ اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْحُسَيْنِيِّ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيِّ

قَالَ اخْتَلَفَتِ الرُّوَايَاتُ فِي الْفِطْرَةِ فَكَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ صَاحِبِ الْعَسْكَرِ عَاشِرُ أَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ فَكَتَبَ أَنَّ الْفِطْرَةَ صَاعٌ مِنْ قُوتِ بَلَدِكَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَالْيَمَنِ وَالطَّائِفِ وَأَطْرَافِ الشَّامِ وَالْيَمَامَةِ وَالْبَحْرَيْنِ وَالْعِرَاقَيْنِ وَفَارِسَ وَالْمَاهُوَازِ وَكِرْمَانَ تَمْرٌ وَعَلَى أَهْلِ أَوْسَاطِ الشَّامِ زَبِيبٌ وَعَلَى أَهْلِ الْجَزِيرَةِ وَالْمَوْصِلِ وَالْجِبَالِ كُلِّهَا بُرٌّ أَوْ شَعِيرٌ وَعَلَى أَهْلِ طَبْرِسْتَانَ الْأَرُزُّ وَعَلَى أَهْلِ خُرَاسَانَ الْبُرُّ إِلَّا أَهْلَ مَرَوْ وَالرَّيِّ فَعَلَيْهِمُ الزَّبِيبُ وَعَلَى أَهْلِ مِصْرَ الْبُرُّ وَمَنْ سَوَى ذَلِكَ فَعَلَيْهِمْ مِثْلُ مَا غَلَبَ قُوتُهُمْ وَمَنْ سَاكَنَ الْبُؤَادِي مِنَ الْأَعْرَابِ فَعَلَيْهِمُ الْأَقِطُ وَالْفِطْرَةُ عَلَيْكَ وَعَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ وَمَنْ تَعُولُ مِنْ ذَكَرٍ كَانَ أَوْ أَنْثَى صَ غَيْرًا أَوْ كَبِيرًا حُرًّا أَوْ عَبْدًا فَطِيمًا أَوْ رَضِيعًا تَدْفَعُهُ وَزَنًّا سِتَّةَ أَرْطَالٍ بِرِطْلٍ الْمَدِينَةِ وَالرُّطْلُ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا تَكُونُ الْفِطْرَةُ أَلْفًا وَمِائَةٌ وَسَبْعِينَ دِرْهَمًا

و في أكثر نسخ الكتاب "الحسيني" مصغرا، و في كتب الرجال و الاستبصار "الحسنى" مكبرا، و هو أصوب.

و قال في المدارك: ما تضمنته الروايه من التعيين على سبيل الاستحباب لا الوجوب إجماعا. انتهى.

لكن ظاهر ابن البراج القول بوجوب ما عين في هذا الخبر على تلك البلاد، و هو أحوط. و العراقان البصره و الكوفه.

و في القاموس: اليمامة هي دون المدينة في وسط الشرق عن مكة على ستة عشر مرحلة من البصره و عن الكوفه نحوها.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢١٨

٢٥ بَابُ كَمِّيَةِ الْفِطْرَةِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْفِطْرَةُ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ حِنْطَةٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ زَبِيبٍ وَمِنْ جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ الْبَابِ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

و فيه أيضا: الجزيره قور بين دجله و الفرات، و بها مدن كبار، و الجزيره موضع باليمامة و محله بالفسطاط، و جزيره العرب ما أحاط به بحر الهند و بحر الشام ثم دجله و الفرات، أو ما بين عدن أبين إلى أطراف الشام طولاً، و من جده إلى أطراف ريف العراق عرضاً. انتهى.

و ما ورد من تقدير الصاع في هذا الخبر هو المشهور، و قد مر بعض القول فيه في كتاب الطهاره، و قد عملنا في ذلك رساله مفرده من أراد تحقيقه فليرجع إليها.

باب كميّه الفطره و قال فى المقنعه: و وزنها و مقدارها صاع من تمر، أو صاع من حنطه، أو صاع من شعير، أو صاع من زبيب، و من جميع ما تقدم ذكره صاع صاع، و الصاع أربعة أمداد، و المد مائتا درهم و اثنان و تسعون درهما بأوزان بغداد، و الدرهم ستة دوانيق، و الدانق ثمانى حبات من أوساط حب الشعير، و هو ستة أرطال بالمدنى و تسعه بالعراقى.

الحديث الأول: صحيح.

خَالِدٌ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعْدِ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْفِطْرَةِ كَمْ تُدْفَعُ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَ التَّمْرِ وَ الزَّبِيبِ قَالَ صَاعٌ بِصَاعِ النَّبِيِّ ص.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ وَ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ صَيْفِ الثَّوَالِ الْجَمَّالِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْفِطْرَةِ فَقَالَ عَلَى الصَّغِيرِ وَ الْكَبِيرِ وَ الْحُرِّ

وَ الْعَبْدِ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ صَاعٌ مِنْ بُرٍّ أَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعٌ مِنْ زَبِيبٍ.

[الحديث ٣]

٣ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّضَاعِ فِي الْفِطْرَةِ قَالَ يُعْطَى مِنَ الْحِنْطَةِ صَاعٌ وَمِنَ الشَّعِيرِ صَاعٌ وَمِنَ الْأَقِطِ صَاعٌ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَيْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ يُعْطَى أَصْحَابُ الْإِبِلِ وَ الْبَقَرِ وَ الْغَنَمِ فِي الْفِطْرَةِ مِنَ الْأَقِطِ صَاعًا

و لا خلاف في أن مقدار الفطره صاع من كل جنس إلا اللين، فإن فيه خلافاً سيأتى.

الحديث الثانى: صحيح أيضاً.

الحديث الثالث: مجهول.

و أفيد أن الظاهر " و جعفر " فهو صحيح.

الحديث الرابع: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٢١

[الحديث ٥]

٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ زَكَاهُ الْفِطْرَةِ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعٌ مِنْ زَبِيبٍ أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعٌ مِنْ أَقِطٍ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ حُرًّا أَوْ عَبْدًا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا وَ لَيْسَ عَلَى مَنْ لَا يَجِدُ مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ حَرْجٌ.

[الحديث ٦]

٦ ابْنُ قَوْلُوَيْهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مَعْرُوفٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ فِي زَكَاهِ الْفِطْرَةِ وَ سَأَلْتَاهُ أَنْ يَكْتُبَ فِي ذَلِكَ إِلَى مَوْلَانَا يَعْنِي عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدٍ ع فَكَتَبَ أَنَّ ذَلِكَ قَدْ خَرَجَ لِعَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ التَّمْرِ وَ الْبُرِّ وَ غَيْرِهِ صَاعٌ وَ لَيْسَ عِنْدَنَا بَعْدَ جَوَابِهِ عَلَيْنَا فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ.

[الحديث ٧]

٧ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ صَدَقَةِ الْفِطْرَةِ فَقَالَ عَلَى كُلِّ مَنْ يَعُولُ الرَّجُلُ عَلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ.

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي صَدَقَةِ الْفِطْرَةِ فَقَالَ تَصَدَّقْ عَنْ جَمِيعِ مَنْ تَعُولُ مِنْ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ

الحديث الخامس: موثق.

و يؤيد مذهب ابن الجنيد في الوجوب على الفقير إذا وجد الفطره.

الحديث السادس: مجهول.

الحديث السابع: صحيح.

الحديث الثامن: صحيح أيضا.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٢٢

أَوْ حُرٌّ أَوْ مَمْلُوكٌ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ حِنْطَةٍ أَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ.

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ الصَّدَقَةُ لِمَنْ لَا يَجِدُ الْحِنْطَةَ وَالشَّعِيرَ يُجْزَى عَنْهُ الْقَمْحُ وَالْعَدَسُ وَ الذُّرَّةُ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ أَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ زَيْبٍ

الحديث التاسع: صحيح أيضا.

ذكر في شرح المشكاة: أن القمح بفتح القاف الحنطه.

و في القاموس: القمح البر.

و أقول: كأنه كان يطلق فى ذلك الزمان على نوع ردى ء منه.

قال فى المنتقى قلت: ما تضمنه هذا الخبر من مغايره القمح للحنطه غير معروف فى العرف و لا فى اللغه، على ما وصل إلينا منها، و قد اتفق نحوه فى بعض روايات العامه، لكنه هناك قابل للتأويل و هاهنا لا تقبله.

قال ابن الأثير: فى الحديث " فرض الله زكاه الفطره صاعا من بر أو صاعا من قمح " البر و القمح هما الحنطه. و " أو " للشك من الراوى لا للتخير.

ثم إن الاختلاف الواقع بين هذه الأخبار و ما سياتى هاهنا فى إيجاب الصاع و نصفه محمول فى الحنطه على التقيه، ذكر ذلك الشيخ و غيره، و فى جملة من الأخبار تصريح به و قد مضى

منها واحد.

و فى صحاح العامه أنه رأى معاويه، و أن السنه جاريه بالصاع إلى زمنه، و هذا هو مروى فى حديثين من أخبارنا يأتى فى المشهورى أحدهما، و فى الحديث

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٢٣

[الحديث ١٠]

١٠ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَهْلٍ عَنْ حَمَّادٍ وَ بَرِيدٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالُوا سَأَلْنَا هِمَّاعَ عَنْ زَكَاةِ الْفِطْرَةِ قَالَا- صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ نِصْفُ ذَلِكِ كُلُّهُ حِنْطَةٌ أَوْ دَقِيقٌ أَوْ سَوِيقٌ أَوْ ذَرَّةٌ أَوْ سُلْتٌ عَنِ الصَّغِيرِ وَ الْكَبِيرِ وَ الذَّكْرِ وَ الْأُنْثَى وَ الْبَالِغِ وَ مَنْ تَعَوَّلَ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

فَهَذِهِ الْأَخْيَارُ وَ مَا يَجْرَى مَجْرَاهِمَا خَرَجَتْ مَخْرَجَ التَّقِيَّةِ وَ وَجْهَ التَّقِيَّةِ فِيهَا أَنَّ السُّنَّةَ كَانَتْ جَارِيَةً فِي إِخْرَاجِ الْفِطْرَةِ بِصَاعٍ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ فَلَمَّا كَانَ زَمَنُ عُثْمَانَ وَ بَعْدَهُ فِي أَيَّامِ مُعَاوِيَةَ لَعَنَهُ اللَّهُ جُعِلَ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ حِنْطَةٍ بِإِزَاءِ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ وَ تَابَعَهُمُ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ فَخَرَجَتْ هَذِهِ الْأَخْيَارُ وَفَاقًا لَهُمْ عَلَى جِهَةِ التَّقِيَّةِ وَ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١١]

١١ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ عَنْ سَلَمَةَ أَبِي حَفْصٍ عَنْ أَبِي

السابق و أخواته من بدع عثمان.

فأما الاكتفاء بنصف الصاع فيما سوى الحنطة، فغير قابل للتأويل بوجه، لظهور الإطباق من الكل على خلافه، و ما رأيت فى كلام الأصحاب تعرضا له، مع أن الشيخ أورد الأخبار المتضمنه له فى الكتابين، و قال إنها محموله على التقية، و ذكر فى توجيه هذا الحمل ما هو صريح فى الاختصاص بالحنطة، و فى ذلك من الغرابه ما لا يخفى.

الحديث العاشر: ضعيف.

الحديث الحادى عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٢٤

عَبْدُ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ صَدَقَهُ الْفِطْرَةَ عَلَى كُلِّ صَغِيرٍ وَ كَبِيرٍ حُرًّا أَوْ عَبْدًا عَنْ كُلِّ مَنْ تَعَوَّلَ يَعْنِي مَنْ تَنَفَّقَ عَلَيْهِ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ

أَوْ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعٍ مِنْ زَبِيبٍ فَلَمَّا كَانَ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ حَوَّلَهُ مُدَّيْنٍ مِنْ قَمْحٍ.

[الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبِي الْمُعْرَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَدَّاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ ذَكَرَ صَدَقَةَ الْفِطْرَةِ أَنَّهَا عَلَى كُلِّ صَغِيرٍ وَ كَبِيرٍ مِنْ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُتْنَى صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعٍ مِنْ زَبِيبٍ أَوْ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعٍ مِنْ ذُرِّهِ قَالَ فَلَمَّا كَانَ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ لَعَنَهُ اللَّهُ وَ حَصَبَ النَّاسَ عَدَلَ النَّاسَ عَنْ ذَلِكَ إِلَى نِصْفِ صَاعٍ مِنْ حِنْطِهِ.

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ

الحديث الثاني عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: و خصب الناس عدل الناس في الصحاح: الخصب بالكسر نقيض الجذب.

و ذكر في المصباح: عدلت هذا بهذا عدلا من باب ضرب: إذا جعلته مثله قائما مقامه.

و أقول: في بعض النسخ "عدل الناس ذلك" فيكون مأخوذا من هذا المعنى.

و في أكثرها "عن ذلك" فيكون من العدول.

الحديث الثالث عشر: صحيح أيضا.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٢٥

ع يَقُولُ فِي الْفِطْرَةِ جَرَتِ السُّنَّةُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعٍ مِنْ زَبِيبٍ أَوْ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ فَلَمَّا كَانَ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ وَ كَثُرَتِ الْحِنْطَةُ قَوْمَهُ النَّاسُ فَقَالَ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرِّ بَصَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ.

[الحديث ١٤]

١٤ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ مَنْ جَعَلَ مُدَّيْنٍ مِنَ الزَّكَاةِ عَدَلَ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ عُثْمَانَ.

[الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ يَاسَدِ بْنِ الْقَمِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَاعِ قَالَ الْفِطْرَةُ صَاعٌ مِنْ حِنْطِهِ وَ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ وَ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ وَ صَاعٌ مِنْ زَبِيبٍ وَ إِنَّمَا خَفَّفَ الْحِنْطَةَ مُعَاوِيَةَ لَعَنَهُ اللَّهُ.

فَأَمَّا الَّذِي يُدُلُّ عَلَى كَمِّيَةِ الصَّاعِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٦]

١٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ بِلْعَالٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عَ أَسْأَلُهُ عَنِ الْفِطْرَةِ وَ كَمْ تُدْفَعُ قَالَ فَكَتَبَ

و لعل ذكر كثره الحنطه فى هذا الخبر و الخصب فى الخبر المتقدم، لبيان أن أكثر الناس لم يكونوا يجدون الحنطه حتى يعطوا الفطره منها، فلما كثرت بينهم و أرادوا أن يعطوا منها قوم عثمان نصف صاع منها بصاع من غيرها، لا سيما من الشعير. و حمل الكثره على كثره القيمه و الخصب على خصب غير الحنطه بعيد.

و أقول: لا تنافى بين الخبرين فى المبتدع، إذ يمكن أن يكون المبتدع أولاً عثمان، و كان اشتهاره فى زمن معاويه.

الحديث الرابع عشر: مجهول.

الحديث الخامس عشر: حسن.

الحديث السادس عشر: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٢٦

ع سِتِّهِ أَرْطَالٍ مِنْ تَمْرٍ بِالْمَدَنِيِّ وَ ذَلِكَ تِسْعَةٌ بِالْبَغْدَادِيِّ.

[الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْهَمِيدِ وَ كَانَ مَعَنَا حَاجِبًا قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَ عَلَى يَدِ أَبِي جُعَلْتُ فِدَاكَ أَنَّ أَصْحَابَنَا اِخْتَلَفُوا فِي الصَّاعِ بَعْضُهُمْ يَقُولُ الْفِطْرَةُ بِصَاعِ الْمَدَنِيِّ وَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ بِصَاعِ الْعِرَاقِيِّ قَالَ فَكَتَبَ إِلَيَّ الصَّاعُ سِتِّهِ أَرْطَالٍ بِالْمَدَنِيِّ وَ تِسْعَةٌ أَرْطَالٍ بِالْعِرَاقِيِّ قَالَ وَ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ يَكُونُ بِالْوَزْنِ أَلْفًا وَ مِائَةً وَ سِتِّبَعِينَ وَ زَنَّهُ.

[الحديث ١٨]

١٨ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّيَّانِ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى الرَّجُلِ عَ أَسْأَلُهُ عَنِ الْفِطْرَةِ وَ زَكَاتِهَا كَمْ تُؤَدَّى فَكَتَبَ أَرْبَعَهُ أَرْطَالٍ بِالْمَدَنِيِّ.

فِيحْتَمِلُ هَذَا الْخَبْرُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَرَادَ عَ أَرْبَعَهُ أَمْدَادٍ فَتَصَحَّفَ عَلَى الرَّاوِي بِالْأَرْطَالِ وَ قَدْ قَدَّمْنَا ذَلِكَ فِيمَا مَضَى وَ الثَّانِي أَنَّهُ أَرَادَ أَرْبَعَهُ أَرْطَالٍ مِنَ اللَّبَنِ وَ الْأَقِطِ لِأَنَّ مَنْ كَانَ قُوَّتُهُ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْهُ الْقَدْرُ الْمَذْكُورُ فِي الْخَبْرِ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَا مُبَيِّنٌ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٩]

١٩ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ

الحديث السابع عشر: مجهول.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

اختلف الأصحاب في أنه هل يجوز إخراج القيمة من الأصول أم لا-؟ فعلى تقدير جوازه يمكن حمل بعض تلك الأخبار على القيمة، لكن الظاهر من أخبار النفي أن تلك الأصول لا تجزى قيمه إذا كانت أقل من صاع، فتدبر.

الحديث التاسع عشر: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٢٧

عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ فِي الْبَادِيَةِ لَا يُمَكِّنُهُ الْفِطْرَةَ قَالَ تَصَدَّقْ بِأَرْبَعِهِ أَرْطَالٍ مِنَ اللَّبَنِ

و ظاهر هذا الخبر أن هذا على الاستحباب، لظهور الخبر في كون المعطى فقيرا، و ذهب الشيخ و جماعه إلى أنه يجزى خصوص ذلك في اللبن، و فسروه بالمدني لروايه محمد بن الريان.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٢٨

٢٦ بَابُ أَفْضَلِ الْفِطْرَةِ وَ مِقْدَارِ الْقِيَمَةِ

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ أَفْضَلُ مَا جَرَتْ بِهِ السُّنَّةُ فِي الْفِطْرَةِ التَّمْرُ

باب أفضل الفطره و مقدار قيمه قال فى المقنعه: و أفضل ما أخرجه المسلم فى فطرته التمر، لأن أصل السنه من النبى صلى الله عليه و آله به.

و قال الصادق عليه السلام: لأن أتصدق بصاع من تمر فى الفطره أحب إلى من أن أتصدق بصاع من ذهب.

و قال عليه السلام: من تصدق بصاع من تمر جعل الله له بكل تمره نخله فى الجنه.

و سأله بعضهم عن الأنواع أيها أحب إليه فى الفطره؟ فقال: أما أنا فلا أعدل بالتمر للسنه شيئاً.

و سئل عن قيمه مع وجود النوع؟ فقال: لا بأس بها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٢٩

[الحديث ١]

١ سَيَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ خَارِجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ صِدْقِهِ الْفِطْرَةَ قَالَ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ حِنْطَةٍ أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ وَ التَّمْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ

و سئل عن مقدار قيمه؟ فقال: درهم فى الغلاء و الرخص.

و روى أن أقل قيمه فى الرخص ثلثا درهم. و ذلك متعلق بقيمه الصاع فى وقت المسأله منه، و الأصل إخراج قيمه عنها بسعر الوقت الذى يجب فيه.

الحديث الأول: صحيح على الظاهر.

إذ الظاهر منصور بن حازم، كما فى بعض النسخ فىكون صحيحاً، و فى بعضها منصور بن خارجة، فىكون مجهولاً.

و قال المحقق فى الشرائع: الأفضل إخراج التمر ثم الزبيب، و يليه أن يخرج كل إنسان ما يغلب على قوته.

و قال فى المدارك: اختلف كلام الأصحاب فى هذه المسأله، فقال الشيخان و ابنا بابويه و ابن أبى عقيل أن أفضل ما يخرج

التمر، قال الشيخ: ثم الزبيب.

و قال ابن البراج: التمر و الزبيب هو أفضل ما يخرج في الفطره. و قال الشيخ في الخلاف: المستحب ما يغلب على قوت البلد، و استحسنة في المعبر. و قال سلاز:

الأفضل الأرفع قيمه. و المعتمد الأول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٣٠

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنْ صِدْقِهِ الْفِطْرَةَ قَالَ التَّمْرُ أَفْضَلُ.

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ التَّمْرُ فِي الْفِطْرَةِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ أَسْرِعُ مَنْفَعَةً وَ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِي يَدِ صَاحِبِهِ أَكَلَ مِنْهُ وَ قَالَ نَزَلَتِ الزَّكَاةُ وَ لَيْسَ لِلنَّاسِ أَمْوَالٌ وَ إِنَّمَا كَانَتِ الْفِطْرَةُ.

[الحديث ٤]

٤ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ قَوْلُوَيْهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدَانَ الْكُوفِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَأَنْ أُعْطِيَ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْطِيَ صَاعاً مِنْ ذَهَبٍ فِي الْفِطْرَةِ.

[الحديث ٥]

٥ سَيِّعٌ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَمَّنْ حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ صِدْقِهِ الْفِطْرَةَ قَالَ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ مِنْ أَهْلِكَ الصَّغِيرِ مِنْهُمْ وَ الْكَبِيرِ وَ الْحُرِّ وَ الْمَمْلُوكِ وَ الْغَنِيِّ وَ الْفَقِيرِ كُلِّ مَنْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ صَاعٌ مِنْ حِنْطِهِ أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ وَ قَالَ التَّمْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ تَمْرَةٍ نَخْلَةً فِي الْجَنَّةِ

الحديث الثاني: موثق.

الحديث الثالث: حسن كالصحيح.

و التعليل يدل على فضل الزبيب أيضا.

الحديث الرابع: مجهول.

الحديث الخامس: مرسل.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٣١

فَأَمَّا إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ فَقَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا تَقَدَّمَ جَوَازَهُ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦]

٦ ابْنُ قُؤْلُوَيْهٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ الصَّنِيفِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع جُعِلَتْ فِتْمَاكَ مَا تَقُولُ فِي الْفِطْرَةِ يَجُوزُ أَنْ أُؤَدِّيَهَا فَضَّهُ بِقِيَمَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي سَمَّيْتَهَا قَالَ نَعَمْ إِنَّ ذَلِكَ أَنْفَعُ لَهُ يَشْتَرِي بِهَا مَا يُرِيدُ.

[الحديث ٧]

٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِالْقِيَمَةِ فِي الْفِطْرَةِ

الحديث السادس: موثق.

و قد سبق القول فيه.

الحديث السابع: موثق أيضا.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٣٢

٢٧ بَابُ مُسْتَحَقِّ الْفِطْرَةِ وَ أَقَلِّ مَا يُعْطَى الْفَقِيرُ مِنْهَا

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مُسْتَحَقُّ الْفِطْرَةِ هُوَ مَنْ كَانَ عَلَى صِفَاتِ مُسْتَحَقِّ الزَّكَاةِ مِنَ الْفَقْرِ وَ الْمَعْرِفَةِ قَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا تَقَدَّمَ بَيَانَ ذَلِكَ وَ الَّذِي يَزِيدُهُ وَضُوحًا

باب مستحق الفطره و أقل ما يعطى الفقير منها قال فى المقنعه: و أقل ما يعطى الفقير منها و مستحق الفطره، هو من كان على صفات مستحق الزكاه، من الفقر أولاً ثم المعرفة، و الإيمان. و لا يجوز إخراج الفطره إلى غير أهل الإيمان، لأنها من مفروض الزكاه، و أقل ما يعطى الفقير منها صاع، و لا بأس بإعطائه أصواعاً.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٣٣

[الحديث ١]

١ مِا رَوَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ قُؤْلُوبِ عَن جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَهَيْكٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَن يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ عَن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْفِطْرَةِ مَنِ أَهْلُهَا الَّذِينَ تَجِبُ لَهُمْ قَالَ مَنْ لَا يَجِدُ شَيْئاً.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنِ الْهَيْثَمِ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَهْلٍ عَن حَمَّادٍ عَن حَرِيزِ عَنِ الْفَضِيلِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لِمَنْ تَحِلُّ الْفِطْرَةُ قَالَ لِمَنْ لَمَّا يَجِدُ وَ مَنْ حَلَّتْ لَهُ لَمْ تَحِلَّ عَلَيْهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ أَعَلَى مَنْ قَبِلَ الزَّكَاةَ قَالَ أَمَّا مَنْ قَبِلَ زَكَاةَ الْمَالِ فَإِنَّ عَلَيْهِ زَكَاةَ الْفِطْرَةِ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ لِمَا قَبَلَهُ وَ لَيْسَ عَلَى مَنْ قَبِلَ الْفِطْرَةَ فِطْرَةٌ

الحديث الأول: مجهول.

قال فى المدارك: مصرف الفطره هو مصرف زكاه المال، و هذا الحكم مقطوع به فى كلام الأصحاب. و ربما ظهر من كلام المفيد فى المقنعه اختصاص الفطره بالمساكين، و تدل عليه صحيحه الحلبي و روايه الفضيل و زراره، و المسأله محل إشكال، و طريق الاحتياط واضح.

الحديث الثانى: ضعيف.

قوله عليه السلام: و ليس عليه لما قبله أى: زكاه المال، و يمكن أن يقرأ بصيغه الاسم، لكنه بعيد.

و قد سبقت الروايه نقلاً من كتاب الحسين بن سعيد فى الباب الأول، و قد مضى منا القول فيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٣٤

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ عَنْ مَالِكِ الْجُهَنِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَنِ زَكَاةِ الْفِطْرَةِ فَقَالَ تُعْطِيهَا الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مُسْلِمًا فَمُسْتَضْعَفًا وَ أَعْطِ ذَا قَرَاتِكَ مِنْهَا إِنْ شِئْتَ.

[الحدِيث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَفْصِ الْمَرْوَزِيِّ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ إِنْ لَمْ تَجِدْ مَنْ تَضَعُ الْفِطْرَةَ فِيهِ فَأَعْزِلْهَا تِلْكَ السَّاعَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَ الصَّدَقَةَ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ أَوْ قِيمَتِهِ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ دَرَاهِمًا.

[الحدِيث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى قَالَ كَتَبَ إِلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ يَسْأَلُهُ عَنِ الْفِطْرَةِ كَمْ هِيَ بِرِطْلٍ بَغْدَادَ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ وَ هَلْ يَجُوزُ إِعْطَاؤُهَا غَيْرَ مُؤْمِنٍ فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَلَيْهِ أَنْ تُخْرَجَ عَنْ نَفْسِكَ صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيِّ ص

الحدِيث الثالث: مجهول كالحسن.

لأنه يظهر مدح لمالك في الكافي.

الحدِيث الرابع: مجهول كالحسن أيضا.

لظهور مدح لسليمان في عيون أخبار الرضا.

الحدِيث الخامس: صحيح.

قوله عليه السلام: أن تعطى زكاتك أي: الزكاة التي تعطيتها أعم من أن يكون منك أو من عيالك.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٣٥

وَ عَنْ عِيَالِكَ أَيْضًا لَا يَتَّبِعِي لَكَ أَنْ تُعْطِيَ زَكَاتَكَ إِلَّا مُؤْمِنًا.

[الحدِيث ٦]

٦ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى قَالَ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ بِلَالٍ وَ أَرَانِي قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ بِلَالٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ فِي بَلَدِهِ وَ رَجُلٌ مِنْ إِخْوَانِهِ فِي بَلَدِهِ أُخْرَى يَحْتَاجُ أَنْ يُوجَّهَ لَهُ فِطْرَةٌ أَمْ لَمَّا فَكَتَبَ تَقْسِيمَ الْفِطْرَةَ عَلَى مَنْ حَضَرَهَا وَ لَا تُوجَّهُ ذَلِكَ إِلَى بَلَدِهِ أُخْرَى وَ إِنْ لَمْ تَجِدْ مُوَافِقًا

و يحتمل أن يكون المراد عدم إعطاء زكاة نفسه غير المؤمن، و تجويز إعطاء زكاة العيال غيره.

و اختلف الأصحاب فى مستحق زكاة الفطره، فذهب الأكثر و منهم المفيد و المرتضى و ابن الجنيد و ابن إدريس إلى عدم جواز دفعها إلى غير المؤمن و ذهب الشيخ و أتباعه إلى جواز دفعها مع عدم المؤمن إلى المستضعف، و هو الذى لا يعاند فى الحق من أهل الخلاف.

الحديث السادس: صحيح.

قوله: و أرانى هذا كلام الصفار، و يقول: أظن أنى سمعت الخبر من على بن بلال أيضا بلا توسط محمد بن عيسى.

و قال

بعض الأفاضل: تصاريف هذا الباب كلها على المجهول بمعنى الظن، ومنه الحديث " البر ترون بهن " أى: أ تظنون بهن برا و خيرا. و فى أحاديث الدعاء " أفتراك تعذبني بنارك بعد توحيدى إياك " كل ذلك على البناء للمجهول. انتهى.

و قال فى المصباح: و الذى أراه بالبناء للمفعول بمعنى أظن، و بالبناء للفاعل

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٣٦

[الحديث ٧]

٧ و ما رواه مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ صَدَقَةِ الْفِطْرَةِ أُعْطِيهَا غَيْرَ أَهْلِ وَلَائَتِي مِنْ جِيرَانِي قَالَ نَعَمْ الْجِيرَانُ أَحَقُّ بِهَا لِمَكَانِ الشُّهُرَةِ.

فَالْمُرَادُ بِهَذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُمَا مِمَّا رُوِيَ فِي هَذَا الْمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْرَفْ مِنْهُ النَّصَبُ وَ يَكُونُ مُسْتَضْعَفًا لَا بَأْسَ أَنْ يُعْطِيَهُ صَدَقَةَ الْفِطْرَةِ وَ يَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ سَوَّغَ ذَلِكَ لِضَرْبٍ مِنَ التَّقِيَّةِ وَ قَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي الْخَبْرِ الْأَخِيرِ بِقَوْلِهِ لِمَكَانِ الشُّهُرَةِ وَ مَتَى لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ خَوْفٌ وَ وَجِدَ مُؤْمِنًا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى غَيْرَهُ حَسَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمُسْتَضْعَفُونَ

بمعنى الذى أذهب إليه. انتهى.

و قوله " يحتاج " صفة لرجل. و قوله " أن يوجه " كأنه بدل اشتمال لقوله " أن يكون " .

و قوله عليه السلام: " و إن لم تجد موافقا " أى: فى المذهب.

ثم ظاهر الخبر عدم جواز النقل مطلقا. و المشهور عدم جواز النقل مع وجود المستحق، كما مر فى زكاه المال.

الحديث السابع: حسن موثق.

قوله عليه السلام: لمكان الشهره أى: إنما يعطيهم لئلا يشتهر بالتشيع و لا يشنعه جيرانه بذلك، أو لئلا يشتهر

ملاذ الأختيار فى فهم

[الحديث ٨]

مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنِ الْفَضْلِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ جَدِّي ع يُعْطِي فِطْرَتَهُ
الضُّعْفَاءَ وَمَنْ لَا يَجِدُ وَمَنْ لَا يَتَوَلَّى قَالَ وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع هِيَ لِأَهْلِهَا إِلَّا أَنْ

بمنع الزكاه، أو لئلا يشتهر بإعطاء الزكاه فيوهم الرياء. و الأول أظهر كما فهمه الشيخ فيدل على عدم الجواز بدون التقية، و هذا
أوجه في الجمع بين الأخبار.

الحديث الثامن: حسن موثق أيضا.

قوله عليه السلام: يعطى فطرته الضعفاء في بعض النسخ "الضعفه" و في الاستبصار "الضعيف" و المراد إما الضعيف في
المذهب، أو في كسبه و حرفته.

" و من لا يجد " أى: شيئا و من يتولى من لا يعتقد إمامه الأئمه عليهم السلام.

و قال السيد الداماد رحمه الله في الضعيف: أى الضعيف الاعتقاد من مستضعفى الإماميه " و من لا يجد " أى: و من لا يعلم إمام
زمانه، و لا يعتقد إمامه الاثنى عشر المعصومين صلوات الله عليهم، من سائر فرق الشيعة، كالكيسانيه، و الزيديه، و الفطحيه، و
الواقفيه مثلا. و هو من الوجدان بمعنى العلم، كما فى قوله سبحانه فى التنزيل الكريم " أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى. وَ وَجَدَكَ ضَالًّا
فَهَدَى. "

قوله عليه السلام: و من لا يتولى أى: المخالفين من العامه المتسميه بأهل السنه و الجماعه، و إعطاؤهم الفطره إما من باب التقية،
و إما لفقدان أهلها من الإماميه الراسخين فى الإيمان.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٣٨

لَا تَجِدُهُمْ فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُمْ فَلِمَنْ لَا يَنْصِبُ وَلَا تَنْقُلُ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ وَقَالَ الْإِمَامُ أَعْلَمُ يَضَعُهَا حَيْثُ يَشَاءُ وَيَصْنَعُ فِيهَا

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ أَقَلُّ مَا يُعْطَى الْفَقِيرُ مِنْهَا صَاعٌ وَ لَا بَأْسَ بِإِعْطَائِهِ أَصْوَاعًا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

"قال" هو كلام حريز، أى: قال الفضيل "قال أبوه" أى: الباقر عليه السلام "هى" أى الفطره "لأهلها" أى الإماميه "فلمن ينصب" أى: العداوه لأهل الحق و هم المستضعفون، أو الأئمه عليهم السلام، و الأول أظهر.

قوله: و قال الإمام أعلم أى: قال الباقر عليه السلام، و هذا أيضا كلام الفضيل.

و قال السيد الداماد رحمه الله: يجب فيه إظهار الهمزه المفتوحه فى الوصل، و ليس يجوز إسقاطها أصلا، لأنها أول المحكى، و هو قوله عليه السلام، و من هذا الباب فى دعاء الصحيفه الكريمه السجديه "فقلت اذكرونى أذكركم، و قلت ادعوني أشيئجب لكم" يجب إظهار همزه "اذكرونى" و همزه "ادعوني" المضمومتين وصلا و وقفا. و لا يجوز إسقاطهما أصلا مع أنهما همزه الوصل لكونهما أول المقول المحكى عن التنزيل. انتهى.

ثم اعلم أن الأخبار الواردة الكثيره وردت بالنقل إلى الإمام، فما ورد من المنع فى هذا الخبر مختص بغيره، و فى هذا الحديث أيضا إشعار به، فتأمل.

قوله رحمه الله: و لا بأس بإعطائه أصواعا لا خلاف فيه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٣٩

[الحديث ٩]

٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تُعْطِ أَحَدًا أَقَلَّ مِنْ رَأْسٍ.

وَ قَدْ رُوِيَ جَوَازُ تَفْرِيقِ ذَلِكَ رَوَى

[الحديث ١٠]

١٠ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ ع عَنْ صِدْقِهِ الْفِطْرَةَ أَيْ مِمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ آتُوا الزَّكَاةَ فَقَالَ نَعَمْ وَ قَالَ صِدْقُهُ التَّمْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ لِأَنَّ أَبِي ص كَانَ يَتَصَدَّقُ بِالتَّمْرِ قُلْتُ فَيَجْعَلُ قِيَمَتَهَا فَضَّهُ فَيُعْطِيهَا رَجُلًا وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ فَقَالَ

الحديث التاسع: مرسل.

قال فى الشرائع: و لا يعطى الفقير أقل من صاع، إلا أن يجتمع جماعه لا تتسع لهم.

و قال فى المدارك: هذا هو المشهور بين الأصحاب، حتى أن السيد رضى الله عنه قال فى الانتصار: مما انفردت به الإماميه القول بأنه لا يجوز أن يعطى الفقير الواحد أقل من صاع، و تدل عليه مرسله أحمد بن محمد.

و قال فى المعبر: و هذه الروايه مرسله، فلا تقوى حجه، و الأولى أن يحمل ذلك على الاستحباب تفصيا من خلاف الأصحاب، و هو حسن.

و لو اجتمع من لم يتسع لهم، قسمه عليهم و إن لم يبلغ نصيب الواحد صاعا لأن فى ذلك تعميما للنفع، و لأن فى منع البعض أذيه للمؤمن، فكانت التسويه أولى.

الحديث العاشر: مجهول.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٤٠

يُفَرِّقُهَا أَحَبُّ إِلَيَّ وَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَجْعَلَهَا فِضَّةً وَ التَّمْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ قُلْتُ فَأَعْطَيْهَا غَيْرَ أَهْلِ الْوَلَايَةِ مِنْ هَذَا الْجِيرَانِ قَالَ نَعَمْ الْجِيرَانُ أَحَقُّ بِهَا قُلْتُ فَأَعْطَى الرَّجُلَ الْوَاحِدَ ثَلَاثَةَ أَصْبِيعٍ وَ أَرْبَعَةَ أَصْبِيعٍ قَالَ نَعَمْ.

فَالْمَعْنَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ جَمَاعَةٌ مُحْتَاجُونَ كَانَ التَّفْرِيقُ عَلَيْهِمْ أَفْضَلَ مِنْ إِعْطَائِهِ

وَاحِدًا فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ فَالْأَفْضَلُ إِعْطَاءُ رَأْسٍ لِرَأْسٍ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَبْرِ فِي قَوْلِهِ يُفَرِّقُهَا أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ تُفَرَّقَ رَأْسٌ
وَاحِدٌ وَاحِدٌ وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ فِطْرَةُ رُءُوسٍ فَأَنْ يُفَرَّقَ وَ يُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رَأْسًا أَفْضَلُ مِنْ إِعْطَائِهِ لِرَجُلٍ
وَاحِدٍ وَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ لَا تَنَافَى بَيْنَ هَذَا الْخَبْرِ وَ الْخَبْرِ الْأَوَّلِ وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي الْخَبْرِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُعْطَى رَجُلٌ وَاحِدٌ رُءُوسًا
كَثِيرَةً وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

قوله: ثلاثة أصيع و أربع أصيع في بعض النسخ " آصع " على وزن آدر في الموضعين. و في الاستبصار " و أربعة أصيع " و هو
أصوب.

و قال في المصباح: قال الفراء: أهل الحجاز يؤنثون الصاع و يجمعونها في القله على أصوع و في الكثره على صيعان، و بنو أسد و
أهل نجد يذكرون و يجمعون على أصواع.

و نقل المطرزي عن الفارسي أنه يجمع أيضا على آصع بالقلب، كما قيل:

دار و آدر بالقلب. و أنهم ينقلون الهمزة من موضع العين إلى موضع الفاء،

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٤١

[الحدِيث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبَابٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُعْطَى الرَّجُلُ الرَّأْسَيْنِ وَ ثَلَاثَةً وَ أَرْبَعَةً يَعْنِي الْفِطْرَةَ

فيقولون: آبار و أبتار. انتهى.

و الجمع بالأصيع بالياء لم أره في كتب اللغة.

الحدِيث الحادى عشر: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٤٢

٢٨ بَابُ وَجُوبِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ إِلَى الْإِمَامِ

قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ فَأَمَرَ نَبِيَّهُ ص
بِأَخْذِ صِدَقَاتِهِمْ تَطْهِيراً لَهُمْ بِهَا مِنْ ذُنُوبِهِمْ وَفَرَضَ عَلَى الْأُمَّةِ حَمْلَهَا إِلَيْهِ لِفَرَضِهِ عَلَيْهَا طَاعَتَهُ وَنَهَى لَهَا عَنْ خِلَافِهِ وَالْإِمَامُ قَائِمٌ
مَقَامَ النَّبِيِّ ص فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَالْأَحْكَامِ لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِخَطَابِهِ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا قَدَّمَ نَاهُ فِيمَا سَلَفَ وَ لَمَّا
وَجَدْنَا النَّبِيَّ ص كَانَ الْفَرَضُ حَمْلَ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ وَ لَمَّا غَابَتْ عَيْنُهُ عَنِ

باب وجوب إخراج الزكاة إلى الإمام قوله رحمه الله: فإذا عدم السفراء في الصحاح: السفير الرسول و المصلح بين القوم، و الجمع
سفراء مثل فقيه و فقهاء.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٤٣

الْعَالَمِ بَوَفَاتِهِ صَارَ الْفَرَضُ حَمْلَ الزَّكَاةِ إِلَى خَلِيفَتِهِ فَإِذَا غَابَ الْخَلِيفَةُ كَانَ الْفَرَضُ حَمْلَهَا إِلَى مَنْ نَصَبَهُ فِي مَقَامِهِ مِنْ خَاصَّتِهِ فَإِذَا
عُذِمَ السُّفَرَاءُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ رَعِيَّتِهِ وَجَبَ حَمْلُهَا إِلَى الْفُقَهَاءِ الْمَيَامُونِينَ مِنْ أَهْلِ وِلَايَتِهِ لِأَنَّ الْفَقِيهَ أَعْرَفُ بِمَوْضِعِهَا مِمَّنْ لَا فِقْهَ لَهُ فِي
دِيَانَتِهِ

[الحدِيث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْكُوفِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْفِطْرِ لِمَنْ هِيَ قَالَ لِلْإِمَامِ
قَالَ فَقُلْتُ لَهُ أ فَأَخْبِرْ أَصْحَابِي قَالَ نَعَمْ مَنْ أَرَدَتْ أَنْ تُطَهَّرَهُ مِنْهُمْ وَ قَالَ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُعْطَى وَ يُحْمَلَ

و أقول: جميع هذا الكلام إلى قوله " فى ديانتة " كلام المفيد فى المقنعه و ظاهره وجوب الإخراج إلى الإمام عليه السلام، و فى
حال الغيبه إلى الفقهاء، و نسب ذلك إلى أبى الصلاح أيضا.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: فى لزوم حمل الزكاة إلى

الفقهاء المأذونين و في استدلاله نظر، و كان غايه ما يدل عليه استعمال المسأله منه و الرجوع إلى قوله في الأحكام، و لعل هذا مراده بالحمل إليه. انتهى.

و قال في المدارك: لا- ريب في استحباب حمل الزكاه إلى الإمام. و قال المفيد و أبو الصلاح و ابن البراج: حملها إلى الإمام عليه السلام مع ظهوره، و مع غيبته فإلى الفقيه المأمون من أهل ولايته، و الأصح أن ذلك على سبيل الاستحباب.

و قال أيضا: و قال العلامة في المنتهى: يجوز للمالك أن يفرق زكاه الفطره بنفسه بغير خلاف بين العلماء كافة في ذلك.

الحديث الأول: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٤٤

ثَمَّنُ ذَلِكَ وَرِقًا.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع أَنَّ قَوْمًا يَسْأَلُونِي عَنِ الْفِطْرَةِ وَ يَسْأَلُونِي أَنْ يَحْمِلُوا قِيمَتَهَا إِلَيْكَ وَ قَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ هَذَا الرَّجُلُ عَامَ أَوَّلٍ وَ سَأَلَنِي أَنْ أَسْأَلَكَ فَسَيِّئْتُ ذَلِكَ وَ قَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ الْعَامَ عَنْ كُلِّ رَأْسٍ مِنْ عِيَالِهِ بِدِرْهَمٍ عَنْ قِيمَةِ تِسْعَةِ أَرْطَالٍ تَمْرٍ بِدِرْهَمٍ فَأُرِيكَ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ فِي ذَلِكَ فَكَتَبَ عِ الْفِطْرَةَ قَدْ كَثُرَ السُّؤَالُ عَنْهَا وَ أَنَا أَكْرَهُ كُلَّ مَا أَدَّى إِلَى الشُّهْرَةِ فَأَقْبَعُوا ذِكْرَ ذَلِكَ فَأَقْبَضُ مِمَّنْ دَفَعَ لَهَا وَ أَمْسِكُ عَمَّنْ لَمْ يَدْفَعْ

قوله عليه السلام: لا بأس بأن يعطى أى: يعطى بعضها الفقراء، و يحمل قيمه بعضها و يرسل إليه عليه السلام. أو المراد منه التخيير بين الإعطاء و الإرسال للمالك. أو لأبى على، فإنه كان وكيلا، فخيره بعد الأخذ بين أن يفرق في فقراء الشيعة، أو يبعث إليه عليه السلام،

أو بالتبعض.

و ربما يقرأ " يعطى " على الغائب المجهول، و تحمل على المخاطب المعلوم تأكيداً لأول الكلام.

الحديث الثانى: صحيح.

قوله: من عياله فى الكافى: من عيالى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٤٥

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ بُنَانِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ قَالَ بَعَثْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَاعِ بَدْرَاهِمَ لِي وَ لِعَيْرِي وَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَخْبِرُهُ أَنَّهَا مِنْ فِطْرَةِ الْعِيَالِ فَكَتَبَ بِخَطِّهِ قَبَضْتُ وَ قَبِلْتُ

الحديث الثالث: مجهول.

و الصواب ما فى الكافى " عن أخيه عبد الرحمن "، فإن بنان بن محمد هو عبد الله بن محمد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٤٦

٢٩ بَابُ مِنَ الزِّيَادَاتِ فِي الزَّكَاةِ

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَعِيدَ فَضْلٍ قَدْ مَضَى شَرْحُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ وَ مَتَى اجْتَمَعَ نَوْعَانِ فَلَمْ يَبْلُغْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَدَّ كَمَالِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ فَلَا زَكَاةَ فِيهِمَا وَ إِنْ كَانَا جَمِيعًا يَزِيدَانِ فِي الْقِيَمَةِ عَلَى حَدِّ كَمَالِ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ

باب الزيادات فى الزكاه قال فى المقنعه: و لا بد فى علم الزكاه من معرفه أربعه حدود: أولها حد كمال ما تجب فيه الزكاه، و ثانيها وقت وجوب الزكاه، و ثالثها المقدار الواجب من الزكاه، و رابعها صفة المستحق للزكاه. و متى اجتمع نوعان- إلى آخره. قوله رحمه الله: فلا زكاه فيهما قال فى المدارك: هذا قول علمائنا أجمع، و وافقنا عليه أكثر العامه، و قال بعضهم: يضم الذهب و الفضة، لأنهما متفقان فى كونهما أثمانا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٤٧

[الحديث ١]

١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلٌ عِنْدَهُ مِائَةٌ دِرْهَمٍ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَتِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا أُرِزَّ كَيْهَا فَقَالَ لَا لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الزَّكَاةِ فِي الدَّرَاهِمِ وَلَا فِي الدَّنَانِيرِ حَتَّى يَتِمَّ أَرْبَعُونَ دِينَارًا وَالدَّرَاهِمُ مِائَتَا دِرْهَمٍ قَالَ قُلْتُ فَرَجُلٌ عِنْدَهُ أَرْبَعَةٌ أَيْتُقِ وَتِسْعٌ وَثَلَاثُونَ شَاءَ وَتِسْعٌ وَعِشْرُونَ بَقْرَةً أُرِزَّ كَيْهِنَّ فَقَالَ لَا يُرْزَكِي شَيْئًا مِنْهَا لِأَنَّهَا لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُنَّ قَدْ تَمَّ فَلَيْسَ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ.

[الحديث ٢]

٢ عَلِيُّ بْنُ مَهْرِيَّارٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ حَرِيرِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ وَ لِأَبِيهِ عَ الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْغَلَّةُ الْكَثِيرَةُ مِنْ أَصْنَافِ شَيْءٍ أَوْ مِائًا لَيْسَ فِيهِ صِنْفٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ هَلْ عَلَيْهِ فِي جَمِيعِهِ زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَا لَا إِنَّمَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا تَمَّ فَكَانَ تَجِبُ فِي كُلِّ صِنْفٍ مِنْهُ الزَّكَاةُ فَإِنْ أَخْرَجَتْ

و قال آخرون: يضم الحنطه و الشعير، لاشتراكهما فى كونهما قوتا.

الحديث الأول: صحيح.

و الأيتق بتقديم الياء على النون.

قال فى النهايه: الأيتق جمع قله لناقه، و أصله أنوق، فقلب و أبدل واوه ياء، و قيل: هو على حذف العين و زياده الياء عوضا عنها، فوزنه على الأول أعفل لأنه قدم العين، و على الثانى أيفل لأنه حذف العين.

الحديث الثانى: صحيح أيضا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٤٨

أَرْضُهُ شَيْئًا قَدَّرَ مَا لَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ أَصْنَافًا شَيْءٍ لَمْ تَجِبْ فِيهِ زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ قَالَ زُرَّارَةُ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلٌ عِنْدَهُ مِائَةٌ

دِرْهَمٍ وَتِسْعَةَ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا وَتِسْعَةَ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا أَيْزَكِيهَا قَالَ لَا لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الزَّكَاةِ فِي الدَّرَاهِمِ وَلَا فِي الدَّنَانِيرِ حَتَّى يُتِمَّ أَرْبَعِينَ دِينَارًا وَالدَّرَاهِمَ مِائَتِي دِرْهَمٍ قَالَ زُرَّارَةُ وَكَذَلِكَ هُوَ فِي جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ قَالَ وَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلٌ كَانَ عِنْدَهُ أَرْبَعَةُ أَيْتِي وَتِسْعٌ وَثَلَاثُونَ شَاهًا وَتِسْعٌ وَعِشْرُونَ بَقْرَةً أَيْزَكِيهِنَّ فَقَالَ لِمَا يُزَكَّى شَيْئًا مِنْهَا لِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُنَّ تَمَّ فَلَيْسَ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ.

[الحديث ٣]

٣ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ عَ قَالَ قُلْتُ لَهُ تِسْعُونَ وَمِائَةُ دِرْهَمٍ وَتِسْعَةَ عَشَرَ دِينَارًا أَيْزَكِيهَا فِي الزَّكَاةِ شَيْءٌ فَقَالَ إِذَا اجْتَمَعَ

قوله: أو مال أى: من الذهب و الفضة، أو الأعم منهما و من المواشى، لأن المذكور سابقا هو الغله ليس فيه صنف تجب فيه الزكاه، أى: على الانفراد لعدم وصوله النصاب.

و اعلم أن هذين الخبرين أيضا موافقان لما نسب إلى على بن بابويه من أن النصاب الأول فى الذهب أربعون دينارًا، و قد مر الكلام فيه.

الحديث الثالث: مجهول.

قوله عليه السلام: ففيها الزكاه يمكن حمله على ما إذا قصد بها تجارته، فتأمل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٤٩

الذَّهَبُ وَ الْفِضَّةُ فَبَلَغَ ذَلِكَ مِائَتِي دِرْهَمٍ فِيهَا الزَّكَاةُ لِأَنَّ عَيْنَ الْمَالِ الدَّرَاهِمَ وَ كُلُّ مَا خَلَا الدَّرَاهِمَ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ مَتَاعٍ فَهُوَ عَرَضٌ مَرْدُودٌ ذَلِكَ إِلَى الدَّرَاهِمِ فِي الزَّكَاةِ وَ الدِّيَاتِ.

فِيحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ إِذَا اجْتَمَعَ الذَّهَبُ وَ الْفِضَّةُ فَبَلَغَ ذَلِكَ مِائَتِي دِرْهَمٍ يَعْنِي الْفِضَّةَ خَاصَّةً وَ لَا

يَكُونُ ذَلِكَ رَاجِعاً إِلَى الذَّهَبِ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبُذِّكَرَ الْجَنَّةِ فِي نَارٍ خَالِدًا فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ بِمَا كَانُوا يَكْتِزُونَ - وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الْخَبْرِ وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ لَا تَنَافَى بَيْنَهُمَا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ إِذَا بَلَغَ مِائَتِي دِرْهَمٍ فِيهِ الزَّكَاةُ - وَيَجْرِي هَذَا مَجْرَى قَوْلِهِ تَعَالَى - وَالَّذِينَ يَزُمُونَ الْمِحْصَةَ تَابَتْ لَهُمْ أَسْوَاقُهُمْ يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَيَكْتَسِبُونَ مِنَ الثَّرَاوِينِ وَإِذَا بَلَغَ مِائَتِي دِرْهَمٍ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِنَّ هَذَا لَا يُمَكِّنُ فِي الذَّهَبِ لِأَنَّ الذَّهَبَ كَيْفَ يَبْلُغُ مِائَتِي دِرْهَمٍ حَتَّى تَجِبَ فِيهِ الزَّكَاةُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثَمَانِينَ جِلْدَةً فَإِنْ قِيلَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِنَّ هَذَا لَا يُمَكِّنُ فِي الذَّهَبِ لِأَنَّ الذَّهَبَ كَيْفَ يَبْلُغُ مِائَتِي دِرْهَمٍ حَتَّى تَجِبَ فِيهِ الزَّكَاةُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ إِذَا بَلَغَ قِيمَتُهُ مِائَتِي دِرْهَمٍ عَلَى قِيمَةِ كُلِّ دِينَارٍ بَعَشْرَةَ دَرَاهِمٍ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُقَوِّمُونَ الدَّنَانِيرَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ وَقَدْ صَرَّحَ فِي آخِرِ الْخَبْرِ بِذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَكُلُّ مَا خَلَا الدَّرَاهِمَ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ مَتَاعٍ فَهُوَ مَرْدُودٌ إِلَى الدَّرَاهِمِ فِي الزَّكَاةِ وَالذِّيَابِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْخَبْرُ خَاصًّا بِمَنْ جَعَلَ مَالَهُ أَجْنَاسًا مُخْتَلِفَةً كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا حَيْثُ لَمَّا تَجِبَ فِيهِ الزَّكَاةُ فَرَاراً مِنْ لُزُومِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مَتَى فَعَلَ ذَلِكَ لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ عُقُوبَةً وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

و في النهاية: العرض بالتحريك متاع الدنيا و حطامها.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٥٠

[الحدِيث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا إِبْرَاهِيمَ عَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ مِائَةُ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةُ دَنَانِيرٍ أَعَلَيْهِ زَكَاةٌ فَقَالَ إِنْ كَانَ فَرَّ بِهَا مِنَ الزَّكَاةِ فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ

قُلْتُ لَمْ يَفِرَّ بِهَا وَرِثَ مِائَةَ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةَ دَنَانِيرَ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ قُلْتُ فَلَا يَكْسِرُ الدَّرَاهِمَ عَلَى الدَّنَانِيرِ وَلَا الدَّنَانِيرَ عَلَى الدَّرَاهِمِ قَالَ لَا.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا بَأْسَ بِإِخْرَاجِ الذَّهَبِ عَنِ الْفِضَّةِ بِالْقِيَمَةِ وَإِخْرَاجِ الْفِضَّةِ عَنِ الذَّهَبِ بِالْقِيَمَةِ وَإِخْرَاجِ الشَّعِيرِ عَنِ الْحِنْطَةِ قِيَمَتَهَا وَإِخْرَاجِ الْحِنْطَةِ عَنِ الشَّعِيرِ بِقِيَمَتِهِ

[الحديث ٥]

٥ يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ

الحديث الرابع: موثق.

قوله رحمه الله: ولا بإخراج الذهب قال في المدارك: أما جواز القيمة في الزكاه عن الذهب و الفضة و الغلاء، فقال في المعبر: إنه قول علمائنا أجمع. و أما زكاه الأنعام، فقد اختلف فيها كلام الأصحاب، فقال المفيد في المقنعة: لا يجوز- إلى آخره. و يفهم من المعبر الميل إليه. و قال الشيخ في الخلاف: يجوز إخراج القيمة في الزكاه كلها أى شىء كانت القيمة، على وجه البديل لا على أنها أصل، و إلى هذا القول ذهب أكثر المتأخرين، و ما ذهب إليه المفيد لا يخلو من قوه.

الحديث الخامس: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٥١

عَنِ الْبُرْقِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الثَّانِي ع قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ هَلْ يَجُوزُ جُعِلَتْ فِدَاكَ أَنْ يُخْرَجَ مَا يَجِبُ مِنَ الْحَزْثِ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَمَا يَجِبُ عَلَى الذَّهَبِ دَرَاهِمَ بِقِيَمِهِ مَا يَسْوَى أَمْ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يُخْرَجَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَا فِيهِ فَأَجَابَهُ عَ أَيُّمَا تَيْسَّرَ يُخْرَجُ.

[الحديث ٦]

٦ وَعَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى مِنْ زَكَاتِهِ عَنِ الدَّرَاهِمِ دَنَانِيرَ وَعَنِ الدَّنَانِيرِ دَرَاهِمَ بِالْقِيَمَةِ أَيُّهَا ذَلِكَ لَهُ قَالَ لَا بَأْسَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ فِي زَكَاتِ الْأَنْعَامِ إِلَّا أَنْ تُعَدَّمَ الْأَسْنَانُ الْمُخْصُوصَةُ فِي الزَّكَاةِ

[الحديث ٧]

٧ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُقَرِّنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَيْدِ أَبِيهِ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع كَتَبَ لَهُ فِي كِتَابِهِ الَّذِي كَتَبَهُ لَهُ بِخَطِّهِ حِينَ بَعَثَهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ الصَّدَقَةَ الْحَيْدَعَةَ وَ لَيْسَتْ عِنْدَهُ حَيْدَعَةٌ وَ عِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهُ تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرَيْنِ دِرْهَمًا وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ

الحديث السادس: صحيح أيضا.

الحديث السابع: مجهول.

قال في المدارك: اتفق الأصحاب على العمل بهذا الخبر، ومقتضاه انحصار الجبران في الشاتين أو العشرين درهما. و اكتفى العلامة في التذكرة في الجبر بشاه و عشره دراهم، و به قطع الشارح، و هو ضعيف، لأنه خروج عن المنصوص.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٥٢

عِنْدَهُ الْحَقُّ وَ عِنْدَهُ جَدَعَهُ فَإِنَّهُ تُقْبَلُ مَعَهُ جَدَعَهُ وَ يُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا وَ مَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ حَقَّهُ وَ لَيْسَتْ عِنْدَهُ حَقُّهُ وَ عِنْدَهُ ابْنُهُ لَبُونٍ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ وَ يُعْطَى مَعَهَا شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا وَ مَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ ابْنَهُ لَبُونٍ وَ لَيْسَتْ عِنْدَهُ ابْنُهُ لَبُونٍ وَ عِنْدَهُ حَقُّهُ فَإِنَّهُ تُقْبَلُ الْحَقُّ مِنْهُ وَ يُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ شَاتَيْنِ أَوْ

عِشْرِينَ دَرَهْمًا وَمَنْ بَلَغَتْ صِدْقَتُهُ ابْنَهُ لَبُونٍ وَ لَيْسَتْ عِنْدَهُ ابْنَهُ لَبُونٍ وَ عِنْدَهُ ابْنَهُ مَخَاضٍ فَإِنَّهُ تُقْبَلُ مِنْهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ وَ يُعْطَى مَعَهَا شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دَرَهْمًا وَمَنْ بَلَغَتْ صِدْقَتُهُ ابْنَهُ مَخَاضٍ وَ لَيْسَتْ عِنْدَهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ وَ عِنْدَهُ ابْنَهُ لَبُونٍ فَإِنَّهُ تُقْبَلُ مِنْهُ ابْنَةُ لَبُونٍ وَ يُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دَرَهْمًا وَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهَهَا وَ عِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ ابْنُ لَبُونٍ وَ لَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعَةٌ مِنَ الْإِبِلِ وَ لَيْسَ مَعَهُ مَالٌ غَيْرُهَا فَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا فَإِذَا بَلَغَ مَالُهُ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهِ شَاهٌ.

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ

قوله: فإنه يقبل منه ابن لبون قال في المدارك: أما إجراء ابن اللبون الذكر عن بنت المخاض إذا لم تكن عنده وإن أمكنه شراؤها، فقال في التذكرة إنه موضع وفاق. و حكى الشارح قولاً ياجزاء ابن اللبون عن بنت المخاض مطلقاً، وهو ضعيف. و أما أنه يتخير في ابتياع أيهما شاء إذا لم يكونا عنده، فظاهر المحقق في المعبر و العلامه في جملة من كتبه: أنه موضع وفاق بين علمائنا و أكثر العامه.

و ربما ظهر من عبارته الشارح تحقق الخلاف في ذلك بين علمائنا.

الحديث الثامن: حسن.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٥٣

حَرِيْزٍ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ مُعَاوِيَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ بَعَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع مُصَيِّدًا مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى بَادِيَتِهَا فَقَالَ لَهُ أَنْطَلِقْ يَا عَبْدَ اللَّهِ وَ عَلَيْكَ بِتَقْوَى اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ لَا تُؤَثِّرَنَّ دُنْيَاكَ

عَلَى آخِرَتِكَ وَ كُنْ حَافِظًا لِمَا ائْتَمْتُكَ عَلَيْهِ رَاعِيًا لِحَقِّ اللَّهِ فِيهِ حَتَّى تَأْتِيَ نَادِيَ بِنِي فُلَانٍ فَإِذَا قَدِمْتَ فَأَنْزِلْ بِمَائِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخَالِطَ أَبْيَاتَهُمْ ثُمَّ امْضُ إِلَيْهِمْ بِسَيْكِنِهِ وَ وَقَارِ حَتَّى تَقُومَ بَيْنَهُمْ فَتَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ ثُمَّ قُلْ لَهُمْ يَا عِبَادَ اللَّهِ أُرْسَيْلَنِي إِلَيْكُمْ وَلِيُّ اللَّهِ لِأَخَذِ مِنْكُمْ حَقَّ اللَّهِ فِي أَمْوَالِكُمْ فَهَبْ لِلَّهِ فِي أَمْوَالِكُمْ حَقَّ فَتَوَدُّوهُ إِلَى وَلِيِّهِ فَإِنْ قَالَ لِمَكَ قَائِلٌ لِمَا فَلَا تُرَاجِعْهُ فَإِنْ أَنْعَمَ لَكَ مِنْعَمٌ مِنْهُمْ فَانْطَلِقْ مَعَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخِيفَهُ أَوْ تَعِدَّهُ إِلَّا خَيْرًا فَإِذَا أَتَيْتَ مِرَالَهُ فَلَا تَدْخُلْهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَإِنْ أَكْثَرَهُ لَهُ فَقُلْ لَهُ يَا عَبْدَ اللَّهِ أَتَأْذُنُ لِي فِي دُخُولِ مَالِكَ فَإِنْ أَذِنَ لَكَ فَلَا تَدْخُلْ دُخُولَ مُتَسَلِّطٍ عَلَيْهِ فِيهِ وَ لَا عِنْفٍ بِهِ فَاصْدَعْ الْمَالَ صَدْعَيْنِ ثُمَّ خَيْرُهُ

قوله عليه السلام: حتى تأتي نادى فى القاموس: النادى مجلس القوم نهارا.

و أقول: قد يقرأ " بادى " بالباء الموحده، و هو تصحيف.

قوله عليه السلام: فلا تراجع عليه الفتوى، و أنه يقبل قوله فى عدم الوجوب، أو الأداء بغير يمين.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٦، ص: ٢٥٣

قوله عليه السلام: فإن أنعم لك منعم فى النهايه: و أنعمت أى أجابت.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٥٤

أَيَّ الصَّدْعَيْنِ شَاءَ فَأَيُّهُمَا اخْتَارَ فَلَا تَعْرِضْ لَهُ ثُمَّ اصْدَعْ الْبَاقِيَ صِدْعَيْنِ ثُمَّ خَيْرُهُ فَأَيُّهُمَا اخْتَارَ فَلَا تَعْرِضْ لَهُ وَ لَا تَرَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَبْقَى مَا فِيهِ وَفَاءً لِحَقِّ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِي مَالِهِ فَإِذَا بَقِيَ ذَلِكَ

فَأَقْبِضْ حَقَّ اللَّهِ مِنْهُ فَإِنِ اسْتَقَالَكَ فَأَقْلُهُ ثُمَّ اخْلِطْهُمَا وَاصْنَعْ مِثْلَ الَّذِي صَيَّنَعْتَ أَوَّلًا حَتَّى تَأْخُذَ حَقَّ اللَّهِ فِي مَالِهِ فَإِذَا قَبِضْتَهُ فَلَا تُؤْكَلُ بِهِ إِلَّا نَاصِحًا

و فيها أيضا: و قد تكرر فيه ذكر الوعد و الوعيد، فالوعد يستعمل في الخير و الشر، يقال: وعدته خيرا و وعدته شرا، فإذا أسقطوا الخير و الشر قالوا في الخير:

الوعد و العده، و في الشر: الإيعاد و الوعيد.

قوله عليه السلام: ثم خيره أى الصدعين شاء فى الصحاح: الصدع الشق.

و فى القاموس: الصدع الشق فى شىء صلب و الفرقه من الشىء سميت بالمصدر.

و قال فى الشرائع: و ليس للساعى التخيير، فإن وقعت المشاحه، قيل يقرع حتى يبقى السن التى تجب.

و قال فى المدارك: القول بالقرعه للشيخ و جماعه، و لم نقف لهم على مستند على الخصوص و الأصح تخيير المالك فى إخراج ما شاء إذا كان بصفه الواجب، كما اختاره فى المعبر و العلامه فى جملة من كتبه، و يؤيده قول أمير المؤمنين عليه السلام لعامله: ثم خيره أى الصدعين شاء.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٥٥

شَفِيقًا أَمِينًا حَفِيزًا غَيْرَ مُعْنِفٍ بِشَيْءٍ مِنْهَا ثُمَّ اخْدُرْ مَا اجْتَمَعَ عِنْدَكَ مِنْ كُلِّ نَادٍ إِلَيْنَا نُصَيِّرُهُ حَيْثُ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فَإِذَا انْخَدَرَ بِهَا رَسُولُكَ فَأَوْعِزْ إِلَيْهِ أَنْ لَا يَحُولَ بَيْنَ نَاقِهِ وَ بَيْنَ فَصِيلِهَا وَ لَا يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا وَ لَا يَصْرَنَّ لَبْنَهَا فَيَضِرَّ ذَلِكَ بِفَصِيلِهَا وَ لَا يَجْهَدَ بِهَا رُكُوبًا

و فى القاموس: قلته البيع و أقلته فسخته، و استقاله طلب إليه أن يقيله.

و قال: العنف مثلثة العين ضد الرقق، عنف ككرم عليه و به و أعنفته أنا و عنفته تعنيفا، و العنف من لا رفق له

بركوب الخيل.

قوله عليه السلام: ثم أحدر ما اجتمع عندك فى الصحاح: حدر فى قراءته و فى أذانه يحدر حدرا، أى: أسرع، و حدرت السفينه أحدرها حدرا إذا أرسلتها إلى أسفل، و لا يقال: أحدرتها.

و فى الكافى: كل ما اجتمع تصيره، بالجزم جوابا للأمر.

قوله عليه السلام: فإذا انحدر بها الباء للملابسه، أو التعديه.

و فى الصحاح: أوعزت إليه فى كذا و كذا، أى تقدمت، و كذلك وعزت إليه توعيزا، و قد يخفف، فيقال: وعزت إليه وعزا.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٥٦

و لِيُعَدِلَ بَيْنَهُنَّ فِي ذَلِكَ وَ لِيُورِدَهُنَّ كُلَّ مَاءٍ يَمُرُّ بِهِ وَ لَأَيَعِدِلَ بِهِنَّ عَنْ نَبْتِ الْأَرْضِ

قوله عليه السلام: و لا يمصرن لبنها فى بعض النسخ " و لا يصرن " .

و فى الصحاح: صر الناقه و بها يصر بالضم صرا شد ضرعها.

و فى المقنعه: و لا يمصر لبنا.

و فى النهايه: فى حديث على عليه السلام " و لا يمصرن لبنها " الحديث، المصر الحلب بثلاث أصابع، يريد لا يكثر من أخذ لبنها.

و قال المحدث الأسترآبادى رحمه الله: يمصرن موافق للكافى و لنهايه ابن الأثير و لبعض نسخ التهذيب، و هو الظاهر، و فى بعض نسخ التهذيب " يصرن " و كأنه تصحيف. و الله أعلم.

قوله عليه السلام: و لا يجهدنها ركوبا أى: لا يركبها بنهايه طاقتها، فهو من باب الأفعال، أو باب منع. و ركوبا أما تميز أو مفعول له، أو حال بمعنى راكبا.

و فى المصباح: الجهد بالضم و الفتح الوسع و الطاقه. و قيل: المضموم الطاقه و المفتوح المشقه، و الجهد بالفتح لا غير النهايه و الغايه، و هو مصدر من جهد فى الأمرين جهدا من باب نفع إذا طلب حتى بلغ غايته فى الطلب، و جهده

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٥٧

إِلَى جَوَادِّ الطُّرُقِ فِي السَّاعَةِ الَّتِي فِيهَا تُرِيحُ وَ تَغْبِقُ وَ لِيُفُوقَ بِهِنَّ جُهِدَهُ حَتَّى تَأْتِينَا

الأمر و المرض جهدا أيضا إذا بلغ منه المشقه.

قوله عليه السلام: و ليعدل بينهن من العداله " فى ذلك " أى: فى الركوب " و ليوردهن كل ماء " أى: يعرض عليهن الماء " يمر به " على بناء المعلوم أو المجهول.

قوله عليه السلام: و تغبق قال فى السرائر: سمعت من يقول: و يغبق بالغين المعجمه و الباء، يعتقد أنه من الغبوق و هو الشرب بالعشى، و هذا تصحيف فاحش و خطأ قبيح، و إنما هو يعنق بالعين غير المعجمه و النون غير العنق، و هو الضرب من سير الإبل، و هو سير شديد، قال الراجز:

يا ناق سبرى عنقا فسيحا إلى سليمان فتستريحا

و المعنى: لا يعدل بهن عن نبت الأرض إلى جواد الطريق فى الساعات التى لها فيها مشقه، و لأجل هذا قال " تريح " من الراحة، و لو كان من الرواح لقال:

تروح، و ما كان يقول: تريح، و لأن الرواح عند العشى يكون قريبا منه، و الغبوق و هو شرب العشى على ما ذكرناه، فلم يبق له معنى، و إنما المعنى ما بيناه، و إنما أوردت هذه اللفظه فى كتابى لأنى سمعت جماعه من أصحابنا الفقهاء يصحفونها.

انتهى.

و قال السيد البحرانى: كون ذلك تصحيفا غير معلوم، بل يحتمل الأمرين.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٥٨

يَاذِنِ اللَّهُ صِحَاحًا سَمَانًا غَيْرَ مُتَعَبَاتٍ وَ لَا مُجْهِدَاتٍ فَتَقْسِمَهُنَّ بِإِذْنِ اللَّهِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ص عَلَى أَوْلِيَاءِ اللَّهِ فَإِنَّ ذَلِكَ
أَعْظَمُ لِأَجْرِكَ وَ أَقْرَبُ لِرُشْدِكَ يَنْظُرُ

و ما ذكره إنما يلزم إذا ثبت أن تريح بفتح التاء،

و أما إذا كان بضمها كما هو الظاهر فلا.

و قال فى النهايه: فانطلقوا معانقين، أى مسرعين من عائق مثل أعنق إذا سارع و أسرع.

و قال المحدث الأسترآبأدى قوله عليه السلام " تريح و تغبق " أى: الرسول، و الضمائر كلها راجعه إلى رسول المصدق، و حينئذ لا يتوجه تخطئه بعض الأذكياء عليه و تشنيعه على الفقهاء. و فى وصيه أخرى منه " و أرح فيه بدنك و روح ظهرك " مؤيد لهذا المعنى.

قوله عليه السلام: سحاحا سمانا فى الصحاح: و سحت الشاه تسح بالكسر سحوحا و سحوحه، أى سمت و غنم سحاح أى سمان.

و فى بعض نسخ الكافى " شحاما " جمع شحيم من الشحم.

و قال الجوهري: تعب تعباً أعيا و أتعبه غيره فهو تعب و متعب، و لا تقل متعوب.

" بإذن الله " أى بتوفيقه " فإن ذلك " أى: الإيعاد و الوصيه " على أولياء " الظاهر أنه متعلق بتقسمهن، و هو مبنى على أن أكثر أصناف مستحقى الزكاه من الشيعة و أعوان الإمام و سهم المؤلفه نادر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٥٩

اللَّهُ إِلَيْهَا وَإِلَيْكَ وَإِلَى جُهِدِكَ وَنَصِّ يَحْتِكَ لِمَنْ بَعَثَكَ وَبُعِثْتَ فِي حَاجَتِهِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَا مَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيَّ وَإِلَى وَلِيِّ لَهٗ
يَجْهَدُ نَفْسَهُ بِالطَّاعَةِ وَالنَّصِّ يَحْهٖ لِأَمَامِهِ إِلَّا كَانَ مَعَنَا فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى قَالَ ثُمَّ بَكَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع ثُمَّ قَالَ يَا بُرَيْدُ وَاللَّهِ مَا بَقِيَتْ لِلَّهِ
حُرْمَةٌ إِلَّا أَنْتَهِكْتُ وَ لَا عَمَلٌ بِكِتَابِ اللَّهِ وَ لَا سُنَّةِ نَبِيِّهِ فِي

و قيل: " على " فى الأول نهجيه، و فى الثانى متعلق بكل واحد من الكتاب و السنه. و المراد بالكتاب الإيجاب، كما فى قوله تعالى " كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ " و بالسنه تبين الطريق، و

المراد بأولياء الله خلفاؤه. انتهى، ولا يخفى بعده.

قوله عليه السلام: لمن بعثك أى: الإمام " و بعثت فى حاجته " أى: الفقراء.

قوله صلى الله عليه وآله: الرفيق الأعلى هم الذين ذكرهم الله فى قوله " فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا".

وقال فى النهايه: فى حديث الدعاء " وألحقنى بالرفيق الأعلى " جماعه الأنبياء الذين يسكنون أعلى عليين، وهو اسم جاء على فعيل ومعناه الجماعه، كالصديق والخليط يقع على الواحد والجمع. ومنه قوله تعالى " وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا".

وقيل: معنى " وألحقنى بالرفيق الأعلى " أى: بالله تعالى، يقال: الله رفيق بعباده من الرفق والرأفه، وهو فعيل بمعنى فاعل.

ومنه حديث عائشه " سمعته يقول عند موته بل الرفيق الأعلى "، وذلك أنه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٦٠

هَذَا الْعَالَمَ وَلَا أُقِيمَ فِي هَذَا الْخَلْقِ حُدٌّ مُنْذُ قَبَضَ اللَّهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَ وَلَا عَمِلَ بِشَيْءٍ مِّنَ الْحَقِّ إِلَى يَوْمِ النَّاسِ هَذَا ثُمَّ قَالَ أَمَا وَاللَّهِ لَمَا تَذَهَبُ الْأَيَّامُ وَاللَّيَالِي حَتَّى يُحْيِيَ اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُمِيتَ الْأَحْيَاءَ وَيَرُدَّ الْحَقَّ إِلَى أَهْلِهِ وَيُقِيمَ دِينَهُ الَّذِي ارْتَضَاهُ لِنَفْسِهِ وَنَبِيِّهِ فَأَبْشِرُوا ثُمَّ أَبْشِرُوا فَوَ اللَّهُ مَا الْحَقُّ إِلَّا فِي أَيْدِيكُمْ.

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَاطٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مَعْمَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الْحَسَنِ الْعُرْنِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ قَالَ اسْتَعْمَلَنِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَ عَلَيَّ بَابِ بَانِقِيَا وَ سَوَادٍ مِنْ سَوَادِ الْكُوفَةِ

خير بين البقاء في الدنيا و بين ما عند الله فاختر ما عند الله.

قوله عليه السلام: منذ قبض الله إشاره إلى أن الحسن عليه السلام لم يتيسر له إقامة الحدود. و إحياء الموتى إشاره إلى الرجعه، و إماته الإحياء إلى قتل الكافرين.

و قيل: هو تجوز شبه الشيعة لقتلهم و خفائهم و عدم تمكنهم من إظهار دينهم بالموتى. و هو تكلف.

الحديث التاسع: ضعيف.

قوله: على باب بانقيا و سواد في الكافي " بانقياد سواد من " و في المقنعه " بانقيا سواد "، و في بعض

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٦١

حُضُورٌ انْظُرْ إِلَى خَرَاجِكَ فَبِحَدِّ فِيهِ وَ لَمَّا تَثَرْتُ مِنْهُ دِرْهَمًا فَإِذَا أَرَدْتُ أَنْ تَتَوَجَّهَ إِلَى عَمَلِكَ فَمُرَّ بِي قَالَ فَأَتَيْتُهُ فَقَالَ لِي إِنَّ الَّذِي سَمِعْتَهُ مِنِّي خُدَعَهُ وَ إِيَّاكَ أَنْ تَضْرِبَ مُسْلِمًا أَوْ يَهُودِيًّا أَوْ نَصِيرَانِيًّا فِي دِرْهَمِ خَرَاجٍ أَوْ تَبِيعَ دَابَّةَ عَمَلٍ فِي دِرْهَمٍ فَإِنَّمَا أَمَرْنَا أَنْ نَأْخُذَ مِنْهُمْ الْعَفْوَ

النسخ " بالقيام ".

قال في السرائر: بانقيا هي القادسية و ما والاها من أعمالها، و إنما سميت القادسية بدعوة إبراهيم عليه السلام لأنه قال: كوني مقدسه للقادسية، أى: مطهره من التقديس.

و إنما سميت القادسية " بانقيا " لأن إبراهيم عليه السلام اشتراها بمائه نعجه من غنمه، لأن " با " مائه و " نقيا " شاه بلغه النبط، و قد ذكر بانقيا أعشى قيس في شعره، و فسره علماء اللغة و وافقوا كتب الكوفة من السير بما ذكرناه.

قوله عليه السلام: فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو أى: الزيادة أو الوسط، أو يكون منصوباً بنزع الخافض أى بالعفو.

و في النهاية: في حديث ابن الزبير " أمر الله نبيه أن يأخذ العفو من أخلاق الناس " هو السهل المتيسر، أى: أمره أن يحتمل أخلاقهم،

و يقبل منها ما سهل و تيسر و لا يستقصى عليهم.

و قال الجوهرى: عفو المال ما يفضل عن النفقه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٦٢

[الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع
عَنِ الصَّدَقَةِ فَقَالَ إِنَّ ذَلِكَ لَا يُقْبَلُ مِنْكَ فَقَالَ إِنِّي أَحْمِلُ ذَلِكَ مِنْ مَالِي فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع

الحديث العاشر: مجهول، بل ضعيف.

لأن محمد بن خالد كان واليا من قبل بنى أميه.

قوله عليه السلام: إن ذلك لا يقبل منك كان المراد لا يقبل منك جمع الصدقه و نقله من موضع إلى آخر، إما لأجل الكراهيه أو
لأنه ليس بأهل له، لكن فهم محمد بن خالد أنه لأجل الكراهيه، فقال:

أحمل ذلك من مالى، أى: أعطى كراه من مالى، أو فى جملة أموالى.

أو المراد أنه لا- يقبل الله منك عذرا إن تلف، فقال: أحملها فى جملة أموالى و أحفظها كحفظ أموالى، فلما رأى عليه السلام
تصلبه فى ذلك و كان والى المدينه ذكر عليه السلام له الشرائط، فتأمل.

قوله عليه السلام: أن لا يحشر من ماء إلى ماء أى: بل يذهب إلى كل منهم فيأخذ.

و فى النهايه: فيه " إن وفد ثقيف اشترطوا أن لا يعشروا و لا يحشروا " أى:

لا- يندبون إلى المغازى و لا تضرب عليهم البعوث، و قيل: لا يحشرون إلى عامل الزكاه ليأخذ صدقه أموالهم بل يأخذها فى
أماكنهم.

و فى الصحاح: و حشرت الناس أحشرهم و أحشرهم حشرا جمعتهم، و منه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٦٣

مُرُّ مُصَدِّقِكَ أَنْ لَا يَحْشُرَ مِنْ مَاءٍ إِلَى مَاءٍ

وَلَمَّا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَ لَمَّا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ فَإِذَا دَخَلَ الْمَالُ فَلْيَقْسِمِ الْغَنَمَ نِصْفَيْنِ وَ يُخَيِّرُ صَاحِبَهَا أَى الْقَسْمَيْنِ شَاءَ فَإِنْ اخْتَارَ فَلْيُدْفَعْهُ إِلَيْهِ وَ إِنْ تَبَعَتْ نَفْسُ صَاحِبِ الْغَنَمِ مِنَ النِّصْفِ الْآخِرِ مِنْهَا شَاءَ أَوْ

يوم الحشر.

قوله عليه السلام: و لا يجمع بين متفرق استدل به على ما هو المشهور من أنه لا يجمع بين ملكى شخصين إن امتزجا، بل يعتبر فى مال كل منهما بلوغ النصاب، و كذا لا يفرق بين ملكى شخص واحد، و إن تباعدا بحسب المكان.

كما قال فى المقنعه بعد إيراد هذه الروايه: و هذه العبارة يعنى فى الملك كما قدمنا، و المعنى فى ذلك: أنه لا تؤخذ من الشريكين صدقه إذا بلغ ملكهما جميعا مقدار ما تجب فيه الزكاه، و لا تسقط الزكاه عن المالك، و إن كان ملكه فى الأماكن على افتراق.

و الأول رد على العامه، حيث ذهب جماعه منهم إلى أن الخلطه تجعل المالىن واحدا، سواء كانت خلطه أعيان كأربعين بين شريكين، أو خلطه أوصاف، كالاتحاد فى المشرب و المراح و الفحل و الحالب و المحلب.

و يحتمل الخبر معنى آخر، و هو أن المصدق لا يجمع بين الأنعام المتباعده فى موضع واحد لأخذ الصدقه، و لا يفرق بين الأنعام المجتمعه.

و قال الشيخ فى المبسوط: معنى قول النبى صلى الله عليه و آله " لا يجمع بين متفرق، و لا يفرق بين مجتمع " إنه إذا كان لإنسان مائه و عشرون شاتا فى ثلاثه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٦٤

شَاتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَلْيُدْفَعْهَا إِلَيْهِ ثُمَّ لِيَأْخُذْ صِدْقَتَهُ فَإِذَا أَخْرَجَهَا فَلْيَقْوَمْهَا فِيمَنْ يُرِيدُ فَإِذَا قَامَتْ عَلَى ثَمَنِ فَإِنْ أَرَادَهَا صَاحِبُهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا وَ إِنْ لَمْ

يُرَدُّهَا فَلْيَبِيعَهَا.

[الحديث ١١]

١١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ وَ سَيِّئًا لَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الْحُلِيِّ فِيهِ زَكَاةٌ فَقَالَ لَا وَإِنْ بَلَغَ مِائَةَ أَلْفٍ.

[الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ لَيْسَ فِي الْخَوَاهِرِ وَ أَشْبَاهِهِ زَكَاةٌ وَ إِنْ كَثُرَ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا خَلَفَ الرَّجُلُ عِنْدَ أَهْلِهِ نَفَقَهُ لِلْسِّنِينَ فَبَلَغَتْ مَا

مواضع لم يلزمه أكثر من شاه واحد، لأنها قد اجتمعت في ملكه، و لا يفرق عليه ليؤخذ ثلاث شياه، و كذلك إن كان أربعون شاه بين شريكين، فقد تفرق في الملك، فلا يجمع ذلك ليؤخذ شاه، و على هذا سائر الأشياء. انتهى و الأول أظهر.

قوله عليه السلام: فليقومها في من يريد كذا في الأصل بالراء المهملة، و في بعضها بالمعجمه، أى: في سوق المزاد كما هو الشائع عند العرب.

و كذا في المقنعه قال: و إن أخذ المصدق حقه من الأنعام، فباعها في من يزيد فطلبها المتصدق بالثمن، فهو أحق بها. انتهى.

و لا ينافي ذلك كراهه شرائه لها.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٦٥

يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا وَ جَبَّ عَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةُ وَ إِنْ كَانَ غَائِبًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْمَاضِي ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ خَلَفَ عِنْدَ أَهْلِهِ نَفَقَهُ أَلْفَيْنِ لِسِنِينَ عَلَيْهَا زَكَاةٌ قَالَ إِنْ كَانَ شَاهِدًا فَعَلَيْهِ زَكَاةٌ وَ إِنْ كَانَ غَائِبًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يُخَلِّفُ لِأَهْلِهِ نَفَقَهُ ثَلَاثَةَ أَلْفٍ دَرَاهِمٍ نَفَقَهُ سِنِينَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ قَالَ إِنْ كَانَ شَاهِدًا فَعَلَيْهَا زَكَاةٌ وَ إِنْ كَانَ غَائِبًا فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِن لَّمْ يَجِدِ الْمُسْلِمُ مُؤْمِنًا يَسْتَحِقُّ الزَّكَاةَ وَقَدْ وَجِبَتْ

الحديث الحادى عشر: حسن.

الحديث الثانى عشر: حسن.

قوله رحمه الله: فإن كان حاضرا هذا هو الأشهر، و ذهب ابن إدريس و جماعه إلى وجوب الزكاه فى حالتى الحضور و الغيبه، إذا كان مالكة متمكنا من التصرف فيه.

الحديث الثالث عشر: موثق.

الحديث الرابع عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٦٦

عَلَيْهِ وَ وَجَدَ مَمْلُوكًا مُؤْمِنًا يُبَاعُ اشْتَرَاهُ بِمَالِ الزَّكَاةِ وَ أَعْتَقَهُ وَ كَذَلِكَ إِذَا وَجَدَ مُسْتَحِقًّا لِلزَّكَاةِ إِلَّا أَنَّهُ رَأَى مَمْلُوكًا مُؤْمِنًا فِي ضُرُورِهِ فَاشْتَرَاهُ بِزَكَاتِهِ وَ أَعْتَقَهُ أَجْزَأَهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٥]

١٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عَبْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ مِائَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ فَلَمْ يَجِدْ لَهَا مَوْضِعًا يَدْفَعُ ذَلِكَ إِلَيْهِ فَنَظَرَ إِلَى مَمْلُوكٍ يُبَاعُ فِيمَنْ يَزِيدُ فَاشْتَرَاهُ بِتِلْكَ الْمِائَةِ الدَّرْهَمِ الَّتِي أَخْرَجَهَا مِنْ زَكَاتِهِ فَأَعْتَقَهُ هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ قُلْتُ لَهُ فَإِنَّهُ لَمَّا أَنْ أُعْتِقَ وَ صَارَ حُرًّا اتَّجَرَ وَ احْتَرَفَ فَأَصَابَ مَالًا ثُمَّ مَاتَ وَ لَيْسَ لَهُ وَارِثٌ فَمَنْ يَرِثُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ فَقَالَ يَرِثُهُ الْفُقَرَاءُ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ يَسْتَحِقُّونَ الزَّكَاةَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اشْتَرَى بِمَالِهِمْ.

[الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَمْرٍو عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَجْتَمِعُ عِنْدَهُ مِنَ الزَّكَاةِ الْخَمْسِ مِائَةً وَ السُّتْمَانَةَ يَشْتَرِي مِنْهَا نَسَمَةً يُعْتَقُهَا فَقَالَ إِذَا يَطْلُمُ قَوْمًا آخَرِينَ حُقُوقَهُمْ ثُمَّ مَكَتَ مَلِيًّا ثُمَّ قَالَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدًا مُسْلِمًا فِي ضُرُورِهِ فَلْيَشْتَرِهِ وَ يُعْتَقَهُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَا بَأْسَ بِتَفْضِيلِ الْقَرَابَةِ عَلَى غَيْرِهِمْ إِلَى قَوْلِهِ وَ لَا بَأْسَ بِإِعْطَاءِ الزَّكَاةِ أَطْفَالَ الْمُؤْمِنِينَ

الحديث الخامس عشر: حسن موثق.

قوله عليه السلام: يرثه الفقراء المؤمنون هذا هو المشهور، وقيل: ميراثه للإمام عليه السلام.

الحديث السادس عشر: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٦٧

يُدُلُّ عَلَى ذَلِكُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٧]

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبَابَةَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى عَنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عْتَبَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع قَالَ قُلْتُ لَهُ لِي قَرَابَةُ أَنْفِقْ عَلَى بَعْضِهِمْ فَأَفْضَلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فَيَأْتِينِي إِبَانُ الزَّكَاةِ أَمْ أُعْطِيهِمْ مِنْهَا قَالَ أَمْسِدْ تَحْقُوقَ لَهَا قُلْتُ نَعَمْ قَالَ هُمْ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمْ أَعْطِهِمْ قَالَ قُلْتُ فَمَنْ الَّذِي يَلْزُمُنِي مِنْ ذَوِي قَرَابَتِي حَتَّى لَا أَحْتَسِبَ الزَّكَاةَ عَلَيْهِ قَالَ أَبُوكَ وَ أُمُّكَ قُلْتُ أَبِي وَ أُمِّي قَالَ الْوَالِدَانِ وَ الْوَالِدُ.

[الحديث ١٨]

١٨ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الْأَوَّلَ ع عَنِ الزَّكَاةِ يُفْضَلُ بَعْضُ مَنْ يُعْطَى مِمَّنْ لَا يَسْأَلُ عَلَى غَيْرِهِمْ فَقَالَ نَعَمْ يُفْضَلُ الَّذِي لَا يَسْأَلُ عَلَى الَّذِي يَسْأَلُ.

[الحديث ١٩]

١٩ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي

الحديث السابع عشر: مجهول.

وقد مر الخبر بعينه في باب من يحل له من الأهل.

قوله عليه السلام: الوالدان و الولد أى: من الأقارب النسبية.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

الحديث التاسع عشر: حسن.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٦٨

نَصِيرٍ عَنْ عُثْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَجَلَانَ السَّكُونِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عِزِّي رُبَّمَا قَسَمْتُ الشَّيْءَ بَيْنَ أَصْحَابِي أَصَلُّهُمْ بِهِ فَكَيْفَ أُعْطِيهِمْ فَقَالَ أُعْطِيهِمْ عَلَى الْهَجْرَةِ فِي الدِّينِ وَالْفِقْهِ وَالْعَقْلِ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِزِّي إِنَّ صِدْقَةَ الْخُفِّ وَالظُّلْفِ تُدْفَعُ إِلَى الْمُتَجَمِّلِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَأَمَّا صِدْقَةُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَمَا كَيْلَ بِمَالِ الْفَنِيِّزِ وَمَا أُخْرِجَتِ الْأَرْضُ لِلْفُقَرَاءِ الْمُدْفَعِينَ قَالَ ابْنُ سِنَانَ قُلْتُ وَكَيْفَ صَارَ هَذَا هَكَذَا فَقَالَ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ مُتَجَمِّلُونَ وَيَسْتَحْيُونَ مِنَ النَّاسِ فَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ أَجْمَلُ

الحديث العشرون: ضعيف.

قوله عليه السلام: إن صدقة الخف والظلف في النهاية: الظلف للبقر والغنم، كالحافر للفرس والبغل، والخف للبعير، قد يطلق الظلف على ذات الظلف أنفسها مجازا.

قوله عليه السلام: وما أخرجت الأرض للفقراء المدفقين و في بعض النسخ "المدفقين" و هو الصواب.

و في القاموس: المدقع كمحسن للملصق بالتراب.

و فيه أيضا: الدقع الرضا بالدون من المعيشة و سوء احتمال الفقير.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٦٩

الْأَمْزِينَ عِنْدَ النَّاسِ وَ كُلُّ صِدْقَةٍ.

[الحديث ٢١]

٢١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِزِّي الرَّجُلُ يَمُوتُ وَ يَتْرُكُ الْعِيَالَ أَيْعُطُونَ مِنَ الزَّكَاةِ قَالَ نَعَمْ حَتَّى يَنْشَأُوا وَ يَبْلُغُوا وَ يَسْأَلُوا مِنْ أَيْنَ كَانُوا يَعِيشُونَ إِذَا قُطِعَ ذَلِكَ عَنْهُمْ فَقُلْتُ إِنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ قَالَ يُحْفَظُ فِيهِمْ مِيتُهُمْ وَ يُحَبَّبُ إِلَيْهِمْ دِينُ أَبِيهِمْ فَلَا يَلْبَثُونَ أَنْ يَهْتَمُّوا بِدِينِهِمْ فَإِذَا بَلَّغُوا وَ عَدَلُوا إِلَى غَيْرِ دِينِ أَبِيهِمْ فَلَا تُعْطُوهُمْ

و في النهاية: فيه "قال للنساء: إنكن إذا جعتن دقعتن" الدقع الخضوع في طلب الحاجة مأخوذ من الدقعاء، أي: التراب، أي:

لصقتن به، و منه الحديث " لا تحل المسأله إلا لذى

فقر مدقع "أى: شديد يفضى بصاحبه الدعاء، وقيل:

هو سوء احتمال الفقر.

الحديث الحادى والعشرون: حسن.

قوله عليه السلام: نعم حتى ينشثوا و يبلغوا و يسألوا فى النهايه: نشأ الصبى ينشأ نشأ فهو ناشئ، إذا كبر و شب و لم يتكامل.

و قوله عليه السلام " إذا قطع " متعلق بالسؤال، فإن ذلك يوجب محبه منهم للشيعة و لمذهبهم، لأنه كان تعيشهم من مالهم، ثم يحب إليهم و يعرض عليهم دين أبيهم أعنى التشيع، فإن اختاروا و إلا يقطع عنهم.

و يحتمل أن يكون " من أين " استثناء، و المراد بالسؤال طلب الناس، أى إذا قطع ما يعطى أبوهم من الزكاه عنهم يموتون.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٧٠

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ جَمِيعاً عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ ع عَنْ رَجُلٍ عَارِفٍ فَاضِلٍ تُوفَّى وَ تَرَكَ عَلَيْهِ دَيْنًا قَدِ ابْتُلِيَ بِهِ وَ لَمْ يَكُنْ بِمُفْسِدٍ وَ لَمْ يَكُنْ مَشْرِفٍ وَ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفٍ بِالسَّئِلِ هَلْ يُفْضَى عَنْهُ مِنَ الزَّكَاةِ أَلْفٌ وَ أَلْفَانٍ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَغُوبَ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثْمَانَ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ

و قال فى الدروس: و يعطى أطفال المؤمنين و إن كان آباؤهم فساقا دون أطفال غيرهم.

الحديث الثانى و العشرون: صحيح.

و اتفق علماؤنا و أكثر العامه على أنه يجوز للمزكى قضاء الدين عن الغارم من الزكاه، بأن يدفعه إلى مستحقه و مقاصه بما عليه من الزكاه، و يدل عليه روايات منها هذه الصحيحه.

و استفاد من بعض الروايات اعتبار قصور التركه عن الدين كالحى، و به صرح ابن الجنيد و الشيخ فى المبسوط.

و قال فى المختلف: لا يعتبر ذلك لعموم الأخبار. و هذا الخبر يدل على اعتبار ذلك، و لا يخلو من قوه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٢٧١

يُعْطَى زَكَاةَ مَالِهِ رَجُلًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ مُعْسِرٌ فَوَجَدَهُ مُوسِرًا قَالَ لَا يُجْزَى عَنْهُ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ مَا مِنْ رَجُلٍ يَمْنَعُ دِرْهَمًا فِي حَقِّ إِلَّا أَنْفَقَ اثْنَيْنِ فِي غَيْرِ حَقِّهِ وَمَا مِنْ رَجُلٍ مَنَعَ حَقًّا مِنْ مَالِهِ إِلَّا طَوَّقَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَيْثُ مِنْ نَارِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ عَارِفٌ أَدَّى الزَّكَاةَ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهَا زَمَانًا هَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا ثَانِيَةً إِلَى أَهْلِهَا إِذَا عَلِمَهُمْ قَالَ نَعَمْ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ لَهَا أَهْلًا فَلَمْ يُؤَدِّهَا أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا عَلَيْهِ فَعَلِمَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ يُؤَدِّيَهَا إِلَى أَهْلِهَا لِمَا مَضَى قَالَ قُلْتُ فَإِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَهْلَهَا فَدَفَعَهَا إِلَى

مَنْ لَيْسَ هُوَ لَهَا بِأَهْلٍ وَقَدْ كَانَ طَلَبَ وَاجْتَهَدَ ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَ سُوءِ مَا صَنَعَ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا مَرَّةً أُخْرَى.

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَعَنْ زُرَّارَةَ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ إِنْ اجْتَهَدَ فَقَدْ بَرَّئَ وَإِنْ قَصَرَ فِي الْجَاهِدِ فِي الطَّلَبِ فَلَا.

[الحديث ٢٦]

٢٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عُتْبَةَ الْهَاشِمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَفْسِمُ صَدَقَةَ أَهْلِ الْبُوَادِي فِي أَهْلِ الْبُوَادِي وَصَدَقَهُ

و قد مضى الخبر بعينه في باب مستحق الزكاة للفقير، و قد مر الكلام فيه.

الحديث الرابع و العشرون: حسن كالصحيح.

و يدل على الضمان مع التقصير في التفحص لا بدونه. كما هو الأشهر عند المتأخرين.

الحديث السادس و العشرون: كالسابق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٧٢

أَهْلِي الْحَضَرِ فِي أَهْلِ الْحَضَرِ وَلَا يَقْسِمُهَا بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ وَ إِنَّمَا يَقْسِمُهَا عَلَى قَدْرِ مَا يَحْضُرُهُ مِنْهُمْ وَقَالَ لَيْسَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ مَرْوَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَلَالِ بْنِ حَاقَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ تَارَكَ الرَّكَّاهَ وَقَدْ وَجِبَتْ لَهُ مِثْلُ مَا نَعَهَا وَقَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ وَعَنْهُ عَنِ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ عَنِ عَاصِمِ بْنِ حَمِيدٍ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع

و ذهب العلماء كافة إلى استحباب صرف الزكاة في بلد المال لهذه الرواية وغيرها. و المشهور جواز دفع عوضه في بلده و غيره، بل لا خلاف فيه أيضا بين أصحابنا.

قال في الدروس: يستحب صرف الفطره في بلده و الماليه في بلدها، و صرف صدقه البوادي على أهلها و الحاضره على أهلها. الحديث السابع و العشرون: مجهول.

و المراد بـ " تارك الزكاة " تارك أخذها. و المراد بالوجوب إما الجواز، أو معناه بأن يموت مع ترك الأخذ، أو يضيع عياله، أو يبقى مشغول الذمه بالدين.

قال في الدروس: و لو تعفف المستحق، ففي روايه هو كمن يمنع من أداء ما وجب عليه، و تحمل على الكراهه، إلا أن يخاف التلف فيحرم الامتناع.

الحديث الثامن و العشرون: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٧٣

الرَّجُلُ مِنْ أَضْيَاحِنَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الزَّكَاةِ فَأَعْطِيهِ مِنَ الزَّكَاةِ وَ لَا أَسِيَّ لَهْ أَنَّهَا مِنَ الزَّكَاةِ قَالَ أَعْطِهِ وَ لَا تُسَمِّ لَهُ وَ لَا تُدِلَّ الْمُؤْمِنَ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ

أقول: المشهور استحباب ذلك، و به جزم العلامة في التذكرة، و قال: إنه لا يعرف فيه خلافا.

و قال في الدروس: يستحب التوصل بها إلى من يستحي من قبولها هديه و روى محمد بن مسلم أن من لم يقبلها على وجه الزكاة فلا تعطه.

قال السيد في المدارك: الرواية ضعيفه السند، و مع ذلك فهي معارضة بحسنه محمد بن مسلم. و يمكن حملها على الكراهه، و

روى الكليني بعده طرق أن تارك الزكاه وقد وجبت له مثل مانعها وقد وجبت عليه. انتهى.

و أقول: الروايه المشار إليها ما رواه الكليني عن علي بن إبراهيم، عن أبيه عن حماد، عن حريز، عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام:

الرجل يكون محتاجا، فيبعث إليه بالصدقه، فلا يقبلها على وجه الصدقه يأخذه من ذلك ذمام واستحياء و انقباض، أ فنعطيها إياه على غير ذلك الوجه و هي منا صدقه؟

فقال: لا إذا كانت زكاه فله أن يقبلها، فإن لم يقبلها على وجه الزكاه فلا تعطها إياه، و ما ينبغي له أن يستحي مما فرض الله عز و جل، إنما هي فريضه الله فلا يستحي منها.

و أقول: يمكن حملها على ما إذا حصل الشك عند امتناعه من استحقاقه للزكاه.

الحديث التاسع و العشرون: حسن كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٧٤

الْحُسَيْنِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ مَالًا يُفْرَقُهُ فِيمَنْ يَجِلُّ لَهُ أَلَّهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا لِنَفْسِهِ وَ لَمْ يُسَمِّ لَهُ قَالَ قَالَ يَأْخُذُ مِنْهُ لِنَفْسِهِ مِثْلَ مَا يُعْطَى لِغَيْرِهِ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ عَنِ الرَّجُلِ يُعْطَى الرَّجُلَ الدَّرَاهِمَ يَقْسِمُهَا وَ يَضَعُهَا فِي مَوَاضِعِهَا وَ هُوَ مِمَّنْ تَجِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ قَالَ لَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ لِنَفْسِهِ كَمَا يُعْطَى غَيْرَهُ قَالَ وَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ إِذَا أَمَرَهُ أَنْ يَضَعَهَا فِي مَوَاضِعَ مُسَمَّاهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

[الحديث ٣١]

٣١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ قَالَ الْفَقِيرُ الَّذِي لَا يَسْأَلُ النَّاسَ وَ الْمَسْكِينُ أَجْهَدُ مِنْهُ وَ الْبَائِسُ أَجْهَدُهُمْ وَ كُلُّ مَا فَرَضَ

قوله عليه السلام: مثل ما يعطى لغيره أى: إذا كان بصفاته، أو مطلقا.

الحديث الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا بأس أن يأخذ لنفسه وقيل: بعدم الجواز، إذ الظاهر الدفع إلى الغير، إلا أن تدل قرينه على رضاه بذلك.

الحديث الحادى و الثلاثون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٢٧٥

اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْكَ فَأِعْلَانُهُ أَفْضَلُ مِنْ إِسْرَارِهِ وَمَا كَانَ تَطَوُّعًا فِإِسْرَارُهُ أَفْضَلُ مِنْ إِعْلَانِهِ وَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا حَمَلَ زَكَاةَ مَالِهِ عَلَى عَاتِقِهِ فَقَسَمَهَا عَلَانِيَةً كَانَ ذَلِكَ حَسَنًا جَمِيلًا.

[الحديث ٣٢]

٣٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَإِنْ تُخْفُواهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ فَقَالَ هِيَ سِوَى الزَّكَاةِ فَإِنَّ الزَّكَاةَ عَلَانِيَةٌ غَيْرُ سِرٍّ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ ابْنِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص صَدَقَهُ السِّرُّ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

[الحديث ٣٤]

٣٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ قَالَ خَرَجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فِي لَيْلِهِ قَدْ

و فى الكافى " عبد الله بن بحر " فهو ضعيف.

و يدل على أن الإعلان فى الواجبه أفضل من الإخفاء و فى المندوبه بالعكس، و استثنى بعضهم من الأخير الاتهام، فيظهر دفعا للتهمة. و كذا لو قصد بالإظهار متابعه الغير له. و أما المفروضه فجزم فى الدروس بأن إظهارها أولى. و قيل: إن الإخفاء أفضل مطلقا.

الحديث الثانى و الثلاثون: حسن موثق.

الحديث الثالث و الثلاثون: ضعيف.

الحديث الرابع و الثلاثون: مجهول.

رَشْتُ وَ هُوَ يُرِيدُ ظِلَّهُ بِنَى سَاعِدَهُ فَاتَّبَعْتُهُ فَإِذَا هُوَ قَدْ سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ فَقَالَ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ رُدِّ عَلَيْنَا فَأَتَيْتُهُ وَ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ مُعَلَّى
قُلْتُ نَعَمْ جُعِلْتُ فِدَاكَ فَقَالَ لِي أَلْتَمِسُ عِنْدَكَ فَمَا وَجِدْتُ مِنْ شَيْءٍ فَأَدْفَعُهُ إِلَيَّ فَإِذَا أَنَا بِخُبْزٍ مُنْسَدِرٍ كَثِيرٍ فَجَعَلْتُ أَدْفَعُ إِلَيْهِ مَا
وَجِدْتُ فَمِنْ خُبْزٍ قَلْبِي جُعِلْتُ فِدَاكَ أَحْمِلْ عَلَيَّ عَاتِقِي فَقَالَ لَأَنَا أَوْلَى بِهِ مِنْكَ وَ لَكِنْ امْضِ
مَعِيَ قَالَ فَأَتَيْنَا ظِلَّهُ بِنَى سَاعِدَهُ فَإِذَا

و فى القاموس: الرش المطر القليل، و أرشت السماء كرشت.

و قال: الظله أى بالضم شىء كالصفه يستتر به من الحر و البرد.

قوله: فقال: معلى؟ أى: أنت معلى؟.

قوله عليه السلام: ألتمس عندك فى

الكافي "بيدك" و هو أظهر.

قوله: منتشر في الكافي "منتشر" أي: متفرق.

قوله: فجعل يقسم في الكافي "يدس الرغيف" و الدس الإخفاء و دفن الشئ ء تحت الشئ ء.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٧٧

نَحْنُ بِقَوْمِ نِيَامٍ فَجَعَلَ يَقْسِمُ الرَّغِيفَ وَ الرَّغِيفَيْنِ حَتَّى أَتَى عَلَى آخِرِهِمْ ثُمَّ انْصَرَفْنَا قُلْتُ جُعِلْتُ فِيمَا كَ يَعْرِفُ هَؤُلَاءِ الْحَقَّ فَقَالَ لَوْ
عَرَفُوهُ لَوَاسَيْنَاهُمْ بِالذَّقَةِ وَ الذَّقَةُ هِيَ الْمِلْحُ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا إِلَّا وَ لَهُ حَازِنٌ يَحْزُنُهُ إِلَّا الصَّدَقَةَ فَإِنَّ الرَّبَّ يَلِيهَا بِنَفْسِهِ وَ كَانَ أَبِي
إِذَا تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ وَ ضَمَعَهُ فِي يَدِ السَّائِلِ ثُمَّ ارْتَدَّهُ مِنْهُ فَقَبَلَهُ وَ شَمَّمَهُ ثُمَّ رَدَّهُ فِي يَدِ السَّائِلِ إِنَّ صَدَقَةَ اللَّيْلِ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ تَعَالَى
وَ تَمْحُو الذَّنْبَ الْعَظِيمَ وَ تُهَوِّنُ الْحِسَابَ وَ صِدَقَةَ النَّهَارِ تُثْمِرُ الْمَالَ وَ تَزِيدُ فِي الْعُمْرِ إِنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَ لَمَّا أَنْ مَرَّ عَلَى شَاطِئِ
الْبَحْرِ رَمَى بِقُرْصٍ مِنْ قُوْتِهِ فِي الْمَاءِ فَقَالَ بَعْضُ الْخَوَارِجِيِّينَ يَا رُوحَ اللَّهِ وَ كَلِمَتُهُ لِمَ فَعَلْتَ هَذَا وَ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ مِنْ قُوْتِكَ قَالَ فَقَالَ
فَعَلْتُ هَذَا لِذَاتِهِ تَأْكُلُهُ مِنْ دَوَابِّ الْمَاءِ وَ تَوَابُهُ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ

قوله: حتى أتى على آخرهم أي: فعل ذلك بجمعهم.

قوله عليه السلام: لو اسيناهم هو من المواساه، أي: المشاركة في المعاش.

و في القاموس: الذقه بالضم الملح مع ما خلط به من أبقاره، أو الملح المدقوق.

" يليها بنفسه " إشاره إلى قوله تعالى " أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَ يَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ " و لعل الأخذ و التقبيل لأنه
سبحانه لما أخبر أنه يأخذ الصدقات، فتحصل لها شرافه بعد القبض لقبوله تعالى، و إن لم يكن هناك يد و قبض

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦،

[الحديث ٣٥]

٣٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَيْنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ص أَى الصَّدَقَةَ أَفْضَلَ قَالَ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الْكَاشِحِ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ وَعَنْهُ عَيْنُ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الصَّدَقَةُ بِعَشْرَةٍ وَ الْقَرْضُ بِثَمَانِيَةِ عَشْرٍ وَ صِلَةُ الْأَخْوَانِ بِعَشْرِينَ وَ صِلَةُ الرَّحِمِ بِأَرْبَعَةٍ وَ عَشْرِينَ.

[الحديث ٣٧]

٣٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَيْنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيرِزٍ

حقيقه، فالمناسب للآداب أن يكرمها و يقبلها مع أنه تصديقا لقوله تعالى.

الحديث الخامس و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

و فى الصحاح: الكاشح الذى يضم لك العداوه.

و فى النهايه: فيه " أفضل الصدقه على ذى الرحم الكاشح " الكاشح العدو الذى يضم عداوته، و يطوى عليها كشحه أى: باطنه.

الحديث السادس و الثلاثون: ضعيف على المشهور.

و يظهر منه أن التضاعف فى القرض مثلا ما فى الصدقه، فإن فى الصدقه واحد بإزاء أصل المال و زيد عليه تسعه، و فى القرض لما رد عليه أصل المال لم يجعل بإزائه شىء، و ضوعفت التسعه التى فى الصدقه، فصارت ثمانى عشر.

الحديث السابع و الثلاثون: حسن الفضلاء كالصحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٧٩

عَنْ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ آتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصْرِهِ إِذْ هُمْ جَمِيعًا قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع هَذَا مِنَ الصَّدَقَةِ يُعْطَى الْمُسْكِينِ الْقَبْضَةَ بَعِيدَ الْقَبْضَةِ وَ مِنَ الْجِدَادِ الْحَفْنَةَ بَعْدَ الْحَفْنَةِ حَتَّى يَفْرَغَ وَ يَتْرُكَ لِلْحَارِسِ أَجْرًا مَعْلُومًا وَ يَتْرُكَ مِنَ النَّخْلِ مَعَى فَأْرَهُ وَ أُمَّ جُعْرُورٍ وَ يَتْرُكَ لِلْحَارِسِ يَكُونُ

قوله عليه السلام: يعطى المسكين اعلم أن المشهور بين الأصحاب خصوصاً المتأخرين أنه ليس فى المال حق واجب سوى الزكاه
والخمس.

وقال الشيخ فى الخلاف: يجب فى المال حق سوى الزكاه الواجبه،

و هو ما يخرج يوم الحصاد من الضغث بعد الضغث. و احتمله السيد المرتضى فى الانتصار. و قيل: إنه مستحب. و قيل: إن المراد بما فى الآيه الزكاه المفروضه لا غير، بأن يكون المعنى: فاعزموا على أداء الحق يوم الحصاد، و اهتموا به حتى لا تؤخروه عن أول أوقات إمكان الأداء.

و فى النهايه: الجداد بالفتح و الكسر صرام النخل، و هو قطع ثمرتها.

و فى الصحاح: الحفنه ملء الكفين من الطعام.

قوله عليه السلام: و يترك للحارس أجرا معلوما استدل به على أن الزكاه بعد المؤمن، و لا يخفى ما فيه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٨٠

فى الحائط العذق و العذقين و الثلثه لحفظه له.

[الحديث ٣٨]

٣٨ وَ عَنْهُ عَنْ عِدِّهِ مِنْ أَصِيحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَّاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا تَجِدُ بِاللَّيْلِ وَ لَا تَحْصِيْدُ بِاللَّيْلِ وَ لَا تَضَحُّ بِاللَّيْلِ وَ لَا تَبْدُرُ بِاللَّيْلِ فَإِنَّكَ إِنِ فَعَلْتَ لَمْ يَأْتِكَ الْقَانِعُ وَ الْمُعْتَرُّ قُلْتُ وَ مَا الْقَانِعُ وَ الْمُعْتَرُّ قَالَ الْقَانِعُ الَّذِي يَقْنَعُ بِمَا أُعْطِيَتْهُ وَ الْمُعْتَرُّ الَّذِي يَمُرُّ بِكَ فَيَسْأَلُكَ وَ إِنِ حَصَدْتَ بِاللَّيْلِ لَمْ يَأْتِكَ السُّؤَالُ وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ أَتُوا

و فى القاموس: العذق النخله بحملها، و بالكسر القنو منها و العنقود من العنب انتهى.

و أقول: هنا يحتملها.

الحديث الثامن و الثلاثون: صحيح.

قوله عليه السلام: لم يأتك القانع و المعتر قال الطبرسى رحمه الله: اختلف فى معناهما، فقيل: إن القانع الذى يقنع بما أعطى أو بما عنده و لا يسأل، و المعتر الذى يتعرض لك أن تطعمه من اللحم و يسأل، عن ابن عباس و غيره.

و قيل:

إن القانع الذى يسأل، و المعتر الذى يتعرض و لا يسأل.

قال أبو جعفر و أبو عبد الله عليهما السلام: القانع الذى يقنع بما أعطيته و لا يسخط و لا يكلح و لا يلوى شذقه غضبا، و المعتر الذى ماد يده لتطعمه.

و فى روايه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: القانع الذى يسأل فيرضى بما أعطى، و المعتر الذى يعترى رحلك ممن لا يسأل.

و روى عن ابن عباس أنه قال فى جواب نافع: القانع الذى يقنع بما أعطى،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٨١

حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ عِنْدَ الْحَصِيدِ إِذِ يَعْنَى الْقَبْضَةَ بَعْدَ الْقَبْضَةِ إِذَا حَصَيْدَتْهُ وَ إِذَا خَرَجَ فَالْحَفْنَةَ بَعْدَ الْحَفْنَةِ - وَ كَذَلِكَ عِنْدَ الصَّرَامِ وَ كَذَلِكَ الْبُذْرُ لَا تَبْذُرُ بِاللَّيْلِ لِأَنَّكَ تُعْطَى فِي الْبُذْرِ كَمَا تُعْطَى فِي الْحَصَادِ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فَضَيْلٍ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ كَانَ عَلِيٌّ ع يَقُولُ قَرَضُ الْمَالِ حِمَى الزَّكَاةِ

و المعتر الذى يعترى الأبواب. انتهى.

قوله عليه السلام: عند الحصاد هذا تفسير ليوم حصاده، أى المراد باليوم وقت الحصاد، يوما كان أو ليلا، أو أقل أو أكثر. و قيل: صفة للقول، و لا يخفى بعده.

قوله عليه السلام: و إذا خرج أى: الحب بعد الدياس و صفى من التبن.

الحديث التاسع و الثلاثون: مجهول.

و فى المصباح: حميت المكان من الناس حميا من باب رمى و حميه بالكسر منعه عنهم، و الحمى اسم منه، و أحميته بالألف جعلته حمى لا يقرب و لا يجترئ عليه، و حميت القوم حمايه نصرتهم. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٨٢

[الحديث ٤٠]

٤٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ سَيِّدِ الصِّيرَفِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أُطْعِمُ سَائِلًا لِمَا أَعْرَفُهُ مُسْلِمًا فَقَالَ نَعَمْ أَعْطِ مَنْ لَا تَعْرِفُهُ بِوَلَايِهِ وَ لَا عِدَاوَهُ لِلْحَقِّ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ وَ قَوْلُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَ لَا تُطْعِمُ مَنْ نَصَبَ لِسُنَى عٍ مِنْ الْحَقِّ أَوْ دَعَا إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْبَاطِلِ.

[الحديث ٤١]

٤١ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ السَّائِلِ يَسْأَلُ وَ لَمَّا يُدْرَى مَا هُوَ فَقَالَ أَعْطِ مَنْ وَقَعَتْ فِي قَلْبِكَ لَهُ الرَّحْمَةُ وَ قَالَ أَعْطِ دُونَ الدَّرْهِمِ فَقُلْتُ أَكْثَرَ مَا يُعْطَى قَالَ أَرْبَعَةَ دَوَانِيقَ

و كان المراد هنا أن القرض يحمى الزكاه و يحفظها عن الضياع، فإنه إذا مات المقترض أو أعسر احتسب عليه من الزكاه، فكأنه حام لها.

الحديث الأربعون: حسن.

قوله عليه السلام: إن الله عز و جل يقول إذ الظاهر من الآيه الأمر بحسن المعاشرة، و منه إعطاء الزكاه. أو المراد بالآيه القول الحسن و الظن الحسن في من لا يعلم حاله، فتدبر.

قوله عليه السلام: و لا تطعم من نصب في الصحاح: و نصبت لفلان نصبا أى عاديته.

الحديث الحادى و الأربعون: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٨٣

[الحديث ٤٢]

٤٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَخِيهِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مَهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الزَّكَاةِ هَلْ تَصِيْلُحُ لِصَاحِبِ الدَّارِ وَ الْخَادِمِ فَقَالَ نَعَمْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ دَارُهُ دَارَ غَلَّتْهَا فَيُخْرِجُ مِنْ غَلَّتِهَا دَرَاهِمَ تَكْفِيهِ وَ عِيَالَهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْغَلَّةُ تَكْفِيهِ لِنَفْسِهِ وَ عِيَالِهِ فِي طَعَامِهِمْ وَ كِسْوَتِهِمْ وَ حَاجَتِهِمْ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ فَقَدْ حَلَّتْ لَهُ الزَّكَاةُ وَ إِنْ كَانَتْ غَلَّتْهَا تَكْفِيهِمْ فَلَا.

[الحديث ٤٣]

٤٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ لَا تَحِلُّ صَدَقَةُ الْمُهَاجِرِينَ لِلْأَعْرَابِ وَ لَا صَدَقَةُ الْأَعْرَابِ فِي الْمُهَاجِرِينَ

وقال فى الدروس: و تجوز الصدقه على الذمى و إن كان أجنبيا، و على المخالف إلا الناصب، و منع الحسن من الصدقه على غير الذمى و لو كانت ندبا، و فى روايه فى المجهول حاله: أعط من وقعت له الرحمه فى قلبك، و أكثر ما يعطى ثلثا درهم.

الحديث الثانى و الأربعون: موثق.

و فى النهايه: الغله الدخل الذى يحصل من الزرع و التمر و اللبن و الإجاره و النتاج و نحو ذلك.

الحديث الثالث و الأربعون: صحيح.

قوله عليه السلام: لا تحل صدقه المهاجرين بل كان رسول الله صلى الله عليه و آله يقسم صدقه أهل البوادى فى أهل البوادى

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٨٤

[الحديث ٤٤]

٤٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ الْمَأْوُولِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ أَبُوهُ أَوْ عَمُّهُ أَوْ أُخُوهُ يَكْفِيهِ مَثُونَتُهُ أَوْ يَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ فَيَتَوَسَّعَ بِهِ إِنْ كَانُوا لَا يُوسَّعُونَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فَقَالَ لَا بَأْسَ.

[الحديث ٤٥]

٤٥ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَيْنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ حَمَّادِ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ مَا يُعْطَى الْمُصَدَّقُ قَالَ مَا يَرَى الْإِمَامُ وَ لَا يُقَدَّرُ لَهُ شَيْءٌ.

[الحديث ٤٦]

٤٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَيْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ عَنِ صَفْوَانَ الْجَمَّالِ

و الحضر فى الحضر.

الحديث الرابع و الأربعون: صحيح أيضا.

الحديث الخامس و الأربعون: حسن كالصحيح.

و المصدق هنا بتخفيف الصاد.

قال فى المصباح: تصدقت بكذا أعطيته صدقه، و الفاعل متصدق، و منهم من يخفف بالبدل و الإدغام، فيقول: مصدق، و أما

المصدق بتخفيف الصاد، فهو الذى يأخذ صدقات النعم. انتهى.

وقال الفقهاء: يتخير الإمام بين الجعالة والأجر للعامل، ويجوز عدم التعيين وإعطاؤهم ما يراه الإمام كسائر الأصناف لهذا الخبر.

الحديث السادس والأربعون: موثق.

ملاذ الأختار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٨٥

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ قَالَ الْمَحْرُومُ الْمَحَارِفُ الَّذِي قَدْ حُرِمَ كَدَّ يَدِهِ فِي الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ.

[الحديث ٤٧]

٤٧ وَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُمَا قَالَا الْمَحْرُومُ الرَّجُلُ الَّذِي لَيْسَ بِعَقْلِهِ بَأْسٌ وَ لَا يُبْسَطُ لَهُ فِي الرِّزْقِ وَ هُوَ مُحَارِفٌ

و فى القاموس: المحارف بفتح الراء المحدود المحروم.

و فى المصباح: المحارف الذى حورف كسبه فمیل به عنه، كتحریف الكلام يعدل به عن جهته.

و فى كنز العرفان: المحروم الذى يظن غنيا لتعففه فيحرم، وقيل: الذى لا ينمى له مال، وقيل: الذى لا كسب له.

وقال فى المجمع: السائل الذى يسأل الناس، و المحروم هو المحارف.

وقيل: المحروم المتعفف الذى لا يسأل. وقيل: هو الذى لا سهم له فى الغنيمه.

و الأصل أن المحروم هو الممنوع الرزق بترك السؤال، أو بذهاب المال، أو خراب الضيعة، أو سقوط السهم من الغنيمه، لأن

الإنسان يصير فقيرا بهذه الوجوه و يريد سبحانه بقوله حق ما يلزمهم لزوم الديون من الزكوات

و غير ذلك أو ما ألزموه أنفسهم من مكارم الأخلاق.

قال الشعبي: أعيانى أن أعلم ما المحروم، و فرق قوم بين الفقير و المحروم، بأنه قد يحرمه الناس بترك الإعطاء، و قد يحرم نفسه بترك السؤال، فإذا سأل لا يكون ممن حرم نفسه بترك السؤال و إنما حرمه غيره، و إذا لم يسأل فقد حرم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٨٦

[الحدِيث ٤٨]

٤٨ ابنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ مِنْ تَمَامِ الصَّوْمِ إِعْطَاءُ الزَّكَاةِ كَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ص مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ وَ مَنْ صَامَ وَ لَمْ يُؤَدِّهَا فَلَا صَوْمَ لَهُ إِذَا تَرَكَهَا مُتَعَمِّدًا وَ مَنْ صَامَ وَ لَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ص وَ تَرَكَ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ بَدَأَ بِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَقَالَ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَرَكَى وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى.

[الحدِيث ٤٩]

٤٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ أَحْسِنُوا جِوَارَ النَّعْمِ قُلْتُ وَ مَا حُسْنُ جِوَارِ النَّعْمِ قَالَ الشُّكْرُ لِمَنْ أَنْعَمَ بِهَا وَ أَدَاءُ حُقُوقِهَا.

[الحدِيث ٥٠]

٥٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مِهْرَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ ظُرَيْفٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَ اتَّقَى وَ صَدَّقَ بِالْحُسْنَى قَالَ فَإِنَّ اللَّهَ يُعْطِي بِالْوَأْحِدِ عَشْرًا إِلَى

نفسه.

الحدِيث الثامن و الأربعون: حسن أو مرسل كالصحيح.

" إعطاء الزكاة " أى: الفطره.

" بدأ بها " أى: بالزكاة.

الحدِيث و التاسع و الأربعون: موثق.

الحدِيث الخمسون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٨٧

مَائِهِ أَلْفٍ فَمَا زَادَ فَسَيُسِّرُهُ لِلْيُسْرَى قَالَ لَا يُرِيدُ شَيْئًا مِنَ الْخَيْرِ إِلَّا يَسِّرَهُ اللَّهُ لَهُ وَ أَمَا مَنْ بَخِلَ وَ اسْتَعْنَى قَالَ بَخِلَ بِمَا آتَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ - وَ كَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعْطِي بِالْوَاحِدِ عَشْرَةَ إِلَى مَائَةِ أَلْفٍ فَمَا زَادَ فَسَيُسِّرُهُ لِلْعُسْرَى قَالَ لَا يُرِيدُ شَيْئًا مِنَ الشَّرِّ إِلَّا يُسِّرَ لَهُ - وَ مَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى قَالَ أَمَا وَ اللَّهُ مَا هُوَ تَرَدُّ فِي بَيْتٍ وَ لَا مِنْ جَبَلٍ وَ لَا مِنْ حَائِطٍ وَ لَكِنْ تَرَدُّ فِي نَارِ جَهَنَّمَ.

[الحديث ٥١]

٥١ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَ قَدْ كَفَلْتُ بِهِ مَنْ يَقْبِضُهُ غَيْرِي إِلَّا الصَّدَقَةَ فَإِنِّي أَتَلَقُّهَا بِيَدِي تَلَقُّفًا حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَصَدَّقُ بِالتَّمْرَةِ أَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ فَأَرَبِّيَهَا كَمَا يُرَبِّي الرَّجُلُ فَلَوْهُ

قوله تعالى فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى قال البيضاوي: أي " مَنْ أَعْطَى " الطاعة " وَ اتَّقَى " المعصية " وَ صَدَّقَ " بالكلمة " الحسنى " وهى ما دلت على كلمه حق ككلمه التوحيد " فَسَيُسِّرُهُ لِلْيُسْرَى " فسنهيئه

للخلة التي تؤدي إلى يسر وراحه، كدخول الجنة، من يسر الفرس إذا هياه للركوب بالسرج و اللجام.

" وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ " بما أمر به " وَاسْتَعْنَى " بشهوات الدنيا عن نعيم العقبى " وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى " بإنكار مدلولها " فَسَيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى " للخله المؤديه إلى العسر و الشده كدخول النار " وَ مَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ " نفى أو استفهام إنكار " إِذَا تَرَدَّى " هللك، تفعل من الردى، أو تردى فى حفره القبر، أو قعر جهنم.

الحديث الحادى و الخمسون: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٨٨

وَ فَصِيلُهُ فَيَلْقَانِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ هِيَ مِثْلُ جَبَلٍ أُحْدٍ وَ أَعْظَمُ مِنْ أُحْدٍ.

[الحديث ٥٢]

٥٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنِ ابْنِ

قوله عليه السلام: و قد كفلت به فى الكافى: ألا و قد و كلت به. و هو أظهر.

قوله عليه السلام: فإنى أتلّفها فى الصحاح: لقت الشىء بالكسر ألقفه لقفا و تلقفته، أى تناولته بسرعه.

قوله عليه السلام: فأريها كما يربى الرجل فلوه فى النهايه: فى حديث الصدقه " كما يربى أحدكم فلوه " الفلو المهره الصغيره.

و قيل: الفطيم من أولاد ذوات الحافر.

و فى القاموس: الفلو بالكسر و كعدو و سمو الجحش، أى: ولد الحمار، و المهر فطما أو بلغا السنه.

و فيه أيضا: المهر بالضم و لد الفرس، أو أول ما ينتج منه و من غيره.

الحديث الثانى و الخمسون: مجهول كالصحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٨٩

أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مِنْ أَحَبِّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ إِشْبَاعُ جَوْعَةِ الْمُؤْمِنِ وَ تَنْفِيسُ كُرْبَتِهِ وَ فَضَاءُ دِينِهِ.

[الحديث ٥٣]

٥٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِيَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مَسْمُوعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ إِبْرَادُ كَبِدِ حَرَى.

الحديث الثالث و الخمسون: مجهول.

قوله عليه السلام: إيراد كبد حرى أى: سقيه عند العطش.

و فى النهايه: فيه " فى كل كبد حرى أجر " الحرى فعلى من الحر، و هى تأنيث حران، و هما للمبالغه، يريد أنها لشده حرها قد عطشت و يبست من العطش.

و المعنى: إن فى سقى كل ذى كبد حرى أجر. و قيل: أراد بالكبد الحرى حياه صاحبها، لأنه إنما يكون كبد حرى إذا كان فيه حياه، يعنى: فى سقى كل ذى روح من الحيوان أجر.

و يشهد له ما جاء فى

الحديث الآخر " في كل كبد حاره أجر " و الحديث الآخر " ما دخل جوفى ما يدخل جوف حران كبد "

و فى حديث آخر " فى كل كبد حرى رطبه أجر " و فى هذه الروايه ضعف، فأما معنى رطبه، فقيل: إن الكبد إذا ظمئت ترطبت، و كذا إذا ألقيت على النار، و قيل: كنى بالرطوبه عن الحياه، فإن الميت يابس الكبد. و قيل: وصفها بما يؤول أمرها إليه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٩٠

[الحديث ٥٤]

٥٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ النَّوْفَلِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ السُّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَا تَقْطَعُوا عَلَى السَّائِلِ مَسْأَلَتَهُ فَلَوْ لَا أَنَّ الْمَسَاكِينَ يَكْذِبُونَ مَا أَفْلَحَ مَنْ رَدَّهُمْ.

[الحديث ٥٥]

٥٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع أَعْطِ السَّائِلَ وَ لَوْ كَانَ عَلَى ظَهْرِ فَرَسٍ

الحديث الرابع و الخمسون: مجهول أيضا.

قوله صلى الله عليه و آله: لا تقطعوا على السائل إما كناية عن عدم الإعطاء، أو زجره قبل إتمام السؤال.

قوله صلى الله عليه و آله: ما أفلح من ردهم أى: هذا عذر لهم فى ترك الإعطاء، فيمكن أن يفلح الراد مع صدق السائل أيضا.

الحديث الخامس و الخمسون: صحيح.

قوله عليه السلام: و لو كان على ظهر فرس قال السيد الداماد رحمه الله: أى و لو كان السائل على ظهر فرس، أى: غنيا غير فقير. أو و لو كنت على ظهر فرس غير متمكن من إعطاء شىء حين السؤال، غير الفرس الذى أنت على ظهره. انتهى.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٩١

[الحديث ٥٦]

٥٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ صَنَعَ إِلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَدًا كَافِيَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

[الحديث ٥٧]

٥٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِنِّي شَافِعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِأَرْبَعِهِ أَصْنَافٍ وَ لَوْ جَاءُوا بِمِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا رَجُلٌ نَصَرَ ذُرِّيَّتِي وَ رَجُلٌ يَدُلُّ مَالَهُ لِذُرِّيَّتِي عِنْدَ الضُّيْقِ وَ رَجُلٌ أَحَبَّ ذُرِّيَّتِي بِاللِّسَانِ وَ الْقَلْبِ وَ رَجُلٌ سَعَى فِي حَوَائِجِ ذُرِّيَّتِي إِذَا طُرِدُوا وَ شَرَّدُوا

و أقول: على الأخير كان الضمير المستكن في "كان" يعود إلى الإعطاء المفهوم من "أعط" أو إلى المخاطب على الالتفات. و لا يخفى بعدهما.

و في الدروس: يكره رد السائل و لو كان على فرس.

الحديث السادس و الخمسون: مجهول.

و في القاموس: صنع إليه معروفا كمنع صنعا بالضم، و صنع به صنيعا قبيحا فعله. و قال: اليد النعمة و الإحسان تصطنعه.

الحديث السابع و الخمسون: مرسل.

قوله صلى الله عليه و آله: إذا طردوا و شردوا في القاموس: التشريد الطرد و التفريق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٩٢

[الحديث ٥٨]

٥٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ ع قَالَ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَصِلَنَا فَلْيَصِلْ فَقَرَاءَ شِيعَتِنَا وَ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَزُورَ قُبُورَنَا فَلْيُزِرْ صَلَحَاءَ إِخْوَانِنَا.

[الحديث ٥٩]

٥٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ مَرْسِيًّا عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ مَنَعَ قِيرَاطًا مِنَ الزَّكَاةِ فَلَيْسَ

الحديث الثامن و الخمسون: مرسل أيضا.

قوله عليه السلام: فليرز أي حيههم، أو ميتهم، أو الأعم، و هو أظهر.

الحديث التاسع و الخمسون: مرسل.

وقال المحقق في المنتقى: ليس الحديث مرسلًا، كما توهمه الشيخ رحمه الله، وإنما هو مبني على إسناد سابق، كما هي طريقه القدماء في اختصار الأسانيد، والسند الذي عليه البناء هو الذي أورده الشيخ ثانياً، وفي الكافي ذكره أولاً ثم بنى الآخر عليه، فابتدأ إسناده بيونس عن علي بن أبي حمزة، وزياده ابن عبد الرحمن من الشيخ. انتهى.

قوله عليه السلام: من منع أي: مستحلاً، أو المراد بالإيمان والإسلام الكامل منهما.

و في القاموس: القيراط و القراط بكسرهما يختلف وزنه بحسب البلاد، فبمكة

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٩٣

بِمُؤْمِنٍ وَ لَا مُسْلِمٍ وَ هُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَ جَلَّ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ

ربع سدس الدينار، و بالعراق نصف عشر. انتهى.

و أقول: الأخير أشهر في الأخبار و بين الفقهاء.

قوله عليه السلام: و هو قوله عز و جل أقول: قبله " حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ".

قال في المجمع: ثم عاد سبحانه إلى قوله " أ إِذَا مِتْنَا وَ كُنَّا تُرَابًا

وَعِظَامًا" فقال: "حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ" يعني: أن هؤلاء الكفار إذا أشرفوا على الموت سألوها الله تعالى عند ذلك الرجعه إلى دار التكليف، فيقول أحدهم: "رَبِّ ارْجِعُونِ" على لفظ الجمع، و في معناه قولان:

أحدهما: أنهم استغاثوا أولاً بالله، ثم رجعوا إلى مسأله الملائكه، فقال لهم:

ارجعوني، أى ردوني إلى الدنيا، عن ابن جرير.

و الآخر: أنه على عاده العرب فى تعظيم المخاطب، كما قال: "فُزْتُ عَيْنِ لِي وَ لَكَ لَا تَقْتُلُوهُ" و قال النضر بن شميل: سئل الخليل عن هذا ففكر ثم قال:

سألتمنى عن شىء لا أحسنه و لا أعرف معناه، فاستحسن الناس منه ذلك.

و أقول: قال رحمه الله فى بيان الإعراب قبل ذلك: جاء الخطاب على لفظ الجمع، لأنه سبحانه يقول: "إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ" إِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي" و هذا لفظ يعرفه العرب للجليل الشأن يخبر عن نفسه بما يخبر به الجماعة، فكذلك جاء الخطاب فى "ارجعون".

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٩٤

[الحديث ٦٠]

٦٠ وَ فى رِوَايِهِ أُخْرَى وَ لَا تُقْبَلُ لَهُ صَلَاةٌ.

[الحديث ٦١]

٦١ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ص فى الْمَسْجِدِ إِذْ قَالَ قُمْ يَا فُلَانُ قُمْ يَا فُلَانُ قُمْ يَا فُلَانُ حَتَّى أَخْرَجَ خَمْسَةَ نَفَرٍ فَقَالَ اخْرُجُوا مِنْ مَسْجِدِنَا لَا تُصَلُّوا فِيهِ وَ أَنْتُمْ لَا تُزَكُّونَ.

[الحديث ٦٢]

٦٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ عُبيدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ مَا مِنْ رَجُلٍ يَمْنَعُ دِرْهَمًا فى حَقِّهِ إِلَّا أَنْفَقَ اثْنَيْنِ فى غَيْرِ حَقِّهِ وَ مَا مِنْ رَجُلٍ يَمْنَعُ حَقًّا فى مَالِهِ إِلَّا طَوَّقَهُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ حَيَّةً مِنْ نَارِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ

و قال المازنى: إنه جمع الضمير لبدل على التكرار، فكأنه قال: رب ارجعن ارجعن ارجعن.

ثم قال: "لَعَلَى أَعْمَلٍ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ" أى: فى تركتى، و المعنى أودى حق الله منها. و قيل: معناه فى دنياى، فإنه ترك الدنيا فصار إلى الآخرة. و قيل:

معناه أعمل صالحا فيما فرطت و ضيعت، أى: فى صلاتى و صيامى و طاعاتى. و قال الصادق عليه السلام: إنه فى مانع الزكاه يسأل الرجعه عند الموت. ثم قال سبحانه فى الجواب: "كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ".

الحديث الحادى و الستون: مجهول.

الحديث الثانى و الستون: حسن كالصحيح.

و الضمير فى "حقه" لله أو للعبد، و إرجاعه إلى الدراهم لا يناسب ما بعده

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٩٥

[الحديث ٦٣]

٦٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَا حَبَسَ عَبْدُ الرَّكَّاهِ فَرَادَتْ فِي مَالِهِ.

[الحديث ٦٤]

٦٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ صَلَّى صَلَّى مَكْتُوبَهُ خَيْرٌ مِنْ عِشْرِينَ حَجَّةً وَ حَجَّةً خَيْرٌ مِنْ بَيْتٍ مَمْلُوءٍ ذَهَبًا يُنْفَقُهُ فِي بَرٍّ حَتَّى يَنْفَدَ قَالَ ثُمَّ قَالَ وَ لِمَا أَفْلَحَ مِنْ ضَيْعِ عِشْرِينَ بَيْتًا مِنْ ذَهَبٍ بِخَمْسَةِ وَ عِشْرِينَ دِرْهَمًا قَالَ فَقُلْتُ وَ مَا مَعْنَى خَمْسَةِ وَ عِشْرِينَ قَالَ مَنْ مَنَعَ الرَّكَّاهَ وَقَفَتْ صَلَاتُهُ حَتَّى يُزَكَّى.

[الحديث ٦٥]

٦٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيِّدَانٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع دَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ وَ ادْفَعُوا الْبَلَاءَ بِالْإِدْعَاءِ وَ اسْتَنْزِلُوا الرِّزْقَ بِالصَّدَقَةِ فَإِنَّهَا

"إلا طوقه الله" إشاره إلى قوله تعالى "سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

الحديث الثالث و الستون: مجهول.

الحديث الرابع و الستون: ضعيف.

قوله عليه السلام: بخمسه و عشرين درهما و هى زكاه ألف درهم، و إنما خص الألف بالذكر لأنه عدد يكون فى غالب الناس.

الحديث الخامس و الستون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٢٩٤

تُفَكُّ مِنْ بَيْنِ لَحْيَيْ سَبْعِمَائِهِ شَيْطَانٍ وَ لَيْسَ شَيْءٌ أَثْقَلَ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنَ الصَّدَقَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِ وَ هِيَ تَقَعُ فِي يَدِ الرَّبِّ تَعَالَى قَبْلَ أَنْ تَقَعُ فِي يَدِ الْعَبْدِ

قوله عليه السلام: فإنها تفك في النهاية: و أصل الفك الفصل بين الشئيين، و تخليص بعضها من بعض.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٢٩٧

[بَابُ الْجَزِيَةِ]

٣٠ بَابُ [وَجُوبِ] الْجَزِيَةِ

إشاره

وَ الْجَزِيَةُ وَاجِبَةٌ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الرِّجَالِ الْبَالِغِينَ إِلَّا مَنْ خَرَجَ مِنْ

باب الجزية أقول: فيما عندنا من نسخ المقتنه هكذا: و الجزية واجبه على جميع كفار أهل الكتاب من الرجال البالغين، إلا من خرج عن وجهها منهم بخروجه عن اعتقاد الكفر، و إن دخل معهم فى بعض أحكامهم من مجانينهم و نواقص العقول منهم، عقوبه من الله تعالى لهم، لعنادهم الحق و كفرهم بما جاء به محمد النبي صلى الله عليه و آله خاتم النبيين، و جحدهم الحق الواضح باليقين، قال الله تعالى " قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ لَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَ لَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ

اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ".

ففرض سبحانه على نبيه صلى الله عليه وآله أخذ الجزية من كفار أهل الكتاب،

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٩٨

وَجُوبَهَا عَلَيْهِمْ مِنْهُمْ بِدَلِيلِ السُّنَّةِ مَنْ فَقَرَأْتَهُمُ الَّذِينَ لَمَّا يَجِدُونَ كَفَأْتَهُمْ لِضُرُورَتِهِمْ وَإِنْ دَخَلَ مَعَهُمْ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهِمْ وَمَجَانِبِهِمْ وَنَوَاقِصِ الْعُقُولِ مِنْهُمْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي يَحْيَى

و فرض ذلك على الأئمة من بعده عليهم السلام، إذ كانوا هم من القائمين بالحدود مقامه و المخاطبين في الأحكام بما خوطب به، و جعلها الله تعالى حقنا لدمائهم و منعا من استرقاقهم و وقايه لما عداها من أموالهم. انتهى.

قوله رحمه الله: من الرجال البالغين قال في المنتهى: لا تؤخذ الجزية من النساء، و هو مذهب عامه العلماء.

و قال رحمه الله: و تسقط الجزية عن الصبي، و هو قول عامه أهل العلم، لا نعرف فيه خلافا.

و قال: في سقوط الجزية عن الفقير منهم لعلما قولان، أشهرهما أنها لا تسقط، اختاره الشيخ، بل ينظر بها إلى وقت يساره، و يؤخذ منه حينئذ ما قرر عليه في كل عام فقره. و قال المفيد و ابن الجنيد: لا جزية عليه.

الحديث الأول: مرسل.

قوله صلى الله عليه وآله: و إلا نابتكم أى: كاشفتكم و قاتلتكم، مظهر لكم عزمى على قتالكم،

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٩٩

الْوَاسِطِيُّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا قَالَ سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمَجُوسِ أَمْ كَانَ لَهُمْ نَبِيٌّ فَقَالَ نَعَمْ أَمَا بَلَّغَكَ كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ ص إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ أَنْ أُسْلِمُوا وَإِلَّا نَأْيِدُكُمْ بِالْحَرْبِ فَكَتَبُوا إِلَى النَّبِيِّ ص أَنْ خُذْ مِنَّا الْجِزْيَةَ وَدَعْنَا عَلَى عِبَادِهِ الْأَوْثَانَ فَكَتَبَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ص أَنِّي لَسْتُ أَخُذُ الْجِزْيَةَ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَكَتَبُوا إِلَيْهِ يُرِيدُونَ بِذَلِكَ تَكْذِيبَهُ ص زَعَمْتَ أَنَّكَ لَا تَأْخُذُ الْجِزْيَةَ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ - ثُمَّ أَخَذَتِ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ فَكَتَبَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ص أَنَّ الْمَجُوسَ كَانَ لَهُمْ نَبِيٌّ

مكشوفاً.

قوله: من مجوس هجر و قال في المصباح المنير: هجر بفتح الحين بلد بقرب المدينة، و يذكر فيصرف و هو الأكثر، و يؤنث فيمنع، و إليها تنسب القلال على لفظها، فيقال: هجرية و قلال هجر بالإضافة إليها.

و هجر أيضا بالوجهين من بلاد نجد و النسبة إليها هاجري، بزيادة ألف على غير قياس، فرقا بين البلدين، و ربما نسب إليهما على لفظها.

و قد أطلقت على ناحيه بلاد البحرين، و على جميع الأقاليم، و هو المراد بالحديث أنه عليه السلام أخذ الجزية من مجوس هجر. انتهى.

و يدل الخبر على أنه تقبل الجزية من المجوس.

و قال في المنتهى: لا خلاف فيه بين علماء الإسلام.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٠٠

فَقَتَلُوهُ وَ كِتَابٌ أَحْرَقُوهُ أَتَاهُمْ نَبِيُّهُمْ بِكِتَابِهِمْ فِي اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ جِلْدٍ ثَوْرٍ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ صَدَقَاتِ أَهْلِ الدِّمَةِ وَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ جِزْيَتِهِمْ مِنْ

ثَمَنِ خُمُورِهِمْ وَ لَحْمِ خَنَازِيرِهِمْ وَ مَيْتَتِهِمْ قَالَ عَلَيْهِمُ الْجَزِيَّةُ فِي أَمْوَالِهِمْ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ مِنْ ثَمَنِ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ أَوْ خَمْرٍ فَكُلَّ مَا أَخَذُوا مِنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ فَوَزَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَ ثَمَنُهُ لِلْمُسْلِمِينَ حَلَالٌ يَأْخُذُونَهُ فِي جَزْيَتِهِمْ

قوله عليه السلام: في اثني عشر ألف جلد ثور أي: كان لعظمته و كثرته يكتب في مثل هذا العدد من جلود الثور، لأنه لم يكن يومئذ قرطاس. و كون المراد أن هذه الجلود كانت وعاء لمجلدات الكتاب بعيد جدا.

الحديث الثاني: حسن كالصحيح.

و يدل على جواز أخذ الجزية من ثمن المحرمات في ملتنا، كما هو المشهور.

و قال في الدروس: يجوز أخذها- أي الجزية- من ثمن المحرم، و لو كان بالإحالة على المشتري، خلافا لابن الجنيدي في الإحالة. و قال الفاضل التستري رحمه الله: فيه دلالة على أن الكافر يؤخذ بما يستحله إذا كان حراما في شريعة الإسلام، و أن ما يأخذونه على اعتقاد الحل حلال علينا، و إن كان ذلك الأخذ حراما عندنا، و لعل من هذا القبيل ما يأخذه السلطان الجائر من الخراج و المقاسمه و أشباههما.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٠١

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ جَرَّتِ السُّنَّةُ أَنْ لَا تُؤْخَذَ الْجَزِيَّةُ مِنَ الْمَعْتُوهِ وَ لَا مِنَ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ.

[الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنِ السُّنْدِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي الْبُخْتَرِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ عَلِيُّ ع الْقِتَالُ

الحديث الثالث: ضعيف كالموتق.

قوله عليه السلام: من المعتوه و لا من المغلوب الظاهر أنه عطف تفسيري، أو قريب من السابق.

و في الصحاح: عته كغنى عتها و عتها و عتاها بضمهما فهو معتوه نقص عقله انتهى.

و قال فى المنتهى: تسقط الجزية عن المجنون المطبق إجماعاً، و لروايه طلحه ابن زيد. و لو كان غير مطبق، فإن كان غير مضبوط يعتبر بالأغلب، و فى المضبوط احتمالان: اعتبار الأغلب، أو تلفق أيام إفاقتة، إما بأن يؤخذ بعد إكمال الحول من أيام الإفاقة، أو الأخذ بعد كل حول بقدر ما أفاق منه. ثم ذكر تفصيلاً غير مستند إلى حجه أعرضنا عنه.

الحديث الرابع: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٠٢

قَتَالِينِ قَتَالٍ لِأَهْلِ الشُّرْكِ لَا يُنْفَرُ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يُسَلِّمُوا أَوْ يُؤَدُّوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ وَ قَتَالٌ لِأَهْلِ الرِّبْعِ لَا يُنْفَرُ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَفِيئُوا إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ أَوْ يُقْتَلُوا

قوله عليه السلام: القتال قتالان يحتمل أن يكون قتال مشركى العجم و العرب داخلا فى الأول، و يكون قوله عليه السلام " حتى يسلموا" متعلقا بهم، و قوله عليه السلام " أو يؤدوا الجزية " ب " أهل الكتاب " و أن يكون داخلا فى

الثانى، و الأول أظهر كما لا يخفى، فالمراد بـ " أهل الزيغ " البغاه على الإمام عليه السلام.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٠٣

٣١ باب ذكر أصناف أهل الجزية

إشاره

ذَكَرَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ الْأَصْنَافَ الَّذِينَ وَجَبَتْ عَلَيْهِمُ الْجَزِيَّةُ ثَلَاثَةٌ وَهُمْ الْيَهُودُ وَ النَّصْرَارَى وَ الْمَجُوسُ ثُمَّ ذَكَرَ بَعِيدَ ذَلِكَ أَصْنَافَ الْفِرْقِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي الْأَرَاءِ وَ الْمَذَاهِبِ فَلَيْسَ بِنَا حَاجَةً إِلَى شَرْحِهَا إِذِ الْعَرَضُ بِهَذَا الْكِتَابِ غَيْرُ شَرْحٍ مَا يَجْرَى مَجْرَاهُ فَأَمَّا الْفِرْقُ الثَّلَاثَةُ فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي أَنَّهَا أَهْلُ الْجَزِيَّةِ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

باب ذكر أصناف أهل الجزية قوله رحمه الله: غير شرح ما يجرى مجراه أى: مجرى التفصيل الذى ذكره الشيخ فى عدم الفائدة، لعدم اختلاف الحكم.

أقول: قال قدس سره فى المقنعه: و الواجب عليه الجزية من الكفار ثلاثه أصناف: اليهود على اختلافهم، و النصرارى على اختلافهم، و المجوس على اختلافهم.

و قد اختلف فقهاء العامه فى الصابئين و من ضارعههم فى الكفر، سوى من

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٠٤

.....

ذكرناه من الثلاثه الأصناف، فقال مالك بن أنس و الأوزاعى: كل دين بعد دين الإسلام سوى اليهوديه و النصرانيه فهو مجوسيه، و حكم أهله حكم المجوس، و روى عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: الصابئون مجوس.

و قال الشافعى و جماعه من أهل العراق: حكمهم حكم المجوس. و قال بعض أهل العراق: حكمهم حكم النصرارى. فأما نحن فلا نتجاوز بإيجاب الجزية إلى غير من عددناه، لسنه رسول الله صلى الله عليه و آله فيهم، و التوقيف الوارد عنه فى أحكامهم.

و قد روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: المجوس إنما ألحقوا باليهود و النصرارى فى الجزية و الديات، لأنه قد

كان لهم فيما مضى كتاب.

فلو خيلنا و القياس لكانت المانويه و المراد فيه و الديصانيه عندى ملحقه بالمجوسيه اولى من الصابئين، لأنهم ينتسبون فى أصولهم إلى مذاهب تقارب المجوسيه و تكاد تخلط بها.

و أما المرقونيه و الماهانيه، فإنهم إلى النصرانيه أقرب من المجوسيه، لقولهم فى الروح و الكلمه و الاين بقول النصارى، و إن كانوا يوافقون الثنويه فى أصول أخرى.

و أما الكينونيه، فقولهم يقرب من النصرانيه لأصلهم فى التثليث، و إن كان أكثرهم أهل الدهر.

و أما السمنيه، فتدخل فى جملة مشركى العرب و تضارع مذاهبها، لقولها فى التوحيد للبارئ، و عبادتهم سواء تقربا إليه، و تعظيما فيما زعموا عن عباده الخلق له، و قد حكى عنهم ما يدخلهم فى الثنويه.

فأما الصابئون، فمتفردون بمذاهبهم عن عددنا، لأن جمهورهم يوحد الصانع فى الأنزل، و منهم من يجعل معه الهيولى فى القدم صنع منها العالم، فكانت عندهم الأصل، و يعتدون فى الفلك و ما فيه الحياه و النطق بأنه المدبر لما فى هذا

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٠٥

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سَيِّدِ الْيَمَانِ بْنِ دَاوُدَ الْمِنْقَرِيِّ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلَ رَجُلٌ أَبِي عَنْ حُرُوبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع وَ كَانَ السَّائِلُ مِنْ مُحِبِّينَا فَقَالَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ ع بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ص بِخَمْسَةِ أَسْيَافٍ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا شَاهِرَةٌ لَا تُغَمَدُ إِلَّا أَنْ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا وَ لَنْ تَضَعَ الْحَرْبُ

العالم و الدال عليه، و عظموا الكواكب و عبدوها من دون الله عز و جل، و سماها بعضهم ملائكة، و جعلها بعضهم آله، و بنوا لها بيوتا للعبادات.

و هؤلاء

على طريق القياس إلى مشركى العرب و عباد الأوثان أقرب من المجوس، لأنهم وجهوا عبادتهم إلى غير الله سبحانه فى التحقيق و على القصد و الضمير، و سموا من عداه من خلقه بأسمائه جل عما يقول المبطلون.

و المجوس قصدت بالعبادة الله تعالى على نياتهم فى ذلك و ضمائرهم و عقودهم و إن كانت عباده الجميع على أصولها غير متوجهة فى الحقيقة إلى القديم، و لم يسموا من أشركوا بينه و بين الله عز و جل فى القدم باسمه فى معنى الإلهية و مقتضى العبادة، بل من أحقهم بالنصارى أقرب فى التشبيه، لمشاركتهم إياهم فى اعتقادهم الإلهية فى غير القديم، و تسميتهم له بذلك، و هما الروح عندهم و النطق الذى اعتقدوه المسيح.

و ليس هذا موضع الرد على متفقهه العامه فيما أوجبه من خلافنا فنشرحه، و إنما ذكرنا طرفا لتعلقه بما تقدم من وصف مذهبنا فى الأصناف و بيناه فى التفصيل.

الحديث الأول: ضعيف.

و قال فى النهايه: فيه " خرج إلى شأهرا سيفه " أى: مبرزا له من غمده انتهى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٠٦

أَوْزَارَهَا حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا آمَنَ النَّاسُ كُلُّهُمْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ فَيَوْمَئِذٍ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا
لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا وَ سَيَفُ مِنْهَا مَكْفُوفٌ وَ سَيَفُ مِنْهَا مَعْمُودٌ سُلَّهُ إِلَى غَيْرِنَا وَ حُكْمُهُ

فالمراد بالشاهر المشهور، أو الإسناد على المجاز.

و قال: الوزر الحمل و الثقل و جمعها أوزار، و منه الحديث " قد وضعت الحربُ أوزارها " أى: انقضت أمرها و خفت أثقالها فلم يبق قتال.

قوله عليه السلام: حتى تطلع الشمس من مغربها الظاهر أن هذا الطلوع غير الطلوع الذى فى

بدو ظهور القائم عليه السلام، كما يدل عليه بعض الأخبار، بل هذا بعده عليه السلام عند ارتفاع التكليف، و هو من أشرط الساعه.

قوله عليه السلام: آمن الناس كلهم أى: ظاهرًا وإن كان فيهم منافقون، أو يؤمن كلهم واقعا، لكن لا ينفعهم، و هو إشاره إلى قوله عز و جل " هَلْ يَنْظُرُونَ " أى ينتظرون. " إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَدَائِكُ " قال البيضاوى: أى ملائكه الموت أو العذاب " أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ " أى: أمره بالعذاب، أو كل آيه، يعنى آيات القيامة و الهلاك الكلى، لقوله " أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ " يعنى أشرط الساعه.

روى أنه صلى الله عليه و آله قال: إنها- أى الساعه- لا- تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات: الدخان، و دابه الأرض، و خسفا بالمشرق، و خسفا بالمغرب، و خسفا

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٠٧

إِنَّا- فَأَمَّا السُّيُوفُ الثَّلَاثَةُ الشَّاهِرَةُ فَسَيْفٌ عَلَى مُشْرِكِي الْعَرَبِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى-

بجزيره العرب، و الدجال، و طلوع الشمس من مغربها، و يأجوج و مأجوج، و نزول عيسى، و نارا تخرج من العدن.

" يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَأَنْ يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا " كالمحتضر إذا صار الأمر عيانا و الإيمان برهانيا " لَمْ تَكُنْ آمَنْتَ مِنْ قَبْلُ " صفه نفسا " أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا " عطف على " آمنت "، و المعنى أنه لا- ينفع إيمان حينئذ نفسا غير مقدمه إيمانها، أو مقدمه إيمانها غير كاسبه فى إيمانها خيرا، و هو دليل من لم يعتبر الإيمان المجرد عن العمل، و للمعتبر تخصيص هذا الحكم بذلك اليوم.

و حمل الترديد على اشتراط النفع بأحد الأمرين على معنى لا ينفع نفسا خلت عنهما إيمانا، أو العطف على " لم تكن " بمعنى لا ينفع نفسا إيمانها الذى أحدثته حينئذ،

و إن كسب خيرا. انتهى.

قوله عليه السلام: فأما السيوف يمكن أن يكون المراد الأخبار عن الواقع، بأن هذه السيوف شاهره إلى يوم القيامة و إن كان فى أكثر الأوقات بغير الحق، و سيف أهل الزيغ مكفوف، لأنه ليس للأئمة دوله حتى يظهرها عليهم و يحاربوا معهم.

و يحتمل أن تكون هذه الحروب جائزه فى زمان الغيبه دون حرب أهل الزيغ، أو يخص بما إذا هجموا على قوم، فإنه يجب القتال لدفعهم، و إن لم يجز ابتداؤهم بالقتال، أو بما إذا خيف على بيضه الإسلام، و الله أعلم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٠٨

فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَ خُدُّوهُمْ وَ احْضُرُوهُمْ وَ اقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا يُعْنَى فَإِنْ آمَنُوا - وَ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ فَهَؤُلَاءِ لِمَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْقَتْلُ أَوْ الدُّخُولُ فِي الْأَسْلِمِ فَأَمْوَالُهُمْ وَ ذَرَارِيُّهُمْ تُسَبَّى عَلَى مَا سَبَى رَسُولُ اللَّهِ ص فَإِنَّهُ سَبَى وَ عَفَا وَ قَبِلَ الْفِدَاءَ وَ السَّيْفُ

قوله عليه السلام: قال الله تعالى " اقتلوا " أقول: نقل للآيه بالمعنى، إذ فيها " فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ " .

قال البيضاوى: أى من حل و حرم " وَ خُدُّوهُمْ " أى: و أسروهم، و الأخيد الأسير " وَ احْضُرُوهُمْ " أى: و احبسوهم، أو حيلوا بينهم و بين المسجد الحرام " وَ اقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ " أى: فى كل ممر و طريق لئلا ينسطوا إلى البلاد.

يقال: رصدته رسدا من باب قتل، إذا قعدت له على طريقه ترقبه.

" فَإِنْ تَابُوا " قال البيضاوى: أى عن الشرك بالإيمان " وَ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَ آتَوْا الزَّكَاةَ " تصديقا لتوبتهم و إيمانهم " فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ " فدعوهم و لا تتعرضوا لهم بشىء من ذلك. و قال: فيه دليل على

أن تارك الصلاة و مانع الزكاة لا يخلى سبيله " إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ "

أقول: تتمه الآيه فى هذا الموضع هكذا و بعد ذلك بأربع آيات " فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَأَخِوَانُكُمْ فِي الدِّينِ " فكأنه عليه السلام جمع بين الآيتين نقلا بالمعنى، و استدلالا بهما، و إشعارا بأن الآيتين و ما بينهما نزلت فيهم، أو أسقط الرواه تتمه الأولى و صدر الثانية.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٠٩

الثَّانِي عَلَى أَهْلِ الذَّمِّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الذَّمِّ ثُمَّ نَسَخَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى - قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ لَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَ لَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ لَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَ هُمْ صَاغِرُونَ فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ إِلَّا الْجِزْيَةُ أَوْ الْقَتْلُ

قوله تعالى: " وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا " قال الطبرسى رحمه الله: اختلف فى معنى قوله " حسنا " ف قيل: هو القول الحسن الجميل و الخلق الكريم عن ابن عباس. و قيل: هو الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر. و قيل: أى معروفًا. و عن الباقر عليه السلام: أى قولوا للناس أحسن ما تحبون أن يقال لكم.

ثم اختلف فيه من وجه آخر، ف قيل: هو عام من المؤمن و الكافر، على ما روى عن الباقر عليه السلام. و قيل: هو خاص فى المؤمن.

و اختلف من قال إنه عام، ف قيل: إنه منسوخ بآيه السيف، و بقوله عليه السلام: قاتلوهم حتى يقولوا: لا إله إلا الله، أو يقرؤا بالجزية. و قد روى أيضا عن الصادق عليه السلام. و قال الأكثرون: إنها ليست بمنسوخه، لأنه يمكن قتالهم

مع حسن القول فى دعائهم إلى الإيمان، كما قال تعالى " اذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَاجِدْ لَهُمُ الْبَلَّتَى هِىَ أَحْسَنُ " انتهى.

"لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ" لأنهم يعتقدون الله على صفة يستحيل أن يوصف بها، كقولهم "عَزِيزٌ ابْنُ اللَّهِ" و "الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ"، و لذا وصفهم بالإشراك "وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ" فإنهم لا يؤمنون به كما يجب، كقولهم "لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا"

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣١٠

وَمَا لَهُمْ فِىءٌ وَ ذَرَارِيَهُمْ سَبِيٌّ فَإِذَا قِيلُوا الْجِزْيَةَ حَرَّمَ عَلَيْنَا سَبِيَّهُمْ وَ أَمْوَالَهُمْ وَ حَلَّتْ

مَعْدُودَةٌ" وَ لَا يُحَرِّمُونَ" كسرب الخمر و نكاح المحرمات و إباحه لحم الخنزير.

"وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ" قيل: الدين إما الإسلام أو الطاعة، أى: إن كانوا يدعون ديناً أو يفعلون طاعه، فهى غير مطابقه للحق، لتحريفهم كتابهم و انتحالهم أموراً غير مشروع.

"حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ" قيل: إنما اقتصر عليها و لم يذكر الإسلام و لا- باقى الشرائط، لأن الإسلام معلوم الإراده، و لأن ذكر الأوصاف السابقه مما يقطع عنهم طمع الإسلام. و أما الاقتصار على ذكر الجزية، فلأنها الركن الأعظم فى الشرائط "عَنْ يَدٍ" أى: نقدا لا نسيئه. و قيل: أى يعطوها بأيديهم لا بنائب، فإنه أنسب بذلتهم، أو عن قدره و قهر لكم عليهم. أو اليد بمعنى النعمه، أى: عن إنعام لكم عليهم بقبول الجزية منهم.

"وَهُمْ صَاغِرُونَ" من الصغار و هو الذله، و الواو للحال، أى: يعطونها فى حال ذلتهم.

و اختلف فى الصغار، فقيل: هو عدم تقدير الجزية عليهم قبل أخذها. و قيل:

عدم تقديرها حال القبض أيضاً، بل تؤخذ منه إلى أن ينتهى إلى ما يراه صلاحاً.

و قيل: الترام أحكامنا عليهم مع ذلك أو

بدونه. و قيل: أخذها منه قائما و المسلم جالس.

و زاد فى التذكرة: أن يخرج الدمى يده من جيبه و يحنى من ظهره و يطأطئ رأسه، و يصب ما معه فى كفه الميزان، و يأخذ المستوفى بلحيته و يضربه فى لهزمتيه، و هما مجمع اللحم بين الماضغ و الأذن.

قوله عليه السلام: و مالهم فى ء أى: فى الشق الثانى، و هو عدم قبول الجزية و قتلهم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣١١

لَنَا مُنَاكَحْتُهُمْ وَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي دَارِ الْحَرْبِ حَلَّ لَنَا سَبِيَّهُمْ وَ لَمْ تَحِلَّ لَنَا مُنَاكَحْتُهُمْ

قوله عليه السلام: و حلت لنا مناكحتهم الظاهر أن النكاح أعم من الدائم و المنقطع، و هو موافق لبعض الأقوال فيه، و مع الحمل على المنقطع يوافق أشهر الأقوال فيه، و سيأتى تحقيقه فى موضعه.

و بالجمله يدل على جواز نكاحهم إذا قبلوا الجزية فى الجمله.

قوله عليه السلام: و لا يقبل منهم إلا الجزية أقول: إن حملنا عدم حل نكاحهم على ما إذا قبلوا الجزية، لا يظهر فرق بين الشقين، أى: كونهم فى دار الإسلام أو دار الحرب، فيكون الغرض بيان التسوية بين الشقين مع مزيد توضيح.

و إن عممنا عدم حل النكاح، بأن لا يجوز نكاحهم مع قبول الجزية أيضا كما هو الظاهر، فيدل على أنهم إذا لم يدخلوا فى دار الإسلام لا يحل نكاحهم و إن قبلوا الجزية، فلا يوافق شيئا من الأقوال المشهورة، إذ المشهور بين المجوزين و المانعين مطلقا، أو على التفصيل فى أهل الكتاب عدم الفرق بين الدمى و الحربى منهم.

و فى نسخ الكافى: و لا يقبل منهم إلا الدخول فى دار الإسلام أو الجزية أو القتل.

و هذا أصوب و أصرح فى الفرق بين

القسمين، و تظهر فائده التفصيل.

و يمكن أن يقال: المراد بالدخول في دار الإسلام أن يدخلوا تحت حكم المسلمين و يلتزموا أحكامهم، سواء قبلوا حاكم المسلمين و حكم في ديارهم، أو

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٦، ص: ٣١٢

وَمَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْجِزْيَةُ أَوْ الْقَتْلُ وَالسَّيْفُ الثَّلَاثُ سَيِّفٌ عَلَى مُشْرِكِي الْعَجَمِ يَغْنِي التُّزُكَّ وَالْخَزَرَ وَالدَّيْلَمَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي
أَوَّلِ السُّورَةِ الَّتِي يَذْكُرُ فِيهَا الَّذِينَ كَفَرُوا فَقَصَّ قِصَّتَهُمْ قَالَ فَضْرَبَ الرَّقَابِ حَتَّى إِذَا أَتَخْتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ

تحولوا إلى دار الإسلام، فإن عمده شرائط الذمه التزام أحكام المسلمين. و هذا قول متين، به يمكن الجمع بين الأخبار، و إن لم يتفطن به أحد، و لم يصرح بالقول به.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ ه ق

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٦، ص: ٣١٢

قوله عليه السلام: و السيف الثالث أقول: كان هذا ليس سيفا آخر يخالف حكمه حكم الأولين، و إنما أفرده عليه السلام بالذكر، لعلمه بأن قوله تعالى " فَضْرَبَ الرَّقَابِ " نزل فيه، و المخاطب بالقتال فيه أمه النبي صلى الله عليه و آله و الإمام القائم مقامه بعده. ثم أنه بعد ذلك يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد بمشرك العجم غير أهل الكتاب منهم، و لذا فسره عليه السلام بالخزر و أشباههم، و يؤيده سبق ذكر أهل الكتاب و حكمهم.

و ثانيهما: أن يكون المراد أعم منهم، لكون أكثرهم مجوسا، فيكون ما ذكر فيه حكم غير أهل الكتاب منهم، إلا حكم نكاحهم على أحد الوجهين الآتين.

قوله تعالى: " فَضْرَبَ الرَّقَابِ " الآيه هكذا: " فَأِذَا

لَقَيْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا" قالوا: أى فى الحرب، و كان فيه إيماء إلى ما فى الخبر من أنها نزلت فى الحرب بعده " فَصَرَبَ الرَّقَابِ " أصله فاضربوا الرقاب ضربا، فحذف الفعل و قدم المصدر نائبا منابه مضافا إلى المفعول تأكيدا و اختصارا، و التعبير عن القتل به إشعار بأنه ينبغى أن يكون بضرب الرقبه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣١٣

فَأَمَّا مَنْ بَعْدُ يَعْنِي السَّبِيَّ - وَ إِمَّا فِدَاءً يَعْنِي الْمُقَادَاهَ بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهَؤُلَاءِ لَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ إِلَّا الْقَتْلُ أَوْ الدُّخُولُ فِي الْإِسْلَامِ وَ لَا تَحِلُّ لَنَا مَنَّا كَحَتُّهُمْ مَا دَامُوا

إن اختار الإمام عندنا، و فيه أيضا تصوير له بأشنع صورته.

و الإثخان قيل: إكثار القتل و إغلاظه، من الثخين و هو الغليظ. و قيل: إكثار الجراح بحيث لا يتمكن من النهوض.

و الوثاق بفتح الواو و كسرهما ما يوثق به.

" فَشَدُّوا الْوَتَاقَ " كناية عن الأسر " فَأَمَّا مَنْ " أى: تمنون منا أو تفدون فداء.

و أوزار الحرب آلتها و أثقالها التى لا تقوم إلا بها، كالسلاح و الكراع، أى:

ينقضى الحرب، و الإسناد مجازى، أى: تضع أهل الحرب. و قيل: آثامها، و معناه حتى تضع أهل الحرب شركهم و معاصيهم ظاهرا، بحيث لم يبق إلا مسلم أو مسالم.

ثم إن ظاهر الآيه التخيير بعد الأسر بين المن و الإطلاق و بين أخذ الفداء، لكن المشهور عندنا أن من أسر قبل انقضاء الحرب و إيثخان أهلها، فالإمام فيه بالخيار بين ضرب عنقه و قطع يده و رجله من خلاف و يترك حتى يموت، و من أسر بعد انقضاء الحرب و إيثخان أهلها، فالإمام فيه بالخيار بين المن و الفداء و الاسترقاق.

و لو حصل منه الإسلام فى الحالين منع القتل

خاصه.

و اختلفوا فى قوله " حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا " قيل: هو غايه لضرب الرقاب. و قيل: غايه لشد الوثاق. و قيل: للمن و الفداء. و قيل: للمجموع، بمعنى أن هذه الأحكام جاريه فيه حتى لا يكون حرب مع المشركين بزوال شوكتهم و قيل: حتى لا يبقى أحد من المشركين. و قيل: حتى لا يبقى دين غير الإسلام.

و قيل: حتى ينزل عيسى عليه السلام.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣١٤

فِي دَارِ الْحَرْبِ وَ أَمَّا السَّيْفُ الْمَكْفُوفُ فَسَيْفُ أَهْلِ الْبَغْيِ وَ التَّأْوِيلُ قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَ إِنَّ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا آيَةٌ إِلَى قَوْلِهِ - حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةٌ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِنَّ مِنْكُمْ مَنْ يُقَاتِلُ

قوله عليه السلام: يعنى الغارات أقول: فى الكافى " يعنى المفاداه بينهم و بين أهل الإسلام "

و هو الصواب، و هو تفسير للفداء، و المراد أخذ الفداء، أو المعارضه بين المسلم و الحربى، بأن يؤخذ أسارى المسلمين منهم، و يطلق بدلهم أساراهم.

قوله عليه السلام: و لا تحل لنا مناكحتهم يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد بقوله عليه السلام " ما داموا فى دار الحرب " بقاءهم على الكفر، أى: ما لم يدخلوا فى الإسلام لم يحل نكاحهم، و هذا مبنى على حمل هذا الشق على غير المجوس.

و ثانيهما: أن يكون هذا الحكم مخصوصا بالمجوس، بناء على كون الشق الثالث شاملا لهم، فيكون موافقا لما مر فى السيف الثانى، من اشتراط الدخول فى دار الإسلام فى حل نكاحهم، و كان الأول أظهر.

قوله عليه السلام: فسيف أهل البغى فى الكافى: فسيف على أهل البغى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣١٥

بَعْدَى عَلَى التَّأْوِيلِ كَمَا قَاتَلْتُ عَلَى التَّنْزِيلِ فَسُئِلَ

النَّبِيُّ ص مَنْ هُوَ فَقَالَ هُوَ خَاصِصُ النَّعْلِ يَعْنِي أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع وَ قَالَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ رَه قَاتَلْتُ بِهَيْدِهِ الرَّايَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ص ثَلَاثًا فَهَيْدِهِ الرَّايَةُ وَاللَّهُ لَوْ ضَرَبُونَا حَتَّى يَبْلُغُوا بِنَا السَّعَفَاتِ مِنْ هَجَرَ لَعَلِمْنَا أَنَّنَا عَلَى الْحَقِّ وَ أَنَّهُمْ عَلَى الْبَاطِلِ وَ كَانَتْ السِّيْرَةُ فِيهِمْ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع مَا كَانَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ص فِي أَهْلِ مَكَّةَ - يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْبِ لَهُمْ ذُرِّيَّةٌ وَ قَالَ مَنْ أَعْلَقَ بِرَأْسِهِ أَوْ أَلْقَى سِلَاحَهُ أَوْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ لَعْنَهُ فَهُوَ آمِنٌ وَ كَذَلِكَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع فِيهِمْ لَا تَسْبُوا لَهُمْ ذُرِّيَّةً وَ لَا تُتِمُّوا عَلَى جَرِيحٍ وَ لَا تَتَّبِعُوا مُدْبِرًا وَ مَنْ أَعْلَقَ

و التاويل: إما كون الآيه المذكوره نصا في خصوص طائفه، إذ الباغي يدعى أنه على الحق و خصمه باغ.

أو المراد به أن آيات قتال المشركين و الكفار أيضا يشملهم في تأويل القرآن لأنهم باعتبار خروجهم على الإمام كفار، بل يمكن أن يقال: الآيه المذكوره لا تشملهم لأنهم ليسوا بمؤمنين، بل إنما أوردت إلزاما عليهم.

و أشار عليه السلام إلى ذلك في قوله " و كانت السيره فيهم " أى: لا يخالف حكمهم حكم سائر الكفار، و إنما من عليهم أمير المؤمنين عليه السلام، كما من رسول الله صلى الله عليه و آله على أهل مكه. و هذا عندى أوجه، كما بينته في الكتاب الكبير.

قوله صلى الله عليه و آله: هو خاصف النعل في النهايه: الخصفه بالتحريك واحده الخصف، و هى الجله التى يكثر فيها التمر، و فيه " و هو قاعد يخصف نعله "، أى: كان يخرزها من الخصف بالضم

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣١٦

بَابُهُ أَوْ

أَلْقَى سِلَاحَهُ فَهُوَ آمِنٌ وَ أَمَّا السَّيْفُ الْمَغْمُودُ فَالسَّيْفُ الَّذِي يُقَامُ بِهِ الْقِصَاصُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - النَّفْسَ بِالنَّفْسِ الْآيَةَ فَسَلِّهُ إِلَى أَوْلِيَاءِ
الْمَقْتُولِ وَ حُكْمُهُ إِلَيْنَا فَهَذِهِ السُّيُوفُ الَّتِي بَعَثَ اللَّهُ بِهَا إِلَى نَبِيِّهِ صَ فَمَنْ جَحَدَهَا أَوْ جَحَدَ وَاحِدًا مِنْهَا أَوْ شَيْئًا مِنْ سَبْرِهَا وَ
أَحْكَامِهَا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ص

و الجمع، و منه الحديث " و ذكر على عليه السلام خاصف النعل "

و قال أيضا: و فى حديث عمار " لو ضربونا حتى يبلغوا بنا سعفات هجر " جمع سعفه بالتحريك، و هى أغصان النخل. و قيل: إذا
بيست سميت سعفه، و إذا كانت رطبه فهى شطبه، و إنما خص هجر للمباعده فى المسافه، و لأنها موصوفه بكثرة النخل.

قوله عليه السلام: و أما السيف المغمود يحتمل أن يكون المراد أن هذا السيف فى هذا الزمان مغمود، لعدم جريان حكمهم
عليهم السلام. أو أنه مغمود بدون حكمهم، فيدل على عدم جواز القصاص بدون حكم الإمام.

و أما جهاد من أراد قتل نفس محترمه، أو التصرف فى مال أو حريم، فلا- اختصاص له بالإمام، و الكلام هنا فيما لهم عليهم
السلام فيه مدخل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣١٧

٣٢ بَابُ مَقْدَارِ الْجَزِيَةِ

اشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَيْسَ لِلْجَزِيَةِ حَدٌّ مَرْسُومٌ لَّا يَجُوزُ تَجَاوُزُهُ إِلَى مَا زَادَ عَلَيْهِ وَ لَّا حُطُّهُ عَمَّا نَقَصَ عَنْهُ وَ إِنَّمَا هِيَ عَلَى مَا يَرَاهُ
الْإِمَامُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَ يَضَعُهُ عَلَى رِقَابِهِمْ وَ عَلَى قَدْرِ غِنَاهُمْ وَ فَقَرِهِمْ إِلَى آخِرِ الْبَابِ

باب مقدار الجزية قوله رحمه الله: إلى آخر الباب قال رحمه الله بعد ذلك: و كان أمير المؤمنين عليه السلام قد جعل على
أغنيائهم ثمانيه و أربعين درهما، و على أوساطهم أربعه

و عشرين درهما، و جعل على فقرائهم اثنا عشر درهما. و كذلك صنع عمر بن الخطاب قبله، و إنما صنعه بمشورته عليه السلام. ثم روى حديث زراره و حديثي محمد بن مسلم المذكورات في الكتاب.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣١٨

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيرِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَا حَدُّ الْجَزِيَةِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَ هَلْ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مُوَظَّفٌ لَا يَتَّبَعِي أَنْ يَجُوزُوا إِلَى غَيْرِهِ فَقَالَ ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ مَا يَشَاءُ عَلَى قَدْرِ مَالِهِ بِمَا يُطِيقُ إِنَّمَا هُمْ قَوْمٌ فَدَوْا أَنْفُسَهُمْ مِنْ أَنْ يُسْتَعْبَدُوا أَوْ يُقْتَلُوا فَالْجَزِيَةُ تُؤْخَذُ مِنْهُمْ عَلَى قَدْرِ مَا يُطِيقُونَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُمْ بِهِ حَتَّى يُسَلِّمُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ قَالَ حَتَّى يُعْطُوا الْجَزِيَةَ عَنْ يَدٍ وَ هُمْ صَاغِرُونَ وَ كَيْفَ يَكُونُ صَاغِرًا وَ لَا يَكْتَرُ لِمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ حَتَّى يَجِدَ ذَلًّا لِمَا أُخِذَ

الحديث الأول: حسن كالصحيح.

قوله عليه السلام: ذاك إلى الإمام أقول: هذا هو المشهور.

قال المحقق رحمه الله في الشرائع: الثاني- في كميته الجزية، و لا حد لها، بل تقديرها إلى الإمام بحسب الأصلح، و ما قدره على عليه السلام محمول على اقتضاء المصلحة في تلك الحال.

و قال في المسالك: و مما يؤيد ذلك أن عليا عليه السلام زاد عما قدره النبي صلى الله عليه و آله بحسب ما رآه من المصلحة، فكذا القول في غيره، و هذا هو الأقوى و مختار الأكثر.

قوله عليه السلام: على قدر ما يطبقون قال الوالد العلامة نور الله ضريحه: أي: لو لم تقتض المصلحة خلافه، كما

ملاذ

مِنْهُ فَيَأْتِمُ لِتَذْلِكَ فَيَسْلِمُ قَالَ وَقَالَ ابْنُ مُسْلِمٍ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع- أَرَأَيْتَ مَا يَأْخُذُ هَؤُلَاءِ مِنَ الْخُمْسِ مِنْ أَرْضِ الْجَزِيَةِ وَيُؤْخَذُ مِنَ الدَّهَاقِينَ جَزِيَهُ رُءُوسِهِمْ أَمْ مَا عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مُوَظَّفٌ فَقَالَ كَانَ عَلَيْهِمْ مَا أَجَازُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَ لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَكْثَرُ مِنَ الْجَزِيَةِ إِنْ شَاءَ الْإِمَامُ وَضَعَ ذَلِكَ عَلَى رُءُوسِهِمْ وَ لَيْسَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ شَيْءٌ وَإِنْ شَاءَ فَعَلَى أَمْوَالِهِمْ وَ لَيْسَ عَلَى رُءُوسِهِمْ شَيْءٌ فَقُلْتُ وَ هَذَا الْخُمْسُ

في خبر مصعب وغيره. أو يكون عدم التقدير على الاستحباب في زياده صغارهم و ذلهم. أو يقال: إن المضر التقدير الذي علمه أهل الذمه لا العامل. انتهى.

و المشهور في تعريف الصغار أنه التزام الجزية على ما يحكم به الإمام من غير أن تكون مقدره و التزام أحكامنا عليهم. وقيل: هو أن تؤخذ الجزية من الذمى قائما و المسلم جالس. وقيل: غير ذلك كما مر.

قوله: قال و قال ابن مسلم كان المستتر راجع إلى حريز، و يحتمل زواره على بعد.

قوله عليه السلام: كان عليهم ما أجازوا على أنفسهم كان المراد أنهم و إن أجازوا على أنفسهم، لكن ليس للإمام العدل أن يفعل ذلك. أو المراد أنه ليس لها مقدار مقدر مخصوص، لكن كل ما قرر لهم ينبغي أن يوضع إما على رؤوسهم و إما على أموالهم، و الله أعلم.

و اعلم أن المشهور عدم جواز الجمع بين الرؤوس و الأراضي، و قيل: يجوز قال في المنتهى: و يتخير الإمام في وضع الجزية، إن شاء على رؤوسهم و إن شاء على أراضيهم. و هل يجوز له أن يجمع بينهما فيأخذ منهم على

رؤوسهم شيئاً؟ قال الشيخان و ابن إدريس: لا يجوز ذلك. و قال أبو الصلاح: يجوز الجمع

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٢٠

فَقَالَ إِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ كَانَ صَالِحَهُمْ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ص

بينهما. و هو الأقوى عندى.

ثم أول رحمه الله الحديثين و قال: نحملهما على ما إذا صالحهم على قدر معين فإن شاء أخذه من رؤوسهم، و لا شىء حينئذ على أراضيتهم و بالعكس، و ليس فيهما دلالة على المنع من المصالحة على أن يأخذ من رؤوسهم و أراضيتهم ابتداء.

و لا يخفى بعده.

قوله عليه السلام: إنما هذا شىء الظاهر أنه عليه السلام بين أولاً أن الخمس من البدع، فلما لم يفهم السائل و أعاد السؤال، غير عليه السلام الكلام تقيده، أو يكون هذا إشارته إلى ما مر سابقاً من أمر الجزية.

و جملة القول فى ذلك: أنه يظهر من الأخبار أن وضع الخمس على أهل الذمة كان من بدع عمر، و قد صرح بذلك فى بعض الأخبار، و ذكر الأصحاب أيضاً ذلك و عدوه من بدع عمر.

قال العلامة فى المنتهى: بنو تغلب بن وائل من العرب من ربيعة بن نزار انتقلوا فى الجاهلية إلى النصرانية من العرب، و انتقل أيضاً من العرب قبيلتان أخريان، و هم تنوخ و بهراء، فصارت القبائل الثلاثة من أهل الكتاب، يؤخذ منهم الجزية كما يؤخذ من غيرهم، و به قال على عليه السلام و عمر بن عبد العزيز.

و قال أبو حنيفة: لا تؤخذ منهم الجزية، بل تؤخذ منهم الصدقة مضاعفة، فيؤخذ من كل خمس من الإبل شاتان، و يؤخذ من كل عشرين ديناراً ديناراً، و من كل

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٢١

[الحديث ٢]

٢ حَرِيْرٌ

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ أَهْلِ الذَّمِّ مَاذَا عَلَيْهِمْ مِمَّا يَحْقُقُونَ بِهِ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ قَالَ الْخَرَاجُ فَإِنْ أَخَذَ مِنْ رُءُوسِهِمْ الْجَزِيَّةَ فَلَا سَبِيلَ عَلَى أَرْضِيهِمْ وَإِنْ أَخَذَ مِنْ أَرْضِيهِمْ فَلَا سَبِيلَ عَلَى رُءُوسِهِمْ

مائتى درهم عشره دراهم، و من كل ما يجب فيه نصف العشر العشر، و ما يجب فيه العشر الخمس. و به قال الشافعى، و ابن أبى ليلى، و الحسن بن صالح بن حى، و أحمد بن حنبل.

لنا: إنهم أهل كتاب، فيدخلون في عموم الأمر بأخذ الجزية من أهل الكتاب.

احتجوا بأن هذه القبائل دعاهم عمر بن الخطاب إلى إعطاء الجزية فأبوا و امتنعوا و قالوا: نحن عرب لا نؤدى الجزية، فخذ منا الصدقه كما تأخذ من المسلمين، فامتنع عمر من ذلك، فلحق بعضهم بالروم.

فقال له النعمان بن عمر: إن القوم لهم بأس و شده، فلا تعن عدوك بهم، و خذ منهم الجزية باسم الصدقه، فبعث عمر فى طلبهم و ردهم، و ضعف عليهم الصدقه، و أخذ منهم من كل خمس من الإبل شاتين، و أخذ مكان العشر الخمس، و مكان نصف العشر العشر.

ثم أجاب بأجوبه كثيره أحسنها أن فعل عمر ليس بحجه. ثم قال: و روى عن على عليه السلام أنه قال: لئن تفرغت لبنى تغلب ليكونن لى فيه رأى لأقتلن مقاتليهم و لأسبين ذراريهم، فقد نقضوا العهد و برأت منهم الذمه حين نصرُوا أولادهم. انتهى.

الحديث الثانى: كالسابق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٢٢

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع فِي أَهْلِ الْجَزِيَّةِ أَيْ يُؤْخَذُ مِنْ

أَمْوَالِهِمْ وَمَوَاشِيَهُمْ شَيْءٌ سِوَى الْجَزْيَةِ قَالَ لَا

و كان ضمير " سألته " راجع إلى الصادق عليه السلام، كما صرح به فى الفقيه.

الحديث الثالث: صحيح.

قال فى المنتهى: مع أداء الجزية و لا يؤخذ منهم شىء سواها، سواء يتجروا فى بلاد الإسلام أو لم يتجروا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٢٣

٣٣ بَابُ مُسْتَحَقِّ عَطَاءِ الْجَزْيَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ سِيرَةِ الْإِمَامِ فِي الْأَرْضِ الَّتِي فَتَحَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ص - فَقَالَ إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع قَدَّ سَارَ فِي أَهْلِ الْعِرَاقِ بِسَيْرِهِ فَهِيَ إِمَامٌ لِسَائِرِ الْأَرْضِينَ وَقَالَ إِنَّ أَرْضَ الْجَزْيَةِ

باب مستحق إعطاء الجزية من المسلمين قال فى المقنعه: كانت الجزية على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله عطاء المهاجرين، و هى من بعده ممن قام مع الإمام مقام المهاجرين، و فيما يراه الإمام من مصالح المسلمين.

الحديث الأول: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٢٤

لَمَا تُرْفَعُ عَنْهُمْ الْجَزْيَةُ وَ إِنَّمَا الْجَزْيَةُ عَطَاءُ الْمُهَاجِرِينَ وَ الصَّدَقَاتُ لِأَهْلِهَا الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فِي كِتَابِهِ لَهُمْ فِي الْجَزْيَةِ شَيْءٌ ثُمَّ قَالَ مَا أَوْسَعَ الْعَدْلَ إِنَّ النَّاسَ يَتَسَعُونَ إِذَا عُدِلَ فِيهِمْ وَ تُنَزَّلُ السَّمَاءُ رِزْقَهَا وَ تُخْرِجُ الْأَرْضُ بِرِكَتِهَا بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى

قوله: سألته عن سيره الإمام فى القاموس: السيره بالكسر السنه و الطريقه و الهيئه.

قوله عليه السلام: إن أرض الجزية لا ترفع قال الوالد العلامة طاب ثراه: أى سواء كان فاتحها الإمام الحق أو مقررها.

و يمكن شموله لما قرر عليهم ذو الشوكه من المسلمين، و الظاهر أنه رد على عمر، حيث رفع الجزية عن جماعه ممن قرر رسول

الله

صلى الله عليه وآله عليهم الجزية، و ضاعف عليهم الصدقه لئلا يلحقوا بالروم.

قوله عليه السلام: و إنما الجزية عطاء المهاجرين قال الفاضل التستري رحمه الله: كذا فى المنتهى بخط مصنفه نقلا عن الشيخ، و العجب أنه استدل بها على أنها عطاء المجاهدين. انتهى.

و أقول: عجبه فى محله. و فى الكافى أيضا "المهاجرين" و فى المقنعه أيضا كذلك كما عرفت، و هو أظهر.

قال فى المنتهى: الجزية للمجاهدين، و كذلك ما يؤخذ منهم على وجه المعاوضه لدخول بلاد الإسلام، لأنه مأخوذ من أهل الشرك. ثم ذكر هذه الروايه، ثم قال

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٢٥

.....

و لأنه مأخوذ بالقهر و الغلبه، فيكون مصرفه للمجاهدين كالغنيمه فى دار الحرب انتهى.

و قال الشهيد فى الدروس: مصرف الجزية عسكر المجاهدين.

و أقول: مختار المفيد رحمه الله عندى أرجح، و هو الظاهر من الشيخ رحمه الله هنا. و يظهر من قوله "و الصدقات لأهلها" عدم إعطاء الزكاه للمهاجرين، و لا يخلو من إشكال.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٢٦

٣٤ بَابُ الْخَرَجِ وَ عِمَارَةِ الْأَرْضِينَ

إشاره

باب الخراج و عماره الأرضين أقول: قال فى المقنعه: كل أرض أسلم أهلها طوعا تركت فى أيديهم، فما عمروه منها كان عليهم فيه العشر أو نصف العشر، على ما ذكرناه فى أبواب الزكاه.

و ما لم يعمره أخذه الإمام قبله ممن يعمره، و كان على المتقبلين فى حصصهم العشر أو نصفه على حساب الأوساق.

و كل أرض أخذت بالسيف، فلإمام أن يقبلها ممن يرى من أهلها و غيرهم، و ليس تجب قسمتها بين الجيش، و يقبلها الإمام بما يراه صلاحا و يطيقه المتقبل من النصف و الثلث و الثلثين.

و كل أرض صولح أهلها عليها فهى على صلح

الإمام و شرطه، نافذ حكم ذلك فى الأمة و عليها الرضا به، و للأئمة عليهم السلام من بعده الزيادة فيه و النقص منه على حسب تغير الأحوال الموجهه فيما سلف ذلك الصلح بعينه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٢٧

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشِيمَ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى وَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ قَالَ ذَكَرْنَا لَهُ الْكُوفَةَ وَ مَا وَضِعَ عَلَيْهَا مِنَ الْخَرَاجِ وَ مَا سَارَ فِيهَا أَهْلُ بَيْتِهِ فَقَالَ مَنْ أَسْلَمَ طَوْعًا تَرَكْتُ أَرْضَهُ فِي يَدِهِ وَ أَخَذَ مِنْهُ الْعُشْرُ مِمَّا سَقَتِ السَّمَاءُ وَ الْأَنْهَارُ وَ نِصْفُ الْعُشْرِ مِمَّا سَقَى بِالرِّشَاءِ فِيمَا عَمَرُوهُ مِنْهَا وَ مَا لَمْ يَعْمُرُوهُ مِنْهَا أَخَذَهُ الْإِمَامُ فَيَقْبَلُهُ مِمَّنْ يَعْمُرُهُ وَ كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ وَ عَلَى الْمُتَقَبِّلِينَ فِي حِصَّةِ هِمَّ الْعُشْرُ وَ نِصْفُ الْعُشْرِ وَ لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ خُمْسِهِ أَوْ سَاقِ شَيْءٍ مِنَ الزَّكَاةِ وَ مَا أَخَذَ بِالسَّيْفِ فَذَلِكَ لِلْإِمَامِ يَقْبَلُهُ بِالَّذِي يَرَى كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ص بِخَيْبَرَ قَبْلَ سَوَادَهَا وَ بِيَاضِهَا يَعْنِي أَرْضَهَا وَ نَخْلَهَا وَ النَّاسُ يَقُولُونَ لِمَا تَضِلُّحُ قَبَالَهُ الْأَرْضُ وَ النَّخْلُ وَ قَدْ قَبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ص خَيْبَرَ وَ عَلَى الْمُتَقَبِّلِينَ سِوَى قَبَالِهِ الْأَرْضِ الْعُشْرُ وَ نِصْفُ الْعُشْرِ فِي حِصَّةِهِمْ ثُمَّ قَالَ إِنَّ أَهْلَ الطَّائِفِ أَسْلَمُوا وَ جَعَلُوا عَلَيْهِمُ الْعُشْرَ

و كل أرض أسلم أهلها بغير حرب، أو يجلوها عنها بغير قتال، فهى للإمام خاصه يصنع فيها ما شاء، لأنها من الأنفال، ثم ذكر روايه مصعب بن يزيد.

الحديث الأول: مجهول كالصحيح.

قال الوالد العلامة قدس الله روحه: فى قوله " و أحمد بن محمد بن أبى نصر " يمكن أن يكون

عطفًا على "على" فيكون الحديث صحيحًا، كما هو المعروف من روايه أحمد عن أحمد، و يؤيده الحديث الثاني.

قوله: و ما سار فيها أهل بيته أى: أمير المؤمنين عليه السلام، فإنهم أهل بيت واحد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٢٨

وَ نِصْفَ الْعُشْرِ وَ إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ دَخَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَ عَنُوهُ وَ كَانُوا أُسْرَاءَ فِي يَدِهِ فَأَعْتَقَهُمْ وَ قَالَ اذْهَبُوا فَانْتُمْ الطُّلَقَاءُ.

[الحديث ٢]

٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ قَالَ ذَكَرْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عَ الْخَرَاجَ وَ مَا سَارَ بِهِ أَهْلُ بَيْتِهِ فَقَالَ الْعُشْرُ وَ نِصْفُ الْعُشْرِ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ تَطَوُّعًا تَرَكَتْ أَرْضَهُ فِي يَدِهِ وَ أُخِذَ مِنْهُ الْعُشْرُ وَ نِصْفُ الْعُشْرِ فِيمَا عَمَرَ مِنْهَا وَ مَا لَمْ يَعْمُرْ مِنْهَا أَخَذَهُ الْوَالِي فَقَبَلَهُ مِمَّنْ يَعْمُرُهُ وَ كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ وَ لَيْسَ فِيمَا كَانَ أَقْلٌ مِنْ حَمْسَةِ أَوْسَاقٍ شَيْءٌ وَ مَا أُخِذَ بِالسَّيْفِ فَمَذَلِكُ لِلْإِمَامِ يُقْبَلُهُ بِالَّذِي يَرَى كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَ بِخَيْبَرَ قَبْلَ أَرْضِهَا وَ نَخْلَهَا وَ النَّاسُ

الحديث الثاني: صحيح.

قوله عليه السلام: و كان للمسلمين كان هذا تقيه منه عليه السلام، لأنه له خاصه دون سائر المسلمين.

قوله عليه السلام: قبل أرضها و نخلها يظهر من هذا الخبر أن القبالة عقد يشمل المزارعه و المساقاه.

و يظهر من بعض الأخبار شمولها للإجاره، و قد ذكر أكثر الأصحاب لفظ التقبيل فى صيغ المزارعه و المساقاه، و لم يصرحوا فى الإجاره به، لكن أجروا عليها لفظ التقبيل، كقولهم: من تقبل عملا فله تقبيله غيره بأقل مما تقبله به.

قوله عليه السلام: و الناس يقولون إشاره إلى خلاف بعض العامه، كابن عمر و أضرابه و الشافعى و أصحابه.

قال فى التذكرة: المزارعه و هى

المعاملة على الأرض بحصه ما يخرج منها

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٢٩

يَقُولُونَ لَمَا تَصَدَّقْ قَبْلَهُ الْأَرْضِ وَالنَّخْلِ إِذَا كَانَ الْبَيْضُ أَكْثَرَ مِنَ السَّوَادِ وَقَدْ قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ص خَيْبَرَ - وَعَلَيْهِمْ فِي حِصَّةِهِمُ
الْعُشْرُ وَنِصْفُ الْعُشْرِ

بغير لفظ الإجاره، جائزه عند علمائنا أجمع، و به قال على عليه السلام، و سعد، و ابن مسعود، و عمر بن عبد العزيز، و القاسم بن عروه، و عمار بن ياسر، و آل على عليه السلام، و آل أبى بكر، و ابن سيرين، و سعيد بن المسيب، و طاوس و عبد الرحمن بن الأسود، و موسى بن طلحه، و الزهرى، و عبد الرحمن بن أبى ليلى و ابنه، و أبو يوسف، و محمد، و هو مروى عن معاذ، و الحسن، و عبد الرحمن بن زيد.

قال المحاربى: قال أبو جعفر الباقر عليه السلام: ما بالمدينه أهل بيت إلا و يزرعون على الثلث و الربع، و زارع على عليه السلام. قال المحاربى: و عامل عمر الناس على أن من جاء بالبذر من عنده فله الشطر، و إن جاءوا بالبذر فلهم كذا. و لما رواه العامه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه و آله عامل أهل خيبر على الشطر مما يخرج من زرع أو تمر. و روى ذلك ابن عباس، و جابر بن عبد الله.

و قال أبو جعفر عليه السلام: عامل رسول الله صلى الله عليه و آله أهل خيبر بالشطر، ثم أبو بكر، ثم عمر و عثمان و على عليه السلام، ثم أهلهم إلى اليوم يعطون بالثلث و الربع. و هذا أمر مشهور صحيح، و عمل به رسول الله صلى الله

عليه وآله حتى مات و خلفاؤه حتى ماتوا و أهلوههم، و لم يبق بالمدينة أهل بيت إلا عمل به، و عمل به أزواج رسول الله صلى الله عليه و آله من بعده.

أقول: ثم ذكر رحمه الله روايات كثيرة من طرق الخاصة، ثم قال: و الأخبار في ذلك أكثر من أن تحصي.

ثم قال: و إذا كانت الأرض بين النخيل، قال الشافعي: العقد فاسد. و كرهه

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٣٠

[الحديث ٣]

٣ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عِمْرَانَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ يُونُسَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَشْعَثَ الْكِنْدِيِّ عَنْ مُضْعَبِ بْنِ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ اسْتَعْمَلَنِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ع

عكرمه و مجاهد و النخعي و أبو حنيفة. و روى عن ابن عباس الأمران. و جوزة الشافعي في الأرض بين النخل إذا كانت بياض الأرض أقل، و إن كان أكثر فعلى وجهين.

و منع المزارعه في الأرض البيضاء.

لما روى رافع بن خديج قال: كنا نتحابر على عهد رسول الله صلى الله عليه و آله، فذكر أن بعض عمومته أتاه فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه و آله عن أمر كان لنا نافعاً و طواعيه رسول الله أنفع. قلنا: ما ذاك؟ قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من كانت له أرض فليزرعها و لا يكرها بثلث و لا ربع و لا بطعام مسمى.

و عن ابن عمر قال: كنا لا نرى بالمزارعه بأساً حتى سمعت رافع بن خديج يقول: نهى رسول الله صلى الله عليه و آله عن المخايره. ثم روى مثله عن جابر و زيد بن ثابت.

ثم أجاب

رحمه الله عن الروايات بوجه كثيره لا حاجه لنا إلى إيرادها، لكونها ضعيفه عاميه، و الأخبار المعارضه لها متواتره بين الفريقين، منها هذه الروايه و المراد بالبياض الأرض التي هي بين النخيل و غيرها مما ليس فيه شجر.

الحديث الثالث: مجهول.

و قد يعد ضعيفا. و في رجال الشيخ يحيى بن أبي الأشعث، عده من أصحاب الصادق عليه السلام، و في بعض النسخ بدون أبي.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٣١

عَلَى أَرْبَعِهِ رَسَاتِيْقٍ - الْمَدَائِنِ الْبُهْتَبَاذَاتِ وَ بَهْرَسِيْرٍ وَ نَهْرٍ جُوَيْرٍ وَ نَهْرِ الْمَلِكِ وَ أَمْرِنِي أَنْ أَضَعَّ عَلَيَّ كُلَّ جَرِيْبٍ زَرْعٍ غَلِيْظٍ دِرْهَمًا وَ نَضِيْفًا وَ عَلَيَّ كُلَّ جَرِيْبٍ وَسَيْطٍ دِرْهَمًا عَلَيَّ كُلَّ جَرِيْبٍ زَرْعٍ رَقِيْقٍ ثُلُثِي دِرْهَمٍ وَ عَلَيَّ كُلَّ جَرِيْبٍ كَرْمٍ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ وَ عَلَيَّ كُلَّ جَرِيْبٍ نَخْلٍ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ وَ عَلَيَّ كُلَّ جَرِيْبِ الْبُسَاتِيْنِ الَّتِي تَجْمَعُ النَّخْلَ

و قال في الخلاصه: مصعب بن يزيد الأنصاري، قال أبو العباس: ليس بذاك، و قال أبو جعفر بن بابويه: إنه عامل أمير المؤمنين عليه السلام.

قوله: على أربعة رساتيق قال المحقق الشيخ على في رساله الخراجيه بعد نقل هذه الروايه: إن الذي أوردته من لفظ الحديث هو ما أورده الشيخ في التهذيب، لكن وجدت نسخه مختلفه العبارة في إيراد أسماء الرساتيق المذكوره، ففي بعضها "نهر سير" و "نهر جويره" و في بعضها بالباء الموحده أولا و السين المهمله المكسوره، و "نهر جوين" بالنون و الجيم المفتوحه و الياء المثناه من تحت بعد الواو المكسوره، و في بعضها "جوير" بالجيم و الباء الموحده بعد الواو.

ثم قال رحمه الله: و قال ابن إدريس بعد أن أورد الحديث في السرائر: بالواو بعطف الهقيادات على المدائن بهر سير، و ذكر كلامه.

قال فى السرائر بعد نقل الحديث عن المقنعه: قال محمد بن إدريس مصنف هذا الكتاب: بهر سير بالباء المنقطه من تحتها نقطه و السين غير المعجمه، هى المدائن، و الدليل على ذلك أن الراوى قال: استعملنى على أربعة رساتيق، ثم عد خمسه فذكر المدائن، ثم ذكر من جملة الخمسه بهر سير، فعطف على اللفظ دون المعنى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٣٢

.....

فإن قيل: لا يعطف الشئ على نفسه.

قلنا: إنما عطف على اللفظه دون المعنى، و هذا كثير فى القرآن و الشعر قال الشاعر:

إلى الملك القرم و ابن الهمام و ليث الكتيبه فى المزدحم

و قال السيد الداماد قدس سره بعد نقل كلام ابن إدريس رحمه الله قلت: ليس المعدود خمسه بل هو أربعة. و "البهقيادات" بيان المدائن، و هى الطساسيج أى: النواحي.

قال فى المغرب: الطسوج الناحيه و القرية معرب.

ثم قال أقول: لست أتحقق فى اللغه أن "بهرسير" بالنون أو بالباء، و السين بالإهمال أو بالإعجام. و الذى سماعى له أكثر و أوثق بهرسير بتوحيد الباء و إعجام السين و الياء المشناه من تحت بين السين و الراء. انتهى.

و قال عبيد بن خرزاد به فى كتاب الممالك و المسالك: فأما البهقيادات فهى ثلاثه: البهقياذ الأعلى، و هى سته طساسيج: طسوج بابل، و حظريه، و الفلوجه العليا و السفلى، و النهرين، و مين تمر. و البهقياذ الأوسط أربعة طساسيج: طسوج الجبه، و البداوه، و سورا، و بريسما. و نهر الملك، و بارسوما، و البهقياذ الأسفل خمسه طساسيج، منها طسوج فرات بأوقل، و طسوج السلحين الذى فيه الخورتق، و السدير. انتهى.

و قال بعض الأذكياء قلت: أما ما ذكره ابن إدريس فى تصحيح "بهرسير" بالباء الموحده من

تحت و السين المهمله، فأظن أنه تصحيف، و الصحيح ما

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٣٣

وَ الشَّجَرِ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ وَ أَمَرَنِي أَنْ أُلْقِيَ كُلَّ نَخْلٍ شَاذٍّ عَنِ الْقَرْيِ لِمَارِهِ الطَّرِيقِ

صححه الأستاذ مد ظله بالنون و الشين المعجمه، يعنى نهر اللبن المنسوب إلى شيرين حبيبه خسرو. و أما ما ذكره من الدليل على أن " بهر سير " هى المدائن، فمبنى على أن لا يضاف الرساتيق إلى المدائن، و الظاهر الإضافه. انتهى.

أقول: يمكن أن يكون " بهر سير " عطفا على أربعة و يكون البهقيادات بيانا لأربعة رساتيق المدائن، أى: استعملنى على البهقيادات و على بهر سير.

و أن يكون معطوفا على رساتيق، أى: استعملنى على أربعة أشياء، أحدها رساتيق المدائن و هى البهقيادات، و الثانى بهر سير و هكذا.

و أن يكون معطوفا على البهقيادات، فيكون البهقيادات أحد الرساتيق و المحل الذى يجرى فيه نهر سير ثانيها و هكذا.

ثم اختلف فى قراءه " نهر سير "، فمنهم من قرأ " نهر " بالنون و " سير " بالسين المهمله و الياء المثناه من تحت.

و منهم من قرأ بالشين المعجمه، و قال: هو النهر الذى عمله فرهاد و هو من أعمال المدائن.

و منهم من قرأ على الثانى " بهر " بالباء الموحده، أى: المعمول لأجل اللبن و ابن إدريس قرأ " بهر " بالباء و " سير " بالسين المهمله، و كأنه على هذا بفتح السين فارسىه، أى: المعمول لأجل التنزه و التفرج.

و منهم من قرأ " نهر " بالنون و " سر " بإسقاط الياء من بين المهمله و الراء، أى: النهر الذى فى رأس القريه و أولها.

و منهم من قرأ " نهر جوير - نهر جوير " بالباء الموحده من تحت بعد الواو و الله يعلم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٣٤

ابن السبيلِ وَ لَا آخَذَ مِنْهُ شَيْئًا وَ أَمَرَنِي أَنْ أَضَعَ عَلَى الدَّهَاقِينَ الَّذِينَ يَزْكَبُونَ الْبَرَادِينَ وَ يَتَخَتَّمُونَ بِالذَّهَبِ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ ثَمَانِيَةً وَ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا وَ عَلَى أَوْسَاطِهِمْ وَ التُّجَّارِ مِنْهُمْ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ أَرْبَعَةٌ وَ عَشْرِينَ دِرْهَمًا وَ عَلَى سَائِلَتِهِمْ وَ فَقَرَائِهِمْ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ قَالَ فَجَبَّيْتُهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فِي سَنَةٍ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فَمَا تَضَمَّنَ هَذَا الْخَبْرُ مِنْ ذِكْرِ شَيْءٍ مِنَ الْجَزِيَةِ مَوْظَفٍ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ لَيْسَ بِمَنَافٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ يَأْخُذُ مِنْهُمْ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ فِي الْوَقْتِ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَرَى رَأَى مِنْ

قوله عليه السلام: شاذ عن القرى أى: خارج عنها.

فى المصباح: شذ يشذ شذوذا: انفراد عن غيره.

وقال: الدهقان: معرب يطلق على رئيس القرية، و على التاجر، و على من له مال و عقار، و داله مكسوره، و فى لغه تضم، و الجمع دهاقين، و دهقن الرجل و تدهقن كثر ماله.

قوله: فجبيتها فى النهايه: الجبايه هو استخراج الأموال من مظانها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٣٥

الْمُصْلِحَهُ أَنْ يَضَعَ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فِي تِلْكَ السَّنَةِ الْقَدْرَ الْمَذْكُورَ وَإِذَا تَغَيَّرَتِ الْمُصْلِحَةُ إِلَى زِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ غَيْرِهِ أَيْضًا وَ إِنَّمَا كَانَ يَكُونُ مَنَافِيًا لَوْ وَضَعَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَالَ هَذَا حُكْمُهُمْ وَ لَا يُزَادُونَ وَ لَا يُنْقُصُونَ عَنْهُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَ لَيْسَ ذَلِكَ فِي الْخَبْرِ

المصلحة أن يضع على كل رجل منهم فى تلك السنه القدر المذكور، و إذا تغيرت المصلحة إلى زياده أو نقصان غيره أيضا، و إنما كان يكون منافيا لو وضع ذلك عليهم و قال هذا حكمهم و لا

يزدادون و لا ينقصون عنه فى جميع الأحوال، و ليس ذلك فى الخبر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٣٦

[بَابُ الْخُمْسِ وَ الْغَنَائِمِ]

٣٥ بَابُ [وَجُوبِ] الْخُمْسِ وَ الْغَنَائِمِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ الْخُمْسُ وَاجِبٌ فِي كُلِّ مَغْنَمٍ ثُمَّ قَالَ وَ الْغَنَائِمُ كُلُّ مَا اسْتُفِيدَ بِالْحَرْبِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَ السَّلَاحِ وَ الْأَثْوَابِ وَ الرِّقِيقِ وَ مَا اسْتُفِيدَ مِنَ الْمَعَادِنِ وَ الْعُوصِ وَ الْكُنُوزِ وَ الْعُتْبَرِ وَ كُلُّ مَا فَضَلَ مِنْ أَرْبَاحِ التِّجَارَاتِ وَ الزَّرَاعَاتِ وَ الصَّنَاعَاتِ مِنَ الْمُتُونِهِ وَ الْكِفَايَةِ فِي طُولِ السَّنَةِ عَلَى الْإِقْتِصَادِ

[الحدِيث ١]

١ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدٍ

باب الخمس و الغنائم قال رحمه الله فى المقنعه: باب خمس الغنائم، و الخمس واجب فى كل مغنم، قال الله عز و جل " وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ - إِلَى قَوْلِهِ - إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ " الآيه، إلى آخر ما نقله الشيخ.

الحدِيث الأول: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٣٧

بِهِ سَيِّئَانِ عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ حَكِيمٍ مُؤَدِّنِ بِنَى عَبَسٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ وَ لِلرَّسُولِ

قوله عليه السلام: هى و الله الإفاده أى: الآيه مختصه بها، أو شامله لها أيضا.

و اختلف الفقهاء و المفسرون فى ذلك، فذهب جماعه إلى أنها مختصه بغنائم دار الحرب، و ما سوى ذلك ظهر حكمه من السنه، ذكر ذلك الشيخ رحمه الله.

و ذهب جماعه إلى صدق اسم الغنيمه على كل ما يجب فيه الخمس، ذكره و ذهب جماعه إلى صدق اسم الغنيمه على كل ما

يجب فيه الخمس، ذكره جماعه من الأصحاب، منهم العلامه و الشهيد.

و أشار إليه الشيخ الطبرسى رحمه الله، فإنه قال: الغنيمه ما أخذ من أموال أهل الحرب من الكفار بقتال، و هى هبه من الله للمسلمين. و الفى ء ما أخذ

بغير قتال، و هو المروى عن أئمتنا عليهم السلام. و قال قوم: الغنيمه و الفى ء واحد، و ادعوا أن هذه الآيه التى فى الحشر من قوله "مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ" الآيه.

ثم قال: و قال أصحابنا: إن الخمس واجب فى كل فائده تحصل للإنسان من المكاسب و أرباح التجارات، و فى الكنوز، و المعادن، و الغوص، و غير ذلك مما هو مذكور فى الكتب. و يمكن أن يستدل على ذلك بهذه الآيه، فإن فى عرف اللغه يطلق على جميع ذلك اسم الغنم و الغنيمه. انتهى.

و أنكر بعض أصحابنا صحه هذه الدعوى. مدعيا اتفاق العرف و كلام أهل اللغه على خلافها.

و أقول: هو الظاهر مما عندنا من كتب اللغه، نعم يمكن حمل الغنائم على

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٣٨

قَالَ هِيَ وَ اللَّهُ الْإِفَادَةُ يَوْمًا بِيَوْمٍ إِلَّا أَنْ أَبِي عَجَّلَ شَيْعَتَنَا مِنْ ذَلِكَ فِي حِلٍّ لِيُزَكُوا

المعنى الأعم مجازا، فهذا الحمل فى مقام التأويل لا سيما بعد ورود الأخبار غير بعيد.

ثم اعلم أن وجوب الخمس فيما يفضل عن مئونه سنه له و لعياله من أرباح التجارات و الصناعات و الزراعات، هو المقطوع به فى كلام الأصحاب، و فى المعتمد و المنتهى، و جميع الاكتسابات، و نسبه فى المعتمد إلى كثير من علمائنا و فى المنتهى إلى علمائنا أجمع.

و نقل عن ابن الجنيد أنه قال: و أما ما استفيد من ميراث، أو كد يد، أو صلّه أخ، أو ربح تجاره، أو نحو ذلك فالأحوط إخراجه، لاختلاف الروايه فيه. و لو لم يخرج الإنسان، لم يكن كتارك الزكاه التى لا خلاف فيها، إلا أن يوجب ذلك من لا يسع خلافه مما لا يحتمل زياده

و لا یرد علیه رخصه فی ترک إخراجہ. و ظاهر کلامہ العفو عن هذا النوع.

و فی البیان: و ظاهر ابن الجنید و ابن أبی عقیل العفو عن هذا النوع، و لا خمس فیہ، و الأكثر علی وجوبہ، و هو المعتمد.

قوله علیه السلام: لیزکوا أی: لیطهروا، كما قال تعالى " حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ

ملاذ الأخیار فی فهم تهذیب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٣٩

[الحديث ٢]

٢ عَلِيُّ بْنُ مَهْزِيَارٍ عَنْ فَضَّالٍ وَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ مَعَادِنِ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ وَ الصُّفْرِ وَ الْحَدِيدِ وَ الرَّصَاصِ فَقَالَ عَلَيْهَا الْخُمْسُ جَمِيعًا.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْعَبْرِ وَ غَوْصِ اللُّؤْلُؤِ فَقَالَ عَلَيْهِ الْخُمْسُ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْكَنْزِ كَمْ فِيهِ قَالَ الْخُمْسُ وَ عَنِ الْمَعَادِنِ كَمْ فِيهَا قَالَ الْخُمْسُ وَ عَنِ الرَّصَاصِ

بها" أو ينمو في الكمالات، أو ينمو أموالهم، أو يطهروا من جهه الولاده.

و يمكن أن يقرأ على بناء المفعول من التفعيل، فيكون أنسب بالآيه.

الحديث الثاني: صحيح.

و لا خلاف في وجوب الخمس في المعادن.

الحديث الثالث: صحيح أيضا.

و لا خلاف في وجوب الخمس في الكنز إذا أخذ من دار الحرب، أو في دار الإسلام و ليس عليه أثر الإسلام كسكه الإسلام.

و اختلف فيما إذا كان عليه أثره، فذهب الشيخ في الخلاف و ابن إدريس و جماعه إلى أن حكمه كالسابق. و ذهب الشيخ في المبسوط و أكثر المتأخرين إلى أنه لقطه، و لعل الأول أقوى.

ملاذ الأخیار فی فهم تهذیب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٤٠

وَ الصُّفْرِ وَ الْحَدِيدِ وَ مَا كَانَ بِالْمَعَادِنِ كَمْ فِيهَا قَالَ يُؤْخَذُ مِنْهَا - كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَعَادِنِ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ.

٤ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ حَرِيْزِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَعَادِنِ مَا فِيهَا فَقَالَ كُلُّ مَا كَانَ رِكَازًا فِيهِ الْخُمْسُ وَقَالَ مَا عَالَجْتَهُ بِمَالِكَ فِيهِ مِمَّا أُخْرَجَ اللَّهُ

الحديث الرابع: صحيح أيضا.

قوله عليه السلام: ما عالجه بمالك يحتمل أن يكون بيان حكم الركاظ تبرعا، و أن يكون المراد بالركاظ المعادن التي لا تحتاج في استخراجها إلى مشقه.

قال في النهاية: في حديث الصدقه " في الركاظ الخمس " الركاظ عند أهل الحجاز كنوز الجاهليه المدفونه في الأرض، و عند

أهل العراق المعادن.

و القولان تحتلها اللغه، لأن كلا منهما مركز في الأرض، أى: ثابت، يقال:

ركزه يركزه ركزا إذا دفنه، و أركز الرجل إذا وجد الركاز.

و الحديث إنما جاء فى التفسير الأول، و هو الكنز الجاهلى، و إنما كان فيه الخمس لكثرة نفعه و سهوله أخذه. و قد جاء فى مسند أحمد فى بعض طرق هذا الحديث " و فى الركاز الخمس " كأنها جمع ركيزه أو ركازه، و الركيزه و الركزه القطعه من جواهر الأرض المركوزه فيها، و جمع الركزه ركاز.

و منه حديث عمر " إن عبدا وجد ركزه على عهده فأخذها منه " أى: قطعه عظيمه من الذهب، و هذا يعضد التفسير الثانى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٤١

مِنْهُ مِنْ حِجَارَتِهِ مُصَفَّى الْخُمْسِ.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ الْخَضْرَمِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع عَلَى كُلِّ امْرِئٍ غَنِمٍ أَوْ اكْتَسَبَ الْخُمْسَ مِمَّا أَصَابَ لِفَاطِمَةَ ع - وَ لِمَنْ يَلِي أَمْرَهَا مِنْ بَعْدِهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهَا الْحَجِجِ عَلَى النَّاسِ فَذَاكَ لَهُمْ خَاصَّةٌ يَصْغُونَهُ حَيْثُ شَاءُوا إِذْ حُرِّمَ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ حَتَّى الْخَيْطُ لِيَخِيَطُ قَمِيصًا بِخُمْسِهِ دَوَانِقَ فَلَنَا مِنْهَا دَانِقٌ إِلَّا مَنْ أَحْلَلْنَا مِنْ شَيْعَتِنَا لِتَطِيبِ لَهُمْ بِهِ الْوِلَادَةَ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مِنَ الزَّنَا إِنَّهُ لَيَقُومُ صَاحِبُ الْخُمْسِ فَيَقُولُ يَا رَبِّ سَلْ هَؤُلَاءِ بِمَا أُبِيحُوا

و قال فى المصباح: الركاز المال المدفون فى الجاهليه، فعال بمعنى مفعول، كالبساط بمعنى المبسوط، و الكتاب بمعنى المكتوب، و يقال: هو المعدن انتهى.

و روى العامه عن النبى صلى الله عليه و آله أنه سئل: و ما الركاز؟ فقال: الذهب و الفضه اللذين خلقهما الله فى الأرض

يوم خلقه.

قوله عليه السلام: مصفى أى: بعد المؤنه، و الحاصل أنه إذا كان فى إخراج مؤنه، فالخمس بعد إخراج المؤنه.

الحديث الخامس: ضعيف.

و يدل على أن الخمس لا سيما الأرباح و المكاسب كله للإمام. و يمكن حمله على أنه يجب الدفع إليه و هو يقسمه بين أربابه. و سيأتى القول فيه إن شاء الله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٤٢

[الحديث ٦]

٦ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْيُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَيْبَا جَعْفَرٍ عَنِ الْمَلَّاحِ فَقَالَ وَ مَا الْمَلَّاحُ فَقَالَ أَرْضٌ سَبِيحَةٌ مَالِحَةٌ يَجْتَمِعُ فِيهَا الْمَاءُ فَيَصْتَبِرُ مَلْحًا فَقَالَ هَذَا الْمَعْدِنُ فِيهِ الْخُمْسُ فَقُلْتُ وَ الْكِبْرِيْتُ وَ النَّفْطُ يُخْرَجُ مِنَ الْأَرْضِ قَالَ فَقَالَ هَذَا وَ أَشْبَاهُهُ فِيهِ الْخُمْسُ.

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ خُذْ مَالَ النَّاصِبِ حَيْثُ مَا وَجَدْتَهُ وَ اذْفَعْ إِلَيْنَا الْخُمْسَ

قوله عليه السلام: سل هؤلاء أى: العبيد و الإماء، أو أبيعوا على الحذف و الإيصال، أى: أبيع لهم.

و فى أكثر نسخ الاستبصار "نكحوا" و هو أظهر.

الحديث السادس: صحيح.

و فى القاموس: الملاحه مشدده منبت الملح كالملاحه.

الحديث السابع: صحيح أيضا.

و اختلف الأصحاب فيما سرق من أموال أهل الحرب أو يؤخذ غيله، فقد صرح الشهيد فى الدروس أنه لأخذه و لا يجب فيه الخمس. و قيل: بالوجوب، و استدل عليه بعض الأصحاب بفحوى هذين الخبرين.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٤٣

[الحديث ٨]

٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرِ الْحَضْرَمِيِّ عَنِ الْمُعَلَّى قَالَ خُذْ مِائَالَ النَّاصِبِ حَيْثُ مَا وَجَدْتَهُ وَابْعَثْ إِلَيْنَا بِالْخُمْسِ.

[الحديث ٩]

٩ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزَبَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ كَتَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عَ أَخْبَرَنِي عَنِ الْخُمْسِ أَعْلَى جَمِيعِ مَا يَسْتَفِيدُ الرَّجُلُ مِنْ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ مِنْ جَمِيعِ الضَّرُوبِ وَعَلَى الصَّنَاعِ وَكَيْفَ ذَلِكَ فَكَتَبَ بِخَطِّهِ الْخُمْسُ بَعْدَ الْمُتُونَةِ

و يظهر من بعض الأصحاب أن غير المستضعفين من المخالفين من جملة النواصب، وإن كان خلاف المشهور.

قال ابن إدريس رحمه الله في السرائر: أريد بالناصب الكافر الناصب للحرب مع المسلمين، دون ناصب العداوة لأهل البيت عليهم السلام، للاتفاق على عصمه مال مظهر الشهادتين. انتهى.

و لا يخفى ضعفه، لأن الناصب خرج بنفسه و إنكاره لضروره الدين عن الإسلام، بل يظهر من الأخبار أن من نصب العداوة للشيعة أيضا كذلك.

الحديث الثامن: حسن على الظاهر.

الحديث التاسع: مجهول.

قوله عليه السلام: بعد المؤنه أى: مؤنه المعدن و أمثاله، أو مؤنه السنه. و السكوت عن أصل السؤال كأنه للتقيه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٤٤

[الحديث ١٠]

١٠ عَلِيُّ بْنُ مَهْزَبَانَ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَلِيٍّ بْنُ رَاشِدٍ قُلْتُ لَهُ أَمَرْتَنِي بِالْقِيَامِ بِأَمْرِكَ وَ أَخَذَ حَقَّكَ فَأَعْلَمْتُ مَوَالِيكَ ذَلِكَ فَقَالَ لِي بَعْضُهُمْ وَ أَيُّ شَيْءٍ حَقُّهُ فَلَمْ أَدْرِ مَا أُجِيبُهُ فَقَالَ يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْخُمْسُ فَقُلْتُ فِي أَيِّ شَيْءٍ فَقَالَ فِي أُمَّتِهِمْ وَ ضِيَاعِهِمْ قَالَ وَ التَّاجِرُ عَلَيْهِ وَ الصَّانِعُ يَبْدِهِ فَقَالَ ذَلِكَ إِذَا أَمَكْنَهُمْ بَعْدَ مُتُونَتِهِمْ.

[الحديث ١١]

١١ عَلِيُّ بْنُ مَهْزِيَارٍ قَالَ كَتَبَ إِلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيُّ أَقْرَأَنِي عَلِيُّ كِتَابَ أَبِيكَ فِيمَا أَوْجَبَهُ عَلِيٌّ أَصْحَابَ الضِّيَاعِ أَنَّهُ أَوْجَبَ عَلَيْهِمْ نِصْفَ السُّدُسِ بَعْدَ الْمُتُونَةِ وَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلِيٌّ مَنْ لَمْ تَقُمْ ضَيْعَتُهُ بِمُتُونَتِهِ نِصْفَ السُّدُسِ وَ لَمَّا غَيَّرَ ذَلِكَ فَاخْتَلَفَ مَنْ قَبَلْنَا فِي ذَلِكَ فَقَالُوا يَجِبُ عَلَيَّ الضِّيَاعُ الْخُمْسُ بَعْدَ الْمُتُونَةِ مِثْلَ الضَّيْعَةِ وَ خَرَجَهَا لَأَمْتُونَةِ الرَّجُلِ وَ عِيَالِهِ فَكَتَبَ وَ قَرَأَهُ عَلِيُّ بْنُ مَهْزِيَارٍ - عَلَيْهِ الْخُمْسُ بَعْدَ مُتُونَتِهِ وَ مُتُونَةِ عِيَالِهِ وَ بَعْدَ خَرَجِ السُّلْطَانِ

الحديث العاشر: صحيح.

الحديث الحادي عشر: صحيح أيضا.

قال في المنتقى: روى الكليني هذا الخبر هنا، وفيه ضعف عن إبراهيم بن محمد الهمداني، قال: كتبت إلى أبي الحسن أقرأني علي بن مهزيار كتاب أبيك الحديث. و منه يظهر مرجع ضمير إليه.

قوله: إنه أوجب عليهم نصف السدس كأنه عليه السلام أوجب عليهم نصف السدس في تلك السنة تخفيفا عليهم كما سيأتي.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٤٥

[الحديث ١٢]

١٢ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحِذَاءِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ أَيُّمَا ذِمِّي اشْتَرَى مِنْ مُسْلِمٍ أَرْضًا فَإِنَّ عَلَيْهِ الْخُمْسَ

الحديث الثاني عشر: صحيح أيضا.

و هذا الحكم ذكره الشيخ و من تبعه، و لم يذكره كثير من المتقدمين، كابن الجنيد و ابن أبي عقيل و المفيد و سلار و أبو الصلاح، و ظاهرهم سقوط الخمس فيه، و مال إليه الشهيد الثاني في بعض فوائده، و حجة المثبتين هذه الرواية.

و استضعف الشهيد الثاني هذه الرواية في فوائده القواعد، و ذكر في الروضة تبعا للعلامه في المختلف أنها من الموثق. و لا يخفى

أنه صحيح، لكن في كون المراد بالخمس المذكور فيه معناه المتعارف كلام، وقد توقف فيه غير واحد من المتأخرين.

قال في المعتبر: الظاهر أن مراد الأصحاب أرض الزراعة لا المساكن.

و جزم الشهيد الثاني بتناوله لمطلق الأرض، سواء كانت بياضا أو مشغولة بغرس أو بناء، عملا بإطلاق النص.

قال في المنتقى قلت: ظاهر أكثر الأصحاب الاتفاق على أن المراد من الخمس في هذا الحديث معناه المعهود شرعا، وللنظر في ذلك مجال، ويعزى إلى مالك القول بمنع الذمي من شراء الأرض العشرية، وأنه إن اشتراها ضوعف العشر، فيجب عليه الخمس.

و هذا المعنى يحتمل إرادته من الحديث، إما موافقه عليه أو تقيمه، فإن مدار

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٤٦

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَمَّا يُخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ مِنَ اللَّؤْلُؤِ وَ الْيَاقُوتِ وَ الزَّبَرْجِيدِ وَ عَنْ مَعَادِنِ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ هَلْ عَلَيْهِ زَكَاةُهَا فَقَالَ إِذَا بَلَغَ قِيَمَتُهُ دِينَارًا فَفِيهِ الْخُمْسُ

التقيه على الرأي الظاهر لأهل الخلاف وقت صدور الحكم، و معلوم أن رأى مالك كان هو الظاهر في زمن الباقر عليه السلام.

و مع قيام هذا الاحتمال بل قربه، لا يتجه التمسك بالحديث في إثبات ما قالوه، و ليس هو بمظنه بلوغ حد الإجماع ليغنى عن طلب الدليل، فإن جمعا منهم لم يذكروه أصلا.

و صرح بعضهم بالتوقف فيه لما قلناه، بل استضعافا لطريق الخبر، و هو من الغرابه بمكان، فإن الشيخ أورده في التهذيب مكررا بالطريق الذي ذكرناه، و ليس في رجاله من يحتمل التوقف في شأنه،

و جعله جماعه من الموثق، و فى هذا و أشباهه شهاده واضحه بزياده التقصير فى الاجتهاد.

الحديث الثالث عشر: مجهول.

و اختلف الأصحاب فى اعتبار النصاب فى المعادن و فى قدره، فقال الشيخ فى الخلاف: يجب الخمس فى المعادن، و لا يراعى فيها نصاب. و به قطع ابن إدريس فى سرائره، و اختاره ابن الجنيد و المرتضى و ابن أبى عقيل و ابن زهره و سلار و غيرهم. و قال أبو الصلاح يعتبر بلوغ قيمته ديناراً واحداً، و رواه ابن بابويه

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٤٧

[الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِشِمَاعِيلَ عَنْ صَيْفُوانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ مِنْ أَصْحَابِنَا يَكُونُ فِي لَوَائِهِمْ فَيَكُونُ مَعَهُمْ فَيَصِيبُ غَنِيمَةً قَالَ يُؤَدِّي خُمْسَهَا وَ يَطِيبُ لَهُ.

[الحديث ١٥]

١٥ وَ عَنْهُ عَنِ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ بُهْلُولٍ عَنْ أَبِي هَمَّامٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ رَجُلًا أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع - فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي أَصِيبْتُ مَالًا لَا أَعْرِفُ حَلَالَهُ مِنْ حَرَامِهِ فَقَالَ أَخْرِجِ الْخُمْسَ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ رَضِيَ مِنَ الْمَالِ

مرسلا فى المقنع و الفقيه.

و قال الشيخ فى النهايه و المبسوط: لا يجب فيها شىء حتى تبلغ عشرين ديناراً. و إليه ذهب عامه المتأخرين.

و أما اعتبار النصاب فى الغوص، فهو موضع وفاق بينهم، و اختلف كلامهم فى تقديره، فذهب الأكثر إلى أنه دينار واحد، و حكى العلامة عن المفيد أنه جعل نصابه عشرين ديناراً.

الحديث الرابع عشر: حسن كالصحيح.

الحديث الخامس عشر: مجهول.

و روى الكلينى مثله بسند ضعيف على المشهور.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٤٨

و ذكر الشيخ و جماعه من الأصحاب أن الخمس واجب فى الحلال المختلط بالحرام إذا لم يتميز، و لم يعرف صاحبه و لا بقدره، و يحل له الباقي. و لم يذكره ابن الجنيد و ابن أبى عقيل و المفيد.

و قال بعض الأصحاب: مع ضعف سند الروايتين ليس فيهما دلالة على أن مصرف هذا الخمس أهل الخمس، بل فى روايه الكافى إشعار بأن مصرفه مصرف الصدقات، حيث قال: تصدق بخمس مالك.

و يظهر من الشهيد فى البيان نوع تردد فيه، حيث قال: ظاهر

الأصحاب أن مصرف هذا الخمس أهل الخمس، وفي الرواية: تصدق بخمس مالك، فإن الله رضى من الأموال بالخمس. وهذه تؤذن أنها في مصارف الصدقات، لأن الصدقة الواجبه محرمة على مستحق الخمس. انتهى.

وقال بعض المحققين من المتأخرين: و المطابق للأصول وجوب عزل ما تيقن انتفاؤه عنه، و التفحص عن مالكه إلى أن يحصل اليأس من العلم به، فيتصدق به على الفقراء كما في غيره من الأموال المجهوله المالك. و قد ورد بالتصدق بما هذا شأنه روايات كثيرة مؤيده بالإطلاقات المعلومه و أدله العقل، فلا بأس بالعمل بها إن شاء الله. انتهى.

و هو حسن، و إن كان لا معدل عن عمل الأصحاب.

و قالوا: و لو عرف المالك صالحه و إن أبى.

قال في التذكرة: يدفع إليه خمسه، و الأحوط دفع ما يحصل به اليقين. و لو عرف القدر خاصه، تصدق به على أرباب الزكاه مع اليأس من المالك، و فروعه كثيره لا يحتمل الكتاب ذكرها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٤٩

بِالْخُمْسِ وَ اجْتَنِبَ مَا كَانَ صَاحِبُهُ يَعْمَلُ.

[الحديث ١٦]

١٦ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ لَيْسَ الْخُمْسُ إِلَّا فِي الْغَنَائِمِ خَاصَّةً.

فَالْمُرَادُ بِهِ لَيْسَ الْخُمْسُ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ إِلَّا فِي الْغَنَائِمِ خَاصَّةً لِأَنَّ مَا عَدَا الْغَنَائِمَ الَّتِي أَوْجَبْنَا فِيهَا الْخُمْسَ إِنَّمَا يَثْبُتُ ذَلِكَ كُلُّهُ بِالسُّنَنِ وَ لَمْ يُرَدَّ عَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ الْخُمْسُ عَلَى كُلِّ حَالٍ

قوله عليه السلام: و اجتنب ما كان صاحبه يعمل ظاهره أن السائل كان ورث مالا من رجل كان لا يبالى بكسب الحرام و جمعه، فبين عليه السلام له طريق المخرج من ذلك، و نهاه عما كان يعمل صاحب

المال السابق من عدم المبالاه و اكتساب الحرام.

و قال صاحب الوافى: هكذا فى النسخ التى رأيناها، و الأظهر " يعلم " بدل " يعمل " كما يوجد فى حواشى بعضها. و لو صح " يعمل " فلعل المراد به الأمر باجتنب إصابه المال الذى لا يعرف حاله من حرامه، أو اجتناب عمل صاحبه، أو اجتناب ما كان صاحبه عاملا يعنى: من قبل الجائر.

الحديث السادس عشر: صحيح.

قوله رحمه الله: فالمراد به أقول: زاد فى الاستبصار وجها آخر، و هو شمول الغنائم لكل ما وجب فيه الخمس و هو أولى، فيكون تفسيراً للآيه و تعميماً لها.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٥٠

.....

و قال المحقق فى المنتقى بعد إيراد الخبر: للأصحاب فى تأويله وجهان، و نقل الوجه الأول عن الشيخ.

ثم قال: و الثانى - دعوى صدق اسم الغنيمه على كل ما يجب فيه الخمس، ذكره جماعه منهم العلامة و الشهيد، و توجه المنع إلى هذه الدعوى بين، لاتفاق العرب و كلام أهل اللغة على خلافها.

نعم يمكن الحمل على إرادته هذا المعنى بطريق التجوز، فإن استعمال لفظ الغنيمه و ما يتصرف منه فى غير معانيها الأصلية من المجازات الشائعه الراجحه المساوى احتمالها من اللفظ، لاحتمال الحقيقه عند المرجح الخارجى، و غير خفى أن ذلك لا ينافى استفاده المعنى الحقيقى منه فى أمثال موضع النزاع، من حيث تناول المعنى المجازى للحقيقى، فيقطع بإرادته من اللفظ على كل حال، و يرجع الشك إلى ما سواه.

و له نظائر من الألفاظ المجمله فى معان يكون بعضها متناولا لبعض، فإن أثر الإجمال إنما يظهر فى المتناول اسم فاعل، كصيغه الأمر عند من يقول باشتراكها بين الوجوب و الندب، و المخصص المتعقب للجمل المتعدده المتعاطفه، على القول بجواز

تعلقه بالأخيره وبالجميع حقيقه، فإن وقوع الإجمال فى الأول لا- يمنع من استفاده النذب من الأمر و فى الثانى يجمع القطع بتخصيص الأخير، فيختص أثر الإجمال فى الأمر بالوجوب، و فى التخصيص بما سوى الأخيره.

و الحال هاهنا كذلك، لأن لفظ "الغنائم" و إن احتمل العموم المجازى و الحقيقه الأصلية، لكن الحقيقه متحققه الإراده، لدخولها فى عموم المجاز، و يقع الشك فى إرادته ما سواها، فيتمسك فى نفيها بالأصل إلى أن يقوم على خلافه دليل.

و حيث أن ضروره الجمع داعيه إلى التأويل: فالحمل على إرادته المعنى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٥١

.....

العام فى الجمله ممكن لهذه العله، لا لدلاله اللفظ عليه حقيقه، كما توهمه الجماعه انتهى.

و لا يخفى قله الجدوى فيه، فتأمل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٥٢

٣٦ بَابُ تَمْيِيزِ أَهْلِ الْخُمْسِ وَ مُسْتَحِقِّهِ مِمَّنْ ذَكَرَ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ الْخُمْسُ لِلَّهِ وَ لِرَسُولِهِ وَ لِقَرَابَةِ الرَّسُولِ ص وَ أَيَّتَامِ آلِ الرَّسُولِ وَ مَسَاكِينِهِمْ وَ أَبْنَاءِ سَبِيلِهِمْ

باب تمييز أهل الخمس و مستحقه ممن ذكر الله فى القرآن قال رحمه الله فى المقنعه: و الخمس لله تعالى كما وصف، و لرسول الله صلى الله عليه و آله كما حكم، و لقرايه الرسول كما بين، و ليتامى آل الرسول كما أنزل، و لمساكينهم ببرهان ما شرح، و لأبناء سبيلهم بدليل ما أخبر.

و ليس لغيرهم فى الخمس حق، لأن الله تعالى نزه نبيه صلى الله عليه و آله عن الصدقه، إذ كانت أو ساخ الناس، و نزه ذريته عليهم السلام عنها، كما نزهه فجعل لهم الخمس خاصه من سائر الغنائم عوضا عما نزههم عنه من الصدقات، و أغناهم

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٥٣

[الحديث ١]

١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانٍ قَالَ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ مَالِكٍ الْجُعْفِيُّ
عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِأَيِّ الْقُرْبَىٰ وَ
الْيَتَامَىٰ وَ الْمَسْكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ فَقَالَ أَمَّا خُمُسُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلِلرَّسُولِ يَضَعُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ أَمَّا خُمُسُ الرَّسُولِ فَلِأَقْرَبِيهِ وَ
خُمُسُ ذَوِي الْقُرْبَىٰ فَهُمْ أَقْرَبَاؤُهُ وَ الْيَتَامَىٰ يَتَامَىٰ أَهْلِ بَيْتِهِ فَجَعَلَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ أَرْبَعَةً أَسْهُمَ فِيهِمْ وَ أَمَّا الْمَسْكِينُ وَ ابْنُ السَّبِيلِ فَقَدْ
عَرَفْتَ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ وَ لَا تَحِلُّ لَنَا فَهِيَ لِلْمَسْكِينِ وَ أَبْنَاءِ السَّبِيلِ

عن الحاجة إلى غيرهم في الزكاة. ثم روى خبر سليم بن قيس

كما فى المتن.

الحديث الأول: مجهول.

قوله عليه السلام: فهى للمساكين و أبناء السبيل أى: منا، بقرينه التعليل.

قال فى كنز العرفان: الغنيمه فى الأصل هى الفائده و النفل. و اصطلاح جماعه على أن ما أخذ من الكفار إن كان من غير قتال فهو فى ء، و إن كان مع القتال فهو غنيمه، و هو مذهب أصحابنا و الشافعى، و هو مروى عن الباقر و الصادق عليهما السلام. و قيل: إنهما بمعنى واحد.

ثم إن عند أصحابنا أن الفى ء للإمام خاصه، و الغنيمه يخرج منها الخمس و الباقي بعد المؤن للمقاتلين و من حضر. و أما فى باب الخمس فعمم أصحابنا موضوعها، بأنه جميع ما يستفاد من أرباح التجارات و الزراعات و الصناعات

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٥٤

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِلذِي الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ قَالَ خُمُسُ اللَّهِ وَ خُمُسُ الرَّسُولِ لِلْيَتَامَى وَ خُمُسُ ذِي الْقُرْبَى لِقَرَابَةِ الرَّسُولِ وَ الْيَتَامَى يَتَامَى آلِ الرَّسُولِ وَ الْمَسَاكِينُ مِنْهُمْ وَ أَبْنَاءُ السَّبِيلِ مِنْهُمْ فَلَا يُخْرَجُ مِنْهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ.

[الحديث ٣]

٣ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الرَّغْفَرَانِيِّ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عَمْرِو بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسِ الْهَلَالِيِّ عَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ كَلَامًا كَثِيرًا ثُمَّ قَالَ وَ أُعْطِيهِمْ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ سَهْمٌ ذِي الْقُرْبَى قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ

زائدا عن مؤنه السنه و الكنوز و المعادن و الغوص و الحلال المختلط بالحرام، و لا يتميز المالك و لا قدر الحرام، و أرض الذمى إذا اشتراها من المسلم، و ما يغنم من دار الحرب.

و قوله " من شىء " و إن كان عاما فى كل ما يغنم حتى الخيط و المخيط، لكن البيان من الأئمه عليهم السلام خصصه بما بعد النصاب و المؤنه.

الحديث الثاني: مرسل.

الحديث الثالث: ضعيف.

قوله عليه السلام: و أعطهم من ذلك كله فى الاحتجاج: و أعظم من ذلك. و هو الظاهر، و حيث كونه أعظم علق الله

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٥٥

عَبَدْنَا - يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ اتَّقَى الْجَمْعَانِ نَحْنُ وَاللَّهِ عُنَى بَدَى الْقُرْبَى وَهُمْ الَّذِينَ قَرَنَهُمُ اللَّهُ بِنَفْسِهِ وَ

بِنَبِيِّهِ ص فَقَالَ - فَأَنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِإِذَى الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ مِنَّا خَاصَّةً وَ لَمْ يَجْعَلْ لَنَا فِي سِيَرِهِمِ الصَّدَقَةَ نَصِيبًا أَكْرَمَ اللَّهُ نَبِيَّهُ وَ أَكْرَمَنَا أَنْ يُطْعِمَنَا أَوْ سَاخَ أَيْدِي النَّاسِ.

[الحدِيث ٤]

٤ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَضِيرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ قَالَ لَهُ إِبرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْبَلَاءِ وَجَبْتُ عَلَيْكَ زَكَاةً فَقَالَ لِمَا وَ لَكِنْ نُفِضَلُ وَ نُعْطَى هَكَذَا وَ سِيئَلُ ع عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِذَى الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينِ فَقِيلَ لَهُ فَمَا كَانَ لِلَّهِ فَلَمَنْ هُوَ قَالَ لِلرَّسُولِ وَ مَا كَانَ لِلرَّسُولِ فَهُوَ لِلْإِمَامِ فَقِيلَ لَهُ أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ صِنْفٌ أَكْثَرَ مِنْ صِنْفٍ وَ صِنْفٌ أَقَلٌّ مِنْ صِنْفٍ فَكَيْفَ نَصْنَعُ بِهِ فَقَالَ ذَاكَ إِلَى الْإِمَامِ أَرَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ص

الإيمان بالله بإعطاء الخمس لذوى القربى، فقال بعد آية الخمس " إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ " الآية.

الحدِيث الرابع: موثق.

قوله: وجبت عليك زكاة يحتمل أن يكون المراد أنه لم يتحقق في أموالى شرائط الزكاة، أو أنه لا- يجب عليهم الزكاة و إن تحققت الشرائط، و هو خلاف المشهور و سائر الأخبار.

قوله عليه السلام: و نعطى هكذا أى: كما يعطى الناس، أو أشار عليه السلام بيده لبيان كثره ما يعطون.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٥٦

كَيْفَ صَنَعَ إِنَّمَا كَانَ يُعْطَى عَلَى مَا يَرَى هُوَ كَذَلِكَ الْإِمَامُ.

[الحدِيث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَدَّثَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا رَفَعَ الْحَدِيثَ قَالَ الْخُمْسُ مِنْ خُمْسِهِ أَشْيَاءَ مِنَ الْكُنُوزِ وَ الْمَعَادِنِ وَ الْعُوصِ وَ الْمَغْنَمِ الَّذِي يُقَاتَلُ عَلَيْهِ وَ لَمْ يَحْفَظِ الْخَامِسَ وَ مَا كَانَ مِنْ فَتْحٍ لَمْ يُقَاتَلْ عَلَيْهِ وَ لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهِ بِ خَيْلٍ وَ لَا رِكَابٍ إِلَّا أَنْ أَصْحَابَنَا يَأْتُونَهُ فَيُعَامِلُونَ عَلَيْهِ فَكَيْفَ مَا عَامَلَهُمْ عَلَيْهِ النِّصْفُ أَوْ الثُّلُثُ أَوْ الرَّبْعُ أَوْ

مَا كَانَ يُسَدِّهِمْ لَهُ خَاصَّةً وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهِ شَيْءٌ إِلَّا مَا أَعْطَاهُ هُوَ مِنْهُ وَ بَطُونُ الْأَوْدِيَةِ وَ رُءُوسُ الْجِبَالِ وَ الْمَوَاتُ كُلُّهَا هِيَ لَهُ وَ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى

الحديث الخامس: مرفوع.

قوله: و لم يوجف عليه بخيل فى القاموس: الإيجاف من الوجيف، و هو السير السريع.

قوله: فكيف ما عاملتهم قيل: لا يبعد أن يكون هذا فكتب و يكون جوابا لقوله و ما كان يجعله من كلام السائل. انتهى.

و أقول: الظاهر أن " ما كان من فتح " مبتدأ، و قوله " له خاصه " خبره، أى: للإمام خاصه و كل ما تقدم من تنمه. و قوله " فكيف ما عاملهم " أى: الإمام بالمزارعه.

و فى بعض النسخ " ما عاملتهم "، و كأنه تصحيف، أو بصيغه المتكلم على سبيل الالتفات.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٥٧

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ أَنْ تُعْطِيَهُمْ مِنْهُ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَ الرَّسُولِ وَ لَيْسَ هُوَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ وَ مَا كَانَ مِنَ الْقُرَى وَ مِيرَاثُ مَنْ لَمَّا وَارِثَ لَهُ فَهُوَ لَهُ خَاصَّةً وَ هُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَ جَلَّ - مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَأَمَّا الْخُمْسُ فَيُقْسَمُ عَلَى سِتَّةِ أَصْنَافٍ سِتِّهِمْ لِلَّهِ وَ سِتِّهِمْ لِلرَّسُولِ ص وَ سِتِّهِمْ لِذِي الْقُرْبَى وَ سِتِّهِمْ لِلْيَتَامَى وَ سِتِّهِمْ لِلْمَسَاكِينِ وَ سِتِّهِمْ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ فَالَّذِي لِلَّهِ وَ لِلرَّسُولِ اللَّهُ ص فَرَسُولُ اللَّهِ أَحَقُّ بِهِ فَهُوَ لَهُ خَاصَّةً وَ الَّذِي لِلرَّسُولِ هُوَ لِذِي الْقُرْبَى وَ الْحُجَّةِ فِي زَمَانِهِ فَالنَّصْفُ لَهُ خَاصَّةً وَ النِّصْفُ لِلْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينِ وَ أَبْنَاءِ السَّبِيلِ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ ع الَّذِينَ لَا تَحِلُّ لَهُمُ الصَّدَقَةُ وَ لَا الزَّكَاةُ عَوَضَهُمُ اللَّهُ مَكَانَ ذَلِكَ

قوله: إلا ما أعطاه هو منه أى: أعطى الإمام العامل منه، أى: من الحاصل

من الثلث و الربع، أو الأعم منها و من غيرها.

قوله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قِيلَ: يعنى ليس المعنى يسألونك عن حقيقه الأنفال، و إنما المعنى يسألونك أن تعطيهم من الأنفال.

و أقول: الظاهر أنه كان فى الخبر يسألونك الأنفال بإسقاط لفظ " عن " من البين، كما ذكره على بن إبراهيم أن قراءه أهل البيت عليهم السلام هكذا.

و قال فى مجمع البيان: إنه قراءه ابن مسعود، و سعد بن أبى وقاص، و على ابن الحسين، و أبى جعفر محمد بن على الباقر، و زيد بن على، و جعفر بن محمد

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٥٨

بِالْحُمْسِ فَهُوَ يُعْطِيهِمْ عَلَى قَدَرِ كِفَايَتِهِمْ فَإِنْ فَضَلَ مِنْهُمْ شَيْءٌ فَهُوَ لَهُ وَإِنْ نَقَصَ عَنْهُمْ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ أَتَمَّهُ لَهُمْ مِنْ عِنْدِهِ كَمَا صَارَ لَهُ الْفَضْلُ كَذَلِكَ يَلْزَمُهُ التَّقْصَانُ

الصادق عليهم السلام، و طلحه.

و قال: قد صح أن قراءه أهل البيت " يسألونك الأنفال " فوقع الزيادة من النساخ على ما فى القرآن الذى عندنا.

قوله عليه السلام: فإن فضل شىء فهو له أقول: هذا هو المشهور بين الأصحاب.

قال فى المعتمر: كذا ذكره الشيخ و المفيد و جماعه من فضلائنا.

و خالف فيه ابن إدريس، فقال: لا يجوز له أن يأخذ فاضل نصيبهم، و لا يجب عليه إكمال ما نقص لهم. و توقف فيه العلامة فى المختلف.

و قد يقال: ليس فى الروايه أن المعوز على الإمام من سهمه، بل يجوز أن يكون المراد أن مع الإعواز يجب أن يعطيهم قدر الكفايه من بيت المال كما فى الزكاه.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٥٩

٣٧ بَابُ قِسْمَةِ الْغَنَائِمِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِذَا غَنِمَ الْمُسْلِمُونَ شَيْئًا مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ بِالسَّيْفِ قَسَمَهُ الْإِمَامُ عَلِيٌّ خُمْسَهُ

أَسِيَّهُمْ فَجَعَلَ أَرْبَعَهُ مِنْهَا بَيْنَ مَنْ قَاتَلَ عَلَيْهِ وَ جَعَلَ السَّهْمَ الْخَامِسَ سِتَّةَ أَشْيِهِمْ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا لَهُ خَاصَّةٌ سِيَهْمَانَ وَرِاثَةٌ وَ سَهْمٌ لَهُ وَ ثَلَاثَةٌ
أَسِيَّهُمْ أُخْرَ لِأَيْتَامِهِمْ وَ مَسَاكِينِهِمْ وَ أَبْنَاءِ سَبِيلِهِمْ يُقْسِمُهُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ كِفَايَتِهِمْ

باب قسمه الغنائم قال رحمه الله فى المقنعه: و إذا أغنم المسلمون، و ساق كما ذكره الشيخ إلى قوله: ثلاثة له عليه السلام سهمان وراثته من الرسول صلى الله عليه و آله و سهم لحقه المذكور، و ثلاثة للثلاثة الأصناف من أهله، فسهم لأيتامهم، و سهم لمساكينهم و سهم لأبناء سبيلهم، فيقسم ذلك بينهم على قدر كفايتهم فى السنه و مؤنتهم، فما فضل عنها أخذه الإمام منهم، و ما نقص تممه لهم من حقه، و إنما كان له أخذ ما فضل لأن عليه إتمام ما نقص.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٦٠

[الحديث ١]

١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَارُودِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِذَا أَتَاهُ الْمَغْنَمُ أَخَذَ صَفْوَهُ وَ كَانَ ذَلِكَ لَهُ ثُمَّ يَقْسِمُ مَا بَقِيَ خَمْسَةَ أَخْمَاسٍ وَ يَأْخُذُ خُمْسَهُ ثُمَّ يَقْسِمُ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسٍ بَيْنَ النَّاسِ الَّذِينَ قَاتَلُوا عَلَيْهِ ثُمَّ قَسَمَ الْخُمْسَ الَّذِى أَخَذَهُ خَمْسَةَ أَخْمَاسٍ يَأْخُذُ خُمْسَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ لِنَفْسِهِ ثُمَّ يَقْسِمُ الْمَرْبَعَةَ الْأَخْمَاسَ بَيْنَ ذَوِي الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينِ وَ أَبْنَاءِ السَّبِيلِ يُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ جَمِيعًا وَ كَذَلِكَ الْإِمَامُ يَأْخُذُ كَمَا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ص

الحديث الأول: صحيح.

قوله عليه السلام: إذا أتاه المغنم أخذ صفوه فى النهايه: الصفوه بالكسر خيار الشىء و خلاصته و ما صفا منه،

و إذا حذفت الهاء فتحت الصاد.

قوله عليه السلام: خمسه أخماس قال الشيخ فى الاستبصار بعد إيراد هذا الخبر: إنه حكاية فعل، و لعله ليتوفر على المستحقين، فلا دلالة فيه على الوجوب، فلا ينافى ما سبق.

و أقول: يمكن أن يكون المراد به خمسه حصص و إن لم تتساو الحصص، لأن سهم الله أيضا للنبي صلى الله عليه و آله.

و يحتمل التقية أيضا، لأن بعض العامه، بل أكثرهم يقولون باتحاد سهم الله و الرسول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٦١

[الحديث ٢]

٢ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْبَغْدَادِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ صَالِحِ الصَّيْمَرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ رَاشِدٍ قَالَ حَدَّثَنِي حَمَادُ بْنُ عَيْسَى قَالَ رَوَاهُ لِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا ذَكَرَهُ عَنِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوْلَعِ قَالَ الْخُمْسُ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ مِنَ الْغَنَائِمِ وَ مِنَ الْغَوْصِ وَ الْكُنُوزِ وَ مِنَ الْمَعَادِنِ وَ الْمَلَاخِ وَ فِي رِوَايَةِ يُونُسَ وَ الْعَبْرِ أَصَابَتْهَا فِي بَعْضِ كُتُبِهِ هَذَا الْحَرْفَ وَ حُدَّهُ الْعَبْرُ وَ لَمْ أَسْمَعْهُ يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ هَذِهِ الصُّنُوفِ

و حكى عن بعض الأصحاب قول بأن الخمس يقسم خمسه أقسام لظاهر هذا الخبر.

ثم إنهم اختلفوا فى كيفية القسمة، فالمشهور أن للإمام عليه السلام النصف سهم الله و سهم رسوله بالوراثه و سهم ذى القربى بالأصله. و نقل السيد عن بعض علمائنا أن سهم ذى القربى لا يختص بالإمام، بل هو لجميع قرابه الرسول من بنى هاشم، و اختاره ابن الجنيد، و ظاهر هذا الخبر إما اختصاص سهم ذى القربى بغير الإمام، أو اشتراكه معهم، و لعله محمول على التقية.

أو يكون المراد بالتشبيه أنه يأخذ ما كان يأخذه الرسول، و لا

ينافى ذلك أن يأخذ سهم نفسه، أى: سهم ذى القربى، والله يعلم.

الحديث الثانى: مجهول.

قوله: و فى روايه يونس أقول: ليس هذه فقره إلى قوله " يؤخذ " فى الكافى، و كأنه كلام حماد أو على بن الحسن، بتأويل فى قوله " لم أسمع " أى: من روايه.

و كان قوله " أصبتها " جمله معترضه إلى قوله " يؤخذ ".

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٦٢

الْخُمْسُ فَيَجْعَلُ لِمَنْ جَعَلَهُ اللَّهُ لَهُ وَ يُقْسَمُ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسٍ بَيْنَ مَنْ قَاتَلَ عَلَيْهِ وَ وَلى ذَلِكِ وَ يُقْسَمُ بَيْنَهُمُ الْخُمْسُ عَلَى سِتِّهِ أَسْهُمٍ سَهْمٌ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ سَهْمٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ص

و ضمير " أصبتها " إما راجع إلى الروايه، أى: لم أسمع روايه يونس المشتمله على العنبر من يونس سماعا، بل وجدتها فى بعض كتبه، و إنما ذكر العنبر لبيان أن الاختلاف بين الروايتين كان فى خصوص العنبر و الباقي مشترك، أو راجع إلى الكلمه.

و قوله " هذا الحرف " بيان للضمير، أى: كان خصوص هذه الكلمه بالوجاده و الباقي بالسماع، و هذا أظهر.

قوله عليه السلام: و ولى ذلك قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه بمنزله التفسير لقوله " فيجعل " و التكرار له، و المعنى: فيجعل و يتولى ذلك، فعلى هذا يقرأ مجهولا.

و يحتمل أن يقرأ معلوما و يجعل بمنزله التفسير لقوله " قاتل عليه " و المعنى:

من قاتل عليه و تولى القتال. و لعل الأخير أنسب بما سيجى ء من قوله " و قسم الباقي على من ولى ذلك ". انتهى.

و أقول: الاحتمال الأول فى غايه البعد، و أما الثانى فهو حسن، لكنه على ما ذكره يكون مختصا بغنائم دار الحرب، فيكون أحال البقيه على الظهور، ففيه بعد أيضا من هذه الجبهه.

و الأوجه أن يقال " من قاتل عليه " متعلق بالغنائم " و

ولى ذلك " متعلق بغيرها أى: من تولى إخراج الغوص و الكنوز و المعادن و الملح و العنبر، بعضها تصرف فى المؤمنه و بعضها ملكهم، فالقسمه بناء على التعدد، كما هو الغالب.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٦٣

وَ سَيِّئُهُمْ لِدَى الْقُرْبَى وَ سَيِّئُهُمْ لِلْيَتَامَى وَ سَيِّئُهُمْ لِلْمَسَاكِينِ وَ سَيِّئُهُمْ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ فَسَيِّئُهُمُ اللَّهُ وَ سَيِّئُهُمُ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ سَيِّئُهُمُ اللَّهُ وَ سَيِّئُهُمُ رَسُولُهُ لَوْلَى الْأَمْرِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ص وَرِثَتَهُ فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ سَهْمَانِ وَرِثَتَهُ وَ سَيِّئُهُمُ مَقْسُومٌ لَهُ مِنَ اللَّهِ فَلَهُ نِصْفُ الْخُمْسِ كَمَلًا وَ نِصْفُ الْخُمْسِ الْبَاقَى بَيْنَ أَهْلِ بَيْتِهِ سَيِّئُهُمُ لِأَيَّتَامِهِمْ وَ سَيِّئُهُمُ لِمَسَاكِينِهِمْ - وَ سَيِّئُهُمُ لِأَبْنَاءِ سَبِيلِهِمْ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ عَلَى الْكَفَافِ وَ السَّعَةِ مَا يَسْتَعْنُونَ بِهِ فِى سَتِّهِمْ فَإِنْ فَضَلَ عَنْهُمْ شَيْءٌ يَسْتَعْنُونَ عَنْهُ فَهُوَ لِلْوَالِي وَ إِنْ عَجَزَ أَوْ نَقَصَ عَنِ اسْتِغْنَائِهِمْ كَانَ عَلَى الْوَالِي أَنْ يُنْفِقَ مِنْ عِنْدِهِ بِقَدْرِ مَا يَسْتَعْنُونَ

قوله عليه السلام: يقسم بينهم أى: بين من جعله الله له.

قوله عليه السلام: على الكفاف و السعه أى: بقدر ما يكفيهم و يكتفهم عن السؤال من تضيق عليهم. أو أن و فى المال بالسعه يوسع عليهم، و إلا فبقدر كفافهم. أو إن رأى المصلحه فى الكفاف فبقدره، و إن علم صلاحهم فى السعه يوسع عليهم. و لعل الأول أظهر.

و فى بعض النسخ " على الكتاب و السنه " و هو أيضا حسن.

قوله عليه السلام: و إن عجز أو نقص يمكن أن يكون الترديد من الراوى، أو يكون العجز متعلقا بالكفاف و النقص بالسعه. و على التقادير نسبه العجز إلى المال على المجاز.

و قد يقال: العجز متعلق بالوالى، أى: إن عجز الوالى بأن غضب منه مثلا أو نقص

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٦٤

بِهِ وَ إِنَّمَا صَيَّرَ عَلَيْهِ أَنْ يُمُونَهُمْ لِأَنَّ لَهُ مَا فَضَلَ عَنْهُمْ وَ إِنَّمَا جَعَلَ اللَّهُ هَذَا الْخُمْسَ خَاصَّةً لَهُمْ دُونَ مَسَاكِينِ النَّاسِ وَ أَوْلَادِ سَبِيلِهِمْ عَوَضًا لَهُمْ مِنْ صَدَقَاتِ النَّاسِ تَنْزِيهًا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ لِقَرَابَتِهِمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ص وَ كَرَامَةً لَهُمْ عَنْ أَوْسَاحِ النَّاسِ فَجَعَلَ لَهُمْ خَاصَّةً مِنْ عِنْدِهِ مَا يُغْنِيهِمْ بِهِ عَنْ أَنْ يُصَيَّرَهُمْ فِي مَوْضِعِ الدُّلِّ وَ الْمَسْكَنَةِ وَ لَا بَأْسَ بِصَدَقَاتِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ وَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ الْخُمْسَ هُمْ قَرَابَةُ النَّبِيِّ ص الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَ أَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ وَ هُمْ بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنْفُسُهُمْ الدَّكْرُ وَ الْأُنثَى مِنْهُمْ

قوله عليه السلام: يمونهم أى: يقوتهم وزنا و معنى، و قد يهمز.

قوله عليه السلام: فلا بأس و فى الكافى: و لا بأس. و لكل وجه.

قوله عليه السلام: ليس فيهم من أهل بيوتات قريش هذا هو المشهور، و فيه خلاف فى أمور:

الأول: المشهور أن سهام اليتامى و المساكين و أبناء السبيل مختص بنى المطلب. و حكى عن ابن الجنيد أنه قال: إن هذه السهام لأهل هذه الصفات من ذوى القربى و غيرهم من المسلمين، إذا استغنى عنها ذوو القربى، و لا يخرج عنهم ما وجد فيهم محتاج إلى غيرهم، و هو ضعيف.

الثانى: أكثر علمائنا على المنع من إعطاء بنى المطلب من الخمس، و ذهب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٦٥

وَ لَيْسَ فِيهِمْ مِنْ أَهْلِ بِيُوتَاتِ قُرَيْشٍ وَ لَا مِنْ الْعَرَبِ أَحَدٌ وَ لَا فِيهِمْ وَ لَا مِنْهُمْ فِي هَذَا الْخُمْسِ مَوَالِيهِمْ وَ قَدْ تَحَلَّى صِدَقَاتُ النَّاسِ لِمَوَالِيهِمْ هُمْ وَ النَّاسُ سِوَاءُ

وَمَنْ كَانَتْ أُمُّهُ مِنْ بَنِي هَيْاشِمٍ - وَ أَبُوهُ مِنْ سَيِّئِرِ قُرَيْشٍ فَإِنَّ الصَّدَقَةَ تَحِلُّ لَهُ وَ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْخُمْسِ شَيْءٌ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ -
ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ وَ لِلِإِمَامِ صَ فَوُ الْمَالِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ صَ فَوَهَا الْجَارِيَةَ الْفَارِهَةَ وَ الدَّابَّةَ الْفَارِهَةَ أَوْ الثَّوْبَ أَوْ الْمَتَاعَ مِمَّا
يُحِبُّ أَوْ يَشْتَهِي وَ ذَلِكَ لَهُ قَبِيلَ الْقَسِيمِ وَ قَبِيلَ إِخْرَاجِ الْخُمْسِ وَ لَهُ أَنْ يَسِيدَ بِذَلِكَ الْمَالِ جَمِيعَ مَا يَنْوِبُهُ مِنْ قَبْلِ إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفِ
قُلُوبُهُمْ وَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُنُوفِ مَا يَنْوِبُهُ

ابن الجنيد و المفيد فى المسائل الغريه إلى أنهم يعطون، و هو أيضا ضعيف.

الثالث: المشهور اشتراط كون الانتساب بالأب، و ذهب السيد المرتضى و ابن حمزه إلى أنه يكفى فى استحقاق الانتساب بالأم،
و يدل عليه أيضا أخبار كثيره. و يمكن حمل هذا الخبر على التقية، و الله يعلم.

قوله عليه السلام: و لا فيهم و لا منهم أى: ليس مواليتهم فيهم و لا منهم.

و الفارहे من الجارية المليحه، و من الدواب الجيد السير و نحوه.

قوله عليه السلام: له أن يسد بذلك المال يعنى به جميع ما يجب فيه الخمس.

قوله عليه السلام: جميع ما ينوبه قال فى النهايه: فى حديث خير " قسمها نصفين نصفاً لنوابه و نصفاً بين المسلمين " النواب جمع
نائبه، و هى ما ينوب الإنسان، أى: ينزل به من المهمات

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٦٦

فَإِنْ بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ أَخْرَجَ الْخُمْسَ مِنْهُ فَقَسَمَهُ فِي أَهْلِهِ وَ قَسَمَ الْبَاقِيَ عَلَى مَنْ وُلِيَ

و الحوادث، و قد نابه ينوبه و انتابه إذا قصده مره بعد أخرى. و منه الحديث " احتاطوا لأهل الأموال فى النابه و الواطيه " أى:
الأضياف الذين ينوبونهم.

قوله عليه السلام:

من قبل إعطاء المؤلفه قلوبهم كان المراد منهم الأعراب.

قوله عليه السلام: دهم أن يستنفرهم فى النهايه: الدهم العدد الكثير، ومنه الحديث " من أراد المدينه بدهم " أى: بأمر عظيم و غائله من أمر يدهمهم أى: يفجأهم.

و قال أيضا: و فيه " إذا استنفرتم فانفروا " الاستنفار الاستنجد و الاستنصار، أى: إذا طلب منكم النصره فأجيبوا و انفروا خارجين إلى الإعانه.

قوله عليه السلام: على من ولى ذلك كأنه راجع إلى القتل و أخذ الغنيمه كما مر.

قوله عليه السلام: إلا ما احتوى العسكر ظاهره أن القسمه مختصه بما فى العسكر من الأموال دون الأرضين، و دون

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٦٧

ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ سَدِّ النَّوَابِ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ وَ لَيْسَ لِمَنْ قَاتَلَ شَيْءٌ مِنَ الْأَرْضِينَ وَ مَا غَلَبُوا عَلَيْهِ إِلَّا مَا احتوى العسكرُ وَ
لَا لِلْأَعْرَابِ مِنَ الْقِسْمَةِ شَيْءٌ وَ إِنْ قَاتَلُوا مَعَ الْوَالِي لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص صَالِحَ الْأَعْرَابِ بِأَنْ يَدْعَهُمْ فِي دِيَارِهِمْ وَ لَا يُهَاجِرُوا عَلَى أَنَّهُ
إِنْ دَهَمَ رَسُولَ اللَّهِ ص مِنْ عَدُوِّهِ دَهْمٌ أَنْ يَسْتَفْزَهُمْ فَيَقَاتِلَ بِهِمْ وَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ نَصِيبٌ وَ سُيُنْتَهَجَ جَارِيَةٌ فِيهِمْ وَ فِي غَيْرِهِمْ وَ
الْأَرْضُ الَّتِي أُخِذَتْ عَنْوَهُ بِخَيْلٍ وَ رِكَابٍ فَهِيَ مَوْقُوفَةٌ مَتْرُوكَةٌ فِي

الأمر الخارجه عن العسكر، و هو خلاف المشهور.

و قيل: أى حازته و جعلته تحت تصرفها دون ما كان ركازا و نحوه.

قوله عليه السلام: التى أخذت عنوه قال فى النهايه: فى حديث الفتح " أنه دخل مكه عنوه " أى: قهرا و غلبه، و قد تكرر فى
الحديث، و هو من هو عنا يعنو إذا ذل و خضع، و العنوه المره الواحده منه، كان المأخوذ بها يخضع و يذل.

قوله

عليه السلام: بخيل وركاب في المصباح: الخيل معروفه، و هي مؤنثه، و لا واحد لها من لفظها، و الجمع الخيول. و قال بعضهم: و يطلق الخيل على العرب و البراذين و على الفرسان.

و قال: الركاب بالكسر المطى، الواحد راحله من غير لفظها. و الركوبه بالفتح الناقه تركب، ثم أستعير في كل مركوب.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٦٨

يَدِ مَنْ يَعْمُرُهَا وَيُحْيِيهَا وَيَقُومُ عَلَيْهَا عَلَى صِلْحٍ مَا يُصَالِحُهُمُ الْوَالِي عَلَى قَدْرِ طَاقَتِهِمْ مِنَ الْخَرَاجِ النَّصْفِ أَوْ الثُّلُثِ أَوْ الثُّلُثَانِ وَ عَلَى قَدْرِ مَا يَكُونُ لَهُمْ صَالِحًا وَ لَا يُضَيَّرُ بِهِمْ فَإِذَا خَرَجَ مِنْهَا فَأَبْتَدَأَ فَأَخْرَجَ مِنْهُ الْعُشْرَ مِنَ الْجَمِيعِ مِمَّا سَقَتِ السَّمَاءُ أَوْ سُقِيَ سَيْحًا وَ نِصْفَ الْعُشْرِ مِمَّا سُقِيَ بِالْأَرْضِ وَ النَّوَاضِحِ فَأَخَذَهُ الْوَالِي فَوَجَّهَهُ فِي الْوَجْهِ الَّذِي وَجَّهَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَشْهُمٍ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسَاكِينِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَ الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ وَ فِي الرِّقَابِ وَ الْعَارِمِينَ وَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ ثَمَانِيَةَ أَشْهُمٍ يَقْسِمُهَا بَيْنَهُمْ فِي مَوَاضِعِهِمْ بِقَدْرِ مَا يَسْتَتَعْنُونَ فِي سَنَتِهِمْ بِلَا ضَيْقٍ وَ لَا تَقْتِيرٍ فَإِنْ فَضَلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ رُدَّ إِلَى الْوَالِي وَ إِنْ نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ وَ لَمْ يَكْتَفُوا بِهِ

قوله عليه السلام: فإذا خرج منها ما أخرج بدأ فأخرج - إلى قوله: في الوجه التي وجهها الله على ثمانية - إلى آخره، أي: حصل من الأرض ما حصل من الزرع و الثمر.

و السيح: الماء الجارى المنبسط على وجه الأرض. و الدالية: الدولاب.

و الناضحه: الناقه يستقى عليها.

قوله عليه السلام: في مواضعهم أي: لا يكلفهم الحضور، أو المراد القسمة على أهل ذلك القرية على الاستحباب كما مر.

قوله عليه السلام:

رد إلى الوالى أى: ليعطيه غيرهم، لا لأن يأخذه لنفسه، لأنه يحرم عليه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٦٩

كَانَ عَلَى الْوَالِي أَنْ يَمُونَهُمْ مِنْ عِنْدِهِ بِقَدْرِ شَبَعِهِمْ حَتَّى يَسْتَتَعْنُوا وَيُؤْخَذَ بَعْدَ مَا بَقِيَ مِنَ الْعُشْرِ فَيُقَسَّمُ بَيْنَ الْوَالِي وَبَيْنَ شُرَكَائِهِ الَّذِينَ هُمْ عُمَّالُ الْأَرْضِ وَ أَكْرَتْهَا فَيُدْفَعُ إِلَيْهِمْ أَنْصَابُهُمْ عَلَى قَدْرِ مَا صَالَحَهُمْ عَلَيْهِ وَيَأْخُذُ الْبَاقِيَ فَيَكُونُ ذَلِكَ أَرْزَاقَ أَعْوَانِهِ عَلَى دِينِ اللَّهِ وَ فِي مَضِيْلِحِهِ مَا يَنْبُوهُ مِنْ تَقْوِيَةِ الْإِسْلَامِ - وَ تَقْوِيَةِ الدِّينِ فِي وَجْهِ الْجِهَادِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ مَضِيْلِحُهُ الْعَامَّةِ لَيْسَ لِنَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ قَلِيلٌ وَ لَا كَثِيرٌ وَ لَهُ بَعْدَ الْخُمْسِ الْأَنْفَالُ وَ الْأَنْفَالُ كُلُّ أَرْضٍ خَرِبَتْ قَدْ بَادَ أَهْلُهَا وَ كُلُّ أَرْضٍ لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهَا بِ خَيْلٍ وَ لَا رِكَابٍ وَ لَكِنْ صَوْلِحُوا عَلَيْهَا وَ أَعْطُوا بِأَيْدِيهِمْ عَلَى غَيْرِ قِتَالٍ وَ لَهُ رُءُوسُ الْجِبَالِ وَ بُطُونُ الْأُودِيَةِ وَ الْأَجَامُ وَ كُلُّ أَرْضٍ مَيْتَةٍ لَا رَبَّ لَهَا وَ لَهُ صَوَافِي الْمُلُوكِ مِمَّا كَانَ فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ الْغَضَبِ لِأَنَّ

قوله عليه السلام: فيقسم بين الوالى لأن الوالى هو الأخذ لما فضل عن حصه العامل ليصرف فى المصالح العامه.

و فى المصباح: أكرت النهر أكر من باب ضرب شققته، و أكرت الأرض حرثتها، و اسم الفاعل أكار للمبالغه، و الجمع أكره كأنه جمع أكر و زان كفره جمع كافر.

و قال: النصب الحصة و الجمع أنصباء و أنصبه و نصب بضمين.

قوله عليه السلام: و أعطوا بأيديهم أى: سلموا و أطاعوا برضاهم، من قبيل "لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ".

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٧٠

الْمَعْصُوبُ كُلُّهُ مَرْدُودٌ وَ هُوَ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ وَ عَلَيْهِ يَنْزِلُ كُلُّ

مَنْ لَمَّا حِيلَهُ لَهُ وَقَدْ قَالَ الْفَقِيهُ عِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَتْرُكُ شَيْئًا مِنْ صُنُوفِ الْأَمْوَالِ إِلَّا وَقَدْ قَسَمَهُ وَأَعْطَى كُلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ وَالْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينَ وَكُلَّ ضَرْبٍ مِنْ صُنُوفِ النَّاسِ وَقَالَ لَوْ عَدِلَ بَيْنَ النَّاسِ اسْتَعْنَوْا ثُمَّ قَالَ إِنَّ الْعَدْلَ أَهْلَى مِنَ الْعَسَلِ وَلَا يَعْدِلُ إِلَّا مَنْ يُحْسِنُ الْعَدْلَ وَقَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَقْسِمُ صَدَقَاتِ الْحَضَرِ فِي أَهْلِ الْحَضَرِ وَلَا يَقْسِمُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَشْيِهِمْ حَتَّى يُعْطَى أَهْلَ كُلِّ سِيَّئَةٍ ثَمَنًا وَلَكِنْ يَقْسِمُهَا عَلَى قَدْرِ مَنْ يَحْضُرُهُ مِنْ أَصْنَانِ الثَّمَانِيَةِ وَعَلَى قَدْرِ مَا يُغْنِي كُلَّ صَنْفٍ مِنْهُمْ بِقَدْرِهِ لَسَيِّئَتِهِ لَيْسَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مُوقَّتٌ وَلَا مَسِيئَةٌ وَلَا مُؤَلَّفٌ إِنَّمَا يَصْنَعُ ذَلِكَ عَلَى قَدْرِ مَا يَرَى وَمَا يَحْضُرُهُ حَتَّى يَسُدَّ فَاقَهُ كُلُّ قَوْمٍ مِنْهُمْ فَإِنْ فَضَلَ مِنْ ذَلِكَ فَضْلٌ عَنْ فَقَرَاءِ أَهْلِ الْمَالِ حَمَلَهُ إِلَى غَيْرِهِمْ وَالْأَنْفَالُ إِلَى الْوَالِي كُلِّ أَرْضٍ فُتِحَتْ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ص إِلَى آخِرِ الْأَبَدِ مَا كَانَ أَفْتَتَحَ

قوله عليه السلام: و له رؤوس الجبال إلى قوله " و هو وارث من لا وارث له " داخل في الأنفال، كما سيأتي في الأخبار، فهو من قبيل ذكر الخاص بعد العام.

وقوله " موقوت " أى مفروض فى الأوقات.

قوله عليه السلام: مؤلف بفتح اللام: أى معهود من الإيلاف بمعنى العهد، كما فى التنزيل " لِيَلْفِ قُرَيْشٍ " ، أى: عهدهم.

قال فى النهاية: الإيلاف العهد و الذمام.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٧١

بِدَعْوَةِ النَّبِيِّ ص مِنْ أَهْلِ الْجَوْرِ وَأَهْلِ الْعَدْلِ لِأَنَّ ذِمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ص فِي الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ذِمَّةٌ وَاحِدَةٌ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ

الْمُسْلِمُونَ إِخْوَةٌ تَتَكَافَى دِمَاؤُهُمْ يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ وَ لَيْسَ فِي مَالِ الْخُمْسِ زَكَاةٌ لِأَنَّ فُقَرَاءَ النَّاسِ جَعَلَ أَرْزَاقَهُمْ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ عَلَى ثَمَائِنِهِ وَ لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ وَ جَعَلَ لِفُقَرَاءِ قَرَابَاتِ النَّبِيِّ صِ نِصْفَ الْخُمْسِ فَأَعْنَاهُمْ بِهِ عَنْ صِدَقَاتِ النَّاسِ وَ صِدَقَاتِ النَّبِيِّ صِ وَ وَلِيُّ الْمَأْمُرِ فَلَمْ يَبْقَ فَقِيرٌ مِنْ فُقَرَاءِ النَّاسِ وَ لَمْ يَبْقَ فَقِيرٌ مِنْ فُقَرَاءِ قَرَابَاتِ النَّبِيِّ صِ إِلَّا وَ قَدِ اسْتَغْنَى وَ لَا فَقِيرٌ وَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَى مَالِ النَّبِيِّ صِ وَ الْوَالِي زَكَاةً

قوله عليه السلام: و الأنفال إلى الوالى قال الوالد العلامة طيب الله مرقده: كان المراد أن أنفال كل أرض، سواء فتحت فى زمن النبى صلى الله عليه و آله، أو فى زمن أهل الجور، أو فى زمن أهل العدل إلى الوالى.

قوله عليه السلام: بدعوه النبى أى: بالدعوه التى كان صلى الله عليه و آله يدعو بها، أى: كان جهادهم للدعوه إلى الإسلام، أو المراد به الدعوه إلى النبى و إلى دينه.

قوله عليه السلام: تتكافأ دماؤهم و هم يسعى بذمتهم أدناهم فى الصحاح: التكافؤ الاستواء، يقال: المسلمون تتكافأ دماؤهم.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٧٢

لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فَقِيرٌ مُّحْتَاجٌ وَ لَكِنْ عَلَيْهِمْ نَوَائِبُ تَتَوَبُّهُمْ مِنْ وُجُوهِ كَثِيرَةٍ وَ لَهُمْ مِنْ تِلْكَ الْوُجُوهِ كَمَا عَلَيْهِمْ

و فى النهاية: أى تتساوى فى القصاص و الديات.

و قال أيضا: قد تكرر فى الحديث ذكر الذمام، و هما بمعنى العهد و الأمان و الضمان و الحرمه و الحق، و يسمى أهل الذمه لدخولهم فى عهد المسلمين و أمانهم.

و منه الحديث " يسعى بذمتهم أدناهم " أى إذا أعطى أحد الجيش العدو أمانا جاز ذلك على جميع المسلمين، و ليس لهم أن

يخفروه ولا أن ينقضوا عليه عهده.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٧٣

٣٨ باب الأنفال

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَكَانَتْ الْأَنْفَالُ - لِرَسُولِ اللَّهِ ص فِي حَيَاتِهِ وَهِيَ لِلْإِمَامِ الْقَائِمِ مَقَامُهُ ع وَ الْأَنْفَالُ كُلُّ أَرْضٍ فُتِحَتْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوجِفَ عَلَيْهَا بِ خَيْلٍ وَ لَا رِكَابٍ وَ الْأَرْضُونَ الْمَوَاتُ وَ تَرَكَاتُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ مِنَ الْأَهْلِ وَ الْقَرَابَاتِ وَ الْأَجَامِ وَ الْمَفَاوِزُ وَ الْمَعَادِنُ وَ قَطَائِعِ الْمُلُوكِ وَ قَدْ مَضَى شَرْحُ كُلِّ ذَلِكَ مُسْتَقْصَى وَ يَزِيدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

باب الأنفال قال رحمه الله في المقنعه: و كانت الأنفال لرسول الله صلى الله عليه و آله خاصة في حياته، و هي للإمام القائم مقامه من بعده خالصه، كما كانت له صلى الله عليه و آله في حياته، قال الله عز و جل "يَسْبِغُ لَكُمْ مِنَ الْأَنْفَالِ لِكُلِّ أَصْحَابٍ لِكُلِّ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ" و ما كان للرسول صلى الله عليه و آله من ذلك، فهو لخليفته القائم في الأمة مقامه من بعده.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٧٤

.....

و الأنفال: كل أرض فتحت من غير أن يوجف عليها بخيل و لا ركاب و الأرضون الموات، إلى قوله: و قطائع الملوك، ثم ذكر روايه أبي الصباح مرسلًا، إلى قوله: و لنا صفو المال.

ثم قال: يعنى بصفوها ما أحب الإمام من الغنائم و اصطفاه لنفسه قبل القسمة، من الجارية الحسنه، و الفرس الفاره، و الثوب الحسن، و ما أشبه ذلك من رقيق أو متاع، على ما جاء به الأثر من هذا التفسير عن الساده عليهم السلام. و ليس لأحد أن يعمل

فى شىء مما عددناه من الأنفال إلا بإذن الإمام العادل، فمن عمل فيها بإذنه، فله أربعة أخماس المستفاد منها و للإمام الخمس. و من عمل فيها بغير إذنه، فحكمه حكم العامل فيما لا يملكه بغير إذن المالك من سائر المملوكات انتهى.

و عد الأصحاب من الأنفال الأرضين التى ماتت. و قال الأكثر: المرجع فى الموات إلى العرف. و عرفه بعضهم بأنها ما لا ينتفع بها لعطلتها، إما لانقطاع الماء عنها، أو لاستيلاء الماء عليها، أو لاستيجامها، أو غير ذلك من موانع الانتفاع.

و قال بعض الأصحاب: ما مات بعد الإحياء فهو للإمام عليه السلام، و إن كان لمالك معروف.

و صرح العلامة فى المنتهى باشتراط عدم وجود مالك بالفعل.

و عدوا أيضا منها كل أرض أخذت من الكفار بغير قتال، سواء انجلى أهلها أو سلموها طوعا.

و عدوا منها رؤوس الجبال و بطون الأودية و الآجام، و ظاهر أكثر الأصحاب اختصاص هذه الأشياء الثلاثة بالإمام عليه السلام من غير تقييد.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٧٥

[الحديث ١]

١ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع نَحْنُ قَوْمٌ فَرَضَ اللَّهُ طَاعَتَنَا لَنَا الْأَنْفَالُ وَ لَنَا صِيَةُ الْأَمْوَالِ وَ نَحْنُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ وَ نَحْنُ الْمُحْسُودُونَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ مَا يَقُولُ اللَّهُ يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَ الرَّسُولِ قَالَ الْأَنْفَالُ

و قال ابن إدريس: و رؤوس الجبال و بطون الأودية و الآجام التى ليست فى أملاك المسلمين، بل التى كانت مستأجمه قبل فتح الأرض، و المعادن التى فى بطون الأودية هى ملكه، و كذلك رؤوس الجبال.

فأما ما كان من ذلك فى أرض المسلمين و يد مسلم عليه، فلا يستحقه عليه السلام، بل كانت فى الأرض المفتوحة عنوه و المعادن التى فى بطون الأودية مما هى له.

و رده الشهيد فى البيان، بأنه يفضى إلى التداخل، و عدم الفائدة فى ذكر اختصاصه عليه السلام بهذين النوعين.

الحديث الأول: موثق.

الحديث الثاني: موثق.

قوله: قل الأنفال كان هنا سقط لفظه " قال " أو أبدل ب " قل " .

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٧٦

لِلَّهِ وَاللِّرَّسُولِ ص - وَهِيَ كُلُّ أَرْضٍ جَلَا أَهْلُهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهَا بِخَيْلٍ وَ لَا رِجَالٍ وَ لَا رِكَابٍ فَهِيَ نَفْلٌ لِلَّهِ وَاللِّرَّسُولِ ص .

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتْنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الْغَنِيمَةِ قَالَ يُخْرَجُ مِنْهَا الْخُمْسُ وَ يُقْسَمُ مَا بَقِيَ بَيْنَ مَنْ قَاتَلَ عَلَيْهِ وَ وَلى ذَلِكَ فَأَمَّا الْفَيْءُ وَ الْأَنْفَالُ فَهُوَ خَالِصٌ لِلرَّسُولِ لِلَّهِ ص

و فى بعض النسخ بعد قوله: و الرسول، قال: الأنفال لله و الرسول.

قوله عليه السلام: و هى كل أرض جلا أهلها فى النهاية: جلا عن الوطن إذا خرج مفارقا.

قوله عليه السلام: فهى نفل لله فى النهاية: النفل بالتحريك الغنيمه، و جمعه أنفال، و النفل بالسكون و قد يحرك الزيادة.

الحديث

الثالث: مجهول.

و محمد بن سالم مشترك بين الموثق و المهمل.

و فى النهايه: قد تكرر ذكر الفى ء فى الحديث على اختلاف تصرفه، و هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفره من غير حرب و لا جهاد، و أصل الفى ء الرجوع يقال: فاء يفى ء فيئه و فيئا، كأنه كان الأصل لهم ثم رجع إليهم.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٧٧

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ إِنَّ الْأَنْفَالَ مَا كَانَ مِنْ أَرْضٍ لَمْ يَكُنْ فِيهِ هِرَاقَهُ دَمٌ أَوْ قَوْمٌ صَوْلِحُوا وَ أَعْطُوا بِأَيْدِيهِمْ فَمَا كَانَ مِنْ أَرْضٍ خَرِبَهُ أَوْ بَطُونٍ أَوْ دِيَةٍ فَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الْفَى ءِ وَ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَ لِلرَّسُولِ صَ فَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ لِلرَّسُولِ يَضَعُهُ حَيْثُ يُحِبُّ.

[الحديث ٥]

٥ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ قَالَ وَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَنْفَالِ فَقَالَ مَا كَانَ مِنَ الْأَرْضِينَ بَادَ أَهْلُهَا وَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ

قوله عليه السلام: و ولى ذلك عطف تفسيري لقوله "قاتل عليه" كما مر.

الحديث الرابع: حسن موثق.

و فى المصباح: راق الماء و الدم ريقا كباع إذا أنصب، و يتعدى بالهمزة، يقال: أراقه، و تبدل الهمزة هاء، يقال: هراقه، و الأصل هريقه وزان دحرجه، و قد يجمع بين الهاء و الهمزة، يقال: إهراقه يهريقه ساكن الهاء، تشبيها له باسطاع يسطيع.

الحديث الخامس: ضعيف.

قوله عليه السلام: و فى غير ذلك أى: لا تنحصر الأنفال فى الأرضين. و قيل: أى و ما كان فى غير ذلك، كما

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٧٨

الْأَنْفَالُ هُوَ لَنَا وَ قَالَ سُورَةُ الْأَنْفَالِ فِيهَا جَدْعُ الْأَنْفِ وَ قَالَ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَ لَا رِكَابٍ وَ لَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَ قَالَ الْفَى ءُ مَا كَانَ مِنْ أَمْوَالٍ لَمْ يَكُنْ فِيهَا هِرَاقَهُ دَمٌ أَوْ قَتْلٌ وَ الْأَنْفَالُ

صالح أهلها عليها أو أعطوا بأيديهم.

قوله عليه السلام: جدد الأنف قال المحدث الأسترآبادى رحمه الله: أى قطع أنف المخاصم، و هى استعاره عن الذل و الهوان و الخزى، كما أن شامخ الأنف عباره عن العز و الشرف و الكرامه انتهى.

قوله: من أهل القرى أقول: فى المصاحف فى سورة الحشر هكذا " وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَا لِكِنَّةٍ اللَّهُ يَسْلُطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ "، ثم قال تعالى " مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَ لِإِذَى الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسْكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ كُنْ لَآ يَكُونَ دُولَهُ بَيْنَ الْأَعْيَانِ مِنْكُمْ " و الجمع بين الآيتين و حكمهما فى غاية الإشكال.

و ضمير " منهم " فى قوله تعالى " عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ " المشهور أنه راجع إلى بنى النضير، لأن الآيات السابقة أنزلت فى قصتهم، و كأنه سقط هنا شىء، أو هو تحريف من النسخ، أو هو بيان لمرجع الضمير و أنه فى الآية غير مختص ببنى النضير، كما قيل: لعله عليه السلام أشار بقوله " مِنْ أَهْلِ الْقُرَى " إلى تفسير الآية و تعميمها، فإن الموجود فى الآية " منهم ".

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٧٩

.....

قوله عليه السلام: و الأنفال مثل ذلك أى: حكم سائر الأنفال مثل الفى ء فى الاختصاص بالنبى و الإمام صلوات الله عليهما.

" تحقيق و توفيق " قال الطبرسى رحمه الله قال ابن عباس: نزل قوله " مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى " الآية فى أموال كفار أهل القرى، و هم بنو قريظة و بنو النضير و هما بالمدينه و فذك، و هى من

المدينه على ثلاثه أميال، و خير، و قرى عرينه، و ينبع، جعلها الله لرسوله يحكم فيها ما أراد، و أخبر أنها كلها له، فقال أناس:
فهلا قسمتها؟ فنزلت الآيه.

وقيل: إن الآيه الأولى بيان أموال بنى النضير، لقوله " وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ " الآيه، و الآيه الثانيه بيان الأموال التى
أصببت بغير قتال.

وقيل: إنهما واحد، و الآيه الثانيه بيان قسم المال الذى ذكره الله فى الآيه الأولى.

ثم قال: ثم بين سبحانه حال أموال بنى النضير، فقال: " وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ " أى: من اليهود الذين أجلاهم، و إن كان
الحكم ساريا فى جميع الكفار الذين حكمهم حكمهم " فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ "

الإيجاف الإيضاع، و هو تسيير الخيل أو الركاب، من وجف يجف وجيفا، و هو تحرك باضطراب، فالإيجاف الإزعاج للسير، و
الركاب الإبل واحدها راحله.

وقيل: الإيجاف فى الخيل و الإيضاع فى الإبل، و المعنى لم تسيروا إليها على خيل و لا- إبل، و إنما كانت ناحيه من نواحي
المدينه مشيتم إليها مشيا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٨٠

.....

وقوله " عليه " أى: على ما أفاء الله " وَ لَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ " أى: يمكنهم من عدوهم من غير قتال، بأن يقذف
الرعب فى قلوبهم.

ثم ذكر حكم الفى ء، فقال: " مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى " أى:

من أموال كفار أهل القرى " فَلِلَّهِ " يأمركم فيه بما أحب " وَ لِلرَّسُولِ " بتمليك الله إياه " وَ لِإِذَى الْقُرْبَىٰ " يعنى أهل بيت رسول الله
و قرابته، و هم بنو هاشم و اليتامى و المساكين و ابن السبيل منهم، لأن التقدير: و لذى قرباه و يتامى أهل بيته و

مساكينهم و ابن السبيل منهم.

ثم قال: و فى هذه الآيه إشاره إلى أن تدبير الأمه إلى النبى صلى الله عليه و آله، و إلى الأئمه القائمين مقامه، و لهذا قسم رسول الله صلى الله عليه و آله أموال خبير و من عليهم فى رقابهم، و أجلى بنى النضير و بنى قينقاع و أعطاهم شيئا من المال، و قتل رجال بنى قريظه، و سبى ذراريهم و نسائهم، و قسم أموالهم على المهاجرين، و من على أهل مكه. انتهى.

و قال المحقق الأردبيلي قدس الله روحه فى تفسير آيات الأحكام: المشهور بين الفقهاء أن الفى ء له صلى الله عليه و آله، ثم للقائم مقامه، كما هو ظاهر الأولى، و الثانيه تدل على أنه يقسم كالخمس، فإما أن يجعل هذا فيئا خاصا كان حكمه كذا، أو منسوخا، أو يكون تفضلا منه صلى الله عليه و آله.

و قال قدس سره أيضا فى بعض فوائده و تعليقاته، بعد ذكر احتمال كون المراد بالفى ء هنا الغنيمه: فكانت تقسم كذلك، ثم نسخ بآيه الخمس. و يحتمل أن يراد بالفى ء ما هو المخصوص به صلى الله عليه و آله، فلما كان الخمس بيده و يتصرف فيه، فأمره إليه إن كان ناقصا كمله من عنده، و إن كان فاضلا يكون له، فيمكن

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٨١

.....

أن يسمى الخمس بالفى ء.

و يحتمل أن يكون المراد " وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ " بالقتال و الحرب " فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ " و للرسول " كآيه الغنيمه، و حذف خمسه للظهور، و إطلاق الفى ء على الغنيمه موجود. انتهى.

و أقول يحتمل عندى وجهان آخران:

أحدهما: أن يكون المراد بالآيه الثانيه ما أخذ بالقهر و الغلبه من غير تجشم قتال

و سفك دم كفتح مكه، و النبي مخير فيه بين قسمه الغنيمه بين المجاهدين و العفو، كما عفا رسول الله صلى الله عليه و آله عن أهل مكه و لم يقسم غنائمهم.

فهذه واسطه بين الأنفال و الغنيمه، و النبي و الإمام صلوات الله عليهما مخيران فيه بين القسمه و عدمها، فلذا لم يقيد بالخمس، و أجرى على جميعها حكم الخمس، لكون الاختيار بيدهما، و الغنيمه بمنزله ما لهما، و هى و إن كانت فى المفتوحه عنوه، كما دلت عليه الأخبار، لأنها أخذت بالقهر و الغلبه، لكن لما لم يقع فيه قتال و لا- سفك فيه دم و لم يلحقهم خوف و لا- رعب، يصدق عليها أنها مما أفاء الله على رسوله، و ليس للمقاتله فيها حق لازم، فلهما أن يعطياهم و أن يمنعاهم، و هذا وجه حسن، لكن لم يقل بهذا التفصيل و يتفطن به أحد.

الثانى: أن تكون الآيتان كلاهما فى الأنفال، و الثانى منيه و موضحه للأولى و أعادها للتنبيه على أن لذى القربى أيضا فيها حق، و أنه لا يختص بزمان الرسول صلى الله عليه و آله، بل يكون بعده لذى قرباه، و لذا أنزل بعد ذلك " وَ آتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ " فقال: من ذو القربى و ما حقه؟ قال جبرئيل: ذو القربى فاطمه و حقه فذك كما رواه الخاص و العام بالأسانيد المتواتره، و ذكر اليتامى و المساكين و ابن السبيل

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٨٢

[الحديث ٦]

٦ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْبُرْقِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَهْلٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ

سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ وَ سِئِلَ عَنِ الْأَنْفَالِ فَقَالَ كُلُّ قَرَبِيهِ يَهْلِكُ أَهْلَهَا أَوْ يَجْلُونَ عَنْهَا فَهِيَ نَفْلٌ لِلَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ نِصْفُهَا يُقَسَّمُ بَيْنَ النَّاسِ وَ نِصْفُهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ص فَمَا كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ص فَهُوَ لِلْإِمَامِ

لأنهم عيال النبي و الإمام، يصرفانه فيهم بقدر حاجتهم.

فهذان الوجهان اللذان خطرا بالبال، و ما أفاده المحقق الأردبيلي في الوجه الثاني، أى: يكون ما أفاء الله على رسوله الخمس الذى قرره الله للنبي و أقاربه من أحسن الوجوه، و يؤيد بعض ما ذكرنا ما روى أن ميراث من لا وارث له مما أفاء الله على رسوله من أهل القرى.

و الله يعلم حقائق كلامه الكريم و حججه الكرام عليهم السلام.

الحديث السادس: ضعيف أيضا.

قوله عليه السلام: يقسم بين الناس لعله محمول على التقية، أو على أن الإمام عليه السلام يتبرع من ماله. أو المعنى أن الله تعالى قسم الأنفال نصفين، حيث قال " لِلَّهِ وَ الرَّسُولِ " و النصف الذى له تعالى قسمها بين الناس، إذ جعله لنبية و أهل بيته، إذ لا حاجة له إلى المال، فالغرض أن سهمه تعالى للناس فى الجملة، لا أنه لجميع الناس.

و فى الوافى: " نصفها بقسم بين الناس " يعنى إن شاء، و إلا فهى كلها للإمام

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٨٣

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ عَيْسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَنْفَالِ فَقَالَ كُلُّ أَرْضٍ خَرِبَتْ أَوْ شَيْءٌ كَانَ لِلْمُلُوكِ فَهُوَ خَالِصٌ لِلْإِمَامِ لَيْسَ لِلنَّاسِ فِيهَا سَهْمٌ وَ قَالَ وَ مِنْهَا الْبَحْرَيْنُ لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهَا بِ خَيْلٍ وَ لَا رِكَابٍ.

[الحديث ٨]

٨ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَ لَا وَارِثَ لَهُ وَ لَا مَوْلَى فَقَالَ هُوَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْأَيَّةِ يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ.

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبَانَ

كما دلت عليه سائر الأخبار، وقد ذكر في تلك الأخبار أنه يضعه حيث شاء.

الحديث السابع: موقوف.

وقال أصحابنا: صفايا الملوكة و قطائعهم غير المغصوبه للإمام، و فسر الصفايا بما ينقل من المال و يحول، و القطائع بالأرضين.

قال في المعبر: و معنى ذلك إذا فتحت أرض من أهل الحرب، فما كان يختص به ملكهم مما ليس بغصب من مسلم، يكون للإمام كما كان للنبي صلى الله عليه و آله.

و قالوا أيضا: و يصطفى الإمام من الغنيمه ما شاء قبل القسمة، كثوب و فرس و جاريه و غيرها، و نسبه في المنتهى إلى علمائنا أجمع.

الحديث الثامن: ضعيف.

الحديث التاسع: ضعيف.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٦، ص: ٣٨٤

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٨٤

بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ صِفْوِ الْمَالِ قَالَ لِلْإِمَامِ يَأْخُذُ الْجَارِيَةَ الرَّوْقَةَ وَ الْمَرْكَبَ الْفَارَةَ وَ السَّيْفَ الْقَاطِعَ وَ الدَّرْعَ قَبْلَ أَنْ تُقْسَمَ الْغَنِيمَةُ فَهَذَا صَفْوُ الْمَالِ.

[الحديث ١٠]

١٠ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ سَيِّدِي بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ الْفَيْءُ وَ الْأَنْفَالُ مَا كَانَ مِنْ أَرْضٍ لَمْ يَكُنْ فِيهَا هِرَاقَةُ الدَّمَاءِ وَ قَوْمٌ صَوْلِحُوا وَ أُعْطُوا بِأَيْدِيهِمْ وَ مَا كَانَ مِنْ أَرْضٍ خَرِبَةٍ أَوْ بَطُونٍ أَوْ دِيَةٍ فَهُوَ كُلُّهُ مِنَ الْفَيْءِ فَهَذَا لِلَّهِ وَ لِرَسُولِهِ صَ فَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ

لِرَسُولِهِ ص يَضَعُهُ حَيْثُ شَاءَ وَ هُوَ لِلْإِمَامِ ع بَعِيدِ الرَّسُولِ ص وَقَوْلُهُ وَ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيَّ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ قَالَ أَلَا تَرَى هُوَ هَذَا وَ أَمَا قَوْلُهُ - مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيَّ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَهَذَا بِمَنْزِلِهِ الْمَغْنَمِ كَانَ أَبِي ع يَقُولُ ذَلِكَ وَ لَيْسَ لَنَا فِيهِ غَيْرُ سَهْمَيْنِ سَهْمِ الرَّسُولِ وَ سَهْمِ الْقُرْبَى ثُمَّ نَحْنُ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِي مَا بَقِيَ

و فى النهاية: فى حديث ذكر الروم " فيخرج إليهم روقه المؤمنين " أى:

خيارهم و سراياهم، و هى جمع رائق من راق الشىء إذا صفا و خلص، و قد يكون للواحد يقال: غلام روقه و غلمان روقه.

الحديث العاشر: موقوف.

قوله عليه السلام: فهذا بمنزله المغنم أقول: لعله عليه السلام جمع بين الآيتين اللتين ذكرناهما سابقا بتخصيص الآيه الأولى بالأنفال، و الثانية بما أخذ بالقتال، فهى بيان لقسمه الخمس.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٨٥

[الحديث ١١]

١١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ فَرْقَدٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع قَطَائِعِ الْمُلُوكِ كُلُّهَا لِلْإِمَامِ وَ لَيْسَ لِلنَّاسِ فِيهَا شَيْءٌ

و قوله " غير سهمين " ظاهره قسمه الخمس أحماسا إما تقيه، أو لإدخال سهم الله فى سهم الرسول.

و قوله " ثم نحن شركاء الناس " أى: لنا سهم إذا قاتلنا فى البقيه و شاركنا الغانمين، أو يكون إشاره إلى الصفايا و القطائع، أو إلى رد الزائد من الخمس عليهم.

فقوله " ألا- ترى هو هذا " أى: الآيه الأولى تدل على اختصاص الفىء بالرسول صلى الله عليه و آله و هو الأنفال، و هذا وجه حسن فى الجمع بين الآيتين.

و يحتمل وجها

آخر: و هو أن يكون المعنى أن الآيه الأولى فى الأرضين، و هى مختصه بالرسول و الإمام، و الآيه الثانية إنما هى فى أموالهم، فالأراضى مختصه بالرسول، و أموالهم مقسومه بين أرباب الخمس. و هذا أيضا وجه حسن لكن لم يقل به أحد.

الحديث الحادى عشر: صحيح.

قوله عليه السلام: قطائع الملوك أى: ما اقتطعه الملك و أخذه لنفسه، أو ما أقطعه غيره.

و قال الشهيد الثانى رحمه الله قيل: إن الصفايا ما ينقل من المال، و القطائع ما لا ينقل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٨٦

[الحديث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الصَّفَّارُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ بَشَّارٍ عَنِ يَعْقُوبَ عَنِ الْعَبَّاسِ الْوَرَّاقِ عَنِ رَجُلٍ سَمَّاهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا غَزَا قَوْمٌ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ فَغَنِمُوا كَانَتْ الْغَنِيمَةُ كُلُّهَا لِلْإِمَامِ وَ إِذَا غَزَوْا بِأَمْرِ الْإِمَامِ فَغَنِمُوا كَانَ الْخُمْسُ لِلْإِمَامِ

الحديث الثانى عشر: مجهول.

و يدل على أن غنيمه من قاتل بغير إذن الإمام كلها له عليه السلام، كما ذهب إليه الشيخان و المرتضى و أتباعهم، و ادعى ابن إدريس الإجماع عليه، و طعن عليه المحقق فى ذلك، و قوى العلامة فى المنتهى مساواه ما يغنم بغير إذن الإمام لما يغنم بإذنه.

ثم إنهم عدوا من الأنفال ميراث من لا- وارث له، و لا- خلاف فيه بين الأصحاب وعد الشيخان المعادن من الأنفال، و هو قول الكلينى و شيخه على بن إبراهيم، و روى على بن إبراهيم فى تفسيره بسند موثق ما يدل على ذلك.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٨٧

٣٩ بَابُ الزِّيَادَاتِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ إِذَا أَسْلِمَ الذَّمِّي سَقَطَتْ عَنْهُ الْجَزِيَّةُ سِوَاءَ كَيْفَ كَانَ إِسْلَامُهُ قَبْلَ حُلُولِ أَجْلِ الْجَزِيَّةِ أَوْ بَعْدَهُ وَ قَدْ قِيلَ إِنَّ أَسْلِمَ قَبْلَ الْأَجْلِ فَلَا جَزِيَّةَ عَلَيْهِ وَ إِنْ أَسْلِمَ وَ قَدْ حَلَّ الْأَجْلُ فَعَلَيْهِ الْجَزِيَّةُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا تَلْزَمُهُ الْجَزِيَّةُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ قَوْلُهُ تَعَالَى حَتَّى يُعْطُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدٍ وَ هُمْ صَاغِرُونَ فَشَرَطَ تَعَالَى فِيمَنْ يُعْطَى الْجَزِيَّةَ أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ إِعْطَاءِ الْجَزِيَّةِ صَاغِرًا وَ إِذَا كَانَ هَذَا لَا يَصِحُّ فِي الْمُسْلِمِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ لَمَّا تَلَزَّمَهُ إِعْطَاءُ الْجَزِيَّةِ فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ تَلَزَّمَهُ الْجَزِيَّةُ إِنَّهَا تَلْزَمُهُ إِذَا كَانَ إِنَّهَا أَسْلِمَ لَيْسَ قِطْفُ فَرْضِ الْجَزِيَّةِ عَنْ نَفْسِهِ فَحِينَئِذٍ تَلْزَمُهُ الْجَزِيَّةُ كَمَا أَنَّ مَنْ

باب الزيادات قوله رحمه الله: يدل على أنه أقول: هذا كلام الشيخ رحمه الله. و اعلم أنه لا خلاف بين الأصحاب في

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٨٨

عَلَيْهِ الْقَتْلُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَ لَا يُقْبَلُ إِسْلَامُهُ لِأَنَّ الْعَالِبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ إِنَّمَا أَسْلَمَ لِئَسْقِطَ عَنْ نَفْسِهِ الْقَتْلَ فَكَذَلِكَ الْجَزِيَّةُ إِذَا أَسْلَمَ لِيُدْفَعَهَا عَنْ نَفْسِهِ لَمْ يُقْبَلُ مِنْهُ فَأَمَّا إِذَا أَسْلَمَ لِغَيْرِ ذَلِكَ كَانَ إِسْلَامُهُ مَقْبُولًا

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ صِدَقَاتِ أَهْلِ الذَّمِّ وَمَا يُؤْخَذُ مِنْ جَزِيَّتِهِمْ مِنْ تَمَنِ خُمُورِهِمْ وَ لَحْمِ خَنَازِيرِهِمْ وَ مَيْتَتِهِمْ قَالَ عَلَيْهِمُ الْجَزِيَّةُ فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْهُمْ مِنْ تَمَنِ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ أَوْ خَمْرٍ فَكُلُّ مَا أَخَذُوا مِنْهُمْ مِنْ ذَلِكَ فَوَزُرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَ تَمَنُهُ لِلْمُسْلِمِينَ حَلَالٌ يَأْخُذُونَهُ فِي جَزِيَّتِهِمْ

سقوط الجزية لو أسلم قبل الحول، و اختلفوا فيما إذا أسلم بعد الحول و قبل الأداء، فقيل: تسقط مطلقا. و قيل: لا تسقط مطلقا. و ذهب الشيخ إلى أنه تسقط إلا أن يسلم لتسقط عنه الجزية.

الحديث الأول: حسن.

و في الكافي: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن محمد بن مسلم. و كذا سبق في باب الجزية.

قوله عليه السلام: يأخذونهم في جزيتهم و في الفقيه و في بعض نسخ الكتاب " يأخذونه " و هو الظاهر.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٨٩

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ بْنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّ أَرْضَ الْجَزِيَّةِ لَمَّا تُرْفَعُ عَنْهُمْ الْجَزِيَّةُ وَ إِنَّمَا الْجَزِيَّةُ عَطَاءُ الْمُهَاجِرِينَ وَ الصَّدَقَةُ لِأَهْلِهَا الَّذِينَ سَمَّاهُمُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَ لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الْجَزِيَّةِ شَيْءٌ ثُمَّ قَالَ مَا أَوْسَعَ الْعِدْلُ ثُمَّ قَالَ إِنَّ النَّاسَ يَسْتَعْنُونَ إِذَا عُدِلَ بَيْنَهُمْ وَ تَنْزِلُ السَّمَاءُ رِزْقَهَا وَ تُخْرِجُ الْأَرْضُ بَرَكَتَهَا يَأْذِنُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ.

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنَ الْخُمْسِ لَمْ يَعْدِرْهُ اللَّهُ اشْتَرَى مَا لَا يَحِلُّ لَهُ.

[الحديث ٤]

٤ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ صَبَّاحِ الْأَزْرَقِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا قَالَ إِنَّ أَشَدَّ مَا فِيهِ النَّاسُ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَقُومَ صَاحِبُ الْخُمْسِ فَيَقُولَ يَا رَبِّ خُمْسِي وَقَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ لِشِيعَتِنَا لِتَطِيبَ وَلَادَتُهُمْ وَ لِيَزْكُوا أَوْلَادَهُمْ.

[الحديث ٥]

٥ وَعَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبَانَ الْكَلْبِيِّ عَنْ ضُرَيْسِ الْكُنَاسِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَتَدْرِي مِنْ أَيْنَ دَخَلَ عَلَى النَّاسِ الزَّنَا فَقُلْتُ لَا أَدْرِي فَقَالَ مِنْ قَبْلِ خُمْسِنَا أَهْلَ النَّبِيِّ إِلَّا لِشِيعَتِنَا الْأَطْيَبِينَ فَإِنَّهُ مُحَلَّلٌ لَهُمْ وَ لِمِلَادِهِمْ

الحديث الثاني: ضعيف.

الحديث الثالث: ضعيف أيضا.

الحديث الرابع: ضعيف أيضا.

الحديث الخامس: صحيح.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٩٠

[الحديث ٦]

٦ وَعَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَائِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ سَالِمِ بْنِ مُكْرَمٍ وَهُوَ أَبُو خَدِيجَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ لَهُ

قوله عليه السلام: لهم و لميلادهم كان العطف للتفسير، أى: محلل لهم لحل ميلادهم، أو محلل لهم الوطاء و تحصيل الأولاد، أو لكونهم من شيعتنا لطيب ميلادهم.

أو عطف على مقدر، أى: محلل لهم لحل فعلهم و طيب ميلادهم. و الميلاد وقت الولادة، أطلق هنا على المصدر، أو المولود مجازا، أو تجوز في الإسناد.

الحديث السادس: ضعيف على المشهور.

و يمكن عده صحيحا، لتوثيق النجاشى لأبى خديجه.

و اعلم أن الأصحاب حكموا بإباحه المناكح و المساكن و المتاجر.

أما إباحه المناكح، فقال العلامة فى المنتهى: إنه قول علمائنا أجمع.

و المراد بها الجوارى التى تسبى من دار الحرب، فإنه يجوز شراؤها و وطؤها، و إن كانت بأجمعها للإمام، إذا كانت الغنيمه بغير إذنه أو بعضها مع الإذن.

قال فى الدروس: و ليس ذلك من باب تبعض التحليل، بل تمليك للحصه، أو الجميع للإمام عليه السلام. و هو حسن.

و فسرهما جماعه بثمان السرارى و مهر الزوجه من الربح، و هو يرجع إلى المئونه المستثناه فى الأرباح، و ربما ظهر

من عباره الدروس استثناء ذلك من

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٩١

.....

جميع ما يجب فيه الخمس، فلا يكون مختصا بمئونه الأرباح.

و أما المساكن و المتاجر، فألحقهما الشيخ و جماعه بالمناكح. و فسرت المساكن بما يتخذ منها فيما يختص بالإمام عليه السلام من الأرض، أو من الأرباح بمعنى أنه يستثنى من الأرباح مسكن فما زاد مع الحاجه.

و مرجع الأول إلى الأنفال المباحه فى زمن الغيبه، و الثانى إلى المئونه المستثناه من الأرباح.

و فسرت المتاجر بما يشتري من الغنائم المأخوذه من أهل الحرب فى حال الغيبه، و إن كانت بأسرها أو بعضها للإمام عليه السلام.

و فسرها ابن إدريس بشراء متعلق الخمس ممن لا يخمس، فلا يجب على المشتري إخراج الخمس، إلا أن يتجر فيه و يربح.

و فسرها بعضهم بما يكتسب من الأرض و الأشجار المختصه بالإمام عليه السلام و مرجعه إلى الأنفال أيضا.

و قال بعض المحققين: و الأصح إباحه ما يتعلق بالإمام عليه السلام من ذلك خاصه، للأخبار الكثيره الداله عليه. و نقل عن ابن الجنيد أنه قال: لا يصح التحليل إلا لصاحب الحق فى زمانه، إذ لا يسوغ تحليل ما يملكه غيره.

قال فى المعتبر: و هذا ليس بشىء، لأن الإمام لا يحل إلا ما يعلم أن له الولايه فى تحليله، و لو لم يكن له ذلك لاقتصر فى التحليل على زمانه و لم يقيده بالدوام.

ثم قال: و يؤيد ذلك ما رواه أبو خالد الكابلى قال قال: إن رأيت صاحب هذا الأمر يعطى كل ما فى بيت المال رجلا واحدا، فلا يدخلن قلبك شىء، فإنه إنما يعمل بأمر الله. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٩٢

رَجُلٌ وَ أَنَا حَاضِرٌ حَلَّلُ

لِي الْفُرُوجِ فَفَرَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ لَيْسَ يَسْأَلُكَ أَنْ يَعْتَرِضَ الطَّرِيقَ إِنَّمَا يَسْأَلُكَ خَادِمًا يَشْتَرِيهَا أَوْ امْرَأَةً يَتَزَوَّجُهَا أَوْ مِيرَاثًا يُصِيبُهَا أَوْ تِجَارَةً أَوْ شَيْئًا أُعْطَاهُ فَقَالَ هَذَا لِشِيعَتِنَا حَلَالٌ الشَّاهِدِ مِنْهُمْ وَالْغَائِبِ وَالْمَيِّتِ مِنْهُمْ وَالْحَيِّ وَمَا يُوَلَّدُ مِنْهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَهُوَ لَهُمْ حَلَالٌ أَمَا وَاللَّهِ

قوله: حللت لى الفروج التماس فى صوره الاستفهام. و فى بعض النسخ "حلل" بصيغه الأمر، أو الماضى المجهول، فىكون استفهاما أيضا.

قوله: ففرع كان فرعه عليه السلام مما يوهمه ظاهر كلامه من تحليل ما حرم الله، أو لأن هذا الكلام مما يتقى فيه، فسأل ذلك علانيه.

قوله: أن يعترض الطريق أى: يأتى الناس فى عرض الطريق، فيقطعها عليهم و يأخذ منهم جبرا.

و قال السيد الداماد رحمه الله: يعنى ليس يسألك تحليل الفروج باعتراض طريق الشرع، بل إنما يسألك إحلال تصرفاته فى ماله للمناكح و المساكن من قبل تخميسه، فىكون له مال عليه فيه الخمس، فلا- يخمسه و يشتري منه خادما ينكحها، أو يجعل منه صداقا لامرأه يتزوجها، أو يصيب ميراثا أو مالا للتجاره، أو عطيه يعطاها فيصرف ذلك فى مناكحه و مساكنه و لم يكن بخمسه.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٩٣

لَا يَجِلُّ إِلَّا لِمَنْ أَحَلَّلْنَا لَهُ وَ لَا وَاللَّهِ مَا أُعْطِينَا أَحَدًا ذِمَّةً وَ مَا عِنْدَنَا لِأَحَدٍ عَهْدٌ وَ لَا لِأَحَدٍ عِنْدَنَا مِيثَاقٌ.

[الحدِيث ٧]

٧ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَلِيٍّ الْأَسَدِيِّ قَالَ وُلِّيتُ الْبَحْرَيْنِ فَأَصَيْبْتُ بِهَا مَالًا كَثِيرًا فَأَنْفَقْتُ وَ اشْتَرَيْتُ ضِيَاعًا كَثِيرَةً وَ اشْتَرَيْتُ رَقِيقًا وَ أُمَّهَاتِ أَوْلَادٍ وَ وُلِدَ لِي ثُمَّ خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ - فَحَمَلْتُ عِيَالِي وَ أُمَّهَاتِ أَوْلَادِي

وَنَسَائِي وَحَمَلْتُ خُمْسَ ذَلِكَ الْمَالِ فَدَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ فَقُلْتُ لَهُ إِنِّي وُلِّيتُ الْبَحْرَيْنِ فَأَصَبْتُ بِهَا مَالًا كَثِيرًا وَاشْتَرَيْتُ مَتَاعًا وَاشْتَرَيْتُ رَقِيقًا وَاشْتَرَيْتُ أُمَّهَاتِ أَوْلَادِي وَوَلَدًا لِي وَانْفَقْتُ وَهَذَا خُمْسُ ذَلِكَ الْمَالِ وَهَؤُلَاءِ أُمَّهَاتُ أَوْلَادِي وَنِسَائِي قَدْ أَتَيْتُكَ بِهِ فَقَالَ أَمَا إِنَّهُ كُلُّهُ لَنَا وَقَدْ قَبِلْتُ مَا جِئْتَ بِهِ وَقَدْ حَلَلْتُكَ مِنْ أُمَّهَاتِ أَوْلَادِكَ وَنِسَائِكَ وَ مَا أَنْفَقْتَ وَضَمَنْتُ لَكَ عَلَيَّ وَعَلَى أَبِي الْجَنَّةِ

فقال: هذا، أي: هذا التصرف من قبل تخميس المال لشيعتنا حلال، لتطيب بذلك ولادتهم و الخمس في ذمتهم حتى يؤدوه.

و لم يعن عليه السلام بالإحلال لهم إسقاط الخمس عنهم و إبراء ذمتهم عنه رأسا، كما هو المستبين في المذاهب، و قد صرح به الأصحاب، و نصت عليه نصوص عديده. انتهى.

و لا يخفى ما في آخر كلامه من البعد و مخالفه الأصحاب.

قوله عليه السلام: و الله ما أعطينا أحدا أي: من المخالفين " ذمه " أي: عهدا و أمانا، أو كفاله و ضمانا، و حمله على ذمه أهل الذمه بيد. و قيل: يعني لا نبرأ ذمه غير شيعتنا.

الحديث السابع: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٩٤

[الحديث ٨]

٨ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ زُرَّارَةَ وَ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ع هَلَكَ النَّاسُ فِي بُطُونِهِمْ وَ فُرُوجِهِمْ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُؤَدُّوا إِلَيْنَا حَقَّنَا أَلَا وَ إِنَّ شِيعَتَنَا مِنْ ذَلِكَ وَ آبَاءَهُمْ فِي حِلٍّ.

[الحديث ٩]

٩ الْحَسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ أَبِي حَمْرَةَ الثَّمَالِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مِنْ أَهْلِنَا لَهُ شَيْئًا أَصَابَهُ مِنْ أَعْمَالِ الظَّالِمِينَ فَهُوَ لَهُ حَلَالٌ وَ مَا حَرَّمْنَاهُ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ حَرَامٌ

و هذه القصة المذكوره في رجال الكشي لعلاء لا لغيره و إنما رواه بإسناده عن ابن أبي عمير، عن شهاب بن عبد ربه، عن أبي بصير.

و الحكم بن علباء غير مذکور في الرجال، بل و لا في غير هذا الموضوع، فالظاهر " عن " مكان " ابن "، فالحكم هو ابن حكيم أبو خلد الصيرفي، روى عنه ابن أبي عمير، ثقه كما في رجال النجاشي، أو ابن أيمن قال الشيخ: له أصل، روى عنه ابن أبي عمير، و يحتمل غيرهما.

الحديث الثامن: صحيح الفضلاء.

" و آباؤهم " أى: و إن كانوا مخالفين.

الحديث التاسع: مرسل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٣٩٥

[الحديث ١٠]

١٠ سَعْدُ عَنِ الْهَيْثَمِ بْنِ أَبِي مَسْرُوقٍ عَنِ السَّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ يَحْيَى بْنِ عَمْرٍو الزِّيَّاتِ عَنِ دَاوُدَ بْنِ كَثِيرِ الرَّقِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ النَّاسُ كُلُّهُمْ يَعِيشُونَ فِي فَضْلِ مَظْلَمَتِنَا إِلَّا أَنَا أَحَلَلْنَا شِيعَتَنَا مِنْ ذَلِكَ.

[الحديث ١١]

١١ سَعْدُ عَنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنِ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنَ الْقَمَّاطِينَ فَقَالَ جُعِلْتُ فِدَاكَ تَقَعُ فِي أَيْدِينَا الْأَرْبَاحُ وَ الْأَمْوَالُ وَ تِجَارَاتُ نَعْرِفُ أَنَّ حَقَّكَ فِيهَا ثَابِتٌ وَ إِنَّا عَنْ ذَلِكَ مُقَصِّرُونَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَا أَنْصَفْنَاكُمْ إِنْ كَلَفْنَاكُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

[الحديث ١٢]

١٢ سَعْدُ عَنِ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ بُهْلُولٍ عَنِ أَبِي هَمَّامِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنْ رَجَلًا أَتَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع - فَقَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي أَصَيْبْتُ مَالًا لَا أَعْرِفُ حَلَالَهُ مِنْ حَرَامِهِ فَقَالَ لَهُ أَخْرِجِ الْخُمْسَ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ قَدْ رَضِيَ مِنَ الْمَالِ

الحديث العاشر: مجهول.

و المظلمه: بكسر اللام ما يظلمه الرجل. يعنى: يعيشون فيما فضل مما أخذ من أموالنا ظلما.

الحديث الحادى عشر: مجهول.

قوله عليه السلام: إن كلفناكم أى. خصوص القماطين لضعف كسبهم، أو مطلق الشيعة لتحميل المخالفين عليهم.

الحديث الثاني عشر: مجهول أيضا.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٩٦

بِالْخُمْسِ وَاجْتَنِبَ مَا كَانَ صَاحِبُهُ يُعَلِّمُ.

[الحديث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَ مَا أَخْرَجَ الْمَعِيدُ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ هَلْ فِيهِ شَيْءٌ قَالَ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ حَتَّى يَبْلُغَ مَا يَكُونُ فِي مِثْلِهِ الزَّكَاةُ عِشْرِينَ دِينَارًا.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَ مَا يُخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ مِنَ اللَّوْلُؤِ وَ الْيَاقُوتِ وَ الزَّبَرْجِيدِ وَ عَنْ مَعَادِنِ الذَّهَبِ وَ الْفِضَّةِ هَلْ فِيهِ زَكَاةٌ فَقَالَ إِذَا بَلَغَ قِيَمَتُهُ دِينَارًا فَفِيهِ الْخُمْسُ.

وَ لَيْسَ بَيْنَ الْخَبْرَيْنِ تَصَادُفٌ لِأَنَّ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ تَنَاوَلَ حُكْمَ الْمَعَادِنِ وَ الثَّانِي حُكْمَ مَا يُخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ وَ لَيْسَ أَحَدُهُمَا هُوَ الْآخَرُ بَلْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُكْمٌ عَلَى الْإِنْفِرَادِ

و قد مر الكلام فيه لسبق مضمونه.

الحديث الثالث عشر: صحيح.

الحديث الرابع عشر: مجهول.

وقوله " و الياقوت " عطف على " اللؤلؤ " أو على الموصول.

قوله رحمه الله: لأن الخبر الأول لا يخفى بعد هذا الحمل، لاشتماله على معادن الذهب و الفضة و غيرهما مما لا يحصل من البحر، و الأظهر الحمل على الاستحباب، و الله يعلم.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٩٧

[الحديث ١٥]

١٥ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ إِبرَاهِيمَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ الْحَدَّاءِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا

جَعْفَرِ ع يَقُولُ أَيُّمَا ذِمِّي اشْتَرَى مِنْ مُسْلِمٍ أَرْضًا فَإِنَّ عَلَيْهِ الْخُمْسَ.

[الحديث ١٦]

١٦ وَ رَوَى الرَّيَّانُ بْنُ الصَّلْتِ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ ع مَا الَّذِي

الحديث الخامس عشر: صحيح.

و قد سبق بعينه في باب الخمس.

الحديث السادس عشر: حسن كالصحيح.

لأن طريق الشيخ و الصدوق إلى كتاب ريان كذلك.

و القطيعه: ما أقطعه الإمام أو السلطان لنفسه أو لغيره.

و في القاموس: القطيعه كشييعه الهجران، و محال ببغداد أقطعها المنصور أناسا من أعيان دولته ليعمروها و يسكنوها، و سمي تلك المحال بعينها.

ثم قال: و أقطعه قطيعه، أي طائفه من أرض الخراج. انتهى.

و قال في المنتهى بعد إيراد ما نقلنا من القاموس: و غير خفي أن لفظ الحديث محتمل للمعنيين، و المناسب للأول في تركبه الإضافه، و للثاني الاتباع على الوصفيه أو البدليه، و يتبعه في الاحتمال ما متعلق الجار في قوله "لى" و التقييد بالقطيعه على جميع الاحتمالات لبيان الواقع لا لخصوصيه في غلتها، كما قد يتوهم و بذلك يشهد صدق التأمل، فلا مجال للتشكيك في دلالة على ثبوت الخمس في الغلات من هذه الجبهه.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٩٨

يَجِبُ عَلَيَّ يَا مَوْلَايَ فِي غَلِّ رَحَى فِي أَرْضِ قَطِيعِي لِي وَ فِي ثَمِينِ سِمَكٍ وَ بَرْدِي وَ قَصَبٍ أَبِيعُهُ مِنْ أَجْمِهِ هَذَا الْقَطِيعِي فَكَتَبَ يَجِبُ عَلَيْكَ فِيهِ الْخُمْسُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

[الحديث ١٧]

١٧ مُحَمَّدٌ بْنُ يَزِيدَ الطَّبْرِيُّ قَالَ كَتَبَ رَجُلٌ مِنْ تُجَّارِ فَارِسَ - إِلَى بَعْضِ مَوَالِي أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَاعِ يَسْأَلُهُ الْإِذْنَ فِي الْخُمْسِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ كَرِيمٌ ضَمِنَ عَلَيَّ الْعَمَلِ الثَّوَابَ وَ عَلَيَّ الْخِلَافِ الْعِقَابَ لَا يَحِلُّ مَالٌ إِلَّا مِنْ وَجْهِ أَحَلَّهُ اللَّهُ إِنَّ الْخُمْسَ عَوْنُنَا عَلَى دِينِنَا وَ عَلَيَّ عِيَالِنَا وَ عَلَيَّ مَوَالِينَا وَ مَا نَبْذُلُ وَ نَشْتَرِي مِنْ

أَعْرَاضَنَا مِمَّنْ تُخَافُ سَطْوَتَهُ فَلَا تَزُوهُ عَنَّا وَ لَا تَحْرِمُوا أَنْفُسَكُمْ دُعَاءَنَا مَا قَدَرْتُمْ عَلَيْهِ فَإِنَّ إِخْرَاجَهُ مِفْتَاحُ رِزْقِكُمْ وَ تَمْحِصُ

و الأجمه محرکه الشجر الكثير الملتف، قاله فى القاموس أيضا.

قوله: و بردى فى القاموس: البردى نبات معروف، و بالضم تمر جيد.

الحديث السابع عشر: مجهول.

و فى بعض النسخ "محمد بن زيد الطبرى" و كذا فى الرجال.

قوله عليه السلام: عوننا على ديننا يمكن أن يقرأ بفتح الدال و بكسرها. و الأعراض جمع العرض بالكسر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٣٩٩

ذُنُوبِكُمْ وَ مَا تَمْهَدُونَ لِأَنْفُسِكُمْ لِيَوْمِ فِئْتِكُمْ وَ الْمُسْلِمِ مَنْ يَفِى لِّلَّهِ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ وَ لَيْسَ الْمُسْلِمُ مِنْ أَجَابِ بِاللِّسَانِ وَ خَالَفَ
بِالْقَلْبِ وَ السَّلَامُ.

[الحديث ١٨]

١٨ وَ عَنْهُ قَالَ قَدِمَ قَوْمٌ مِنْ حُرَّاسَانَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الرَّضَاعِ فَسَأَلُوهُ أَنْ يَجْعَلَهُمْ فِي حِلٍّ مِنَ الْخُمْسِ فَقَالَ مَا أَمَحَلَّ هَذَا تَمْحَضُونَ
الْمُودَةَ بِالسِّتِ كُمْ وَ تَزُوُونَ عَنَّا حَقًّا جَعَلَهُ اللَّهُ لَنَا وَ جَعَلْنَا لَهُ وَ هُوَ الْخُمْسُ لَا نَجْعَلُ أَحَدًا مِنْكُمْ فِي حِلٍّ

قوله عليه السلام: ممن تخاف بصيغته المتكلم، أو الغائب المجهول.

"سطوته" فى النهايه: السطو فى الأصل القهر و البطش.

قوله عليه السلام: فلا تزووه عنا يقال: زواه عنى أى صرفه و نحاه و قبضه عنى.

الحديث الثامن عشر: مجهول أيضا.

و فى الكافى: و بهذا الإسناد عن محمد بن زيد قال: قدم- إلى آخره.

قوله عليه السلام: ما أمحل هذا كأنه من المحال، أى: هذان الأمران لا يجتمعان، و هما خلوص الموده و المضايقه فى قليل من المال، فكأنكم أردتم الجمع بين المتنافيين و هو محال، و فيه بحسب اللفظ بعد لأنه من الحول. أو من المحل بمعنى انقطاع المطر و يبس

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار،

[الحديث ١٩]

١٩ وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَاشِمٍ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ الثَّانِي عِ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَيْهَلٍ - وَكَانَ يَتَوَلَّى لَهُ الْوَقْفَ بِقَمٍّ فَقَالَ يَا سَيِّدِي اجْعَلْنِي مِنْ عَشْرَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ فِي حِلٍّ فَإِنِّي أَنْفَقْتُهَا فَقَالَ لَهُ أَنْتَ فِي حِلٍّ فَلَمَّا خَرَجَ صَالِحٌ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عِ أَخَذَهُمْ يَثِبُ عَلَى أَمْوَالِ آلِ مُحَمَّدٍ - وَ أَيْتَامِهِمْ وَ مَسَاكِينِهِمْ وَ فُقَرَاءِهِمْ وَ أَبْنَاءِ سَبِيلِهِمْ فَيَأْخُذُهَا ثُمَّ يَجِيءُ فَيَقُولُ اجْعَلْنِي فِي حِلٍّ أ تَرَاهُ

الأرض. أو بمعنى الغش و الكيد و المكر، و لكل وجه.

في القاموس: المحل الكيد و المكر، و ككتاب الكيد و روم الأمر بالحيل و التدبير، و المكر و الجدال و العداوة، و محل به كاده بسعاه إلى السلطان. و قال:

المحال من الكلام بالضم ما عدل به عن وجهه، و أحال أتى به.

و قال: أمحضه الود أخلصه كمحضه.

الحديث التاسع عشر: و في الكافي: علي بن إبراهيم عن أبيه، قال: كنت - إلى آخره. و كذا في كتاب الغيبة. فالحديث حسن كالصحيح.

و في بعض نسخ الكتاب " و روى إبراهيم بن راشد " و هو تصحيف، و هذا الاسم غير مذكور في كتب الرجال.

قوله عليه السلام: يثب هو من الوثوب.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٤٠١

.....

في المصباح: وثب يثب من باب وعد قفز فهو وثاب، فيقال: أوثبته و واثبته من الوثوب. و العامه تستعمله بمعنى المبادره و المسارعه.

و قوله " أ تراه " على صيغه المجهول بمعنى الظن.

قال فى المنتقى: روى الشيخ هذا الحديث معلقا عن إبراهيم بن هاشم، وطريقه إليه مما لم يذكره فى مقدمه الكتاب لندور التعليق عنه، وهو فى الفهرست عن جماعه منهم الشيخ محمد بن

محمد بن النعمان، و أحمد بن عبدون، و الحسين بن عبيد الله كلهم، عن الحسن بن حمزه بن علي بن عبيد الله العلوي عن علي بن إبراهيم، عن أبيه.

و في المتن "علي أموال آل محمد" و الضمير الذي مع قوله "فيأخذ" مؤنث على وفقه، و حكاة العلامة في المختلف بهذه الصورة، و نسب الاحتجاج بالحديث إلى من نفى الرخصه من الأصحاب في الخمس مطلقا على وجه المعارضه لما دل على الإباحه من الأخبار.

و هو ظريف كيف؟ و موضوع الخبر كما ترى إنما هو مال الوقف، و المتصرف فيه ممن يتقى بشهادته الموافقه له على التحليل في وجهه، و التصريح بعد خروجه بكونه على غير وجهه، و دلاله قوله "يثب" على أن التولى و التصرف بطريق التعدى و أى معارضه في هذا لتلك الأخبار.

و اعلم أن ما دل على تحليل الفروج من الأخبار السالفه ينافى بظاهره ما في حديث علي بن مهزيار السابق، من التشديد في خمس الغنائم بعد التسامح في غيره، و دلاله ذلك على التفرقه بينهما في هذا المعنى كما بيناه هناك.

و وجه الجمع ليس بالخفي، فإن ذاك عام و أخبار التحليل خاصه، و سوقها

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٠٢

.....

ظاهر في إرادته ما يغنم من أمهات الأولاد، فإن التعليل متناول لجميع حصه الخمس و نهوضها للمقاومه أيضا واضح، فيخص بها العموم.

و بهذا الاعتبار لم نطلق القول هناك في إفاده الحديث لنفى تصرف الإمام عليه السلام في خمس الغنائم، بل قيدناه بكونه على حد التصرف في خمس الأرباح، و الاعتبار يساعد أيضا على هذا التخصيص لما في المنع، و لو في غير نصيبه من الحرج الذي تقضى الضروره النقليه بنفيه.

و

العجب من توجيه العلامة في المختلف لتناول التحليل جميع الحصه. ردا على ما قاله ابن الجنيد، من أن ذلك مقصور على نصيب المحلل، لأن التحليل إنما هو مما يملكه المحلل لا مما لا يملكه، وإنما إليه ولايه قبضه و تفرقة في أهله الذين سماهم الله لهم، بأن الآيه سقت لبيان المصرف، فله عليه السلام التصرف فيه بحسب ما يراه من المصالح.

و كيف يستقيم هذا التوجيه بعد الإطباق على وجوب القسمة؟ و لا يبعد أن يكون غرض ابن الجنيد أن تحليل الإمام لمن عليه الحق لا- يسقط عنه نصيب غيره، كما يستفاد من بعض الأخبار المطلقة في التحليل لا الظاهره في التعميم، و بتقدير أن يكون كلامه عاما.

فالوجه في رده بعد ما أشرنا إليه من إفاده أخبار الفروج لتناول الحصه بكمالها، أنها مخصصة لدليل القسمة، و لظاهر الآيه بعده، و أن تحليل الإمام لغير نصيبه إنما هو تبليغ للحكم عن المالك الحقيقي الذي له الخلق و الأمر، جلت آلاؤه و تقدست أسماؤه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٠٣

ظَنَّ أَنِّي أَقُولُ لَا أَفْعَلُ وَاللَّهِ لَيْسَاءَلَنَّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ سُؤَالًا حَيْثَاءُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ اعْلَمَ أَرْشَدَكَ اللَّهُ أَنَّ مَا قَدَّمْتُهُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي تَنَاوُلِ الْخُمْسِ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ إِنَّمَا وَرَدَ فِي الْمَنَاجِحِ خَاصَّةً لِلْعَلَّةِ الَّتِي سَلَفَ ذِكْرُهَا فِي الْأَثَارِ عَنِ الْأَئِمَّةِ ع لِتَطْيِيبِ وِلَادَةِ شَبَابِهِمْ وَ لَمْ يَرِدْ فِي الْأَمْوَالِ وَ مَا أَخْرَجْتُهُ عَنِ الْمُتَقَدِّمِ مِمَّا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الْخُمْسِ وَ الْإِسْتِبْدَادِ بِهِ فَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالْأَمْوَالِ يَدُلُّ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَا رَوَاهُ

قوله رحمه الله: و لم يرد في الأموال أي: في سائر الأموال، كما فهمه الأصحاب.

قوله

رحمه الله: و الاستبداد به عطف على الخمس، أى: ما ورد من التشديد فى استبداد الناس بحق آل الرسول من الخمس. من استبد فلان بالأمر: إذا تفرد به و انتزعه من أهله.

قال فى النهايه: فى حديث على عليه السلام " كنا نرى أن لنا فى هذا الأمر حقا فاستبددتم علينا " يقال: استبد بالأمر يستبد به استبدادا إذا انفرد به دون غيره.

قوله رحمه الله: فهو مختص بالأموال أى: بسائرها.

و قال السيد الداماد قدس سره: فإذا ن الأمه المسيه من حيث تعلق الرق برقيتها عين من الأعيان المملوكه باستفاده، فتكون رقيتها من حملة الأموال التى يجب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٠٤

.....

فيها الخمس، و من حيث منافع البضع الاستمتاع المتعلقه بها داخله فى باب المناكح الوارد فيه الإذن، فانتفاعات البضع مباحه بالنصوص الوارده عنهم عليهم السلام.

و لا- يجب إخراج الخمس فى الحل و الإباحه، و إن تعلق الخمس برقيتها و لوقيمه، لكونها مالا من الأموال و عينا من الأعيان المملوكه بالاكتساب، فإذا بيعت و جب الخمس فى ثمنها، كما فى سائر الأموال.

و بالجمله الملك على أربعة أضرب: ملك العين، و ملك المنفعه، و ملك الانتفاع و ملك الملك، كما هو المستبين للمتمهر فى علم الفقه، و باب المناكح من أبواب ملك الانتفاع، فالإذن فى إباحته لا يستلزم سقوط الخمس فى الأموال، فليفقه.

و قال رحمه الله: و قول الشيخ هنا لك فى التهذيب سديد حسن ما أحسنه و أسده، حيث كرر التصريح بأن الوارد عنهم عليهم السلام لنا فى باب الرخصه تسويغ التصرف و إباحه الانتفاع، لا سقوط الخمس عنا فى الأموال أصلا، فليعلم.

ثم قال رحمه الله: ربما ينساق إلى الأوهام القاصره من ظواهر النحرير المتأخرين،

كالعلامه و شيخنا المحقق الشهيد و جدى التحرير خاتم المحققين و من فى مرتبتهم قدس الله تعالى أسرارهم، أنهم فهموا من نصوص الرخصه فى باب المناكح سقوط الخمس فى المسيبات عن رقابهن و عن أثمانهن رأسا، و كذلك فى بابى المتاجر و المساكن.

قلت: حاشاهم عن سوء الفهم، و الحيود عن جاده الاستقامه، بل الذى أراه بهم هو أن مرامهم من ظواهر أقاويلهم، أن هذه النصوص مقتضاها عدم توقف حل التصرفات و إباحه الانتفاعات على إخراج الخمس، فليس يجب إخراج الخمس ليترتب عليه جواز التصرف و إباحه الانتفاع فى شىء من الأبواب الثلاثه، مع عدم سقوط الخمس فى الأموال المكتسبه أصلا، كما قاله الشيخ فى التهذيب،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٠٥

.....

و شيخه المفيد فى المقنعه، فالإحلال و الإباحه فى التصرفات و الانتفاعات التى هى من باب الحركات و الأعراض، و الخمس فى غنائم الأموال التى هى الأعيان و الجواهر، كما قد نبهنا عليه.

قال العلامه فى التحرير: قال ابن إدريس: المراد بالمتاجر أن يشتري الإنسان مما فيه حقوقهم عليهم السلام، و يتجر فى ذلك. قال: و لا يتوهم متوهم أنه إذا ربح فى ذلك المتجر شيئا لا يخرج منه الخمس.

و قال المحقق فى المعبر: و فى حال الغيبه لا بأس بالمناكح، و به قال المفيد و ألحق الشيخ المساكن و المتاجر. أما المناكح فلأنها مصلحه عامه يعسر التفصى منها، فوجب فى نظرهم عليهم السلام الإذن فى استباحه ذلك من دون إخراج حقهم، لا بمعنى أن الواطئ يطاء الحصه المختصه بالإباحه، بل لأن الذى يجب عليه الخمس يجوز أن يخرج قيمه، فكان الثابت فى الذمه هو قدر قيمه الحصه، فإذا عفا الإمام ملك الحصه

مالك الأمة و وطئ بالملك التام.

ثم قال: و قال ابن الجنيد، و نقل ما مر.

ثم قال السيد رحمه الله: و نحن نقول كلامه متجه في الحصه، و أما العفو عن الثابت في الذمه، و هو قدر قيمه الحصه، فلم يرد عنهم عليهم السلام في خبر من الأخبار أصلاً.

ثم إن وطئ الحصه بالإذن و الإباحه مما لا- فساد فيه، و لا- يصادمه قولهم " البضع لا يتبعض ". و أيضا إنما يتوهم التبعض فيما يتعين حصه لشريكه، بكونها بعينها ملكا طلقا له. و في باب الخمس ليس كذلك، إذ يجوز لمن عليه إخراج الخمس أن يخرج القيمه، فتكون قيمه الحصه ثابتة في الذمه، و الرقبه المسيبه بتمامها ملكا

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٠٦

.....

للوطء المحمس القيمه.

فإذا قد استبان الأمر و بأن حال قول شيخنا الشهيد في الدروس: في الغيبه تحل المناكح، كالأمه المسيبه، و لا يجب إخراج خمسها، و ليس من باب تبعض التحليل، و ليس حل بضع الأمه المسيبه من باب التحليل من الإمام حتى يلزم تبعض البضع، بل أنه من باب التمليك من الإمام للحصه أو للجميع.

ثم قال السيد: و التحقيق أن الحل هنا لك من باب التحليل من الإمام، ليس يلزم من ذلك تبعض البضع على ما يعلم بتدقيق التأمل. انتهى كلامه قدس سره.

و تركنا ذكر ما يرد عليه لظهوره للناقد البصير.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: لا- يبعد أن يقال: في الجمع يحمل ما دل على الإباحه على إباحه حق المبيح في الأيام الذي يبيحه، و يحمل ما دل على التحريم على تحريم حق المحرم، فإن حقهم عليهم السلام ينتقل من بعضهم إلى بعض بسبب انتقال الإمامه.

أو أن يقال: إن

المراد بما أبيع لنا هو الأشياء التي تنتقل إلينا ممن لا يرى الخمس، أو يعرف أنه لا يخرج كالمخالفين، مثلاً بأن يشتري منهم الجوارى، أو يتصرف في أرباح تجاراتهم، أو يشتري من المعادن التي لا تحصل إلا من عندهم، وإنا نعرف أنهم لا يرون وجوب الخمس فيها، لا الأشياء التي توجد عند الشيعة، فيجب في معادتهم الخمس، وكذا في أرباح تجاراتهم، وفيما يغنمونه من الغنائم والفوائد.

أو يقال: بإباحه ما يحصل ممن لا يرى الخمس دائماً، وتخصيص غيره في حق المبيع. وهو أظهر، لعموم ما دل على الإباحه و التحريم، فينبغي ملاحظه

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٠٧

[الحدِيث ٢٠]

٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ قَالَ كَتَبَ إِلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ ع وَ قَرَأْتُ أَنَا كِتَابَهُ إِلَيْهِ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ قَالَ الَّذِي أَوْجِبَتْ فِي سِنَتِي هَذِهِ وَ هَذِهِ سَنَةُ عِشْرِينَ وَ مِائَتَيْنِ فَقَطُ لِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي أَكْرَهُ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى كُلِّهِ خَوْفًا مِنَ الْإِنْتِشَارِ وَ سِأَفُسَّرُ لِمَكَ بَعْضُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى إِنْ مَوَالِيَّ أَسْأَلَ اللَّهُ صِيْلَاحَهُمْ أَوْ بَعْضَهُمْ قَصَرُوا فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فَعَلِمْتُ ذَلِكَ فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَطَهَّرَهُمْ وَ أَزَكِّيَهُمْ بِمَا فَعَلْتُ فِي عَامِي هَذَا مِنْ أَمْرِ الْخُمْسِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صِدْقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيَهُمْ بِهَا وَ صَلِّ عَلَيْهِمْ إِنْ صَلَّاتُكَ سَكَنَ لَهُمْ وَ اللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ. أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَ يَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ. وَ قُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَ رَسُولُهُ وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ سَتَرْدُونَ إِلَيَّ عَالِمِ الْغَيْبِ وَ الشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ

بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ وَلَمْ أُوجِبْ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فِي كُلِّ عَامٍ وَلَا أُوجِبُ عَلَيْهِمْ إِلَّا الزَّكَاةَ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا أُوجِبْتُ عَلَيْهِمْ
الْخُمْسُ فِي سِتِّي هَذِهِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الَّتِي قَدْ حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ وَلَمْ أُوجِبْ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فِي مَتَاعٍ وَلَا آتِيهِ وَلَا دَوَابٍّ وَلَا
خَدَمٍ وَلَا رِبْحٍ رِبْحَهُ فِي تِجَارَتِهِ وَلَا ضَيْعَةٍ

العموم على قدر الإمكان، و بما قلنا يشعر بعض الأحاديث، فتنبه.

الحديث العشرون: صحيح.

قال في المنتقى قلت: على ظاهر الحديث عده إشكالات ارتاب فيها بعض الواقفين عليه، ونحن نذكرها مفصلة ثم نحلها بما
يزيل عنه الارتباب بعون الله سبحانه.

الإشكال الأول: إن المعهود والمعروف من أصول الأئمة عليهم السلام أنهم

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٠٨

.....

خزنه العلم وحفظه الشرع، يحكمون بما استودعهم الرسول صلى الله عليه وآله وأنهم لا يغيرون الأحكام بعد انقطاع الوحي و
انسداد باب النسخ، فكيف يستقيم قوله عليه السلام في هذا الحديث "أوجبت في سنتي هذه ولم أوجب ذلك عليهم في كل
عام" إلى غير ذلك من العبارات الدالة على أنه عليه السلام يحكم في هذا الحق بما شاء واختار.

الثاني: إن قوله عليه السلام "ولا أوجب عليهم إلا الزكاة التي فرضها الله عليهم" ينافية قوله بعد ذلك "فأما الغنائم والفوائد فهي
واجبة عليهم في كل عام".

الثالث: إن قوله "وإنما أوجب عليهم الخمس في سنتي هذه من الذهب والفضة التي قد حال عليها الحول" خلاف المعهود، إذ
الحول يعتبر في وجوب الزكاة في الذهب والفضة لا الخمس، وكذا قوله "ولم أوجب ذلك عليهم في

متاع ولا آنيه ولا دواب ولا خدم، فإن تعلق الخمس بهذه الأشياء غير معروف.

الرابع: الوجه في الاقتصار على نصف السدس غير ظاهر، بعد ما علم من وجوب الخمس في الضياع التي تحصل منها المئونه، و يستفاد من الخبر الذي قبل هذا، أو غيره مما سيأتي.

إذا تقرر ذلك فاعلم أن الإشكال الأول مبنى على ما اتفقت فيه كلمه المتأخرين، من استواء جميع أنواع الخمس في المصرف، و نحن نطالبهم بدليله، و نضائقهم في بيان مأخذ هذه التسويه.

كيف؟ و في الأخبار التي بها تمسكهم و عليها اعتمادهم ما يؤذن بخلافها، بل ينادى بالاختلاف، كالخبر السابق عن أبي علي بن راشد. و يعزى إلى جماعه من القدماء في هذا الباب ما يليق أن يكون ناظرا إلى ذلك، و في خبر لا يخلو من جهاله في الطريق تصريح به أيضا، فهو عاضد للصحيح.

و هو الخبر الذي يرويه الشيخ عن محمد بن علي بن شجاع النيشابوري أنه

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٠٩

.....

سأل أبا الحسن الثالث عليه السلام عن رجل أصاب من ضيعته مائه كر- إلى آخره.

فإذا قام احتمال الخلاف فضلا عن إيضاح سبيله باختصاص بعض أنواع الخمس بالإمام عليه السلام، فهذا الحديث مخرج عليه و شاهد به.

و إشكال نسبه الإيجاب فيه بالإثبات و النفي إلى نفسه عليه السلام مرتفع معه، فإن له التصرف في ماله بأي وجه شاء أخذا و تركا.

و بهذا ينحل الإشكال الرابع أيضا، فإنه في معنى الأول، و إنما يتوجه السؤال عن وجه الاقتصار على نصف السدس بتقدير عدم استحقاقه عليه السلام للكل، فأما مع كون الجميع له فتعيين مقدار ما يأخذ و يدع راجع إلى مشيئته و ما

يراه من المصلحه، فلا مجال للسؤال عن وجهه.

و أما الإشكال الثاني، فممشأه نوع إجمال فى الكلام اقتضاه تعلقه بأمر معهود بين المخاطب و بينه عليه السلام، كما يدل عليه قوله " بما فعلت فى عامى هذا".

و سوق الكلام يشير إلى البيان، و ينبه على أن الحصر فى الزكاه إضافى مختص بنحو الغلات.

و منه يعلم أن قوله " و الفوائد" ليس على عمومه بحيث يتناول الغلات و نحوها بل هو مقصور على ما سواها، و يقرب أن يكون قوله " و الجائزه" و ما عطف عليه إلى آخر هذا الكلام تفسيراً للفائده و تنبيهاً على نوعها، و لا ريب فى مغايرته لنحو الغلات التى هى متعلق الحصر هناك.

ثم إن فى هذه التفرقه بمعونه ملاحظه الاستشهاد بالآيه، و قوله بعد ذلك " فليتعمد لإيصاله و لو بعد حين" دلالة واضحة على ما قلناه، من اختلاف حال أنواع الخمس، و أن خمس الغنائم و نحوها مما يستحقه أهل الآيه، ليس للإمام أن يرفع فيه و يضع على حد ماله فى خمس الغلات، و ما ذاك إلا للاختصاص هناك و الاشتراك هنا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤١٠

إِلَّا ضَيْعَهُ سَأْفَسُرُ لَكَ أَمْرَهَا تَخْفِيفاً مِّنِّي عَنِ مَوَالِيٍّ وَ مَنَّا مِّنِّي عَلَيْهِمْ لِمَا يَغْتَالُ السُّلْطَانُ

و بقى الكلام على الإشكال الثالث، و محصله: إن الأشياء التى عددها عليه السلام فى إيجابه للخمس و نفيه أراد بها ما يكون محصلاً مما يجب فيه الخمس فاقصر فى الأخذ على ما حال عليه الحول من الذهب و الفضة، لأن ذلك إماره الاستغناء عنه، فليس فى الأخذ منه ثقل على من هو بيده، و ترك التعرض لهم فى بقيه الأشياء المعدوده طلباً للتخفيف، كما صرح به عليه

السلام، انتهى كلامه رفع الله مقامه، و هو فى غاية المتانه.

و لى رى الى شرح الحديث: " و عبد الله " هو آخو أحمى الملقب ببنان.

" قال " أى: كل من أحمى و عبد الله.

" إليه " يعنى: إلى ابن مهزبار.

" أبو جعفر " يعنى: الجواد عليه السلام، و هذه السنه كانت سنه شهادته حيث طلبه المعتصم لعنه الله إلى بغداد و سمه.

" و سأفسر ذلك " و فى بعض النسخ " لك "، و هو أظهر، و فى الاستبصار " لك بقيته ".

" أو بعضهم " كان هذا الترديد و الإجمال لعدم كسر قلوب الشيعة.

" خذ من أموالهم صدقة " يدل على شمولها للخمس، و يمكن أن يكون الاستدلال بالطريق الأولى.

" التى قد حال عليها الحول " أى: بقيت زائده عن مؤنه السنه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٤١١

مِنَ أَمْوَالِهِمْ وَ لِمَا يَنْبُؤُهُمْ فِي ذَاتِهِمْ فَأَمَّا الْغَنَائِمُ وَ الْفَوَائِدُ فَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِمْ فِي كُلِّ عَامٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَ لِإِخْوَةِ الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسْكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَ مَا أَنْزَلْنَا عَلَى عِبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ - يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ وَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَ الْغَنَائِمُ وَ الْفَوَائِدُ يَرْحُمُكَ اللَّهُ فَهِيَ الْغَنِيمَةُ يَغْنُمُهَا الْمَرْءُ

قوله عليه السلام: لما يغتال السلطان فى النهايه يقال: غاله يغوله و اغتاله، إذا ذهب به و أهلكه.

قوله عليه السلام: و لما ينبوهم فى ذاتهم أى: فى أنفسهم من الخوف و التقيه و المذله.

و فى النهايه: النوائب جمع نائبه، و هو ما ينبو الإنسان، أى: ينزل به من المهمات و الحوادث.

قوله عليه السلام: فأما الغنائم كان المراد بها غير ربح التجاره و نحوها، بل غنيمه دار الحرب

و نحوها كذا قيل.

و الأظهر أن المراد بها مطلق الأرباح و الفوائد، و الظاهر أنه عليه السلام فسر الآيه بذلك، و كأنه عليه السلام صرح بها لئلا يتوهم جواز الجهاد مع هؤلاء في

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤١٢

وَ الْفَائِدَةُ يُفِيدُهَا وَ الْحَائِزَةُ مِنَ الْإِنْسَانِ لِلْإِنْسَانِ الَّتِي لَهَا خَطَرٌ عَظِيمٌ وَ الْمِيرَاثُ الَّذِي لَا يُحْتَسَبُ مِنْ غَيْرِ أَبِي وَ لَا ابْنٍ وَ مِثْلُ عَيْدُوٍّ
يُضْطَلَمُ فَيُؤْخَذُ مَالُهُ وَ مِثْلُ مَالٍ يُؤْخَذُ

تلك الأزمنه، و جوز أموال الخرميه لأنهم كانوا ملاحده، و لم يكن القتال لإعانه الظلمه بل لرفع البدع، مع أنه يحتمل أن لا يكون الأخذ بالقتال.

قوله عليه السلام: يفيدها أى: يستفيدها.

في القاموس: الفائدة ما استفدته من علم أو مال، و أفدت المال استفدته و أعطيته ضد.

قوله عليه السلام: التي لها خطر أى: قدر و منزله و عظم في أعين الناس.

قوله عليه السلام: و الميراث الذي لا يحتسب أى: لا يظن و لا يخطر بباله أنه يرثه. و الاصطلام: الاستئصال.

و أقول: المشهور بين الأصحاب و جوب الخمس في جميع أنواع التكسب من تجاره و صناعه و زراعه و غير ذلك، عدا الميراث و الصداق و الهبه.

و قال أبو الصلاح: يجب في الميراث و الهبه و الهديه أيضا.

و أنكروه ابن إدريس و قال: هذا شىء لم يذكره أحد من أصحابنا غير أبى الصلاح.

و لا يخفى أن كثيرا من الأخبار الداله على الخمس في هذا النوع شامل بعمومها

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤١٣

.....

لللكل، و استدل فى المنتهى بقول أبى الصلاح بهذا الخبر.

و لا يخفى أنه إنما يدل على وجوب الخمس فى الجائزه الخطيره و الميراث، إن كان ممن لا يحتسب،

لا مطلق الميراث و الهديه، إلا أن يقال: التقييد للتوسعه على الشيعة، كما وسع في غيرهما، و يؤيده عموم الآيه على بعض الوجوه و سائر الأخبار.

و قال السيد الداماد رحمه الله: قوله عليه السلام " فأما الغنائم " تفسير لقوله " سأفسر " و قوله " وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ " الآيه حجه على من أسقط الخمس فى هذه الأبواب مع الغيبه من سبيلين:

الأول: أنه عام بالقياس إلى المكلفين، و إلى غنائم الأموال جميعا إلى يوم القيامة، فتخصيص هذا العموم ليس له بد من مخصص شرعى، و الأخبار الصالحه للمخصصيه إنما مناطيقها و مداليلها إحلال الإبضاع و إباحه التصرفات، لا إسقاط شىء من الخمس أصلا.

الثانى: أن الله سبحانه جعل ما أوجبه من الخمس سته أسهم، فوجب كل سهم منها يدور مع وجوب سائر الأسهم ثبوتا و انتفاء، فإذا سقط وجوب حصه الإمام- و هى سهم الله و سهم رسوله و سهم ذى القربى- لزم سقوط الأسهم الثلاثه الباقيه، و لذلك لم يذهب أحد إلى القول بالفصل، و كان خرقا للإجماع المركب، و إسقاط تلك الأسهم الباقيه فى زمان الغيبه مما لا يتجه بوجه، فكذلك إسقاط حصه الإمام أيضا.

و ما محلوه من التوجيه أنه يجب دفع الجميع إلى الإمام، فإذا سقطت حصه الإمام سقط الجميع، لا يخفى ما فيه، فليتدبر و الله سبحانه ولى الإفاضه و العصمه.

و قوله عليه السلام " فهى الغنيمه " يستبين من هذا النص و ما فى معناه من النصوص أن المراد من الغنيمه و الربح فى باب الخمس كلما يستفيده، أو يكتسبه

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤١٤

لَا يُعْرَفُ لَهُ صَاحِبُهُ وَ مِنْ ضَرَبِ مَا صَارَ إِلَى قَوْمٍ مِنْ مَوَالِيٍّ مِنْ أَمْوَالِ الْخُرْمِيِّهِ الْفَسَقَةِ فَقَدْ

عَلِمْتُ أَنَّ أَمْوَالَ عِظَامًا صَارَتْ إِلَى قَوْمٍ مِنْ مَوَالِيٍّ فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُوصِلْ إِلَى وَكَيْلِي وَ مَنْ كَانَ نَائِبًا بَعِيدَ الشَّقَةِ فَلْيَتَعَمَّدْ لِإِيصَالِهِ وَ لَوْ بَعِيدَ حِينٍ فَإِنَّ نِيَّةَ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ فَأَمَّا الَّذِي أُوجِبُ مِنَ الْغَلَّاتِ وَ الضِّيَاعِ فِي كُلِّ عَامٍ فَهُوَ نِصْفُ السُّدُسِ مِمَّنْ كَانَتْ ضَيْعَتُهُ تَقُومُ بِمُؤْتَتِهِ وَ مَنْ كَانَتْ ضَيْعَتُهُ لَا تَقُومُ بِمُؤْتَتِهِ فَلَيْسَ

الإنسان مجاناً لا بعوض مالي، حتى أجره الصائغ و الخياط و النساج و الغزل فيما تغزله النسوان مثلاً.

فإذا اشترى شيئاً مما يدخل في باب الخمس لم يجب عليه إخراج خمسه، و إن كان البائع لم يخمسه، لأنه أخذه بعوض، فليس هو بالنسبة إليه من الغنائم و الأرباح.

و أما إذا انتقل إليه يارث أو هبه أو ما يجري مجرى ذلك، فعليه فيه إخراج الخمس، سواء عليه أ كان المورث أو الواهب خمسه أم لا، و كذلك جوائز السلاطين و ما في حكمها.

و قال: قوله "بعيد الشقه" تفسير لقوله "نائياً". انتهى.

قوله عليه السلام: من أموال الخرمية في الصحاح: تخرم أي دان بدين الخرمية، و هم أصحاب التناسخ و الإباحه قوله عليه السلام: شىء من ذلك أي: الخمس، أو جميع المال، لأن الحرب كان بغير إذنه عليه السلام.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤١٥

عَلَيْهِ نِصْفُ سُدُسٍ وَ لَا غَيْرُ ذَلِكَ.

فَمَنْ قَالَ قَاتِلٌ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ عَلَى مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ لُزُومِ الْخُمْسِ فِيهَا وَ فِي الْغَنَائِمِ مَا وَصَيْتُمْ مِنْ وَجُوبِ إِخْرَاجِ الْخُمْسِ مِنْهَا وَ كَانَ حُكْمُ الْأَرْضِينَ مِمَّا بَيْنْتُمْ مِنْ وَجُوبِ اخْتِصَاصِ التَّصْرِيفِ فِيهَا بِالْأَنْمَةِ عِ إِمَّا لِأَنَّهَا يَخْتَصُّونَ بِرَقَبَتِهَا دُونَ سَائِرِ النَّاسِ مِثْلُ الْأَنْفَالِ وَ الْأَرْضِينَ الَّتِي يَنْجَلِي أَهْلُهَا عَنْهَا أَوْ

لِلزُّومِ التَّصَيُّرُ فِيهَا بِالتَّقْبِيلِ وَ التَّضْمِينِ لَهُمْ مِثْلُ أَرْضِ الْخَزَاجِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا فَيَجِبُ أَنْ لَا يَحِلَّ لَكُمْ مَنَاحِجٌ وَ لَا يَتَخَلَّصَ لَكُمْ مَتَجَرٌ وَ لَا يَسُوغَ لَكُمْ مَطْعَمٌ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ وَ سَبَبٌ مِنَ الْأَسْبَابِ قِيلَ لَهُ إِنَّ الْأَمْرَ وَ إِنْ كَانَ عَلَى مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ السُّؤَالِ مِنْ اخْتِصَاصِ الْمَأْتَمَةِ عِ بِالْتَّصَيُّرِ فِي هَيْدَةِ الْأَشْيَاءِ فَإِنَّ لَنَا طَرِيقًا إِلَى الْخَلَاصِ مِمَّا أَلَزَمْتُمُونَاهُ- أَمَّا الْغَنَائِمُ وَ الْمَتَاجِرُ وَ الْمَنَاحِجُ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا مِمَّا يَجِبُ لِلْإِمَامِ فِيهِ الْخُمْسُ فَإِنَّهُمْ عِ قَدْ أَبَاحُوا لَنَا ذَلِكَ وَ سَوَّغُوا لَنَا التَّصَيُّرَ فِيهِ وَ قَدْ قَدَّمْنَا فِيمَا مَضَى ذَلِكَ وَ يُؤَكِّدُهُ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

قوله عليه السلام: بعيد الشقه فى النهايه: فيه " إنا نأتىكم من شقه بعيدة " و الشقه السفر الطويل.

قوله عليه السلام: فإن نيه المؤمن أى: عزمه على الفعل خير من عمله، فإنه يثاب عليه بدون مشقه الفعل، و يمكنه نيه ما لا يقدر عليه و يثاب بها، و العزم لا رياء فيه غالبا بخلاف الفعل.

و قال السيد المرتضى رضى الله عنه: أى خير من جملة أعماله يثاب عليه،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤١٦

[الحدیث ٢١]

٢١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ أَبِي عُمَارَةَ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ النَّضِيرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنَّ لَنَا أَمْوَالًا مِنْ غَلَّاتٍ وَ تِجَارَاتٍ وَ نَحْوِ ذَلِكَ وَ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ لَكَ فِيهَا حَقًّا قَالَ فَلِمَ أَخْلَلْنَا إِذَا لَشَّيَعَتْنَا إِلَّا لِتَطْيَبِ وَ لَادَتُهُمْ وَ كُلُّ مَنْ وَالَى آبَائِي فَهُمْ فِي حِلٍّ مِمَّا فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ حَقِّنَا فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ

و هو مناسب أيضا.

و معانى هذه الفقره و وجوها كثيره أوردتها

فى بعض مؤلفاتى.

الحديث الحادى و العشرون: مجهول.

قال فى المنتقى بعد نقل هذا الخبر: لا يخفى قوه دلاله هذا الحديث على تحليل حق الإمام عليه السلام فى خصوص النوع المعروف فى كلام الأصحاب بالأرباح، فإذا أضفته إلى الأخبار السالفه الداله بمعونه ما حققناه على اختصاصه عليه السلام بخمسها، عرفت وجه مصير بعض قدمائنا إلى عدم وجوب إخراجها بخصوصه فى حال الغيبه، و تحققت أن استضعاف المتأخرين ناش من قله التفحص عن الأخبار و معانيها، و القناعه بميسور النظر فيها.

ثم إن للحديث اعتضادا بعده روايات تأتي بما تضمنه حديث أبى على بن راشد السالف من اشتراط وجوب هذا النوع بالإمكان. و ظاهر سوق الحديث إرادته إمكان الوصول إلى الوكيل الخاص، و الموكل أولى بالحكم كما لا يخفى، بخلاف الوكيل العام. انتهى.

ثم احتج على ذلك بحديث القماط و نقله عن الفقيه، و ذكر أنه أن لم يكن صحيحا من حيث السند، لكنه ادعى الصدوق صحه أخباره.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤١٧

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَارٍ قَالَ قَرَأْتُ فِي كِتَابِ لِأَبِي جَعْفَرٍ ع- مِنْ رَجُلٍ يَسْأَلُهُ أَنْ يَجْعَلَهُ فِي حِلٍّ مِنْ مَأْكَلِهِ وَ مَشْرَبِهِ مِنَ الْخُمْسِ فَكَتَبَ بِخَطِّهِ مَنْ أَعْوَزَهُ شَيْءٌ مِنْ حَقِّي فَهُوَ فِي حِلٍّ.

[الحديث ٢٣]

٢٣ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ بُرَيْدٍ عَنِ الْفَضِيلِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ وَجَدَ بَرْدَ حُبْنًا فِي كَبِدِهِ فَلْيَحْمِدِ اللَّهَ عَلَى أَوَّلِ النَّعْمِ قَالَ قُلْتُ جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا أَوَّلُ النَّعْمِ قَالَ طِيبُ الْوِلَادَةِ ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع- قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لِفَاطِمَةَ ع أَحْلِي نَصِيْبَكَ مِنَ الْفَيْءِ لِأَبَائِ شَيْعَتِنَا لِيَطْبِئُوا ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّا أَحْلَلْنَا أُمَّهَاتِ شَيْعَتِنَا لِأَبَائِهِمْ لِيَطْبِئُوا

ثم نقله عن الشيخ و قال: و ضعف هذا الطريق ظاهر على المشهور من حال ابن سنان، لكن فى روايه أبى جعفر عنه له نوع جبر يعرفه الممارس، و بالجمله فهذا القدر فى مقام التأييد خير كثير.

و ينبغى أن يعلم أن ما يقع فى أوهام بعض القاصرين من معارضه هذه الاعتبارات بالاحتياط على تقدير تسليمه إنما يتم فى حق المخرج على بعض الوجوه لا الحاكم، فإن الحق فى مثله لا يتعين إلا برضا المستحق أو وكيله، و حيث لا دليل على التوكيل هنا،

فبما ذا يحصل اليقين و النيايه العامه لا ينهض دليلها بتناول هذا الموضوع، انتهى كلامه أعلى الله مقامه.

الحديث الثاني و العشرون: صحيح.

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٤١٨

[الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ وَ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَ مُحَسِّنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُوسُفَ
جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّدَانٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ طَلْحَةَ صَاحِبِ السَّابِرِيِّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ بَيَّاعِ الْأَكْسِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَوْسَعُ عَلِيٍّ
شِيعَتَنَا أَنْ يُنْفِقُوا مِمَّا فِي أَيْدِيهِمْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا قَامَ قَائِمُنَا

ع حَرَمَ عَلَى كُلِّ ذِي كَنْزٍ كَنْزَهُ حَتَّى يَأْتُوهُ بِهِ يَسْتَعِينُ بِهِ.

فَأَمَّا الْأَرْضُونَ فَكُلُّ أَرْضٍ تَعَيَّنَ لَنَا أَنَّهَا مِمَّا قَدْ أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا فَإِنَّهُ يَصِحُّ لَنَا التَّصَرُّفُ فِيهَا بِالشَّرَاءِ مِنْهُمْ وَالمُعَاوَضَةِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا وَ أَمَّا أَرْضِي الخِرَاجِ وَ أَرْضِي الأَنْفَالِ وَ النَّبِيِّ قَدْ انجَلَى أَهْلُهَا عَنْهَا فَإِنَّا قَدْ أَبْحَنَّا أَيْضاً التَّصَرُّفَ فِيهَا مَا دَامَ الإِمَامُ ع مُسْتَبْرَافاً فَإِذَا ظَهَرَ يَرَى هُوَ ع فِي ذَلِكَ رَأْيُهُ فَنَكُونُ نَحْنُ فِي تَصَرُّفِنَا غَيْرَ آثِمِينَ وَ قَدْ قَدَّمْنَا مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضاً مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٥]

٢٥ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ رَأَيْتُ أَبَا سَيَّارٍ مِسْمَعِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بِالمَدِينَةِ وَ قَدْ كَانَ حَمَلَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَالاً فِي تِلْكَ السَّنَةِ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ فَقُلْتُ لَهُ لِمَ رَدَّ عَلَيْكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع المَالَ الَّذِي حَمَلْتَهُ إِلَيْهِ فَقَالَ إِنِّي قُلْتُ لَهُ حِينَ حَمَلْتُ إِلَيْهِ المَالَ إِنِّي كُنْتُ وُلِّيتُ العُوصَ فَأَصَبْتُ أَرْبَعِمِائَةَ أَلْفِ دِرْهَمٍ وَ قَدْ جِئْتُ بِخُمْسِهَا ثَمَانِينَ أَلْفِ دِرْهَمٍ

الحديث الرابع و العشرون: ضعيف.

قوله: فأما الأرضون: هذا كلام الشيخ رحمه الله.

الحديث الخامس و العشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤١٩

وَ كَرِهْتُ أَنْ أَحْبِسَ بِهَا عَنْكَ أَوْ أَعْرِضَ لَهَا وَ هِيَ حَقُّكَ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَكَ فِي أَمْوَالِنَا فَقَالَ وَ مَا لَنَا مِنَ الأَرْضِ وَ مَا أَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهَا إِلَّا الخُمْسُ يَا أَبَا سَيَّارٍ الأَرْضُ كُلُّهَا لَنَا فَمَا أَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهَا مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ لَنَا قَالَ قُلْتُ لَهُ أَنَا أَحْمِلُ إِلَيْكَ المَالَ كُلَّهُ فَقَالَ لِي يَا أَبَا سَيَّارٍ قَدْ طَيَّبْنَاكَ لَكَ وَ حَلَلْنَاكَ مِنْهُ فَضُمَّ إِلَيْكَ مَالَكَ وَ

كُلَّ مَا كَانَ فِي أَيْدِي شَيْعَتِنَا مِنَ الْأَرْضِ فَهُمْ مُحَلَّلُونَ وَيَحِلُّ لَهُمْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَقُومَ قَائِمُنَا - فَيَجْبِيهِمْ طَسَقَ مَا كَانَ فِي أَيْدِي سِوَاهُمْ فَإِنَّ كَسْبَهُمْ مِنَ الْأَرْضِ حَرَامٌ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَقُومَ قَائِمُنَا فَيَأْخُذَ الْأَرْضَ مِنْ أَيْدِيهِمْ وَيُخْرِجَهُمْ عَنْهَا صَغْرَةً

قوله: أو أعرض لها في بعض النسخ "أعرض" أي: أتعرض لها و أتصرف فيها.

و في النهاية: يقال: عرض لى الشىء و أعرض و تعرض و اعترض بمعنى، و الـاعتراض هو الظهور و الدخول فى الباطل و الامتناع من الحق، و اعترض فلان الشىء تكلفه.

قوله عليه السلام: فما لنا استفهام إنكارى، و كون الأرض كلها لهم لا ينافى حلها لشيعتهم بتحليلهم لهم، و أما لغير شيعتهم فهي حرام عليهم.

و يمكن أن يكون المعنى أنهم أولى بالنفس و المال، و يجوز لهم أخذ كل ما فى يد غيرهم، إذا عرفوا المصلحة فى ذلك، و على المشهور حملوه على الأنفال.

قوله عليه السلام: فيجيبهم فى بعض النسخ "فيحسبهم".

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٢٠

[الحديث ٢٦]

٢٦ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ

و فى القاموس: جبي الخراج كرمى و سعى جبايه و جباهه بكسرهما، و القوم، و منهم و الماء فى الحوض جبا مثلثة و جبيا جمعه.

و فى الكافى: فيجيبهم طسق ما كان فى أيديهم، و أما ما كان فى أيدي غيرهم فإن كسبهم - إلى آخره.

و فى الصحاح: الطسق خراج الأرض، فارسى معرب.

و قال الفاضل التستري رحمه الله: كذا فى غيره من النسخ، و لعل فيه سقطا، و حاصله أن ما سواهم فإن كسبهم. انتهى.

و قال فى المنتقى قلت: قوله "فيجيبهم" ينبغى أن يكون حرف المضارعه فيه مضموما، على أنه

من أجبى بزياده الهمزه، لتعديه الفعل المتعدى إلى مفعول ثان، و المعنى يصيرهم جباه لخراج ما كان فى أيدى غير الشيعة.

و لا يرد على هذا التوجيه خلو ما يحضر من كلام أهل اللغة عن ذكر استعمال أجبى فى هذا المعنى، بملاحظه ما تقرر فى محله، من أن زياده الهمزه فى مثلها لمعانيها المعهودة موقوف على السماع.

لأننا نجيب بأن وقوعه فى هذا الحديث وجه من السماع، و احتمال خلافه يخرج الكلام عن الإفاده فلا يصار إليه انتهى.
و فى القاموس: الصاغر الراضى بالذل، و الجمع صغره ككتبه.

الحديث السادس و العشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٢١

عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَبَلِ يَسْأَلُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع - عَنْ رَجُلٍ أَخَذَ أَرْضًا مَوَاتًا تَرَكَهَا أَهْلُهَا فَعَمَرَهَا وَ أَكْرَى أَنْهَارَهَا وَ بَنَى فِيهَا بُيُوتًا وَ غَرَسَ فِيهَا نَخْلًا وَ شَجَرًا قَالَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع يَقُولُ مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَهِيَ لَهُ وَ عَلَيْهِ طَسَقُهَا يُؤَدِّيهِ إِلَى الْإِمَامِ فِي حَالِ الْهُدْنَةِ فَإِذَا ظَهَرَ الْقَائِمُ ع فَلْيُؤَطَّنْ نَفْسَهُ عَلَى أَنْ تُؤْخَذَ مِنْهُ.

[الحديث ٢٧]

٢٧ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرِو الْخُنَعَمِيِّ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ النَّضِيرِيِّ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ ع فَجَلَسْتُ عِنْدَهُ فَإِذَا نَجِيَّهُ قَدْ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ فَأَذِنَ لَهُ فَدَخَلَ فَجِئًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ قَالَ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَاللَّهِ مَا أُرِيدُ بِهَا إِلَّا فَكَأَنَّكَ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ فَكَأَنَّهُ رَقَّ لَهُ فَاسْتَوَى جَالِسًا فَقَالَ لَهُ يَا نَجِيَّهُ سَلْنِي فَلَا تَسْأَلْنِي الْيَوْمَ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكَ بِهِ قَالَ جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا تَقُولُ

فِي فُلَانٍ وَ فُلَانٍ قَالَ يَا نَجِيَّهُ إِنَّ لَنَا الْخُمْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَ لَنَا الْأَنْفَالَ وَ لَنَا صَفْوَ الْأَمْوَالِ وَ هُمَا وَ اللَّهُ أَوَّلُ مَنْ ظَلَمْنَا حَقَّنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَ أَوَّلُ مَنْ حَمَلَ النَّاسَ عَلَى رِقَابِنَا وَ دِمَاؤُنَا فِي أَعْنَاقِهِمَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِظُلْمِنَا أَهْلَ الْبَيْتِ وَ إِنَّ النَّاسَ لَيَتَقَلَّبُونَ فِي حَرَامٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِظُلْمِنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فَقَالَ نَجِيَّهُ إِذَا لِلَّهِ وَ إِذَا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ هَلَكْنَا وَ رَبُّ الْكَعْبَةِ قَالَ فَرَفَعَ فَرَفَعَهُ عَنِ الْوَسَادَةِ فَاسْتَقْبَلَ الْقَبْلَةَ فَدَعَا بِدُعَاءٍ لَمْ أَفْهَمْ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا أَنَا

و في النهاية: الهدنة بالضم السكون، و الهدنه الصلح و المودعه بين المسلمين و الكفار و بين كل المتحاربين.

الحديث السابع و العشرون: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٢٢

سَمِعْنَاهُ فِي آخِرِ دُعَائِهِ وَ هُوَ يَقُولُ - اللَّهُمَّ إِنَّا قَدْ أَحْلَلْنَا ذَلِكَ لِشِيعَتِنَا - قَالَ ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَيْنَا بِوَجْهِهِ وَ قَالَ يَا نَجِيَّهُ - مَا عَلَى فِطْرَةِ إِبْرَاهِيمَ عَ غَيْرُنَا وَ غَيْرِ شِيعَتِنَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ إِنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحِهِ التَّصَرُّفِ لَكُمْ فِي هَيْدَةِ الْأَرْضِينَ وَ لَمْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ يَصِحُّ لَكُمْ تَمَلُّكُهَا بِالشَّرَاءِ وَ الْبَيْعِ فَإِذَا لَمْ يَصِحَّ الشَّرَاءُ وَ الْبَيْعُ فَمَا يَكُونُ فَوْعًا عَلَيْهِ أَيْضًا لَا يَصِحُّ مِثْلُ الْوَقْفِ وَ النَّحْلِ وَ الْهَبِّ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ قِيلَ لَهُ إِنَّا قَدْ قَسَمْنَا الْأَرْضِينَ فِيمَا مَضَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ أَرْضُ يُسَلِّمُ أَهْلُهَا عَلَيْهَا فَهِيَ تُتْرَكُ فِي أَيْدِيهِمْ وَ هِيَ مِلْكٌ لَهُمْ فَمَا يَكُونُ حُكْمُهُ هَذَا الْحُكْمَ صَحَّ لَنَا شِرَاؤُهَا وَ بَيْعُهَا وَ أَمَّا الْأَرْضُونَ الَّتِي تُؤْخَذُ عَنْوَةً أَوْ يُصَالِحُ أَهْلُهَا عَلَيْهَا فَقَدْ أُبْحِنَا شِرَاءَهَا وَ بَيْعَهَا لِأَنَّ لَنَا فِي ذَلِكَ قِسْمًا لِأَنَّهَا أَرْضِي

الْمُسْلِمِينَ وَ هَذَا الْقِسْمُ أَيْضاً يَصِحُّ الشَّرَاءُ وَ الْبَيْعُ فِيهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَ أَمَّا الْأَنْفَالُ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا فَلَيْسَ يَصِحُّ تَمَلُّكُهَا بِالشَّرَاءِ وَ
الْبَيْعِ وَ إِنَّمَا أُبَيِّحُ لَنَا التَّصَرُّفُ حَسْبُ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْقِسْمِ الثَّانِي مَا رَوَاهُ

قوله رحمه الله: و أما الأرضون التي تؤخذ عنوه أقول: اختلف كلام الأصحاب في الأراضي التي فتحت عنوه، ففي باب الخمس أطلقوا وجوبه في المنقول وغيره، و في باب أحكام الأرضين أطلقوا حكم الأرضين و أنها كلها للمسلمين، و لم يستثنوا الخمس.

و الشيخ صرح في بعض المواضع أنه حكم ما بقى بعد الخمس، و ظاهر القدماء و أكثر الأخبار عدم إخراج الخمس منها.

و لم أر في سير رسول الله صلى الله عليه و آله في أهل مكة و أهل خيبر و غيرها إخراج الخمس، و لو أخرجها فلم لم يتميز من غيرها.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٢٣

.....

و قد يقال: إنه أعطى عوض الأراضي من المنقولات حق أرباب الخمس، و هو أيضا مشكل، لأنه لم ينقل ذلك، و أيضا كيف يعطى عوض الأراضي التي في أيدي المسلمين إلى يوم القيامة من حصه الموجودين وقت الصلح؟.

و قد صرح أبو الصلاح الحلبي رحمه الله باختصاص الخمس بالمنقول، حيث قال في الكافي: فرض الخمس مختص بالمال المستفاد بالحرب من الكفار من مال، أو رقيق، أو كراع، أو سلاح، أو غير ذلك مما يصح نقله قليله و كثيره، و ما بلغ من الكنوز ما نجب فيه أو في مثل قيمته الزكاه، و ما بلغ من المأخوذ من المعادن و المخرج بالغوص قيمته ديناراً فما زاد، و ما فضل عن مؤونه الحول على الاقتصاد من كل مستفاد

بتجاره، أو صناعه، أو زراعته، أو هبه، أو صدقه، أو ميراث، أو غير ذلك من وجوه الإفاده، و كل ما اختلط حلاله بحرامه، و لم يتميز أحدهما من الآخر، و لا تعين مستحقه.

ثم قال فى كتاب الجهاد فى أقسام الأرضين: و أما الأرض المأخوذه عنوه، فىلزم الناظر تقييلها بما يراه مده معلومه، و يشترط على متقبلها إخراج الزكاه من أصل ما يخرج من الأصناف الأربعة إلى أهلها، و أخذ ما يبقى عن شرط القبالة، فىصرف إلى أنصار الإسلام.

فإن قصر المزارع فى عمارتها و زراعتها، كان له فسخ العقد و أخذ الأرض منه و تسليمها إلى من يراه، و له صرف ذلك فى مصالح الإسلام و سد ثغوره و تقويته بالخيل و السلاح على أعدائه، و لا يجوز لأحد أن يعترض عليه فى ذلك.

و [هذا] ظاهر كثير من الأصحاب ذلك، لا سيما فى باب أحكام الأرضين،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٢٤

.....

و عند بعضهم أنها كذلك بعد إخراج الخمس لأهله.

و فى بعض حواشى القواعد، لما ذكر المصنف " و يخرج منه الخمس ":

هذا فى حال ظهور الإمام، و أما فى حال الغيبه، ففى الأخبار ما يدل على أنه لا خمس فيه.

أقول: لا يخفى أنه لا دلالة فى الأخبار على اختصاص الحكم بحال الغيبه، بل ظاهرها العموم.

و قال فى المنتهى: الأرضون على أربعة أقسام: أحدها ما يملك بالاستغنام و يؤخذ قهرا بالسيف، فإنها تكون للمسلمين قاطبه، ذهب إليه علماءنا أجمع.

ثم قال بعد نقل مسائل فى مسأله أرض السواد و بيان كونها مفتوحه عنوه قال الشيخ رحمه الله: و الذى يقتضيه المذهب أن هذه الأراضى و غيرها من البلاد التى فتحت عنوه يخرج خمسها لأرباب الخمس، و

أربعة الأخماس الباقية يكون للمسلمين قاطبه، الغانمين و غيرهم سواء فى ذلك، و يكون للإمام النظر فيها و تقيلها و تضمينها بما شاء، و يأخذ ارتفاعها و يصرفه فى مصالح المسلمين، و ما ينوبهم من سد الثغور و تقويه المجاهدين و بناء القناطر و غير ذلك.

و ليس للغانمين فى هذه الأرضين على وجه التخصيص شىء، بل هم و المسلمون فيه سواء، و لا يصح بيع شىء من هذه الأرضين، و لا هبته، و لا معاوضته، و لا تملكه، و لا وقفه، و لا رهنه، و لا إجارته، و لا إرثه، و لا يصح أن يبنى دورا و منازل و مساجد و سقايات، و لا غير ذلك من أنواع الذى يتبع الملك. و متى فعل شىء من ذلك، كان التصرف باطلا و هو باق على الأصل.

ثم قال رحمه الله: و على الروايه التى رواها أصحابنا أن كل عسكر أو فرقه غزت بغير أمر الإمام فغنمت، تكون الغنيمه للإمام خاصه، تكون هذه الأرضون

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٢٢٥

.....

و غيرها مما فتحت بعد الرسول، إلا ما فتح فى أيام أمير المؤمنين عليه السلام، إن صح شىء من ذلك تكون للإمام خاصه، و تكون من جمله الأنفال التى له خاصه لا يشركه فيها غيره. انتهى.

و قال رحمه الله فى التذكرة فى كتاب الخمس فى باب ما يجب فيه: و هو أصناف: الأول الغنائم المأخوذه من دار الحرب ما حواه العسكر و ما لم يحوه، أمكن نقله كالثياب و الدواب و غيرها، أو لا كالأراضى و العقارات.

و قال فى باب كتاب الجهاد: الأرضون على أربعة أقسام: الأول- ما يملك بالاستغنام من الكفار و تؤخذ قهرا

بالسيف، و هي تملك بالاستيلاء كما تملك المنقولات، و يكون للمسلمين قاطبه لا يختص بها المقاتله، بل يشاركهم غيرهم من المسلمين، و لا- يفضل الغانمون على غيرهم أيضا، بل هي للمسلمين قاطبه، ذهب إليه علماؤنا أجمع، و به قال مالك لما رواه العامه عن النبي صلى الله عليه و آله إنه فتح هوازن و لم يقسمها.

و من طريق الخاصه قول الكاظم عليه السلام فى حديث طويل: و الأرض التى فتحت عنوه- إلى قوله: و يأخذ الباقي، فيكون ذلك أرزاق أعوانه على دين الله و فى مصلحه ما ينوبه من تقويه الإسلام و تقويه الدين، و فى وجوه الجهاد و غير ذلك مما فيه مصلحه العامه ليس لنفسه من ذلك قليل و لا كثير يعنى الإمام.

و قال الشافعى: يقسم بين الغانمين كسائر الأموال، و به قال أنس بن مالك و الزبير و بلال.

و قال الثورى: يتخير الإمام بين القسمة و الوقف على المسلمين، و رواه العامه عن على عليه السلام.

و قال أبو حنيفه: يتخير الإمام بين قسمتها و وقفها، و أن يقر أهلها عليها، و يضرب

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٢٦

[الحديث ٢٨]

٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو بُزْدَةَ بْنُ رَجَاءٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع كَيْفَ تَرَى فِي شِرَاءِ أَرْضِ الْخَرَاجِ قَالَ وَ مَنْ يَبِيعُ ذَلِكَ هِيَ أَرْضُ الْمُسْلِمِينَ قَالَ قُلْتُ يَبِيعُهَا الَّذِي هِيَ فِي يَدِهِ قَالَ وَ يَصْنَعُ بِخَرَاجِ الْمُسْلِمِينَ مَاذَا تَمَّ قَالَ لَا بَأْسَ اشْتَرَى حَقَّهُ مِنْهَا وَ يُحَوَّلُ حَقُّ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ لَعَلَّهُ يَكُونُ أَقْوَى عَلَيْهَا وَ أَمَلًا بِخَرَاجِهِمْ مِنْهُ.

[الحديث ٢٩]

٢٩ وَ رَوَى عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الشُّرَاءِ مِنْ أَرْضِ الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى فَقَالَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ قَدْ ظَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ص عَلَى أَهْلِ

عليهم الخراج يصير حقا على رقبه الأرض لا يسقط بالإسلام.

ثم نقل من الشيخ ما مر فيما نقلنا من المنتهى، فظهر تشويش كلامهم فى هذا الباب، و عدم إخراج الخمس من الأراضى أقوى، نظرا إلى أكثر الأخبار، لا سيما مرسله حماد بن عيسى عن الكاظم عليه السلام، كما رواه الشيخ و أشار إليه فى التذكرة.

الحديث الثامن و العشرون: صحيح.

قال الفاضل التستري رحمه الله: لعله إنما يدل على صحه شراء استحقاقه منها لا شراء رقبه الأرض، فإن لم يصح الوقف إلا بالنظر

إلى الرقبه أشكل حكم الوقف عليه. انتهى.

و فى النهايه: فيه " لنا رقاب الأرض " أى: نفس الأرض.

الحديث التاسع و العشرون: حسن موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٤٢٧

خَيْرَ فَخَارَجَهُمْ عَلَى أَنْ يَتْرَكَ الْأَرْضَ بِأَيْدِيهِمْ يَعْمَلُونَهَا وَيَعْمُرُونَهَا فَلَا أَرَى بِهَا بَأْسًا لَوْ أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ مِنْهَا شَيْئًا وَ أَيُّمَا قَوْمٍ أَحْيَوْا
شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ وَعَمِلُوهَا فَهُمْ أَحَقُّ

بِهَا وَ هِيَ لَهُمْ.

[الحدیث ٣٠]

٣٠ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِشِرَائِهَا فَإِنَّهَا إِذَا كَانَتْ بِمَنْزِلَتِهَا فِي أَيْدِيهِمْ يُودَى عَنْهَا كَمَا يُودَى عَنْهَا.

[الحدیث ٣١]

٣١ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيْسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الشَّرَاءِ مِنْ أَرْضِ الْجَزِيَّةِ قَالَ فَقَالَ اشْتَرِهَا فَإِنَّ لَكَ مِنَ الْحَقِّ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ.

[الحدیث ٣٢]

٣٢ وَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

الحدیث الثلاثون: موثق.

و لا یبعد إرجاع ضمير " عنه " إلى الصفار.

و فی بعض النسخ " عن علی بن حماد " .

و علی الأصل لا یبعد أن یكون علی بن حديد، فالخبر ضعيف، و كذا ما بعده.

الحدیث الحادی و الثلاثون: موثق.

قوله علیه السلام: فإن لك من الحق أى: للشیعة حقوق كثيرة فى أموال الكفار و المخالفين، لتحليل الأئمة الراشدين صلوات الله عليهم أجمعين.

الحدیث الثانی و الثلاثون: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٢٨

أَنَّهُ قَالَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ كُنْتُمْ إِلَى أَنْ تُرَادُوا أَقْرَبَ مِنْكُمْ إِلَى أَنْ تُنْقَضُوا.

[الحدیث ٣٣]

٣٣ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ حَرِيْزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ رُفِعَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ع رَجُلٌ مُؤْمِنٌ اشْتَرَى أَرْضًا مِنْ أَرْضِ سِي الْخَرَجِ فَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع لَهُ مَا لَنَا وَ عَلَيْهِ مَا عَلَيْنَا- مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا لَهُ مَا لِأَهْلِ اللَّهِ وَ عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِمْ.

ذَكَرَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَدِمَ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي حَدِيثِ الْخُمْسِ عِنْدَ الْعَجَبِ وَ ذَهَبَ كُلُّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ فِيهِ إِلَى مَقَالٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يُسَيِّقُ فَوْضَ إِخْرَاجِهِ لِغَيْبِهِ الْإِمَامِ ع بِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الرُّخْصِ فِيهِ مِنَ الْأَخْبَارِ وَ بَعْضُهُمْ يَذْهَبُ إِلَى كَنْزِهِ وَ يَتَأَوَّلُ خَبْرًا وَرَدَ أَنَّ الْأَرْضَ تُظْهِرُ كُنُوزَهَا عِنْدَ ظُهُورِ الْإِمَامِ ع وَ أَنَّهُ ع إِذَا قَامَ دَلَّهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْكُنُوزِ فَيَأْخُذُهَا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَ بَعْضُهُمْ يَرَى صِلَةَ الدُّرِّيَّةِ وَ فُقَرَاءِ الشِّيْعَةِ- عَلَى طَرِيقِ الْإِسْنَادِ تَحَبُّبٍ وَ بَعْضُهُمْ يَرَى عَزْلَهُ لِصَاحِبِ الْأَمْرِ ع- فَإِنْ حَشِيَ إِدْرَاكَ الْمَوْتِ قَبْلَ ظُهُورِهِ وَصَّى بِهِ إِلَى مَنْ يَتَّقُ بِهِ فِي عَقْلِهِ وَ دِيَانَتِهِ فَلْيَسَلِّمْهُ

قوله عليه السلام: إذا كان ذلك كأنه تتمه

للخبر السابق، أى: شراء أرض أهل الذمه سبب لزيادتهم و اجتماعكم و كثرتمكم.

أو المراد أن عند ظهور دوله الحق لا تؤخذ هذه الأرض منكم، بل تزدون أضعافها، و الله يعلم.

الحديث الثالث و الثلاثون: موثق: قوله رحمه الله: و يتأول خبرا فى النهايه: و منه حديث عائشه " كان النبى يكثر أن يقول فى ركوعه و سجوده

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٢٩

إِلَى الْإِمَامِ عِ إِنْ أَدْرَكَ قِيَامَهُ وَ إِلَّا وَصَّى بِهِ إِلَى مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي الثَّقَةِ وَ الدِّيَانَةِ ثُمَّ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ - إِمَامُ الزَّمَانِ ع وَ هَذَا الْقَوْلُ عِنْدِي أَوْضَحُ مِنْ جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّ الْخُمْسَ حَقٌّ وَ جَبَّ لِصَاحِبِهِ لَمْ يُرْسَمَ فِيهِ قَبْلَ غَيْبِهِ حَتَّى يَجِبَ الْإِنْتِهَاءُ إِلَيْهِ فَوَجَبَ حِفْظُهُ عَلَيْهِ إِلَى وَقْتِ إِيَابِهِ وَ التَّمَكُّنِ مِنْ إِيصَالِهِ إِلَيْهِ أَوْ وُجُودِ مَنْ انْتَقَلَ بِالْحَقِّ إِلَيْهِ وَ يَجْرَى ذَلِكَ مَجْرَى الزَّكَاةِ الَّتِي يُعَدَّمُ عِنْدَ حُلُولِهَا مُسْتَحَقُّهَا فَلَا يَجِبُ عِنْدَ عَدَمِ ذَلِكَ سِقُوطُهَا وَ لَا يَحِلُّ التَّصَرُّفُ فِيهَا عَلَى حَسَبِ التَّصَرُّفِ فِي الْأَمْلاكِ وَ يَجِبُ حِفْظُهَا بِالنَّفْسِ أَوْ الْوَصِيِّ بِهَا إِلَى مَنْ يَقُومُ بِإِيصَالِهَا إِلَى مُسْتَحَقِّهَا مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ مِنَ الْأَصْنَافِ وَ إِنْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي شَطْرِ الْخُمْسِ الَّذِي هُوَ خَالِصٌ لِلْإِمَامِ ع وَ جَعَلَ الشَّطْرَ الْآخَرَ لِأَيْتَامِ آلِ مُحَمَّدٍ ص وَ أَبْنَاءِ سَبِيلِهِمْ وَ مَسَاكِينِهِمْ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ لَمْ يَبْعُدْ إِصَابَتُهُ الْحَقَّ فِي ذَلِكَ بَلْ كَانَ عَلَى صَوَابٍ

[الحديث ٣٤]

٣٤ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ

سبحانك الله و بحمدك يتأول القرآن " يعنى: أنه مأخوذ من قول الله " فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَ اسْتَغْفِرْهُ".

قوله رحمه الله: و يجب حفظها

بالنفس أقول: ذهب المحقق و من تأخر عنه إلى أنه يصرف جميع الخمس إلى الأصناف الموجودين، و المتولى لذلك الفقيه الجامع لشرائط الفتوى، لكونه نائبا عنه عليه السلام، و ليس ببعيد.

الحديث الرابع و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٣٠

عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَيْمَانَ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْكَلْبِيِّ قَالَ قَالَ إِنْ رَأَيْتَ صَاحِبَ هَذَا الْأَمْرِ يُعْطَى كُلَّ مِثْقَالٍ فِي بَيْتِ الْمَالِ رَجُلًا وَاحِدًا فَلَا يَدْخُلَنَّ فِي قَلْبِكَ شَيْءٌ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَعْمَلُ بِأَمْرِ اللَّهِ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ وَ عَنْهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّمَا تُصْرَفُ السَّهَامُ عَلَى مَا حَوَى الْعَسْكَرُ.

[الحديث ٣٦]

٣٦ السِّيَارِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ قَالَ لَمَّا وَرَدَ أَبُو الْحَسَنِ مُوسَى ع عَلَى الْمَهْدِيِّ وَجَدَهُ يَرُدُّ الْمِظَالِمَ فَقَالَ لَهُ مَا بَالُ مِظَالِمَتِنَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَمَا تَرُدُّ فَقَالَ لَهُ وَ مَا هِيَ يَا أَبَا الْحَسَنِ - فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ لَمَّا فَتِيحَ عَلَى نَبِيِّهِ ص فَدَكَأَ وَ مَا وَالَاهَا وَ لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهَا بَ حَيْلٍ وَ لَا رِكَابٍ فَانزَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ ص وَ آتَا ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ فَلَمْ يَدْرِ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ هُمْ فَرَجَعَ فِي ذَلِكَ جَبْرَائِيلَ ع فَسَأَلَ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ عَنْ ذَلِكَ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنْ ادْفَعْ فَدَكَأَ إِلَى فَاطِمَةَ ع فَدَعَاها رَسُولُ اللَّهِ ص

الحديث الخامس و الثلاثون: مجهول.

و لعل المعنى أن السهام التى ذكرها الله فى الغنائم مختصه بما حواه العسكر من الأموال، و لا يدخل فيها الأرضون، فإنها لكافه المسلمين كما ذكرنا سابقا. و أما الأموال الغائبه، فهى إما للإمام، أو هى أيضا فى حكم ما حواه العسكر، فالحصر إضافى.

و قد مر فى باب قسمه الغنائم أنه ليس لمن قاتل شىء من الأرضين و ما غلبوا عليه إلا ما احتوى العسكر، و قد مر الكلام فيه.

الحديث السادس و الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٣١

فَقَالَ لَهَا يَا فَاطِمَةُ - إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنِي أَنْ ادْفَعَ إِلَيْكَ فَدَكَأَ فَقَالَتْ قَدْ قَبِلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنَ اللَّهِ وَ مِنْكَ فَلَمْ يَزَلْ وَكَلَاؤُهَا فِيهَا حَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ص فَلَمَّا وُلِّيَ أَبُو بَكْرٍ أَخْرَجَ عَنْهَا وَكَلَاءُهَا فَاتَتْهُ فَسَأَلَتْهُ أَنْ يَرُدَّهَا

عَلَيْهَا فَقَالَ لَهَا ائْتِينِي بِأَسْوَدٍ أَوْ أَحْمَرَ لِيَشْهَدَ لَكَ بِذَلِكَ فَجَاءَتْ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَالحَسَنِ وَالحُسَيْنِ عَ وَ أُمَّ أَيْمَنَ فَشَهِدُوا لَهَا بِذَلِكَ فَكَتَبَ لَهَا بِتَرْكِ التَّعَرُّضِ فَخَرَجَتْ بِالْكِتَابِ مَعَهَا فَلَقِيَهَا عُمَرُ فَقَالَ لَهَا مَا هَذَا مَعَكَ يَا بِنْتَ مُحَمَّدٍ قَالَتْ كِتَابٌ كَتَبَهُ لِي ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ- فَقَالَ لَهَا أَرِنِيهِ فَأَبَتْ فَأَتَتْزَعَهُ مِنْ يَدِهَا فَانْظُرْ فِيهِ وَ تَفَلَّ فِيهِ وَ مَحَاهُ وَ خَرَقَهُ وَ قَالَ هَذَا لِأَنَّ أَبَاكَ لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ بِ خَيْلٍ وَ لَا رِكَابٍ وَ تَرَكَهَا وَ مَضَى فَقَالَ لَهُ المَهْدِيُّ حُدَّهَا لِي فَحَدَّهَا فَقَالَ هَذَا كَثِيرٌ فَانْظُرْ فِيهِ

قوله لعنه الله: آتني بأسود أو أحمر في النهاية: فيه " بعثت إلى الأسود والأحمر " أي: العرب و العجم، لأن الغالب على ألوان العرب الأدمه و السوداء، و على ألوان العجم الحمره و البياض.

و قيل: الجن و الإنس. و قيل: أراد بالأحمر الأبيض مطلقا، لأن العرب يقول امرأه حمراء، أي: بياض.

قوله لعنه الله: هذا لأن أباك كأنه قال ذلك معانده و استهزاء لعنه الله، أو المراد أن النبي صلى الله عليه و آله أيضا لم يتعب في تحصيلها حتى يكون له، جهلا بالآيه، أو تجاهلا عنها و عن معناها، أو إنكارا لها.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٣٢

.....

قوله: فقال: هذا كثير فانظر فيه و في الكافي: فجاءت بأمر المؤمنين و أم أيمن فشهدا لها- إلى قوله: فخرجت و الكتاب معها- إلى قوله: فقال لها: هذا لم يوجف عليه أبوك بخيل و لا ركاب، فضعى الحبال في رقابنا، فقال له المهدي: يا أبا الحسن حدها لي؟ فقال: حد منها جبل أحد، و حد منها عريش مصر، و حد منها سيف البحر، و

حد منها دومه الجنديل فقال له: كل هذا؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين هذا كله مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب. فقال: كثير أنظر فيه.

و أقول: لا- يبعد أن يكون المراد أن جميع ذلك داخل في الأنفال التي لم يوجف عليها بخيل ولا- ركاب لا في فدك، إذ المشهور أن الفدك اسم لقرية مخصوصه.

قال في القاموس: فدك قرية بخيبر.

و في الخبر على ما في الكافي إيماء إليه، حيث قال: هذا كله مما لم يوجف.

و في الكتابين أيضا "فدك و ما والاها" أى: قاربها مكانا أو حكما، فقول جبرئيل عليه السلام " أن أَدفع فدك " أى: فدك و ما والاها، أو أطلق فدك على الجميع مجازا تسميه لكل باسم الجزء.

ثم اعلم أنه قد يستشكل في هذا الخبر و أمثاله بأن سورة الحشر مدنيه " وَ آتِ ذَا الْقُرْبَىٰ " في الأسرى و هى مكيه، فكيف نزلت بعد الأولى؟ مع أنه معلوم أن هذه القضية كانت في المدينه؟

و الجواب: إن السور المكيه قد تكون فيها آيات مدنيه و بالعكس، فإن الاسمين مبنيان على الغالب.

و يؤيده أن الطبرسى رحمه الله قال في مجمع البيان: سورة بنى إسرائيل هى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٣٣

[الحديث ٣٧]

٣٧ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ سِنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلَاءِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْأَنْفَالُ مِنَ النَّفْلِ وَ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ جَدُّعَ الْأَنْفِ.

[الحديث ٣٨]

٣٨ وَ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ

مكيه كلها، و قيل مكيه إلا خمس آيات، وعد منها " وَ آتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ " رواه عن الحسن، و زاد ابن عباس ثلاثا آخر.

الحديث السابع الثلاثون: موثق.

قوله عليه السلام: الأنفال من النفل أى: هو جميع النفل بالتحريك، بمعنى الزيادة أو العطيه، كما ذكره المفسرون.

و فى الكافى " هو النفل " أى: زياده عطيه من الله لنا.

قوله عليه السلام: جدد الأنف أى: قطع أنف المخالفين، كناية عن إذلالهم و إسكاتهم، كما أن شموخ الأنف كناية عن العزه و الرفعه، و إنما كان فيها جدد الأنف، لأنه حكم الله تعالى بأن الأنفال لله و الرسول، و معلوم أن ما كان للرسول فهو للقائم مقامه بعده و لأهل بيته.

الحديث الثامن و الثلاثون: حسن موثق.

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٤٣٤

أَبِي عَبِيدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ إِنَّ الْأَنْفَالَ مَا كَانَ مِنْ أَرْضٍ لَمْ يَكُنْ فِيهَا هِرَاقَهُ دَمٍ أَوْ قَوْمٌ صَوْلِحُوا وَ أَعْطُوا بِأَيْدِيهِمْ فَمَا كَانَ مِنْ أَرْضٍ خَرِبَهُ أَوْ بَطُونٍ أَوْ دِيَهٍ فَهَذَا كُلُّهُ مِنَ الْفَيْءِ وَ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَ لِلرَّسُولِ ص فَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ لِلرَّسُولِ ص وَ يَضَعُهُ حَيْثُ يُحِبُّ.

[الحديث ٣٩]

٣٩ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عُقْدَةَ الْحَافِظُ الْهَمْدَانِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ

و قد مر مثله فى باب الأنفال، باختلاف فى السند و زياده.

قوله عليه السلام: أو قوم صولحوا أى: على أن يكون الأرض للإمام عليه السلام، أو صالحوا على ترك القتال بالانجلاء عنها، أو أعطوها بأيديهم و سلموها طوعا.

و لو صالحوا على أنها لهم، فهى لهم كما

و لو صالحوا على أنها للمسلمين و لهم السكنى و عليهم الجزية، فالعامر للمسلمين قاطبه و الموات للإمام عليه السلام.

قوله عليه السلام: فهذا كله من الفى ء أى: و الفى ء من الأنفال لله و الرسول. أو الأنفال عطف على الفى ء، و " الله " خبر بعد خبر.

الحديث التاسع و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٣٥

بِنِ زِيَادٍ وَ هُوَ الْوَشَاءُ الْخَزَّازُ وَ هُوَ ابْنُ بِنْتِ إِيَّاسَ وَ كَانَ وَقَفَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَطَعَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عُمَرَ الْخَثْعَمِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَغْفُورٍ وَ مُعَلَّى بْنِ خُنَيْسٍ عَنْ أَبِي الصَّامِتِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ سَبْعُ الشُّرُكِ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَ قَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ * عَزَّ وَ جَلَّ إِلَّا بِالْحَقِّ * وَ أَكَلُ أَمْوَالِ الْيَتَامَى وَ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ وَ إِنْكَارُ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فَأَمَّا الشُّرُكُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ فَقَدْ بَلَّغَكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِينَا وَ مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص فَرَدُّهُ عَلَى اللَّهِ وَ عَلَى رَسُولِهِ وَ أَمَّا قَتْلُ النَّفْسِ الْحَرَامِ فَقَتْلُ الْحُسَيْنِ ع وَ أَصْحَابِهِ وَ أَمَّا أَكَلُ أَمْوَالِ الْيَتَامَى فَقَدْ ظَلَمْنَا فِينَا وَ ذَهَبُوا بِهِ وَ أَمَّا عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ قَالَ فِي كِتَابِهِ - النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَ أَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَ هُوَ أَبُّ لَهُمْ فَعُقُوهُ فِي ذُرِّيَّتِهِ وَ فِي قَرَابَتِهِ - وَ أَمَّا قَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ فَقَدْ قَذَفُوا فَاطِمَةَ ع عَلَى مَنَابِرِهِمْ وَ أَمَّا الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ فَقَدْ أَعْطَوْا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع الْبَيْعَةَ طَائِعِينَ غَيْرَ مُكْرَهِينَ ثُمَّ فَرَّوْا عَنْهُ وَ خَدَلُوهُ - وَ أَمَّا إِنْكَارُ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ

قوله: ثم رجع أى: عن الوقف على موسى عليه السلام.

قوله: فقطع

أى: جزم بإمامه الرضا صلوات الله عليه.

و أقول: لم ينسب إليه الوقف إلا فى هذا الخبر، و فيه جهاله و ضعف، و فى أخبار آخر مثله. و يظهر من أخبار كثيره شده توسله بالرضا عليه السلام، و كونه من خواصه عليه السلام.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٣٦

.....

و قال الكشى: خزاز من أصحاب الرضا عليه السلام، و كان من وجوه هذه الطائفة. و روى عن أحمد بن محمد بن عيسى قال: خرجت إلى الكوفه فى طلب الحديث، فلقيت بها الحسن بن على الوشاء، فسألته أن يخرج إلى كتاب العلاء بن رزين القلاء و أبان بن عثمان، فأخرجهما إلى، فقلت له: أحب أن تجيزهما لى، فقال لى: رحمك الله و ما عجلتك؟ اذهب فاكتبهما و اسمع من بعد، فقلت: لا آمن الحدثان، فقال: لو علمت أن هذا الحديث يكون له هذا الطلب لاستكثرت منه، فإنى أدركت فى هذا المسجد تسعمائه شيخ كل يقول: حدثنى جعفر بن محمد، و كان هذا الشيخ عينا من عيون هذه الطائفة.

أقول: و إن كان يظهر من خبر فى الكافى و خبر آخر فى عيون أخبار الرضا أنه كان واقفا، و لما رأى المعجزه رجع، إلا- أن الظاهر أن توقفه كان فى مده قليله، و أكثر أخباره عن الرضا عليه السلام، و أنه رواها بعد الرجوع، و الشهيد الثانى رحمه الله عد حديثه من الحسن.

و الظاهر أن قولهم "إنه وجه من وجوه الطائفة" و "عين من عيونها" فوق التوثيق، لا سيما مع اهتمام أحمد بن محمد بن عيسى فى أخذ الإجازة منه، مع أنه كان أخرج البرقى عن قم، لاعتماده على المراسيل و روايته عن الضعفاء.

و لهذه الأمور عد

العلامة وغيره رضى الله عنهم أحاديثه من الصحاح، و هو عندى فى أعلى مراتب الصحه.

ثم اعلم أنه روى الصدوق فى الفقيه بإسناده عن على بن حسان الواسطى، عن عمه عبد الرحمن بن كثير، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إن الكبائر سبع، فىنا أنزلت و منا استحلّت، فأولها الشرك بالله، و ساق الحديث إلى قوله: و الفرار

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٣٧

وَ جَلَّ فَقَدْ أَنْكَرُوا حَقَّنَا وَ جَحَدُوا لَهُ وَ هَذَا مِمَّا لَا يَتَعَاَجَمُ فِيهِ أَحَدٌ وَ اللَّهُ يَقُولُ إِنَّ /

من الزحف، فأما الشرك بالله العظيم، فقد أنزل الله فىنا ما أنزل، و قال رسول الله صلى الله عليه و آله فىنا ما قال، فكذبوا الله و كذبوا رسوله.

أقول: " فىنا نزلت " المراد به أنها نزلت علينا و فى بيتنا، أو نزلت ابتداء فى رعايه حقوقنا، ثم جرت فى سائر الناس. و المراد بالشرك هنا ما يعم الكفر، فإن إنكار ما علم من الدين ضروره بمنزله الشرك، لأنهم أشركوا الشيطان و من اتبعوه من أئمه الضلاله مع الله.

ثم قال: و أما قتل النفس التى حرم الله، فقد قتلوا الحسين عليه السلام و أصحابه و أما أكل مال اليتيم، فقد ذهبوا بفيننا الذى جعله الله لنا و أعطوه غيرنا.

و المراد بالفى ء فدك و الخمس، و فىهما حق أيتام آل محمد. و قد يطلق اليتيم على من لا- يوجد نظيره، كما قيل فى قوله تعالى " أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ " .

و فى القاموس: اليتيم الفرد، و كل شى ء يعز نظيره.

و قوله " هو أب لهم " جزء للآيه فى قراءه أهل البيت عليهم السلام.

و قال الطبرسى رحمه الله: و كذلك هو فى مصحف أبى، و

روى ذلك عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام.

قوله عليه السلام: مما لا يتعاجم فيه أحد أى: لا يمكنه تكليف العجمه و عدم البيان فيه، يقال: استعجم عليه الكلام

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٣٨

تَجْتَبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَ نُدْخِلُكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا.

تَمَّ الْجُزْءُ الثَّلَاثُ مِنْ كِتَابِ تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ وَ آخِرُهُ كِتَابُ الزَّكَاةِ مَعَ الزِّيَادَاتِ وَ يَتْلُوهُ الْجُزْءُ الرَّابِعُ مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ*

استبهم.

و فى الفقيه: فهذا مما لا يتنازعون فيه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٤١

كِتَابُ الصِّيَامِ

٤٠ بَابُ فَرَضِ الصِّيَامِ

إشاره

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ وَ قَالَ تَعَالَى شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَ بَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَ الْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَ مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ فَأَوْجِبَ الصِّيَامُ بِظَاهِرِ اللَّفْظِ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ

[الحديث ١]

١ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنِ حَرِيرِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ يُبْنَى الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ

كتاب الصيام باب فرض الصيام الحديث الأول: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٤٢

عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْوَلَايَةِ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الصَّوْمُ جَنَّةٌ مِنَ النَّارِ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع أَلَا أُخْبِرُكَ بِأَصْلِ الْإِسْلَامِ وَفَرْعِهِ وَذُرْوَتِهِ وَسَنَامِهِ قُلْتُ بَلَى قَالَ أَصْلُهُ الصَّلَاةُ وَفَرْعُهُ الزَّكَاةُ - وَذُرْوَتُهُ وَ سَنَامُهُ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَلَا أُخْبِرُكَ بِأَبْوَابِ الْخَيْرِ الصَّوْمِ جَنَّةٌ مِنَ النَّارِ

قوله عليه السلام: بنى الإسلام على خمسة أشياء قال بعض العلماء: ليس المراد أن هذه الخمسة أجزاء الإسلام، لأن الإسلام هو الإقرار والاعتراف ب" لا إله إلا الله، محمد رسول الله صلى الله عليه وآله" بل المراد أن كل واحد من الخمسة شعار الإسلام. انتهى.

أقول: و يحتمل أن يكون المراد الإيمان بها، فإنها من ضروريات الدين، و أن يكون المراد ب" الإسلام " الإيمان، فيكون موافقا لما دل من الأخبار على أن الأعمال جزء منه، فالمراد بالولاية ما يشمل الشهادتين، و عد الولاية مع الفروع على التجوز و التنزل، و الله يعلم.

الحديث الثاني: مجهول.

قوله عليه السلام: الصوم جنه من النار أى: الصوم أبواب الخير مبالغه، أو أنه عليه السلام عد الصوم منها و ترك البواقي.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٤٣

[الحديث ٣]

٣ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ فَضْلِ بْنِ مُحَمَّدِ الْأُمَوِيِّ عَنْ رَبِيعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَارُودِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الصَّوْمُ لِي وَ أَنَا أُجْزَى بِهِ

الحديث الثالث: قوله: و أنا أجزى به على صيغته المعلوم أو المجهول، و على الأول ظاهر، و على الثانى فالمراد أنى جزاؤه أو هو جزائى، و

الأخير أظهر، فتأمل.

و أورد هاهنا سؤال مشهور، و هو أن كل الأعمال الصالحة لله، فما وجه تخصيص الصوم بأنه له تبارك و تعالى دون غيره؟

و أجيب بوجوه:

الأول: أنه اختص بترك الشهوات و الملاذ في الفرج و البطن، و ذلك أمر عظيم يوجب التشريف. و عورض بالجهاد فإن فيه ترك الحياه فضلا عن الشهوات، و بالحج إذ فيه الإحرام و محظوراته كثيره.

الثاني: أن الصوم يوجب صفاء العقل و الفكر، بوساطه ضعف القوى الشهويه بسبب الجوع، و لذا قال عليه السلام: لا يدخل الحكمة جوفاً مليء طعاماً. و صفاء العقل و الفكر يوجبان حصول المعارف الربانيه التي هي شرف أحوال النفس الإنسانيه.

ورد بأن سائر العبادات إذا واطب عليها المكلف أورثت ذلك خصوصاً الصلاه.

الثالث: أن الصوم أمر خفي لا يمكن الاطلاع عليه فلذلك شرف، بخلاف

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٤٤

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص شَهْرُ رَمَضَانَ شَهْرٌ فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ فَمَنْ صَامَهُ إِيمَانًا وَ احْتِسَابًا خَرَجَ مِنْ دُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وُلِدَتْهُ أُمُّهُ.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنْ أَيُّوبَ السَّجِسْتَانِيِّ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

الصلاه و الحج و الجهاد و غيرها من الأعمال.

و عورض بأن الإيمان و الإخلاص، و أعمال القلب خفيه مع أن الحديث متناول لها.

و يمكن دفعه بتخصيصه بأفعال الجوارح.

الرابع: أن فيه تشبها بالمبدء الأعلى بترك الأكل و الشرب و غيرها أكثر مما في غيره من الأعمال.

الخامس: اختصاصه تعالى به، إذ لم يعبد غيره تعالى به، بخلاف سائر العباد.

و يرد عليه: أنه اشتهر أن لعباد الأوثان أيضا إمساكا شبيها بالصوم، والله يعلم.

الحديث الرابع: ضعيف.

و فى النهايه: الحسب العد، و فيه " من صام رمضان إيمانا و احتسابا " أى:

طلبا لوجه الله و ثوابه، و الاحتساب من الحسب، كالاتداد من العد. و إنما قيل لمن ينوى بعمله وجه الله احتسابه، لأن له حينئذ أن يعتد عمله، فجعل فى حال مباشره الفعل كأنه معتد به.

الحديث الخامس: ضعيف أيضا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٤٥

قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص قَدْ خِأءَكُمْ شَهْرُ رَمَضَانَ شَهْرٌ مُبَارَكٌ شَهْرٌ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ تَفْتَحُ فِيهِ أَبْوَابُ الْجَنَانِ وَ تُغَلُّ فِيهِ الشَّيَاطِينُ فِيهِ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ مَنْ حُرِمَهَا فَقَدْ حُرِمَ.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي الْوَرْدِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي آخِرِ جُمُعَةٍ مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ فَحَمِدَ اللَّهُ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ قَدْ أَظْلَكُكُمْ شَهْرٌ فِيهِ لَيْلَةُ خَيْرٍ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ - شَهْرُ رَمَضَانَ فَرَضَ اللَّهُ صِيَامَهُ وَ جَعَلَ قِيَامَ لَيْلِهِ

فِيهِ يَتَطَوَّعُ كَتَطَوَّعِ صِيَامِهِ سَبْعِينَ لَيْلَةً فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الشُّهُورِ وَ جَعَلَ لِمَنْ يَتَطَوَّعُ فِيهِ بِخَصِيْلِهِ مِنْ خِيَالِ الْخَيْرِ وَالْبِرِّ كَأَجْرِ مَنْ أَدَّى فَرِيضَتَهُ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ مَنْ أَدَّى فِيهِ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الشُّهُورِ وَ هُوَ شَهْرُ الصَّبْرِ وَ إِنَّ الصَّبْرَ ثَوَابُهُ الْجَنَّةُ وَ هُوَ شَهْرُ الْمَوَاسِيهِ وَ هُوَ شَهْرٌ يَزِيدُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فِيهِ فِي رِزْقِ الْمُؤْمِنِ وَ مَنْ فَطَّرَ فِيهِ مُؤْمِنًا كَانَ لَهُ بِذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ عِثْقٌ رَقَبَةٍ وَ مَغْفِرَةٌ لِدُنُوبِهِ فِيمَا مَضَى قِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ - لَيْسَ كُلُّنَا نَقْدِرُ عَلَى أَنْ نَفْطِّرَ فِيهِ صَائِمًا فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ كَرِيمٌ يُعْطِي هَذَا الثَّوَابَ لِمَنْ لَمْ

و في القاموس: حرمه كضربه و علمه منعه، و المحروم هو الممنوع من الخير.

الحديث السادس: حسن موثق أو مجهول.

قوله صلى الله عليه و آله: و هو شهر المواساه أى: شهر يلزم فيه مواساه الأغنياء مع الفقراء فى التعيش.

و فى النهاية: المواساه المشاركة و المساهمة فى المعاش و الرزق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٤٦

يَقْدِرُ إِلَّا عَلَى مَيْدَقِهِ مِنْ لَبَنِ يُعْطِيهَا صَائِمًا أَوْ شَرْبِهِ مِنْ مِيَاءٍ عَذْبٍ أَوْ تَمْرَاتٍ لَمَا يَقْدِرُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ وَ مَنْ خَفَّفَ فِيهِ عَنْ مَمْلُوكِهِ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُ حَسْبَآبَهُ وَ هُوَ شَهْرٌ أَوَّلُهُ رَحْمَةٌ وَ وَسِيْطُهُ مَغْفِرَةٌ وَ آخِرُهُ إِجَابَةٌ وَ الْعِثْقُ مِنَ النَّارِ وَ لَمَا غِنَى بِكُمْ فِيهِ عَنْ أَرْبَعِ خِصَالٍ خَصَلْتَيْنِ تُرْضُونَ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ بِهِمَا وَ خَصَلْتَيْنِ لَا غِنَى بِكُمْ عَنْهُمَا فَأَمَّا اللَّتَانِ تُرْضُونَ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ

بِهِمَا فَشَهَادَةُ أَنْ لَمَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَ أَمَّا اللَّتَانِ لَا غِنَىٰ بِكُمْ عَنْهُمَا فَتَسْأَلُونَ اللَّهَ فِيهِ حَوَائِجَكُمْ وَ الْجَنَّةَ وَ تَسْأَلُونَ اللَّهَ الْعَاقِبَةَ وَ تَعُوذُونَ بِهِ مِنَ النَّارِ.

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْأَصَمِّ عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَىٰ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ لَا يَسْأَلُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ عَبْدًا عَنْ صَلَاةٍ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ وَ لَا عَنْ صَدَقَةٍ بَعْدَ الزَّكَاةِ وَ لَا عَنْ صَوْمٍ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ

قوله صلى الله عليه وآله: لا غنى بكم عنهما لعل المراد بعدم الغناء فى الأول الضروره، أعم من أن يكون لتحصيل الثوبات و مزيد الخيرات، أو لما لا بد منه من حوائج الدنيا والآخرة. و بالثانى الأخير فقط.

و المراد بالشهادتين التكلم بهما و تكرارهما، لا الاعتقاد بهما. فتأمل.

الحديث السابع: مجهول.

قوله عليه السلام: بعد الفريضة المراد بالفريضة: إما مطلق الصلوات الواجبه، أو الصلوات الخمس. و على الثانى لعل المراد عدم السؤال عن النوافل، مع احتمال الإطلاق تفضلاً، و يتعين الأخيران فى الأخيرين، فتأمل.

ملاذ الأخير فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٤٧

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَبِيحٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص شَهْرُ رَمَضَانَ نَسَخَ كُلَّ صَوْمٍ وَ النَّحْرِ نَسَخَ كُلَّ ذَبِيحَةٍ وَ الزَّكَاةَ نَسَخَتْ كُلَّ صَدَقَةٍ وَ غَسَلَ الْجَنَابَةَ نَسَخَ كُلَّ غُسْلٍ.

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَقْرَعِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَا كَلَّفَ اللَّهُ الْعِبَادَ فَوْقَ مَا يُطِيقُونَ فَذَكَرَ الْفَرَائِضَ وَ قَالَ إِنَّمَا كَلَّفَهُمْ صِيَامَ شَهْرٍ مِنَ السَّنَةِ وَ هُمْ يُطِيقُونَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

[الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ ع مَنْ صَامَ الْخُمْسَ وَ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ وَ حَجَّ الْبَيْتَ الْحَرَامَ وَ نَسِيَكَ نُسِيْنَا وَ اهْتَدَىٰ إِلَيْنَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ كَمَا يَقْبَلُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ.

١١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ يَحْيَى قَالَ سَمِعْتُ أَيْمَانَ جَعْفَرِ ع يَقُولُ لَمَّا يَسْأَلُ اللَّهُ عِبْدًا عَنْ صَلَاةٍ بَعْدَ الْخَمْسِ وَ لَا عَنْ صَوْمٍ بَعْدَ رَمَضَانَ

الحديث الثامن: ضعيف أو مجهول.

قوله صلى الله عليه و آله: نسخ كل صوم ينبغي التقييد فى الكل بالواجب بالأصالة، دون ما يلزمه الإنسان على نفسه من الكفارات و النذور، فتأمل.

الحديث التاسع: مجهول.

الحديث العاشر: موثق.

الحديث الحادى عشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٤٨

٤١ بَابُ عَلَامَةِ أَوَّلِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ آخِرِهِ وَ دَلِيلِ دُخُولِهِ

إشارة

الْمُعْتَبَرُ فِي تَعْرِفِ أَوَائِلِ الشُّهُورِ بِالْأَهْلِ دُونَ الْعِدِّ عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ قَوْمٌ مِنْ سُذَّازِ الْمُسْلِمِينَ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ - يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَ الْحَجَّ فَبَيَّنَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ جَعَلَ هَيْدَةَ الْأَهْلِ مُعْتَبَرَةً فِي تَعْرِفِ أَوْقَاتِ الْحَجِّ وَ غَيْرِهِ مِمَّا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْوَقْتُ وَ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَصْحَابُ الْعِدِّ لَمَّا كَانَتِ الْأَهْلَةُ مُرَاعَاةً فِي تَعْرِفِ هَيْدَةِ الْأَوْقَاتِ إِذَا كَانُوا يَزْجَعُونَ إِلَى الْعِدِّ دُونَ غَيْرِهِ وَ هَذَا خِلَافُ التَّنْزِيلِ وَ الْهَلَالُ إِنَّمَا سُمِّيَ هَلَالًا لِارْتِفَاعِ الْأَصْوَاتِ عِنْدَ مُشَاهَدَتِهَا بِالذِّكْرِ لَهَا وَ الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا بِالتَّكْبِيرِ أَيْضًا وَ التَّهْلِيلِ عِنْدَ رُؤْيَيْهَا

باب علامه أول شهر رمضان و آخره قوله رحمه الله: و لو كان الأمر على ما يذهب قال الفاضل التستري رحمه الله: كان مدعاه إنما يثبت إن جعل تعالى الأهل

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٤٩

وَ مِنْهُ قِيلَ اسْتَهْلَ الصَّبِيُّ إِذَا ظَهَرَ صَوْتُهُ بِالصِّيَاحِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ وَ سُمِّيَ الشَّهْرُ شَهْرًا لِاسْتِهَارِهِ بِالْهَلَالِ فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْعِدَّ لِلْأَيَّامِ وَ

الْحِسَابَ لِلشُّهُورِ وَ السَّنِينَ يُغْنِي فِي عِلَامَاتِ الشُّهُورِ عَنِ الْأَهْلِ أَبْطَلَ

مَعْنَى سَمَاتِ الْمَاهِلَةِ وَالشُّهُورِ الْمَوْضُوعَةِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَا هُوَ مَعْلُومٌ كَالأَضْطِرَارِ غَيْرُ
مَشْكُوكٍ فِيهِ فِي شَرِيْعِهِ الْإِسْلَامِ مِنْ فَرْعِ الْمُسْلِمِينَ فِي وَقْتِ النَّبِيِّ ص وَ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى هَذَا الزَّمَانِ فِي تَعَرُّفِ الشَّهْرِ إِلَى مُعَايِنَةِ
الْهَيْلَالِ وَ رُؤْيِيَّتِهِ وَ مَا ثَبَتَ أَيْضًا مِنْ سُنَنِ النَّبِيِّ ص أَنَّهُ كَانَ يَتَوَلَّى رُؤْيِيَةَ الْهَيْلَالِ وَ يَلْتَمِسُ الْهَيْلَالَ وَ يَتَّصِدِي لِرُؤْيِيَّتِهِ وَ مَا شَرَعَهُ مِنْ قَبُولِ
الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ وَ الْحُكْمِ فِيْمَنْ شَهِدَ بِذَلِكَ فِي مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصِيَارِ وَ مِنْ حِيَاءِ بِالْخَبْرِ بِهِ عَنْ خَارِجِ الْأَمْصِيَارِ وَ حُكْمِ الْمُخْبِرِ بِهِ فِي
الصَّحَّةِ وَ سِيْلَامِهِ الْجَوِّ مِنَ الْعَوَارِضِ وَ خَبَرِ مَنْ شَهِدَ بِرُؤْيِيَّتِهِ مَعَ السَّوَاتِرِ فِي بَعْضِ الْأَصْقَاعِ فَلَوْ لَمَا أَنَّ الْعَمَلِ عَلَى الْمَاهِلَةِ أَصْبَلُ فِي
الدِّينِ مَعْلُومٌ لِكَافَةِ الْمُسْلِمِينَ مَا كَانَتْ الْحَالُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَ لَكَانَ اعْتِبَارُ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ عِبْتًا لَا فَائِدَةَ فِيهِ وَ هَذَا فَاسِدٌ
بِلَا خِلَافٍ فَأَمَّا الْأَخْبَارُ فِي ذَلِكَ فَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى لِكِنِّي أَذْكَرُ مِنْهَا قَدْرَ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

مواقيت للناس، يقتضى أن يكون غيرها مواقيت، وإلا فلا يرد ما يخفى ما يرد، وفي إثبات ما ذكر كلام واضح لاشتغاره
بالهلال، أى: بسبب رؤيته و الصياح عندها.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى
نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ ه ق

ملاذ الأخيار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٦، ص: ٤٤٩

قوله رحمه الله: و ما ثبت أيضا من سنة النبي صلى الله عليه و آله قال الفاضل التستري رحمه الله: كان هذا

إنما كان في الليالي التي يحتمل فيه الرؤيه و عدمها، لا فيما لا يحتمل ذلك، كما إذا تم ثلاثين ليلة، و كان مراده أن

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٥٠

[الحديث ١]

١ فَمِنْهَا مَا رَوَاهُ أَبُو غَالِبٍ الزُّرَّارِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ عَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا يَعْنِي أَبَا جَعْفَرٍ وَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ شَهْرُ رَمَضَانَ يُصَيبُهُ مَا يُصَيبُ الشُّهُورَ مِنَ النُّفْصَانِ فَإِذَا صُمِّمَتْ تِسْعَةٌ وَعِشْرِينَ يَوْمًا ثُمَّ تَعَيَّمَتِ السَّمَاءُ فَأَتَمَّ الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ.

[الحديث ٢]

٢ عَلِيُّ بْنُ مَهْرِيَّارٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْمُفَضَّلِ وَ عَنْ زَيْدِ الشَّحَامِ جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْأَهْلِ فَقَالَ هِيَ أَهْلَةُ الشُّهُورِ فَإِذَا رَأَيْتِ الْهَيْلَالَ فَصُومِي وَإِذَا رَأَيْتَهُ فَافْطِرِي قُلْتُ أَرَأَيْتِ إِنْ كَانَ الشَّهْرُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا أَقْضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ فَقَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ لَكَ بَيْنَهُ عُدُولٌ فَإِنْ شَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَيْلَالَ قَبْلَ ذَلِكَ فَاقْضِي ذَلِكَ الْيَوْمَ

ينفي الاعتبار بما قبل إتمام الثلاثين بالحساب و العدد، و حينئذ لا يبعد الاستدلال بما ذكره.

الحديث الأول: مجهول.

قال الفاضل التستري رحمه الله: كان وجه الاستدلال بهذه الروايه ما ذكرنا من إبطال الاعتماد على ما عدا ثلاثين بالعدد و الحساب.

الحديث الثاني: صحيح.

قوله: سئل عن الأهله أى: الأهله المذكوره فى الآيه.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٥١

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الصَّوْمُ لِلرُّؤْيِيهِ وَ الْفِطْرُ لِلرُّؤْيِيهِ وَ لَيْسَ الرُّؤْيِيُّ أَنْ يَرَاهُ وَاحِدٌ وَ لَا اثْنَانِ وَ لَا خَمْسُونَ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنِ عُثْمَانَ بْنِ عِيْسَى عَنِ سَمَاعَةَ قَالَ صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ بِالرُّؤْيِيهِ وَ لَيْسَ بِالظَّنِّ وَ قَدْ يَكُونُ شَهْرُ رَمَضَانَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ وَ

يَكُونُ ثَلَاثِينَ وَ يُصِيبُهُ مَا يُصِيبُ الشُّهُورَ مِنَ التَّمَامِ وَ النُّقْصَانِ.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطِرُوا وَ لَيْسَ بِالرَّأْيِ وَ لَمَّا بِالرَّأْيِ وَ لَكِنْ بِالرُّؤْيِيهِ وَ الرُّؤْيِيهِ لَيْسَ أَنَّ يَتُومَ عَشْرَةَ فَيَنْظُرُوا فَيَقُولَ وَاحِدٌ هُوَ ذَا هُوَ وَ يَنْظُرُ تِسْعَةَ فَلَا يَرُونَهُ إِذَا رَأَهُ وَاحِدٌ رَأَهُ عَشْرَةَ وَ أَلْفٌ إِذَا كَانَتْ عَلَيْهِ فَانْتَبَهَتْ ثَلَاثِينَ وَ زَادَ حَمَادٌ فِيهِ وَ لَيْسَ أَنَّ يَقُولَ رَجُلٌ هُوَ ذَا هُوَ لَا أَعْلَمُ إِلَّا قَالَ وَ لَا خَمْسُونَ

و اعلم أنه استدل بعموم تلك الأخبار على ما ذهب إليه السيد رحمه الله من الاعتبار بالرؤية قبل الزوال.

الحديث الثالث: مجهول.

قوله عليه السلام: و لا خمسون هذا إذا اجتمع جماعه و رآه بعضهم و لم ير الأكثر، فإن هذا قرينه على أنه اشتبه عليهم، فتدبر.

الحديث الرابع: موثق.

الحديث الخامس: صحيح.

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٥٢

[الحديث ٦]

٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنِ الْحَلْبِيِّ جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَاهِلَةِ فَقَالَ هِيَ أَهْلَةُ الشُّهُورِ فَمَاذَا رَأَيْتَ الْهَيْلَالَ فَصُمَّ وَ إِذَا رَأَيْتَهُ فَافْطِرْ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الشَّهْرُ تِسْعَةَ وَ عَشْرِينَ يَوْمًا أَقْضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ فَقَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ لَكَ بَيْنَهُ عُدُولٌ فَإِنْ شَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَيْلَالَ قَبْلَ ذَلِكَ فَاقْضِ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ الْأَشْعَرِيِّ أَبِي خَالِدٍ عَنِ ابْنِ بُكَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ شَهْرُ رَمَضَانَ يُصِيبُهُ مَا يُصِيبُ الشُّهُورَ مِنَ الزِّيَادَةِ وَ النُّقْصَانِ فَإِنْ تَغَيَّمَتِ السَّمَاءُ يَوْمًا فَأَتَمُّوا الْعِدَّةَ.

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ مَنْصُورِ بْنِ حَارِزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ صُمُّ لِرُؤْيِيهِ الْهَيْلَالِ وَ أَفْطِرُ لِرُؤْيِيهِ فَإِنْ شَهِدَ عِنْدَكُمْ شَاهِدَانِ مَرْضِيَّانِ بَأَنَّهُمَا رَأَيَاهُ فَاقْضِهِ

و الظاهر " عن أبي أيوب " كما فى الكافى و بعض نسخ الكتاب.

الحديث السادس: صحيح.

الحديث السابع: مجهول.

الحديث الثامن: صحيح.

و فى الاستبصار: عنه، عن صفوان، عن منصور بن حازم. و لعله الصواب.

و الظاهر أن الحسن هو ابن سعيد، و يحتمل أن يكون ابن فضال.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٥٣

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْهِلَالِ إِذَا رَأَاهُ الْقَوْمُ جَمِيعًا فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لِلَّيْلَتَيْنِ أَوْ يَجُوزُ ذَلِكَ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ١٠]

١٠ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي يُقْضَى مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ لَا تَقْضِهِ إِلَّا أَنْ يُثَبَّتَ شَاهِدَانِ عَدْلَانِ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ الصَّلَاةِ مَتَى كَانَ رَأْسُ الشَّهْرِ وَقَالَ لَا تَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي يُقْضَى

الحديث التاسع: صحيح.

قوله: فاتفقوا فى بعض النسخ: فأيقنوا.

قال بعض العلماء: أى حصل لهم يقين عادى من ارتفاع درجته على أنه لليلتين.

قوله عليه السلام: نعم لعله محمول على استحباب قضاء يوم، و منهم من أول الخبر بأنهم شهدوا على رؤيته فى الليلة السابقة.

و قيل: مرجع ذلك الاكتفاء بصوم الغد و عدم الالتفات إلى قولهم، و يظهر من الصدوق العمل بأمثاله، و الله يعلم.

الحديث العاشر: صحيح.

قوله عليه السلام: إلا أن يثبت شاهدان عدلان قال بعض العلماء: يعنى عادلين فى مذهبهما. انتهى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٥٤

إِلَّا أَنْ يَقْضَىٰ أَهْلُ الْأَمْصَارِ فَإِنْ فَعَلُوا فَصَمُّهُ.

[الحديث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبِيدٍ اللَّهُ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبِيدٍ اللَّهُ عَنِ هِلَالِ رَمَضَانَ - يُعَمُّ عَلَيْنَا فِي تِسْعٍ وَ عَشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ - فَقَالَ لَا تَصُمْ إِلَّا أَنْ تَرَاهُ فَإِنْ شَهِدَ أَهْلُ بَلَدٍ آخَرَ فَاقْضِهِ.

[الحديث ١٢]

١٢ وَ عَنْهُ عَنِ يُونُسَ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَمَا فَطَرُوا أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ عَدْلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَ إِنْ لَمْ تَرَوْا الْهَيْلَالَ إِلَّا مِنْ وَسْطِ النَّهَارِ أَوْ آخِرِهِ فَانْتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ثُمَّ أَفْطَرُوا

أقول: كان فيه تقيه، مع أن غير الاثنى عشرى غير عادل، فمع التقيه أظهر الحق صلوات الله عليه.

قوله عليه السلام: فإذا فعلوا فصمه أى: تقيه، أو إذا حصل لك العلم باتفاقهم على الصوم.

الحديث الحادى عشر: ضعيف.

الحديث الثانى عشر: صحيح.

و أجاب العلامة فى التذكرة عن احتجاج من احتج بهذا الخبر على قبول شهادته الواحد، بأن لفظه "العدل" يصح إطلاقها على الواحد فما زاد، لأنه مصدر يطلق على القليل و الكثير، تقول: رجل عدل، و رجلان عدل، و رجال عدل.

أقول: ذهب سلالر إلى الاجتزاء بالشاهد الواحد فى هلال شهر رمضان للصوم خاصة، متمسكا بهذا الخبر، مع أنه يدل على هلال شوال.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٥٥

[الحديث ١٣]

١٣ وَ عَنْهُ عَنِ فَضَالَةَ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبِيدٍ اللَّهُ ع أَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِ عَلِيِّ ع صُمْ لِرُؤُوسِهِ وَ أَفْطِرْ

لِرُؤْيَيْهِ وَ إِيَّاكَ وَ الشَّكَّ وَ الظَّنَّ فَإِنْ خَفِيَ عَلَيْكُمْ فَأَتَمُّوا الشَّهْرَ الْأَوَّلَ ثَلَاثِينَ.

[الحديث ١٤]

١٤ وَ عَنْهُ عَنْ فَضَّالَةَ عَنْ سَيِّفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ لَيْسَ عَلَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ إِلَّا الرُّؤْيُ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِلَّا الرُّؤْيُ.

[الحديث ١٥]

١٥ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِيمَنْ صَامَ

ثم أنه اختلف الأصحاب في الرؤيه قبل الزوال، و المشهور أنها لليله المستقبله، و نقل عن السيد رحمه الله أنها لليله الماضيه.

و قال في المختلف: الأقرب اعتبار ذلك في الصوم دون الفطر. و استدل بهذا الخبر لرد المرتضى رحمه الله، و لا يخفى ما فيه.

الحديث الثالث عشر: موثق.

قوله عليه السلام: و إياك و الشك و الظن أى: في الرؤيه، و إن اعتبر الظن الحاصل من الشهاده. أو المراد الظن الغير الشرعى، فإنه بمثابة العلم فكأنه علم، و الله يعلم.

الحديث الرابع عشر: صحيح.

الحديث الخامس عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٥٦

تِسْعَهُ وَ عَشْرِينَ قَالَ إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيْنَهُ عَادِلَةٌ عَلَى أَهْلِ مِصْرٍ أَنَّهُمْ صَامُوا ثَلَاثِينَ عَلَى رُؤْيِهِ قَضَى يَوْمًا.

[الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ عَنْ رَجُلٍ نَسِيَ حَمَادُ بْنُ عِيسَى اسْمَهُ قَالَ صَامَ عَلِيُّ ع بِالْكَوْفَةِ ثَمَانِيَةً وَ عَشْرِينَ يَوْمًا - شَهْرَ رَمَضَانَ فَرَأُوا الْهَيْلَالَ فَأَمَرَ مُنَادِيًا أَنْ يُنَادِيَ اقْضُوا يَوْمًا فَإِنَّ الشَّهْرَ تِسْعَهُ وَ عَشْرُونَ يَوْمًا.

[الحديث ١٧]

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسَانِيِّ قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ وَ أَنَا بِالْمَدِينَةِ عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ هَلْ يُصَامُ أَمْ لَا فَكَتَبَ عَ الْيَقِينُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الشُّكُّ صُمْ لِلرُّؤْيِيَةِ وَ أَفْطِرْ لِلرُّؤْيِيَةِ.

[الحديث ١٨]

١٨ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى قَالَ كَتَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَمْرٍو أَخْبَرَنِي يَا مَوْلَايَ أَنَّهُ رُبَّمَا أَشْكَلَ عَلَيْنَا هِلَالُ شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَا نَرَاهُ وَ نَرَى السَّمِيَاءَ لَيْسَتْ فِيهَا عَلَّةٌ فَيَفْطِرُ النَّاسُ وَ نَفْطِرُ مَعَهُمْ وَ يَقُولُ قَوْمٌ مِنَ الْحَسَابِ قَبْلَنَا إِنَّهُ يُرَى فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ بِعَيْنِهَا بِمَصِيرٍ وَ إِفْرِيقِيهِ وَ الْأُنْدُلُسِ فَهَلْ يَجُوزُ يَا مَوْلَايَ مَا قَالَ الْحَسَابُ فِي هَذَا الْبَابِ حَتَّى يَخْتَلِفَ الْفَرَضُ عَلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ فَيَكُونُ صَوْمُهُمْ خِلَافَ صَوْمِنَا وَ فِطْرُهُمْ خِلَافَ

الحديث السادس عشر: مرسل.

قوله: صام على عليه السلام كأنه مجاز، أى: صام الناس بأمره، لأنه كان حكمهم على الظاهر، أو صام بقصد رمضان ظاهراً، والله يعلم.

الحديث السابع عشر: ضعيف.

الحديث الثامن عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٥٧

فَطْرِنَا فَوْقَ عَ لَا تَصُومَنَّ الشُّكَّ أَفْطِرْ لِرُّؤْيِيَتِهِ وَ صُمْ لِرُّؤْيِيَتِهِ.

[الحديث ١٩]

١٩ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَالِمٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ عُدَّ شَعْبَانَ تِسْعَةً وَ عَشْرِينَ يَوْمًا فَإِنْ كَانَتْ مُتَعَيِّمَةً فَأَصْبَحَ صَائِمًا وَ إِنْ كَانَتْ مُصْحِيَةً وَ تَبَصَّرَتْ وَ لَمْ تَرَ شَيْئًا فَأَصْبَحَ مُفْطِرًا.

[الحديث ٢٠]

٢٠ سَيَعُدُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَبِيبِ الْخَزَاعِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ لَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ فِي رُؤْيِيهِ الْهَلَالِ دُونَ خَمْسَةِ يَوْمَيْنِ رَجُلًا عَدَدِ الْقِسَامَةِ وَ إِنْ مَاتَ تَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ إِذَا كَانَا مِنْ خَارِجِ الْمَصِيرِ وَ كَانَ بِالْمَصِيرِ عَلَيْهِ فَأَخْبَرَا أَنَّهُمَا رَأَيَاهُ وَ أَخْبَرَا عَنْ قَوْمٍ صَامُوا لِلرُّؤْيِيَةِ.

[الحديث ٢١]

٢١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ شَجِرٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمَزَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ إِذَا صُمْتَ لِرُؤْيِيهِ الْهِلَالِ وَ أَفْطَرْتَ لِرُؤْيِيَّتِهِ فَقَدْ أَكْمَلْتَ صِيَامَ شَهْرٍ وَإِنْ لَمْ تَصُمْ

قوله عليه السلام: لا تصومن الشك أى: بنيه رمضان، كما هو المشهور. و نقل عن المفيد أنه قال: إنما يستحب صوم الثلاثين من شعبان بنيه الندب، مع الشك فى الهلال، لا مع الصحو و ارتفاع الموانع، و يكره لا مع ذلك، إلا لمن كان صائما قبله.

الحديث التاسع عشر: صحيح على الظاهر.

الحديث العشرون: مجهول.

الحديث الحادى و العشرون: صحيح على الظاهر.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٥٨

إِلَّا تِسْعَةً وَ عِشْرِينَ يَوْمًا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ الشَّهْرُ هَكَذَا وَ هَكَذَا وَ هَكَذَا وَ أَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى عَشْرِهِ وَ عَشْرِهِ وَ تِسْعَةٍ.

[الحديث ٢٢]

٢٢ وَ عَنْهُ عَنْ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي صُمْتُ شَهْرَ رَمَضَانَ عَلَى رُؤْيِيهِ تِسْعَةً

و وثق الشهيد الثانى رحمه الله يزيد بن إسحاق.

و اعلم أنه لا خلاف فى وجوب العمل بالتواتر المفيد للقطع، و اختلف فى الرؤيه الشائعه المفيده للظن المتآخم للعلم، و فى العدد المعبر فى الشهاده، فذهب المفيد و المرتضى و ابن إدريس و أكثر الأصحاب إلى الاكتفاء بشاهدين عدلين ذكرين من خارج البلد و داخله صحوا و غيما.

و قال الشيخ فى المبسوط و الخلاف: لا يقبل مع الصحو، إلا خمسون نفسا، أو شاهدان من خارج البلد.

و قال فى النهايه: لا يقبل مع الصحو إلا خمسون رجلا من خارج البلد، و مع العله يعتبر

الخمسون من البلد، و يكفى الاثنان من غيره.

و أجاب العلامة فى المختلف عن أخبار الخمسين بالحمل على عدم عداله الشهود، و حصول التهمه فى أخبارهم.

الحديث الثانى و العشرون: موثق كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٥٩

وَ عِشْرِينَ يَوْمًا وَ مَا قَضَيْتُ قَالَ فَقَالَ وَ أَنَا قَدْ صُمْتُهُ وَ مَا قَضَيْتُ ثُمَّ قَالَ لِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الشُّهُورُ شَهْرٌ كَذَا وَ كَذَا وَ شَهْرٌ كَذَا وَ كَذَا.

[الحديث ٢٣]

٢٣ سَعْدُ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُوسَى عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ إِبرَاهِيمَ بْنِ عُثْمَانَ الْخَزَّازِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ كَمْ يُجْزَى فِي رُؤْيِيهِ الْهَيْلَالِ فَقَالَ إِنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ فَلَا تُؤَدُّوا بِالتَّنْظِي وَ لَيْسَ رُؤْيِيهِ الْهَيْلَالِ أَنْ يَقُومَ عِدَّةً فَيَقُولَ وَاحِدًا قَدْ رَأَيْتُهُ وَ يَقُولَ الْآخَرُونَ لَمْ نَرَهُ إِذَا رَأَهُ وَاحِدًا رَأَهُ مَائَةً وَ إِذَا رَأَهُ مَائَةً رَأَهُ أَلْفًا وَ لَا يُجْزَى فِي رُؤْيِيهِ الْهَيْلَالِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي السَّمَاءِ عَلَيْهِ أَقْلٌ مِنْ شَهَادَةِ خَمْسِينَ وَ إِذَا كَانَتْ فِي السَّمَاءِ عَلَيْهِ قُبِلَتْ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ يَدْخُلَانِ وَ يَخْرُجَانِ مِنْ مِصْرٍ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ عَلِيُّ بْنُ مَهْزَبَارٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ قَالَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ هُوَ شَهْرٌ مِنَ الشُّهُورِ يُصِيبُهُ مَا يُصِيبُ الشُّهُورَ

الحديث الثالث و العشرون: صحيح.

و فى الصحاح: التنظى إعمال الظن، و أصله التنظن أبدال إحدى النونات ياء.

قوله عليه السلام: يدخلان و يخرجان من مصر قيل: يحتمل أن يكون المراد سواء كانا داخلين أو خارجين، و لا يخفى بعده، فتأمل.

الحديث الرابع و العشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٦٠

مِنَ النَّقْصَانِ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ صِيَمْتُ شَهْرَ رَمَضَانَ عَلَى رُؤْيِيهِ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا
وَ مَا قَضَيْتُ قَالَ فَقَالَ لِي وَ أَنَا صِيَمْتُهُ وَ مَا قَضَيْتُ قَالَ ثُمَّ قَالَ لِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صِ الشَّهْرُ شَهْرٌ كَذَا وَ قَالَ بِأَصَابِعِهِ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا
فَبَسَطَ أَصَابِعَهُ كَذَا وَ كَذَا وَ كَذَا وَ كَذَا وَ كَذَا فَفَقَبَضَ الْإِبْهَامَ وَ ضَمَّهَا قَالَ وَ قَالَ لَهُ غَلَامٌ لَهُ وَ هُوَ مُعْتَبٌ - إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ
الْهَلَالَ قَالَ أَذْهَبَ فَأَعْلِمُهُمْ.

[الحديث ٢٦]

٢٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ نَصِيرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْوَاسِطِيِّ قَالَ أَتَيْنَا أَبَا جَعْفَرٍ عَ فِي يَوْمٍ يُشَدُّ فِيهِ مِنْ
رَمَضَانَ فَإِذَا مَا بَدَأَتْهُ مَوْضُوعَهُ وَ هُوَ يَأْكُلُ وَ نَحْنُ نُرِيدُ أَنْ نَسْأَلَهُ فَقَالَ أَذْنُوا الْغَدَاءَ إِذَا كَانَ مِثْلَ هَذَا الْيَوْمِ وَ لَمْ تَجِئْكُمْ فِيهِ بَيْنَهُ رُؤْيِيهِ
الْهَلَالَ فَلَمَّا تَصَوْمُوا ثُمَّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَ عَنْ عَلِيٍّ عَ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صِ لَمَّا ثَقَلَ فِي مَرَضِهِ قَالَ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ
السَّنَةَ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ قَالَ ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ فَذَلِكَ رَجَبٌ مُفْرَدٌ وَ ذُو الْقَعْدَةِ - وَ ذُو الْحِجَّةِ وَ الْمُحَرَّمُ ثَلَاثَةٌ مَتَوَالِيَاتٌ أَلَا وَ
هَذَا الشَّهْرُ الْمَفْرُوضُ رَمَضَانُ فَصَوْمُوا لِرُؤْيِيَّتِهِ وَ أَفْطِرُوا لِرُؤْيِيَّتِهِ فَإِذَا خَفِيَ الشَّهْرُ فَأَتَمُّوا الْعِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَ صَوْمُوا الْوَاحِدَ وَ
ثَلَاثِينَ وَ قَالَ بِيَدِهِ الْوَاحِدَ وَ اثْنَانِ وَ ثَلَاثَةٌ وَاحِدٌ وَ اثْنَانِ وَ ثَلَاثَةٌ وَ يَزُورِي إِبْهَامَهُ ثُمَّ قَالَ أَيُّهَا النَّاسُ شَهْرٌ كَذَا وَ شَهْرٌ كَذَا وَ قَالَ عَلِيُّ عَ
صُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صِ - تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَ لَمْ

الحديث الخامس و

العشرون: موثق.

الحديث السادس والعشرون: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٦١

نَقَصَهُ وَرَأَهُ تَامًا وَقَالَ عَلِيُّ ع قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ أَلْحَقَ فِي رَمَضَانَ يَوْمًا مِنْ غَيْرِهِ مُتَعَمِّدًا فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ بِاللَّهِ وَلَا بِي.

[الحديث ٢٧]

٢٧ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَهْلِ قَالَ هِيَ أَهْلُهُ الشُّهُورُ فَإِذَا رَأَيْتَ الْهَيْلَالَ فَصُمْ وَ إِذَا رَأَيْتَهُ فَافْطِرْ قَالَ قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الشُّهُرُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا أَقْضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ بِذَلِكَ بَيْنَهُ عُدُولٌ فَإِنْ شَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَيْلَالَ قَبْلَ ذَلِكَ فَاقْضِ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْفَضْلِ عَنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ نَصْرِ بْنِ مُزَاحِمَ عَنِ أَبِيهِ عَنِ عَمْرٍو بْنِ شَمْرِ عَنِ جَابِرِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَا أَذْرِي مَا صُمْتُ ثَلَاثِينَ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ مَا صُمْتُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ص قَالَ شَهْرٌ كَذَا وَ شَهْرٌ كَذَا وَ شَهْرٌ كَذَا يَعْقِدُ بِيَدِهِ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا.

[الحديث ٢٩]

٢٩ أَبُو غَالِبِ الزُّرَّارِيُّ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ عَنِ مُحَمَّدِ

قوله عليه السلام: و رآه تاما أى: علم تلك السنة التي صمنا ناقصا تاما من غير قضاء.

الحديث السابع والعشرون: موثق.

الحديث الثامن والعشرون: ضعيف.

الحديث التاسع والعشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٦٢

بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي يَوْمِ الشُّكِّ مَنْ صَامَهُ قِصَاةً وَ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ يَعْزِي مَنْ صَامَهُ عَلَى أَنَّهُ

مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ بِغَيْرِ رُؤْيِهِ قَضَاءً وَإِنْ كَانَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لِأَنَّ السَّنَةَ جَاءَتْ فِي صِيَامِهِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شُعْبَانَ وَمَنْ خَالَفَهَا كَانَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ وَعَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي غَالِبٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الطَّاطِرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ إِنَّ الشَّهْرَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَيُلْصِقُ كَفَّيْهِ وَيَنْسِيْطُهُمَا ثُمَّ قَالَ وَهَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا ثُمَّ يَقْبِضُ إِصْبِعًا وَاحِدًا فِي آخِرِ بَسْطِهِ بِيَدَيْهِ وَهِيَ الْإِبْهَامُ فَقُلْتُ شَهْرُ رَمَضَانَ تَأْمُ أَبَدًا أَمْ شَهْرٌ مِنَ الشُّهُورِ فَقَالَ هُوَ شَهْرٌ مِنَ الشُّهُورِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ عَلِيًّا ع صَامَ عِنْدَكُمْ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا فَأَتَوْهُ فَقَالُوا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ رَأَيْنَا الْهِلَالَ فَقَالَ أَفْطَرُوا.

[الحديث ٣١]

٣١ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ الْقُمِّيَّ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْكِسَائِيَّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الْإِهْلَةِ فَقَالَ هِيَ أَهْلَةُ الشُّهُورِ فَإِذَا رَأَيْتَ الْهِلَالَ فَصُمْ وَإِذَا رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ قُلْتُ إِنَّ كَانَ الشَّهْرُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا أَفْضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ بَيْنَهُ عُدُولٌ فَإِنْ شَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهِلَالَ قَبْلَ ذَلِكَ فَافْضِ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

[الحديث ٣٢]

٣٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْقَاسِمِ الْبُرَّازِ قَالَ حَدَّثَنَا

الحديث الثلاثون: موثق.

الحديث الحادي والثلاثون: موثق.

الحديث الثاني والثلاثون: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٦٣

جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُحَمَّدِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ عُمَرُ بْنُ الرَّبِيعِ الْبُصَيْرِيُّ قَالَ سِئِلَ الصَّادِقُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ع عَنِ الْإِهْلَةِ قَالَ هِيَ أَهْلَةُ الشُّهُورِ فَإِذَا رَأَيْتَ الْهِلَالَ فَصُمْ وَإِذَا رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ فَقُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الشَّهْرُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا أَفْضَى ذَلِكَ الْيَوْمَ قَالَ لَا إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ لَكَ عُدُولٌ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ فَإِنْ شَهِدُوا فَافْضِ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

[الحديث ٣٣]

٣٣ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْفَضْلِ وَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ قَالَ حَدَّثَنِي

مُعَمَّرُ بْنُ خَلَادٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْأَزْدِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَكُونُ فِي الْجَبَلِ فِي الْقَرْيَةِ فِيهَا خَمْسُمِائَةٍ مِنَ النَّاسِ فَقَالَ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَصُمْ بِصِيَامِهِمْ وَأَفْطِرْ بِفِطْرِهِمْ.

يُرِيدُ عَ بِذَلِكَ أَنَّ صَوْمَهُمْ إِنَّمَا يَكُونُ بِالرُّؤْيَى فَإِذَا لَمْ يَسْتَيْفِضِ الْخَبْرُ عِنْدَهُمْ بِرُؤْيَى الْهَيْلَالِ لَمْ يَصُومُوا عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي بَابِ الْإِسْلَامِ

[الحدِيث ٣٤]

٣٤ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ زِيَادِ بْنِ الْمُنْدَرِ الْعَبْدِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ عَ يَقُولُ صُمْ حِينَ يَصُومُ النَّاسُ وَأَفْطِرْ حِينَ يُفْطِرُ النَّاسُ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ الْأَهْلَةَ مَوَاقِيتَ

الحدِيث الثالث و الثلاثون: موثق.

قوله عليه السلام: فصم بصيامهم هذا إما تقيه، أو اتقاء، فتأمل.

الحدِيث الرابع و الثلاثون: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٦٤

[الحدِيث ٣٥]

٣٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْقَاسِمِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ كَاشُولَا عَنْ سَيْدِئِمَانَ بْنِ دَاوُدَ الشَّاذِ كُونِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ قَالَ سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَ يَقُولُ يَوْمَ الشُّكِّ أَمْرًا بِصِيَامِهِ وَ نَهْيًا عَنْهُ أَمْرًا أَنْ يَصُومَهُ الْإِنْسَانُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ وَ نَهْيًا عَنْ أَنْ يَصُومَهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ هُوَ لَمْ يَرَ الْهَيْلَالَ.

[الحدِيث ٣٦]

٣٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ أَخُوَيْهِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ بْنِ أَعْيَنَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ صُمْ لِلرُّؤْيَى وَأَفْطِرْ لِلرُّؤْيَى وَ لَيْسَ رُؤْيَى الْهَيْلَالِ أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ وَ الرَّجُلَانِ فَيَقُولَانِ رَأَيْنَا إِنَّمَا الرُّؤْيَى أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ رَأَيْتُ فَيَقُولَ الْقَوْمُ صَدَقْتَ.

[الحدِيث ٣٧]

٣٧ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ الْقُمِّيِّ قَالَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُ قَالَ إِذَا رَأَيْتَ الْهَيْلَالَ فَصُمْ وَ إِذَا رَأَيْتَ الْهَيْلَالَ فَأَفْطِرْ.

[الحدِيث ٣٨]

٣٨ أَبُو غَالِبِ الزُّرَّارِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ الرَّزَّازِ عَنْ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا اللُّؤْلُؤِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ
الأَعْلَى بْنِ أُعَيْنَ عَنْ أَبِي

الحدِيث الخامس و الثلاثون: ضعيف.

الحدِيث السادس و الثلاثون: موثق.

الحدِيث السابع و الثلاثون: موثق.

و الحسن بن على هو ابن بقاح.

الحدِيث الثامن و الثلاثون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٦٥

عَبْدُ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ إِذَا صُمْتَ لِرُؤْيِيهِ الْهَالِ وَالْأَفْطَرْتَ لِرُؤْيِيهِ فَقَدْ أَكْمَلْتَ الشَّهْرَ وَإِنْ لَمْ تَصُمْ إِلَّا تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا فَإِنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ الشَّهْرُ هَكَذَا وَ هَكَذَا وَ هَكَذَا وَ أَشَارَ بِيَدِهِ عَشْرًا وَعَشْرًا وَعَشْرًا وَ هَكَذَا وَ هَكَذَا وَعَشْرَةَ وَعَشْرَةَ وَ
تِسْعَةً.

[الحدِيث ٣٩]

٣٩ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ شَعْرٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمَزَةَ الْغَنَوِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا
عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِذَا صُمْتَ لِرُؤْيِيهِ وَ أَفْطَرْتَ لِرُؤْيِيهِ فَقَدْ أَكْمَلْتَ صِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ.

[الحدِيث ٤٠]

٤٠ أَبُو غَالِبِ الزُّرَّارِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ غَالِبِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ عَنْ أَبِي
الصَّبَّاحِ صَبِيحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ صَبَّارِ مَوْلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَصُومُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَيُفْطِرُ لِلرُّؤْيِيهِ وَيَصُومُ
لِلرُّؤْيِيهِ أَيَقِضُهُ يَوْمًا فَقَالَ كَانَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع يَقُولُ لَا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ شَاهِدَانِ عَدْلَانِ فَيَشْهَدَا أَنَّهُمَا رَأَيَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ بِلَيْلِهِ فَيَقِضَهُ
يَوْمًا.

[الحدِيث ٤١]

٤١ أَبُو الْقَاسِمِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ قَوْلُوَيْهِ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَمَّامٍ عَنْ حَمِيدِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّمَاعَةَ عَنْ

مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ وُلَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِذَا رَأَيْتَ هِلَالَ شَعْبَانَ فَعِيدٌ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً
فَإِنْ أَصَحَّتْ فَلَمْ تَرَهُ فَلَا تَصُمْ وَإِنْ تَغَيَّمَتْ فَصُمْ

الحديث التاسع و الثلاثون: صحيح.

الحديث الأربعون: مجهول.

الحديث الحادى و الأربعون: مجهول.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٦٦

[الحديث ٤٢]

٤٢ أَبُو غَالِبِ الزُّرَّارِيُّ عَنْ خَالِهِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا بْنِ شَيْبَانَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ شَعْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ
يَعْقُوبَ الْأَحْمَرِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ شَهْرَ رَمَضَانَ تَأْمُّ أَبَدًا فَقَالَ لَا بَلْ شَهْرٌ مِنَ الشُّهُورِ.

[الحديث ٤٣]

٤٣ وَ عَنْهُ عَنْ خَالِهِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا اللَّؤْلُؤِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ شَعْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ فِطْرِ بْنِ عَبْدِ
الْمَلِكِ قَالَ قَالَ يَعْْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ يَصِيبُ شَهْرَ رَمَضَانَ مَا يَصِيبُ الشُّهُورَ مِنَ النُّقْصَانِ فَإِذَا صِيَمْتَ شَهْرَ رَمَضَانَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ
يَوْمًا ثُمَّ تَغَيَّمْتَ فَأَتَمَّ الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا.

[الحديث ٤٤]

٤٤ أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ دَاوُدَ قَالَ أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ
حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَ جَلَّ قُلْ هِيَ
مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَ الْحَجِّ قَالَ لِصَوْمِهِمْ وَ فِطْرِهِمْ وَ حَجِّهِمْ.

[الحديث ٤٥]

٤٥ مُعَمَّرُ بْنُ خَلَّادٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَ قَالَ كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَهُ- آخِرَ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ فَلَمْ أَرَهُ صَائِمًا فَأَتَوهُ بِمَا تَدَّه فَقَالَ اذْنُ وَ كَانَ
ذَلِكَ بَعْدَ الْعَصْرِ قُلْتُ لَهُ جُعِلَتْ فِدَاكَ صُمْتُ الْيَوْمَ فَقَالَ لِي وَ لِمَ قُلْتَ جَاءَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع- فِي الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ أَنَّهُ قَالَ
يَوْمٌ وَفَّقَ اللَّهُ لَهُ قَالَ أَلَيْسَ تَدْرُونَ أَنَّمَا ذَلِكَ

الحديث الثاني و الأربعون: مجهول.

الحديث الثالث و الأربعون: مجهول.

الحديث الرابع و الأربعون: مجهول.

الحديث الخامس و الأربعون: كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٦٧

إِذَا كَانَ لَا يُعْلَمُ أَهْوَى مِنْ شَعْبَانَ - أَمْ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَصَامَهُ الرَّجُلُ وَ كَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ كَانَ يَوْمًا وَفَّقَ اللَّهُ لَهُ فَأَمَّا وَ لَيْسَ عَلَيْهِ
وَ لَا شُبُهَةٌ فَلَا فَقُلْتُ أَفْطِرُ الْآنَ فَقَالَ لَا قُلْتُ وَ كَذَلِكَ فِي النَّوَافِلِ لَيْسَ لِي أَنْ أَفْطِرَ بَعْدَ الظُّهْرِ قَالَ نَعَمْ.

[الحديث ٤٦]

٤٦ عَلِيُّ بْنُ مَهْرِيَّارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرِّضَاعَ عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ وَ لَا
يُدرى أَهْوَى مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ - أَوْ مِنْ شَعْبَانَ فَقَالَ شَهْرُ رَمَضَانَ شَهْرٌ مِنَ الشُّهُورِ يُصَيَّبُهُ مَا يُصَيَّبُ الشُّهُورَ مِنَ الزِّيَادَةِ وَ النُّقْصَانِ
فَصَوْمُوا لِلرُّؤْيِيَةِ وَ أَفْطِرُوا لِلرُّؤْيِيَةِ وَ لَا يُعْجِنُنِي أَنْ يَتَقَدَّمَ أَحَدٌ بِصِيَامِ يَوْمٍ وَ ذَكَرَ الْحَدِيثَ.

[الحديث ٤٧]

٤٧ أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عَلِيٍّ بْنُ
رَاشِدٍ قَالَ كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو الْحَسَنِ الْعَسِي كَرِيءُ ع كِتَابًا وَ أَرَّخَهُ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ لِلَيْلَةِ بَقِيَّتْ مِنْ شَعْبَانَ وَ ذَلِكَ فِي سِنَةِ اثْنَيْنِ وَ ثَلَاثِينَ وَ
مِائَتَيْنِ - وَ كَانَ يَوْمُ الْأَرْبَعَاءِ يَوْمَ شَكِّ وَ صَامَ أَهْلُ بَغْدَادَ يَوْمَ

قال " ز " رحمه الله: هذا الحديث يحتمل أن يكون معلقا عن معمر بن خلاد و منتزعا من كتابه، و أن يكون انتزاعه من كتب أبى
الحسن محمد بن أحمد بن داود، فقد مر له طريق عنه، و قد سبق للشيخ كثيرا نقل الطرق على ما هى عليه فى كتب الرواه.

قوله عليه السلام: نعم يظهر منه أن الإفطار بعد الزوال مرجوح مع الدعوه أيضا.

الحديث السادس و الأربعون: مجهول.

الحديث السابع و الأربعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٦٨

الْخَمِيسِ وَ أَخْبَرُونِي أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَيْلَالَ لَيْلَةَ الْخَمِيسِ وَ لَمْ يَغِبْ إِلَّا بَعْدَ الشَّفَقِ بِزَمَانٍ

و فى بعض النسخ " كتب إلى أبو الحسن " و هو الأصوب.

و حاصل الخبر: أنه لما رأى على بن راشد أنه عليه السلام أرخ الكتاب يوم الثلاثاء لليلة بقيت من شعبان، علم أنه عد عليه السلام الأربعاء من

شعبان، فقله " فاعتقدت أن الصوم يوم الخميس " يحتمل وجهين:

الأول: أن المعنى أنى علمت بكتابه عليه السلام أن أول رمضان يوم الخميس، لكن كان أهل بغداد يعتقدون أن أول الشهر كان يوم الأربعاء، لغيوبه الهلال بعد الشفق، فالمراد بقوله " عندنا " عند أهل بلدنا.

و الثاني: أن المراد أنى اعتقدت أنه كان فى بلد الإمام عليه السلام أول الشهر يوم الخميس و فى بلدنا يوم الأربعاء.

و على التقديرين كتب فى ذلك إليه عليه السلام كتابا فأجابه عليه السلام " فقد صمت بصيامنا " و ذكر الكتاب مطوى يدل عليه قوله " فسألته عما كتبت إلى أبى الحسن " فقله " أرخه " إما تصحيف " أرخته " أو هو كلام محمد بن عيسى.

و فى بعض النسخ " كتبت إلى أبى الحسن " فيكون " كتب " أيضا كلام محمد ابن عيسى.

و على التقديرين حاصل الخبر: إنى كتبت إليه عليه السلام كتابا و أرخته على احتمال تمام الشهر هكذا: ثم بعد ما أخبروا بغيوبه الهلال بعد الشفق، اعتقدت أن أول الهلال كان يوم الأربعاء.

فمتعلق الاعتقاد السانح بعد ذلك هو كونه يوم الأربعاء، و صوم يوم الخميس إنما ذكر لبيان ما جرى على خلاف الواقع، فكتب عليه السلام على وجه الإعجاز إليه: إنك لم تكن أخطأت فى ابتداء الصوم يوم الخميس، بل صمنا أيضا هكذا،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٦٩

طَوِيلٍ قَالَ فَاعْتَقَدْتُ أَنَّ الصَّوْمَ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَ أَنَّ الشَّهْرَ كَانَ عِنْدَنَا بِبَغْدَادَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ قَالَ فَكَتَبَ إِلَيَّ زَادَكَ اللَّهُ تَوْفِيقًا فَقَدْ صُمْتَ بِصِيَامِنَا قَالَ ثُمَّ لَقِيْتُهُ بَعِيدَ ذَلِكَ فَسَأَلْتُهُ عَمَّا كَتَبْتُ بِهِ إِلَيْهِ فَقَالَ لِي أَوْ لَمْ أَكْتُبْ إِلَيْكَ أَنَّمَا صِيَمْتُ الْخَمِيسَ وَ لَا تَصُمْ إِلَّا لِلرُّؤْيَى.

[الحديث ٤٨]

٤٨ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ

أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِسْحَاقَ شَعْرٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ حَمَزَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ إِذَا صُمْتَ لِرُؤْيِيهِ الْهَلَالِ وَأَفْطَرْتَ لِرُؤْيِيهِ فَقَدْ أَكْمَلْتَ صِيَامَ شَهْرٍ وَإِنْ لَمْ تَصُمْ إِلَّا تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص قَالَ الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى عَشْرِهِ وَعَشْرِهِ وَتِسْعِهِ.

[الحديث ٤٩]

٤٩ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ رِيَّاحٍ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص صَامَ تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا صَامَ ثَلَاثِينَ فَقَالَ كَذَبُوا مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ص مُنْذُ بَعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى أَنْ قَبِضَهُ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَ لَا نَقَصَ شَهْرَ رَمَضَانَ مُنْذُ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَ لَيْلَةً.

ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ وَ هُوَ

[الحديث ٥٠]

٥٠ الْحَسَنُ بْنُ حُذَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

و الله يعلم.

الحديث الثامن و الأربعون: صحيح.

الحديث التاسع و الأربعون: مجهول.

الحديث الخمسون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٧٠

إِنَّ النَّاسَ يَزُوُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص صَامَ تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا قَالَ فَقَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا وَ اللَّهُ مَا نَقَصَ شَهْرَ رَمَضَانَ مُنْذُ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً.

[الحديث ٥١]

٥١ وَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا مُحَمَّدُ بْنُ سِتْنَانَ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ شَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا لَا يَنْقُصُ أَبَدًا.

ثُمَّ ذَكَرَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ بِالْفَاظِ تَزِيدُ وَ تَنْقُصُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ

[الحديث ٥٢]

٥٢ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ حُذَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عِ إِنَّ النَّاسَ يَزُوْنُ عِنْدَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص صَامَ هَكَذَا وَ هَكَذَا وَ هَكَذَا وَ حَكَى بِيَدِهِ يُطَبِّقُ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى عَشْرًا وَ عَشْرًا وَ تَسْبِعًا أَكْثَرَ مِمَّا صَامَ هَكَذَا وَ هَكَذَا وَ هَكَذَا يَعْنِي عَشْرًا وَ عَشْرًا وَ عَشْرًا قَالَ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ص - أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَ مَا نَقَصَ شَهْرَ رَمَضَانَ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا مُنْذُ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ.

[الحدِيث ٥٣]

٥٣ وَ ذَكَرَهُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْمُشَدِّدِ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَا وَ اللَّهُ لَا وَ اللَّهُ مَا نَقَصَ شَهْرَ رَمَضَانَ وَ لَا يَنْقُصُ أَبَدًا مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً فَقُلْتُ لِحُذَيْفَةَ - لَعَلَّهُ قَالَ لَكَ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا كَمَا يَقُولُ النَّاسُ اللَّيْلُ لَيْلُ النَّهَارِ فَقَالَ لِي حُذَيْفَةُ هَكَذَا سَمِعْتُ

الحدِيث الثالث و الخمسون: ضعيف.

قوله: لعله قال لك قال بعض الفضلاء: لعل مراد أبي عمران، أنه يحتمل أن يكون أراد عليه

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٧١

[الحدِيث ٥٤]

٥٤ وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ قَالَ أَتَيْتُ مُعَاذَ بْنَ كَثِيرٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَ كَانَ مَعِيَ إِسْحَاقُ بْنُ مُخَوَّلٍ فَقَالَ مُعَاذُ لَا وَ اللَّهُ مَا نَقَصَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ قَطُّ.

وَ هَذَا الْخَبْرُ لَا يَصِحُّ الْعَمَلُ بِهِ مِنْ وَجْهِ أَحَدِهَا أَنَّ مَتْنَ هَذَا الْحَدِيثِ لَا يُوجَدُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأُصُولِ الْمُصَيِّفَةِ وَ إِنَّمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي السَّوَادِ مِنَ الْأَخْبَارِ وَ مِنْهَا أَنَّ كِتَابَ حُذَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَرَى مِنْهُ وَ الْكِتَابُ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ وَ لَوْ كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحًا عَنْهُ لَضَمَّنَهُ كِتَابُهُ وَ مِنْهَا أَنَّ هَذَا الْخَبْرَ مُخْتَلِفٌ الْأَلْفَاظِ مُضْطَرِبُ الْمَعَانِي أَلَا تَرَى أَنَّ حُذَيْفَةَ تَارَةً يَزُويهِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ تَارَةً يَزُويهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع بِلَا وَاسِطَةٍ وَ تَارَةً يُفْتَنِي بِهِ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ فَلَا يُسَيِّدُهُ إِلَى أَحَدٍ وَ هَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ مِمَّا يُضْعَفُ الِاعْتِرَاضَ بِهِ وَ التَّعْلُقَ بِمِثْلِهِ وَ مِنْهَا أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ لَكَانَ خَبْرًا وَاحِدًا لَا يُوجِبُ عِلْمًا وَ لَا عَمَلًا

وَ أَخْيَارُ الْأَحْيَادِ لَمَّا يَجُوزُ الْعِتْرَاضُ بِهَا عَلَى ظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَ الْأَخْيَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَ لَوْ كَانَ هَذَا الْخَبْرُ مِمَّا يُوجِبُ الْعِلْمَ لَمْ يَكُنْ فِي مَضْمُونِهِ مَا يُوجِبُ الْعَمَلَ عَلَى الْعَدَدِ دُونَ الْأَهْلِ وَ أَنَا أُبَيِّنُ عَنْ وَجْهِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ

السلام أن الشهر لا يكون أقل من مقدار ما يشتمل على ثلاثين ليله أو ثلاثين نهاراً، لا أنه لا يكون أقل من مجموع ثلاثين ليله و ثلاثين نهاراً، فتأمل. انتهى.

أقول: لا يخفى ما فيه و معنى كلام أبي عمر و "ظ". فتأمل.

الحديث الرابع و الخمسون: صحيح.

قوله رحمه الله: و تاره يفتى به قال بعض الفضلاء: الإفتاء من قبل النفس إنما وقع من معاذ لا من حديثه.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٧٢

الْحَسَنُ بْنُ حُدَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ - عَنْ مُعَاذِ بْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع - إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص صَامَ تِسْعَةَ وَ عَشْرِينَ يَوْمًا أَكْثَرَ مِمَّا صَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا قَالَ كَذَبُوا مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ص مُنْذُ بَعَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى أَنْ قُبِضَهُ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَ لَا نَقْصَ شَهْرٍ رَمَضَانَ مُنْذُ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا فَإِنَّهُ يُفِيدُ تَكْذِيبَ الرَّاويِ مِنَ الْعَامَّةِ عَنِ النَّبِيِّ ص أَنَّهُ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ تِسْعَةَ وَ عَشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا صَامَهُ ثَلَاثِينَ وَ لَا يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ صِيَامُهُ تِسْعَةَ وَ عَشْرِينَ وَ لَا يَنْفِقُ أَنْ يَكُونَ زَمَانُهُ كَذَلِكَ وَ يَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ مَا صَامَ مُنْذُ بُعِثَ إِلَى أَنْ قُبِضَ أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا الْإِخْبَارَ عَمَّا اتَّفَقَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ فِي مُيَدِهِ زَمَانٍ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ دُونَ مَا يَسْتَقْبَلُ فِي الْأَوْقَاتِ بَعْدَ تِلْكَ الْأَزْمَانِ

وَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَصُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا عَلَى مَا ادَّعَاهُ الْمُخَالِفُ مِنَ الْكَثْرَةِ دُونَ الْقَلْبِ وَ التَّغْلِيبِ دُونَ التَّقْلِيلِ فَكَأَنَّهُ قَالَ لَمْ يَكُنْ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا عَلَى أَغْلَبِ أَحْوَالِهِ حَسَبَ مَا ادَّعَاهُ الْمُخَالِفُونَ وَ يَكُونُ قَوْلُهُ وَ لَا نَقَصَ شَهْرُ رَمَضَانَ مُنْذُ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ مِنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي زَعَمَ الْمُخَالِفُونَ أَنَّ نَقْصَانَهُ عَنْ ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ تَمَامِهِ وَ إِذَا احْتَمَلَ الْكَلَامُ مِنَ الْمَعْنَى فِي هَذَا الْخَبَرِ مَا ذَكَرْنَاهُ حَمَلْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ وَ جَمَعْنَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ فِي جَوَازِ نَقْصَانِ شَهْرِ رَمَضَانَ عَنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا لِيَقَعَ الْإِتِّفَاقُ وَ الْإِلْتِمَامُ بَيْنَ الْأَخْبَارِ عَنِ الصَّادِقِينَ عَ وَ أَمَّا حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ حُدَيْفَةَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّهُ قَالَ شَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا لَا يَنْقُصُ أَيَّدًا وَ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى لَا يَنْقُصُ وَ اللَّهُ

قوله رحمه الله: فإنه يفيد تكذيب الراوى أقول: و يمكن حمل هذه الأخبار على التقيه، لأن العامه نقلوا مثل هذه

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٧٣

أَيَّدًا غَيْرُ مُوجِبٍ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْعِيدِيُّونَ وَ ذَلِكَ أَنْ قَوْلُهُ عَ شَهْرُ رَمَضَانَ لَا يَنْقُصُ أَيَّدًا إِنَّمَا أَفَادَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ أَيَّدًا نَاقِصًا بَلْ قَدْ يَكُونُ حِينًا تَامًا وَ حِينًا نَاقِصًا وَ لَوْ نَقَصَ أَيَّدًا لَمَا تَمَّ فِي حَالِ مِنَ الْأَحْوَالِ وَ هَذَا مِمَّا لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْعُقَلَاءِ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ لَمَا اخْتَصَّ شَهْرُ رَمَضَانَ بِذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ شَهْرُ رَمَضَانَ مُخْتَصًّا مِنَ الشُّهُورِ بَأَنَّهُ

لَمَا يَنْقُصُ فِي حَالِ لَمَّا تَخَصَّصَ الذُّكْرُ لَهُ مِمَّا سِوَاهُ قِيلَ لَهُ لَوْ كَانَ الْخَبْرُ بِذَلِكَ جَاءَ مُبْتَدَأً مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ لَكَانَ لَعْوًا كَمَا ذَكَرْتَ لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ كَانَ لِسَبَبٍ أُوجِبَ تَخَصُّصَ الذُّكْرِ لَهُ وَهُوَ مَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّ قَوْمًا كَذَبُوا عَلَى النَّبِيِّ ص فَزَعَمُوا أَنَّ الَّذِي صَامَهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي زَمَانِهِ كَانَ النُّقْصَانُ فِيهِ أَكْثَرَ مِنَ التَّمَامِ وَأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَكُونُ شَهْرُ رَمَضَانَ عَلَى النُّقْصَانِ ثُمَّ قَابَلَهُمْ آخَرُونَ بِضِدِّ مَقَالَتِهِمْ فَادَّعَوْا أَنَّهُ لَمْ يَصُمْ إِلَّا تَامًا وَلَا يَكُونُ صِيَامُهُ أَبَدًا إِلَّا عَلَى التَّمَامِ فَاقْتَضَتْ الْحَالُ مِنَ الْقَوْلِ مَا هُوَ رَدٌّ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ بَعْنِيهِ فَلِذَلِكَ اخْتَصَّ الذُّكْرُ لَهُ بِمَا يَعُمُّ غَيْرَهُ مِنَ الْحُكْمِ وَ لَوْ لَمْ يَكُنِ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ مَا قَدَّمَ نَاهُ لَمْ يَكُنِ اللَّفْظُ مُخْتَصِّيًا بِهِ عَلَى مَا وَصَفْنَاهُ وَ لَمَا خَلَعَا بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَ أَهْلِ اللِّسَانِ أَنَّهُ قَدْ يَحْسُنُ تَخَصُّصَ يَصُ الْمَذْكَورِ مِنَ الْحُكْمِ بِمَا يَعُمُّ غَيْرَهُ إِذَا كَانَ لِذَلِكَ سَبَبٌ يُوجِبُهُ وَ إِنْ قَبِحَ عِنْدَ عَدَمِ السَّبَبِ

الأخبار، و إن لم يعمل بها فقهاؤهم الأربعة، حيث رووا أنه قال رسول الله صلى الله عليه و آله: شهرا عيد لا ينقصان، فتكون التقيه عن بعض المحدثين المشهورين في ذلك الزمان.

و ربما يدل كثير من الأخبار السابقة على وجود هذا القول و اشتهاؤه بين معاصريهم عليهم السلام، حيث وقع السؤال عن ذلك كثيرا، و ردوا عليهم السلام ذلك أشد ردا، و الله يعلم.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٧٤

[الحديث ٥٥]

٥٥ فَأَمَّا الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ

عَنْ أَبِيهِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَ صَامَ تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا أَكْثَرَ مِمَّا صَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا فَقَالَ كَذَبُوا مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَ إِلَّا تَامًا وَ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَ لِتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ فَشَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا وَ شَوَّالٌ تِسْعَةَ وَعِشْرُونَ يَوْمًا وَ ذُو الْقَعْدَةِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا لَا يَنْقُصُ أَبَدًا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ وَ وَعَدْنَا مُوسَى □□□ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَ ذُو الْحِجَّةِ تِسْعَةَ وَعِشْرُونَ يَوْمًا ثُمَّ الشُّهُورُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ شَهْرٌ تَامٌ وَ شَهْرٌ نَاقِصٌ وَ شَعْبَانٌ لَا يَتِمُّ أَبَدًا.

[الحديث ٥٦]

٥٦ وَ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ بَابُوَيْهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ قُلْتُ لَهُ إِنَّ النَّاسَ يَزُودُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَ مَا صَامَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ تِسْعَةَ وَعِشْرِينَ يَوْمًا أَكْثَرَ مِمَّا صَامَ ثَلَاثِينَ فَقَالَ كَذَبُوا مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَ إِلَّا تَامًا وَ لَا تَكُونُ الْفَرَائِضُ نَاقِصَةً إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ السَّنَةَ ثَلَاثِمِائَةٍ وَ سِتِّينَ يَوْمًا وَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضَ فِي سِتِّتِهِ أَيَّامٍ فَحَجَزَهَا مِنْ ثَلَاثِمِائَةٍ وَ سِتِّينَ يَوْمًا فَالسَّنَةُ ثَلَاثِمِائَةٍ وَ أَرْبَعَةٌ وَ خَمْسُونَ يَوْمًا وَ شَهْرُ رَمَضَانَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا وَ سَاقَ الْحَدِيثَ إِلَى آخِرِهِ

الحديث الخامس و الخمسون: مجهول.

الحديث السادس و الخمسون: مجهول.

قوله عليه السلام: فحجزها قال بعض العلماء: رأيناها بالراء المهملة في النسخ التي رأيناها. انتهى.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٧٥

[الحديث ٥٧]

٥٧ وَ رَوَاهُ الْكَلْبِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ خَلَقَ الدُّنْيَا فِي سِتِّتِهِ أَيَّامٍ ثُمَّ اخْتَزَلَهَا مِنْ أَيَّامِ السَّنَةِ فَالسَّنَةُ ثَلَاثِمِائَةٍ وَ أَرْبَعَةٌ وَ خَمْسُونَ يَوْمًا شَعْبَانٌ لَا يَتِمُّ أَبَدًا وَ شَهْرُ رَمَضَانَ لَا يَنْقُصُ وَ اللَّهُ أَبَدًا وَ لَا تَكُونُ فَرِيضَةٌ نَاقِصَةً إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ وَ لِتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَ شَوَّالٌ تِسْعَةَ وَعِشْرُونَ يَوْمًا وَ ذُو الْقَعْدَةِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ وَ وَعَدْنَا مُوسَى □□□ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَ أَتَمَمْنَا بِعِشْرٍ وَ ذُو الْحِجَّةِ تِسْعَةَ وَعِشْرُونَ يَوْمًا وَ الْمُحَرَّمُ

ثَلَاثُونَ يَوْمًا ثُمَّ الشُّهُورُ بَعْدَ ذَلِكَ شَهْرٌ تَامٌّ وَ شَهْرٌ نَاقِصٌ.

وَ هَذَا الْخَبْرُ أَيْضًا نَظِيرٌ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ بِمِثْلِ مَا قَدَّمَاهُ مِنْ أَنَّهُ خَبْرٌ وَاحِدٌ لَا يُوجِبُ عِلْمًا وَ لَا عَمَلًا وَ أَنَّهُ لَا يُعْتَرَضُ بِمِثْلِهِ عَلَى ظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَ الْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَ أَنَّهُ أَيْضًا مُخْتَلِفٌ الْأَلْفَاظِ وَ الْمَعَانِي وَ الْخَبْرُ وَاحِدٌ وَ الْإِسْمَاءُ وَاحِدٌ وَ أَيْضًا فَإِنَّ هَذَا الْخَبْرَ يَتَضَمَّنُ مِنَ التَّغْلِيلِ مَا يَكْشِفُ عَنْ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنْ

و في الصحاح: الحجر المنع.

و في النهاية: الحاجز الحائل بين الشيئين، و فيه " لأهل القتل أن يتحجزوا " أى: يكفوا من القود، و كل من ترك شيئاً فقد انحجز عنه، و الانحجاز مطاوع حجزه إذا منعه.

الحديث السابع و الخمسون: ضعيف.

و في الصحاح: الاختزال الانفراد و الحذف و الاقتطاع.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٧٦

إِمَامٌ هُدَى ع مِنْ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ وَعَدْنَا مُوسَىٰ ﷺ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً لَا يُوجِبُ اسْتِمْرَارَ أَمْثَالِ ذَلِكَ الشَّهْرِ عَلَى الْكَمَالِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ - وَ لَيْسَ اتِّفَاقُ تَمَامِ ذِي الْقَعْدَةِ فِي أَيَّامِ مُوسَىٰ ع - مُوجِبًا تَمَامَهُ فِي مُسَدِّ تَقْبِيلِ الْأَوْقَاتِ وَ لَا دَالًا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ فِي مَا مَضَى وَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ بَطَلَ إِضَافَةُ التَّغْلِيلِ لِتَمَامِ ذِي الْقَعْدَةِ أَيْدًا بِمَا تَضَمَّنَهُ الْقُرْآنُ مِنْ تَمَامِهِ حِينَ إِلى صَادِقٍ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى لَا سِيَّيَمَا وَ هُوَ تَغْلِيلٌ أَيْضًا لِتَمَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ بِالذِّكْرِ فِي التَّمَامِ وَ اخْتِرَالِ السَّنَةِ الْأَيَّامِ مِنَ السَّنَةِ لَا يَمْنَعُ مِنْ اتِّفَاقِ النُّقْصَانِ فِي شَهْرَيْنِ وَ ثَلَاثَةِ عَلَى التَّوَالِي وَ تَمَامِ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ وَ أَرْبَعَةِ مُتَوَالِيَاتٍ فَكَيْفَ يَصِحُّ التَّغْلِيلُ بِمَعْنَى لَا يُوجِبُهُ عَقْلٌ وَ لَا

عَادَةٌ وَ لَا لِسَانٌ وَ كَذَلِكَ التَّغْلِيلُ لِكُونَ شَهْرِ رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَبَدًا بِكَوْنِ الْفَرَائِضِ لَا تَكُونُ نَاقِصَةً لِأَنَّ نُقْصَانَ الشَّهْرِ عَنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا لَمَّا يُوجِبُ النُّقْصَانُ فِي فَرْضِ الْعَمَلِ فِيهِ وَ قَدْ ثُبِتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَتَعَبَّدْنَا بِفِعْلِ الْأَيَّامِ وَ لَا بِصِحِّ تَكْلِيفِنَا فِعْلَ الزَّمَانِ وَ إِنَّمَا تَعَبَّدْنَا بِالْعَمَلِ فِي الْأَيَّامِ وَ الْفِعْلِ فِي الزَّمَانِ فَلَا يَكُونُ إِذَا نُقْصَانُ الزَّمَانِ عَنْ غَيْرِهِ بِالْإِضَافَةِ نُقْصَانًا فِي الْعَمَلِ أَلَّا تَرَى أَنَّ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ عَمَلٌ فِي شَهْرٍ مُعَيَّنٍ فَأَدَّاهُ فِي ذَلِكَ الشَّهْرِ عَلَى مَا حُدِّ لَهُ فِيهِ مِنْ ابْتِدَائِهِ بِهِ مِنْ أَوَّلِهِ وَ خْتِمِهِ إِيَّاهُ فِي آخِرِهِ أَنَّهُ يَكُونُ قَدْ أَكْمَلَ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ الشَّهْرُ نَاقِصًا عَنِ الْكَمَالِ وَ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَمِدَةَ بِالشُّهُورِ إِذَا طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فِي أَوَّلِ شَهْرٍ مِنْ الشُّهُورِ فَقَضَتْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فِيهَا وَاحِدًا عَلَى الْكَمَالِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا وَ اثْنَانِ مِنْهَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تِسْعَةٌ وَ عَشْرُونَ يَوْمًا أَنَّهَا تَكُونُ مُؤَدِّيَةً لِفَرْضِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهَا مِنَ الْعِدَّةِ عَلَى كَمَالِ الْفَرْضِ دُونَ النُّقْصَانِ وَ لَا يَكُونُ نُقْصَانُ الشَّهْرَيْنِ مُتَعَدِّيًّا إِلَى الْفَرْضِ فِيهَا عَلَى الْمَرْأَةِ مِنَ الْعِدَّةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَ لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا نَذَرَ لِلَّهِ تَعَالَى صِيَامَ شَهْرٍ يَلِي شَهْرَ قُدُومِهِ مِنْ سَفَرِهِ أَوْ بُرُؤِهِ مِنْ مَرَضِهِ فَاتَّفَقَ كَوْنُ الشَّهْرِ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ تِسْعَةً وَ عَشْرِينَ يَوْمًا فَصَامَهُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ لَكَانَ مُؤَدِّيًّا إِلَى فَرْضِ

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٧٧

اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ عَلَى الْكَمَالِ وَ لَمْ يَكُنْ نُقْصَانُ الشَّهْرِ مُفِيدًا لِنُقْصَانِ الْفَرْضِ الَّذِي أَدَّاهُ فِيهِ وَ الْإِعْتِمَالُ أَيْضًا فِي أَنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ لَا يَكُونُ إِلَّا ثَلَاثِينَ يَوْمًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَ لِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ يَبْطُلُ

ثُبُوتُهُ عَنْ إِمَامٍ هُدًى بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ كَمَالِ الْفَرَضِ الْمُؤَدَّى فِيَمَا نَقَصَ مِنَ الشَّهْرِ عَنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ يُفِيدُ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِتَكْمِيلِ الْعِدَّةِ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِلَى مَعْنَى الْقَضَاءِ لِمَا فَاتَ مِنَ الصِّيَامِ حَيْثُ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى - فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَ مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَ لِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ فَأَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى الْمُسَافِرِ وَ الْمَرِيضِ عِنْدَ إِفْطَارِهِمَا فِي الشَّهْرِ الْقَضَاءَ لَهُ فِي أَيَّامٍ أُخَرَ لِتُكْمِلُوا بِهَذَا عِدَّةَ مَا فَاتَهُمْ مِنْ صِيَامِ الشَّهْرِ الَّذِي مَضَى وَ لَيْسَ فِي ذَلِكَ تَحْدِيدٌ لِمَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَ إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ بِمَا يَجِبُ مِنْ قَضَاءِ الْفَائِتِ كَائِنًا مَا كَانَ وَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي ذَكَرْنَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّغْلِيلَ الْمَذْكُورَ لِتَمَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا مَوْضُوعٌ لَا يَصِحُّ عَنِ الْأئِمَّةِ ع وَ لَوْ سَلِمَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ لَمْ يَكُنْ مَا تَضَمَّنَهُ لَفْظُ مَحْتَلًا لَوْ فَاقَ الْعَمَلِ عَلَى الْأَهْلِ وَ لَمْ يُوجِبِ الْحُكْمَ بِصَحِّهِ خِلَافَهُ وَ ذَلِكَ أَنَّ تَكْذِيبَ الْعَامَّةِ فِيَمَا ادَّعَوْهُ مِنْ صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ص شَهْرَ رَمَضَانَ تَسْبِيحَهُ وَ عِشْرِينَ يَوْمًا أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ إِيَّاهُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ قَدْ صَامَهُ تَسْبِيحَهُ وَ عِشْرِينَ يَوْمًا غَيْرَ أَنْ صِيَامَهُ كَذَلِكَ كَانَ أَقَلَّ مِنْ صِيَامِهِ إِيَّاهُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَ لَوْ افْتَضَى صِيَامَهُ إِيَّاهُ فِي مُدَّةِ فَرَضِهِ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا لَمْ يَمْنَعُ مِنْ تَغْيِيرِ الْحَالِ فِي ذَلِكَ وَ كَوْنِهِ فِي بَعْضِ الْأَزْمَانِ بَعْدَهُ تَسْبِيحَهُ وَ عِشْرِينَ يَوْمًا عَلَى مَا أَسْلَفْنَا مِنْ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ وَ الْقَوْلُ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص مَا صَامَ إِلَّا تَامًا لَا

يُفِيدُ كَوْنَ شَهْرِ الصَّيَامِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا عَلَى كُلِّ حَالٍ لِأَنَّ الصَّوْمَ غَيْرُ الشَّهْرِ وَهُوَ فِعْلُ الصَّائِمِ وَالشَّهْرُ حَرَكَاتُ الْفَلَكَ وَهِيَ فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَالْوَصْفُ بِالتَّمَامِ إِنَّمَا هُوَ لِلصَّوْمِ الَّذِي هُوَ فِعْلُ الْعَبْدِ دُونَ الْوَصْفِ لِلزَّمَانِ الَّذِي هُوَ فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِيمَا

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٤٧٨

مَضَى وَالِاخْتِجَاجُ لِتَدْلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَتُكْمَلُوا الْعِدَّةَ غَيْرُ مُوجِبٍ مَا ظَنَّهُ أَضِيحَابُ الْعِدَدِ مِنْ أَنَّ شَهْرَ الصَّيَامِ لَا يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا لِأَنَّ إِكْمَالَ عِدَّةِ الشَّهْرِ النَّاقِصِ بِالْعَمَلِ فِي جَمِيعِهِ كَأَكْمَالِ عِدَّةِ الشَّهْرِ التَّامِّ بِالْعَمَلِ فِي سَائِرِهِ لَا يَخْتَلِفُ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْعُقَلَاءِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّ شَوَّالًا تِسْعَةً وَعِشْرُونَ يَوْمًا غَيْرُ مُفِيدٍ لِمَا قَالُوهُ بَلْ يَحْتَمِلُ الْخَبْرُ لِكَوْنِهِ كَذَلِكَ أَحْيَانًا دُونَ كَوْنِهِ كَذَلِكَ بِالْوُجُوبِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَالْقَوْلُ بِأَنَّ ذَا الْقَعْدَةِ ثَلَاثُونَ يَوْمًا لَا يَنْقُصُ أَبَدًا وَجْهُهُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ نَاقِصًا أَبَدًا حَتَّى لَا يَتِمَّ حِينَئِذٍ وَالِاعْتِمَالُ لِتَدْلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى - وَاعِدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً لِيُؤَكِّدَ هَذَا التَّأْوِيلَ لِأَنَّهُ أَفَادَ حُصُولَهُ فِي زَمَنٍ مِنَ الْأَزْمَانِ جَاءَ بِذِكْرِهِ الْقُرْآنُ ثَلَاثُونَ يَوْمًا فَوَجَبَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ نَاقِصًا أَبَدًا بَلْ قَدْ يَكُونُ تَامًّا وَإِنْ جَازَ عَلَيْهِ النُّقْصَانُ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ جَوَازِ النُّقْصَانِ عَلَى ذِي الْقَعْدَةِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٥٨]

٥٨ عَلِيُّ بْنُ مَهْرِيَّارٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ بَشَّارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُنْدَبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ الشَّهْرَ الَّذِي يُقَالُ إِنَّهُ لَا يَنْقُصُ ذُو الْقَعْدَةِ لَيْسَ فِي شُهُورِ السَّنَةِ أَكْثَرَ نُقْصَانًا مِنْهُ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ السَّنَةَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَ

أَرْبَعَهُ وَخَمْسُونَ يَوْمًا مِنْ قَبْلِ أَنْ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ خَلَقَهُنَّ فِي سِتِّهِ أَيَّامٍ اخْتُرِلَتْ مِنْ ثَلَاثِمِائَةٍ وَسِتِّينَ يَوْمًا لَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ شَهْرًا مِنْهَا بَعِيْنَهُ أَيْدًا ثَلَاثِينَ يَوْمًا بَلْ يَقْتَضِي أَنْ السُّنَّةَ أَيَّامٍ تَتَفَرَّقُ فِي الشُّهُورِ كُلِّهَا عَلَى غَيْرِ تَفْصِيْلٍ وَتَعْيِينٍ لِمَا يَكُونُ نَاقِصًا فِيهَا مِمَّا يَتَّفِقُ كَوْنُهُ عَلَى التَّمَامِ بَدَلًا مِنْ كَوْنِهِ عَلَى النُّقْصَانِ وَ أَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ شُهُورَ السَّنَةِ تَخْتَلِفُ فِي الْكَمَالِ وَالنُّقْصَانِ فَيَكُونُ مِنْهَا شَهْرٌ تَامٌ

الحديث الثامن و الخمسون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٧٩

وَ شَهْرٌ نَاقِصٌ لَا يُوجِبُ أَيْضًا دَعْوَى الْخُصْمِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مَا ادَّعَاهُ وَ لَا فِي شَعْبَانَ مَا حَكَمَ بِهِ مِنْ نُقْصَانِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ عَلَى مَا تَصَمَّنُهُ الْوُصْفُ مِنَ الْكَمَالِ وَالنُّقْصَانِ لِكِنَّهَا لَا تَكُونُ كَذَلِكَ عَلَى التَّرْتِيبِ وَالنُّظَامِ بَلْ لَا يُنْكَرُ أَنْ يَتَّفِقَ فِيهَا شَهْرَانِ مُتَّصِيْنِ عَلَى التَّمَامِ وَ شَهْرَانِ مُتَوَالِيَانِ عَلَى النُّقْصَانِ وَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ أَيْضًا كَمَا وَصَفْنَاهُ وَ يَكُونُ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى وَفَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّ فِيهَا شَهْرًا نَاقِصًا وَ شَهْرًا تَامًا إِذْ لَيْسَ فِي صَرِيحِ الْحَدِيثِ ذِكْرُ الْإِتِّصَالِ وَ لَا الْإِنْفِصَالِ

[الحديث ٥٩]

٥٩ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ رَبِيْعٍ عَنْ سَيِّمَاعَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ حُذَيْفَةَ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبِيدٍ اللَّهِ ع فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَ لَتُكْمَلُوا الْعِدَّةَ قَالَ صَوْمٌ ثَلَاثِينَ يَوْمًا.

وَ هَذَا الْخَبْرُ أَيْضًا نَظِيرٌ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ خَبْرٌ وَاحِدٌ لَمَّا يُوجِبُ عِلْمًا وَ لَمَّا عَمَلًا وَ الْكَلِمَاتُ عَلَيْهِ كَالْكَلِمَاتِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِعْتِرَاضُ بِهِ عَلَى ظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَ ذَلِكَ أَنَّ الْحُكْمَ بِإِكْمَالِ الْعِدَّةِ لِلصِّيَامِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ إِكْمَالُهَا فِي الشَّهْرِ إِذَا

نَقَصَ صِيَامَ تِسْعِهِ وَعَشْرِينَ يَوْمًا إِذِ الْمُرَادُ بِإِكْمَالِ الْعِدَّةِ الْأَيَّامُ الَّتِي هِيَ أَيَّامُ الشَّهْرِ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ وَ لَا خِلَافَ أَنَّ الشَّهْرَ الَّذِي هُوَ تِسْعَةٌ وَعَشْرُونَ يَوْمًا شَهْرٌ فِي الْحَقِيقَةِ دُونَ الْمَجَازِ وَ لَسْنَا نُنَكِّرُ أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْنَا عِنْدَ الْبَاعِثِ فِي هِلَالِ

الحديث التاسع والخمسون: ضعيف.

قوله رحمه الله: سقط التعلق قال بعض الفضلاء: حاصله أن العده إكمالها ثلاثين واجب في بعض الحالات معلوم ذلك شرعا. و قوله عليه السلام مطلقا يكفيه مصداق في الجملة، فليحمل على ما هو المعلوم، و لا يجب التعلق به في غير المعلوم، فتدبر.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٨٠

سَوَّالٍ أَنْ نُكْمِلَ الشَّهْرَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَ أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ أَيْضًا مَعَ الْعِلْمِ بِكَمَالِ الشَّهْرِ وَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَّيْنَاهُ سَقَطَ التَّعَلُّقُ بِالْحَدِيثِ فِي خِلَافِ الْمَعْلُومِ مِنَ الشَّرْعِ وَ أَمَّا الْخَبْرُ الَّذِي رَوَاهُ

[الحديث ٦٠]

٦٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثِمَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا رَأَوْا الْهَيْلَالَ قَبْلَ الزَّوَالِ فَهُوَ لِلَّيْلِ الْمَاضِيَةِ وَ إِذَا رَأَوْهُ بَعْدَ الزَّوَالِ فَهُوَ لِلَّيْلِ الْمُسْتَقْبَلَةِ.

[الحديث ٦١]

٦١ وَ الَّذِي رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي طَالِبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّلْتِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ قَالَا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا رُئِيَ الْهَيْلَالُ قَبْلَ الزَّوَالِ فَذَلِكَ الْيَوْمُ مِنْ سَوَّالٍ وَ إِذَا رُئِيَ بَعْدَ الزَّوَالِ فَذَلِكَ الْيَوْمُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

فَهَذَانِ الْخَبْرَانِ أَيْضًا مِمَّا لَا يَصِحُّ الْإِعْتِرَاضُ بِهِمَا عَلَى ظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَ الْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مَعْلُومَيْنِ وَ مَا يَكُونُ هَذَا حُكْمَهُ لَا يَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ مَعَ

الحديث الستون: حسن.

الحديث الحادي والستون: كالصحيح.

قوله رحمه الله: فهذان الخبران قال الفاضل التستري رحمه الله: ربما يقال: إنه ليس في ظاهر القرآن والأخبار دلالة على عدم اعتبار الرؤية قبل الزوال، و جعله علامه لليله الماضيه، كما نبه عليه من عاصرته قدس سره الشريف، و إن كان في العمل

بمضمون هذين الخبرين و الإفطار فى اليوم الذى دخل فى صيامه بنيه الوجوب لا يخلو من تأمل، و جراه لمكان الاستصحاب المؤيد بقوله تعالى " ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ " و عدم ثبوت حجيه الخبر الواحد مطلقا، كما نبه عليه أيضا المعاصر المتقدم ذكره الشريف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٤٨١

أَنَّهَمَا لَوْ صَيَّحَا لَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِمَا إِذَا شَهِدَ بِرُؤْيَيْتِهِ قَبْلَ الزَّوَالِ شَاهِدَانِ مِنْ خَارِجِ الْبَلَدِ يَجِبُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِأَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ شَوَالٍ وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ

إِنَّ هَذَا لَوْ كَانَ مُرَادًا لَمَا كَانَ لِرُؤْيَيْهِ قَبْلَ الزَّوَالِ فَائِدَةٌ لِأَنَّهُ مَتَى شَهِدَ الشَّاهِدَانِ وَجَبَ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِمَا لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَجِبُ إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ عَلَيْهِ وَ لَمْ يَرَوْا الْهِلَالَ وَ الْمُرَادُ بِهَذَا الْخَبْرَيْنِ أَلَّا يَكُونَ فِي الْبَلَدِ عَلَيْهِ لَكِنْ أَخْطَأُوا رُؤْيَةَ الْهِلَالِ ثُمَّ رَأَوْهُ مِنَ الْعَدِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَ اقْتَرَنَ إِلَى رُؤْيَيْهِمْ شَهَادَةُ الشُّهُودِ وَجَبَ الْعَمَلُ بِهِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَتَى تَجَرَّدَ عَنْ شَهَادَةِ الشُّهُودِ لَا يَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ وَ إِنَّ رُؤْيَى قَبْلَ الزَّوَالِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦٢]

٦٢ عَلِيُّ بْنُ حَبِيبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى قَالَ كَتَبْتُ إِلَيْهِ عِ جَعَلْتُ فِدَاكَ رَبِّمَا غَمَّ عَلَيْنَا هِلَالَ شَهْرِ رَمَضَانَ فَيُرَى مِنَ الْعَدِ الْهِلَالَ قَبْلَ الزَّوَالِ وَ رَبِّمَا رَأَيْنَاهُ بَعِيدَ الزَّوَالِ فَتَرَى أَنَّ نَفْطَرَ قَبْلَ الزَّوَالِ إِذَا رَأَيْنَاهُ أَمْ لَا وَ كَيْفَ تَأْمُرُنِي فِي ذَلِكَ فَكَتَبْتُ عِ تَيْمُّ إِلَى اللَّيْلِ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ تَامًا رُؤْيَى قَبْلَ الزَّوَالِ.

[الحديث ٦٣]

٦٣ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ عَقِيلٍ

الحديث الثاني و الستون: مجهول.

قوله عليه السلام: يتم إلى الليل يحتمل أن يكون المراد بهلال رمضان هلال ابتدائه أو انقضائه، فعلى الأول فالمراد إتمام الصوم بقصد شعبان، فإنه لو كان شعبان تاما لرؤى قبل الزوال، فإن في الشهر التام لا يكون خارج الشعاع غالبا إلا قبل الزوال، و على الثاني - و هو الأظهر - فالمراد إتمام صوم رمضان، و الله يعلم.

الحديث الثالث و الستون: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٨٢

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عِ إِذَا رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ فَأَفْطَرُوا وَ أَشْهَدُوا عَلَيْهِ عُدُولًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ لَمْ تَرَوْا الْهِلَالَ إِلَّا مِنْ وَسْطِ النَّهَارِ أَوْ آخِرِهِ فَاتَّمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَ إِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ ثُمَّ أَفْطَرُوا.

[الحديث ٦٤]

٦٤ ٦ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُؤَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ جَرَّاحِ الْمِدَائِنِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِ مَنْ رَأَى هِلَالَ شَوَالٍ - بِنَهَارٍ فِي رَمَضَانَ فَلَيْتَمَّ صِيَامَهُ.

[الحديث ٦٥]

٦٥ وَ عَنْهُ عَنِ فَضَالَةَ عَنِ أَبِيانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عِ عَنْ هِلَالِ رَمَضَانَ يُعَمُّ عَلَيْنَا فِي تِسْعٍ وَ

عَشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ - فَقَالَ لَا تَصِيُمْهُ إِلَّا أَنْ تَرَاهُ فَإِنْ شَهِدَ أَهْلُ بَلَدٍ آخَرَ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ فَاقْضِهِ وَإِذَا رَأَيْتَهُ وَسَطَ النَّهَارِ فَاتِمَّ صَوْمَهُ إِلَى اللَّيْلِ.

يَعْنِي بِقَوْلِهِ عَ اتِمَّ صَوْمَهُ إِلَى اللَّيْلِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ دُونَ أَنْ يَنْوِيَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦٦]

٦٦ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْحُرِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا غَابَ الْهَيْلَالُ قَبْلَ الشَّفَقِ فَهُوَ لِلَّيْلِ وَإِذَا غَابَ بَعْدَ الشَّفَقِ فَهُوَ لِللَّيْلِ

لا يخفى دلالة هذا الخبر على خلاف ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله.

الحديث الرابع و الستون: مجهول.

الحديث الخامس و الستون: موثق.

الحديث السادس و الستون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٨٣

[الحديث ٦٧]

٦٧ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُرَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا تَطَوَّقَ الْهَيْلَالُ فَهُوَ لِلَّيْلِ وَإِذَا رَأَيْتَ ظِلَّ رَأْسِكَ فِيهِ فَهُوَ لثَلَاثٍ.

فَهَذَا الْخَبْرَانِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا مِمَّا هُوَ فِي مَعْنَاهُمَا إِنَّمَا يَكُونُ أَمَارَةً عَلَى اعْتِبَارِ دُخُولِ الشَّهْرِ إِذَا كَانَ فِي السَّمَاءِ عَلَهُ مِنْ غَيْمٍ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ فَيَجَازُ حِينَئِذٍ اعْتِبَارُهُ فِي اللَّيْلِ الْمُسْتَقْبَلِهِ بِتَطَوُّقِ الْهَيْلَالِ وَ غَيْبِيَّتِهِ قَبْلَ الشَّفَقِ أَوْ بَعْدَ الشَّفَقِ فَأَمَّا مَعَ زَوَالِ الْعَلِّهِ وَ كَوْنِ السَّمَاءِ مُصِيحِيَّةً فَلَا تُعْتَبَرُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَ يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى شَهَادَةِ الشَّاهِدِينَ مِنْ خَارِجِ الْبَلَدِ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ شَهَادَتُهُمَا إِذَا كَانَ هُنَاكَ عَلَهُ وَ مَتَى لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عَلَهُ فَلَا يَجُوزُ اعْتِبَارُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى شَهَادَةِ خَمْسِينَ نَفْسًا حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ وَ نَحْنُ مَتَى اسْتَعْمَلْنَا هَذِهِ الْأَخْبَارَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ بَرَّئْتُ عُهْدَتَنَا وَ لَمْ نَكُنْ دَافِعِينَ لَهَا وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ

فى المنتهى " ابن الحر " و فى المختلف " ابن الحسن " و فى الاستبصار فى أصل نسخهته " ابن الحسن " و كتب عليه نسخه أخرى " ابن الحر " .

و اعلم أنه ذهب الصدوق فى المقنع إلى أن الهلال إذا غاب قبل الشفق فهو لليلة، و إن غاب بعد الشفق

فهو لليلتين، و إن رثى فيه ظل الرأس فهو لثلاث ليال.

و المشهور عدم اعتبار تلك الأمور.

الحديث السابع و الستون: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٨٤

[الحديث ٦٨]

٦٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عَبْدِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُزَنِيِّ عَنْ عِمْرَانَ الرَّعْفَرَانِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّ السَّمَاءَ تُطْبِقُ عَلَيْنَا بِالْعِرَاقِ الْيَوْمَ وَالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فَأَيَّ يَوْمٍ نَصُومُ قَالَ انظُرِ الْيَوْمَ الَّذِي صُمْتَ مِنَ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ وَصُمْ يَوْمَ الْخَامِسِ.

[الحديث ٦٩]

٦٩ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبَابَةَ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْأَخْوَلِ عَنْ عِمْرَانَ الرَّعْفَرَانِيِّ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنَّا نَمُكُّ فِي الشَّيْءِ الْيَوْمَ وَالْيَوْمَيْنِ لَمَا نَرَى شَمْسًا وَ لَمَا نَجْمًا فَأَيَّ يَوْمٍ نَصُومُ قَالَ انظُرِ الْيَوْمَ الَّذِي صُمْتَ مِنَ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ وَ عِدَّ حَمْسَةَ أَيَّامٍ وَ صُمْ يَوْمَ الْخَامِسِ.

فَهَذَا الْخَبْرَانِ الْوَجْهَ فِيهِمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ السَّمَاءُ مُتَغَيِّمَةً عَلَى مَا تَضَمَّنَا فَعَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ الْخَامِسِ مِنْ صِيَامِ يَوْمِ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَحَّ عِنْدَهُ نُقْصَانُهُ اخْتِطَاطًا فَإِنْ اتَّفَقَ أَنَّهُ يَكُونُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَدْ أَجْرَأَ عَنْهُ وَ إِنْ كَانَ مِنْ شَعْبَانَ كُتِبَ لَهُ مِنَ النَّوَافِلِ وَ يَجْرَى هَذَا مَجْرَى صِيَامِ يَوْمِ الشُّكِّ وَ لَيْسَ فِي الْخَبْرِ أَنَّهُ يَصُومُ يَوْمَ الْخَامِسِ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا فِي ظَاهِرِهِ وَ اخْتَمَلَ مَا قُلْنَا سَقَطَتِ الْمُعَارَضَةُ بِهِ وَ لَمْ يُنَافِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْعَمَلِ عَلَى الْأَهْلِ

الحديث الثامن و الستون: مرسل أو مجهول.

الحديث التاسع و الستون: ضعيف.

قال فى الدروس: و لا عبره بعد خمسه أيام من الماضيه و سته فى الكيسيه، إلا أن يغم الشهور كلها.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٨٥

[الحديث ٧٠]

٧٠ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

قَالَ قَالَ عَلِيُّ ع لَّا تُقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي رُؤْيِهِ الْهَلَالِ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ.

[الحديث ٧١]

٧١ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع كَانَ يَقُولُ لَّا أُجِزُ فِي رُؤْيِهِ الْهَلَالِ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ

وقال في المدارك: ذكر جمع من الأصحاب أن اعتبار الخامس إنما هو في غير السنه الكبيسيه، و أما فيها فإنه يكون يوم السادس، و هو مروى في بعض الأخبار.

الحديث السبعون: صحيح.

لا خلاف في عدم الاعتداد بشهادة النساء في الهلال، إلا أن تبلغ الشيع المفيد للعلم.

الحديث الحادى و السبعون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٨٦

٤٢ بَابُ فَضْلِ صِيَامِ يَوْمِ الشُّكِّ وَالْإِحْتِيَاظِ لِيَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ حَمَزَةَ بْنِ يَعْلى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ يَرْفَعُهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا صَحَّ هَلَالُ رَجَبٍ فَعَدَّ تِسْعَةً وَخَمْسِينَ يَوْمًا وَصُمْ يَوْمَ سِتِّينَ.

يَعْنِي بِقَوْلِهِ ع صُمْ يَوْمَ سِتِّينَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ إِحْتِيَاظًا وَالَّذِي يَكْشِفُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ ع

باب فضل صيام يوم الشك و الاحتياط لصيام شهر رمضان الحديث الأول: مرسل.

الحديث الثانى: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٨٧

بْنِ بَكْرٍ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الصُّهْبَانِ عَنْ حَفْصِ عَنْ عَمْرِ بْنِ سَالِمٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ بْنِ عَيْسَى عَنْ هَارُونَ بْنِ خَارِجَةَ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ عَدُّ شَعْبَانَ تِسْعَةَ وَ عَشْرِينَ يَوْمًا فَإِنْ كَانَتْ مُتَعَيِّمَةً فَأَصْبَحَ صَائِمًا وَ إِنْ كَانَ مُصْحِيَةً وَ تَبَصَّرَتْهُ وَ لَمْ تَرَ شَيْئًا فَأَصْبَحَ مُفْطِرًا.

فَلَوْ لَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْعَزْمِ عَلَى صِيَامِهِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ - لَوْجَبَ أَنْ يَنْوِيَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ لَا يُرَاعِيَ كَوْنَ السَّمَاءِ مُتَعَيِّمَةً أَوْ مُصْحِيَةً

[الحديث ٣]

٣ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ عُبَيْسِ بْنِ هِشَامٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَإِنَّ النَّاسَ يَزْعُمُونَ أَنَّ مَنْ صَامَهُ بِمَنْزِلِهِ مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ كَذَبُوا إِنْ كَانَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَهُوَ يَوْمٌ وَفُقُوا لَهُ وَ إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ فَهُوَ بِمَنْزِلِهِ مَا مَضَى مِنَ الْأَيَّامِ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ يُونُسَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لَا يَدْرِي أَهُوَ مِنْ شَعْبَانَ أَمْ مِنْ

الحديث الثالث: حسن موثق.

و في الكافي " عن الخضر بن عبد الملك " بدلا " عن الحسن بن عبد الله " .

الحديث الرابع: موثق.

قوله: فصامه من شهر رمضان أي: فصامه فكان الواقع رمضان، و في الكافي " فصامه فكان من شهر رمضان "

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٨٨

شَهْرِ رَمَضَانَ فَصَامَهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ هُوَ يَوْمٌ وَفُقَ لَهُ وَ لَا قِضَاءَ عَلَيْهِ.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الصُّهْبَانِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ بْنِ جَنَاحٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَجْرَةَ عَنْ بَشِيرِ النَّبَالِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ فَقَالَ صُمُّهُ فَإِنْ يَكُ مِنْ شَعْبَانَ كَانَ تَطَوُّعًا وَ إِنْ يَكُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَيَوْمٌ وَفُقَتْ لَهُ.

[الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَمَزَةَ بْنِ يَعْلَى عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ آدَمَ عَنِ الْكَاهِلِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا

عَبَدَ اللَّهُ عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ شَعْبَانَ قَالَ لَأَنْ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الصُّهْبَانِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رِبَاطٍ عَنْ سَعِيدِ الْأَعْرَجِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنِّي صُمْتُ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَكَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَقْضِيهِ قَالَ لَا هُوَ يَوْمٌ وَفَقَّتْ لَهُ.

[الحديث ٨]

٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ وَ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَ فِي الرَّجُلِ يَصُومُ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ فَقَالَ عَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ وَ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ.

فَلَيْسَ بِمُنَافٍ لِلْخَبْرِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْخَبْرِ مَنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِّ وَ لَا

الحديث الخامس: حسن موقوف.

الحديث السادس: حسن.

الحديث السابع: صحيح.

الحديث الثامن: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٨٩

يَنْوِي أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ - بَلْ يَنْوِي أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَإِنَّهُ مَتَى كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ يَكُونُ قَدْ صَامَ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ صَوْمُهُ فَحِينَئِذٍ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَتَى نَوَى أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ مُضَافًا إِلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلٌ صَامَ يَوْمًا وَ هُوَ لَا يَدْرِي أَمِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ هُوَ أَمْ مِنْ غَيْرِهِ فَجَاءَ قَوْمٌ فَشَهِدُوا أَنَّهُ كَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ عِنْدَنَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ فَقَالَ لِي بَلَى فَنُتُّ إِتْمَهُمْ قَالُوا صُمْتَ وَ أَنْتَ لَا تَدْرِي أَمِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ هَذَا أَمْ مِنْ غَيْرِهِ فَقَالَ بَلَى فَاغْتَدَّ بِهِ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ وَ فَصَّكَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ إِنَّمَا يُصَامُ يَوْمَ الشَّكِّ مِنْ شَعْبَانَ وَ لَا تَصُومُهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ لِأَنَّهُ قَدْ نَهَى أَنْ يَنْفَرِدَ الْإِنْسَانُ لِلصِّيَامِ فِي يَوْمِ الشَّكِّ وَ إِنَّمَا يَنْوِي مِنَ اللَّيْلَةِ أَنَّهُ يَصُومُ مِنْ شَعْبَانَ فَإِنْ كَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَجْزَأَ عَنْهُ بِتَفْضُلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ بِمَا قَدْ وَسَّعَ عَلَى

عِبَادِهِ

وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَهَلَكَ النَّاسُ.

[الحديث ١٠]

١٠ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَعْفَرِ الْأَزْدِيِّ عَنْ قُتَيْبَةَ الْأَعَشَى قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ص عَنْ صَوْمِ سِتِّهِ أَيَّامِ الْعِيدَيْنِ وَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ

الحديث التاسع: موثق.

قوله عليه السلام: و لو لا ذلك لهلك الناس أى: لو لا توسيعه تعالى فى تلك العاده و فى أمثالها لهلك الناس.

الحديث العاشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٩٠

[الحديث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ وَ غَيْرِهِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي جَعَلْتُ عَلَى نَفْسِي أَنْ أَصُومَ حَتَّى يَقُومَ الْقَائِمُ عَجَّلَ اللَّهُ فَرْجَهُ فَتَقَالَ لِمَا تَصُومُ فِي السَّفَرِ وَ لِمَا الْعِيدَيْنِ - وَ لَا أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَ لَا الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ.

وَ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ مِنَ الْأَخْيَارِ الَّتِي تَصَمَّمَتْ تَحْرِيمَ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ فَالْوَجْهُ فِيهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صِيَامُ هَذَا الْيَوْمِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ وَ إِنْ كَانَ جَائِزاً صِيَامُهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا مَضَى مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَ الَّذِي يَزِيدُهُ بَيَاناً مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٢]

١٢ أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ الْقَاسِمِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ كَاسُوْلَمَا عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الشَّاذْكَوْنِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شَهَابِ الزُّهْرِيِّ قَالَ سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ ع يَقُولُ يَوْمَ الشُّكِّ أَمَرْنَا بِصِيَامِهِ وَ نَهَيْنَا

قال بعض العلماء: كان هذا الحديث مستند الشافعى فى تحريم صوم يوم الشك، و من هذا المقام و شبهه يعلم أن كلام النبى صلى الله عليه و آله مثل القرآن له وجهان: عام و خاص، و ناسخ و منسوخ، و محكم و متشابه، و لا يعرف ذلك كله إلا أوصياؤه صلوات الله عليهم، كما رواه سليم بن قيس عن أمير المؤمنين عليه السلام.

الحديث الحادى عشر: موثق.

الحديث الثانى عشر: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٩١

عَنْهُ - أَمْرًا أَنْ يَصُومَهُ الْإِنْسَانُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ
عَنْهُ - أَمْرًا أَنْ يَصُومَهُ الْإِنْسَانُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ

قال الفاضل التستري رحمه الله: كأنه نقله من كتاب المفيد، فحكاه على ما وجدته فيه، و إلا فالظاهر أن أحمد ليس بصاحب كتاب، حتى يروى عنه الشيخ بلا فاصله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٩٢

٤٣ بابُ علامه وقت فرض الصيام و أيام الشهر و دليل وقت الإفطار

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ وَ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ جَمِيعاً عَنْ صَفْوَانَ عَنِ ابْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عَنِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمُ الْآيَةَ فَقَالَ نَزَلَتْ فِي خَوَاتِ بْنِ جُبَيْرِ الْأَنْصَارِيِّ وَ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ص فِي الْخَنْدَقِ وَ هُوَ صَائِمٌ وَ أَمْسَى عَلَى تِلْكَ الْحَالِ وَ كَانَ قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ هَذِهِ الْآيَةُ إِذَا نَامَ أَحَدُهُمْ حَرَّمَ عَلَيْهِ الطَّعَامَ فَجَاءَ خَوَاتٌ إِلَى أَهْلِهِ حِينَ أَمْسَى فَقَالَ هَلْ عِنْدَكُمْ طَعَامٌ فَقَالُوا لَا أَقِمُ حَتَّى نَصْنَعَ لَكَ طَعَامًا فَاتَّكَى فَنَامَ فَقَالُوا لَهُ قَدْ غَفَلْتَ فَقَالَ نَعَمْ فَبَاتَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ وَ أَصْبَحَ ثُمَّ غَدَا إِلَى

باب علامه وقت فرض الصيام و أيام الشهر و دليل وقت الإفطار الحديث الأول: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٩٣

الْخَنْدَقِ فَجَعَلَ يُعْشَى عَلَيْهِ فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ص فَلَمَّا رَأَى الَّذِي بِهِ أَخْبَرَهُ كَيْفَ كَانَ أَمْرُهُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فِيهِ الْآيَةَ - كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْخَيْطِ الْأَبْيَضِ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ فَقَالَ بَيَاضُ النَّهَارِ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ - قَالَ وَ كَانَ بِلَالٌ يُؤَدِّنُ لِلنَّبِيِّ ص حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ فَقَالَ النَّبِيُّ ص إِذَا سَمِعْتُمْ صَوْتَ بِلَالٍ فَدَعُوا الطَّعَامَ وَ الشَّرَابَ فَقَدْ أَصْبَحْتُمْ.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع فَقُلْتُ مَتَى يَحْرُمُ الطَّعَامُ عَلَى الصَّائِمِ وَ تَحِلُّ الصَّلَاةُ صِلَاةُ الْفَجْرِ فَقَالَ لِي إِذَا اعْتَرَضَ الْفَجْرُ وَ كَانَ

كَالْقُبْطِيَّةِ الْبَيْضَاءِ فَتَمَّ يَحْرُمُ الطَّعَامُ وَ تَحِلَّ الصَّلَاةُ صِلَاةُ الْفَجْرِ قُلْتُ فَلَسْنَا فِي وَقْتٍ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ شُعَاعُ الشَّمْسِ فَقَالَ هَيْهَاتَ أَيْنَ تَذْهَبُ تِلْكَ صَلَاةُ الصَّبِيَانِ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْفَجْرُ هُوَ الَّذِي إِذَا رَأَيْتَهُ مُعْتَرِضًا كَأَنَّهُ بَيَاضُ نَهْرٍ سُورَاءَ

الحديث الثاني: صحيح.

الحديث الثالث: صحيح.

الحديث الرابع: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٩٤

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ وَقْتُ سِقُوطِ الْقُرْصِ وَ وُجُوبِ الْإِفْطَارِ مِنَ الصَّيَامِ أَنْ يَقُومَ بِحِدَاءِ الْقِبْلَةِ وَ يَتَفَقَّدَ الْحُمْرَةَ الَّتِي تَرْتَفِعُ مِنَ الْمَشْرِقِ فَإِذَا جَارَتْ قَمَّةُ الرَّأْسِ إِلَى نَاحِيَةِ الْمَغْرِبِ فَقَدْ وَجَبَ الْإِفْطَارُ وَ سَقَطَ الْقُرْصُ.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سُئِلَ عَنِ الْإِفْطَارِ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَهَا فَقَالَ إِنْ كَانَ مَعَهُ قَوْمٌ يَخْشَى أَنْ يَحْبَسَهُمْ عَنْ عَشَائِهِمْ فَلْيُفْطِرْ مَعَهُمْ وَ إِنْ كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ فَلْيَصِلْ وَ لْيُفْطِرْ

الحديث الخامس: ضعيف.

وفى النهاية: القمه بالكسر وسط الرأس.

الحديث السادس: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٩٥

[الحديث ١]

١ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ.

[الحديث ٢]

٢ وَرُوِيَ بِلَفْظٍ آخَرَ وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلكُلِّ امْرِيٍّ مَا نَوَى

باب نية الصيام الحديث الأول: مرسل.

الحديث الثاني: مرسل.

قوله صلى الله عليه وآله: و لكل امرئ ما نوى قال الفاضل التستري رحمه الله: مقتضى مفهوم "إنما لكل امرئ ما نوى" أنه لا يحصل له ما لم ينوه. وقد يدعى التنافى بينه وبين ما دل على أن صوم يوم الشك بنيه النفل يجزى، و ما دل على أن ناسى الجنابه يقضى الصوم و الصلاة

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٩٦

[الحديث ٣]

٣ وَرُوِيَ عَنِ الرَّضَاعِ أَنَّهُ قَالَ لَا قَوْلَ إِلَّا بِعَمَلٍ وَلَا عَمَلَ إِلَّا بِنِيَّةٍ وَلَا نِيَّةَ إِلَّا بِإِصَابَةِ السَّنَةِ

إلى يوم اغتسل فيه الجمعة، و أمثالهما مما يدل على حصول بعض الأفراد مع نية غيره.

و قد يدفع ذلك: بأن حصول المنوى و عدم حصول غير المنوى إنما هو فيما يكون فيه جهتان و يعقل فيه تعدد الجهه، و ليس يوم الشك كذلك، إذ يوم شهر رمضان لا يصير يوما من شعبان بمجرد النسيان، و بأن المطلوب فى غسل الجنابه مجرد إيقاع الغسل من غير نظر إلى اعتقاد أنه للجنابه، لعدم الدلالة الواضحه على اعتبار القيد، و النواى للجمعه ناو للغسل المطلق البته، و قس عليهما ما يرد عليك.

و قال أيضا: سيجى ء فى كتاب الحج فى باب ذبح الهدى بطريق لعله فى الصحيح جواب موسى عليه السلام بقوله "إنما له ما نوى" عن السؤال عن ذكر غير صاحب الذبيحه نسيانا، فهل يجزى عن صاحبها؟.

و قال الصدوق: و سأل على بن جعفر أخاه موسى بن جعفر عليهما السلام عن الرجل يحلف و ينسى

ما قال، قال: هو على ما نوى.

الحديث الثالث: مرسل.

قوله عليه السلام: ولا نية إلا بإصابه السنه فإن النية إذا لم تصادف السنه لا تنفعه، كما إذا أعان أخاه على السرقة و الزنا و قصد به القربه، فهو غير مثاب، فتأمل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٤٩٧

[الحديث ٤]

٤ الْحُسَيْنُ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَانَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّائِمِ الْمُتَطَوِّعِ تَعْرِضُ لَهُ الْحَاجَةُ قَالَ هُوَ بِالْخِيَارِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَصِيرِ وَإِنْ مَكَثَ حَتَّى الْعَصِيرِ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَصُومَ وَلَمْ يَكُنْ نَوَى ذَلِكَ فَلَهُ أَنْ يَصُومَ ذَلِكَ الْيَوْمَ إِنْ شَاءَ

الحديث الرابع: موثق.

المشهور أنه يجوز استئناف النية فى النافله إلى الزوال ما لم يفطر قبلها، و لا يجوز بعده.

وقيل: يمتد وقت النية إلى الغروب، ذهب إليه الشيخ فى المبسوط، و المرتضى و جماعه.

و اختلف فى أنه لو جدد النية فى أثناء النهار، فهل يحكم له بالصوم الشرعى من وقت النية، أو من ابتداء النهار، أو يفرق بين ما إذا وقعت النية قبل الزوال أو بعده؟ أوجه، الأخير أظهر، لأنه هو المروى.

و تحديد الاختيار فى الإفطار فى هذا الخبر بالعصر يشعر بكراهه الإفطار بعده.

و قال فى المدارك: قطع الأصحاب بأن وقت النية فى الواجب الذى ليس بمعين - كالقضاء و النذر المطلق - يستمر من الليل إلى الزوال، إذا لم يفعل المنافى نهاراً، و تدل عليه روايات كثيرة.

و قال ابن الجنيد: و يستحب للصائم فرضاً و غير فرض أن يبيت الصيام من الليل لما يريد به، و جائز أن يتدئ بالنية و قد بقى بعض النهار، و يحتسب به من واجب إذا لم

يكن أحدث ما ينقض الصيام، و لو جعله تطوعا كان أحوط.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٤٩٨

[الحديث ٥]

٥ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَفْضِي رَمَضَانَ لَهُ أَنْ يَفْطِرَ بَعِيدًا مَا يُضِيحُ قَبْلَ الزَّوَالِ إِذَا بَدَأَ لَهُ فَقَالَ إِذَا كَانَ نَوَى ذَلِكَ مِنَ اللَّيْلِ وَ كَانَ مِنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ فَلَا يَفْطِرُ وَ يَتِمُّ صَوْمَهُ قَالَ وَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَبْدُو لَهُ بَعْدَ مَا يُضِيحُ وَ يَرْتَفِعُ النَّهَارُ أَنْ يَصُومَ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَ يَفْضِيهِ مِنْ رَمَضَانَ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَوَى ذَلِكَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ نَعَمْ يَصُومُهُ وَ يَعْتَدُّ بِهِ إِذَا لَمْ يُحْدِثْ شَيْئًا.

[الحديث ٦]

٦ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنْ فَصَّالَةَ عَنْ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ

و إطلاق كلامه يقتضى جواز تجديد النية بعد الزوال أيضا، و له شواهد من الأخبار.

الحديث الخامس: صحيح.

قال فى المدارك: تحريم إفتار قضاء شهر رمضان بعد الزوال موضع وفاق، لا أعلم فيه مخالفا. و أما الجواز قبل الزوال: فهو مذهب الأكثر، بل لم ينقل المحقق فى المعتمد و العلامة فى المنتهى فيه خلافا، و حكى فى المختلف عن أبى الصلاح أن كلامه يشعر بتحريمه.

و قال ابن عقييل: من أصبح صائما لقضاء كان عليه من رمضان، و قد نوى الصوم من الليل، فأراد أن يفطر فى بعض النهار، لم يكن له ذلك.

و مقتضى ذلك المنع من الإفطار قبل الزوال و بعده إذا كان قد نوى ذلك من الليل.

الحديث السادس: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٤٩٩

ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ جَعَلَ لِلَّهِ عَلَيْهِ صِيَامَ شَهْرِ فَيْضِيحٍ وَ هُوَ يَنْوَى الصَّوْمَ ثُمَّ يَبْدُو لَهُ فَيَفْطِرُ وَ يَضِيحُ وَ هُوَ لَا يَنْوَى الصَّوْمَ فَيَبْدُو لَهُ فَيَصُومُ فَقَالَ هَذَا كُفُّهُ

[الحديث ٧]

٧ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ النَّضْرِ عَنِ ابْنِ سِنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ أَصْبَحَ وَهُوَ يُرِيدُ الصِّيَامَ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ فَلَهُ أَنْ يُفْطِرَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نِصْفِ النَّهَارِ ثُمَّ يَقْضِي ذَلِكَ الْيَوْمَ فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَصُومَ بَعْدَ مَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ فَلْيُصِّمْ فَإِنَّهُ يُحْسَبُ لَهُ مِنَ السَّاعَةِ الَّتِي نَوَى فِيهَا.

[الحديث ٨]

٨ وَعَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى عَنْ يُوْسُفَ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَالَ عَلِيُّ ع إِذَا لَمْ يَفْرِضِ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ صِيَامًا ثُمَّ ذَكَرَ الصِّيَامَ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ طَعَامًا أَوْ يَشْرَبَ شَرَابًا وَ لَمْ يُفْطِرْ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ

الحديث السابع: صحيح.

قوله عليه السلام: ثم يقضى ذلك اليوم أى: يقضى ذلك اليوم الذى أراد قضاءه فى هذا اليوم فى يوم آخر.

و يحتمل أن يراد به الصوم المستحب، و يكون القضاء على الاستحباب.

قوله عليه السلام: فإنه يحسب له من الساعه أى: يحتسب له كمال الثواب من عند النيه، فلا ينافى احتساب أصل الثواب من عند الفجر، إذا كان قبل الزوال، كما سيأتى.

الحديث الثامن: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٠٠

[الحديث ٩]

٩ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ السُّنْدِيِّ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى ع عَنِ الرَّجُلِ يُصْبِحُ وَ لَمْ يَطْعَمْ وَ لَمْ يَشْرَبْ وَ لَمْ يَنْوِ صَوْمًا وَ كَانَ عَلَيْهِ يَوْمٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَلَهُ أَنْ يَصُومَ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَ قَدْ ذَهَبَ عَائِمَةُ النَّهَارِ فَقَالَ نَعَمْ لَهُ أَنْ يَصُومَ وَ يَعْتَدَّ بِهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

[الحديث ١٠]

١٠ عَنْهُ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِهِ الصَّائِمُ بِالْخِيَارِ

إِلَى زَوَالِ الشَّمْسِ قَالَ إِنَّ ذَلِكَ فِي الْفَرِيضَةِ وَأَمَّا النَّافِلَةُ فَلَهُ أَنْ يُفْطِرَ أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ.

[الحدِيث ١١]

١١ الصَّفَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يُصْبِحُ وَلَا يَنْوِي الصَّوْمَ فَإِذَا تَعَالَى النَّهَارُ حَدَّثَ لَهُ رَأْيِي فِي الصَّوْمِ فَقَالَ إِنَّهُ نَوَى الصَّوْمَ قَبْلَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ حُسِبَ لَهُ مِنْ يَوْمِهِ وَإِنْ نَوَاهُ بَعْدَ الزَّوَالِ حُسِبَ لَهُ مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي نَوَى.

[الحدِيث ١٢]

١٢ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ

الحدِيث التاسع: كالصحيح.

قوله: وقد ذهب عامه النهار أى: كثير من النهار لا أكثره، و ظاهره يدل على مذهب ابن الجنيدي.

الحدِيث العاشر: ضعيف.

الحدِيث الحادى عشر: صحيح.

الحدِيث الثانى عشر: مرسل كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥١١

أَبِي نَضِيرٍ عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يَكُونُ عَلَيْهِ الْقِصَاءُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَيُصْبِحُ فَلَا يَأْكُلُ إِلَى الْعَصِيرِ أَوْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَجْعَلَهُ قِصَاءً مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ نَعَمْ.

[الحدِيث ١٣]

١٣ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُكَيْمٍ عَنْ صَيْفُوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى ع عَنِ الرَّجُلِ يُصْبِحُ وَلَمْ يَطْعَمْ وَلَمْ يَشْرَبْ وَلَمْ يَنْوِ صَوْمًا وَكَانَ عَلَيْهِ يَوْمٌ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَلَهُ أَنْ يَصُومَ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَقَدْ ذَهَبَ عَامَهُ النَّهَارُ فَقَالَ نَعَمْ لَهُ أَنْ يَصُومَهُ وَيَعْتَدَّ بِهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

[الحدِيث ١٤]

١٤ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع يَدْخُلُ إِلَى أَهْلِهِ وَيَقُولُ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ وَإِلَّا صُمْتُ فَإِنْ كَانَ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ أَتَوْهُ بِهِ وَإِلَّا صَامَ.

[الحديث ١٥]

١٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قُلْتُ لَهُ الرَّجُلُ يُصْبِحُ لَمَّا يَنْوِي الصَّوْمَ فَإِذَا تَعَالَى النَّهَارُ - حَدَّثَ

كما قاله الشهيد في الذكرى. و صريح في الدلالة على ما ذهب إليه ابن الجنيد، و أجاب عنه في المختلف بعد الطعن في السند، بأنه يحتمل أن يكون نوى صوما مطلقا مع نسيان القضاء، فجاز صرفه. و لا يخفى ما فيه.

الحديث الثالث عشر: موثق.

الحديث الرابع عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٠٢

لَهُ رَأَى فِي الصَّوْمِ فَقَالَ إِنَّ هُوَ نَوَى الصَّوْمَ قَبْلَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ حُسْبَ لَهُ يَوْمُهُ وَإِنْ نَوَاهُ بَعْدَ الزَّوَالِ حُسْبَ لَهُ مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي نَوَى.

[الحديث ١٦]

١٦ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هِاشِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّادِ الْكُوفِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ عِيسَى قَالَ مَنْ بَاتَ وَهُوَ يَنْوِي الصِّيَامَ مِنْ عَمْدٍ لَزِمَهُ ذَلِكَ فَإِنْ أَفْطَرَ فَعَلَيْهِ قِضَاؤُهُ وَمَنْ أَصْبَحَ وَلَمْ يَنْوِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِلَى أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ إِنْ شَاءَ صَامَ وَإِنْ شَاءَ أَفْطَرَ فَإِنْ زَالَتِ الشَّمْسُ وَلَمْ يَأْكُلْ فَلَيْتَمَ الصَّوْمَ إِلَى اللَّيْلِ.

فَهَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الْإِسْتِحْبَابِ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ الْأَوَّلَةَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ لَهُ أَنْ يُفْطَرَ أَيْ وَقْتِ شَاءَ مِنْ غَيْرِ قِضَاءٍ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَحْضُوصًا بِقِضَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ فَإِنَّهُ إِذَا أَفْطَرَ فِيهِ بَعْدَ الزَّوَالِ كَانَ عَلَيْهِ قِضَاؤُهُ مَعَ الْكُفَّارَةِ عَلَى مَا سَيُبَيِّنُهُ فِيمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

الحديث الخامس عشر: صحيح.

الحديث السادس عشر: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٠٣

[الحديث ١]

١ عَلِيُّ بْنُ مَهْرِيَّارٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ الْقَاسِمِ عَنِ عَلِيِّ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع لَيْسَ الصَّيَامُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْإِنْسَانُ يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَحْفَظَ لِسَانَهُ مِنَ اللَّغْوِ الْبَاطِلِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ.

[الحديث ٢]

٢ وَعَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثِمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ ع يَقُولُ لَمَّا يَصُومُ الصَّائِمُ مَا صَيَّنَعَ إِذَا اجْتَنَبَ ثَلَاثَ خِصَالِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالنِّسَاءِ وَالِارْتِمَاسِ فِي الْمَاءِ

باب ماهيه الصيام الحديث الأول: ضعيف.

الحديث الثاني: صحيح.

قال بعض الفضلاء: في الفقيه "أربع خصال" و يأتي في الكتاب أيضا.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٠٤

[الحديث ٣]

٣ وَعَنْهُ عَنِ عَثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنِ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَذَبَ فِي رَمَضَانَ فَقَالَ قَدْ أَفْطَرَ وَ عَلَيْهِ قِضَاؤُهُ فَقُلْتُ مَا كَذَبْتُهُ فَقَالَ يَكْذِبُ عَلَى اللَّهِ وَ عَلَى رَسُولِهِ ص

و كان المراد هنا اجتناب الثلاث مطلقا، واجتناب خصوص الارتماس إذا كان في الماء، و كان المراد به على وجه تأكيد الاجتناب من الشرب بعدم التعرض له حتى بالارتماس، فإن الظاهر أن حقيقه الصيام هي الإمساك عن الثلاثة من تبين الفجر إلى الليل. انتهى.

أقول: اعلم أن الطعام و الشراب من نوع واحد، و العطف باعتبار تعدد الأفراد، و ليس كذلك النساء و الارتماس، فلا مناقشه، أو الارتماس معطوف على ثلاث خصال، و إفراده عنها لاختلاف الحكم، و الله يعلم.

الحديث الثالث: موثق.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٠٥

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ قَالَ لِكُلِّ شَيْءٍ زَكَاةٌ وَزَكَاةُ الْأَجْسَامِ الصَّوْمُ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص الصَّائِمُ فِي عِبَادِهِ وَإِنْ كَانَ عَلَى فِرَاشِهِ مَا لَمْ يَغْتَبْ مُسْلِمًا.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ كَثُرَ صَوْمُهُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لِمَلَائِكَتِهِ عَبْدِي اسْتَجَارَ

باب ثواب الصيام الحديث الأول: مجهول.

الحديث الثاني: مجهول.

الحديث الثالث: مجهول أو ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٠٦

مِنْ عَذَابِي فَأَجِيرُوهُ وَ وَكَّلَ اللَّهُ مَلَائِكَتَهُ بِاللُّدْعَاءِ لِلصَّائِمِينَ وَ لَمْ يَأْمُرْ بِاللُّدْعَاءِ لِأَحَدٍ إِلَّا اسْتَجَابَ لَهُمْ فِيهِ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ نَوْمُ الصَّائِمِ عِبَادَةٌ وَ نَفْسُهُ تَسْبِيحٌ.

[الحديث ٥]

٥ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ غَالِبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ قَالَ قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ص يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَرَدْتُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ أَشْيَاءَ فَقَالَ وَ مَا هِيَ يَا عُثْمَانُ قَالَ قُلْتُ إِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَتْرَهَّبَ قَالَ لَمَا تَفْعَلُ يَا عُثْمَانُ فَإِنَّ تَرَهَّبَ أُمَّتِي الْقَعُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَ انْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ قَالَ فَإِنِّي أَرَدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ أَخْتَصِي قَالَ لَا تَفْعَلْ يَا عُثْمَانُ فَإِنَّ اخْتِصَاءَ أُمَّتِي الصَّيَامُ مَعَ كَلَامٍ طَوِيلٍ.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ النَّبِيَّ ص قَالَ لِأَصْحَابِهِ أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ فَعَلْتُمُوهُ تَبَاعَدَ الشَّيْطَانُ عَنْكُمْ كَمَا تَبَاعَدَ الْمَشْرِقُ مِنَ الْمَغْرِبِ قَالُوا بَلَى قَالَ الصَّوْمُ يُسَوِّدُ وَجْهَهُ وَ الصَّدَقَةُ تَكْسِرُ ظَهْرَهُ وَ الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَ الْمَوَازَرَةُ عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ يَقْطَعُ دَابِرَهُ وَ الْإِسْتِغْفَارُ يَقْطَعُ وَتِينَهُ وَ قَالَ النَّبِيُّ ص لِكُلِّ شَيْءٍ زَكَاةٌ وَ زَكَاةُ الْأَجْسَامِ الصِّيَامُ

الحديث الرابع: مجهول.

الحديث الخامس: مجهول.

الحديث السادس: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٠٧

[الحديث ٧]

٧ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنْ حَكَمِ بْنِ مَسِيكِينَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ إِنَّ الرَّجُلَ لِيَصِيَلِي رَكَعَتَيْنِ فَيُوجِبُ اللَّهُ لَهُ بِهِمَا الْجَنَّةَ أَوْ يَصُومُ يَوْمًا تَطَوُّعًا فَيُوجِبُ اللَّهُ لَهُ بِهِ الْجَنَّةَ.

[الحديث ٨]

٨ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ ثَابِتٍ أَبِي الْحَسَنِ عَنِ عَمْرٍو بْنِ جُمَيْعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ الصِّيَامُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ.

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِيهِ ع أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ع قَالَ ثَلَاثٌ يُذْهِبْنَ الْبُلْغَمَ وَ يَزِيدْنَ فِي الْحِفْظِ السُّوَاكُ وَ الصَّوْمُ وَ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ

و في النهايه: فيه " و ابث عليهم بأسا تقطع به دابرههم " أى: جميعهم حتى لا يبقى منهم أحد. و دابر القوم آخر من يبقى منهم و يجىء في آخرهم. انتهى.

و في القاموس: الدابر التابع و الآخر من كل شىء و الأصل.

و فيه أيضا: الوتين عرق في القلب، إذا انقطع مات صاحبه.

الحديث السابع: مجهول.

الحديث الثامن: ضعيف.

الحديث التاسع: موثق.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٦، ص: ٥٠٨

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٠٨

٤٧ بَابُ فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَمْرِو الشَّامِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فَغَرَّهُ الشُّهُورِ شَهْرُ

باب فضل شهر رمضان الحديث الأول: مجهول.

قوله عليه السلام: فغره الشهور أى: أولها.

قال فى النهاية: غره كل شىء، أوله. وقد ورد فى الأخبار أن أول السنه شهر رمضان. أو المراد أفضلها و أكملها، كما قال فى النهاية: كل شىء ترفع

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٠٩

اللَّهُ شَهْرُ رَمَضَانَ وَ قَلْبُ شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ وَ نَزَلَ الْقُرْآنُ فِي أَوَّلِ لَيْلِهِ مِنْ شَهْرِ

قيمته، فهو غره. و الغره أيضا البياض، أى: يظهر نورها للمقربين من بين الشهور، و الله يعلم.

قوله عليه السلام: و نزل القرآن قال الصدوق فى الفقيه بعد نقل هذا الخبر: قال مصنف هذا الكتاب رضى الله عنه: تكامل نزول القرآن فى شهر رمضان. انتهى.

أقول: يمكن الجمع بين هذا الخبر و ما دل على نزوله فى ليله القدر، بأن يحمل هذا على نزوله على الرسول صلى الله عليه و آله، و الثانى على نزوله إلى البيت المعمور، أو السماء الدنيا كما هو مصرح فى الأخبار.

و يكون المراد بهذا النزول دفعه، و أن ابتداء النزول تدريجاً فى يوم المبعث، لأنه قد ورد فى الأخبار أنه كان جبرئيل عليه السلام يقرأ القرآن فى كل سنة مره على الرسول صلى الله عليه و آله، إلا فى العام الذى توفى فيه، فإنه قرأ فيه مرتين، و الله يعلم.

قوله عليه السلام: فاستقبل بصيغه الأمر، أى: اشتغل بقراءه القرآن قبل دخول الشهر، أو الماضى المجهول، أى: نزل القرآن قبل دخول الشهر أى أيامه، فتأمل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥١٠

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَيْفَوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ الْمِسْجَمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يُوصِي وَ لَمَدَهُ إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَأَجْهَدُوا أَنْفُسَكُمْ فَإِنَّ فِيهِ تَقْسَمُ الْأَرْزَاقُ وَ تُكْتَبُ الْأَجَالُ وَ فِيهِ يُكْتَبُ وَفَدُ اللَّهُ الَّذِينَ يَفْدُونَ إِلَيْهِ وَ فِيهِ لَيْلَةُ الْعَمَلِ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ فِي أَلْفِ شَهْرٍ.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَادَانَ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ لَمْ يُغْفَرْ لَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لَمْ يُغْفَرْ لَهُ إِلَى قَابِلٍ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عَرَفَةَ

الحديث الثانى: موثق.

قوله عليه السلام: فأجهدوا أى: بالعبادات و الدعوات، و الضمير فى " فيه " يرجع إلى ليله القدر، أى:

فإن فى ليله القدر منه يقسم الأرزاق.

قوله عليه السلام: وفيه يكتب وفد الله أى: الحاج.

و فى النهايه: قد تكرر ذكر الوفد فى الحديث، و هم القوم الذين يجتمعون و يردون البلاد، واحدهم وافد، و كذلك الذين يقصدون الأمراء لزياره و استرفاد و انتجاع و غير ذلك، تقول: وفد يفد فهو وافد.

الحديث الثالث: كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥١١

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَمَّا حَضَرَ شَهْرُ رَمَضَانَ وَ ذَلِكَ فِي ثَلَاثِ بَقِيْنَ مِنْ شَعْبَانَ قَالَ لِبَلَالٍ نَادٍ فِي النَّاسِ فَجَمَعَ النَّاسَ ثُمَّ صَبَّ عِدَّ الْمَنِيْرَ فَحَمِدَ اللَّهُ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ هَذَا الشَّهْرَ قَدْ خَصَّكُمْ اللَّهُ بِهِ وَ هُوَ سَيِّدُ الشُّهُورِ لَيْلَةٌ فِيهِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ تُعَلَّقُ فِيهِ أَبْوَابُ النَّارِ وَ تُفْتَحُ فِيهِ أَبْوَابُ الْجَنَانِ فَمَنْ أَدْرَكَهُ وَ لَمْ يُغْفَرْ لَهُ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ وَ مَنْ أَدْرَكَهُ وَالِدِيهِ وَ لَمْ يُغْفَرْ لَهُ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ وَ مَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَى فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلْوَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يُقْبَلُ بِوَجْهِهِ إِلَى النَّاسِ فَيَقُولُ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا طَلَعَ هَذَا الشَّهْرِ رَمَضَانَ غُلَّتْ مَرَدَةُ الشَّيَاطِينِ وَ فُتِحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ وَ غُلَّتْ أَبْوَابُ النَّارِ وَ اسْتَجِيبَ الدُّعَاءُ وَ كَانَ

الحديث الرابع: مرسل.

قوله صلى الله عليه و آله: فمن أدركه و لم يغفر له فأبعده الله دعائيه أو أخباريه، أى: كان بعيدا عن الرحمة، فلذا لم يفعل ما يوجب مغفرته فى مثل هذا الشهر الذى يمكن تحصيل المغفرة فيه بشىء يسير.

و قوله صلى الله عليه و آله " و من ذكرت عنده " يدل على وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه و آله عند ذكره.

الحديث الخامس: ضعيف.

ملاذ

لِلَّهِ فِيهِ عِنْدَ كُلِّ فِطْرٍ عِتْقَاءٌ يُعْتَقُهُمْ مِنَ النَّارِ وَيُنَادِي مُنَادٍ كُلُّ لَيْلَةٍ هَلْ مِنْ سَائِلٍ هَلْ مِنْ مُسْتَتَغْفِرِ اللّٰهَ أَعْطَى كُلَّ مُنْفِقٍ خَلْفًا وَ أَعْطَى كُلَّ مُمَسِّكٍ تَلْفًا حَتَّى إِذَا طَلَعَ هَامِلًا سُؤَالَ- نُودِيَ الْمُؤْمِنُونَ أَنْ ائْتُوا إِلَى جَوَائِزِكُمْ فَهُوَ يَوْمُ الْحَيَاةِ ثُمَّ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ أَمَا وَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا هِيَ بِجَائِزِهِ الدَّنَانِيرِ وَ الدَّرَاهِمِ.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ إِنَّ لِلَّهِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ

قوله صلى الله عليه وآله: غلت مرده الشياطين قال الوالد العلامة نور الله مرقدته الشريف: المارد المتكبر عن الإطاعة و المتجاوز عن حده، و الإضافة من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف، أو بمعنى "من" بأن يكون مخصوصا ببعض منهم.

و الغل: إما حقيقته، و إما كناية عن منعهم عن التسلط على المؤمنين، أو المخالفات الحاصلة في شهر رمضان، إما من غير المردة منهم، و إما من النفس الأمارة بالسوء، و إما لأجل الصوم و انكسار القوى الشهوانية فيه و قوه القوى العاقله به، و قدرتها على ترك المخالفات.

كما روى عن النبي صلى الله عليه وآله: أن الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم، فضيعوا مجاريه بالجوع. و روى عنه عليه و آله السلام إن وجاء أمتي الصوم، انتهى كلامه رفع الله مقامه.

و قيل: إن قوله صلى الله عليه وآله " و غلقت أبواب النار " كناية عن انسداد مجارى الطعام و الشراب و الجماع.

الحديث السادس: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥١٣

شَهْرِ رَمَضَانَ عَتَقَاءَ وَطُلُقَاءَ مِنَ النَّارِ إِلَّا مَنْ أَفْطَرَ عَلَى مُسْكِرٍ فَإِذَا كَانَ فِي آخِرِ لَيْلِهِ مِنْهُ أُعْتِقَ فِيهَا مِثْلَ مَا أُعْتِقَ فِي جَمِيعِهِ.

[الحديث ٧]

٧ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَزَلَتِ التَّوْرَةُ فِي سِتِّ مَضَيْنٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَنَزَلَ الْإِنْجِيلُ فِي اثْنَتَيْ عَشْرَةَ مَضَتْ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَنَزَلَ الزَّبُورُ فِي ثَمَانِي عَشْرَةَ مَضَتْ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَنَزَلَ الْفُرْقَانُ فِي لَيْلِهِ الْقَدْرِ

الحديث السابع: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥١٤

٤٨ بَابُ سُنَنِ الصِّيَامِ

[الحديث ١]

١ عَلِيُّ بْنُ مَهْرِيَارٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ إِنَّ الصِّيَامَ لَيْسَ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَخِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ قَالَتْ مَرْيَمُ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا أُنِي صِيْمًا فَإِذَا صِيْمْتُمْ فَاحْفَظُوا أَلْسِنَتَكُمْ وَغُضُّوا أَبْصَارَكُمْ وَلَمَّا تَنَازَعُوا وَلَا تَحَاسِدُوا قَالَ وَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ص امْرَأَةً تُسَابُ جَارِيَةَ لَهَا وَهِيَ صَائِمَةٌ فَمَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ص بِطَعَامٍ فَقَالَ لَهَا كُلِي فَقَالَتْ إِنِّي صَائِمَةٌ فَقَالَ كَيْفَ تَكُونِينَ صَائِمَةً وَقَدْ سَبَبْتَ جَارِيَتَكَ إِنَّ الصَّوْمَ لَيْسَ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ

باب سنن الصيام الحديث الأول: مجهول.

قال الوالد العلامة قدس الله روحه الشريف: الاستشهاد من حيث أنه أطلق

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥١٥

[الحديث ٢]

٢ وَعَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا صِيْمْتَ فَلْيَصُمْ سَائِمًا وَبَصْرًا وَشَعْرًا وَجِلْدًا وَعَدَدَ أَشْيَاءَ غَيْرِ هَذَا قَالَ وَلَا يَكُونُ يَوْمٌ صَوْمًا كَيْومِ فِطْرِكَ.

[الحديث ٣]

٣ وَعَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ النَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ جَرَّاحِ الْمَدَائِنِيِّ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا صِيْمْتَ فَلْيَصُمْ

مَعَكَ سَمْعُكَ وَبَصْرُكَ مِنَ الْحَرَامِ وَالْقَبِيحِ وَدَعِ الْمِرَاءَ وَأَذَى الْخَادِمِ وَلِيَكُنْ عَلَيْكَ وَقَارُ الصَّوْمِ وَ لَا تَجْعَلْ يَوْمَ صَوْمِكَ كَيَوْمِ فَطْرِكَ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ وَ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

الصوم على الصمت، فإنه وإن لم يكن عندنا صوم الصمت، لكنه يستحب في الصوم الصمت عما لا يعنى و كماله به. انتهى.

أقول: لعل الاستشهاد بالآيه لرفع الاستبعاد عن إطلاق الصوم على الأعم من الكف عن الطعام و الشراب، و بيان أن هذا الإطلاق غير خارج عن مدلوله اللغوي، كما أنه أطلق في الآيه على الكف عن الكلام، أو على ما يشمل هذا الكف، فإن في أكثر نسخ الكافي هكذا "إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا أَي: صوما و صمتا" و في أخرى "أى صمتا".

الحديث الثاني: صحيح.

الحديث الثالث: مجهول.

الحديث الرابع: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥١٦

قَالَ لَا تُنْشِدِ الشُّعْرَ بِلَيْلٍ وَ لَا تُنْشِدُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِلَيْلٍ وَ لَا نَهَارٍ فَقَالَ لَهُ إِسْمَاعِيلُ يَا أَبَتَاهُ فَإِنَّهُ فِينَا قَالَ وَ إِن كَانَ فِينَا.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنِ الْقَضَائِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا صِيَامَ أَحَدُكُمْ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامِ فِي الشَّهْرِ فَلَا يُجَادِلَنَّ أَحَدًا وَ لَا يَجْهَلْ وَ لَا يُسْرِعْ إِلَى الْأَيْمَانِ وَ الْحَلْفِ بِاللَّهِ وَ إِن جَهِلَ عَلَيْهِ أَحَدٌ فَلْيَتَحَمَّلْ.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ حَمَّادِ بْنِ عُمَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ يُكْرَهُ رَوَايَةُ الشُّعْرِ لِلصَّائِمِ وَ لِلْمُحْرَمِ وَ فِي الْحَرَمِ وَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَ أَنْ يُزَوَى بِاللَّيْلِ قَالَ قُلْتُ وَ إِن كَانَ شِعْرًا حَقًّا قَالَ وَ إِن كَانَ شِعْرًا حَقًّا.

[الحديث ٧]

٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى عَنِ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لِي سِتَّ خِصَالٍ وَ كَرِهَتْهُنَّ لِلْأَوْصِيَاءِ مِنْ وُلْدِي وَ أَتْبَاعِهِمْ مِنْ بَعْدِي الرَّفَثُ

الحديث الخامس: صحيح.

و فى القاموس: جهل عليه أظهر الجهل.

الحديث السادس: ضعيف على الظاهر أو موثق.

الحديث السابع: حسن موثق.

قوله صلى الله عليه وآله: الرفث فى الصوم فى الخصال: العبث فى الصلاة، و الرفث فى الصوم، و المن بعد الصدقة،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥١٧

.....

و إتيان المساجد جنباً، و التطلع فى الدور، و الضحك بين القبور. انتهى.

و فى النهاية: قال الأزهرى: الرفث كلمة جامعها لكل ما يريد الرجل من المرأة.

و فى القاموس: الرفث محرکه الجماع و الفحش.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥١٨

٤٩ باب سنن شهر رمضان

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ الْخَزَّازِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لِيَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَا جَابِرُ هَذَا شَهْرُ رَمَضَانَ مَنْ صَامَ نَهَارَهُ وَقَامَ وَرَدًا مِنْ لَيْلِهِ وَعَفَّ بَطْنَهُ وَفَرَّجَهُ وَكَفَّ لِسَانَهُ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَخُرُوجِهِ مِنَ الشَّهْرِ فَقَالَ جَابِرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَحْسَنَ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص يَا جَابِرُ وَمَا أَشَدَّ هَذِهِ الشُّرُوطَ.

[الحديث ٢]

٢ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَزْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ اللَّيَالِي الَّتِي يُسَدِّتَحَبُّ فِيهَا
الْغُسْلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ لَيْلَةُ تِسْعَ عَشْرَةَ وَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَ عِشْرِينَ وَ لَيْلَةُ ثَلَاثِ وَ عِشْرِينَ وَ قَالَ فِي لَيْلَةِ تِسْعَ عَشْرَةَ يُكْتَبُ فِيهَا
وَفِدَّ الْحَاجِّ وَ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ وَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَ عِشْرِينَ - رُفِعَ فِيهَا عَيْسَى ع وَ فِيهَا قُبِضَ وَصِيُّ مُوسَى ع وَ فِيهَا قُبِضَ أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ ع وَ لَيْلَةُ ثَلَاثِ وَ عِشْرِينَ - وَ هِيَ لَيْلَةُ الْجَهَنِّيِّ وَ حَدِيثُهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ص إِنَّ مَنَزِلِي نَاءٍ عَنِ الْمَدِينَةِ فَمَزَنِي بِلَيْلِهِ
أَدْخُلُ فِيهَا فَأَمَرَهُ بِلَيْلِهِ ثَلَاثِ وَ عِشْرِينَ.

وَ قَدْ قَدَّمْنَا فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ فِي بَابِ عَمَلِ شَهْرِ رَمَضَانَ مَا يُسَدِّتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ مِنَ الدُّعَاءِ وَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ
هَاهُنَا وَ فِيهِ كِفَايَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

باب سنن شهر رمضان الحديث الأول: ضعيف.

الحديث الثاني: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥١٩

شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ لَيْلَةُ تِسْعَ عَشْرَةَ وَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَ عِشْرِينَ وَ لَيْلَةُ ثَلَاثِ وَ عِشْرِينَ

وَقَالَ فِي لَيْلِهِ تِسْعَ عَشْرَةَ يُكْتَبُ فِيهَا وَفَدُّ الْحَاجِّ وَفِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ وَ لَيْلُهُ إِخْرَدَى وَ عِشْرِينَ - رُفِعَ فِيهَا عِيسَى ع وَ فِيهَا قُبُضَ وَصِيُّ مُوسَى ع وَ فِيهَا قُبُضَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع وَ لَيْلُهُ ثَلَاثٌ وَ عِشْرِينَ - وَ هِيَ لَيْلَةُ الْجُهَنِيِّ وَ حَدِيثُهُ أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ص إِنَّ مَنَزِلِي نَاءٌ عَنِ الْمَدِينَةِ فَمَزَنِي بِلَيْلِهِ أَدْخُلُ فِيهَا فَأَمْرُهُ بِلَيْلِهِ ثَلَاثٌ وَ عِشْرِينَ.

وَ قَدْ قَدَّمْنَا فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ فِي بَابِ عَمَلِ شَهْرِ رَمَضَانَ مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ مِنَ الدُّعَاءِ وَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ هَاهُنَا وَ فِيهِ كِفَايَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٢٠

٥٠ بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ طُلُوعِ الْهِلَالِ

[الحدِيث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ الْيَمَانِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَمْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِذَا هَلَ هِلَالُ شَهْرِ رَمَضَانَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَ رَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَ الْإِيمَانِ وَ السَّلَامَةِ وَ الْإِسْلَامِ - وَ الْعَافِيهِ

باب الدعاء عند طلوع الهلال قال الكفعمى رحمه الله: يقال للقمر من أول الشهر إلى ثلاث ليال: هلال، ثم يقال له: قمر إلى آخر الشهر. وسمى "هلالاً" لأن الناس يرفعون أصواتهم عند رؤيته.

الحدِيث الأول: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٢١

الْمُجَلَّلِهِ وَ الرِّزْقِ الْوَاسِعِ وَ دَفَعَ الْأَسْقَامَ اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا صِيَامَهُ وَ قِيَامَهُ وَ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ فِيهِ اللَّهُمَّ سَلِّمْهُ لَنَا وَ تَسَلِّمْهُ مِنَّا وَ سَلِّمْهُ فِيهِ.

[الحدِيث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسْبَاطٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مَسْكِينٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ شَمْرِ قَالَ سَمِعْتُ أَيَّامًا عَبْدَ اللَّهِ ع يَقُولُ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع - إِذَا هَلَ هِلَالُ شَهْرِ رَمَضَانَ أَقْبَلَ إِلَى الْقِبْلَةِ وَ قَالَ اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَ الْإِيمَانِ وَ السَّلَامَةِ وَ الْإِسْلَامِ وَ الْعَافِيهِ الْمُجَلَّلِهِ اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا صِيَامَهُ وَ قِيَامَهُ وَ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ فِيهِ اللَّهُمَّ سَلِّمْهُ لَنَا وَ تَسَلِّمْهُ مِنَّا وَ سَلِّمْهُ فِيهِ

قوله صلى الله عليه وآله: و العافيه المجلله بفتح اللام الأولى و كسرهما، أى: التى جللها الله علينا، أو التى أحاطت بنا، و الله أعلم.

وقوله صلى الله عليه وآله " اللهم سلمه لنا " أى: من اشتباه الهلال " و تسلمه منا " أى: تقبله منا " و سلمتا فيه " أى: من الآفات و المعاصى.

و فى النهايه:

فيه " كان يقول إذا دخل شهر رمضان: اللهم سلمني من رمضان، و سلم رمضان لي، و سلمه مني " قوله " سلمني منه " أى: لا يصيبني فيه ما يحول بيني و بين صومه من مرض أو غيره، و قوله " سلمه لي " هو أن لا يغم الهلال فى أوله و آخره فيلتبس عليه الصوم و الفطر، و قوله " و سلمه مني " أى: يعصمه من المعاصى فيه.

الحديث الثانى: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٢٢

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَضْرِحَابِنَا عَنْ سَيْهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّوْفَلِيِّ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْمُخْتَارِ رَفَعَهُ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع إِذَا رَأَيْتَ الْهَيْلَالَ فَلَا تَبْرَحْ وَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذَا الشَّهْرِ وَ نُورَهُ وَ نَصْرَهُ وَ بَرَكَتَهُ وَ طَهْرَهُ وَ رِزْقَهُ وَ أَسْأَلُكَ خَيْرَ مَا فِيهِ وَ خَيْرَ مَا بَعْدَهُ وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا فِيهِ وَ شَرِّ مَا بَعْدَهُ اللَّهُمَّ أَدْخِلْهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَ الْإِيمَانِ وَ السَّلَامَةِ وَ الْإِسْلَامِ وَ الْبَرَكَهِ وَ التَّقْوَى وَ التَّوْفِيقِ لِمَا تُحِبُّ وَ تَرْضَى

الحديث الثالث: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٢٣

٥١ بَابُ فَضْلِ السَّحُورِ وَ مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ

[الحديث ١]

١ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ السَّحُورِ لِمَنْ أَرَادَ الصَّوْمَ فَقَالَ أَمَّا فِي رَمَضَانَ فَإِنَّ الْفَضْلَ فِي السَّحُورِ وَ لَوْ بِشَرْبِهِ مِنْ مَاءٍ فَأَمَّا التَّطَوُّعُ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَسَحَّرَ فَلْيَفْعَلْ وَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا بَأْسَ

باب فضل السحور و ما يستحب أن يكون عليه الإفطار الحديث الأول: موثق.

و فى النهايه: و فيه ذكر السحور مكررا فى غير موضع، و هو بالفتح اسم ما يتسحر به من الطعام و الشراب، و بالضم المصدر، و الفعل نفسه، و أكثر ما يروى بالفتح. و قيل: إن الصواب بالضم، لأنه بالفتح الطعام و البركه و الأجر

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٢٤

[الحديث ٢]

٢ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُوسُفَ عَنْ مُعَاذِ بْنِ ثَابِتِ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص تَسَحَّرُوا وَ لَوْ بِجُرْعِ الْمَاءِ أَلَّا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيَّ الْمُتَسَحِّرِينَ.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ أَفْضَلُ سَحُورِكُمْ السَّوِيقُ وَ التَّمْرُ.

[الحديث ٤]

٤ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ الشُّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ آيَائِهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص السَّحُورُ بَرَكَهَةٌ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لَا تَدْعُ أُمَّتِي السَّحُورَ وَ لَوْ عَلَيَّ حَشَفَهُ.

[الحديث ٥]

٥ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُوسُفَ عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ سَالِمٍ

و الثواب في الفعل لا في الطعام.

الحديث الثاني: ضعيف.

الحديث الثالث: موثق.

الحديث الرابع: مجهول أو ضعيف.

و في النهاية: الحشف اليابس الفاسد من التمر. و قيل: الذي لا نوى له كالشيص.

الحديث الخامس: ضعيف.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٢٥

عَنْ سَيْفِ بْنِ عَمِيرَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَتْمَرٍ عَنْ حِبْرِ بْنِ قَالَةَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يُفْطِرُ عَلَيَّ الْمَسْوَدَيْنِ قُلْتُ رَحِمَكَ اللَّهُ وَ مَا الْمَسْوَدَانِ قَالَ التَّمْرُ وَ الْمَاءُ وَ الزَّبِيبُ وَ الْمَاءُ وَ يَتَسَحَّرُ بِهِمَا.

[الحديث ٦]

٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَيْسَى عَنِ حَرِيزِ بْنِ زُرَّارَةَ وَ فَضِيلِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ فِي رَمَضَانَ

تُصَلِّي لِي ثُمَّ تُفْطِرُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَعَ قَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ الْإِفْطَارَ فَإِنْ كُنْتَ مَعَهُمْ فَلَا تُخَالِفْ عَلَيْهِمْ وَ أَفْطِرْ ثُمَّ صَلِّ وَ إِلَّا فَابْدَأْ بِالصَّلَاةِ قُلْتُ وَ لِمَ ذَلِكَ قَالَ لِأَنَّهُ قَدْ حَضَرَكَ فَرُضَانِ الْإِفْطَارِ وَ الصَّلَاةُ فَابْدَأْ بِأَفْضَلِهِمَا وَ أَفْضَلُهُمَا الصَّلَاةُ ثُمَّ قَالَ تُصَلِّي لِي وَ أَنْتَ صَائِمٌ فَتُكْتَبُ صَلَاتُكَ تِلْكَ فَتُخْتِمَ بِالصَّوْمِ أَحَبُّ إِلَيَّ

قوله عليه السلام: التمر و الماء فى الصحاح: الأسودان التمر و الماء. انتهى.

و يحتمل أن يكون الأسودان التمر و الزبيب، و يكون ذكر الماء استطرادياً، و أن يكون كل من الثنتين موسوماً بالأسودين، و الله يعلم.

الحديث السادس: موثق.

قوله عليه السلام: لأنه قد حضرَكَ فرضان يمكن الاستدلال به على حرمة الوصال فى الصوم، و إن لم يكن بالنيه، فتأمل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٢٦

[الحديث ٧]

٧ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص تَعَاوَنُوا بِأَكْلِ السَّحُورِ عَلَى صِيَامِ النَّهَارِ وَ بِالنُّوْمِ عِنْدَ الْقَيْلُولَةِ عَلَى قِيَامِ اللَّيْلِ.

[الحديث ٨]

٨ الْحَسَنِ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ سَنَانَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْإِفْطَارُ عَلَى الْمَاءِ يَغْسِلُ ذُنُوبَ الْقَلْبِ.

[الحديث ٩]

٩ وَ عَنْهُ عَنِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَوْ أَنَّ النَّاسَ تَسَدَّحَرُوا وَ لَمْ يُفْطِرُوا عَلَى مِيَاءٍ مَا قَدَرُوا وَ اللَّهُ أَنْ يَصُومُوا الدَّهْرَ.

[الحديث ١٠]

١٠ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا ع كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُفْطَرَ عَلَى اللَّبَنِ

الحديث السابع: ضعيف.

الحديث الثامن: ضعيف.

الحديث التاسع: مرفوع.

و فى الفقيه: لو أن الناس تسحروا ثم لم يفطروا إلا على الماء لقدروا على أن يصوموا الدهر.

و كان فى نسخه الكتاب سهواً، و الأولى ما فى الفقيه.

و يحتمل أن يكون الدهر هنا ظرفاً للنفى أو الصوم، و الأول أظهر، فتدبر.

الحديث العاشر: موثق.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٢٧

[الحديث ١١]

١١ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ مُحَمَّدٍ وَ أَحْمَدَ ابْنَيْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ
يُسْتَحَبُّ لِلصَّائِمِ أَنْ يُصَلِّيَ قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَ

الحديث الحادى عشر: مرسل.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٢٨

٥٢ بَابُ الْقَوْلِ وَ الدَّعَاءِ عِنْدَ الإفْطَارِ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ آيَائِهِ ع قَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ص كَانَ إِذَا أَفْطَرَ قَالَ - اللَّهُمَّ لَكَ صُؤْمَنَا وَ عَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْنَا فَتَقَبَّلْهُ مِنَّا ذَهَبَ الظَّمَا وَ ابْتَلَّتِ العُرُوقُ وَ بَقِيَ الأَجْرُ

باب القول و الدعاء عند الإفطار الحديث الأول: ضعيف أو مجهول.

قوله: ذهب الظمأ فى القاموس: الظمأ العطش، أو أشد العطش.

و ذهب الأصحاب إلى أن قوله " ذهب الضمأ " من تتمه الدعاء، و لا يخفى

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ سَعْدَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ تَقُولُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ عِنْدَ الْإِفْطَارِ إِلَى آخِرِهِ - الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعَانَنَا فَصِيْمًا وَ رَزَقَنَا فَأَفْطَرْنَا اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنَّا وَ أَعِنَّا عَلَيْهِ وَ سَلِّمْهُ مِنَّا فِي يُسْرِ مِنْكَ وَ عَافِيَةٍ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَضَىٰ عَنَّا يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

[الحديث ٣]

٣ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ الْقَدَّاحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ جَاءَ قَتْبَرُ مَوْلَىٰ عَلِيٍّ ع بِفَطْرِهِ إِلَيْهِ قَالَ فَجَاءَ بِجِرَابٍ فِيهِ سَوِيْقٌ عَلَيْهِ خَمَاتٌ قَالَ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبُحْلُ تَخْتِمُ عَلَيَّ طَعَامَكَ قَالَ فَضَحِكَ عَلِيُّ ع - قَالَ ثُمَّ قَالَ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ لَا أَحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ بَطْنِي شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ أَعْرِفُ سَبِيلَهُ قَالَ ثُمَّ كَسِرَ الْخَاتَمَ فَأَخْرَجَ مِنْهُ سَوِيْقًا فَجَعَلَ مِنْهُ فِي قَدَحٍ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ فَأَخَذَ

قوه احتمال كون هذا ترغيباً للصوم بعد الدعاء لحث الأصحاب عليه.

الحديث الثانى: مجهول.

الحديث الثالث: مجهول.

قوله عليه السلام: إلا- شىء أعرف سبيله قال بعض العلماء: وقع التصريح فى الأحاديث بأن الحلال الواقعى طعام الأنبياء و الأوصياء عليهم السلام، و غيرهم رزقه الحلال الظاهرى، و المراد من هذه العبارة الشريفه الحلال الواقعى.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٣٠

الْقَدَحِ فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَشْرَبَ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ لَكَ صُومَنَا وَ عَلَىٰ رِزْقِكَ أَفْطَرْنَا فَتَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ*.

وَ مَا ذَكَرَهُ فِي الْكِتَابِ مِنَ الدُّعَاءِ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَ لَيْلَةٍ وَ شَرَحِ الصَّلَوَاتِ وَ التَّسْبِيحِ فَقَدْ مَضَىٰ مُسْتَوْفَىٰ فَلَا وَجْهَ

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٣١

٥٣ باب فضل التطوع بالخيرات

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ سَيْلَمَةَ صِيَّاحِ السَّابِرِيِّ عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ فَطَرَ صَائِمًا فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ فَطَّرَكَ أَخَاكَ الصَّائِمَ أَفْضَلُ مِنْ صِيَامِكَ.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّارَ عَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْعَدَةَ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ

باب فضل التطوع بالخيرات الحديث الأول: مجهول.

الحديث الثاني: مجهول.

الحديث الثالث: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٣٢

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ دَخَلَ سَدِيرٌ عَلَى أَبِي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ يَا سَدِيرُ - هَلْ تَدْرِي أَيُّ لَيْالٍ هَذِهِ فَقَالَ نَعَمْ فِدَاكَ أَبِي هَذِهِ لَيْالِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَمَاذَا فَقَالَ لَهُ أَتَقْدِرُ عَلَى أَنْ تُعْتِقَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنَ اللَّيَالِي عَشْرَ رِقَابٍ مِنْ وُلْدِ إِسْمَاعِيلَ فَقَالَ لَهُ سَدِيرٌ يَا أَبِي أَنْتَ وَ أُمِّي لَا يَبْلُغُ مَالِي ذَلِكَ فَمَا زَالَ يُنْقِصُ حَتَّى بَلَغَ بِهِ رِقَبَةً وَاحِدَةً فِي كُلِّ ذَلِكَ يَقُولُ لَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ فَمَا تَقْدِرُ أَنْ تُفْطِرَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ رَجُلًا مُسْلِمًا فَقَالَ لَهُ بَلَى وَ عَشْرَةَ فَقَالَ لَهُ أَبِي فِدَاكَ الَّذِي أَرَدْتُ يَا سَدِيرُ إِفْطَارُكَ أَخَاكَ الْمُسْلِمَ يَعْدِلُ رِقَبَةً مِنْ وُلْدِ إِسْمَاعِيلَ.

[الحديث ٤]

٤ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص مَنْ فَطَرَ

صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْهُ شَيْءٌ وَ مَا عَمِلَ بِقُوَّةِ ذَلِكَ الطَّعَامِ مِنْ بَرٍّ.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عُمَيْرَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجْجُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ أَبِي الْوَرْدِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ص فِي آخِرِ جُمُعَةٍ مِنْ شَعْبَانَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ وَ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ ثُمَّ قَالَ قَدْ أَظَلَّكُمْ

قوله: فما ذا؟.

أى: فما ذا افعل فى تلك الليالى؟.

الحديث الرابع: مجهول.

الحديث الخامس: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٣٣

شَهْرٍ رَمَضَانَ مَنْ فَطَّرَ فِيهِ صَائِمًا كَانَ لَهُ بِمِثْلِكَ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ عِثْقُ رَقَبَةٍ وَ مَغْفِرَةٌ ذُنُوبِهِ فِيمَا مَضَى قِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ كُنَّا نَقْدِرُ أَنْ نَفْطِّرَ صَائِمًا قَالَ إِنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ يُعْطِي هَذَا الثَّوَابَ لِمَنْ لَا يَقْدِرُ إِلَّا عَلَى مَذْقِهِ مِنْ لَبَنٍ يُفْطِّرُ بِهَا صَائِمًا أَوْ شَرِبَهُ مِنْ مَاءٍ عَذْبٍ أَوْ تَمْرَاتٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٣٤

٥٤ بَابُ مَا يُفْسِدُ الصِّيَامَ وَ مَا يَخِلُّ بِشَرَايِطِ فَرْضِهِ وَ يَنْقُضُ الصِّيَامَ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ يُفْسِدُ الصِّيَامَ الْأَكْلُ مُتَعَمِّدًا وَ كَذَلِكَ الشُّرْبُ وَ الْجِمَاعُ وَ الْإِرْتِمَاسُ فِي الْمَاءِ وَ الْكَذِبُ عَلَى اللَّهِ وَ عَلَى رَسُولِهِ وَ الْأَيْمَةِ فَهَذَا مِمَّا يُفْسِدُ الصِّيَامَ وَ يَجِبُ عَلَى فَاعِلِهَا الْقَضَاءُ وَ الْكَفَّارَةُ وَ يُفْسِدُهُ أَيْضًا الْحُقْنَةُ وَ السُّعُوطُ وَ اِزْدِرَادُ الشَّيْءِ كَالْقِطْعَةِ مِنَ الْحَصَاةِ وَ الْخُرْزَةُ مُتَعَمِّدًا وَ يَجِبُ الْقَضَاءُ وَ الْكَفَّارَةُ

باب ما يفسد الصيام و ما يخل بشرايط فرضه و ينقض الصيام قوله رحمه الله: و يفسده أيضا الحقنه و السعوط فى النهايه: السعوط بالفتح، و هو ما يجعل من الدواء فى الأنف.

[الحديث ١]

١ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ لَا يَضُرُّ الصَّائِمَ مَا صَنَعَ إِذَا اجْتَنَبَ ثَلَاثَ خِصَالٍ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالنِّسَاءِ وَالِارْتِمَاسَ فِي الْمَاءِ.

[الحديث ٢]

٢ وَعَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ الْكَذِبُ تَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَتُفْطِرُ الصَّيَامَ قَالَ قُلْتُ هَلْ كُنَّا قَالِ لَيْسَ حَيْثُ تَذْهَبُ إِنَّمَا ذَلِكَ الْكَذِبُ عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ ص وَعَلَى الْأَنْبِيَاءِ ع. قَوْلُهُ ع تَنْقُضُ الْوُضُوءَ أَيْ تَنْقُضُ كَمَالَ الْوُضُوءِ وَتَوَابَهُ وَوَجْهَهُ الَّذِي يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَفْعَلْهُ كَانَ ثَوَابُهُ أَكْثَرَ وَأَزِيدَ وَ أَكْثَرَ

الحديث الأول: صحيح.

قال فى الإيضاح: ذهب المرتضى و الشيخان و القاضى و على بن بابويه و أبو الصلاح إلى فساد الصوم بالارتماس بهذا الخبر. و فى الدلالة نظر، إذ لحوق الضرر أعم من البطلان، إذ ربما يحصل باللحوق الإثم بالتحريم انتهى.

و قال فى المدارك: ذهب الأ-كثر إلى أنه مفسد للصوم، و به قال المرتضى و ادعى الإجماع، و قال ابن إدريس: إنه مكروه. و قال الشيخ فى الاستبصار:

إنه محرم و لا يوجب قضاء و لا كفاره.

الحديث الثانى: موثق.

و لَمْ يُرَدَّ ع بِنَقْضِ الْوُضُوءِ مَا يَجِبُ مِنْهُ إِعَادَةُ الْوُضُوءِ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ مَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَ لَيْسَ مِنْ جُمْلَتِهَا ذَلِكَ

[الحديث ٣]

٣ وَ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ كَذَبَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ - فَقَالَ قَدْ أَفْطَرَ وَ عَلَيْهِ قِضَاؤُهُ وَ هُوَ صَائِمٌ يَقْضِي صَوْمَهُ وَ وُضُوءَهُ إِذَا تَعَمَّدَ.

قَوْلُهُ ع فِي هَذَا الْخَبْرِ يَقْتَضِي وَضُوءَهُ عَلَى وَجْهِ الِاسْتِحْبَابِ بِدَلَالِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ وَ لَيْسَ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ قَضَاءُ الصَّوْمِ
لِأَنَّا لَوْ خُلِينَا وَ ظَاهَرَ الْخَبْرُ كُنَّا نَقُولُ بِوُجُوبِ قَضَاءِ الطَّهَارَةِ أَيْضًا وَ إِنَّمَا

صَرَفْنَاهُ إِلَى الْإِسْتِحْبَابِ لِلدَّلِيلِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ وَ لَيْسَ ذَلِكَ مَوْجُودًا فِي قَضَاءِ الصَّوْمِ فَبَقِيَ عَلَى ظَاهِرِهِ فِي وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى مَنْ
فَعَلَ ذَلِكَ عَلَى الْعَمْدِ دُونَ النَّسْيَانِ

[الحديث ٤]

٤ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي

قال في المدارك: اختلف الأصحاب في فساد الصوم بالكذب على الله و على رسوله و على الأئمة عليهم السلام بعد اتفاهم على أن غيره من أنواع الكذب لا يفسد الصوم و إن كان محرما، فقال الشيخان و المرتضى في الانتصار: أنه مفسد للصوم و يجب به القضاء و الكفاره، و قال السيد المرتضى في الجمل و ابن إدريس:

لا يفسد، و هو المعتمد.

الحديث الثالث: موثق.

قوله رحمه الله: و ليس يلزم على ذلك أى: على وجه الاستحباب.

الحديث الرابع: صحيح.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٣٧

عَبْدُ اللَّهِ ع قَالَ الصَّائِمُ يَسْتَنْقِعُ فِي الْمَاءِ وَ لَا يَزْمُسُ رَأْسَهُ.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ حَمَادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ لَا يَزْمُسُ الصَّائِمُ وَ لَا الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ فِي الْمَاءِ.

[الحديث ٦]

٦ وَ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الرَّجُلِ يَحْتَقِنُ تَكُونَ بِهِ الْعِلَّةُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ الصَّائِمُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْتَقِنَ.

[الحديث ٧]

٧ وَ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ ع مَا تَقُولُ فِي التَّلَطُّفِ بِالْأَشْيَافِ يَسْتَدْخِلُهُ الْإِنْسَانُ وَ هُوَ صَائِمٌ فَكَتَبَ عَ لَا بَأْسَ بِالْجَامِدِ.

فَمَحْمُولٌ عَلَى الْأَشْيَافِ الَّتِي لَا تَصِيحُ عُدَّ إِلَى جَوْفِ الْإِنْسَانِ لِكُونِهِ جَامِدًا غَيْرَ مَائِعٍ فَأَمَّا الْإِحْتِقَانُ بِالْمَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ

الحديث الخامس: صحيح.

الحديث السادس: صحيح.

قال في المدارك: اختلف الأصحاب في حكم الحقنه في الصوم، فقال المفيد:

إنها تفسد الصوم. و أطلق، وقال على بن بابويه: ولا يجوز للصائم أن يحتقن.

وقال ابن الجنيدي: ويستحب للصائم الامتناع من الحقنه، لأنها تصل إلى الجوف.

واستقرب العلامة في المختلف أنها مفطره مطلقا، ويجب بها القضاء خاصة.

وقال الشيخ في جملة من كتبه و ابن إدريس: تحرم الحقنه بالمائع خاصة، ولا يجب بها قضاء ولا كفاره. واستوجه المصنف

في المعتبر: تحريم الحقنه

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٣٨

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الصَّائِمُ يَشْتَفِعُ فِي الْمَاءِ وَيَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ وَيَتَبَرَّدُ بِالثَّوْبِ وَيَنْضِحُ الْمِرْوَحَةَ وَيَنْضِحُ الْبُورِيَاءَ وَلَا يَغْمِسُ رَأْسَهُ فِي الْمَاءِ.

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاطٍ عَنِ ابْنِ مُسْكَانَ عَنْ لَيْثِ الْمُرَادِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّائِمِ يَحْتَجِمُ وَيَصُبُّ فِي أُذُنِهِ الدُّهْنَ قَالَ لَا بَأْسَ إِلَّا الشُّعُوطُ فَإِنَّهُ يُكْرَهُ

بالمائع و الجامد دون الإفساد، و هو المعتمد.

الحديث السابع: موثق.

قال بعض العلماء: سيجىء في باب الزيادات أيضا جواز الحقنه بالجماد.

الحديث الثامن: صحيح.

الحديث التاسع: موثق.

قال في المدارك: المشهور كراهه التسعط بما لا يتعدى إلى الحلق، وقال الصدوق في الفقيه: ولا يجوز للصائم أن يتسعط. و نقل عن المفيد و سلار: أنهما أوجبا به القضاء و الكفاره. و أما السعوط بما يتعدى إلى الحلق، فالمشهور أن تعمده يوجب القضاء و الكفاره، و يمكن المناقشه فيه.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٣٩

[الحديث ١٠]

١٠ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الرَّيَّانِ بْنِ الصَّلْتِ عَنْ يُونُسَ قَالَ الصَّائِمُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ يَسْتَأْكُ مَتَى شَاءَ وَإِنْ تَمَضَّمَ فِي وَقْتِ فَرِيضِهِ فَدَخَلَ الْمَاءُ حَلْقَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَ قَدْ تَمَّ صَوْمُهُ وَإِنْ تَمَضَّمَ فِي غَيْرِ وَقْتِ فَرِيضِهِ فَدَخَلَ الْمَاءُ حَلْقَهُ فَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ فَالْأَفْضَلُ لِلصَّائِمِ أَنْ لَا يَتَمَضَّمَ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا فِي بَابِ سُنَنِ الصَّائِمِ مَا يَجِبُ أَنْ يَجْتَنِبَهُ الصَّائِمُ مِمَّا يَنْقُضُ الصَّوْمَ فَلَمَّا وَجَّهَ لِإِعَادَتِهِ وَ نَحْنُ نُبَيِّنُ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ مَا يَجِبُ مِنْهُ الْقَضَاءُ وَ الْكِفَّارَةُ مِنْ جُمْلِهِ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

الحديث العاشر: ضعيف.

قال في المدارك: من أدخل فمه الماء فابتلعه سهوا، فإن كان متبردا فعليه القضاء، و إن كان للمضمضه به للطهاره فلا شىء عليه. قال

فى المنتهى: و هذا مذهب علمائنا، و استدل عليه بروايه سماعه و روايه يونس، و فى الروايتين ضعف و صحيحه الحلبي تدل على وجوب القضاء إذا دخل الماء الحلق من وضوء النافله.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٤٠

٥٥ باب الكفاره فى اعتماد إفتار يوم من شهر رمضان

اشاره

وَ مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ بِالْأَكْلِ أَوْ الشُّرْبِ أَوْ الْجَمَاعِ أَوْ الْكُذْبِ عَلَى اللَّهِ وَ عَلَى رَسُولِهِ ص وَ عَلَى الْأَنْتَمَةِ عَلَى طَرِيقِ الْعُمْدِ فَعَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَعَلَّ أَجْزَأَهُ وَ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ صَامَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا مُتَتَابِعَاتٍ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَلْيَتَصَدَّقْ بِمَا أَطَاقَ أَوْ فَلْيَصُمْ مَا اسْتَطَاعَ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ

باب الكفاره فى اعتماد إفتار يوم من شهر رمضان الحديث الأول: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٤١

أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا يَوْمًا وَاحِدًا مِنْ غَيْرِ عِيْدٍ قَالَ يُعْتَقُ نَسِيمَهُ أَوْ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ يُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ تَصَدَّقْ بِمَا يُطِيقُ.

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا فَقَالَ إِنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ص فَقَالَ هَلَكْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ مَا لَكَ قَالَ النَّارُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ وَ مَا لَكَ فَقَالَ وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِى فَقَالَ تَصِيَدُكَ وَ اسْتَغْفِرُ رَبَّكَ فَقَالَ الرَّجُلُ فَوَ الَّذِي عَظَّمَ حَقَّكَ مَا تَرَكْتُ فِي الْبَيْتِ شَيْئًا قَلِيلًا وَ لَا كَثِيرًا قَالَ فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ بِمِكَتَلٍ مِنْ تَمْرٍ فِيهِ عَشْرُونَ صَاعًا يَكُونُ عَشْرَةَ أَصْوَعٍ بِصَاعِنَا فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ص خُذْ هَذَا التَّمْرَ فَتَصِيَدُكَ بِهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى مَنْ أَنْصِيَدُكَ بِهِ وَ قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي بَيْتِي قَلِيلٌ وَ لَا كَثِيرٌ قَالَ فَخُذْهُ فَأَطْعِمْهُ

قال فى المدارك: القول بالتخير بين الأنواع الثلاثة للشيخ رحمه الله فى جملة من كتبه، و المرتضى فى أحد قوليّه، و أبى الصلاح، و سلالر، و ابن إدريس و غيرهم. و القول بأنها مرتبه: العتق ثم الصيام ثم الإطعام لابن أبى عقيل، و حكاة فى

المعتبر عن المرتضى فى أحد قوليهِ، و المعتمد الأول.

الحديث الثانى: كالصحيح.

و فى الصحاح: المكتل شبه الزنبيل يسع خمسة عشر صاعا.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٤٢

عِيَالِكَ وَ اسْتَغْفِرِ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ قَالَ فَلَمَّا رَجَعْنَا قَالَ أَصْحَابُنَا إِنَّهُ بَدَأَ بِالْعِتْقِ قَالَ أَعْتِقْ أَوْ صُمْ أَوْ تَصَدَّقْ.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِنَانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَمْ يَجِدْ مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى سِتِّينَ مِسْكِينًا قَالَ يَتَصَدَّقُ بِمَا يُطِيقُ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَعْبَثُ بِأَهْلِهِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى يُمْنَى قَالَ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفَّارَةِ مِثْلُ مَا عَلَى الَّذِي يُجَامِعُ.

[الحديث ٥]

٥ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ

قوله: قال أصحابنا أنه أى: الصادق، و يحتمل أن يكون الأصحاب حاضرين فى هذا الوقت، و غفل الراوى مع سماعهم ذلك، أو أنهم سمعوا فى وقت آخر، فتأمل.

الحديث الرابع: صحيح.

قال فى المدارك: قد أجمع العلماء كافه على أن الاستمناء مفسد للصوم، و أما الأمنىء الواقع عقيب اللمس، فقد أطلق المحقق فى الشرائع و المعتبر أنه كذلك، و هو مشكل، خصوصا إذا كانت الملموسة محلله و لم يقصد بذلك الأمنىء و لا كان من عادته ذلك، و الأصح أن ذلك إنما يفسد الصوم إذا تعمد الإنزال بذلك أو كان من عادته ذلك.

الحديث الخامس: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٤٣

سَمَاعَهُ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَخَذَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَقَدْ أَفْطَرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَقَدْ رُفِعَ إِلَى الْإِمَامِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ فَلْيُقْتَلْ فِي الثَّلَاثَةِ.

[الحديث ٦]

٦ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا قَالَ عَلَيْهِ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ بِمُدِّ النَّبِيِّ ص أَفْضَلُ.

[الحديث ٧]

٧ وَعَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنِ الْمَشْرِقِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَفْطَرَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَيَّامًا مُتَعَمِّدًا مَا عَلَيْهِ مِنَ الْكُفَّارَةِ فَكَتَبَ ع مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا فَعَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ وَ يَصُومُ يَوْمًا بَدَلَ يَوْمٍ.

وَ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْأَخْيَارِ تَنَاقُضٌ لِأَنَّ الَّذِي يَجِبُ عَلَى الْمُفْطِرِ يَوْمًا مُتَعَمِّدًا أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الْأَشْيَاءِ عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا أَوْ صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ يَصُومُهُمَا أَى الثَّلَاثَةِ فَعَلَّ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ فَمَتَى لَمْ يَقْدِرْ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهَا يَصُومُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَيَصِيءُ بِمَا يُمَكِّنُهُ وَ هَذَا مَعَ اخْتِلَافِ أَحْوَالِ النَّاسِ مِنَ الضَّعْفِ وَ الْقُوَّةِ وَ قَدْ قِيلَ إِنَّهُ يَصُومُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا بَدَلًا مِنَ الْعِتْقِ وَ الْإِطْعَامِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٨]

٨ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ وَ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ مُبَارَكٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ سَمَاعَةَ

الحديث السادس: كالصحيح.

الحديث السابع: موثق أو ضعيف على الظاهر.

الحديث الثامن: مجهول.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٤٤

بْنِ مِهْرَانَ قَالَا سَأَلْنَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصِّيَامِ وَ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْعِتْقِ وَ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصَّدَقَةِ قَالَ فَلْيُصُمْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا عَنْ كُلِّ عَشْرَةٍ مَسَاكِينَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

[الحديث ٩]

٩ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ سَعْدُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ مُصَيْدِ بْنِ صِدْقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّابِاطِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ وَهُوَ صَائِمٌ فَيَجَامِعُ أَهْلَهُ فَقَالَ يَغْتَسِلُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ

قال في الشرائع: كل من وجب عليه شهران متتابعان فعجز، صام ثمانية عشر يوما. و لو عجز عن الصوم أصلا، استغفر الله فهو كفارته.

و قال في المدارك: إطلاق وجوب الشهرين يشمل ما لو وجبا بسبب كفاره أو نذر و ما في معناه، و ما لو وجبا في الكفاره تعيينا أو تخيرا، و هو مشكل بإطلاقه و المستند ما رواه أبو بصير و سماعه، و مقتضاها الانتقال إلى صوم الثمانية عشر بعد العجز عن الخصال الثلاث في الكفاره، لكنها ضعيفه السند.

و الأصح الانتقال بعد العجز عن الخصال الثلاث في الكفاره المخيره إلى التصديق بالممكن، كما اختاره ابن الجنيد و الصدوق في المقنع، لصحيحه عبد الله ابن سنان، و جمع الشهيد في الدروس بين الرويتين بالتخير، و جعل العلامة في المنتهى

التصدق بالممكن بعد العجز عن صوم الثمانية عشر، و هو بعيد.

و هل يشترط فى صوم الثمانية عشر التابع؟ قيل: لا، لإطلاق الخبر. و قيل:

نعم، لأنه بدل من صوم يعتبر فيه التابع.

الحديث التاسع: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٤٥

فَهَذَا الْخَبْرُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَامَعَ نَاسِيًا دُونَ الْعَمْدِ فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَالْحَالُ مَا وَصَفْنَاهُ وَ يَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ مَنْ لَا يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَسُوغُ لَهُ فِي الشَّرِيعَةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٠]

١٠ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ النُّعْمَانِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسَيْكَانَ عَنْ زُرَّارَةَ وَ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ- جَمِيعًا سَأَلْنَا أَبَا جَعْفَرٍ ع- عَنْ رَجُلٍ أَتَى أَهْلَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَ أَتَى أَهْلَهُ وَ هُوَ مُحْرِمٌ وَ هُوَ لَا يَرَى إِلَّا أَنْ ذَلِكَ حَلَالٌ لَهُ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ

و فى الفقيه: عن الرجل ينسى و هو صائم- إلى آخره. و هو الصواب.

الحديث العاشر: مجهول.

قال فى المدارك: لا خلاف فى عدم وجوب القضاء و الكفاره على الناسى و اختلف فى الجاهل، فذهب الأكثر إلى فساد صومه كالعالم، و قال ابن إدريس:

لو جامع أو أفطر جاهلا بالتحريم، فلا يجب عليه شىء. و نحوه قال الشيخ فى موضع من التهذيب، و إطلاق كلامهما يقتضى سقوط القضاء و الكفاره، و احتمله فى المنتهى إلحاقا للجاهل بالناسى.

و قال فى المعبر: و الذى يقوى عندى فساد صومه و وجوب القضاء دون الكفاره، و إلى هذا القول ذهب أكثر المتأخرين، و هو المعتمد.

الحديث الحادى عشر: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٤٦

١١ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَتَى أَهْلَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا فَقَالَ عَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبَةٍ وَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا وَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَقَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَأَنِّي لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْوَاوِ فِي الْخَبْرِ التَّخْيِيرَ دُونَ الْجَمْعِ لِأَنَّهَا قَدْ تَشْتَعْمَلُ فِي ذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنًى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ وَإِنَّمَا أَرَادَ مَنًى أَوْ ثَلَاثَ أَوْ رُبَاعَ وَلَمْ يُرِدْ

الْجَمْعِ وَيَحْتَمِلُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحُكْمُ مَخْصُوصاً بِمَنْ أَتَى أَهْلَهُ فِي حَيَالٍ يَحْرُمُ الْوَطْءَ فِيهَا مِثْلُ الْوَطْءِ فِي الْحَيْضِ أَوْ فِي حَالِ الظَّهَارِ قَبْلَ الْكَفَّارَةِ فَإِنَّهُ مَتَى فَعَلَ ذَلِكَ لَزِمَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْكَفَّارَاتِ الثَّلَاثِ لِأَنَّهُ قَدْ وَطِئَ مُحْرَماً فِي شَهْرِ رَمَضَانَ يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ١٢]

١٢ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ بَابُوَيْهِ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ دُوسِ النَّيْسَابُورِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ قُتَيْبَةَ عَنْ حَمِيدَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ صَالِحِ الْهَرَوِيِّ قَالَ قُلْتُ لِلرُّضَاعِ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ قَدْ رُوِيَ عَنْ آبَائِكَ عَ فِيْمَنْ جَامَعَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ أَفْطَرَ فِيهِ ثَلَاثَ كَفَّارَاتٍ وَ رُوِيَ عَنْهُمْ أَيْضاً كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ فَبَأَى الْحَدِيثَيْنِ نَأْخُذُ قَالَ بِهِمَا جَمِيعاً مَتَى جَامَعَ الرَّجُلُ حَرَاماً أَوْ أَفْطَرَ عَلَى حَرَامٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَعَلَيْهِ ثَلَاثُ كَفَّارَاتٍ عِنْتُ رَقَبَةٍ وَ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً وَ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَ إِنْ كَانَ قَدْ نَكَحَ حَلَالاً أَوْ أَفْطَرَ عَلَى حَلَالٍ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ وَ إِنْ كَانَ نَاسِياً فَلَا

قوله عليه السلام: و أين له مثل ذلك اليوم أى: مع ذلك لا يبلغ ثواب الصوم.

الحدِيث الثَّانِي عَشْرَ: حَسَنٌ.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٤٧

شَىءٌ عَلَيْهِ.

فَأَمَّا مَا عَيَّدَا هَيْدَةَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي عَيَّدْنَاهَا فَلَيْسَ فِي شَىءٍ مِنْهَا كَفَّارَةٌ وَ لَا قَضَاءٌ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا إِنَّمَا وَرَدَتْ كُلُّهَا عَلَى طَرِيقِ الْكُرَاهِيَةِ وَ عَلَى أَنَّ الْأَوْلَى تَجَبُّهَا فَمِنْهَا مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ١٣]

١٣ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَتَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَزْتَمِسَ فِي الْمَاءِ.

[الحدِيث ١٤]

١٤ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَلَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ رَجُلٌ صَائِمٌ ارْتَمَسَ فِي الْمَاءِ مُتَعَمِّداً أَعَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَ لَا يَعُودَنَّ.

فَأَمَّا حُكْمُ الْجُنُبِ بِاللَّيْلِ فَصَدَّ ذَكَرَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ مَنْ أَجْنَبَ فَنَامَ عَلَى نِيَّهِ أَنْ يَغْتَسِلَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَاسْتَمَرَّ بِهِ النَّوْمُ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَ لَا كَفَّارَةٌ

اعلم أن القول بوجوب كفاره الجمع على من أفطر على محرم للشيخ فى كتابى الأخبار و الصدوق و بعض المتأخرين. و المشهور عدم الفرق، و حمله فى المعتبر على الاستحباب.

الحديث الثالث عشر: موثق.

الحديث الرابع عشر: مجهول.

قوله رحمه الله: فأما حكم الجنب قد تقدم فى زيادات كتاب الطهاره فى باب الحيض و الاستحاضه روايه أبى

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٤٨

بَيْلٌ يَغْتَسِلُ وَ يَصُومُ فَإِنْ انْتَبَهَ ثُمَّ نَامَ ثَانِيًا وَ نَوَى أَنْ يَغْتَسِلَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَ اسْتَمَرَ بِهِ النَّوْمُ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ دُونَ الْكِفَارِهِ
فَإِنْ نَامَ ثَالِثًا فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَ الْكِفَارَةُ فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٥]

١٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ صَفْوَانَ

بصير القويه الداله على أن المرأه إذا طهرت من الحيض فى الليل و توانت فى الغسل، عليها قضاء ذلك اليوم، فلاحظ.

قوله رحمه الله: فعليه القضاء و الكفاره المشهور بين الأصحاب، بل ادعى عليه الإجماع، أنه يحرم البقاء على الجنابه متممدا حتى يطلع الفجر، و يجب به القضاء و الكفاره، و نسب ابن أبى عقيل و السيد إلى وجوب القضاء خاصه.

و كذا المشهور وجوب

القضاء لو نام غير ناو للغسل، أو كان ناويا و كان غير معتاد للانتباه، و فى الكفاره خلاف.

و المشهور بين المتأخرين الوجوب، و لا خلاف فى عدم وجوب القضاء إذا نام ناويا للغسل و لم ينتبه ثم نام ثانيا، فالمشهور بل المتفق عليه وجوب القضاء خاصه.

و لو انتبه ثم نام كذلك ثالثا، فذهب الشيخان و أتباعهما إلى وجوب القضاء و الكفاره حينئذ، و الأشهر وجوب القضاء فقط. الحديث الخامس عشر: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٤٩

بْنِ يَحْيَى عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ سَأَلْتُ أَيْمَانَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ رَجُلٍ أَجْنَبَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ فَأَخَّرَ الْغُسْلَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ قَالَ يُتَمُّ صَوْمُهُ وَ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ.

[الحديث ١٦]

١٦ وَ عَنْهُ عَنِ النَّوْفَلِيِّ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي زَيْبَةَ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ع - أَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ أَجْنَبَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ فَأَخَّرَ الْغُسْلَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ فَكَتَبَ عِالِيَّ بِخَطِّهِ أَعْرِفُهُ مَعَ مُصَادِفٍ يَغْتَسِلُ مِنْ جَنَابَتِهِ وَ يُتَمُّ صَوْمُهُ وَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

[الحديث ١٧]

١٧ وَ عَنْهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيْسَى قَالَ سَأَلْتُ

قال الفاضل التستري رحمه الله: كان هذا و ما فى معناه يدل على عدم القضاء مع تأخير الغسل مطلقا، فلا يبعد حمله إما على التقيه، و إما على عدم وجوب القضاء، و حمل ما يأتى على استحباب القضاء، و لعل الأول أولى. انتهى.

و قال فى المنتهى قلت: هذا الحديث محمول على من استمر به النوم إلى طلوع الفجر و لم يستيقظ قبله، جمعا بينه و بين ما سلف من الأخبار الكثيره. و يحتمل أيضا الحمل على التقيه، كجملة أخبار ضعيفه وردت بتأخير الغسل إلى أن يطلع الفجر.

الحديث السادس عشر: مجهول.

قوله: أعرفه مع مصادف أى: كان مصادف حامل الكتاب إلى.

الحديث السابع عشر: مجهول.

الرِّضَاع عَنْ رَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَتَمَّ حَتَّى يُصْبِحَ أُمَّ شَيْءٍ عَلَيْهِ قَالَ لَا يَصُرُّهُ هَذَا وَلَا يُفْطِرُ فَإِنَّ أَبِي ع قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص أَصْبَحَ جُنْبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ قَالَ لَا يُفْطِرُ وَلَا يُبَالِي وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فَبَقِيَ نَائِمًا حَتَّى يُصْبِحَ أُمَّ شَيْءٍ عَلَيْهِ قَالَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ يَغْتَسِلُ وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فِي آخِرِ اللَّيْلِ فَتَمَّ لِيُغْتَسِلَ وَلَمْ يُصِبْ مَاءً فَذَهَبَ يَطْلُبُهُ

أَوْ بَعَثَ مَنْ يَأْتِيهِ فَعَسَرَ عَلَيْهِ حَتَّى أَصْبَحَ كَيْفَ يَصْنَعُ قَالَ يَغْتَسِلُ إِذَا جَاءَهُ ثُمَّ يُصَلِّي.

وَ أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْقِسْمِ الثَّانِي مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٨]

١٨ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ فَنَامَ وَ قَدْ عَلِمَ بِهَا وَ لَمْ يَسْتَقِظْ حَتَّى يُدْرِكَهُ الْفَجْرُ فَقَالَ عَلَيْهِ أَنْ يُتِمَّ صَوْمَهُ وَ يَقْضِيَ يَوْمًا آخَرَ فَقُلْتُ إِذَا كَانَ

قوله: و رجل أصابته جنابه قال الفاضل التستري رحمه الله: كان هذا هو المقصود بالاستدلال، لا الموضع الأول، إذ الظاهر أن ذلك محمول على التقيه، نظرا إلى أن المراد منه البقاء متممدا.

الحديث الثامن عشر: موثق.

قال الفاضل التستري رحمه الله: كان هذه الرواية و ما بعدها تدل على القضاء في القسم الأول، و لا يبعد حملها على استحباب القضاء، و بقرينه ما سيجى ء من روايه معاويه بن عمار، و كان حملها على أن المراد بها القسم الثاني- كما يفهم من الشيخ- بعيد عن اللفظ.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٥١

ذَلِكَ مِنَ الرَّجُلِ وَ هُوَ يَقْضِي رَمَضَانَ- قَالَ فَلْيَأْكُلْ يَوْمَهُ ذَلِكَ وَ لِيَقْضِ فَإِنَّهُ لَا يُشْبِهُ رَمَضَانَ شَيْءٌ مِّنَ الشُّهُورِ.

[الحديث ١٩]

١٩ وَ عَنْهُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

قوله: عن رجل أصابته جنابه يمكن حمله على الاحتلام، لأن النوم بعد الاحتلام في حكم النوم الثاني، كذا أفيد.

أقول: بل الظاهر من كلامهم خلافه.

و قال في المدارك: قال المصنف في المعتبر، بعد أن أورد الروايات المتضمنه لفساد صوم شهر رمضان بتعمد البقاء على الجنابه: و لقائل أن يخص هذا الحكم برمضان دون غيره من الصيام.

و قال العلامة في المنتهى: هل يختص هذا الحكم برمضان؟ فيه تردد ينشأ من تنصيص الأحاديث على رمضان من غير تعميم و لا

قياس يدل عليه، و من تعميم الأصحاب

و إدراجه في المفطرات مطلقا.

و أقول: لا يخفى ضعف الوجه الثاني من وجهي التردد، فإن تعميم الأصحاب لا يعارض أصله البراءة. و الحق أن قضاء رمضان ملحق بأدائه، بل الظاهر عدم وقوعه من الجنب في حال الاختيار مطلقا للأخبار الصحيحة، و يبقى الإشكال فيما عداه من الصوم الواجب، و المطابق لمقتضى الأصل عدم اعتبار هذا الشرط.

الحديث التاسع عشر: صحيح.

ملاذ الخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٥٢

يَعْفُورٌ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يُجْنِبُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ثُمَّ يَسْتَيْقِظُ ثُمَّ يَنَامُ حَتَّى يُصْبِحَ قَالَ يُتِمُّ صَوْمَهُ وَيَقْضِي يَوْمًا آخَرَ وَ إِنْ لَمْ يَسْتَيْقِظْ حَتَّى يُصْبِحَ أَتَمَّ يَوْمَهُ وَ جَازَلَهُ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ وَ عَنْهُ عَنِ فَضَالَةَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ تَصَبَّأَ فِيهِ الْجَنَابَةُ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ قَالَ يُتِمُّ صَوْمَهُ وَيَقْضِي ذَلِكَ الْيَوْمَ إِلَّا أَنْ يَسْتَيْقِظَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَإِنْ انْتَظَرَ مَاءً يُسِيخُنْ أَوْ يُسَيِّتَقَى فَطَلَعَ الْفَجْرُ فَلَا يَقْضِي يَوْمَهُ.

[الحديث ٢١]

٢١ عَنْهُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ رَجُلٍ أَصَابَ مِنْ أَهْلِهِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ ثُمَّ يَنَامُ حَتَّى يُصْبِحَ مُتَعَمِّدًا قَالَ يُتِمُّ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَ عَلَيْهِ قِضَاؤُهُ.

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ مَتَى انْتَبَهَ وَ لَمْ يَغْتَسِلْ وَ نَامَ وَ بَقِيَ نَائِمًا إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ لَزِمَهُ الْقِضَاءُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٢]

٢٢ الْحَسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ حَمَادِ بْنِ عِيسَى وَ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يُجْنِبُ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ثُمَّ يَنَامُ حَتَّى يُصْبِحَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قُلْتُ فَإِنَّهُ اسْتَيْقِظَ ثُمَّ نَامَ حَتَّى أَصْبَحَ قَالَ فَلْيَقْضِ ذَلِكَ الْيَوْمَ عَقُوبَةً.

وَ أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْقِسْمِ الثَّلَاثِ مَا رَوَاهُ

الحديث العشرون: صحيح.

الحديث الحادى و العشرون: صحيح.

الحديث الثانى و العشرون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٥٣

.....

قال الفاضل التستري رحمه الله: الظاهر أنه لا يدل على ما ذكره، نعم يدل على وجوب القضاء فى القسم الثانى، و أما على أن الأحاديث التى سبقت لحكمه منزله عليه فلا. انتهى.

و قال فى المنتقى قلت: يستفاد من تعليل القضاء فى هذا الخبر بالعقوبه بعد أن نفى فيه لزوم شىء إذا نام و لم يستيقظ - أن النوم بعد الاستيقاظ غير سائغ إذ لا معنى للعقوبه على المباح، و ليس فى المبين مظنه التحريم و ترتب العقوبه سوى النوم و العزم على ترك الغسل فى الليل، لكن العزم مسكوت عنه فى صورتى الاستيقاظ و عدمه، و فرض وجوده فيها مناف للحكم بعدم لزوم شىء على تقدير انتفاء الاستيقاظ. و سيأتى التصريح بلزوم القضاء معه فى بعض الأخبار.

و

لا يعقل تقديره في إحدى صورتين و عدمه في الأخرى، مع استواء نمط الكلام فيهما، فينجر الأمر حينئذ في النوم، و يصير الخبر حجة على من أباحه و أوجب به القضاء.

و أما ما يقال: من أن النوم لا يوصف بالتحريم، لسقوط التكلف معه.

فجوابه: أن النوم من قبيل المسببات التي لا تتخلف عن أسبابها، و لا تبقى القدره عليها بعد وجود الأسباب، فتأمل. انتهى.

و قال في المدارك: يمكن المناقشه في تحريم النومه الثانيه، لعدم وضوح مأخذه، و ربما استدل عليه بقوله عليه السلام " فليقض ذلك اليوم عقوبه " و العقوبه إنما تثبت على فعل المحرم، و هو استدلال ضعيف، فإن ترتب هذه العقوبه على فعل لا يقتضى تحريمه.

و الأصح إباحه النومه الثانيه، بل و الثالثه أيضا و إن ترتب عليهما القضاء،

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٥٤

[الحديث ٢٣]

٢٣ الحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَجْنَبَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِاللَّيْلِ ثُمَّ تَرَكَ الْغُسْلَ مُتَعَمِّدًا حَتَّى أَصْبَحَ قَالَ يُعْتَقُ رَقَبَهُ أَوْ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ أَوْ يُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا قَالَ وَ قَالَ إِنَّهُ خَلِيقٌ أَنْ لَا أَرَاهُ يُدْرِكُهُ أَبَدًا.

[الحديث ٢٤]

٢٤ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ حَفْصِ الْمَرْوَزِيُّ عَنِ الْفُقَيْهِ ع قَالَ إِذَا أَجْنَبَ الرَّجُلُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِاللَّيْلِ وَ لَا يَغْتَسِلُ حَتَّى يُصْبِحَ فَعَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مَعَ صَوْمِ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَ لَا يُدْرِكُ فَضْلَ يَوْمِهِ.

[الحديث ٢٥]

٢٥ وَ عَنْهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ بَعْضِ مِيَوَالِيهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ احْتِلَامِ الصَّائِمِ قَالَ فَقَالَ إِذَا احْتَلَمَ نَهَارًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَا يَنْمُ حَتَّى يَغْتَسِلَ وَ إِنْ أَجْنَبَ لَيْلًا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنَامَ سَاعَةً حَتَّى يَغْتَسِلَ فَمَنْ أَجْنَبَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَنَامَ حَتَّى يُصْبِحَ فَعَلَيْهِ عِتْقُ رَقَبِهِ

كما اختاره العلامة في المنتهى، تمسكا بالأصل السليم من المعارض.

الحديث الثالث و العشرون: موثق.

الحديث الرابع و العشرون: مجهول.

الحديث الخامس و العشرون: مرسل.

قوله: فليس له أن ينام لم يقل بالحرمة أحد، و حمل على الكراهه.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٥٥

أَوْ إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا وَ قِضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَ مِثْمُ صِيَامِهِ وَ لَنْ يُدْرِكَهُ أَبَدًا.

[الحديث ٢٦]

٢٦ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَدِيٍّ اللَّهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنْ رَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَنَامَ عَمِدًا حَتَّى أَصْبَحَ أَشَىءَ عَلَيْهِ قَالَ لَا يَضُرُّهُ هَذَا وَ لَا يُفْطِرُ وَ لَا يُبَالِي فَإِنَّ أَبِي ع قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَ أَصْبَحَ جُنْبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ.

فَلَيْسَ فِي هَذَا الْخَبَرِ مَا يُتَافَى مَا ذَكَرْنَاهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ رَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَنَامَ عَمِدًا حَتَّى أَصْبَحَ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ تَعَمَّدَ تَرَكَ الْغُسْلَ وَ إِنَّمَا قَالَ نَامَ عَمِدًا حَتَّى أَصْبَحَ فَذَكَرَ التَّعْمُدَ وَ أَضَافَهُ إِلَى النَّوْمِ وَ إِنَّمَا كَانَ فِيهِ شُبُهَةٌ لَوْ قَالَ تَعَمَّدَ تَرَكَ الْغُسْلَ وَ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَمَّدَ النَّوْمَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ فَيَبْقَى نَائِمًا إِلَى الصَّبَاحِ فَحِينَئِذٍ لَا تَلْزِمُهُ الْكُفَّارَةُ وَ الَّذِي رَوَاهُ أَيْضًا

قوله: فعليه عتق رقبه يمكن حمله على

ما إذا نام غيرنا و للغسل.

الحديث السادس و العشرون: مجهول.

قال فى المدارك: ليس فى هذه الروايات مع اشتراكها فى ضعف السند دلالة على هذا التفصيل بوجه.

أما الأولى: فلأنها إنما تضمنت تعلق الكفاره بمن تعمد ترك الاغتسال.

و أما الثانية: فلأنها مطلقه، و ليس حملها على حاله تكرار النوم بأولى من حملها على حاله التعمد.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٥٦

[الحديث ٢٧]

٢٧ سَعِدُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرِ عَنْ حَمَادِ بْنِ عَثْمَانَ عَنْ حَبِيبِ الْخَثْعَمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ص يُصَلِّي صِيَامَةَ اللَّيْلِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ثُمَّ يُجِبُّ ثُمَّ يُؤَخِّرُ الْغُسْلَ مُتَعَمِّدًا حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ.

فَلَيْسَ فِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ أَخَّرَ الْغُسْلَ مُتَعَمِّدًا لِغَيْرِ عِيْدٍ وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَخَّرَ الْغُسْلَ لِغَيْرِ مِنَ الْأَعْيَادِ إِمَّا لِاسْتِحْضَارِ الْمَاءِ أَوْ لِتَشْخِيهِ عِنْدَ الْبُرْدِ أَوْ سَبَبٍ عَارِضٍ - لِأَنَّ عِنْدَ حُصُولِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْيَادِ يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْغُسْلِ وَ لَا يَلْزَمُ الْقَضَاءُ وَ لَا الْكُفَّارَةُ وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ

و أما الثالثة: فلاقتضائها ترتب الكفاره على من أصبح فى النومه الأولى، و لا- قائل به، مع أنها ضعيفه جدا بجهاله السائل و المسؤول.

و الأصح ما اختاره المحقق فى المعتبر و العلامه فى المنتهى من سقوط الكفاره مع تكرار النوم، تمسكا بأصالة البراءه.

الحديث السابع و العشرون: صحيح.

قوله عليه السلام: ثم يؤخر الغسل متعمدا يمكن حمله على كون ذلك قبل نزول الحكم بتحريم البقاء على الجنابه إلى طلوع الفجر، و الأظهر حمله على التقيه، لشهرته فى روايات المخالفين.

قوله رحمه الله: و يجوز أن يكون

إنما أخر قال بعض الفضلاء: على أنه لا يبعد أن يكون ذلك على سبيل الإنكار.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٥٧

وَ الْمُتَمَضِّضُ وَ الْمُسْتَنَشِقُ قَدْ بَيَّنَّا حُكْمَهُمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلصَّلَاةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِمَّا يَدْخُلُ مِنْهُ فِي حَلْقِهِ وَ إِنْ كَانَ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ فَدَخَلَ حَلْقَهُ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَ تَلَزَمَهُ الْكُفَّارَةُ وَ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٢٨]

٢٨ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ حَفْصِ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ إِذَا تَمَضَّضَ الصَّائِمُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ

الحدِيث الثامن و العشرون: مجهول.

يضعف الاحتجاج بها اشتمالها على ما أجمع الأصحاب على عدم كونه مفطرا.

و اعلم أنه ذهب جماعه إلى وجوب القضاء و الكفاره بإيصال الغبار، لروايه سليمان المروزي، و حكي الشيخ في المبسوط عن بعض أصحابنا قولاً بأن ذلك لا يوجب الكفاره، و إنما يوجب القضاء خاصه. و اختاره ابن إدريس.

و قال في الشرائع: و في إيصال الغبار إلى الحلق خلاف، و الأظهر التحريم و فساد الصوم.

و قال في المدارك: هذا قول معظم الأصحاب. قال في المنتهى: و على قول السيد المرتضى ينبغي عدم الإفساد بذلك. و يظهر من المصنف في المعبر التوقف فيه.

و اعلم أن المصنف لم يقيد الغبار بكونه غليظاً، و قد صرح الأكثر و منهم المصنف في المعبر باعتباره، و لا بأس به، اقتصاراً فيما خالف الأصل على موضع الوفاق إن تم، إلا أن الاعتبار يقتضى عدم الفرق بين الغليظ و غيره.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٥٨

اسْتِنَشَقَ مُتَعَمِّدًا أَوْ سَمَّ رَائِحَةً غَلِيظَةً أَوْ كَسَسَ بَيْتًا فَدَخَلَ فِي أَنْفِهِ أَوْ حَلَقَهُ غُبَارًا فَعَلَيْهِ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَهُ فِطْرٌ مِثْلُ الْأَكْلِ

وَالشُّرْبِ وَالنَّكَاحِ.

وَأَمَّا السُّعُوطُ فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْمُسِيءَةَ تَعَطُّ الْكُفَّارَةِ وَإِنَّمَا وَرَدَتْ مَوْرِدَ الْكِرَاهِيَةِ وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ وَزَيْدُهُ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٢٩]

٢٩ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِاشِمٍ عَنْ بَرَّاقَةَ الْأَصْدِجَهَانِيَّ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ ع قَالَ لَا بَأْسَ بِالْكُحْلِ لِلصَّائِمِ وَكُرِهَ السُّعُوطُ لِلصَّائِمِ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ وَعَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَزَّازِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِيهِ ع أَنَّ كَرِهَ السُّعُوطَ لِلصَّائِمِ

وَأَلْحَقَ الْمُتَأَخَّرُونَ بِالْغَبَارِ الدُّخَانَ الْغَلِيظَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْهُ أَجْزَاءٌ وَيَتَعَدَّى إِلَى الْحَلْقِ وَبَخَارِ الْقَدْرِ وَنَحْوَهُمَا، وَهُوَ بَعِيدٌ.

قوله: أو شم رائحه غليظه قال بعض العلماء: لفظ " غليظه " يقال في رائحه الدخان الغليظ. و أما رائحه الورد و شبهه، فيقال فيها: قويه أو شديده.

و قال أيضا: يمكن حمله على تعمد ذلك، ليوافق ما يجي ء في الزيادات.

الحديث التاسع و العشرون: مجهول.

الحديث الثلاثون: مجهول أو موثق على الظاهر.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٥٩

٥٦ بَابُ حُكْمِ مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا وَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ لِلْإِفْطَارِ

[الحديث ١]

١ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدِّهِ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ بُرَيْدِ الْعَجَلِيِّ قَالَ سُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ ع عَنْ رَجُلٍ شَهِدَ عَلَيْهِ شُهُودٌ أَنَّهُ أَفْطَرَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قَالَ يُسْأَلُ هَلْ عَلَيْكَ مِنْ إِفْطَارِكَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ إِثْمٌ فَإِنْ قَالَ لَا فَإِنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَهُ وَإِنْ قَالَ نَعَمْ فَإِنَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَنْهَكُهُ ضَرْبًا

باب حكم من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً و ما يجب عليه من العقوبة للإفطار الحديث الأول: صحيح.

و فى القاموس: نهكه السلطان كسمعه نهكا و نهكه بالغ فى عقوبته كأنهكه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٦٠

[الحديث ٢]

٢ وَ عَنْهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمَادٍ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ أَتَى امْرَأَتَهُ وَ هُوَ صَائِمٌ وَ هِيَ صَائِمَةٌ فَقَالَ إِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا فَعَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ وَ إِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَ عَلَيْهَا كَفَّارَةٌ وَ إِنْ كَانَ أَكْرَهَهَا فَعَلَيْهِ ضَرْبٌ خَمْسِينَ سَوْطاً نِصْفَ الْحِدِّ وَ إِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ ضَرْبٌ خَمْسَةٌ وَ عَشْرِينَ سَوْطاً وَ ضَرْبَتْ خَمْسَةً وَ عَشْرِينَ سَوْطاً

الحديث الثانى: ضعيف.

قوله عليه السلام: إن كان استكرهها قال فى المدارك: هذا هو المشهور، بل ادعى عليه الإجماع. و نقل عن أبى عقيل أنه أوجب مع الإكراه على الزوج كفاره واحده، كما فى حال المطاوعه، و هو غير بعيد على ما ذهب إليه الأكثر من عدم فساد صوم المرأة بذلك، فينتفى المقتضى للتكفير انتهى.

أقول: و اختلف الأصحاب فيما إذا كان الإكراه لأجنبيه، فمنهم من قصر الحكم على الزوجه المحلله، كما هو مدلول

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٦١

٥٧ بَابُ حُكْمِ الْمَسَافِرِ وَالْمَرِيضِ فِي الصِّيَامِ

إشاره

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ كُلُّ مُسَافِرٍ فِي طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْصِيرُ فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَ كَذَلِكَ كُلُّ مُسَافِرٍ فِي مَبَاحٍ وَ لَا يَتَّبِعِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى

باب حكم المسافر و المريض فى الصيام قوله رحمه الله: و كذلك كل مسافر فى مباح قال فى المدارك: عدم صحه الصوم الواجب من المسافر الذى يلزمه التقصير إلا فى الثلاثه بدل الهدى و الثمانيه عشر بدل البدنه و النذر المقيد بالسفر و الحضر مذهب أكثر الأصحاب. و حكى فى المعبر عن المفيد قولاً بجواز صوم ما عدا شهر رمضان من الواجبات فى السفر، و كأنه فى غير المقنعه، و المعتمد الأول.

قوله رحمه الله: و لا ينبغى للإنسان ظاهره الكراهه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٦٢

السَّفَرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا لِضُرُورِهِ تَدْعُوهُ إِلَى ذَلِكَ وَ يَكُونُ سَفَرُهُ فِي ذَلِكَ طَاعَةً أَوْ مَبَاحًا فَأَمَّا مَا لَهُ عَنْهُ مَمْدُوحَةٌ فَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ فِيهِ

[الحدیث ١]

١ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَلِلَّهِ فِيهِ شَرْطٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ فَلَيْسَ لِلرَّجُلِ إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَّا فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ مَالٍ يَخَافُ تَلْفَهُ أَوْ أَخٍ يَخَافُ هَلَاكَهُ وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ فِي إِتْلَافِ مَالِ أَخِيهِ فَإِذَا مَضَتْ لَيْلُهُ ثَلَاثَةٌ وَ عَشْرِينَ فَلْيَخْرُجْ حَيْثُ شَاءَ.

وَ مَتَى خَرَجَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ وُجُوهِ السَّفَرِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَ مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ فَأَوْجَبَ بظَاهِرِ

اللَّفْظُ الصَّيَامَ لِمَنْ شَهِدَ وَفَرَضَ بِصِرِيحِهِ الْقَضَاءَ عَلَى مَنْ يَكُونُ مَرِيضًا أَوْ مُسَافِرًا فَلَوْ لَا أَنَّ الْإِفْطَارَ وَاجِبٌ لَمَا وَجِبَ عَلَيْهِ عِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَيَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الْإِفْطَارِ أَيْضًا مَا رَوَاهُ

و قال فى المدارك: ذهب الأكثر إلى جواز السفر المباح فى شهر رمضان على كراهيه إلى أن يمضى من الشهر ثلاثة و عشرون يوما، فتزول الكراهيه.

و نقل عن أبى الصلاح أنه قال: إذا دخل الشهر على حاضر لم يحل له السفر مختارا. و المعتمد الجواز.

الحديث الأول: ضعيف.

قال فى آيات الأحكام: "فَمَنْ شَهِدَ" أى من حضر فى موضع هذا الشهر غير مسافر، بل و لا مريض أيضا، ف "الشهر" مفعول فيه، كما صرح به فى الكشاف

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٦٣

[الحديث ٢]

٢ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَجُوبٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَبْدِيِّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ قَالَ مَا أُبَيِّنُهَا مِنْ شَهِدَ فَلْيَصُمْهُ وَ مَنْ سَافَرَ فَلَا يَصُمْهُ.

[الحديث ٣]

٣ وَ عَنْهُ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَ إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَى مَرُوضَى أُمَّتِي وَ مُسَافِرِيهَا بِالتَّقْصِيرِ وَ الْإِفْطَارِ أَيْسُرُ أَحَدِكُمْ إِذَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَنْ تُرَدَّ عَلَيْهِ.

[الحديث ٤]

٤ وَ عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنِ سَلَمَةَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمَاعَةَ

و تفسير القاضى و مجمع البيان، فالشهود هو الحضور فى البلد.

الحديث الثانى: ضعيف.

ربما يستدل بهذا الخبر على حجية مفهوم الشرط، و لا يخفى ما فيه، إذ ليس المفهوم من قولنا "من شهد يجب عليه الصيام" من

لم يشهد يجب عليه ترك الصيام، بل لا يجب عليه الصيام، فالأولى أن لا يجعل قوله عليه السلام " و من سافر " بيانا للمفهوم من قوله تعالى " فَمَنْ شَهِدَ " بل لقوله تعالى " فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا "، بأن يكون عليه السلام في مقام تفسير مجموع الآيه، لا الجزء الأول منها. فتأمل.

الحديث الثالث: مرسل.

الحديث الرابع: ضعيف.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٦٤

عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا مَاتَ صَائِمًا فِي السَّفَرِ مَا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ.

[الحديث ٥]

٥ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُبَيْهِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الصَّائِمُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ كَالْمُفْطِرِ فِي الْحَضَرِ ثُمَّ قَالَ إِنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ص فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَصُومُ شَهْرَ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ فَقَالَ لِمَا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ عَلَيَّ يَسِيرٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيَّ مَرْضَى أُمَّتِي وَ مُسَافِرٍ يَهَى بِالْإِفْطَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ يُعْجِبُ أَحَدَكُمْ أَنْ لَوْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَنْ تُرَدَّ عَلَيْهِ.

[الحديث ٦]

٦ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ص قَوْمًا صَامُوا حِينَ أَفْطَرُوا وَقَصَّرَ عُصَاهُ فَقَالَ هُمُ الْعُصَاهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَإِنَّا لَنَعْرِفُ أَبْنَاءَهُمْ وَأَبْنَاءَ أَبْنَائِهِمْ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا

قوله عليه السلام: ما صليت عليه يمكن أن يكون من خصائصهم عليهم السلام عدم جواز الصلاة على صاحب الكبائر، أو يكون المراد منه النواصب، أو يكون محمولاً على ما إذا صلى عليه غيره، و أمثال ذلك كثيرة في الأخبار، و يجري فيها أمثال الوجوه التي ذكرنا، فتأمل.

الحديث الخامس: مجهول.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٦٥

[الحديث ٧]

٧ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُسَافِرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَيَصُومُ فَقَالَ لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَامُ فِي السَّفَرِ.

[الحديث ٨]

٨ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَفَعَهُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ مَنْ صَلَّى فِي سَفَرِهِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فَأَنَا إِلَى اللَّهِ مِنْهُ بَرَى ۝

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ كَانَ سَفَرُهُ أَكْثَرَ مِنْ حَضْرِهِ فَعَلَيْهِ الْإِتْمَامُ فِي الصَّلَاةِ وَ الصَّوْمِ يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٩]

٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ شاذَانَ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ الْمُكَارِي وَ الْجَمَالِ الَّذِي يَخْتَلِفُ وَ لَيْسَ لَهُ مَقَامٌ يُتَمُّ الصَّلَاةَ وَ يَصُومُ شَهْرَ رَمَضَانَ.

[الحديث ١٠]

١٠ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُعِيزِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ أَبِيهِ ع عَنْ عَلِيٍّ ع قَالَ سَبَعُهُ لَا يُقْضَوْنَ الصَّلَاةَ الْأَمِيرُ الَّذِي يَدُورُ فِي إِمَارَتِهِ وَ الْجَبَاءُ

الحديث السادس: حسن.

الحديث السابع: صحيح.

الحديث الثامن: مرسل.

الحديث التاسع: حسن كالصحيح.

الحديث العاشر: موثق أو ضعيف.

ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٦٦

الَّذِي يَدُورُ فِي جَبَائِهِ وَ التَّاجِرُ الَّذِي يَدُورُ فِي تِجَارَتِهِ مِنْ سُوقٍ إِلَى سُوقٍ وَ الْبَدَوِيُّ الَّذِي يَطْلُبُ مَوَاضِعَ الْقَطْرِ وَ مَنْبَتَ الشَّجَرِ وَ الرَّاعِي وَ الْمُحَارِبُ الَّذِي يَخْرُجُ لِقَطْعِ السَّبِيلِ وَ الَّذِي يَطْلُبُ الصَّيْدَ يُرِيدُ بِهِ لَهْوَ الدُّنْيَا.

[الحديث ١١]

١١ وَ عَنْهُ عَنْ سِنْدِيِّ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ فِي الْمُكَارِي وَ الْجَمَالِ الَّذِي يَخْتَلِفُ لَيْسَ لَهُ مَقَامٌ يُتَمُّ الصَّلَاةَ وَ يَصُومُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ.

[الحديث ١٢]

١٢ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ سَأَلْتُهُ
عَنِ الْمُكَارِينِ الَّذِينَ يُكْرُونَ الدَّوَابَّ فَقُلْتُ يَخْتَلِفُونَ كُلَّ أَيَّامٍ كُلَّمَا جَاءَهُمْ شَيْءٌ اِخْتَلَفُوا فَقَالَ عَلَيْهِمُ التَّقْصِيرُ إِذَا مَا سَافَرُوا.

[الحديث ١٣]

١٣ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْفَضْلِ

قوله عليه السلام: يريد به لهو الدنيا لا يخفى أن وجوب إتمام الصلاة في صيد اللهو لا يدل على حرمة، كما ذكره الأصحاب، فتأمل.

الحديث الحادي عشر: مجهول.

الحديث الثاني عشر: موثق.

قوله عليه السلام: عليهم التقصير ينبغى حمله على ما إذا لم يكن عمله السفر، بل يختلف أحيانا، بقرينه قوله "كل أيام" فتأمل.

الحديث الثالث عشر: كالصحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٦٧

بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنِ الْمُكَارِينِ الَّذِينَ يَخْتَلِفُونَ فَقَالَ إِذَا جَدُّوا السَّيْرَ فَلْيَقْصُرُوا.

فَالْمَرَادُ بِهِذَيْنِ الْخَبْرَيْنِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَقَامٌ هُوَ لِمَاءِ الْمُكَارِينِ فِي الْبَلَدِ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ يَجِبُ عَلَيْهِمُ التَّقْصِيرُ كَمَا يَجِبُ عَلَى الْمُقِيمِينَ وَإِذَا كَانَ مَقَامُهُمْ دُونَ ذَلِكَ فَالْتِمَامُ يَلْزَمُهُمْ حَسَبَ مَا قَدَّمْنَاهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى مَا رَوَاهُ

[الحديث ١٤]

١٤ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِاشِمٍ عَنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرَّارٍ عَنِ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ بَعْضِ رَحِيالِهِ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ حَيْدِ الْمُكَارِي الَّذِي يَصُومُ وَيَتَمُّ قَالَ أَيُّمَا مُكَارٍ أَقَامَ فِي مَنْزِلِهِ أَوْ فِي الْبَلَدِ الَّذِي يَدْخُلُهُ أَقَلَّ مِنْ مَقَامِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّيَامُ وَالتَّمَامُ أَيْدًا وَإِنْ كَانَ مَقَامُهُ فِي مَنْزِلِهِ أَوْ فِي الْبَلَدِ الَّذِي يَدْخُلُهُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَعَلَيْهِ التَّقْصِيرُ وَ الْإِفْطَارُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ كَانَ سَفَرُهُ مَعْصِيَةً لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ صَيْدَ لَهْوٍ أَوْ بَطْرٍ أَوْ كَانَ تَابِعًا لِسُلْطَانٍ جَائِرٍ فَعَلَيْهِ التَّمَامُ

[الحديث ١٥]

١٥ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَيْهَلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع

الحديث الرابع عشر: مجهول.

قوله رحمه الله: أو بطر في الصحاح: البطر شدة المرح و النشاط.

الحديث الخامس عشر: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٦٨

قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَنْ سَافَرَ قَصْرًا وَ أَفْطَرَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا سَفَرُهُ فِي الصَّيْدِ أَوْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ رَسُولًا لِمَنْ يَعِصِي اللَّهَ أَوْ فِي طَلَبِ شَحْنَاءٍ أَوْ سَعَايِهِ ضَرَرَ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

[الحديث ١٦]

١٦ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ فَضَالٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ جَمِيعًا عَنْ أَيَّانِ بْنِ عُثْمَانَ الْأَحْمَرِ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَمَّنْ يَخْرُجُ مِنْ أَهْلِهِ بِالصُّقُورِ وَ الْكِلَابِ يَنْتَزِعُ اللَّيْلَتَيْنِ وَ الثَّلَاثَ هَلْ يَقْصُرُ مِنْ صِيَامِهِ أَوْ لَا فَقَالَ لَا يَقْصُرُ إِنَّمَا خَرَجَ فِي لَهْوٍ.

[الحديث ١٧]

١٧ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الصَّفَّارُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ هِلَالٍ عَنِ أَبِي سَعِيدِ الْخُرَّاسَانِيِّ قَالَ دَخَلَ رَجُلَانِ عَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ الرَّضَاعِ بِخُرَّاسَانَ فَسَأَلَاهُ عَنِ التَّقْصِيرِ فَقَالَ لِأَحَدِهِمَا وَجِبَ عَلَيْكَ التَّقْصِيرُ لِأَنَّكَ فَصَدْتَنِي وَ قَالَ لِلْآخَرِ وَجِبَ عَلَيْكَ التَّمَامُ لِأَنَّكَ فَصَدْتَ السُّلْطَانَ

قوله عليه السلام: لمن يعصى الله في هذا الإرسال، أو مطلقا، و الأول أظهر، لأن إعانته الظالم في غير الظلم ليس بحرام على الأشهر.

الحديث السادس عشر: موثق.

قوله عليه السلام: إنما خرج في لهو يمكن الاستدلال بهذا التعليل على عدم الجواز في كل سفر يكون المقصود منه لهوا، و إن لم يكن صيدا.

الحديث السابع عشر: ضعيف.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٦٩

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ أْتَمَّ فِي السَّفَرِ كَانَ كَمَنْ قَصَرَ فِي الْحَضَرِ وَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ إِلَّا أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ بِجَهَالَةٍ

[الحديث ١٨]

١٨ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ قُلْتُ لَهُ رَجُلٌ صَامَ فِي السَّفَرِ قَالَ إِنْ كَانَ بَلَّغَهُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ص - نَهَى عَنْ ذَلِكَ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَلَّغَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

[الحديث ١٩]

١٩ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَادٍ عَنِ ابْنِ أَبِي شُعْبَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع رَجُلٌ صَامَ فِي السَّفَرِ فَقَالَ إِنْ كَانَ بَلَّغَهُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ص نَهَى عَنْ ذَلِكَ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَلَّغَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

[الحديث ٢٠]

٢٠ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنِ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ إِذَا صَامَ الرَّجُلُ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ لَمْ يُجْزِهِ وَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ

قوله عليه السلام: لأنك قصدت السلطان يدل على أن قصد رؤيه السلطان حرام، و إن لم يكن الغرض إبعاده في ظلم، و إن احتمل حملة على ذلك، فتأمل.

الحديث الثامن عشر: حسن.

و الحكمان المستفادان من هذا الخبر إجماعيان.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ هـ ق

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار؛ ج ٦، ص: ٥٦٩

الحديث التاسع عشر: صحيح.

الحديث العشرون: صحيح.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٧٠

[الحديث ٢١]

٢١ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ حَمَادِ بْنِ عِيسَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ فَقَالَ إِنْ كَانَ لَمْ يَبْلُغْهُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ص نَهَى عَنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ الصَّوْمُ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَحَدُّ السَّفَرِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ التَّقْصِيرُ بَرِيدَانِ وَهُمَا أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ مِيلًا

[الحديث ٢٢]

٢٢ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عِيصِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ فِي التَّقْصِيرِ حُدُّهُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ مِيلًا.

[الحديث ٢٣]

٢٣ وَعَنْهُ عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَحْمَدُ ابْنُ الْحَسَنِ أَخَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي الرَّجُلِ يَخْرُجُ مِنْ مَنْزِلِهِ يُرِيدُ مَنْزِلًا لَهُ آخَرَ أَوْ ضَيْعَةً لَهُ أُخْرَى قَالَ إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْزِلِهِ أَوْ ضَيْعَتِهِ الَّتِي يُؤْمُ بِرِيدَانِ قَصْرًا وَإِنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ أَتَمَّ.

[الحديث ٢٤]

٢٤ وَعَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ع وَعَنْ هَارُونَ بْنِ مُسْلِمٍ جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ التَّقْصِيرِ فِي الصَّلَاةِ فَقُلْتُ لَهُ إِنْ لِي ضَيْعَةٌ قَرِيبَةٌ مِنَ الْكُوفَةِ وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْقَادِسِيَّةِ

الحديث الحادي والعشرون: صحيح.

الحديث الثاني والعشرون: موثق.

الحديث الثالث والعشرون: مرسل.

الحديث الرابع والعشرون: موثق.

مِنَ الْكُوفَةِ - فَرَبَّمَا عَرَضْتُ لِي الْحَاجَةُ أَنْتَفِعَ بِهَا أَوْ يَضُرُّنِي الْقُعُودُ عَنْهَا فِي رَمَضَانَ - فَأَكْرَهُ الْخُرُوجَ إِلَيْهَا لِأَنِّي لَا أَذْرِي أَصُومُ أَوْ أَفْطِرُ فَقَالَ لِي فَاخْرُجْ وَ أَتَمَّ الصَّلَاةَ وَ صُمَّ فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ الْقَادِسِيَّةَ فَقُلْتُ لَهُ فِي كَمْ أَذْنَى مَيَا تُقْصِرُ فِيهِ الصَّلَاةُ قَالَ جَرَتْ السُّنَّةُ بِنِيَاضِ يَوْمٍ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ بِيَاضَ يَوْمٍ يَخْتَلِفُ فَيَسِيرُ الرَّجُلُ خَمْسَةَ عَشَرَ فَرَسَخًا فِي يَوْمٍ وَ يَسِيرُ الْآخَرُ أَرْبَعَةَ فَرَسَخٍ وَ خَمْسَةَ فَرَسَخٍ فِي يَوْمٍ فَقَالَ إِنَّهُ لَيْسَ إِلَيَّ ذَلِكَ يُنْظَرُ أَمَا رَأَيْتَ سَيَّرَ هَذِهِ الْأَمْيَالَ بَيْنَ مَكَّةَ وَ الْمَدِينَةَ ثُمَّ أَوْمَى بِيَدِهِ أَرْبَعَهُ وَ عَشْرِينَ مِيلًا تَكُونُ ثَمَانِيَةَ فَرَسَخٍ.

[الحدِيث ٢٥]

٢٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسِيرِ فِي كَمْ يَقْصِرُ الصَّلَاةَ فَقَالَ فِي مَسِيرِهِ يَوْمٌ وَ هِيَ ثَمَانِيَةُ فَرَسَخٍ وَ مَنْ سَافَرَ فَقْصِرَ الصَّلَاةَ أَفْطَرَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا مُشِيعًا أَوْ يَخْرُجَ إِلَى صَيْدٍ أَوْ إِلَى قَرْيَةٍ لَهُ فَتَكُونَ مَسِيرَهُ يَوْمًا لَا يَبِيتُ إِلَى أَهْلِهِ لَا يَقْصِرُ وَ لَا يُفْطِرُ.

[الحدِيث ٢٦]

٢٦ وَ عَنْهُ عَنِ النَّضْرِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ

الحدِيث الخامس و العشرون: موثق.

قوله عليه السلام: إلا أن يكون رجلاً مشيعاً لعل المراد المشيع للسلطان الجائر، أو إذا لم يكن قاصداً للمسافة، و إن وصل إليها بغير قصد، و الله يعلم.

قوله عليه السلام: فتكون مسيره يوم أى: يكون ذهابه و رجوعه مسيره يوم، لكن لا- يريد الرجوع من يومه و البيتوته إلى أهله، فتأمل.

الحدِيث السادس و العشرون: صحيح.

ع فِي كَمْ يَقْصِرُ الرَّجُلُ فَقَالَ فِي بِيَاضِ يَوْمٍ أَوْ بَرِيدَيْنِ قَالَ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص خَرَجَ إِلَى ذِي حُشْبٍ فَقَصِرَ فَقُلْتُ فِكَمْ ذِي حُشْبٍ فَقَالَ بَرِيدَانِ.

[الحدِيث ٢٧]

٢٧ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ عَلِيِّ بْنِ حَكَمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع يَقُولُ فِي التَّقْصِيرِ فِي

الصَّلَاةَ فَقَالَ بَرِيدٌ فِي بَرِيدٍ أَرْبَعَهُ وَ عِشْرُونَ مِيلًا ثُمَّ قَالَ إِنَّ أَبِي كَانَ يَقُولُ إِنَّ التَّقْصِيرَ لَمْ يُوضَعِ عَلَى الْبُغْلَةِ السَّفَوَاءِ أَوْ الدَّائِبَةِ النَّاجِيَةِ
وَ إِنَّمَا وُضِعَ عَلَى سَيْرِ الْقِطَارِ.

[الحديث ٢٨]

٢٨ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ
التَّقْصِيرُ فِي بَرِيدٍ وَ الْبَرِيدُ أَرْبَعَهُ فَرَسًا

و فى النهايه: خشب بضمتين، و هو واد على مسيره ليله من المدينه، و له ذكر كثير فى الحديث، يقال له: ذو خشب.

الحديث السابع و العشرون: حسن.

و فى الصحاح: بغله سفواء، أى: سريعه السير.

و فيه أيضا: الناقه السريعه.

الحديث الثامن و العشرون: حسن.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٧٣

[الحديث ٢٩]

٢٩ وَ عَنْهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَدْنَى مَا يَقْصُرُ فِيهِ الْمُسَافِرُ فَقَالَ بَرِيدٌ.

[الحديث ٣٠]

٣٠ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ زَيْدِ الشَّحَّامِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ يَقُولُ يَقْصُرُ الرَّجُلُ فِي مَسِيرِهِ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا.

[الحديث ٣١]

٣١ وَ عَنْهُ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ التَّقْصِيرُ فِي بَرِيدٍ وَ الْبَرِيدُ أَرْبَعَهُ فَرَسًا.

فَهَذِهِ الْأَخْبَارُ الْمُرَادُ بِهَا إِذَا كَانَ الْمُسَافِرُ يُرِيدُ الرَّجُوعَ فِي يَوْمِهِ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْصِيرُ فِي أَرْبَعَةِ فَرَسَاتٍ أَوْ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا وَ الَّذِي
يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٢]

٣٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ قَالَ قُلْتُ أَدْنَى مَا يَقْضَرُ فِيهِ الْمَسَافِرُ الصَّلَاةَ قَالَ بَرِيدٌ ذَاهِبًا وَبَرِيدٌ جَائِيًا

الحديث التاسع والعشرون: حسن.

الحديث الثلاثون: صحيح.

الحديث الحادي والثلاثون: صحيح.

الحديث الثاني والثلاثون: صحيح.

استدل به على إرادته الرجوع، بأنه لو لم يكن المراد ذلك يكون قوله عليه السلام "بريد جائيا" لغوا.

أقول: يمكن أن يكون المراد من قصد بريدا، و قصد رجوعه بدون أن يقيم في أثنائه عشره أيام، فإنه حينئذ سفر واحد، و أما إذا قصد إقامه العشره، فقد قطع سفره به، فتأمل.

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٧٤

[الحديث ٣٣]

٣٣ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ رَبَاطٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ التَّفْصِيرِ قَالَ فِي بَرِيدٍ قَالَ قُلْتُ بَرِيدٌ قَالَ إِنَّهُ إِذَا ذَهَبَ بَرِيدًا وَرَجَعَ بَرِيدًا شَغَلَ يَوْمَهُ.

[الحديث ٣٤]

٣٤ فَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ هَاشِمٍ عَنْ أَبِي هَارُونَ الْعَبْدِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ص إِذَا سَافَرَ فَرَسَخًا قَصَرَ الصَّلَاةَ.

[الحديث ٣٥]

٣٥ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ قَالَ كَتَبَ إِلَيْهِ جَعْفَرُ بْنُ أَحْمَدَ يَسْأَلُهُ عَنِ السَّفَرِ وَفِي كَمِ التَّفْصِيرِ فَكَتَبَ عِ بَخْطِهِ وَ أَنَا أَعْرِفُهُ قَالَ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع إِذَا سَافَرَ وَخَرَجَ فِي سَفَرٍ قَصَرَ فِي فَرَسَخٍ ثُمَّ أَعَادَ مِنْ قَابِلِ الْمَسْأَلَةَ إِلَيْهِ فَكَتَبَ عِ إِلَيْهِ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ.

المُرَادُ بِهِدَيْنِ الْخَبْرَيْنِ فِي قَوْلِهِ ع قَصَرَ فِي فَرَسَخٍ وَ مَا جَرَى

الحديث الثالث و الثلاثون: موثق.

قوله عليه السلام: إنه إذا ذهب بريدا لا يخفى أن هذا أيضا ليس بصريح فى رجوع اليوم.

الحديث الرابع و الثلاثون: مجهول.

و ينبغى حمله على حد الترخص، أو على الاستحباب إن كان حد الترخص أقل من ذلك.

الحديث الخامس و الثلاثون: كالصحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٧٥

مَجْرَاهُمَا مِنَ الْأَخْبَارِ هُوَ أَنَّ الْمَسَافَةَ إِذَا كَانَتْ عَلَى الْحَيْدِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ التَّقْصِيرُ فَصَاعِدًا فَسَارَ الْمَسَافِرُ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ فَإِنْ سَارَ
بَعْدَ ذَلِكَ فَزَسِيحًا أَوْ فَزَسِيحَيْنِ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْصِيرُ لِأَنَّ مَدَى السَّفَرِ قَدْ حَصَلَ عَلَى حَدِّ يَجِبُ فِيهِ التَّقْصِيرُ وَ لَيْسَ الْإِعْتِبَارُ بِمَا يَسِيرُ
الْإِنْسَانُ بَلِ الْإِعْتِبَارُ بِالْمَسَافَةِ الْمَقْصُودَةِ وَ إِنْ لَمْ يَسِرْهَا الْإِنْسَانُ فِي دَفْعَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ يَوْمٍ وَاحِدٍ لَيْسَ يُنَافَى هَذَا التَّأْوِيلُ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٣٦]

٣٦ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُصَيْدِقِ بْنِ صَيْدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ
مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَخْرُجُ فِي حَاجَةٍ فَيَسِيرُ خَمْسَةَ فَرَاسِخَ أَوْ سِتَّةَ فَرَاسِخَ فَيَأْتِي

قوله: فكتب عليه السلام إليه: فى عشره أيام محمول على التقية، لأن بعض العامه ذهب إلى أنه لا تقصير إلا فى سفر تكون

المسافه عشره أيام.

قوله رحمه الله: فسار المسافر يوماً أى: فى تلك المسافه فى يوم أو أكثر منه، فإن سار بعد ذلك، أى: بعد أن نوى الحد الذى يجب فيه التقصير، لا بعد طى تلك المسافه.

قوله رحمه الله: لأن مدى السفر أى: قصده، و لا عبره بما يوهم بعض عباراته من قطع مسافه القصر، ثم سيره فرسخاً أو فرسخين، كما لا يخفى على المتأمل.

الحديث السادس و الثلاثون: موثق.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٥٧٦

قَرْيَةً فَيُنزَلُ فِيهَا ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْهَا فَيَسِيرُ خَمْسَةَ فَرَاسِخٍ أُخْرَى وَ سِتَّةَ لَمَّا يَجُوزُ ذَلِكَ ثُمَّ يَنْزِلُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ قَالَ لَا يَكُونُ مُسَافِرًا حَتَّى يَسِيرَ مِنْ مَنْزِلِهِ أَوْ قَرْيَتِهِ ثَمَانِيَةَ فَرَاسِخٍ فَلْتَيْتِمِ الصَّلَاةَ.

لأن هذه الرواية مقصورة على من خرج من بيته من غير نية السفر فتتأدى به السير إلى أن صار مسافراً من غير نية لزمه التمام وإن بلغت المسافه إلى ما لو قصدتها لوجب عليه فيها التقصير وإنما لزمه التمام لأنه لم يقصد سيراً مقداراً ما يجب عليه فيه التقصير و الذى يعضد هذا التأويل ما رواه

[الحديث ٣٧]

٣٧ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هِاشِمٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ صَيْفَوَانَ قَالَ سَأَلْتُ الرَّضَاعَ عَنْ رَجُلٍ خَرَجَ مِنْ بَغْدَادَ يُرِيدُ أَنْ يَلْحَقَ رَجُلًا عَلَى رَأْسِ مِيلٍ فَلَمْ يَزَلْ يَتْبَعُهُ حَتَّى بَلَغَ النَّهْرَوَانَ وَ هِيَ أَرْبَعَةُ فَرَاسِخٍ مِنْ بَغْدَادَ إِذَا أَرَادَ الرُّجُوعَ وَ يَقْصُرُ فَقَالَ لَا يَقْصُرُ وَ لَا يُفْطِرُ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ وَ لَيْسَ يُرِيدُ السَّفَرَ ثَمَانِيَةَ فَرَاسِخٍ وَ إِنَّمَا خَرَجَ يُرِيدُ أَنْ يَلْحَقَ صَاحِبَهُ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ فَتَمَادَى بِهِ السَّيْرُ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي بَلَغَهُ وَ لَوْ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ يُرِيدُ النَّهْرَوَانَ

ذَاهِبًا وَجَائِيًا لَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْوِيَ مِنَ اللَّيْلِ سَفْرًا وَ الْإِفْطَارَ فَإِنْ هُوَ أَصْبَحَ وَ لَمْ يَنْوِ السَّفَرَ فَبَدَأَ لَهُ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَصْبَحَ فِي السَّفَرِ قَصْرًا وَ لَمْ يُفْطِرْ يَوْمَهُ ذَلِكَ.

[الحدِيث ٣٨]

٣٨ وَ الَّذِي رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ عَنْ عَمَّارِ السَّابَاطِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَخْرُجُ فِي حَاجَةٍ لَهُ وَ هُوَ لَا يُرِيدُ السَّفَرَ فَيَمْضِي فِي ذَلِكَ

الحدِيث السابع و الثلاثون: مرسل.

الحدِيث الثامن و الثلاثون: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٧٧

وَ يَتِمَّادَى بِهِ الْمَضِيُّ حَتَّى يَمْضِيَ بِهِ ثَمَانِيَةَ فَرَسَخٍ كَيْفَ يَصْنَعُ فِي صَلَاتِهِ قَالَ يُقَصِّرُ وَ لَا يُتِمُّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ.

فَالْوَجْهُ فِيهِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّقْصِيرُ بَعْدَ قَطْعِهِ ثَمَانِيَةَ فَرَسَخٍ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ مُسَافِرًا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَصَدَ مِنْ أَوَّلِهِ ذَلِكَ وَ الرَّوَايَةُ الْأُولَى إِنَّمَا تَصَمَّنَتْ وَجُوبَ التَّمَامِ فِي مُدَّةِ مُضِيِّهِ الْقَدْرَ الْمَذْكُورَ وَ لَيْسَتْ مُتَنَافِيَتَيْنِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَإِنْ خَرَجَ الْإِنْسَانُ مُسَافِرًا وَ سَافَرَ فَرَسَخَيْنِ وَ قَصَّرَ ثُمَّ رَجَعَ عَنْ نِيَّتِهِ فَإِنْ كَانَ قَدْ قَصَّرَ فِي الصَّلَاةِ أَعَادَ الصَّلَاةَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٣٩]

٣٩ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَفْصِ الْمَرْوَزِيِّ قَالَ قَالَ الْفَقِيهُ ع التَّقْصِيرُ فِي الصَّلَاةِ بَرِيدَانِ أَوْ بَرِيدٍ ذَاهِبًا وَ جَائِيًا وَ الْبَرِيدُ سِتَّةُ أَمْيَالٍ وَ هُوَ فَرْسَخَانِ فَالتَّقْصِيرُ فِي أَرْبَعَةِ فَرَسَخٍ إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ مَنْزِلِهِ يُرِيدُ اثْنَيْ عَشَرَ مِيلًا وَ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ فَرَسَخٍ ثُمَّ بَلَغَ فَرَسَخَيْنِ وَ نِيَّتُهُ الرَّجُوعُ أَوْ فَرَسَخَيْنِ آخَرَيْنِ قَصَّرَ وَ إِنْ رَجَعَ عَمَّا نَوَى عِنْدَ مَا بَلَغَ فَرَسَخَيْنِ وَ أَرَادَ

قوله عليه السلام: يقصر و لا- يتم الصلاة هذا يدل على أن مجرد بلوغه ثمانية فراسخ يوجب التقصير و إن لم يرجع، و تأويل

الشيخ رحمه الله

غير بعيد.

قوله رحمه الله: فإن كان قد قصر المشهور عدم وجوب الإعادة، وحمل بعض المتأخرين الخبر على الاستحباب مع جهاله سنده و
اشتماله على ما اتفق الأصحاب على خلافه، فلا تغفل.

الحديث التاسع والثلاثون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٧٨

الْمَقَامُ فَعَلَيْهِ التَّمَامُ وَإِنْ كَانَ قَصَرَ ثُمَّ رَجَعَ عَنْ بَيْتِهِ أَعَادَ الصَّلَاةَ.

فَمَا تَصَمَّنَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَنَّ التَّقْصِيرَ فِي أَرْبَعَةِ فَرَاسِخٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ مُخَيَّرٌ فِي التَّقْصِيرِ وَالْإِتْمَامِ وَإِنْ كَانَ وَجُوبُ
الْإِفْطَارِ وَالتَّقْصِيرِ يَتَعَلَّقُ بِشَمَانِيَةِ فَرَاسِخٍ

[الحديث ٤٠]

٤٠ وَأَمَّا مَا رَوَاهُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصِيرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ
سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَخْرُجُ فِي سَفَرٍ يُرِيدُهُ فَدَخَلَ عَلَيْهِ الْوَقْتُ وَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْقَرْيَةِ عَلَى فَرَسَيْنِ فَصَلُّوا وَانْصَبُوا
فَانْصَرَفَ بَعْضُهُمْ فِي حَاجَةٍ فَلَمْ يُقْضَ لَهُ الْخُرُوجُ مَا يَصْنَعُ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي كَانَ صَلَّاهَا رَكْعَتَيْنِ قَالَ تَمَّتْ صَلَاتُهُ وَلَا يُعِيدُ.

فَالْوَجْهُ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُقْضَ لَهُ الْخُرُوجُ وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْ بَيْتِهِ فِي الْخُرُوجِ بَلْ يَكُونُ عَازِمًا عَلَيْهِ لَمَا يَلْزَمُهُ حِينَئِذٍ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ وَ مَتَى
كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ يَلْزَمُهُ التَّقْصِيرُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَهْرِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ عَنْ بَيْتِهِ فِي السَّفَرِ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ هَذَا حُكْمُهُ
بِمَنْزِلِهِ مَنْ دَخَلَ بَلَدًا وَلَمْ يَعْلَمْ مَقَامَهُ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ التَّقْصِيرُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَهْرِ ثُمَّ عَلَيْهِ التَّمَامُ بَعْدَ ذَلِكَ

و يمكن الحمل على الفراسخ العرفيه، خصوصا فراسخ خراسان، فإنها فرسخان غالبا، بقريته أن الراوى منها، كما ذكره الوالد
العلامة قدس الله روحه الشريف.

الحديث الأربعون:

قوله: فانصرف بعضهم أى: بعض رفقاء ذلك الرجل، فلم يقض له الخروج، أى: لذلك البعض الخروج، فلذلك لم يتيسر خروج ذلك الرجل لعدم الرفقه.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٧٩

[الحديث ٤١]

٤١ وَ رَوَى الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع إِذَا عَزَمَ الرَّجُلُ أَنْ يُقِيمَ عَشْرًا فَعَلَيْهِ إِتْمَامُ الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ فِي شَكٍّ لَمْ يَدْرِ مَا يُقِيمُ فَيَقُولُ الْيَوْمَ أَوْ غَدًا فَلْيُقَصِّرْ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَهْرٍ فَإِنْ أَقَامَ بِجَدَلِكَ الْبَلَدِ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ فَلْيَتِمَّ الصَّلَاةَ.

وَ مَتَى خَرَجَ الْإِنْسَانُ إِلَى السَّفَرِ بَعْدَ مَا أَصْبَحَ فَإِنْ كَانَ قَدْ نَوَى السَّفَرَ مِنَ اللَّيْلِ لَزِمَهُ الْإِفْطَارُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَوَاهُ مِنَ اللَّيْلِ وَجَبَ عَلَيْهِ صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَإِنْ خَرَجَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَيْضًا الْإِفْطَارُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ نَوَى السَّفَرَ مِنَ اللَّيْلِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مَا رَوَاهُ

أو الضمير فى "له" راجع إلى الرجل، و لو كان السؤال عن حال الشخص الراجع إلى البلد.

أو قيل: باتحاده مع الرجل، من قبيل وضع الظاهر موضع المضمرة، فمع بعدهما لا يتمشى فيه تأويل الشيخ، إلا بحمله على البلد الذى نوى فيه الإقامة.

الحديث الحادى و الأربعةون: صحيح.

قوله رحمه الله: و متى خرج الإنسان قال فى المدارك: اختلف الأصحاب فى هذه المسألة، فذهب السيد المرتضى و على بن بابويه و ابن أبى عقيل و ابن إدريس أن شرائط قصر الصلاة و الصوم واحد، فمن سافر فى جزء من النهار أفطر، و إن خرج قبل الغروب.

و قال المفيد رحمه الله: المسافر إن خرج من منزله قبل الزوال، و جب عليه الإفطار و القصر

فى الصلاة، و إن خرج بعد الزوال و جب عليه المقام فى الصيام و القصر فى الصلاة، و هو اختيار ابن الجنىد و أبى الصلاح، إلا أن أبى الصلاح أوجب الإمساك مع الخروج بعد الزوال و القضاء.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٥٨٠

[الحدىث ٤٢]

٤٢ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَشْيَمٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرِ الْجَعْفَرِيِّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الرَّضَاعَ عَنِ الرَّجُلِ يَنْوِي السَّفَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَيَخْرُجُ مِنْ أَهْلِهِ بَعْدَ مَا يُصْبِحُ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ فِي أَهْلِهِ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَّا أَنْ يُدْلَجَ دَلَجَهُ

و قال الشىخ فى النهايه: إذا خرج الرجل إلى السفر بعد طلوع الفجر أى وقت كان من النهار، و قد كان بيت نيته من الليل للسفر، و جب عليه الإفطار. و إن لم يكن قد بيت بنيته من الليل ثم خرج بعد طلوع الفجر، كان عليه إتمام ذلك اليوم و ليس عليه قضاؤه.

ثم قال: و متى بيت نيته للسفر من الليل، و لم يتفق له الخروج إلا بعد الزوال كان عليه أن يمسك بقيه النهار و عليه القضاء. و هذا يدل على اعتبار تبييت النيه و الخروج قبل الزوال فى جواز الإفطار.

و قال فى كتاب الأخبار: إذا بيت النيه و خرج قبل الزوال و جب عليه الإفطار، و إن خرج بعد الزوال استحب له الإتمام و جاز له الإفطار، و إن لم يكن قد نوى السفر من الليل فلا يجوز له الإفطار على وجهه. و المعتمد ما اختاره المفيد رحمه الله.

الحدىث الثانى و الأربعون: مجهول.

يمكن حملة على أنه يستحب له إذا أصبح فى البلد أن يتم صوم ذلك اليوم فى البلد، أو

يخرج بعد الزوال فلا يفطر، والله يعلم.

قوله عليه السلام: إلا أن يدلج دلجه أى: سافر فى الليل.

و فى النهايه: فيه " عليكم بالدلجه " هو سير الليل، يقال: أدلج بالتخفيف

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٨١

[الحديث ٤٣]

٤٣ وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَعْزُضُ لَهُ السَّفَرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى يُصْبِحَ قَالَ يُتِمُّ صَوْمَهُ يَوْمَهُ ذَلِكَ قَالَ قُلْتُ فَإِنَّهُ أَقْبَلَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ أَهْلِهِ إِلَّا ضَحْوَةٌ مِنَ النَّهَارِ قَالَ فَقَالَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ وَ هُوَ خَارِجٌ فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ صَامَ وَ إِنْ شَاءَ أَفْطَرَ.

[الحديث ٤٤]

٤٤ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَّالٍ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَقْطِينٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى ع فِي الرَّجُلِ يُسَافِرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ يُفْطِرُ فِي مَنْزِلِهِ قَالَ إِذَا حَدَّثَ نَفْسَهُ بِاللَّيْلِ بِالسَّفَرِ أَفْطَرَ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِهِ وَ إِنْ لَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ مِنَ اللَّيْلِ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فِي السَّفَرِ مِنْ يَوْمِهِ أَتَمَّ صَوْمَهُ.

[الحديث ٤٥]

٤٥ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ صَيْفَوَانَ بْنِ يَحْيَى عَمَّنْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ إِذَا خَرَجْتَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَ لَمْ تَنْوِ السَّفَرَ مِنَ اللَّيْلِ فَأَتَمَّ الصَّوْمَ وَ اعْتَدَّ بِهِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

[الحديث ٤٦]

٤٦ وَ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ

إذا سار من أول الليل، و أدلج بالتشديد إذا سار من آخره، و الاسم فيها الدلجه بالضم و الفتح.

الحديث الثالث و الأربعون: موثق.

الحديث الرابع و الأربعون: موثق.

الحديث الخامس و الأربعون: كالصحيح.

الحديث السادس و الأربعون: حسن.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٥٨٢

أبى عمير عن حماد بن عثمان عن الحلبى عن أبى عبد الله أنه سئل عن الرجل يخرج من بيته و هو يريد السفر و هو صائم قال إن خرج قبل أن يتصف النهار - فليطز و ليقتض ذلك اليوم و إن خرج بعد الزوال فليتم يومه.

[الحديث ٤٧]

٤٧ محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن العلماء عن محمد بن مسلم عن أبى عبد الله قال إذا سافر الرجل فى شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلك اليوم و يعتد به من شهر رمضان فإذا دخل إلى بلد قبل طلوع الفجر و هو يريد الإقامة بها فعليه صوم ذلك اليوم فإن دخل بعد طلوع الفجر فلا صيام عليه و إن شاء صام.

فهذان الخبران و ما يجرى مجراهما فالوجه فيهما أنه إذا خرج قبل الزوال و جب عليه الإفطار إذا كان قد نوى من الليل السفر و إذا خرج بعد الزوال فإنه يستحب له أن يتم صومه ذلك فإن أفطر فليس عليه شيء و إن لم يكن قد نوى السفر من الليل فلا يجوز له الإفطار على وجه و يزيد ما ذكرناه بياناً ما رواه

[الحديث ٤٨]

٤٨ محمد بن الحسن الصفار عن عبد الله بن عامر عن عبد الرحمن بن أبى نجران عن صفوان عن سماعة و ابن مسكان عن رجل عن أبى بصير قال سمعت أبا عبد الله يقول إذا أردت السفر فى شهر رمضان فنويت الخروج من الليل فإن خرجت قبل الفجر أو بعده فانت مفطر و عليك قضاء ذلك اليوم

الحديث السابع و الأربعون: صحيح.

قوله عليه السلام: فلا صيام عليه أى: يجوز له الإفطار قبل الدخول.

الحديث الثامن و الأربعون: مرسل.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٤، ص: ٥٨٣

[الحديث ٤٩]

٤٩ فاما ما رواه محمد بن الحسن الصفار عن عمران بن موسى عن موسى بن جعفر عن محمد بن الحسين عن الحسن بن علي بن فضال عن ابن بكير عن عبد الأعلى مولى آل سيار فى الرجل يريد السفر فى شهر رمضان قال يفتز و إن خرج قبل أن تغيب

الشَّمْسُ بِقَلِيلٍ.

فَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ غَيْرُ مُسْتَبَدِّ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْأَتَمِّهِ عَ وَ مَا يَكُونُ هَذَا حُكْمُهُ لَا يَعْتَرِضُ بِهِ الْأَخْبَارُ الْكَثِيرَةُ الْمُسْتَبَدَّةُ وَ لَوْ صَحَّ
كَأَنَّ الْوَجْهَ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ مَنْ خَرَجَ قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمْسِ وَ كَانَ قَدْ بَيَّتَ بَيْتَهُ السَّفَرَ يَجُوزُ لَهُ الْإِفْطَارُ وَ إِنْ كَانَ يَكُونُ بِهِ تَارِكًا
فَضْلًا وَ مُهْمَلًا مَا هُوَ أَوْلَى بِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ بِذَلِكَ عَاصِيًا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْعِقَابَ قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّقْصِيرُ لَا
يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ وَ يُقْصِرَ حَتَّى يَغِيبَ عَنْهُ أَذَانُ مِضْرِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥٠]

٥٠ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَجْرَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيْنَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ
سَأَلْتُهُ عَنِ التَّقْصِيرِ قَالَ إِذَا كُنْتَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي تَسْمَعُ فِيهِ الْأَذَانَ فَاتِمِّمْ وَ إِذَا كُنْتَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا تَسْمَعُ فِيهِ الْأَذَانَ فَاقْصِرْ وَ
إِذَا قَدِمْتَ مِنْ سَفَرٍ فَمِثْلُ ذَلِكَ.

[الحديث ٥١]

٥١ مُحَمَّدُ بْنُ يَغْفُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ

الحديث التاسع و الأربعون: مجهول.

الحديث الخمسون: صحيح.

الحديث الحادى و الخمسون: صحيح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٨٤

بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَمَاءِ بْنِ رَزِينِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يُرِيدُ السَّفَرَ مَتَى يُقْصِرُ قَالَ إِذَا تَوَارَى مِنَ
الْبَيْوتِ قَالَ قُلْتُ الرَّجُلُ يُرِيدُ السَّفَرَ فَيَخْرُجُ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ قَالَ إِذَا خَرَجْتَ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ.

قَالَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَ لَمَّا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَصُومَ فِي السَّفَرِ تَطَوُّعًا وَ لَا فَرَضًا إِلَّا صَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ دَمِ الْمُتَعَةِ مِنْ جُمْلَةِ الْعَشْرِهِ الْأَيَّامِ
يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥٢]

٥٢ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الصِّيَامِ فِي السَّفَرِ فَقَالَ لَا صِيَامَ فِي السَّفَرِ قَدْ صَامَ أَنَسٌ عَلَى
عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ص فَسَمَاهُمْ الْعُصَاةَ فَلَا صِيَامَ فِي السَّفَرِ إِلَّا الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ فِي الْحَجِّ.

[الحديث ٥٣]

٥٣ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْجَهْمِ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ فَاتَهُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ فِي الْحَجِّ قَالَ مَنْ فَاتَهُ صِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ مَا لَمْ يَكُنْ عَمْدًا تَارِكًا فَإِنَّهُ يَصُومُ بِمَكَهَ مَا لَمْ

قوله عليه السلام: إذا توارى من البيوت من باب القلب على المشهور.

قوله رحمه الله: الأصوام ثلاثة أيام لا خلاف في جوازه في السفر.

الحديث الثاني و الخمسون: موثق.

الحديث الثالث و الخمسون: موثق.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٨٥

يَخْرُجُ مِنْهَا فَإِنْ أَبِي جَمَّالَهُ أَنْ يُقِيمَ عَلَيْهِ فَلْيُصُمْ فِي الطَّرِيقِ.

[الحديث ٥٤]

٥٤ وَ عَنْهُ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ يُونُسَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي رَجُلٍ مُتَمَتِّعٍ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هِدْيٌ قَالَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قَبْلَ التَّزْوِيَةِ بِيَوْمٍ وَ يَوْمِ التَّزْوِيَةِ وَ يَوْمَ عَرَفَةَ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ إِذَا دَخَلَ يَوْمَ التَّزْوِيَةِ وَ هُوَ لَمْ يَتَّبِعْ أَنْ يَصُومَ بِمِنَى أَيَّامَ التَّشْرِيقِ قَالَ فَإِذَا رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ صِيَامٌ قَالَ قُلْتُ فَإِنْ أَعْجَلَهُ أَضْحَاؤُهُ وَ أَبْوَا أَنْ يُقِيمُوا بِمَكَّةَ قَالَ فَلْيُصُمْ فِي الطَّرِيقِ قَالَ فَقُلْتُ فَيُصُومُ فِي السَّفَرِ قَالَ هُوَ ذَا هُوَ يَصُومُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ وَ أَهْلُ عَرَفَةَ هُمْ فِي السَّفَرِ.

وَ الْوَجْهُ فِي وَجُوبِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ فِي السَّفَرِ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَيَّامِ الْمَخْصُوصَةِ الَّتِي هِيَ أَيَّامُ ذِي الْحِجَّةِ

الحديث الرابع و الخمسون: موثق.

المشهور أنه لو فاته يوم السابع يصوم يوم الترويه و عرفه و الثالث بعد أيام التشريق، و يظهر من بعض الأخبار عدم جواز ذلك، لكن نقلوا الإجماع على جوازه، فلعل أخبار النهي محمولة على الكراهه.

و اعلم أنه إن كان رجوعه في النفر الأول، يصوم اليوم الثالث عشر، إذا قلنا باختصاص حرمه صوم

أيام التشريق بمنى، وإفلا، فتأمل.

قوله عليه السلام: وأهل عرفه هم في السفر إما بناء على الاكتفاء في القصر بإرادته الرجوع قبل العشره كما قيل، أو بالنسبه إلى غير أهل مكة ممن لم يقصد الإقامة فيها، بل الأقوى الاكتفاء بأربعة فراسخ في القصر كما مر، لدلاله هذا الخبر و غيره عليه، فتأمل.

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٨٦

وَمَتَى أَهْلُ الْمُحْرِمِمْ وَ لَمْ يَكُنْ قَدْ صَامَهَا سَقَطَ عَنْهُ فَرَضُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ وَ لَزِمَهُ دَمٌ شَاهٍ

[الحدِيث ٥٥]

٥٥ رَوَى ذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ الْبُخْتَرِيِّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع مَنْ لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامِ فِي الْحَجِّ حَتَّى يُهَلَّ عَلَيْهِ الْهَيْلَالُ فَقَالَ عَلَيْهِ دَمٌ يُهْرِيْقُهُ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ صِيَامٌ. وَ أَمَّا مَا يَلْزَمُ الْإِنْسَانَ مِنَ الصَّوْمِ فِي الْكُفَّارَاتِ وَ غَيْرِهَا فَلَا يَجُوزُ لَهُ صَوْمُهُ فِي السَّفَرِ يُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحدِيث ٥٦]

٥٦ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَسيْبَاطٍ عَنْ عَلَاءِ بْنِ رَزِينِ الْقَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الظُّهَارِ عَنِ الْحُرِّهِ وَ الْأَمَةِ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَإِنْ ظَاهَرَ فِي شَعْبَانَ وَ لَمْ يَجِدْ مَا يُعْتَقُ قَالَ يَنْتَظِرُ حَتَّى يَصُومَ رَمَضَانَ ثُمَّ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَ إِنْ ظَاهَرَ وَ هُوَ مُسَافِرٌ أَفْطَرَ حَتَّى يَقْدَمَ وَ إِنْ صَامَ فَأَصَابَ مَالًا يَمْلِكُ فَلْيَقْضِ الَّذِي ابْتَدَأَ فِيهِ.

فَأَمَّا صَوْمُ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ لِلْحَاجِّهِ بِالْمَدِينَةِ فَقَدْ رَوَى ذَلِكَ

[الحدِيث ٥٧]

٥٧ مُوسَى بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ

قوله رحمه الله: سقط عنه فرض نقل عليه الإجماع.

الحدِيث الخامس و الخمسون: موثق.

الحدِيث السادس و الخمسون: موثق.

الحدِيث السابع و الخمسون: صحيح.

إِنْ كَانَ لَكَ مَقَامٌ بِالْمَدِينَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ صِيَمْتَ أَوَّلَ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ وَتَصِيَمُ لَيْلَةَ الْأَرْبَعَاءِ عِنْدَ أُسَيْطَوَانِهِ أَبِي لُبَابَةَ وَهِيَ أُسَيْطَوَانَةُ التَّوْبَةِ
الَّتِي كَانَ رَيْطٌ إِلَيْهَا نَفْسُهُ حَتَّى نَزَلَ عِيذْرُهُ مِنَ السَّمَاءِ وَتَقَعِدُ عِنْدَهَا يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ ثُمَّ تَأْتِي لَيْلَةَ الْخَمِيسِ الَّتِي تَلِيهَا مِمَّا يَلِي مَقَامَ
النَّبِيِّ ص لَيْلَتِكَ وَ يَوْمَكَ وَ تَصُومُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ثُمَّ تَأْتِي الْأُسَيْطَوَانَةَ الَّتِي تَلِي مَقَامَ النَّبِيِّ ص وَ مُصَيَّمَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ فَتَصِيَمُ عِنْدَهَا
لَيْلَتِكَ وَ يَوْمَكَ وَ تَصُومُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَ إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ لَا تَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ إِلَّا مَا لَا بُدَّ لَكَ مِنْهُ وَ لَا تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ
إِلَّا لِحَاجَةٍ وَ لِمَا تَنَامُ فِي لَيْلٍ وَ لِمَا نَهَارٍ فَافْعَلْ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُعِيدُ فِيهِ الْفَضْلُ ثُمَّ أَحْمِدُ اللَّهَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَ أَثْنُ عَلَيْهِ وَ صَلِّ عَلَى
النَّبِيِّ ص وَ سَلِّ حَاجَتَكَ وَ

لَيْكُنْ فِيمَا تَقُولُ اللَّهُمَّ مَا كَانَتْ لِي إِلَيْكَ مِنْ حَاجَةٍ شَرَعْتَ أَنَا فِي طَلِبِهَا وَ التَّمَسُّبِهَا أَوْ لَمْ أَسْرَعْ سَأَلْتُكَهَا أَوْ لَمْ أَسْأَلْكَهَا فَإِنِّي
أَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ ص فِي قَضَاءِ حَوَائِجِي صَغِيرِهَا وَ كَبِيرِهَا فَإِنَّكَ حَرِيٌّ أَنْ تُقْضَى حَاجَتُكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى.

فَمَا صَوْمُ النَّذْرِ فَهَوَ عَلَى ثَلَاثَةٍ أَضْرَبَ أَحَدُهَا أَنْ يَنْذِرَ أَنْ يَصُومَ لِلَّهِ تَعَالَى شَهْرًا أَوْ أَيَّامًا مَعْدُودَةً فَيَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الصَّوْمُ وَ لَا
يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَصُومَ فِي السَّفَرِ وَ الثَّانِي أَنْ يَنْذِرَ صَوْمَ يَوْمٍ بَعِيْنِهِ فَيُؤَاقِفُ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَنْ يَكُونَ مُسَافِرًا فَحُكْمُهُ حُكْمُ

قال في المنتقى قلت: هذا الإسناد يوهم بظاهره الصحة، و الحال أنه منقطع، لأن موسى بن القاسم إنما يروى عن معاوية بن عمار
بواسطه، و الحديث مذكور في الحج أيضا، و صورته سنده هناك يؤذن بنقصانه.

قوله رحمه الله: و الثاني أن ينذر قال في المدارك: ذهب الشيخان و أتباعهما إلى أن من نذر يوما معيناً،

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٨٨

الْأَوَّلِ فِي أَنَّهُ لَمَّا يَجُوزُ لَهُ صَوْمُهُ فِي السَّفَرِ وَ الثَّالِثُ أَنْ يُعَيِّنَ صَوْمَ يَوْمٍ بَعِيْنِهِ وَ يَشْتَرِطَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَصُومَهُ فِي السَّفَرِ وَ الْحَضَرِ وَ
حِينَئِذٍ يَلْزَمُهُ صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ فِي السَّفَرِ كَمَا يَلْزَمُهُ فِي الْحَضَرِ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٥٨]

٥٨ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ كَرَامٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع إِنِّي جَعَلْتُ عَلَى نَفْسِي أَنْ
أَصُومَ حَتَّى يَقُومَ الْفَائِمُ عَجَلَ اللَّهُ فَرَجَهُ فَقَالَ صُمْ وَ لَا تَصُمْ فِي السَّفَرِ وَ لَا الْعِيْدَيْنِ وَ لَا أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَ لَا الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ
شَهْرِ رَمَضَانَ.

[الحديث ٥٩]

٥٩ وَ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا رَوَاهُ الْحَسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدِ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي إِبْرَاهِيمَ ع قَالَ
سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ جَعَلَ عَلَى نَفْسِهِ صَوْمَ شَهْرِ الْكُوفَةِ وَ شَهْرِ الْمَدِينَةِ - وَ شَهْرِ بَمَكَةَ مِنْ بَلَاءِ ابْتِلَى بِهِ فَقَضَى لَهُ أَنَّهُ

و شرط في نذره أن يصوم سفرا و حضرا يجب عليه صومه في السفر. و المسألة محل إشكال، و الاحتياط يقتضى عدم التعرض
لإيقاع هذا النذر. و نقل عن المرتضى رضى الله عنه أنه استثنى من المنع من صوم الواجب سفرا مطلق الصوم المندور، إذا علق
بوقت معين، فحضر و هو مسافر.

الحديث الثامن و الخمسون: حسن موثق.

قوله عليه السلام: و لا اليوم الذى تشك فيه لعله محمول على التقية.

الحديث التاسع و الخمسون: ضعيف.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٨٩

صَامَ بِالْكُوفَةِ شَهْرًا وَ دَخَلَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَصَامَ بِهَا ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَ لَمْ يُقِمَّ عَلَيْهِ الْجَمَالَ فَقَالَ يَصُومُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ إِذَا انْتَهَى إِلَى بَلَدِهِ.

[الحديث ٦٠]

٦٠ وَ أَيْضًا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِتَّانٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَصُومُ صَوْمًا وَقَدْ وَقَّتَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ يَصُومُ أَشْهُرَ الْحُرْمِ فَيَمُرُّ بِهِ الشَّهْرُ وَالشَّهْرَانِ

قال فى شرائع: لو نذر الصيام فى بلد معين، قال الشيخ: صام أين شاء.

و فيه تردد.

و قال فى المسالك: للعلامه قول ثالث بتعين ذى المزيه دون غيره.

قوله عليه السلام: إذا انتهى إلى بلده إما لعدم رجحان خصوصيه المكان فى الصوم، و إما لمكان الاضطرار مع انعقاد خصوص المكان، و على الثانى يمكن أن يكون الأمر للوجوب

أو الاستحباب فتأمل.

الحديث الستون: موثق.

قوله: قد وقته على نفسه أى: ألزمه على نفسه من غير نذر ولا يمين.

قوله: لا يقضيه يحتمل أن يكون المراد بالقضاء هنا معناه المصطلح.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٩٠

لَا يَقْضِيهِ قَالَ فَقَالَ لَا يَصُومُ فِي السَّفَرِ وَلَا يَقْضِي شَيْئًا مِنْ صَوْمِ التَّطَوُّعِ إِلَّا الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ الَّتِي كَانَ يَصُومُهَا فِي كُلِّ شَهْرٍ وَلَا يَجْعَلُهَا
بِمَنْزِلِهِ الْوَاجِبِ إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ لَكَ أَنْ تَدُومَ عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ قَالَ وَصَاحِبِ الْحُرْمِ الَّتِي كَانَ يَصُومُهَا يُجْزِيهِ أَنْ يَصُومَ مَكَانَ كُلِّ
شَهْرٍ مِنْ أَشْهُرِ الْحُرْمِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

وَأَمَّا الَّذِي يُدُلُّ عَلَى الْقِسْمِ الثَّانِي مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦١]

٦١ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ الصَّيْقَلِ قَالَ كَتَبَ إِلَيْهِ يَا سَيِّدِي رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ كُلَّ جُمُعَةٍ دَائِمًا مَا
بَقِيَ فَوَافَقَ ذَلِكَ الْيَوْمَ يَوْمَ عِيدِ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى أَوْ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ أَوْ سَفَرَ أَوْ مَرَضَ هَلْ عَلَيْهِ صَوْمٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ أَوْ قِضَاؤُهُ أَوْ كَيْفَ
يَصْنَعُ يَا سَيِّدِي فَكَتَبَ إِلَيْهِ قَدْ وَضَعَ اللَّهُ عَنْكَ الصِّيَامَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ كُلِّهَا وَتَصُومُ يَوْمًا بَدَلَ يَوْمٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

و قوله عليه السلام فى الجواب " يجزيه أن يصوم مكان كل شهر " أى: قضاء.

و يحتمل أن يكون المراد من القضاء الفعل، و الجواب حينئذ ظاهر، فتأمل.

الحديث الحادى و الستون: مجهول.

قال فى النافع: لو نذر يوما معيناً، فاتفق له السفر أظفر، و كذا لو مرض أو حاضت المرأة أو نفست.

و قال رحمه الله: أما وجوب الإفطار مع عروض أحد هذه الأشياء فلا-ريب فيه، و أما وجوب القضاء فمقطوع به فى كلام
الأصحاب.

و لم نقف له على مستند، سوى ما رواه الكليني عن محمد

بن جعفر الرزاز عن محمد بن عيسى، عن علي بن مهزيار أنه كتب إليه: يا سيدي رجل نذر أن يصوم

ملاذ الأختيار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٩١

[الحديث ٦٢]

٦٢ وَ يَدُلُّ أَيْضاً عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ سَيَعْدُ بْنُ عَبِيدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ إِنَّ أُمَّي كَمَا نَتَّ جَعَلْتُ عَلَيْهَا نَذْرًا إِنْ لَلَّهُ رَدَّ عَلَيْهَا بَعْضَ وُلْدِهَا مِنْ شَيْءٍ ءِ كَانَتْ تَخَافُ عَلَيْهِ أَنْ تَصُومَ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي يَفْقَدُ فِيهِ مَا بَقِيَتْ فَخَرَجْتُ مَعَنَا مُسَافِرَةً إِلَى مَكَّةَ فَأَشْكَلَ

يوما من الجمعة ما بقي، فوافق ذلك اليوم يوم جمعه، أو يوم عيد فطر، أو أضحى أو أيام التشريق، أو سفر، أو مرض، هل عليه صوم ذلك اليوم أو قضاؤه؟ أو كيف يصنع يا سيدي؟ فكتب عليه السلام: قد وضع الله عنه الصيام في هذه الأيام، و يصوم يوما بدل يوم إن شاء الله.

و هذه الرواية قاصره من حيث السند، فإن الرزاز غير موثق، و مع ذلك فهي مشتملة على ما أجمع الأصحاب على خلافه، من سقوط الصوم في يوم الجمعة، و المتجه عدم وجوب القضاء إن لم يكن الوجوب إجماعيا. انتهى.

و قال في النافع: و لو اتفق يوم عيد أفطر، و في القضاء تردد.

و قال رحمه الله: وجوب الإفطار إجماعيا، و اختلف في وجوب القضاء، و الأكثر على عدمه.

الحديث الثاني و الستون: موثق.

يدل على عدم وجوب القضاء، فالأول محمول على الاستحباب.

و اعلم أنه إذا نذر صوم يوم قدوم زيد، فالمشهور أنه لا ينعقد، لأنه إن قدم ليلا لم يكن قدومه في يوم. و إن قدم نهارا و قد مضى بعض اليوم،

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٩٢

عَلَيْنَا لِمَكَانِ النَّذْرِ أَوْ تَصُومُ أَمْ تُفْطِرُ فَقَالَ لَا تَصُومُ وَضَعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهَا حَقَّهُ وَتَصُومُ هِيَ مَا جَعَلَتْ عَلَى نَفْسِهَا قُلْتُ فَمَا تَرَى إِذَا هِيَ رَجَعَتْ إِلَى الْمَنْزِلِ أَوْ تَقْضِيهِ قَالَ لَا قُلْتُ أَفَتَتْرُكُ ذَلِكَ قَالَ لَا لِأَنِّي أَخَافُ أَنْ تَرَى فِي الذِّى نَذَرْتَ فِيهِ مَا تَكْرَهُ.

[الحديث ٦٣]

٦٣ وَ أَمَّا مَا رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَضَالٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الصَّبَّاحِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ع قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَجْعَلُ لِلَّهِ عَلَيْهِ صَوْمَ يَوْمٍ مُسَمًّى قَالَ يَصُومُهُ أَبَدًا فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ

بعض يوم إن قلنا بانعقاده.

وقيل: إن قدم قبل الزوال و لم يكن أحدث ما يفسد الصوم، ينعقد نذره.

وقيل: ينعقد، و إن قدم بعد الزوال أيضا.

و لو نذر صوم يوم قدومه دائما، انعقد فى الأيام الأخر إجماعا.

قوله عليه السلام: وضع الله عز و جل قال الفاضل التستري رحمه الله: كان المعنى أنها كيف تصوم يوما قد جعلت هى على نفسها؟ مع أن الله تعالى وضع عنها الأيام التى جعله عز و جل عليها.

و الحاصل أن ما أوجبه الله تعالى أضيّق، فسقوطه يوجب سقوط غيره من باب الأولى، و الله أعلم.

قوله عليه السلام: لا، لأنى أخاف هذا يدل على عدم انحلال النذر بتخلل مجوز لترك المنذور، و الله يعلم.

الحديث الثالث و الستون: مجهول.

ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٩٣

فَالرَّجُلُ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَصُومَهُ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنَ الْأَقْسَامِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا وَ الَّتِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦٤]

٦٤ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الصَّفَّارُ عَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَهْرِيَّارَ قَالَ كَتَبَ بُنْدَارُ مِيوَلَى إِدْرِيسَ يَا

سَيِّدِي نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْتٍ فَإِنْ أَنَا لَمْ أَصُمْهُ مَا يَلْزَمُنِي مِنَ الْكُفَّارَةِ فَكَتَبَ عَ وَ قَرَأْتُهُ لَا تَتْرُكُهُ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ وَ لَيْسَ عَلَيْكَ
صَوْمُهُ فِي سَفَرٍ وَ لَا مَرَضٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ نَوَيْتَ ذَلِكَ فَإِنْ كُنْتَ

أَفْطَرَتْ مِنْهُ فِي غَيْرِ عَلَيْهِ فَتَصَدَّقُ بِقَدْرِ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى سَبْعَةِ مَسَاكِينَ نَسَأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ لِمَا يُحِبُّ وَ يَرْضَى.

فَأَمَّا التَّطَوُّعُ فِي السَّفَرِ بِالصَّوْمِ فَمَكْرُوهٌ وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ

الحديث الرابع و الستون: صحيح.

قال الشيخ حسن رحمه الله: هذا الحديث يأتي فيما بعد قبل باب الاعتكاف، و فيه " بعدد يوم سبعة مساكين " و هو الصواب. و في الاستبصار " بعدد كل يوم على سبعة مساكين " و هو حسن أيضا. انتهى.

أقول: الظاهر أن هذا السبعة سهو من الرواه، و الأصح عشرة.

و قد سمعت من الوالد العلامة طاب ثراه، أنه رأى هذا الخبر بلفظ " العشرة " في بعض كتب الأخبار، و لم يكن متذكرا بخصوص الكتاب، و جملة المعاصرين على الزيادة على الكفاره استحبابا، فتأمل.

قوله عليه السلام: إلا أن تكون نويت ذلك أي: السفر، على ما ذكره الأصحاب، مع أن ظاهره يشمل المرض أيضا

ملاذ الأخبار في فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٩٤

النَّهْيِ عَنِ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ وَ ذَلِكَ عَامٌّ فِي التَّطَوُّعِ وَ الْفَرِيضَةِ وَ يَزِيدُ ذَلِكَ بَيَانًا مَا رَوَاهُ

[الحديث ٦٥]

٦٥ الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ عَنِ الصَّيَامِ بِمَكَّةَ وَ الْمَدِينَةِ وَ نَحْنُ فِي سَفَرٍ قَالَ فَرِيضَةٌ فَقُلْتُ لَا وَ لَكِنَّهُ تَطَوُّعٌ كَمَا يُتَطَوُّعُ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ تَقُولُ الْيَوْمَ وَ غَدًا قُلْتُ نَعَمْ فَقَالَ لَا تَصُمْ

و لم يقل به أحد، و هذا مما يضعف الاحتجاج به.

الحديث الخامس و الستون: صحيح.

قال في المدارك: اختلف الأصحاب في صوم التطوع في السفر، فقال المفيد رحمه الله: لا يجوز ذلك إلا ثلاثة أيام للحاجه عند قبر النبي صلى الله عليه و آله، أو في مشهد من مشاهد الأئمة عليهم السلام.

و قال الشيخ في النهاية:

و يكره صيام النوافل فى السفر على كل حال، وقد ورد روايه فى جواز ذلك، فمن عمل بها لم يكن مأثوما، إلا أن الأحوط ما قدمناه.

وقال ابن بابويه فى الفقيه: فأما صوم التطوع فى السفر، فقد قال الصادق عليه السلام: ليس من البر الصوم فى السفر.

وقال فى المقنع: لا يصوم فى السفر تطوعا ولا فرضا.

واستثنينا من التطوع صوم ثلاثة أيام للحاجه فى مسجد النبى صلى الله عليه وآله، و صوم الاعتكاف فى المساجد الأربعة.

وقال سلار: لا يصوم المسافر تطوعا ولا فرضا، إلا ثلاثة أيام بدل المتعه، و صوم يوم النذر إذا علقه بوقت حضر فى السفر، و صوم الثلاثة الأيام للحاجه.

والأصح المنع من التطوع مطلقا، إلا ثلاثة أيام للحاجه عند قبر النبى صلى الله

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٩٥

[الحديث ٦٦]

٦٦ وَ رَوَى سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي بَانٍ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ص يَصُومُ فِي السَّفَرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهِ وَ كَانَ يَوْمَ يَدْرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَ كَانَ الْفَتْحُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ.

وَ لَوْ خُلِينَا بِظَاهِرِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لَقُلْنَا إِنَّ صَوْمَ التَّطَوُّعِ فِي السَّفَرِ مَحْظُورٌ كَمَا أَنَّ صَوْمَ الْفَرِيضَةِ مَحْظُورٌ غَيْرَ أَنَّهُ وَرَدَ فِيهِ مِنَ الرَّخْصَةِ مَا نَقَلْنَا عَنِ الْحَظَرِ إِلَى الْكِرَاهَةِ وَ الَّذِي رَوَى ذَلِكَ

[الحديث ٦٧]

٦٧ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْعَبَّاسِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَهْلِ بْنِ رَجُلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ خَرَجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع مِنَ الْمَدِينَةِ فِي أَيَّامِ بَقِيَّةٍ مِنْ شَعْبَانَ فَكَانَ يَصُومُ ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ شَهْرُ رَمَضَانَ وَ هُوَ فِي السَّفَرِ فَأَفْطَرَ فَقِيلَ لَهُ أَ تَصُومُ شَعْبَانَ - وَ تَفْطِرُ شَهْرَ رَمَضَانَ فَقَالَ نَعَمْ شَعْبَانَ إِلَى إِنْ شِئْتُ صُمْتُهُ وَ إِنْ شِئْتُ لَا وَ شَهْرَ رَمَضَانَ عَزَمْتُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ عَلَى الْإِفْطَارِ.

[الحديث ٦٨]

٦٨ وَ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ بِلَالٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ بَسَّامِ الْجَمَّالِ عَنْ رَجُلٍ قَالَ كُنْتُ مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ

عليه وآله خاصة.

الحديث السادس و الستون: كالصحيح.

الحديث السابع و الستون: ضعيف.

الحديث الثامن و الستون: ضعيف.

ملاذ الأخبار فى فهم تهذيب الأخبار، ج ٦، ص: ٥٩٦

وَ الْمَدِينَةِ - فِي شَعْبَانَ وَ هُوَ صَائِمٌ ثُمَّ رَأَيْنَا هِمَالَ شَهْرِ رَمَضَانَ فَأَفْطَرَ فَقُلْتُ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ أَمْسَ كَانَ مِنْ شَعْبَانَ وَ أَنْتَ صَائِمٌ وَ الْيَوْمَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَ أَنْتَ مُفْطِرٌ فَقَالَ إِنَّ ذَاكَ تَطَوُّعٌ وَ لَنَا أَنْ نَفْعَلَ مَا شِئْنَا وَ هَذَا فَرَضٌ فَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَفْعَلَ إِلَّا مَا أَمَرْنَا

قال الفاضل التستري رحمه الله: لا أعرف للكراهه بمعنى أقل ثوابا هنا حاصلًا إذ كيف يصح النهى عن الطاعه القليله الثواب، إذا لم يمكن إدراكها فى ضمن ما يكون أكثر ثوابا؟ نعم إن أريد بها ما لا يعاقب و لا يثاب عليه كان له وجها.

فإن قلت: إيقاع صوم لا يثاب عليه حرام.

قلت: لم يقم دليل على ذلك فيما علمناه،

نعم إن اعتقد أنه يثاب عليه كان اعتقاده باطلا، ولا يبعد العقاب عليه، ويشكل على ما ذكرناه تسليم المرسلتين، و طرحهما أحسن.

اصفهانى، مجلسى دوم، محمد باقر بن محمد تقى، ملاذ الأختيار فى فهم تهذيب الأخبار، ١٦ جلد، كتابخانه آيه الله مرعشى نجفى - ره، قم - ايران، اول، ١٤٠٦ ه ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

